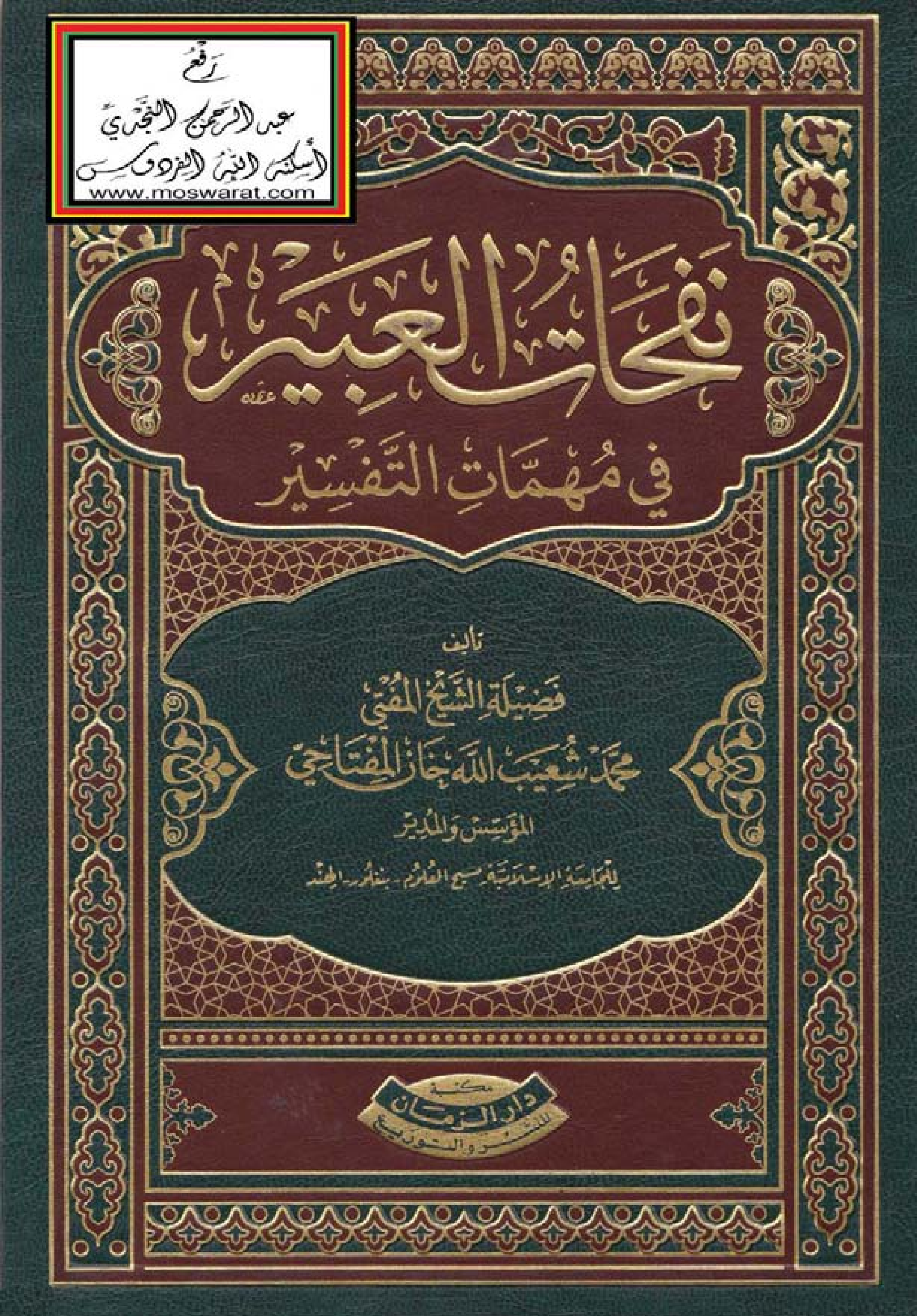


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
نفحات العبير
في مهمات التفسير
تأليف
فضيلة الشيخ المفتي
محمد شعيب الله خان المفتاحي
المؤسس والمدير
للجامعة الإسلامية مسيح العلوم - بنغلور - الهند
مكتبة
دار الزمان
للنشر والتوزيع



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نفحات العبير

في مهمات التفسير

ح مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المفتاحي، محمد شعيب الله خان

نفحات العبير في مهمات التفسير./ محمد شعيب الله خان المفتاحي.

ـ المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ

٤٨٨ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٩-١١-٨١٢٣-٦٠٣-٩٧٨

١- علوم القرآن أ. العنوان

ديوي ٢٢٠ ١٤٣٤/٢٨٨٣



المدينة المنورة ؛ ص. ب : ٩٠١

هاتف : ٨٣٦٦٦٦٦ ٤ ٩٦٦ +

فاكس : ٨٣٨٣٢٢٦ ٤ ٩٦٦ +

جوال : ٠٥٠٣٣٠١٢٢٣ ٩٦٦ +

فرع الضيافة : ٨٣٤٤٩٤٦ ٤ ٩٦٦+

موقعنا على الشبكة :

www.daralzaman.com

راسلونا :

info@daralzaman.com

zaman@daralzaman.com

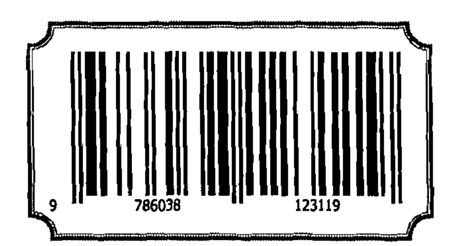
الطبعة الأولى



١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع : ١٤٣٤/٢٨٨٣

ردمك : ٩-١١-٨١٢٣-٦٠٣-٩٧٨








نفحات العبير

في مهمات التفسير

تأليف

فضيلة الشيخ المفتي

محمد شعيب الله خان المفتاحي

المؤسس والمدير

للجامعة الإسلامية مسيح العلوم - بنغلور - الهند








بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمدُ لله رَبِّ العَالمينَ وَالصَّلاةُ والسَّلامُ علَى سيّدِ المرسَلينَ وعَلَى آلِه وأصحَابِه أجمعينَ .

وبَعدُ فهذه الطبعةُ الثانيةُ من كتاب **"نَفحَاتُ العَبِير فِي مُهِمَّاتِ التَّفسِير"**، وقد حَظِيَ – بحمد الله تعالى – هذا الكتابُ بثناءٍ وتقديرٍ مِن كلِّ مَن وَقَفَ عليه حينَ بَرَزَ بحُلَّتِه في الطبعة الأولى ، و هَبّتْ عليه ريحُ القَبول من دَوَائِرَ عِلمِيّة، وقد كَتَبَ إليَّ بذلك غيرُ واحدٍ من العُلَماء الأجِلَّة، و أَدْخَلَ بعضُهُم هذا الكتابَ في المُقرّر الدِّراسِي في جامعاتهم ، فأشكرهُم على حُسن ظَنِّهم وجميل تقديرهم .

و كذا مَنَحَنِي بعضُ العُلَماء توجيهاتِهم العِلمِيّة وتَصويباتِهم القَيّمَة ، فأنا مَدِينٌ لهم بالشكر والتقدير، لما أبدوه من الاقتراحات المفيدة، والتوجيهات السديدة، والملاحظات الدقيقة، فجزاهم الله تعالى أحسن الجزاء .

و في هذه الطبعة حَاوَلْنَا :

١ – مراجعةَ الكتاب كُلِّهِ من جَديد .
٢ – تصحيحَ الأخطاء والأوهام الواقعة في الطبعة الأولى.
٣ – إضافةَ بعض المباحث أو الجُمَل بهدف تتميم فائدة ، أو مزيد توضيح .
٤ – إخراجَ بعضِ العَنَاوِين للتوضيح والتسهيل على القارئين و الطالبين .

و أخيراً أريدُ أن أُنَوِّهَ بإخوتي و أحبائي الذين أسهموا في إبراز هذا الكتاب حتى وصل إلى المرحلة التي يشاهدها القارئ بين يديه . وهم المولوي محمد زبير أحمد القاسمي، و المولوي محمد ياسين القاسمي، و المولوي نور الله القاسمي، والمولوي أمين أفسر القاسمي، من أساتذة الجامعة الإسلامية مسيح العلوم، حفظهم الله تعالىٰ وجزاهم عني خير الجزاء على ما بذلوه من مساعدات علمية مشكورة .

و أسألُ اللهَ تعالى أن يَتَقبّلَ منيّ هذا الجهدَ المتواضع في خدمة كتابه الكَريم، وأن يَجعَلَه عَمَلاً باقياً ، و أن يَنفَعَ به كلَّ مُفيدٍ ومُسْتفِيدٍ ، و أن يَدَّخِر لي ما يدخر لعباده الصالحين ، راجياً منه أن لا يكلني إلى عملي ولا إلى نفسي طرفةَ عينٍ ولا أقلّ من ذلك، وهو وَلِيُّ الهداية و التَّوفِيق ، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمّد وآله وأصحابه أجمعين .

كَتَبَه :

محمد شُعيب الله خان

الجامعة الإسلامية مسيح العلوم

٧/ من ذي الحجة ١٤٣٢هـ

بنغلور ، الهند

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

العلامة العالم الربّاني المُفسّر المُحقّق الشيخ محمّد علي الصّابُوني
زاده الله شرفاً وكرامةً وأدامَ الله علينا ظِلَّه
(الأستاذ بجامعة أم القُرىٰ بمكّةَ المكرَّمَة سابقاً، وصاحب التصانيف الجليلة)

الحمدُ لله ربّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ أشرف الأنبياء سيّدِنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فقد اطّلعْتُ على الكتاب الجميل الجديد الموسوم باسمِ " **نَفحَات العَبير في مُهمّاتِ التفسير**" لِمؤلّفه الأخ العالِمِ الجَليل الفاضِل الشيخ مُحمّد شُعيب الله خان المِفتاحي، فألفَيتُه كتاباً جامعاً مفيداً جَمَعَ فيه مؤلّفُه بين فنون علوم التفسير ، فأجَادَ فيها وأفَادَ، جَزاهُ الله خيرَ الجزاء ، و قد أخرَجَ الدُرَر والنَفائِس من بُحُور علماء سَلَفِنَا الصالح في التفسير ، والحديث ، والقراءات ، و سائر العلوم الشرعية الـمُتَعلقة بالكتاب العزيز، في هذا السِّفر القيم الذي اطّلَعت عليه .

وللحقّ أقُولُ : إنَّنِي لم أقرأ جَميعَ ماكَتَبَه في هذا المؤلَّف لكثرة أشغَالي التي مَنَعَتْني من قراءته من أوَّلِه إلىٰ آخره ، ولٰكنَّنِي تَصَفَّحتُ منه أبحاثاً دَقيقةً عَميقةً ، حَقَّقَ فيها بأسلوبه البَارِع وَجه الحقِّ الناصع ، ووَجَّه بعدَ ذِكر الأدلّةِ الوجهَ الأقوىٰ والأصحَ فيها،

كما فَعَلَ في بحث " أحاديث التفسير في الميزان " حيث نَقَلَ عن الإمام الزَركَشِي قولَه : " يجب الحذرُ من الحديث الضعيف منه والموضوع ، فإنّه كثير ، وإنّ سَواد الأوراق سَوادُ القلب ، الخ " ثم قال أخونا الكريم مُحمّد شُعيب :

"كلمةُ الإنصاف في هذا الموضوع : أنّ أحاديثَ التفسير نوعان : مِنها ما هو صحيحٌ أوحَسَنٌ ، ومِنها ما هو ضعيفٌ أو باطلٌ ، فَمَا تَوَافَرَتِ الأدلّةُ علىٰ صِحّته وقَبوله، فهذا يُقْبَلُ ويُفَسَّرُ القرآنُ علىٰ وَفقه، ولا يليقُ رَدُّه ، ولا إغفالُه وإهمالُه، وأمّا مالم يصحّ فهذا يجبُ رَدُّه، ولايجوزُ قَبولُه ولا الاشتغالُ به" .

وفي بحثٍ هامٍّ وهو:" هل في القرآن كلماتٌ غيرُ عربيةٍ مثل (القِسْطَاس)، و(قَسْوَرَة)، و(كِفْلَين)" ذَكَرَ نظريةً يطمَئِنُّ إليها القَلبُ ، وتَتَّفِقُ مع ما جَاءَ في وصف القرآن ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ، فقالَ جزاه الله خيرَ الجزاء : إنّ الألفاظ التي تُنسَبُ إلى العجميةِ استَعملتْها العَرَبُ وعَرَّبَتْها، فهي عَرَبِيةٌ بهذا الوجه، أخذتْها فَغَيرَت بعضَها بالنقص من حروفها، وجرت إلىٰ تخفيف ثقل العُجمة، واستَعملتْها في أشعارها، و في مُحاوراتِها ،حتّىٰ جرتْ مَجرَى العربي الصحيح ، ووقع بها البيان ، و بهذا الوصف نَزَلَ بها القرآن .

وبإيجازٍ فإنّه كتابٌ جامعٌ نافعٌ نَسألُ الله تعالىٰ أن يُثِيبَ مؤلِّفَه خيرَ الجزاء علىٰ ما أسدٰى للأمّة الإسلامية من نفعٍ علميٍ دقيقٍ ، وأن يُوفّقَنَا لخدمة الإسلام والمسلمين .

محمد علي الصابوني

(خادم الكتاب والسنة، مكة المكرمة)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

العالم الجليل والأديب البارع المفسِّر المحدِّث العلامة
سلمان الحسني الندوي حفظه الله تعالىٰ
(أستاذ الحديث والتفسير بدار العلوم ندوة العلماء ، لكناؤ ، الهند)

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيد المُرسَلين مُحمّدٍ وآله وصحبه أجعمين ، أمّا بعدُ:

فإنّ كتاب " نَفحَات العَبِير في مُهمّات التَفسِير" الذي بين يدي ، للعالم الداعية النبيه النبيل المُفَسِّر المُحَدّث الفقيه فضيلة الشيخ محمد شُعيب الله خان ، من أجمَعِ ما أُلِّفَ في أيّامنا هذه في علوم القرآن الكريم ، في أسلوب سهل مُبَسّط ، يراعي أذواقَ الطلاب للعلوم الشرعية ، وعامة القرّاء المتوسّطين لكُتُبِها ، وقد حَاوَلَ المُؤلِّف - وكان التوفيق حليفه و النجاح رفيقه - أن يستَوعِبَ المواضيع المتعلّقة من علوم القرآن الكريم ، من التعريف بمعاني التفسير والتأويل ، وحاجة الطالب الشرعي إلىٰ علم التفسير، والتعريف بالمصادر والمراجع في التفسير وعلومه ، وموقف المُفَسِّر من الآيات التي تبدو مُتَعَارِضَةً في ظاهرها ، والآيات المُتَشَابهات ، وبيان شروط وآداب المُفسِّر، وتاريخ التفسير ، وطبقات المفسرين ، إلىٰ غير ذلك من العناوين المُهمّة التي تَنَاوَلَهَا قلمُ المُؤلّف

الرَّصِين في بسط وتفصيل، وقد وفّىٰ حقَّ الموضوع ، وصَدَقَ إذ قالَ في وصف كتابه هذا: " إني جَمَعتُ من الفرائد والفوائد ، ومن اللآلي والدُرَر ما كان أشتاتاً في كلام العلماء المتقدمين والفضلاء المتأخرين ، من مظانّها وغير مظانّها" .

وقد رأى المُؤلّفُ أنّ أكثر الكتب الموجودة في علوم التفسير لايلبّي جميعَ حاجات الطلاب في الجامعات الشرعية، وفي قسم التفسير ، وأنّ الحاجة ماسّةٌ إلىٰ إفراد كتاب علىٰ نسق و ترتيب جديد . وهو يقول: " قد ابتكرتُ في عملي هذا ترتيباً لطيفاً و منهاجاً جديداً ". فكان تأليفه هذا سدّاً لفراغ في الكتب الدراسية المقرّرة في مدارس شبه القارة الهندية .

ونحن إذ نُبارِك له هذا العمل الجليل في خدمة كتاب الله عزّوجلّ، ونُهنّئه علىٰ ذلك ، نَدعُو له بمزيد من التوفيق والإنتاج والابتكار، ونُهيبُ بالمعنيين بالتعليم، والمناهج الدراسية في الجامعات الإسلامية أن يدرسوا هذا الكتاب لتقريره في المُقَرّرات الدراسية ، والعناية به، وإعطائه حقَّه من الاستفادة والاستنارة .

والله أسألُ أن يتَقبَّلَه ، و ينفَعَ به، و يبارِك فيه ، إنّه قريبٌ مجيبٌ.

كتبه:

سلمان الحسني الندوي

(أستاذ الحديث بدار العلوم ندوة العلماء، لكناؤ)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

الأديب الشهير العالم النحرير الفاضل اللَّوذَعِي فضيلة الشيخ
نور عالم خليل الأميني دامت فيوضهم
(رئيس تحرير "الداعي" وأستاذ الأدب العربي بالجامعة الإسلامية دار العلوم بديوبند، الهند)

الحمد لله رب العالمين ، الذي أنزل آخركتبه على نبيه خاتم النبيين ، والصلاة والسَّلام علىٰ عبده ورسُوله مُحمّدٍ سيد المُرسلين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

وبعدُ : فإنّ علم التفسير أجلّ العلوم الشرعية الثلاثة : التفسير، والحديث، والفقه، كما صَرَّح بذلك العالم الموسوعي العلامة جلال الدين السيوطي في كتابه: "الإتقان في علوم القرآن"، ومن هنا عَكَفَ عليه العلماء عبرَ التاريخ الإسلامي تدويناً وتأصيلاً، و كتابةً وتأليفاً، ونشراً وتدريساً، فتكَوَّنَت في الموضوع مكتبةٌ غنيةٌ ثَرَّة، وكَثُرَت الكتبُ والمُؤلَّفَات، وتَعَدَّدَت أساليبُ التأويل والتفسير، واختلفت المذاهبُ، وتنوَّعت طرقُ الطرح ومناهج التأليف حسب الأغراض التي وضعها المُؤلِّفُون نُصبَ أعينِهم لدىٰ تأليفهم؛ لكنّها جميعًا دَلَّت علىٰ عنايتهم بهذا العلم الشريف الذي يُماسُّ كتابَ الله عزّوجلّ مباشرةً والذي بدونه لايمكن التوصّلُ إلىٰ مرادات الله تعالىٰ من ألفاظه في كتابه، وإلىٰ معانيها المقصودة، و مراميها القريبة و البعيدة، و إلىٰ تبيين وُجُوه

الإعجاز ، ومحاسن التعبير الإلٰهي، وبالتالي إلى السعادة العظمى الأبدية، و إلى التذكّر والاعتبار بما في كتاب الله من الآيات البينات، والقصص التي تفيض درساً وعبرةً وعِظةً، وإلىٰ معرفة هداية الله تعالىٰ في كل من العبادات والمعاملات، وفيما يتعلق بالدين والدنيا؛ لكي يتحقّق الغرضُ بفهم مرادات الله ، وهو العمل الصالح النابع من الفهم الصحيح لما فيه من التعليمات التي تهدف إلىٰ بناء الإنسان بناءً يجعله رضياً لدىٰ ربّه.

بين يديّ مُسَوَّدَةُ كتابٍ وَضَعَه الأخ الفاضل الشيخ محمّد شُعيب الله خان مدير الجامعة الإسلامية "مسيح العلوم" بمدينة "بنغالور" عاصمة "كرناتكا" إحدىٰ الولايات الهندية، باسم "**نفحات العبير في مُهمّات التفسير**" والكتابُ -كما يدلُّ عنوانه - يتحدّث عن علم التفسير: معناه ومصطلحه و وجه تسميته بعلم التفسير، وحُكمه وشرفه ، وموضوعه ، وغرضه، وفوائده ، وسبب الحاجة إليه، والعلوم التي يحتاج إليها المفسِّر، وأنواع علم التفسير، ومصادرالتفسير ، و أسباب نزول القرآن، والاختلاف في التفسير وأسبابه وأحكامه، والاتجاهات المنحرفة في التفسير وأسبابها، ومعنى المُحكَم والمُتَشَابِه، ومعنى الناسخ والمنسوخ ، ومناسبة الآيات والسُّوَر ، ومعنىٰ كون السُّوَر مكيةً أو مدنيةً، والتكرار في القرآن :حقيقته وفوائده ، والشروط التي يجب تَوَفُّرُها في المُفَسِّر ، و تدوين التفسير ومراحله، وطبقات المُفَسِّرين ، وأشهر وأوثق التفاسير من القديم إلى الحديث ، وغير ذلك من الموضوعات المُهمّة الكثيرة المُفِيدَة التي لم نُشِر ههنا إلاّ إلىٰ بعضٍ منها.

وقد تصفّحتُ الكتابَ ، وقرأتُه من مواضع شتّىٰ ، وأمعنتُ النظرَ في بعض المباحث ، فوجدتُه كتاباً قد استوعَبَ بإيجازٍ ما انتشر ممّا يتّصل بالموضوع في أمّهات الكُتُب والمؤلَّفات الموثوق بها التي أُلِّفَت قديماً وحديثاً ، وشكرتُ الأخ المُؤلِّفَ علىٰ ما بَذَلَه من وقتٍ وجهدٍ في دراسة كثيرٍ من الكُتُب التي مسَّتِ الموضوع من قريب أوبعيد

– وقد أثبتَ فهرساً لبعض منها في آخركتابه فبلغ عددها ١٣٤ – فجمع منها خلاصةً مصطفاةً بين دَفّتي كتابه الذي جاء شاملاً لجميع الموادِّ التي يمكن أن يتطلّع إليها دارسٌ حريصٌ أو طالبٌ مُجِدٌّ أو معلّمٌ مستزيدٌ ؛ فلا يحتاج إلى التطواف على المكتباتِ، والتجوُّل في صفحات كثير من الكتب التي قد يسأم منها ؛ لكونها قد لاتقع على هواهُ من التنسيق، وأسلوب العرض ، ومنهج التأليف، وسهولة اللغة ، وما إلىٰ ذلك.

فالكتاب – لحدّ علمي – أسهل وأجمع الكُتُب المُؤلَّفَة باللغة العربية في هذا الموضوع في العصر الحاضر، وإن كان لكلّ منها فضلٌ ومزيةٌ يختلف بها عن غيره، الأمر الذي يوجد مُبَرِّراً لِمُؤلِّفٍ لاحقٍ يضع كتاباً في موضوع سَبَقَه فيه غيرُه ، ولمستُ فيه من جوانب الإفادة ونواحي النفع ما يجعلني أتَأكَّدُ أنَّه سيدعو كلَّ من يسمع به لاقتنائه، وقراءته، والاستفادة منه، والاحتفاظ بهادته لديه ليرجع إليها كلّما مَسَّت به الحاجةُ إليها. وقد قلتُ – خلال أكثر من محاضرة ومقال – : إنّ الكتاب المُفيد بذاته بما يحويه من الموادّ، ويمتاز به من سهولة العرض، وعذوبة الأسلوب، يكون ذاتي الانتشار وعفوي الجذب للقُرّاء، ولايحتاج إلىٰ مدحِ مادحٍ ، وتقريظِ عالمٍ، ومقدمةِ كاتبٍ .

وهنيئًا للشيخ خان أن وُفِّقَ للتأليف في هذا الموضوع المُشَرَّف الذي تُعنىٰ به المدارس والجامعات الإسلامية الأهلية في شبه القارة الهندية عنايةً لائقةً ، كما تُعنىٰ بغيره من علوم الكتاب والسنّة عنايةً تفوقُ عنايةَ المسلمين بها في أقطار الدنيا الأخرى، كما شَهِدَ بذلك عددٌ من أعلام العرب المعاصرين الذين زَارُوا بلادَ الله وعلموا أحوالَ الشُّعُوب والأمم، وكتابُه بمحتوياته كأنّه حاجةُ الوقت، وَطِلَبَةُ الطلاب والمُعَلِّمِين، فجزاه الله خيراً.

وجديرٌ بالذكر أنّ الشيخ خان صدر بقلمه باللغة الأردية عددٌ من الكُتُب في الموضوعات الإسلامية المُلِحَّة، ونالتْ قبولاً واستحساناً بالِغَينِ في الأوساط الإسلامية

و المُجتمعات المدرسية، وعرَفَه القُرّاء من خلالها مؤلِّفاً قديراً وكاتباً مُوَفَّقاً، و هذا كتابٌ بالعربية يؤكِّدُ أنّ قلمَه يسير علىٰ خطّ مُستقيمٍ، وأن أهلِيتَه التأليفِيةَ تُعَسِّل بما ينفع الأمّة، ويخدم الدين، ويحقِّق نتائج سارّةً في موضوعات التعليم، ويسدّ حاجاتٍ في علوم الكتاب والسنّة تمسّ الدارسين والباحثين، والمُعَلِّمين والمُتعَلِّمين، فجعله الله ذخراً في ميزان حسناته، وألهمَه حسنَ العمل والإخلاص، ووَفَّقَه لمزيدٍ من الأعمال التأليفية والتدريسية. والحمدُ لله أوّلاً وآخراً.

تحريراً في الساعة١٢/ من ضحى يوم الاثنين
٢٩/ جمادى الأولى١٤٢٧هـ ٢٦يوليو

(نور عالم خليل الأميني)
رئيس تحرير "الداعي" وأستاذ الأدب العربي
(بالجامعة الإسلامية دارالعلوم ، ديوبند ، الهند)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم المُحدّث الجليل والفقيه النبيل المحقق الناقد العلامة المفتي

سعيد أحمد البالنبوري حفظه الله تعالى

(أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية دارالعلوم ، ديوبند ، الهند)

الحمدُ لله ربّ العالمين، وصلّى الله تعالىٰ علىٰ أكرم رُسُلِه وأشرَفِ خلقِه محمدٍ، وعلىٰ آله وصحبِه أجمعين، أمّابعد:

فإنَّ القرآن الكريم هو الكتاب المنزّل الأخير، البالغ ذروةَ الفصاحة والبلاغة، المُيسَّر للحفظ والتذكّر والاتّعاظ، قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴾ [الزخرف:٢]، وقال: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه:١١٣]. قال الراغب: "العربي الفصيح المبين من الكلام". وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾[القمر:١٧] وهو يحوي بينَ طياتِه من دُرَرِ المعاني ، وجواهرالحكم، وغُرَرالأسرار، ما لايدرِكُه كلُّ واحدٍ من النّاس .

فتكفَّلَ الله تعالىٰ بِبيانِ ما في كتابه من المعاني، والحِكَم، والأسرار، وكَشْفِ القناع عنها؛ لأنَّ القرآن كتابُ الله ، وهو أعلمُ و أدرىٰ بما في دَفَّتَيه، حيث قال: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾[القيامة:١٩].

كما وسّد الله تعالىٰ مَسؤوليةَ بيان مراد كلامه، وتفسيره، إلىٰ نبّينا مُحمّدٍ ﷺ نائباً عنه ؛ لأنّ وُزَراء المَلِك ومُقرّبيه أكثرُ معرفةً بأمور المَملكة وشُؤونها، حيثُ قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]

ثمّ آلَت مسؤوليةُ التبيين والتفسير إلىٰ أساطين الأمّة من الصحابة، والتابعين، والعلماء الربّانيين ؛ وذلك لأنّ نَبيَّنا مُحمّداً بُعِثَ بِعثَتَينِ: إحداهما بِعثتُه إلىٰ النَّاس، وثانيهما بِعثَةُ أمّتِه إلىٰ الأمَم الأخرىٰ حيثُ قال تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقال النّبي ﷺ: «إنّما بُعِثتُم مُيسِّرِينَ وَلَم تُبعَثُوا مُعَسِّرِينَ »، وقال ﷺ في آخرحديث معاذ ﷺ: "الحمدُ لله الّذي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِه لِمَا يرضَى الله ورسولُه" .

فإذا كانت الأمةُ مبعُوثةً إلى الأمَم الأخرىٰ كانت نائبةً عن رسولها في تفسير كلام الله ، وأحاديث رَسُولِه، وأحكامِ الشّرع، حيثُ قالَ الله تعالىٰ: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]. و إنّما يفيدُ التفكير إذا جَازَ لهم التفسيرُ والتبيين.

والتفسيرُ: هو بيانُ مرادِ كلام الله تعالىٰ بالقطع، وقديماً كان التأويل والتفسير بمعنىٰ، ثم توسَّعَ استعمالهما؛ فأصبَحَ التفسيرُ عبارةً عن بيان مراد كلام الله تعالىٰ بالقطع، كما صارَ التأويلُ عبارةً عن بيان مراد كلامه تعالىٰ بالاحتمال، كان التفسير والتأويل كلاهما - بالمصطلح القديم - من الله تعالىٰ ، حيث قال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣] كَما أنَّ الأنبياءَ والرُّسُل كانوا يُفَسِّرُونَ كلامَ الله؛ لأنّهم كانُوا يعرِفُون مرضاةَ الله ومراده ، حيث قال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم] .

فلمّا جاءت مسؤليةُ التفسير والتبيين إلىٰ الأمّة ، وهي ليست كالأنبياء في التقرّب إلىٰ الله والصلاح والتقوى ، مسّتِ الحاجة إلىٰ وضع شروط و ضوابط لتفسير كلام الله وتأويله؛ تفادياً من الانحراف، وصوناً عن الضلال، فمن تَوَافَرَت فيه شروطُ التفسير فله أن يفسِّرَ ، ويُؤخَذ تفسيرُه ويُوثَقُ به، ومن لم تتوافر فيه هذه الشروط لايجرأ علىٰ تفسيركلام الله، فإن فَعَلَ يُرفَضُ تفسيرُه ويُرَدُّ .

لقد اصطلح العلماء- سلفهم وخلفهم- علىٰ هذه الشروط والضوابط، وسَمّوها فنّ " أصول التفسير" وألّفُوا فيه كُتُباً كثيرةً . وللشيخ الإمام الشاه ولي الله بن عبد الرّحيم الدهلوي كتابٌ في هذا الفنّ لم ينسج علىٰ مِنواله ، وهو" الفوزالكبير في أصول التفسير" الذي هو مدرج في المقرّرات الدراسية في الجامعات والمدارس الإسلامية في شبه القارة الهندية .

وأشبه شيءٍ بهذ الفنّ: فنُّ "علوم القرآن"، وهو يعالِجُ ما جاءَ في القرآن من العلوم المُتنوّعَة والمَعارف المُختَلِفَة . وقد أَلَّفَ العلماءُ في هذا الفنّ كُتُباً غالِيةً كذلك، كـ"البُرهان في علوم القرآن" للزركشي ، و"الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي، و"مناهل العرفان في علوم القرآن" للزرقاني ، وغيرها من الكُتُب.

وهذا الكتاب :" نَفحَاتُ العَبِير في مُهِمّاتِ التَفسِير" لمؤلِّفه فضيلة المفتي محمد شعيب الله خان المِفتاحي (مدير الجامعة الإسلامية مسيح العلوم، بنغالور، الهند) كتابٌ قيمٌ حافلٌ بالمعلومات الغزيرة والمعارف الغالية، وهو يبحثُ عن كلا الفنّين : أصول التفسير، وعلوم القرآن .

ومباحثه كالتالي:

البابُ الأوّل : في معنى التفسير لغةً واصطلاحاً، والفرق بين التأويل والتفسير،

وتحقيق المصطلحات ذات الصلة بالتفسير، وموضوع التفسير وغرضه، والاحتياج إليه.

البابُ الثاني : في علوم القرآن،كعلم الأحكام، وعلم الجدل والمناظرة ، وعلم التذكير بآلاء الله ، وعلم التذكير بأيام الله ، وفي العلوم التي يحتاج إليها المُفَسِّر، و أقسام التفسير ومصادره.

البابُ الثالثُ : في المُحكَم والمُتَشَابِه ، والناسخ والمنسوخ، ومعنى النسخ وأقسامه، واختلاف اليهود فيه ، وفي فوائدَ مُهمّةٍ أخرىٰ.

البابُ الرابعُ : في شروط المُفَسِّر و آدابه ، ومنهج التفسير .

الخاتمةُ : في تدوين التفسير، وأدواره ، وطبقات المُفَسِّرين، والتعريف بأهمّ وأشهر كُتُب التفسير الموثوق بها .

لقد تَصفَّحتُ هذا الكتابَ ، فوجدتُه مليئاً بالمعلومات والمعارف، مُقنِعاً للعقول والقلوب، وأرىٰ أنّه إضافةٌ قيمةٌ إلىٰ المكتبة الإسلامية العامرة.

وأدعُو الله أن يتقبَّلَه، وينفعَ به الأمةَ، ويجعلَه ذخراً لمؤلِّفِه. وما ذلك علىٰ الله بعزيز .

تحريراً في ١٤٢٧/٥/٤هـ

الموافق- ٣/ ٥/ ٢٠٠٦م

كتبه

سعيد أحمد يوسف البالنبوري

مدرس الحديث الشريف

(بدارالعلوم، ديوبند ، الهند)

بسم الله الرحمن الرحيم

تَصْدِيْر

الحمدُ لله كما ينبغي لجلال وجهه العظيم، وكمال وصفه القديم، حمدَ عبدٍ ضارعٍ أوّاه سقيم على ما أنعم به علينا من فضله العميم ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين سيدِنا محمدٍ رسولِ رب العالمين ، وعلىٰ آله وصحابته أجمعين، وعلى من تَبِعَهم بإحسان إلىٰ يوم الدين . وبعدُ:

فإن أشرف الأشغال التي يعكف عليها الإنسان في حياته القصيرة هو- لا شكَّ - خدمة كتاب الله، و سُنّة رسوله، وما يتعلق بهما من العلوم والمعارف . وقد كانت لي أمنيةٌ من أحلىٰ الأماني تَترَعرَعُ في قلبي منذ سنين ، و هو أن أؤلِّف كتاباً حافلاً ، أودعُه ما يمسُّ طلابُ علم التفسير من الحاجة المُلحَّة إلىٰ القواعد والأصول التي لا بدّ منها في هذا المضمار، وإلىٰ الآداب والفصول التي تلائمُ الموضوعَ . وهي الّتي أوجزها فيما يلي:

١- تعريف التفسير و التأويل، وما يتّصل بهما من ألفاظ، لغةً واصطلاحاً .

٢- بيان وجه الحاجة إلىٰ التفسير، وبيان العلوم التي يحتاج إليها المفسِّر، وبيان القواعد المُهمّة في هذا الصدد.

٣- بيان المآخذ المعتبرة في التفسير، والمآخذ التي لا عبرةَ لها في هذا الخصوص، عند الأئمة من أهل التفسير.

٤- موقف المفسِّر عند التعارض بين الآيات، وعند الآيات المتشابهات، و في صورة النسخ، و غير ذلك .

٥- بيانُ آداب المفسّر، و منهاج التفسير، وأسباب الانحراف في التفسير بشرح وبسطٍ، وبكلِّ دقّةٍ وتحقيقٍ .

٦- تدوين التفسير، ومراحله ؛ وميزات التفسير في تلك المراحل ؛ و طبقات المُفسِّرين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم؛ والتعريفُ بالتفاسير المعروفة ومكانتها لدى العلماء؛ وما إلىٰ ذلك من المهمّات .

ولكنّه لم تتيسر لي الأسباب لتحقيق تلك الأمنية لصوارفَ صَرَفَتنِي، وشواغِلَ شَغَلَتنِي، وكانت السِّنُون والشُّهُور تَمُرُّ، وأنا في غمرة الشواغل والصوارف؛ حتّى وفّقني الله تعالىٰ لتدريس مادّة " أصول التفسير" بالجامعة الإسلامية مسيح العلوم ببنغلور، الهند، وكان من المقرّر الدراسي كتاب "الفوز الكبير في أصول التفسير" للشيخ المحدّث الشاه ولي الله الدهلوي ، وهو و إن كان عديمَ النظير نظراً إلىٰ ما يحتوي عليه من الأبحاث اللطيفة، والمعارف البديعة، والنكات الغريبة ؛ ونظراً إلىٰ ما يشمله من غزارة موادّه، و دقائق أسراره، إلّا أنّه - كما لمستُ خلال تدريسه- لا يكفي لسدِّ حاجة الطلاب التي أشرتُ إليها آنفاً.

فهُناك تحرّكت تلك الأمنيةُ مرةً أخرى ، فعزمتُ علىٰ تحقيقها مع قصور باعي، وقلة بضاعتي في هذا الميدان مُستعِيناً بالله تعالىٰ، فجمعتُ الأشتَات من التُّراث العلمي الّذي تركه العلماء الفحول، ثم هذّبتُها ورتّبتُها بترتيبٍ خاصٍ يُفيد - كما أرىٰ - لسدِّ حاجة الطلاب، ويُوَافِق هدفَهم ومرماهم علىٰ الأغلب، إن شاء الله تعالىٰ.

والّذي أهدف إليه في عملي هذا أن أضَعَ في صورة الكتاب بين أيدي الطلاب والباحثين ما يُيَسِّرُ عليهم فهمَ ما يُطالِعُون و يَدرُسُون من التفاسير القديمة والجديدة ، ويميز لهم منها ما هو الصحيحُ من الفاسد، والحقُّ من الباطل؛ لكي يتعرّفوا علىٰ طريق مضبوط صحيح ، ومنهج مستند مقبول يرشِدُهم إلىٰ تفهيم وتفسير القرآن الكريم، علىٰ

وجهٍ يأخذ مأخذَ الثقة والاعتبار لدىٰ العلماء والأئمة؛ ولكي يتجنّبُوا الاتّجاهات المُنحرفة في التفسير، و يجتنبُوا الخلطَ بين الرطب واليابس، وبين الحابل والنابل، والغث والسمين.

هذا، ومن الجدير بالذكر أنّ قُصارىٰ ما عَمِلْتُ في هذا الخصوص هو أني جمعتُ من الفرائد والفوائد، ومن اللآلي والدُرر ما كان أشتاتاً في كلام العلماء المتقدمين، والفضلاء المتأخرين، من مظانها وغير مظانها، بكل جهدٍ وكفاح، ثم شرحتُ بعض كلامهم إذا احتاج إليه، أولخّصتُه إذا دعت الحاجة إليه ، والفضلُ - لا شك - في ذلك لهٰؤلاء العلماء الّذين تركوا لنا ثَروَةً علميةً حتىٰ ارتوينا من مناهلهم العذبة التي تمّ نبوغها .

نعم ! إني ابتكرتُ في عَمَلي هذا ترتيباً لطيفاً ، ومِنهَاجاً جديداً ، مع ما أضفت إلىٰ ذلك من الأبحاث التي لاينبغي الإعراض عنها في هذا الصدد.

ولا يفوتُني أن أذكر أني لستُ من فُرسان هذا الميدان، ولا من خيالة هذا المضمار، ولكن دَفَعَني إلى تأليف ذلك **أوّلاً** : ما رأيتُ من الحاجة الملحّة الشديدة إلىٰ مثل هذا الكتاب لسدّ حاجة طلاب التفسير في المدارس و الجامعات، وثانياً : ما كان من أمنيةٍ في قلبي من خدمة العلوم الإسلامية، لا سيما الكتاب والسنة ؛ لأنال من نورهما وبركتهما.

وإني إذْ أقدّم هذا الجهد المتواضع لإخواننا الباحثين، ولأبنائنا الطالبين أعترفُ بقصور علمي، و قلّة بضاعتي في إعطاء هذا العلم حقَّه، وبناءً علىٰ ذلك لا غَرْوَ في وجود ما يحتاج إلىٰ التعديل ، أو الزيادة أو الترميم ، أو غير ذلك فيه ؛ لذلك فأرجو من أساتذتي و إخواني المشتغلين بالتفسير وعلومه أن يفيدُوني بتوجيهاتهم وملاحظاتهم إن رأوا ما يحتاج إليها في كتابي هذا، لعلي أتداركه في الطبعات القادمة .

ومن الكُفران للجميل أن لا أذكر وأشكر في هذا الخصوص إخواني الأفاضل الذين أعطوني من جميل أوقاتهم فرصةً للمراجعة، وإعادة النظر في مسودة الكتاب؛ وأكرموني بتوجيهاتهم المُفيدة وآرائهم الغالية؛ وبذلوا في ذلك مجهوداتهم القَيمة ومحاولاتهم الجادّة . منهم محبي المكرّم صاحب الفضيلة فهيم الدين القاسمي حفظه الله تعالىٰ المدرس بالجامعة الإسلامية مسيح العلوم ، فإنّه أعاد النظر في مسودة الكتاب عن تبصر عميق، وتفكر دقيق، وأكرمني بإبداء ملاحظاته و توجيهاته. ومنهم محبي المولوي محمد زبير أحمد القاسمي ، ومحبي المولوي محمد ياسين القاسمي حفظهما الله تعالىٰ؛ فإنهما أيضاً أطلقا وبذلا محاولاتهما في تبييض المسودة ، ثم في تخريج النصوص ومراجعة الكتب . فأدعو الله تعالىٰ لهم أن يجزيهم بأحسن ما عملوا، كما أدعو أن يوفقنا وإياهم للإيمان الكامل ، والعلم النافع ، والعمل الصالح ، والفوز بالجنة، والنجاة من النار.

وأخيراً أسأله تعالىٰ أن أكون قد وُفِّقتُ بما يسدّ حاجةَ الطلاب، والباحثين في هذا الخصوص، وأن ينفع به أبناءَنا الطالبين، وإخوانَنا المشتغلين بالتفسير وعلومه، وأن يجعله نافعاً للمسلمين، وخالصاً لوجهه الكريم ، وذخراً لي في يوم الدين ولله الحمد أوّلاً وآخراً ، والصلاة والسلام علىٰ محمدٍ خاتم الأنبياء.

أخوكم في الدين
محمد شُعَيبُ الله خان
(مدير الجامعة الإسلامية مسيح العلوم ، بنغلور ، الهند)

١٥ صفر ١٤٢٧هـ
١٤ مارس ٢٠٠٦م



بسم الله الرحمن الرحيم

البَابُ الأوّل في المبادئ

الفَصْلُ الأَوّل

التفسيرُ في اللغة والاصطلاح

ما هو التفسيرُ من حيث اللغة والاصطلاح؟ ومن أي مادّة اشتقاقُه ؟ وما هو معنى التأويل في اللغة والاصطلاح ؟ وما هي مادّته؟ وهل بينهما من فرق؟ و إن كان فما هو الفرق ؟ هذه أسئلة ذات خطورةٍ تقتضي أن يُبحَثَ عنها ، لاسيما حينما نحن بصدد البحث عمّا لابدّ منه للتفسير والمُفسِّر.

لأجل ذلك فإنّي أرىٰ من الواجب – بادئ ذي بدء – أن أسترعي انتباه القارئ إلى الخوض فيها ، والبحث عنها ؛ لكي نكون علىٰ بصيرةٍ ، فأقولُ :

التفسيرُ في اللغة

التفسيرُ من باب التفعيل ، مأخوذٌ من الفَسر، وهو لغةً : البيان والكشف، وقيل: هو مأخوذٌ من السَفر، و هو بمعنىٰ الظهور والوضوح ،كما يُقَالُ :"أسفَرَ الصبحُ"

إذا ظَهرَ و أضَاءَ ، ويُقَالُ : "سَفَرَتِ المرأةُ "إذا ألقتْ خِمارَها عن وجهها وهي سافرة[١].

قلتُ : علىٰ هذا فهو مشتقٌّ منه اشتقاقاً كبيراً ، والاشتقاق الكبير هو أن يكون بين اللفظين مناسبة في اللفظ والمعنىٰ فقط دون ملاحظة الترتيب، وقيل : هو مأخوذٌ من التفسِرة ، وهي آلة الطبيب يَعْرِفُ بها الأمراضَ[٢].

وفي لسان العرب: الفسر نظر الطبيب إلى الماء، وكذلك التفسرة. قال الجوهري: أظنّه مولّداً، وقيل: التفسرة : البول الّذي يستَدَلُّ به على المرض وينظر فيه الأطباء، يستدلّون بلَونِه علىٰ علّة العليل ، وكلُّ شيءٍ يُعْرَفُ به تفسيرُ الشيء و معناه فهو تفسرته[٣].

التفسيرُ في الاصطلاح

وأما التفسيرُ اصطلاحاً فقد اختلفت التعبيراتُ في تعريفه، فقال الإمام العلامة أبوحيان: "التفسيرُ علمٌ يُبْحَثُ فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تُحمَلُ عليها حالةَ التركيب ، وتتمّات لذلك ".

ثم بَيَّنَ فوائدَ القيود في هذا التعريف، فقال :

" فقولُنا: "عِلمٌ " جنس ، وقولنا: "يُبْحَثُ فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن " هو علم القراءة ، وقولنا: "ومدلولاتها " أي مدلولات تلك الألفاظ، وهذا متن علم

(١) البرهان للزركشي: ٢ /١٤٨، الإتقان للسيوطي: ٢ / ٢٢١.

(٢) ذكره في الإتقان: ٢ / ٢٢١، والبرهان: ٢ / ١٤٧.

(٣) لسان العرب : ٥/ ٥٥.

اللغة الذي يُحتَاجُ إليه في هذا العلم ، وقولنا: " وأحكامها الإفرادية والتركيبية " هذا يشمل علمَ التصريف والبيان والبديع ، وقولنا:" ومعانيها التي تُحمَلُ عليها حالةَ التركيب " يشمل ما دلالتُه بالحقيقة وما دلالتُه بالمجاز؛ فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ويصدّ عن الحمل عليه صادّ، فيُحْمَلُ علىٰ غَيرِه وهو المجاز، وقولنا:"وتتمّات لذلك" هو مثل معرفة النسخ ، وسبب النزول ، وقصة تُوضِحُ بعضَ ما أُبهِمَ في القرآن، و نحو ذلك"[1] .

وقال العلامة الزركشي في (البرهان) : " التفسيرُ عِلمٌ يُعرَفُ به فهمُ كتاب الله المنزَّل علىٰ نبيِّه مُحمّدٍ ﷺ ، و بيان معانيه، و استخراج أحكامه و حِكَمه . و استمداد ذلك من علم اللغة والنحو و التصريف و علم البيان و أصول الفقه والقراءات ، ويُحتَاجُ لمعرفة أسباب النزول والناسخ و المنسوخ "[2] .

وقال الشيخ محمد أعلى التهانوي في (كشّاف اصطلاحات الفنون):

" علمُ التفسير عِلْمٌ يُعرَفُ به نزولُ الآيات ، وشُؤُونها، و أَقَاصِيصها، والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيبُ مكِّيِّها و مَدنِيِّها، و مُحكَمها ومُتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيّدها، ومجملها ومفسّرها، وحلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها ، و أمرها ونهيها، وعِبَرها وأمثالها، وغيرها "[3].

قُلتُ: وهذا الخلاف في تعريف التفسير يمكن أن يُجعَلَ خِلافاً لفظياً ؛ لأنه

---

(١) الإتقان:٢ / ٢٢٢ ، و أبجد العلوم: ٢ / ١٤٧ .

(٢) البرهان: ١/ ١٣.

(٣) نقله العلامة صديق حسن خان القنوجي في أبجد العلوم:٢/ ١٤٧ ، وكذا ذكره الزركشي في البرهان: ٢ / ١٤٨، والسيوطي في الإتقان : ٢ / ٢٢١.

ليس في الحقيقة خلافٌ فيه، وإنما هو اختلافُ تعبيرٍ وأسلوبٍ ، فمنهم من ذَهَبَ إلى طريقَ التفصيل والتوضيح ، ففَصَّلَ ما أجمَلَه الآخرون ؛ وبعضُهم سَلكُوا سبيلَ الاختصار والإيجاز، فأجملوا ما فَصّلَه غيرُهم .

معنى التأويل

وقد يُستَعمَلُ في هٰذا الباب لفظُ التأويل ، و أصله من الأوْل، وهو لغةً: الرجوعُ كما يُقَالُ : " آلَ الأمر إلىٰ كذا " أي صَارَ إليه، وقيل : هو من الإيالة بمعنىَ السياسة . أمّا علىٰ كونه مأخوذاً من الأول ، فكأنّه صَرَفَ الآيَةَ إلىٰ معانيها التي تَحتَمِلُها، وأمّا علىٰ كونه من الإيالة فكأنّ المؤوِّلُ للكلام يَسُوسُ الكلامَ، ويَضَعُ المعنى فيه موضعَه[1] .

وقال الجُرجاني في (التعريفات):

" التأويلُ في الأصل الترجيع ، وفي الشرع صَرْفُ اللفظ عن معناه الظاهر إلىٰ معنىً يحتملُه، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب و السُنّة ، مثل قوله تعالىٰ : ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ ﴾ [الأنعام: ٩٥] إن أرادَ به المؤمِنَ من الكافر، أو العالِمَ من الجاهل كان تأويلاً "[2].

---

(١) البرهان: ٢ / ١٤٨و ١٤٩، الإتقان: ٢ / ٢٢١ .

(٢) التعريفات للجرجاني: ٧٢/١.

الفرق بين التفسير و التأويل

تشعّبت آراءُ أهل العلم في التفسير والتأويل، هل هما مترادفان أو متبائنان أوغيرهما ؟ علىٰ أقوالٍ عديدةٍ:

يرٰى بعضُ العلماء أنّ التفسير والتأويل مترادفان، وهٰذا ما يظهر من صنيع المفسّرين القُدَامىٰ ، كما يقول ابن جرير الطبري في تفسيره :" القولُ في تأويل قوله تعالىٰ كذا " و " اختلف أهل التأويل في معنى الآية " يريد بذلك التفسير و أهل التفسير، ومنه قول مجاهد :" إن العلماء يعلمون تأويلَه "يعني القرآن ، وهو قول أبي عبيد، كما في الإتقان . وأما الذين فرّقوا بينهما :

- فمنهم : من قال: التفسير أعمّ من التأويل، وأكثر استعمال التفسير في الألفاظ ومفرداتها، و أكثرُ استعمال التأويل في المعاني و الجُمَل ، قاله الإمامُ الراغب.
- ومنهم من قال: التفسيرُ بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، والتأويل توجيه لفظٍ يحتمل معانيَ مُختلفةً ، ووُجُوهاً متعدّدةً إلىٰ واحدٍ منها بحسب الدليل.
- وقال الماتريدي : التفسيرُ القطع علىٰ أن المرادَ من اللفظ هٰذا ، والتأويلُ ترجيحُ أحَدِ المحتملات بدون القطع.
- وقيل: التفسيرُ يتعلق بالرواية، والتأويلُ يتعلق بالدراية.
- وقيل: التفسيرُ ما وَقَعَ مُبَيَّناً في كتاب الله ، أو مُعَيّناً في صحيح السُّنّة، والتأويلُ ما استنبطه العلماءُ و الفضلاءُ .
- وقيل : التفسيرُ بيان المعاني التي تُستَفَادُ من وضع العبارة، والتأويل بيان المعاني التي تُستَفَادُ من وضع الإشارة، وقيل غير ذلك[1] .

(١) انظر لهٰذا المبحث ''الإتقان للسيوطي'':٢٢١/٢،والبرهان للزركشي:١٤٩/٢، ومناهل =

و الأخير هو اصطلاح مشهور عند المتأخرين، و إليه جنح العلامة الآلوسي البغدادي حيث قال في مقدمة تفسيره:

"قد تعارف من غير نكير أنّ التأويل إشارةٌ قُدسيةٌ، ومعارفُ سُبحانيةٌ تَنكَشِفُ من سَجف العبارات للسالكين، وتَنهلُّ من سحب الغيب علىٰ قلوب العارفين، والتفسير غير ذلك"[١].

وجه التسمية

أما وجه تسمية هٰذا العلم بالتفسير علىٰ كونه مأخوذاً من السَّفر أو الفَسْر؛ فلأنَّ التفسيرَ يكشف القناعَ عن وجه المراد بآيات الله تعالىٰ حتىٰ يظهر ما أراد ربُّنا بهٰذه الآيات، و أما علىٰ كونه من التفسِرة ؛ فلأن التفسير هي آلة تُعرَفُ بها أحوالُ القلوب صحةً و فساداً ، و تُعرَفُ بها طُرُقُ إصلاحها، و التدبير لإزالة فسادها و أمراضها.

وأما اختصاص هذا العلم بهذا الاسم دون بقية العلوم، مع أنها كلها مشتملة على الكشف والإيضاح والبيان والإفصاح؛ فلأنه لجلالة قدره ولشدّة حاجته، كان كأنه هو التفسير دون ما عداه من العلوم .

تحقيقُ ألفاظ ذات صلة

لا بُدّ لمن يُطالِع التفاسيرَ من العلم بمعاني ألفاظٍ تُستَعْمَلُ في التفاسير، ونحنُ نذكرُ منها ما لا بُدّ منه.

=العرفان للشيخ عبد العظيم الزرقاني:٢/٦.

(١) روح المعاني: ١/٥.

۞ القُرآن : اُختُلِفَ في لفظ القرآن علىٰ أقوال:

١- فقال جماعة : هو اسم عَلَمٍ غيرُ مشتقٍّ خاص بكلام الله تعالىٰ،كالتوراة والإنجيل، وهو غير مهموز . قال السيوطي : وبه قرأ ابنُ كثير، وهو مَروِيٌّ عن الشافعي، وقال: وهو المختار عندي .

٢- وقال الأشعري وغيره : هو مُشْتقٌّ من " قَرَنْتُ الشيءَ بالشيءِ" إذا ضَمَمتَ أحدَهما إلىٰ الآخر ، وسُمِّي القرآنُ به لقِران السُوَر والآيات والحروف فيه .

٣- وقال الفَرَّاء : هو مُشتَقٌّ من القرائن ، وإنّما سُمّي به ؛ لأنّ آياته يُصَدِّق بعضُها بعضاً ويَشْبَهُ بعضُها بعضاً ، فهي قرائن.

٤- وقال جماعةٌ منهم اللِّحْيَاني، وإليه يُشِيرُ كلامُ ابن عباس ﷺ: القرآنُ مَصدرٌ لـ "قَرَأتُ "، ونظيرُه من الأسماء : الخُسران من خَسِرَ ، و الغُفرانُ من غفر اللهُ لك، والكُفرَانُ من كفرتك، فالقرآنُ هُنا بمعنىٰ المقروءِ من باب تسمية المفعول بالمصدر، وسُمِّي به ؛ لأنّه ليس في العَالَم كتابٌ يُقرَأ أكثرَ من القرآن الكريم ، وهٰذا القول هو مختار ابن جرير الطبري .

٥- وقال الزُّجَاج وآخرون : هو مُشتَقٌّ من القَرْءِ الذي هو بمعنىَ الجمع ،كما يُقَالُ: "قرأتُ الماءَ في الحَوض" أي جمعتُه ، علىٰ هذا فهو وصفٌ علىٰ وزن فُعلان . وفي وجه تسميته بهٰذا أقوالٌ : قال أبو عُبيد : سُمِّي بذلك ؛ لأنه جَمَعَ السُّوَرَ بعضها إلىٰ بعض . و قال الراغب : قال بعض العلماء : تسميةُ هذا الكتاب قُرآناً؛ لكونه جامعاً لثمرة كُتُبِه ؛ بل لجَمْعِه ثمرةَ جميعِ العلوم[١] .

---

(١) انظر لهذا المبحث: روح المعاني:١/٨،والإتقان:١/٦٨، وتفسير الطبري:١/٦٧ ومابعده ، ومفردات القرآن للراغب: ٤٠٠.

وأما القُرآن اصطلاحاً : فهو كلامُ الله المُنزَّل علىٰ مُحَمّدٍ ﷺ ، المنقولُ إلينا نقلاً متواتراً بلا شُبهةٍ ، (وزاد بعضُهم) المكتوبُ في المصاحف، المحفوظُ في القلوب، المقروءُ بالألسنة، المسموعُ بالآذان[1] .

❁ **السُورة** : إنّ لفظ السُّورة قَرَأها بعضُ الأئمة بالهمزة ، وبعضٌ آخرُ بلاهمزةٍ، فمن قرأها بالهمزة جَعَلَها مُشتقَّةً من" أسأرت " أي أفضلت ، مِنَ السُّؤر بمعنىٰ ما بقي من الشراب في الإناء، وإنّما سُمِّيت بهذا الاسم ؛ لأنّ السورة أيضاً قطعةٌ من القرآن . ومَنْ قرأها بلا همزةٍ ، فمنهم من قال: إنها بمعنى المَنزِلَة ، وخصّ بعضُهم بالمَنْزِلَة الرفيعة، كما قال النابغة :

أَلَم تَرَ أَنَّ الله أعطَاكَ سُورَةً ❁ تَرىٰ كُلّ مَلْكٍ دُونَها يتَذَبذَب

أراد بالسُورة " المنزلةَ الرفيعة والدرجةَ العالية "، وسُمِّيت السورة بها؛ لارتفاعها وشَرَفِها لكونها من كلام الله تعالىٰ. وقيل: إنها مأخوذةٌ من سُوْرِ البَلَد، وسُمِّيت بذلك؛ لإحاطتها بآياتها . وقيل : من التَسَوُّر بمعنىٰ التصاعُد والتركيب ، كما في القرآن : ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴾ [صٓ: ٢١] فعلىٰ هذا سُمِّيت بها لتركيب بعضها علىٰ بعض[2] .

وفي الاصطلاح هي طائفةٌ مُتمَيِّزةٌ من آيات القرآن ذات مَطلَعٍ وخاتمةٍ ، وأقلُّها ثلاثُ آياتٍ[3] .

❁ **الآية** : اختلفتِ النُّحَاةُ في أصل الآية و وَزنها علىٰ أقوالٍ : فقال سيبويه والخليل:

---

(١) إرشاد الفحول: ٦٢/١ ، وشرح الفقه الأكبر: ٩٢ ، والإحكام للآمدي: ٢١٢/١ .

(٢) تفسير القرطبي: ٦٥/١،الإتقان : ٦٩/١، مفردات القرآن : ٢٥٤ .

(٣) الإتقان : ٦٩/١ ، الموسوعة الفقهية : ٢٨٧/٢٥ .

أصلها " اَيِيَةٌ " بفتحات علىٰ وزن فَعَلَةٍ ، مثل اَكَمَة و شَجَرَة ، فلما تحرَّكَت الياءُ وانْفَتحَ ما قبلها انقلبتِ الياءُ ألفاً ، فصارتْ آيَةً علىٰ خلاف القياس ، كـ رايةٍ و غايةٍ ؛ إذ المطّرِدُ عند اجتماع حَرفي علّةٍ إعلالُ الآخِر؛ لأنه محلُّ التغير ، وقال الكسائي : أصلها " آيِيَةٌ " علىٰ وزن فَاعِلَة مثل آمِنَة، وكان القياس أن تُدغَمَ كدابّة إلاّ أنه تُرِكَ ذلك تخفيفاً، فحذفوا عينَها . وقال الفراء : أصلها " أَيِّيَة " بتشديد الياء الأولىٰ ، فقلبت ألفاً كراهةً للتشديد ، فصارتْ آيةً ، وجمعُها آي وآيات وآياء[١] .

ثم إنهم اخْتلَفُوا في مَعنَاها ، فقالَ بعضُهم : معنى الآية علامة ، و سُمِّيت بها ؛ لأنها علامةٌ علىٰ انقطاع الكلام السابق من الكلام اللاحق .

وقال ابنُ حمزة: سُمِّيتْ بها؛ لأنها العلامة التي يفضي منها إلىٰ غيرها كأعلام الطريق المنصوبة للهداية، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦ﴾[البقرة: ٢٤٨] .

ومنه قولُ النابغة :

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فَعَرَفْتُها * لِستَّةِ أعْوَامٍ وَ ذَا العَامُ سَابع

وقيل: الآيةُ بمعنى الجماعة ،كما يُقَالُ : خَرَجَ القومُ بآيتهم أي بجماعتهم ، ومنه قول بُرْج بن مُسْهِر الطائي:

خرَجْنَا مِنَ النَّقْبَينِ لاَ حَيٌّ مِثْلُنَا * بِآيَتِنَا نُزْجِي اللِّقَاحَ المَطَافِلاَ

وسُمِّيتْ بذلك ؛ لأنها جماعةٌ من حُرُوف القرآن . و قيل: الآيةُ عَجَبٌ مُعجِزٌ، وسُمِّيتْ بها ؛ لأن كلام الله تعالىٰ يعجز البشر عن التكلم بمثله[٢] .

---

(١) روح المعاني: ٣٨٢/١، تفسير القرطبي : ٦٦/١ ، لسان العرب : ١٤ /٦١-٦٢.

(٢) روح المعاني: ٣٨٢/١، تفسير القرطبي : ٦٦/١، لسان العرب : ٦١/١٤-٦٢.

وأما معناه الاصطلاحي فقال الجُرْجَاني : هي طائفةٌ من القرآن يتّصل بعضُها ببعض إلىٰ انقطاعها، طويلةً كانت أو قصيرةً . وقال الإمام المناوي : قِيلَ لكُلِّ جُملةٍ من القرآن دالّةٍ علىٰ حكمٍ ، آيةٌ ، سورةً كانت أو فصولاً أو فصلاً من سورةٍ ، ويُقَالُ لكلِّ كلامٍ منه منفصلٍ بفصلٍ لفظي ، آيةٌ[1] .

❁ **الطِّوَال ، والمِئُوْن ، والمَثَاني ، والمُفَصَّل :** قسّم العلماء سُوَرَ القُرآن الكريم إلىٰ أربعة أقسامٍ : الطِّوَال ، والمِئِين، والمَثَاني، والمُفَصَّل:

أما الطِّوَالُ فهي سبع سُوَرٍ: البقرةُ ، وآل عمران، والنساء ، والمائدة ، والأنعام ، والأعراف ، فهٰذه ستّةٌ ، واخْتَلفُوا في السابعة ، فقالَ بعضُهم: هي الأنفال والتوبة، وكلتاهما تُعَدَّانِ واحدةً لعدم الفصل بينهما بالبسملة، وقال البعضُ: والسابعةُ هي سُورةُ يونس .

وأمّا المِئُوْن فهي السُّوَر الّتي تزيد آياتُها علىٰ مائةٍ أو تُقَارِبُها، وسُمِّيتْ بالمئين ؛ لأنها تَشْتَمِلُ علىٰ مائة آيةٍ فَصاعداً .

و أمّا المَثَاني فهي السُّوَر تلي المئين في عدد الآيات ، و قال الفَرَّاء: هي السُّوَر التي آيُها أقلّ من مائة آيةٍ ، وسُمِّيتْ به ؛ لأنها تُثَنّىٰ ، أي تُكَرَّرُ أكثرَ ممّا يُثَنّىٰ غيرُها من الطِّوَال والمِئِين ، وقِيلَ : المثاني هي السَّبع الطِّوَال ، و قِيلَ علىٰ اصطلاحٍ آخرَ : القُرآن كلُّه مَثَاني، وقِيلَ: هي سورةُ الفاتحة .

وأمّا المُفَصَّل فهي أواخِرُ القُرآن ، وأجْمَعُوا علىٰ أنَّ آخرَهُ سُورةُ النَّاس ، واخْتَلفُوا في تعيين أوّله علىٰ اثني عَشَرَ قولاً ، كما ذَكَرَها السيوطي في الإتقان ، قِيلَ : أوّلُه سورةُ قٓ، وقِيلَ : الحُجرات ، وهو الصحيح عند النووي ، و قِيلَ : سورةُ مُحمَّد ، وقيل وقيل

---

(١) انظر: التعريفات للجرجاني: ٨٥/١ ، والتوقيف في مهمات التعاريف للمناوي : ١٠٧/١ .

وقيل إلىٰ غير ذلك من الأقوال ، وسُمِّي به ؛ لكثرة الفصل بين هذه السُوَر بالبسملة ، وقِيلَ : سُمِّي به لِقلّة المنسوخ منه ، ولهٰذا يُسَمّىٰ بالمُحْكَم.

ثم المُفصَّل علىٰ ثلاثة أقسام : طِوالٌ ، وأوساطٌ، و قصارٌ . فالطِّوال من سورة قَ أو الحُجرات ، أو سورةِ محمد علىٰ اختلاف الأقوال إلىٰ سورة النَّبَإِ . والأوساطُ من سورة النَّبَإِ إلىٰ الضُّحىٰ . و القِصَارُ منها إلىٰ الناس[1] .



(١) انظر تفسير الثعالبي: ٢٩٩/٢ والبغوي: ٥٧/٣ وزاد المسير: ٤٥٢/٧، ومناهل العرفان: ٢٤٣/١، والإتقان: ٨٤/١.

الفصل الثاني

حكم التفسير، و شرفه، وموضوعه، وغرضه، و فوائده

حكم علم التفسير :

إنَّ عِلم التفسير فرضٌ من فُرُوض الكفايات علىٰ حَسبِ ما تقتضيه نَاحِيةٌ فِقهِيّةٌ، و علىٰ ذلك انعقد إجماعُ العلماء. قَالَ العلامةُ الجلال السيوطي : " وقد أجْمَعَ العلماءُ : أنّ التفسير من فروض الكفايات ، وأجلُّ العلوم الثلاثة الشرعية (أي التفسير والحديث والفقه) "[١] .

وقَالَ الطبري بعد سرد الآيات والأحاديث والآثار في الحثِّ علىٰ تحصيل التفسير ما نصّه : وفي حثِّ الله ﷻ عِبَادَه علىٰ الاعتبار بما في آي القرآن من المواعظ والبينات ما يدلُّ علىٰ أنّ عليهم معرفةَ تأويل مالم يحجب عنهم تأويله من آية[٢] .

وقَالَ ابنُ كَثيرٍ بعدَ إيراد الآيات في صَدَد التفسير: فالواجبُ علىٰ العلماء الكشفُ عن معاني كلام الله ، وتفسيرُ ذلك، وطَلَبُه من مظانِّه، وتعلّمُ ذلك وتعليمُه[٣] .

---

(١) الإتقان: ٢/٢٢٤.

(٢) تفسير الطبري : ١/٦١.

(٣) تفسير ابن كثير: ١/٣.

و يُمكِنُ أن يُسْتَدَلَّ على وُجُوبه بوُجُوهٍ :

۞ **الأوّل**: بقوله تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد: ٢٤] حيث إنّ فيه إنكاراً شديداً علىٰ ترك التَّدَبُّر في القرآن الكريم ، وهذا يَدُلُّ على وُجُوب التدبُّر في القرآن ؛ فإنّه لولم يجب التدبُّر لَمَاَ أنكَرَ علىٰ تركه، ومِنَ المعلوم أنّه لا يُمكِنُ التدبُّر في القرآن إلاّ بِالاستمداد من التفسير .

۞ **والثّاني**: بحديث النبي ﷺ أنّه قَالَ : **إنَّ هٰذا القُرآن مأدُبَةُ الله ، فتعلَّمُوا من مأدُبَته ما اسْتَطَعتُم**(١) .

هذا الحديث يُرشِدُنا إلىٰ أنّ التعليم القُرآني- وهو التفسير- من الواجب علينا؛ فإنّ الأمر– علىٰ ما هو أصله – للوجوب .

۞ **والثالث**: بإجماع الأمّة كما مرّ في عبارة السيوطي .

۞ **والرابع** : بالقياس ؛ فإنّ القُرآن أُنْزِلَ علىٰ نبينَا ﷺ هُدًى لحياتنا، وشِفاءً لما في صُدُورنا، ودَواءً لأدوائنا، وإصلاحاً لِمَا فَسَدَ من أوضَاعِنَا . إذاً فعلينا أنْ نتعلَّمَه تلاوةً و تفسيراً ، و أنْ نعمل به حِسْبَةً لله تعالىٰ ؛ فإنّه هو السبيل القويم للصلاح والفلاح في الدنيا، والطريق الوحيد للنجاة والفوز في الآخرة . ولذا قال العلماء : إنّ التفسيرَ هو أساسُ العلوم الشرعية، ويُحْتَاجُ إليه لكُلِّ كمالٍ

---

(١) قلتُ : رُوِيَ هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود ﷺ موقوفاً ومرفوعاً ، فقد رواه عنه مرفوعاً البيهقيُّ في السنن الصغرى :٥٤١/١، و ابنُ أبي شيبة في مصنفه: ١٢٥/٦ ، والبيهقيُّ في شُعب الإيمان : ٣٢٤/٢، و رواه موقوفاً عليه الدارمي : ٥٢٣/٢، والحاكم :٧٤١/١ ، و الطبراني في المعجم الكبير: ١٢٩/٩، و١٣٠/١ ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٣٧٥/٣، و ابن المبارك في الزهد : ٢٧٢/١.

دِينيٍّ ودُنيويٍّ، عاجليٍّ و آجليٍّ . فعُلِمَ بطريق القياس والمعقول أنّ على المسلمين أن يتعلّمُوا تفسيرَ القُرآن ، فهو واجبٌ و لازمٌ عليهم إلاّ أنه من قبيل طلب الكفايات، بمعنى أنه إذا قام به بعضُهم سَقَطَ عن الباقِين .

شَرَفُ التفسير

وشَرَفُ هٰذا العلم لا يخفىٰ، وهو واضحٌ كضَوءِ الشمس في رائعة النهار، وقد ذَكَرُوا في الباب وُجُوهاً كثيرةً تدُلُّ علىٰ فضل هذا العلم، بعضُها سمعيةٌ، وبعضُها عقليةٌ، ونحن نُشِيرُ إلىٰ طرفٍ منها بإيجاز و اختصار.

أمَّا من ناحية السمع ، فهي كالتالي:

۞ قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة : ٢٦٩].

قَالَ ابنُ عباس في تفسير الحكمة: هي معرفة القرآن، وناسخه، ومنسوخه، ومحكمه ، ومتشابهه، ومقدّمه، ومؤخّره، وحلاله، وحرامه ، وأمثاله[١] .

وقال أبو الدَّرداء ﷺ: الحكمةُ قراءة القُرآن والفِكرَة فيه، وكذا قال قتادةُ ومجاهدٌ: الحِكمةُ القُرآن، والفِقه في القرآن، وعن أبي العالية: الحِكمَةُ القرآنُ والفهم به[٢] .

۞ وقَالَ النَّبي ﷺ : وَ مَا اجْتَمَعَ قَومٌ فِيْ بَيْتٍ من بُيُوتِ الله يَقْرَؤوْنَ وَيَتَعَلّمُونَ كِتَابَ الله، وَيَتَدَارَسُوْنَهُ بَينَهُمْ إلاّ نَزَلَتْ عَلَيهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيتْهمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُم الملائِكَةُ

(١) تفسير الطبري: ٨٩/٣ ، البغوي: ٢٥٦/١ ، القرطبي: ٣٣٢/٣ ، الدر المنثور: ٦٦/٢ .

(٢) تفسير الطبري: ٨٩/٣، البغوي: ٢٥٦/١، القرطبي: ٣٣٠/٣، الدرالمنثور: ٦٦/٢ .

وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَه الخ[(١)] .

۞ وقَالَ النبيﷺ : المَاهِرُ بِالقُرآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ الخ[(٢)] .

۞ وقَالَ أيضاً : أَهْلُ القُرآنِ أهلُ الله وخَاصّتُه[(٣)].

قلتُ : والمراد بالماهر بالقرآن وأهله مَن يُحسِنُ قراءته، ويَعلَمُ تفسيرَه، ويَعمَلُ به.

وأمّا من ناحية العقل فما قاله الأصبهاني : أشْرفُ صِناعةٍ يتعاطاها الإنسانُ تفسيرُ القُرآن، وبيانُ ذلك : أنّ شَرَفَ الصِّناعة إمّا بشرفِ مَوضُوعِها مثل الصياغة، فإنها أشرف من الدباغة ؛ لأن موضوع الصياغة الذَّهَب والفِضَّة، وهما أشرفُ من موضوع الدباغة الذي هو جلد الميتة ، وإمّا بشرف غرضها مثل صناعة الطب ، فإنها أشرف من صناعة الكناسة ؛ لأن غرض الطبّ إفادة الصحة، وغرض الكناسة تنظيف المستراح، وإمّا بشدَّةِ الحاجة إليها كالفقه ؛ فإن الحاجة إليه أشدّ من الحاجة إلى الطب . إذَا عُرِفَ ذلك فَصِناعةُ التفسير قد حازتِ الشَّرَفَ من الجهات الثلاث : أمّا من جِهَة الموضوع: فلأنَّ موضوعه كلامُ الله تعالىٰ الذي هو يَنْبُوعُ كل حِكمةٍ ، ومَعدَنُ كلِّ فضيلةٍ ، وأما من جِهَة الغرض: فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعُروَة الوُثقىٰ ، والوصولُ إلىٰ السعادة الحقيقية التي لا تفنىٰ، وأما من جِهة شدة الحاجة: فلأن كل كمال ديني أو دنيوي، عاجلي أو آجلي مُفتَقِرٌ إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي مُتوَقِّفةٌ على العلم بكتاب الله

---

(١) رواه أحمد: ٨٩٠٦ واللفظ له، و مسلم: ٨٦٨٤، و الترمذي: ٢٨٦٩، وأبوداود: ١٢٤٣، وابن ماجه: ١٢٢.

(٢) رواه مسلم: ١٣٢٩، وابن ماجه : ٣٧٦٩، و أحمد: ٢٣٥٢٦.

(٣) الجامع الصغير للسيوطي: ٢٧٦٨.

تعالىٰ[(١)] .

فهٰذه الأدلّة السمعية والعقلية تدلّ دلالةً واضحةً علىٰ فضل هٰذا العلم وشَرَفِه ، كيفَ لا وهوكتابٌ نَزَلَ من عند الله تعالىٰ لبناء الإنسان المَنشود الكامل المتكامل ، ولتهيئة المجتمع الصالح المُستَجْمِع لِمَعَاني الإنسانية الكاملة ، المستشرف للقِيَم العُليا المباركة .

موضوعُ عِلمِ التفسير :

كلامُ الله تعالىٰ الذي هو مَعْدِنُ العُلُوم والمَعَارف ، و مَخْزَنُ الأسرار والحقائق، ومَنْجَمُ اللطائف والدقائق ، هو موضوعُ علمِ التفسير من حيثُ إنّه يهدي الإنسانَ إلىٰ صراطٍ مُستقِيمٍ .

غرض علم التفسير :

وأمّا الغرض من هٰذا العلم: فهو الاعتصام بالعُرْوَة الوُثقىٰ ، والوُصُولُ إلى السَّعادة الحقيقية ، والاجتنابُ عن الشَّقَاوةِ كُلياً . قالَ تعالىٰ : ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [سورة صٓ:٢٩] وقال تعالىٰ : ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارٗا ﴾[الإسراء:٨٢]

فَوَائدُ عِلم التفسير :

و فَوَائدُ هٰذا العلم كثيرةٌ، منها:

---

(١) الإتقان:٢/٤٢٢.

الأولى: التَذَكُّر، وهو الهدف المنشود المطلوب بإنزال الكتاب، قال الله تعالىٰ: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة النور : ١]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة إبراهيم :٢٥]، وقالَ تعالىٰ: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [سورة صَ:٢٩] ، وقال: ﴿ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الزمر: ٢٧] و قال تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الدخان :٥٨] وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ ﴾ [الإسراء:٤١].

والآياتُ في ذلك كثيرةٌ، وفيما ذَكَرْناه كِفَايةٌ، و مِنَ البديهي أنّ هٰذا التَّدَبُّر إنما يحصل -كما هو حقُّه- باستمداد علم التفسير؛ لأنّ القُرآنَ الكريم مَعدَنُ العلوم والحقَائق، ومخزن الحكم والمعارف، فليس من المُسْتَطَاع أنْ يُفتَحَ بابُ هٰذه الخزائن إلاّ بمفتاح التفسير.

الثَّانيةُ : الاعتبارُ ، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [يوسف:١١١].

والعِبرَةُ هي الاتِّعَاظُ ، و هي من العُبُور بمعنىٰ التَّجَاوُز، و مِنْهُ عَبرْتُ النهرَ ، وسُمِّي الاتِّعاظ عِبرةً ؛ لأنّ المُتَّعِظ يَعبرُ الجهلَ إلى العِلم ، ومِنَ الهلاك إلى النجاة ، قاله الآلوسي في روح المعاني[١] .

---

(١) روح المعاني: ٣/٩٨.

وقالَ الراغبُ الأصفهاني : الاعتبارُ العِبرةُ بالحالة التي يَتَوصَّلُ بها من معرفة المشاهد إلىٰ ما ليس بمشاهد [١].

الثَّالثةُ : معرفةُ هداية الله تعالىٰ في مُختلِفِ مَجالات الحَياةِ البَشَريّة من العَقَائد، والعِبَادات، والمُعَاملات، والأخلاق، والشُؤون الاقتصادية، والسِّيَاسِية، والعَلاقَات الدُّوَلِية، وغيرِ ذلك . وهٰذه الفائدةُ أهمُّ وأعظمُ من السابقتين ؛ بل هي المقصودةُ من نُزُول القُرآن الكريم . قالَ اللهُ تَبارَكَ وتعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢] وقالَ: ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس : ٥٧] وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقالَ تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٨] وقالَ: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمۡ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف:٢٠٣] وقالَ: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

وهٰذه الآياتُ كُلُّها تدلّ دلالةً بَيِّنَةً علىٰ أنّ القُرآن الكريم إنما أُنْزِلَ لهداية الخَلق إلىٰ ما فيه صَلاحٌ لهم في كَافَّة نَوَاحِي حَياتِهم من الفَرديَّة والجَماعِيَّةِ ، ثمَّ من الثقافية ، والتعليمية، والتشريعية، والأخلاقية، وغير ذلك . ومِنَ الواضح أنّ مِن أهمّ العَوامِل الَّتي يُستَمَدُّ منها لتحقيق هٰذه الفائدة هو التفسير ، وأنها لا تكادُ تَحصُلُ إلاّ به ، كما لا يخفىٰ.

---

(١) مفردات القرآن:٣٢٣.

الرَّابِعةُ : ومِنْ فَوائدِ التفسير كَشفُ الأستار عن وَجْهِ مَعاني القُرآن الغَامِضَةِ ، وشرحُ ما فيه من الألفاظ الغريبة ؛ لكَيْ يَتَوَصَّلَ الإنسانُ إلىٰ مَغزَاه و مَرمَاه ، ولِيَتمَكَّن مِن فهم المراد بتلك الآيات الغامضة والغريبة ، ثم من العملِ بها علىٰ وجهٍ صَحيحٍ ، ولا يخفىٰ علىٰ أربابِ البَصَائِر أنَّ هذهِ لا يمكن حُصُولها إلاَّ بالتفسير .

الخَامِسَةُ : ومِنَ الفَوَائد للتفسير إبرازُ مَحَاسِنِ كلامِ الله الرائعةِ ، وإظهارُ وُجُوهه الإعجازية ، التي أعْجَزَتِ العَرَبَ العَرْبَاء عن الإتيان بمثل القرآن، ولو كان بعضُهم لبعضٍ ظَهِيراً ، وهٰذا أيضاً لايتأتّٰى إلاّ بِعِلم التفسير الذي وَقَعَتْ علىٰ كَوَاهِلِه المسؤليةُ بإبراز هذه الوجوه الإعجازية .

ومَا إلىٰ ذلك من الفَوائدِ الكَثيرةِ العَظِيمةِ التي لا يُمكِنُ ولا يجوزُ لأحدٍ صرفُ النظر عنها .



الفَصْلُ الثَّالِثُ

ما هي الحَاجَةُ إلىٰ عِلمِ التَّفْسِير ؟

لا يخفىٰ علىٰ منْ له أدنىٰ إلمامٍ بالعُلوم أنّ كلَّ عِلمٍ وفَنّ يحتاج غالباً إلىٰ شرحٍ وتفصيلٍ، لاسيما إذا كانَ مُشتمِلاً علىٰ أصول و قوانينَ ، و علىٰ أسرارٍ وحقائقَ، وبالأخصِّ إذا كان حَاوياً على الفُرُوع المختلفة، وجَامعاً للفُصُول العَدِيدَة . وهذا أمرٌ لايَشُك فيه عاقلٌ، ولايختلفُ فيه اثنان . و معَ ذلك فقد ظَهَرَ في عصرنا الراهن قومٌ جُهَّالٌ يَدَّعُون أنه لاحاجة إلىٰ تفسير القرآن أصلاً ، ولا إلىٰ تفهيمه قطعاً؛ لأنهم يَزعُمُون أنّ الله تعالىٰ إنما خَاطَب بهٰذا القرآن بما يفهمونه ، ولذلك أرسل كلَّ رسولٍ بلسان قومه، وأنْزَلَ كُتُبه بلغتهم ، فليس لفهم القرآن حاجةٌ إلىٰ التفسير ولا إلىٰ مُفسِّرٍ يُفَسِّرُه.

قلتُ : و هٰذا ظنٌّ باطلٌ، بل خرقٌ للإجماع ؛ لأن الأمّةَ من أوّلها إلىٰ آخرها، ومن سَلَفِها إلىٰ خَلَفِها مُجمِعَةٌ علىٰ أن فهم القرآن لابُدّ له من التفسير وعلومه ، و لذا فسّره النبي ﷺ، واحتاجَ إليه أصْحَابُه الذين هُم مِن فُصَحَاء العَرَب وبُلَغَائهم . فإذا كان الصحابةُ يحتاجُون إلىٰ التفسير والتفهيم لفهم المراد بآيات الله ، فما ظنّك بأمثال هؤلاء الذين لايعلمُون لُغَةَ العرب ولا أسرارها، وإنما مَبلَغُ علمهم هو بعض تراجم القرآن فقط؟

فمسَّتِ الحَاجَةُ إلىٰ بيان وجه الحاجة إلىٰ التفسير، فأقُولُ: إنّ القُرْآن نَزَلَ لهداية الإنسان في جميع شُعبِه و أبْوَابِه؛ وفي مختلفِ مجالات حياته، وبدهيٌّ أنّ هٰذه الشُعب والأبواب ، ومجالات الحياة مُتنوّعةٌ وكثيرةٌ، ومع ذلك فإنّ القُرآنَ الكريم مشتملٌ عليها،

بحيث لا يفوته شيءٌ منها، والسِرُّ فيه هو أن القُرآن جاء بأسلوبٍ بديعٍ رائعٍ لطيفٍ ، يَذكُرُ أشياء بالتفصيل والتوضيح والصراحة ؛ ويَتَناولُ أشياء بِالإجمال والإشارة والكناية ، ولايَهتَدِي إلىٰ مُراداتِه ولايَصل إلىٰ حَقائِقِه كلُ أَحَدٍ علىَ السَّوَاء ، فليس النبي ﷺ الذي أنزِلَ عليه القُرآنُ كَغَيرِه ، وليس الصحابي الذي شَاهَدَ التنزيلَ وأَخَذَ العِلمَ عن صاحب القرآن كغيره ، وكذا لايستوي فيه العامي والعالم ، فمَسّتِ الحاجةُ لفهم القرآن إلىٰ التفسير من النبي ﷺ ومن الصحابة الذين شَاهَدُوْا الأوضاعَ والظُّرُوف ، التي أُنزِلَ فيها القُرآن ، وأَخَذُوا العلمَ عن النبي ﷺ مُبَاشرةً.

ولقد أجاد العلامة عبد العظيم الزرقاني في "مناهل العرفان" حيث قال :

" نهضة الأفراد و الأمم لا يمكن أن تكون صحيحةً عن تجربةٍ ، ولا سهلةً متيسرةً ولا رائعةً مُدهِشةً إلا عن طريق الاسترشاد بتعاليم القرآن ، ونُظُمه الحكيمة التي رُوعِيت فيها جميع عناصر السعادة للنوع البشري علىٰ ما أحاط به علم خالقه الحكيم ، وبدهي أن العمل بهٰذه التعاليم لايكون إلا بعد فهم القرآن وتدبُّره ، والوقوفِ علىٰ ماحوىٰ من نُصحٍ ورُشدٍ، والإلمامِ بمبادئه عن طريق تلك القوة الهائلة، التي يحملها أسلوبه البارع المُعجِز . وهٰذا لايتحقّق إلا عن طريق الكشف والبيان لِمَا تدُلُّ عليه ألفاظُ القرآن، وهو ما نُسَمّيه "بعلم التفسير"، فالتفسيرُ هو مِفتَاحُ هٰذه الكُنوز و الذخائر التي احتواها هٰذا الكتاب المجيد النازل لإصلاح البشر وإنقاذ الناس وإعزاز العالم ، وبدون التفسير لا يمكن الوصولُ إلىٰ هٰذه الكُنُوز والذَّخائر "[١].

ثم ليُعْلَم : أنّ التفسير و الشرح إنما يُحتَاجُ إليه لأمُورٍ ثلاثةٍ :

الأَوَّلُ : كمالُ المصنف، فإنه لقوته العلمية، وقابليته الفائقة ، يجمع المعاني الدقيقة،

(١) مناهل العرفان: ٢/ ٨.

والنفائس البديعة في ألفاظٍ وجيزةٍ ، فرُبما عَسُرَ علىَ القَارئ فهمُ مُرادِه ، فيَحتاجُ إلىٰ التفسير والشرح ، لإظهار تلك المعاني الخَفيَّةِ .

والثَّاني : إهمالُه بعضَ تتمَّات المسألة أو شروط لها اعتماداً علىٰ وُضُوحها ، أو لِكَونها مِن عِلمٍ آخَرَ ، فيُحْتاجُ إلى التفسير والشرح لبيان ما أهْمَلَهُ من تتمَّات المسألة أو شروطها ليكون القارئ علىٰ بصيرةٍ .

الثَّالثُ : احتمالُ اللفظ لِمَعانٍ، كما يكون في المجاز، والمشترك، ودلالة الالتزام، فيُقصَدُ إلىَ الشرح والتفسير لبيان غرض المصنف، أو لترجيح أحَدِ المعاني المُحتَملَة[1].

فإذا تقرّر هٰذا فأقُولُ : إنّ القُرآن كلامُ الله تعالىٰ ، وهو مِصداق ما قِيلَ : كلامُ الملوك ملوكُ الكلام ، وهو يَجمعُ المعاني الدقيقة في ألفاظٍ وجيزةٍ فصيحةٍ ، و بأُسلُوْبٍ رائعٍ مُعجِزٍ؛ ثمَّ هو يَستَعمِلُ من الألفاظ ما هو محتمل لمعانٍ، ويَستَخْدِمُ المجازات، والاستعارات ، والتشبيهات، والكنايات؛ و هو مِنَ البلاغة في غايةٍ ليس وراءها غايةٌ؛ ومن المعارف والعلوم بمنزلةٍ قاصِيةٍ لا يَصِلُ إليها إلاّ مَنْ رَسَخَتْ قَدَمُه في الكمال، وسَبَحَ فهمُه في بحار العلم بالتفصيل والإجمال؛ و من الأحكام، ونواميسِ النظام، وتربيةِ النفوس، وتهذيبِ الأخلاق، وتزكيةِ القلوب في مدى كمالٍ لا يَبلُغُ إليه إلاّ مَنْ له بَصِيرةٌ تامّةٌ في العلوم الشرعية، و رُسُوخٌ كاملٌ في الفُنون الأدَبِية؛ و أيضاً هو مِن عُلُوِّ الشأن، و سُمُوِّ المكان، ونهاية الغموض والإعضال، وصُعوبة المأخَذ، وعزَّة المنال في غاية الغايات القاصيةِ، ونهايةِ النهايات النائية ، فالقرآنُ الكريم يُحتاجُ إلىٰ شَرحِه وتَفسِيْرِه من هٰذه الناحية .

---

(١) هٰذه خلاصة ما في كشف الظنون : ١/٢٦-٢٧.

وقد احتَاجَ الصَّحابَةُ ﵃ إلىٰ التفسير لفهم القرآن ، كما هو مَروِيٌّ في الأحاديث والأخبار:

۞ مِنْهُ ما جَاء في الأخبار أنّه لما نزل قولُه تعالىٰ : ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢] سَأَلَ الصحابةُ ﵃ النبي ﷺ ، فقَالُوا : أيُّنَا لم يَظلِم نَفْسَه ؟ ففَسّرَهُ النبي ﷺ بالشِّرْك، واستَدَلَّ عليه بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان :٣٣] (١).

۞ ومِنه ما رُوِيَ عن عائشةَ ﵂ قالتْ : قَالَ رسُولُ الله ﷺ : مَنْ نُوقِشَ الحساب عُذِّبَ، قُلْتُ : أَلَيْسَ يَقُول الله تعالىٰ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] قالَ : ليس ذلك بالحساب ، ولكن ذلك العرض . وفي روايةٍ : ولكن مَنْ نُوقِشَ الحسابَ يَهلِكُ(٢).

۞ ومِنه ما جاء أنّه لما نَزَلَ قَولُه تعالىٰ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة:١٨٧] قَالَ عَدي بن حاتم : يا رَسُولَ الله! إنيّ أجعل تحت وِسَادتي عِقَالَين : عِقَالًا أبيَض ، وعِقالًا أسودَ ، أعرِفُ الليلَ من النَّهار، فقال رسول الله ﷺ :إن وسادك لَعريض، إنما هو سواد الليل، وبياض النهار(٣).

---

(١) رواه البخاري: ٣١١٠ ، ومسلم : ١٧٨ ، والترمذي: ٢٩٩٣، وأحمد : ٣٤٠٨.

(٢) رواه البخاري : ١٠٠ ، ومسلم : ٥١٢٢ ، والترمذي: ٢٣٥، وأحمد : ٢٣٠٦٩، وأبوداود: ٢٦٨٩.

(٣) رواه البخاري : ١٧٨٣، ومسلم:١٨٢٤ واللفظ له ، والترمذي: ٢٨٩٨ ، وأحمد : ١٨٥٦١، =

والأمثلةُ في الباب أكثرُ مِن أنْ تُسْتَقْصَى، والمقصودُ هُنا الإشارةُ إليها فقط لا الاستقصاءُ، وفي المذكور دلالةٌ كافيةٌ علىٰ أن الصحابة كانوا يحتاجُون إلىٰ التفسير، مع أن لسانهم هو لسان القرآن، وهم أعرف بأساليب كلام العرب من غيرهم . فإذا كان الصحابة يحتاجون إليه، فنحنُ أشَدُّ احتياجاً إليه منهم لقُصُورنا عن مداركِ أحكام اللغة، وأساليب كلام العرب .

ثم يجدر بنا أن نذكر ما قال الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي في بيان وجوه الخَفاء في معاني نظم القرآن، إذ قال في كتابه " الفوز الكبير في أصول التفسير " :

" إنَّ عدم الوصول إلىٰ المراد من اللفظ يكون :

- أحياناً بِسَبَب استعمال لفظٍ غَريبٍ ، وعلاجُه نقلُ مَعنىَ اللفظ عن الصحابة، والتابعين ، وسائر أهل المعاني .
- و أحْيَاناً لِقلَّة الاطلاع علىَ الناسخ والمنسوخ .
- و أحياناً للغفلة عن أسباب النزُول .
- و أحياناً بسبب حذف المضاف ، أو الموصوف ، أو غيرهما .
- و أحياناً لإبدال شيءٍ بشيءٍ ، أو إبدالِ حَرفٍ بحرفٍ ، أو اسمٍ باسمٍ ، أو فعلٍ بفعلٍ، أو لذكر الجمع مكان المفرد، أو بالعكس ، أو لِلالتفات من الخطاب إلىَ الغيبة .
- و أحياناً لتقديم ما حَقّه التأخير ، أو بالعكس .
- و أحياناً بسبب انتشار الضمائر ، أو تعدّد المراد من اللفظة الواحدة .
- و أحياناً بسبب التكرار ، و الإطناب .

=وأبوداود : ٢٠٠٢، والنسائي : ٢١٤٠، والدارمي: ١٦٣٣.

- وأحياناً بسبب الاختصار، والإيجاز .
- و أحياناً بسبب استعمال الكناية، والتعريض، والمتشابه، والمجاز العقلي[١] .



(١) الفوز الكبير في أصول التفسير: ٤٩.

البابُ الثّاني في المقَاصِد

الفَصْلُ الأوّلُ

عُلُوْمُ القُرآن

ومِمّا لاشَكَّ فيه أنّ اللهَ تعالىٰ أنزَلَ كتَابَه العظيمَ علىٰ نبيِّهِ الكريم ﷺ ليكونَ هِدَايةً لِلخَلق، ودُستُوراً للمسلمين، ومِنهاجاً للمتقين؛ وبالتَّالي كانَ القُرآن الكريم مَنْبَعَ الحَضَارَةِ الإنسانية الكاملة، ومَنهجَ الحياةِ الشَّامِل، وجَاء يُمَثِّل القصدَ والاتّزان في جميع الأحكام من العقيدة، والسُّلوك، والعِبَادات، والمُعَاملات، بحيث لا مُغَالاةَ في جانبٍ، ولا إخلالَ في جانبٍ آخرَ، ويَدعُو إلىٰ حياةٍ جامعةٍ بين العقل والقَلب، وبين الجسد والروح، وبين الدين والدنيا؛ لِكي يُخرِجَ الناسَ من الظُلُماتِ إلىٰ أنوارِه، ويَسْتَضِيْؤُوا بأضْوَائِه، ويَهْتدُوا بهِدَايَاتِه، ويَقتبِسُوا بتعاليمه وأحكامه؛ ولكي يصبغُوا أحوالهم المتباينة بصِبْغَته الثابتة؛ ولكي يَظَلّ هو مَعَهم في صحواتهم و غفواتهم ، في بيعهم وشرائهم ، في صداقتهم وخصومتهم ، في ترحِهم و فرحِهم ، و في وحدتهم و عِشرَتهم .

فالقُرآنُ بتلك الخَصَائص والمِيزَات يُعَالِجُ ما تُواجِهه الإنسانيةُ من المشكلات في شتّىٰ مَرَافِق الحَياة : الرُّوحِيّة، والبَدَنيّة، والعقلية، والعلمية، والفردية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية عِلاجاً حكيماً تامّاً، فهو نظامٌ شاملٌ يَتَناوَلُ مَظاهِرَ الحياة جميعاً، وبَرْنَامجٌ كاملٌ يَضُمّ في أطوائه جميعَ المعارف التي يحتاج إليها الناسُ ، وهو رِسالةٌ

خَالدةٌ تتضمّنُ من القواعد والأحكام ما لاحاجةَ للناس بعدَه إلىٰ إضافةٍ أخرىٰ تصلح بها النفوس أو المجتمعات أو الدُّوَل .

ففيه التشريعُ المتعلّقُ تارةً بالعقائد ، وتارةً بالعبادات، وتارةً بالمواريث، وتارةً بالمعاملات، وتارةً بالحُرُوب، وتارةً بالآداب العامّة ؛ وفيه الوعظُ الزَّاجِر، والمَثَلُ السائر، والبيان العالي ، والإقناع العلمي ؛ وفيه القصَص المُتحدِّثة عمّا مضى عن الأولين؛ كي يعتبرَ بها أولُو الأبصار ؛ وفيه الكلام الوصّاف لما يأتي من الحوادث ، فأوْدِعَ من العلوم والحقائق ما لا يحصى ، ومن الحكم والمعارف ما لاينتهي ؛ حتىٰ قال القاضي أبوبكر بن العربي في كتابه " قانون التأويل" علىٰ ما حكاه السيوطي : علومُ القرآن خمسون عِلْماً ، وأربع مائة علمٍ ، وسبعة آلاف علم ، و سبعون ألف علم ، علىٰ عدد كلم القرآن مضروبةً في أربعة ، إذ لكل كلِمةٍ ظَهْرٌ و بَطْنٌ وحَدٌّ ومُطَّلَعٌ[1] .

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال : مَن أراد العلمَ فعليه بالقرآن، فإنَّ فيه خبرَ الأوَّلين والآخِرين[2]. قال البيهقي : يعني أصول العلم ،كما حكاه عنه السيوطي في الإتقان[3].

ولذَا فإنَّا نرىٰ ونلحظُ في وُضُوحٍ وجَلاءٍ أنّ العُلمَاء من الطبقات المختلفة قَامَ كلُّ طبقةٍ منهم بفنٍّ من فُنونِه، وعِلمٍ من عُلومِه . فالمحدِّثُون قاموا بتحقيق الأحاديث، والأخبار، والآثار المروية في تفسير الآيات ؛ والفُقَهاءُ المجتهدُون دخلوا في غمار الاستنباط، واستخراج الأحكام من الحلال والحرام ، والمندوب و المكروه ، وغير ذلك،

(١) الإتقان:٢ / ١٦٤.

(٢) السنن لسعيد بن منصور:١/٧، وشعب الإيمان للبيهقي:٢/ ٣٣٢.

(٣) الإتقان: ٢/١٦٠.

وأسّسُوا قواعَده وأصُولَه، وفرّعُوا عليها أحكامَه وفُرُوعَه ؛ والقُـرّاءُ المجـوّدُون أُولِعُـوا بمعرفة مخارجه، ورعاية أوقافه ؛ والنَّحوِيُّون غَاصوا في وُجُوه إعرابـه، وطُـرُق تراكيبـه، وتركيب أساليبه ؛ و البَيَـانِيُّون سَـبَحُوا في بحـار إعجـازه ، فـأبْرَزُوا مـن دُرَرِ محاسـنه في مَقَاطِعِه ، ومَطَالِعِه ، و انْتَخَبُوا من لآلي بَدَائعه ورَوَائِعه ؛ والمتكلّمُون الأصُـولِيُّون جَـالُوا فيما فيه من أصول الدين من وحدانية الله ، ووجوده، وبقائه، وقِدَمه، وقُدرتـه، وعِلمـه، وتنزيهه عمَّا لايليقُ بـشَأنِه مـع إقامـة الأدِلَّـة العَقليـة، والـشَّوَاهِد الأصـلية عـلىٰ ذلـك ؛ والأخْبَارِيُّون ضَبَطُوا ما ذُكِرَ فيه من قِصَص القُرون السالفة، والأُمَم الماضـية، وفـصّلوا ما أُبْهِمَ منها بالأحاديث، والآثار، و الأخبار ؛ والعَارِفُون الصُّوفِيةُ استَنبطُوا مـا فيـه مـن أصُول فَضَائل الأخلاق مِنَ الإخلاص، والشُّكر، والصَّبر، والرِّضَا، والخَوف، والرَّجَـا، والتَّوَاضُع، والتوكل، والتفويض، و التسليم ، والمحبَّة ، والمعرفة ، وغيرِ ذلك ،كما نبّهُـوا علىٰ أصول رذائل الأخلاق التي هـي أضـدادُ مـا ذُكِـرَ ؛ والخُطَبـاءُ والوُعَّـاظُ تـأمَّلُوا في حِكمه ، وأمْثَالِه، التي تُرَقِّقُ القُلُوبَ ، وفي مَوَاعِظه التي تُـوقِظُ النُّفُـوسَ ، وفي نَـصَائِحه التي تَرُوْقُ العُقُولَ ؛ والمَناطِقَةُ أخَذُوا منه ما فيه مـن العُلـوم العَقْلِيَّـة وأصُـولها ؛ وعلـماءُ الفَرَائض دَوّنُوا منه أحكامَ المَوَاريث والفَرَائض وما يتعلَّقُ بها .

فالحَاصِلُ أنَّ كل طائفةٍ من العُلماء المَهَرَة قامتْ بفنٍّ من فُنُونه، وبعِلمٍ من عُلُومه، و خَاضَتْ كلٌّ منهم فيما شُغِفَ به فُؤَادُه وأُغرِمَ به خَاطِرُه .

ولقد صَدَقَ فيما وَصَفَ به نَبِيُّنَا محمدٌ ﷺ هٰذا الكتابَ المجيدَ الخَالِدَ حيثُ قَالَ :

"كِتَابُ اللهِ فِيهِ نَبأُ مَا قَبْلَكُمْ وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ ، هُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ ، مَنْ يَرُدَّهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ ، وَمَنِ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ ، هُوَ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ ، وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي لاَ تَزِيغُ بِهِ الأَهْوَاءُ ، وَلاَ تَشْبَعُ مِنْهُ

الْعُلَمَاءُ، وَ لاَ يَخْلَقُ عَنْ رَدٍّ، وَلاَ تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ الخ"[١].

ومِنَ الجَدير بالذكر أنّه اختلفتْ عِبَاراتُ العُلَماء في تحليل عُلُوم القُرآن :

فقالَ بعضُهم : إنّ عُلوم القُرآن ثلاثةٌ : التوحيد، والتذكير، والأحكام، فالتوحيدُ يشمل معرفةَ المخلوقات، ومعرفةَ الخالق بأسمائه، وصفاته، وأفعاله ؛ والتذكيرُ منه الوَعدُ ، والوَعِيدُ، والجنةُ ، والنارُ، وتصفيةُ الظاهر والباطن ؛ والأحكامُ منها التكاليفُ كلُّها، وتبيينُ المنافعِ ، والمَضَارِّ، والأمر، والنهي، والندب .

وقَالَ ابنُ جَرير: القُرآن يَشتمِلُ علىٰ ثلاثة أشياء : التوحيدُ والأخبارُ والدِّيانات. و قالَ عَلِيّ بن عيسىٰ : القُرآنُ يشتمل علىٰ ثلاثين شيئاً : الإعلام ، والتشبيه ، والأمر، والنهي ، والوعد ، والوعيد ، ووصف الجنة والنار ، وتعليم الإقرار باسم الله وصِفَاته وأفعاله ، و تعليم الاعتراف بإنعامه ، والاحتجاج علىَ المخالفين ، والردّ علىٰ المُلحِدِين، والبيان عن الرغبة والرهبة، والخير والشرّ، والحَسَن والقَبِيح ، ونعت الحكمة، وفضل المعرفة، ومَدح الأبرار، وذمّ الفُجّار، والتسليم ، والتحسين ، والتوكيد، والتقريع، والبيان عن ذمِّ الإخلاف ، وشرف الأداء[٢] .

وما قاله علي بن عيسىٰ هو على التحقيق داخل في الثلاثة الّتي ذكرها ابنُ جرير،كما لا يخفىٰ .

قلتُ : وأحسنُ ما وقفتُ عليه في تحليل عُلُوم القرآن ما قَالَه الشيخ الأجل المُحَدِّث الكبير الشَّاه ولي الله الدهلوي في كتابه " الفوز الكبير في أصول التفسير " ، وحاصلُ ما قاله : إنَّ مَعَاني القُرآن المنصوصة لا تخرج عن خمسة عُلوم :

---

(١) رواه الترمذي: ٢٨٣١، البزار:٨٣٦ ، الحديث ضعيف كما قال الإمام الترمذي.

(٢) ذكر هٰذه الأقوال في البرهان : ١/ ١٨، و الإتقان:٢ / ١٦٣ – ١٦٤.

- عِلمُ الأحكام
- عِلمُ الجدل
- علمُ التذكير بآلاء الله تعالى
- علمُ التذكير بأيام الله تعالى
- عِلمُ التذكير بالموت وما بعدَ الموت[١].

وها أنَا أتحدَّثُ عن هٰذهِ العُلوم الخَمسة بإيجازٍ واختصارٍ، وأذْكرُ نُبذَةً من الفَوائد والفَرَائد في هذا الخُصُوص مُلتقِطاً ممّا ذَكرَه العُلَماء الفُحُول، لكي نكونَ علىٰ بَصِيرةٍ.

عِلمُ الأحكام:

علمُ الأحكام عِلمٌ يَبحَثُ عن الأحكام الواردة في كلام الله تعالىٰ من الحلال، والحرام، والفرض، والواجب، والمندوب، والمكروه، وغير ذلك، في شُعَبٍ مُختلفةٍ من حَياة البشر، وحُقُولٍ شتّىٰ من الإيمان والعقيدة، والأعمال والعبادة، والأخلاق والسلوك، وشُؤُون الاجتماع والاقتصاد، والحكومة والسياسة، والتعليم والتربية، والسِلم والحرب، والجدل والمناظرة، وغير ذلك من حُقُول الحياة. وهٰذا الْعِلمُ هو أساسُ الشريعة والدين، وعليه يَبْتَنِي الصلاح والفلاح في الدنيا، وعليه مدارُ الفوز والنجاة في الآخرة.

والمشهورُ بين العُلماء: أنّ القرآنَ يشتمل على خمس مِائَةِ آيةٍ من الأحكام. قال الإمام الغزالي وغيره، كما حكاه السيوطي في الإتقان، والمُلّاجِيوَن في "التفسيرات الأحمدية": آياتُ الأحكام خمسُ مِائَة آيةٍ. وعند البعض آياتُ الأحكام مائةٌ وخمسُونَ

(١) الفوز الكبير في أصول التفسير: ١٩.

آيةً فقط ، كما ذكره السيوطي أيضاً[١] .

قلتُ : والأحْرىٰ أنْ يُرَادَ في هذا الكلام الأحكام الصريحة، وأما الأحكام التي تُستَنبَطُ من الآيات فغيرُ مقصورةٍ علىٰ مِائَة وخمسين آيةً ، وكذا ما قاله الإمامُ الغَزالي وغيرُه من : " أنّ آياتِ الأحكام خمسُ مائة آيةٍ " فيكونُ المرادُ بها الآياتِ التي ذُكرَتْ فيها الاحكامُ صَراحةً ، أو التي ذُكرَتْ إشارةً واضحةً ، وأما الأحكامُ التي تُستَنبَطُ بإشاراتٍ لطيفةٍ فهي لا تَتَوَقَّفُ علىٰ خمس مِائة آيةٍ ، فإنَّ كثيراً من آياتِ القصَص، والأمثال، وغير ذلك يُسْتَنبَطُ منها كثيرٌ من الأحكام ، ولذا قال الإمامُ عِزُّ الدين بن عبد السلام : مُعظَمُ آيِ القُرآن لاتخلُو عن أحكامٍ مُشتمِلَةٍ علىٰ آدابٍ حَسَنَةٍ ، وأخلاقٍ جَميلَةٍ[٢] .

نعم ! لايُنكرُ أنّ من الآياتِ ما صُرِّحَ فيه بالأحكام ، ومنها ما يُوْخَذُ بطريق الاستنباط ، كما هو غيرُ خافٍ علىٰ أحدٍ .

عِلمُ الجَدل و المُناظَرَة

عِلمُ الجَدلِ والمُناظَرَةِ عِلمٌ باحِثٌ عن طُرُق إيراد البَراهِين والأدِلَّةِ بمقابلة الخصم .و قِيلَ : هو العِلمُ الباحِثُ عن طُرُق إيراد الكلام بين المناظرين . وقال العلامة ابن خلدُون في " المقدمة " : وهو معرفةُ آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم[٣] .

(١) الإتقان : ٢ / ١٦٥ ، والبرهان : ٢ / ٣ -٤، والتفسيرات الأحمدية : ٤ .

(٢) الإمام لأدلة الأحكام : ١ / ٢٨٤.

(٣) انظر المقدمة لابن خلدون : ٤٥٧ ، و أبجد العلوم لصديق حسن : ٢ / ١٧٧.

ويُرَادُ بعلم الجدل في القُرآن المُحَاجّةُ الواقعة مع الفِرَق الضَالّة المُضِلّة ، وهُم : اليهودُ، والنصارىٰ، و المشركون ، و المنافقون .

قَالَ الإمامُ السيوطي في الإتقان : قال العلماء : قد اشتملَ القُرآنُ الكريم علىٰ جميع أنواع البراهين والأدلّة. وما من بُرهانٍ ودلالةٍ ، وتقسيمٍ وتحذيرٍ، تُبنىٰ من كليات المعلومات العقلية والسمعية، إلاّ وكتابُ الله قَدْ نَطَقَ بِه ، ولكن أورده علىٰ عادات العَرَب دون دَقَائق طُرُق المتكلمين لأمرَين : **أَحَدُهما** : بسبب ما قاله : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [إبراهيم:٤] **والثاني**: أنَّ المائل إلىٰ دقيق المُحَاجّةِ هو العاجز عن إقامة الحُجَّة بالجليل من الكلام ؛ فإنَّ من استطاع أن يُفْهِمَ بالأوضح الّذي يَفْهمُهُ الأكثرون لم يَنحَطّ إلىٰ الأغمض الذي لايَعرفُه إلا الأقلّون، ولم يكن مَلغَزاً ، فأخْرَجَ تعالىٰ مُخَاطبَاتِه في مُحاجّة خَلقِه في أجْلىٰ صُورةٍ ليفهم العامةُ من جليها ما يُقنِعُهم وتُلزِمُهم الحجّةُ ، وتفهم الخواصُّ من أنبائها ما يربىٰ علىٰ ما أدركه فهمُ الخُطَباء[1] .

وقال الشيخ المحدِّثُ الدهلوي : قد وَقَعَتِ المحاجَّةُ في القُرآن مع الفِرَق الأربع الضالّة، و هٰذه المخاصمة علىٰ طريقين : الأول : أنْ يَذكرَ سُبحَانه وتعالىٰ العقيدةَ الباطلةَ، معَ التنصيص على شناعتها، ويَذكرَ استنكارَها فحَسْبُ ، والثاني : أنْ يُبيِّنَ شُبهَاتِهم الواهيةَ ، و يَذكرَ حَلَّها بالأدلّة البُرهَانية، والخطابية[2] .

قالَ الراقمُ : والمُحَاجّةُ في القُرآن ليستْ بمقصورةٍ على المسائل الاعتقادية ، كما تُوهِمُ عبارةُ الشيخ هٰذه ؛ بل المحاجَّةُ معهم واقعة في أعمالهم الشنيعة، وأخلاقهم

---

(١) الإتقان: ٢ /١٧٢ .

(٢) الفوز الكبير: ١٩.

القبيحة أيضاً كالمحاجَّة مع قوم لوط في إتيان الرجال شهوةً من دُون النساء ، ومع قوم عاد، وثمود ، في إترافهم بتعمير المساكن ، ونحت الجبال بيوتاً ، ومع قوم شُعيب في تطفيف المكيال، وإخسار الميزان، و غير ذلك ، كما يَظهَرُ لمن يَتدَبَّرُ في القُرآن.

ثم ليُعلَمْ أنّ الشيخ الدهلوي أطالَ ههنا البحثَ في المحاجَّة الواقعة في القُرآن مع الفِرَق الأربع الضالّة وهو بحثٌ نفيسٌ ، فمن أراد التوسع في البحث فليراجع الفوزَ الكبير .

عِلمُ التَّذْكير بآلاءِ الله :

عِلمُ التذكير بآلاء الله، هو عِلمٌ يُذْكرُ فيه من آلاءِ الله الشاملة، ونَعمائه الكاملة علىٰ خَلقِه وعِبادِه، ومن عَجَائب قُدرَتِه ، وبَدَائع صَنْعَته ، كخلق السمٰوات والأرض وما فيهما وما بينهما ، واختلافِ الليل و النهار، وإنزالِ الأمطار، وتفجير العُيون والبِحار، و إخراج النَّبَاتَات والأثْمارِ، وتصريفِ الرِّيَاح ، و إِزْجَاءِ السَّحَاب، وتسخير الشمس والقَمَر والنُّجوم ، وغير ذلك من نَعمائه التي تَقصُرُ الألبابُ البَشَرِيَّةُ عن إحصائها، و الآلاتُ الدُّنْيَوِيَّةُ عن استقصائها، كما قال تعالىٰ : ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [سورة إبراهيم : ٣٤] ومن هٰذا العلم ما ذُكرَ في بعض الآيات من الإشارات الدقيقة اللطيفة إلىٰ بعض العلوم الكوْنِيَّة التي اكتَشَفَهَا العِلمُ الحَدِيثُ من الحَقَائق الطَّبِيْعِيَّة، والطِّبِّيةِ، والجغرافية ، إلىٰ غير ذلك . وإليك نَبذاً من أمثلته :

❁ قَال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ﴾ [الزمر : ٦]

فقد أخبر تعالىٰ أنَّ الجَنِين يُخلَقُ في بَطنِ أمّه في ظُلُماتٍ ثلاثٍ . ففيه إشارةٌ إلىٰ ما

أَثْبَتَهُ علماءُ الطِّبِّ الحَدِيثِ من أنّ الجنين في بطن أمّه مُحاطٌ بثلاثة أغْشِيَةٍ .

✿ قَالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [سورةُ الفُرقان: ٥٣] وقالَ : ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمٰن: ١٩-٢٠].

فأَخْبَرَ اللهُ تعالىٰ أَنَّه مَرَجَ البحرين بحيث يلتقيان ، أحدُهما عذبٌ فُراتٌ، والآخَرُ مِلحٌ أُجاجٌ ، وجَعَلَ بين هذين البَحْرَينِ حَاجِزاً وبَرزَخاً بحيث لا يبغِيَان ، ولايختلطان . و هٰذا المرجُ والالتقاء مع عدم البغي والاختلاط من عظيم مَظَاهِر قُدرتِه ﷻ . وقد انْكشَفَ هٰذا كلُّه من تَحَرِّيَاتٍ عَصرِيَّةٍ ، فإنَّ كِيسْتُو الفرنسي شَاهَدَه عند مُلتَقَي البحر الأحمر {RED-SEA} وبُحَيرة الروم {MEDITERRANEAN-SEA}، وهٰذا وَقَعَ في عام ١٩٨٦م ، ثم قرأ هو الآيةَ المذكورة ، وأسلم بعدَه قائلاً : إنّ القُرآن هو كتابٌ ليس من تصنيف البشر ؛ لأنه أظهَرَ حَقِيقةً عِلميَّةً قبل قُرونٍ كثيرةٍ ، حيث لم تكنْ عُلُومٌ ولا مَعَارِفُ ، فهٰذا - والله - كتابُ الله .

✿ قالَ اللهُ تَبارك وتعالىٰ: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النحل: ٨].

فأخبر اللهُ تعالىٰ أنه خَلَقَ الخَيلَ، والبِغَال، والحَمِيرَ، للرُّكوب والزِّينة، ثم أخبر أنه يَخْلُقُ فيما يأتي من الزَّمان ما لايعلَمُ الإنسانُ . ففيه إشارةٌ إلىٰ مَا ظَهَرَ في العصر الحاضر بمجهودات العُلُوم الطبيعِيَّة من المُختَرَعَات البَدِيعةِ المفيدةِ : مثل السَّيَّارَات، والطائرات، و القِطَارات، وغيرِ ذلك، وكذا فيه إشارةٌ إلىٰ ما لم يَظهَر بعدُ، وسَيَظْهَرُ فيما يأتي من الزمان.

والآياتُ الكثيرةُ تَشتَمِلُ علىٰ مثل هٰذه الإشارات، بينما العُلوم الكونِيَّة، والمعارف العصرية، لم تكنْ معلومةً في عهد نُزُول القُرآن الكريم ، وإنما اكتشفها العلمُ

الحديثُ مُنذ زمنٍ قريبٍ .

وهٰذا العلم (أي علمُ التذكير بآلاء الله تعالىٰ) مُنتشِرٌ في أكثر سُوَرِ القُرآن الكريم؛ بل يكادُ يُوجَدُ – عند التأمُّل – في جميع سُوَرِه . ثمَّ المقصودُ من هٰذا العِلم أمورٌ :

❁ معرفةُ الله ﷻ ، ومعرفتُه أنْ يُعْلَمَ وُجُودُه ، ووَحْدَانيتُه في ذاته وصِفَاته وأفعاله، بمعنىٰ أنه تعالىٰ واحدٌ في ذاته وفي صفاته ، من الخَلق ، والتدبير، والقُدرة، والعلم، والحَياة، والسَّمْع ، والبَصَر . فآلاءُ الله تعالىٰ تُورِثُ في القلب معرفتَه ، و مشاهدة هٰذه الآلاء و النعماء تُوحِي إليه أنَّ لها خَالِقاً و رَبًّا لاشَريكَ له في خَلقِه وتدبيره، وهٰذا هو توحيدُ الرُّبُوبِيَّة ، ويُقَالُ له : التوحيد الخَبَرِي والعِلْمِي .

❁ العُبُودِيَّةُ لله، والخُضُوع له ، وهٰذا الخُضوعُ ، والعُبودِيَّةُ مِن نَتائج معرفة الله ؛ فإنّ مَن يَعرِفُ ذات الله وصفاته ، يخشع له قلبُه وتخضع له أعضاؤه . وهو توحيدُ الأُلُوهِيَّة، و يُسَمّىٰ أيضاً بالتوحيد الطَلَبِي والقَصْدِي . و هذا هو السِرُّ في أنّ الله تعالىٰ استدَلَّ في كتابه المجيد علىٰ توحيد الألوهية بتوحيد الربوبية .

قالَ اللهُ ﷻ : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [العنكبوت :٦١]

و قالَ تعالىٰ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [العنكبوت:٦٣].

إلىٰ غير ذلك من الآياتِ الكريمة ، فالمعرفةُ بالله، وصِفَاته، تجلب قلبَ الإنسان إلىٰ الخُضُوع له .

❁ الإيمانُ به ، وهو مُسبَّبٌ عمَّا سَبَقَ من المعرفة والخضوع ؛ لأن من يَخضَعُ لأحدٍ

ويَخشَعُ له - فبِالضَّرُورَة - يُؤمِنُ به ويُصَدِّقُه . والإيمانُ هو التصديق لُغةً وشرعاً، وهو مشتملٌ على الإيمان بالله ، ورُسُله ، وكتُبه ، وملائكته ، والبعثِ بعد الموت، واليوم الآخر، والقَدَر خَيرِه وشَرِّهِ من الله تعالىٰ .

- الإطاعةُ له ، وهي ثَمَرَةُ الإيمان واليقين .

فالحاصلُ أنّ اللهَ ﷻ ذَكرَ عبادَه بآلائه ، ونَعمائه عليهم ؛ لِتَحصُلَ لهم المعرفةُ به، وتَنتِجُ هٰذه المعرفةُ الخُضوعَ، والعُبُوديةَ له ، وهٰذا يُورِثُ الإيمانَ به، وهو يُثْمِرُ الإطاعةَ له حَسبَ ما يَقتَضِيْهِ تَشرِيعُه ﷻ .

عِلمُ التذكير بأيّامِ الله :

وأمّا علمُ التذكير بأيّام الله تعالىٰ فالمرادُ به عِلمٌ تُعْرَفُ به أحوالُ القُرُون الماضية، والأيام السالفة، وما وَقَعَ فيها من الحَوادث، والوقائع، وما جرىٰ فيها من الأقاصيص، والحقائق، سواءٌ أكانت قصصَ الأنبياء والأبرار، والمؤمنين الأخيار، أوكانت قصصَ المشركين ، والكفَّار، والمنافقين الأشرار، والفُسَّاق والفُجَّار .

والغرضُ منه أخذُ العِبرَةِ بتلك الأحوال، والكوائف، والانتصاح بتلك الوقائع، و الحوادث ؛ لِيَحترِزَ الإنسانُ عمّا عَلِمَ من أعمال الكفَرة، والفَسَقَة، والفَجَرة، كالكفر، و الشرك، والعِصْيان، والتَّهَالُك في الدنيا، والإعراض عن الآخرة، والاستهزاء بالله تعالىٰ، وبأنبيائه، وكتُبه، ودِينه، وتشريعه، وغير ذلك من الأعمال القبيحة، والأخلاق الرذيلة ؛ وليختارَ ما عَلِمَ من أحوال الأنبياء، والأولياء، والصديقين، والشهداء، والصالحين، كالإيمان، والأعمال الصالحة، والأخلاق الحميدة، والاستعداد للموت، والإنابة إلىٰ دار الخلود، والتجافي عن دار الغُرور، وغير ذلك .

ومِمَّا لابُدَّ مِن العلم به أنّ الله ﷻ يَذكرُ في القُرآن من القِصَص لا علىٰ طريقة

الأخباريين ، هُم يَسرِدُوْن كلَّ ما وَقَعَ من الحوادث ، سواءٌ أكان ذِكرُه ضرورياً أو لا ، وكذا يُورِدُون القِصَص – غالباً – حسبَ ترتيب وُقُوعِها ، وبالعكس من ذلك نَجِدُ في القُرآن أنَّ اللهَ تعالىٰ يَسرِدُ مِنَ القصص، والواقعات ، ما يحتاجُ إليه الإنسانُ، وما دَعَت إليه الحاجةُ ، وما هو مفيد له، وكذا هو لايَهْتَمُّ في سَرد القِصَص بترتيب وُقُوعِها ؛ فإنّ الهدف المنشود من ذكر القصص هي العِبرةُ بها ، لا العِلمُ بها فقط ، كما هو هدف الأخباري .

علمُ التَّذكير بالمَوتِ و مَا بَعْدَ المَوتِ :

وهو عِلمٌ يَبحَثُ عن أمور الآخرة ، ومُقدِّماتها ، من الموت ، وأحوال البرزخ، والبَعْثِ بعد الموت ، والحشر والنشر، والحساب والجزاء ، والجنة وما أُعِدَّ فيها من النعيم، والنار وما أُعِدَّ فيها من العَذَاب ، وغير ذلك .

وهٰذا العلم من العُلوم التي تُحْدِثُ الثَّورَةَ الإصلاحية التوجيهية في حياة الإنسان، وتَستحِثُّه على تَنْشِئَة شخصيتِه، وتزكيةِ أعماله، وتجلية أخلاقه، وتصفية قلبه، كما أنّ هذا العلم يُوَفِّرُ له وقفةَ تأمُّل ، أو نظرةَ تعديلٍ في حياته التي شُحِنَت بالشهوات، والتمنّيات؛ وفي مجتمعه الذي مُلِئَ بالجرائم والموبقات؛ وفي بِيْئَتِه التي سُلِبَت جميعَ قِيَمِها الخُلقية، ثم هو يَقُودُه إلى التَّحوُّل من هذه الحياة الشهوانية إلى الحياة العفيفة ، ومن هذا المجتمع الحيواني إلى المجتمع الإنساني، ومن هذه البِيئة الجاهلية إلى البيئة الإيمانية .

وهذا هو المطلوب بهٰذا العلم ،كما أمَرَ ﷻ به في مواضع من كتابه العزيز ، قال : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[سورة لقمان:٣٣] وقال تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا

﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] وقال في شأن أوليائه: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [النور: ٣٧].

وجَاءَ في الحديث: أنّ أبا بكر ﷺ قال: يا رسول الله! قد شِبْتَ، قال: شَيَّبَتْنِي هُود، والمرسلات، والواقعة، وعمّ يتساءلون، وإذا الشمس كوِّرَت[1].

فثمرةُ هٰذا العلمِ هي الخَشيةُ، والخَوفُ، ثم الاستعدادُ للموت، وما بعدَ الموت من أحوال الآخرةِ، وهٰذا العلم أيضاً مُنتشِرٌ في جميع سُوَرِ القُرآن.



(١) رواه الترمذي: ٣٢١٩.

الفَصْلُ الثَّاني

العُلومُ الّتي يَحْتَاجُ إليهَا المُفَسِّر

ومِن المُلاحَظِ في صَدَد دِراسة التفسير أنّ المقصدَ الأعلىٰ، والهَدَفَ الأسمٰى، بإنزال القُرآن الكريم هو هِدايةُ العِباد إلىٰ سبيل الرَّشاد، عن طريق التذكر، والتدبّر . ولهذا الهَدَف يَسّرَ اللهُ تعالىٰ كلامَه، وسَهَّلَه، بحيث يفهمه الإنسانُ، و يَنتَفِعُ به، ويَتَذَكرُ به تذكراً يهتدي به إلىٰ الحقِّ والصَّواب ، في مجالات الحياة، ومجاري العيش . قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر:١٧] ولٰكن هذا التسهيل، والتيسير، إنما يكون في مَعَانيه العامّة من التوحيد، والرسالة، والآخرة، وأحوالها، ومن دلائلها الجلية، وبراهينها الواضحة، التي يستشعر منها الإنسانُ معرفةَ رَبِّه، وعظمةَ شأنه، وجلالةَ قَدرِه، والتي تحمله على الإعراض عن الدار الفانية، والإنابة إلى الدار الباقية . وأمّا المعاني الخَفِية، والحَقَائق الدَّقِيقَة، والأسْرَار الغريبة، التي أودِعَتْ فيه بأُسْلُوبٍ مُعجِزٍ مُدهِشٍ ، فلا فهمَ لعوام الناس منه إلا بواسطة العُلَماء الماهِرينَ، والمحقِّقِين البَارِعِين، ومن هُنا قال العُلماء : المُفَسِّرُ يحتاج إلىٰ أنواع من العُلُوم والمَعَارِف، فيَجِبُ أن تتوفّر فيه تلك العُلوم حتى يكون أهلاً للتفسير، وهذهِ المعاني والأسرار، هي التي إليها إشارةٌ في هذه الآية : ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت:٤٢]

والعُلوم التي يحتاج إليها المُفسِّر، التي أشَرنَا إليها آنفاً ، أوْصَلَهَا بعضُ العلماء إلىٰ خمسةَ عَشَرَ عِلماً ، وهي ما تلي :

١- عِلمُ اللغة ٢- عِلمُ النحو ٣- عِلمُ التصريف ٤- عِلمُ الاشتقاق ٥- عِلمُ البيان

٦- عِلمُ المعاني ٧- عِلمُ البديع ٨- عِلمُ القراءة ٩- عِلمُ أصول الدين ١٠- عِلمُ أصول الفقه ١١- عِلمُ الفقه ١٢- عِلمُ أسباب النزول ١٣- عِلمُ الناسخ والمنسوخ ١٤- عِلمُ الأحاديث المُبَيِّنَة لتفسير المُجمَل والمُبهَم ١٥- عِلمُ المَوهَبَة .

قلتُ : إنّ اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم الاشتقاق، والبيان، والمعاني، والبديع، كلَّها من العُلوم العَرَبِية، والباقية من العُلوم الشَّرعِيَّة . والمحصل من ذلك : أنّ على المُفَسِّر أن يتَمَهَّر في العُلوم العَرَبيَّة في جانبٍ ، وفي العُلوم الشرعية في جانبٍ آخرَ، كما يقولُ المفسِّر البيضاوي في مقدمة تفسيره :" لا يليق لتعاطيه، والتصدِّي للتكلُّم فيه، إلاّ مَن بَرَعَ في العُلوم الدِّينيَّة كلِّها، أصولها، و فروعها، و فاقَ في الصِّناعات العَرَبية، والفنون الأدبية بأنواعها[1] .

العُلُوم العَرَبِية

وتفصيلُ هذا الإجمال ما نذكرُ ، و قد تقدّم أنّ العُلوم العَرَبية لابُدَّ منها للمُفَسِّر .

- أما ضرورة اللغة العربية ، فإنها ظَاهِرةٌ ؛ لأنه بدون معرفة المعاني اللُّغَوية لا يمكن فهمُ الآية . قال الإمام مالك : لا أُوْتي بِرَجُلٍ غيرِ عَالِمٍ بِلُغَاتِ العَرَبِ يُفَسِّرُ ذلك إلاَّ جَعَلتُه نكالاً[2].

وقال مجاهدٌ : لا يحلّ لأحَدٍ يُؤمِنُ بالله واليوم الآخر أنْ يتكلّم في كتاب الله، إذا لم يكن عالماً بلغات العرب[3] .

(١) تفسير البيضاوي: ١ / ١٠.

(٢) شعب الايمان للبيهقي: ٢/ ٤٢٥.

(٣) كذا في البرهان: ١ / ٢٩٢، و الإتقان: ٢ / ٢٣١.

وقال الزركشي : " وليس لغير العالم بحقائق اللغة ، ومفهوماتها، تفسيرُ شيءٍ من الكتاب العزيز، ولا يكفي في حقّه تعلّمُ اليسيرَ منها ، فقد يكون اللفظ مشتركاً ، وهو يعلم أحد المعنيين ، والمراد الآخر "[1].

وقبلَ أنْ نَنْتَهِيَ من البحث نَذكرُ في هذا الصَدَد قِصَّةً تكادُ تُعَدُّ من الفُكاهة، وتَدعُو للضحك، وهو أنّ رجُلاً يدّعي العلمَ جَاءَ في حفلةٍ انعقدتْ في مدرسةٍ للبنات، و كنتُ أيضاً حاضراً في الاحتفال ، فخَطَبَ علىٰ موضوع "الصفات المختارة للبنات" ، و قرأ آيةً من القُرآن ، و هي : ﴿ فَٱلصَّـٰلِحَـٰتُ قَـٰنِتَـٰتٌ حَـٰفِظَـٰتٌ لِّلْغَيْبِ ... إلخ ﴾ [النساء :٣٤] فقال – وهو يشرحُ الآيةَ – : إنّ القانتات مَنْ كانتْ فيهنَّ القَناعَةُ .

ثم ذَكرَ فضائل القناعة في الإسلام . وهذا – كما هو واضح – خطأٌ فاحِشٌ أوْجَبَتْهُ الجهالةُ باللغة العربية ، فإنّ " القانتات " من القُنوت، وليست من القَناعة ، ولا يمكن أن تكونَ منها ، كيف ؟ وهي من مادَّة " ق ن ت " بينما القناعةُ من مادّة " ق ن ع "، فأين هذا من ذاك ؟ فالخطأ الواقع إنما جاءَ منه نابعاً من جهله باللغة العربية.

أما النحو فلأنّ معرفة التراكيب النحوية لازمةٌ، فمثلاً : جاءَ في القُرآن : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ [البقرة :١٢٤] بِنَصبِ (إبراهيم) و رَفعِ (رَبُّه)، فلو عكس ، وقُرِئَ : "وَاذِ ابْتَلىٰ إبْرٰهيمُ رَبَّه" يلزم منه الفسادُ من ناحية المعنىٰ ، كما لا يخفىٰ.

وقد ذكر الإمامُ القُرطُبي في مقدمةِ تفسيره قِصّةً طريفةً في هذا الشأن ، وهو أنه قَدِمَ أعرابي في زمان عُمَر بن الخطاب ﷺ فقالَ : مَن يُقرِئُني مما أُنْزِلَ علىٰ محمد ﷺ ؟ فأقْرَأهُ رجلٌ "سُورةَ براءة"، فقال : ﴿ أنَّ الله بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ وَ رَسُوْلِه ﴾ بالجَرِّ ، فقَالَ

(١) البرهان : ٢ / ١٦٥.

الأعرَابي: أوَ قد بَرئ الله من رسُولِه ؟ فإنْ يكنِ الله من رسوله بَرِئ ، فأنا أبرأُ منه . فبَلَغَ عُمَرَ مقالةُ الأعرابي ، فدعاه ، فقال: يا أعرابي! أتبرأ من رسول الله ﷺ ؟ فقال : يا أمِيرَ المؤمنين ! إنّي قدمتُ المدينةَ ، ولا علمَ لي بالقُرآن ، فسألتُ : من يُقرِئُني ؟ فأقرأني هذا سورةَ براءة ، فقال : " أنَّ الله بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكيْنَ وَ رَسُوْلِه ؟ فقلتُ : إن يكن الله بَرِئ من رسوله ، فأنا أبرأ منه . فقال عمرُ: ليس هذا يا أعرابي ؛ قال : فكيفَ هي يا أميرَ المومنين؟ قال : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ (أي بالرفع) ، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممّا برئ الله ورسولُه منه ، فأمَرَ عمرُ بنُ الخطاب ﷺ: ألاّ يُقرِئَ الناسَ إلاّ عَالمٌ باللغة، و أمر أبا الأسود ، فوضع النحو(١) .

❁ أما علم التصريف فلأنه تُعرَفُ به أبنيةُ الأسماء، والأفعال، وصِيغها الواردة على الألفاظ المفردة الدالة على المعاني المختلفة، وبدون معرفته يخبِط الإنسان خَبْطَ عَشواء، كما حكى الزمخشري قولَ مَن قال في قوله تعالىٰ : ﴿ يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡ ﴾ [الإسراء: ٧١] : إن الإمام جمعُ " أُمّ " وأن الناسَ يُدعَونَ يوم القيامة بأسماء أمّهاتهم، لا بأسماء آبائهم ، قال الزمخشري : وهذا غلط أوجَبَهُ جهلُه بالتصريف ؛ فإن" أُمًّا" لا تُجمَعُ علىٰ إمام(٢) .

❁ أما علم الاشتقاق فإنه أصل لمعرفة الأصول للفروع المأخوذة منها ، وبدون معرفته قد يكون المفسِّر فَرِيسَةً للحَيرة ، وشاردَ الفِكرَة في معنى الآية ؛ لأنّ الاسم إذا كان اشتقاقُه من مادّتَين مختلِفَتَين اختلفَ معناه باختلافهما، كالمسيح مَثَلاً يكون من السياحة ، ويكون من المسح .

---

(١) القرطبي: ١ / ٢٤ .

(٢) الإتقان: ٢ /٢٣١ .

❁ وأما العُلُوم البَلاغِيَّةُ من المعاني، والبيان، والبديع ، فلأنه يُعْرَفُ بعلم المعاني خَوَاصّ تراكيب الكلام من جِهَةِ إفَادَتها ما يُلازِمُ أصلَ المعنى الذي يختلفُ باختلاف مُقتَضىَ الحال في تراكيب البلغاء . فإنك إذا تأمّلتَ في كلام البُلغَاء وجدتَّه علىٰ أصنافٍ ، وكل صنف يختلف عن الآخر، مثلاً قد يكون الكلامُ مُؤكداً بأدواتِ التوكيد ، و قد لايكون كذلك، فإذا بحثتَ عن السِّرِّ في ذلك لم تجد لذلك سَبَباً سِوىٰ اختلافِ حال المخاطب ؛ لأن المخاطبَ إن كان شاكا ، أو مُنكراً ، يَقَعُ الكلامُ مُؤكداً ، و مُتضَمِّناً من وسائل التقوية ما يدفع إنكارَ وشك المخاطَبِ . ويجبُ أن يكون ذلك التوكيد بقدر التردُّد والإنكار قُوَّةً و ضعفاً . و إنْ كان المخاطبُ غيرَ مُترَدِّدٍ وغيرَ مُنكرٍ ، لا يُؤكدُ الكلامُ .

وكذلك قد يكون الكلامُ إيجازاً ، وقد يكون إطناباً، ولكلٍّ من الإيجاز والإطناب مَوَاطِنَ ، فالذَّكيُّ اللَّبِيبُ الذي تكفيه اللَمْحَةُ لا يَحسُنُ لهُ الإطناب ، والغَبِيُّ والمُكابِرُ لايجمُلُ عند خِطَابه الإيجازُ .

وتُعْرَفُ بعلم البيان طُرُقُ تأدية المقصود بحسب وُضُوح الدلالة وخَفَائها، وباعتبارالحقيقة والمجازات، والتشبيهات، والاستعارات، والكنايات؛ لأنَّ الكلامَ يُستَطَاعُ أداؤُه بأساليبَ عِدّةٍ ، وطَرَائقَ مختلفةٍ ، وإليك أمثلة على ذلك:

١- قال الله ﷻ : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ [البقرة:١٨٧] وليس المراد حقيقة اللباس ، وإنما هو تشبيهٌ ، فشُبِّه كلُّ واحدٍ من الزَّوجَين باللباس ؛ لأنَّ كلّ واحدٍ منهما يَستُرُ عَيبَ الآخَر ، كما يَستُرُ اللباسُ عيبَ الإنسان ، أو لأنَّ كل واحدٍ منهما يُزَيِّنُ صَاحِبَه، و يجَمِّلُه ، أو لأنهما يتعانقان، و يشتمل كل منهما علىٰ صاحبه كاللباس .

٢- وكذا قولُه ﷻ : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة: ٧٤] فشبّه القُلوبَ ، أو قَسوَتَها بالحجارة ، أو بقسوة الحجارة .

٣- وقال ﷻ : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يٰس:٣٩] شبّه القَمَر في أوَاخِر سَيره بالعُرجُون العتيق، والعُرجُون أصلُ العِذق الذي يَعْوَجُ ، وتقطع منه الشَّمَارِيخ ، فيبقىٰ على النخل يَابِساً .

إلىٰ غير ذلك من الأمثلة .

وكذا قد يقع المجاز في الكلام ، قال الله ﷻ : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [الأنفال:٢] فيه نسبة الزيادة في الإيمان إلى الآيات، وليست هي على الحقيقة ، فإنّ زيادة الإيمان فِعلُ الله، لا فعلُ الآيات . وكذا قول الله ﷻ : ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴾ [المزمل: ١٧] نَسَبَ الفعل إلى اليوم، وهو يوم القيامة ، بينما هو فعل الله ، واليومُ هو ظرفُه . وقال ﷻ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢] أي أهل القرية، جعل مفعول "اسئل" القَريةَ ، وهو غيرُ مراد به ، وإنما المراد" اسئل أهلَ القرية " . وقال : ﴿ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ [الأعراف:٢٦] أي مَطَراً يتسبب في الرزق واللباس، فأطلق المسبب علىٰ السببِ .

والآيات في هذا المعنى كثيرةٌ لاتُعَدُّ ولاتُحصىٰ ، وإنما اجْتَزَأنَا هنا بأمثلة، وإشارات .

ويُعرَفُ بالبديع محاسِنُ الكلام، والقُرآن هو مَنجَمُ المحاسن اللفظية والمعنوية. قالَ تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [الروم:٥٥] هذه الآية مُشتمِلةٌ علىٰ صنعة الجِنَاس التام، والجِناسُ هو أنْ يَتَشَابَهَ اللَّفظانِ في النُّطق،

ويختلفَانِ في المعنىٰ، فإن اتَّفقَ اللفظان في الحُرُوف، وشكلها، وعَدَدِها، وترتيبها، فهو تامٌّ، وإلا فهو غيرُ تامٍّ . فالمرادُ بالساعة الأولىٰ هي القيامة، وبالساعة الثانية هو الوقت القليل . ومثالُ غيرِ التَّام قولُه ﷻ : ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾ [الأنعام:٢٦] ففي النهي والنأي جِناسٌ غيرُ تامٍّ . وقال ﷻ: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف:١٨] هذه الآيةُ تشتمل علىٰ صنعة الطِّبَاق، وهو الجمع بين الشيء وضدِّه ، ففي الأيقاظ والرُّقود صنعة الطِّبَاق. وقَالَ ﷻ : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فيه تَشابُهُ الأطراف ؛ فاللطيف يُناسِبُ له "لا تُدْرِكهُ الأبْصَارُ" بينما "الخبير " يُناسِبُ له " يُدْرِكُ الأبصار " . إلىٰ غير ذلك من الآيات التي فيها من المحاسن اللفظية، والمعنوية، ما يدل علىٰ بلاغة هذا الكلام وإعجازه.

فقُصَارىٰ الكلام: أن العلوم البلاغية يظهر بمعرفتها ما في النظم القرآني من المحاسن، ووجوه الإعجاز، وما في المعاني من الأسرار، والمعارف. و لاشَكَّ أن هذه لا تُدْرَك إلا بالعلوم البلاغية، فهذه العلوم من أعظم أدْوَاتِ المفَسِّر، ومفتاحُ كنوز القُرآن.

العُلُومُ الشَّرعِيَّة

وقد تقدّم مِنّا أنّ العلوم الشرعية من أصول الدين، وأصول الفقه، والفقه، والحديث، و أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ كلَّهَا لابُدَّ منها لفهم القُرآن، ولتفسيره.

وهُنا نَقِفُ هُنَيئةً لِنَتَسَاءَلَ : لماذَا يجبُ على المفسِّر أن يكون خَبِيراً بِالعُلوم الشَّرعِيَّة ؟ فَالجوابُ يحصلُ لك فيما يلي:

۞ أما أصول الدِّين: فهو عِلمٌ يقتَدِرُ به المفَسِّر علىٰ إثبات العقائد الدِّينِيَّة بإيراد الحِجَجِ عليها، وموضوعُه عند المتقدِّمين: ذاتُ الله تعالىٰ، وصفاتُه، وأما المتأخِّرُون فقد

وَسَّعُوا دائرتَه ، و أدخلُوا فيه كلَّ ما يتعلّقُ به من إثبات العقائد الدِّينية تعلُّقاً قريباً أو بعيداً(١).

وفائدةُ معرفتِه أنه يُعْلَمُ به ما يَسْتحِيلُ في الشرع وما لا يَسْتَحِيلُ، وما يجبُ وما يجُوزُ، فتُفَسَّرُ الآياتُ الكريمةُ في ضَوءِ ما أفادَهُ هذا العلم . ومن البَدَهِيّ أنّه لا يمكنُ لأحدٍ أنْ يفهمَ القُرآنَ الكريمَ ، ولا يستطيع أن يُفَسِّرَهُ علىٰ وجهٍ صحيحٍ ، إنْ لم يكن عندَه عِلمٌ بأصول الدين ، فمَثَلاً قَولُه تعالىٰ : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طٰه:٥] فيهِ إثباتُ صفة الاستواء لله تعالىٰ، ولٰكن الاسْتوَاء بمعناه الظاهر لا يجوز إطلاقُه على الله تعالىٰ لأنّا عَرَفنَا بمقتضى العقل والشرع : أنّ الله تعالىٰ ليس كمثله شيءٌ ، فلا يشبه المخلوقات ، ولايشبهه شيءٌ منها، وقطعنا بذلك ، إلاّ أنا نُثبِتُ له تعالىٰ ما أثبَتَه هو في كلامه . وهذا هو مذهبُ السَّلَف الصَالح في صفاته ﷻ .

وأما المُعتزِلَةُ الضَالَّة المُضِلَّة فأنكرُوا صفاته تعالىٰ أصلاً، ولذا يُسَمُّوْن باسم المُعَطِّلَةِ، وكذا الجهمية قالوا : إنه لا يجوز أن يُوْصَفَ الباري ﷻ بصفةٍ يُوصَفُ بها خَلقُه؛ لأنّ ذلك يقتضي تشبيهاً، وأما المُشَبِّهَةُ فقالُوا : إنّ الله ﷻ جسمٌ من الأجسام، وله أعضاء، وأبعاضٌ، وأجَرَوا ما وَرَدَ في التنزيل من الاستواء ، والوجه، واليد، والجنب، والساق، والعين، وغير ذلك علىٰ ظاهرها ، وهذا كلُّه انحرافٌ عمّا ثَبَتَ في الشرع .

فثَبَتَ مما أسلفنا أنَّ العلم بأصول الدين لازمٌ لمن يُفَسِّر القرآن الكريم ، لكي ينتهج منهاجاً سليماً صحيحاً .

۞ وأما أصولُ الفقه فلأنه تُعْرَفُ بها طُرُقُ الاستنباط من الكلام ، ووُجُوهُ الاستدلال على الأحكام ، وبدون معرفتها لاينتهي أحدٌ إلىٰ مغزىَ الكلام ، فإنّ من الآيات ما

(١) أبجد العلوم : ٢ / ٣٦٣.

صُرِّحَ فيها بالأحكام ، ومنها ما يُؤخَذُ بطريق الاستنباط .

قال الإمامُ الزركشي: " ولا بُدَّ من معرفة قَوَاعِد أصول الفقه، فإنّه من أعظم الطُرُق في استثمار الأحكام من الآيات ". ثم أطال الكلام في تحقيقه(١) .

ومما يفيد في هذا المقام ما فَصَّلَه الشيخ الإمام عِزُّ الدين بن عبد السلام في كتابه "الإمامُ في أدلَّة الأحكام " وخلاصة ما قاله : إن الاستدلال على الأحكام علىٰ صُوَرٍ مختلفةٍ:

١- تارةً يكون بصيغةٍ وهو ظاهر.

٢- تارةً يكون بالإخبار مثل قوله تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾[البقرة:١٨٣] ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ... إلخ﴾[المائدة: ٣].

٣- تارةً يكون بما رُتِّبَ عليها في العاجل أو الآجل من خير، وشرّ، أونفع، أوضرّ.

وقد جَعَلَ الشارعُ في ذلك أنواعاً كثيرةً ، ترغيباً لعباده، وترهيباً لهم ، وتقريباً إلىٰ أفهامهم .

فيُستَدَلُّ علىٰ مشروعية الفعل جَوازاً ، أو وُجُوباً بأُمُورٍ :

وهي أنْ يُعَظِّمَ الشارعُ الفعلَ، أو يَمدَحَه، أو يمدَحَ فاعِلَه، أويحِبَّه، أويحِبَّ فاعلَه، أو يرضىٰ به، أو يرضىٰ عن فاعلِه، أو يَصِفَه بالاستقامة ، أو البركة ، أو يُقْسِمَ به، أو بفاعلِه، أو ينصَبَه سبباً لِذِكرِه لعبدِه ، أو لمحبّتِه، أو لثوابٍ عاجلٍ أو آجلٍ، أو شُكرِه له ، أو لهدايته إيّاه، أو لمغفرة ذَنبِه ، أوتكفير سَيِّئَاتِه، أو يَصِفَ الفِعلَ بكونه مَعرُوفاً، أو قُربةً ، أو ينفي الحُزنَ والخوفَ عن فاعلِه ، أو يعِدَه بالأمن ، أو ينصَبَه سبباً لولايته .

---

(١) انظر البرهان : ٢ / ٦.

و يُسْتَدَلُّ علىٰ ممنُوعِيَّته بأمُورٍ :

وهي أن يَطْلُبَ الشارعُ تركه ، أو يذُمَّه ، أو يذُمَّ فاعلَه ، أو يَعتبَ عليه، أو يمقتَ فاعلَه ، أو يَلعَنَه ، أو ينفي محبّتَه ، أو محبةَ فاعِله ، أو الرضىٰ به ، أو عن فاعِله، أو يشَبِّه فَاعلَه بالبهائم أو بالشياطين، أو يجعَلَه مانعاً من الهُدٰى أو من القبول، أو يصِفَه بسُوءٍ أو كراهةٍ ، أو يجعَلَ سَبَباً لنفي الفلاح، أو لعذابٍ عاجل أو آجلٍ، أو لذمٍّ أو لومٍ أو ضلالةٍ أو معصيةٍ ، أو يصِفَه بخبثٍ أو رجسٍ أونجسٍ ، أو بكونه فِسقاً أو إثماً، أو سبباً لغَضَبٍ أو لعنٍ ، أو زوال نعمةٍ ، أو حلول نقمةٍ ، أو حدٍّ من الحدود ، أو لقسوةٍ ، أو عداوة الله ومحاربته ، أو لاستهزائه ، أو لبغض أنبيائه إلىٰ غير ذلك .

ويسْتَفَادُ الإباحة والجواز بأمُورٍ:

من لفظ الإحلال، ونفي الجُناح، والحَرَج ، والإثم، والمؤاخذة، ومن الإذن فيه، والعفو عنه، ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع، ومن السُكوت عن التحريم، ومن الإنكار علىٰ منْ حَرَّمَ الشيءَ، ومن الإخبار بأنه خُلِقَ، أو جُعِلَ لنا، والإخبار عن فعلِ مَن قبلنا غير ذامٍّ لهم عليه[1] .

❁ وأما الأحاديثُ المُبيِّنَةُ للمُجمَل والمُبْهَم، فضَرُورتها واضحةٌ ، فإنّه لا يغيبُ عنكم أنَّ من الآيات ما هي مُجمَلَةٌ ، ومنها ما هي مبهمةٌ ، ومنها ما هي مختصرةٌ . والنبيُّ ﷺ هو شارحٌ للقُرآن، كما قال تعالىٰ: ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل: ٤٤].

فإذَا كان القرآن الكريم مُتضمِّناً للقواعد العامَّة في التشريع ، وللأحكام الكلِّية

(١) انظر للتفصيل الإمام لأدلة الأحكام : ٧٩ و بعده.

في الغالب ، فالسُّنة النبويّةُ عُنِيَتْ بشرح هذه القواعد، وتثبيتِ تلك الأحكام، وتفريعِ الجزئيات على الكليات .

فالسُّنَّةُ النبوية في الواقع هي أساسٌ لشرح ما أُجمِلَ من الآيات، وما أُبهِمَ منها، إمّا بحسب كيفياتِ العمل، أو أسبابِه ، أو شرائطِه ، أو مَوانِعِه ، أو لَواحِقِه، وما أشبه ذلك ، فهي تفصيلٌ لمجملِه، و بيانٌ لمشكلِه، و بسطٌ لمختصرِه .

قال العلامةُ يوسفُ البِنَّورِي في مقدمته علىٰ "مشكلات القرآن" للإمام العلامة أنور شاه الكشميري :

" إنّ الأعنىٰ والأهمّ هو تفسيرُ القرآن في استبصارٍ من حياة نبينا ﷺ ، وهَدْيِه، وهُدَاه ، قولاً، وفعلاً، و إشارةً، ودلالةً ؛ فإنّ حياته الطيبة ، وسِيرَته المباركة الزكية ، شرحٌ بديعٌ لكتاب الله العزيز مما يُشَاهَدُ بالأبصار، وتكفي في إبداء الغرض المقصود من كثير من مُعاناة الأفكار. وقد أوْضَحَه قوْلُ صِدِّيقةِ الأمّة بنت الصديق سيدتنا عائشة رضي الله عنها حيث قالت : "كان خُلُقُه القرآن" ، وكان يقولُ شيخُنا إمامُ العصر (العلامة أنور شاه الكشميري) رحمه الله : إذا تأمّلَ المرءُ بالبصيرة النافذة في حديث رسول الله ﷺ كشف له في كثير من الأحاديث ، كأنَّ القرآنَ عينٌ ثرّة تَنبَعُ منها هذه الأحاديث ؛ حتىٰ ترى في كثير منها إشاراتٍ لطيفةً إلىٰ تعبير القرآن[1] .

ورُوِيَ عن عِمران بن الحُصَين أنه قال لرجلٍ : إنّك امرؤ أحمقُ ، أ تجدُ في كتاب الله الظهرَ أربعاً لا يُجْهَرُ فيها بالقراءة ، ثمَّ عدّد إليه الصلٰوة، والزكوٰة، ونحو هذا ، ثم قال: أتَجِدُ هذا في كتاب الله مُفَسَّراً ؟ إنّ كتاب الله أبهمَ هذا ، وأنَّ السُّنّة تُفسِّرُ ذلك[2].

---

(١) يتيمة البيان مقدمة مشكلات القرآن:٢٢.

(٢) الموافقات للشاطبي: ٤ / ١٥، مفتاح الجنة للسيوطي: ٢٤.

فوَضَحَ - بما قلنا- أنّ معرفة السنة لازمةٌ لفهم القرآن وتفسيره، وليس من المُسْتَطَاع أنْ تُفَسَّرَ الآياتُ المجملةُ، والمبهمةُ، والمختصرةُ، بدون معرفته .

۞ وأما معرفة أسباب النزول فلوجهين :

الأول: أنّ معنىٰ معرفة الأسباب هو معنىٰ معرفة الأحوال ، والأوضاع ، والظُّرُوف، التي نزلت الآيةُ فيها ، وهي من المُهمّات في فهم المراد ، إذْ بدونها قدْ يفُوتُ بعضُ القرائن الدالّة على المراد، وبفَوتِه يفُوْتُ فهمُ الكلام، أو شَيءٌ منها. قاله الإمام الشاطبي[1] .

والثاني: أنّ الجهل بأسباب النُّزُول يُوقِعُ في الغَلَط ، والاشتباه ، والإشكال ، وسيأتي البحث في الموضوع في فصله المختص به .

۞ وأما معرفة الناسخ والمنسوخ ، فهو نِبْرَاسٌ لفهم القرآن ؛ لأنّ به يُعْرَفُ المُحكمُ من غيره . و لقد قال الأئمة : إنّه لا يجوزُ لأحدٍ أنْ يُفسِّر القرآنَ الكريمَ إلاّ بعد أن يَعرِفَ الناسخَ والمنسوخَ من الآيات ، وأنّ منْ تكلّمَ في شيءٍ من الكتاب الكريم ، ولم يعلم الناسخ والمنسوخ كان عِلمُه ناقصاً ؛ لأنه يخلط الأمر بالنهي ، والإباحة بالحظر . ولهذا البحث فصلٌ مُفرَدٌ يأتي في الكتاب .

۞ وأما عِلمُ القِرَاءاتِ فهو أيضاً من أدوَات المُفسِّر، وينكشف ذلك مما يلي من نواحي البحث العديدة :

١- قال الإمام الزَّركشِي: إنّ باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، ولهذا بَنىَ الفُقَهَاء نقضَ وضوء الملموس ، وعدمَه علىٰ اختلاف القراءة في "لَمَسْتُم

---

(١) انظر الموافقات: ٣ / ٢٠١.

ولامَسْتُم " أي في قوله تعالىٰ : ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ... إلخ﴾ [المائدة:٦] وبَنَوا جوازَ وطء الحائض قبلَ الغُسْل وعدمه علىٰ الاختلاف في " يطهرن "، أي في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة:٢٢٢] وكذلك سجدةُ التلاوة في سورة النمل مبنيةٌ على القِراءتَين ، قال الفَرّاءُ : منْ خَفَّفَ " ألا " أي في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ... إلخ﴾ [النمل:٢٥] كان الأمرُ بالسُّجُود ، و منْ شدَّدَ لم يكن فيها أمرٌ به(١) .

قلتُ : إن الأول مثالُ الاختلاف في الحكم باختلاف القراءة ، والثاني مثال التنوع في الحكم باختلاف القراءة ، فالإمام أبوحنيفة أخَذَ من قوله تعالىٰ:"حتىٰ يطهرن" نوعين من الحكم في الحائض ، وقال : إنّ لزوج الحائض أنْ يَقْرَبها بعد انقطاع الدَّم علىٰ أكثر مُدَّة الحيض وإن لم تغتسل ؛ أخذاً من قراءة "يطْهرْنَ" بالتخفيف، ومعناه:"حتىٰ ينقطع دمُهن"، وقال : لايجوزُ له أن يقربها في صورة انقطاع الحيض لأقلّ مُدَّته ، حتىٰ تغتسل بمقتضىٰ قراءة "يَطَّهَّرْنَ" بالتشديد، فإن معناه: حتىٰ يغتسلن(٢) .

٢- وكذا بمعرفة الأوقاف قد تظهر معاني القرآن أيضاً ، وبدونها قد يُخاف الوقوعُ في الغَلَط في تفسيره، فمثلاً إذا وقف علىٰ ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة:٢٦] كان المعنى "إنها مُحَرَّمةٌ عليهم مدةَ أربعين سنةً" ، وإذا وقف علىٰ "إنها محرَّمةٌ عليهم" كان المعنىٰ" إنها محرَّمةٌ عليهم أبداً" وهو غيرُ مراد .

---

(١) البرهان : ١ / ٣٢٦.

(٢) انظر البناية: ١ / ١٩٤.

وكذا يظهر الاختلاف في الأحكام باختلاف الوقف ، ومثالُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ... إلخ﴾ [آل عمران:٧] فإذا وقف علىٰ " إلاَّ الله" يسْتَفادُ منه أن المتشابه لايعلم تأويله إلا الله، وإذا وقف علىٰ "والراسخون في العلم" يسْتَفَادُ منه أن المتشابه يعلم تأويله " الراسخون في العلم " كما يعلمه الله تعالىٰ فاختلف حكم المتشابه باختلاف الوقف.

فنهايةُ القول : أن علم القراءات أيضاً من الأدوات المحتاج إليها في التفسير، ولذا قال ابنُ الأنباري : من تمام معرفة القُرآن معرفةُ الوقف والابتداء. وقال النكزاوي: بابُ الوقف عظيمُ القدر جليلُ الخطر ؛ لأنّه لا يتأتّى لأحدٍ معرفةُ معاني القُرآن ، ولا استنباط الأدلّة الشَّرعِيّة منه إلا بمعرفة الفَوَاصِل(١) .

❁ وأما العِلْمُ الوهبي فهو روحُ الكلِّ، وبه يهتدي الإنسانُ إلىٰ معارف كلام الله الدقيقة، وأسرارِه الخفية ، ولَطَائِفِه الغريبة. وهذا العلمُ يُوَرِّثُه اللهُ تعالىٰ لمن عَمِلَ بما عَلِمَ، ورُزِق قَلبُه الخَشيَةَ في السِّرِّ و العَلَن ، وخَلا قلبُه عن شَوائب الرذائل ، ولا يَنَالُ هذا العلمَ منْ كانَ في قلبه مَيلٌ إلىٰ بِدعَةٍ ، أوكبْرٍ ، أو مَعصِيَةٍ .

قال الزَّرْكشِي : اعلمْ أنّه لايحصل للناظر فهمُ معاني الوحي ، ولايظهر له أسرارُه، وفي قلبه بدعةٌ ، أو كبرٌ ، أو هَوىً ، أو حُبُّ الدُّنيا ، أو هو مُصِرٌّ علىٰ ذَنبٍ ، أو غيرُ متحقق بالإيمان ، أو ضعيفُ التحقيق ، أو يعْتَمِدُ علىٰ قول مُفَسِّرٍ ليس عنده عِلمٌ ، أو راجعٌ إلىٰ معقوله ، وهذِهِ كلُّهَا حُجُبٌ ومَوَانعُ ، بعضها آكدُ من بَعضٍ(٢) .

وقد رُوِيَ عن عبد الله بن مسعود ﷺ : ليس العلمُ عن كثرة الحديث ، إنّما العِلمُ

---

(١) ذكره في الإتقان: ١ / ١١٠.

(٢) البرهان : ٢ / ١٨٠.

خشيةُ الله . وعن الإمام مالك قال : إنّ العلم ليس بكثرة الرواية ؛ ولكنّه نُورٌ جَعَلَهُ الله في القُلُوب. وقال : العِلمُ والحِكمَةُ نُورٌ يهدي به اللهُ مَنْ يَشاءُ ، وليس بكثرة المسائل(١) .

وهذا هو العِلمُ الذي دَعَا به الرسول ﷺ لابن عباس ﷺ ، وقال : اَللّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّيْنِ وَعَلِّمْهُ التَّأوِيْلَ(٢) .

وهو الذي أشَارَ إليه أمير المومنين علي ﷺ حين سأله أبو جُحَيفةَ : هَلْ عِندَكم كتابٌ ؟ فقال : لا ، إلاّ كتابُ الله أو فَهمٌ أعطِيَه رَجُلٌ مُسلِمٌ(٣) .

وقال أيضاً : والله مَا نَزَلَتْ آيَةٌ إلاّ وَقَدْ عَلِمْتُ فِيْمَ نَزَلتْ وأينَ نَزَلَتْ وَ عَلىٰ مَنْ نَزَلَتْ ، إنَّ رَبِّي وَهبَ لي قَلْباً عقُولاً ، وَ لِسَاناً صَادِقاً نَاطِقاً(٤) .

ورُبما يتوجّه على اشتراط العِلم الوَهبي إشكالٌ ، و لأحَدٍ أنْ يَتسَاءَلَ : هذا شَيءٌ ليس في وُسْعِ الإنسان وقُدرته ، فكيفَ يَصِحُّ أن يُشْتَرَطَ للتفسير مَالم يَدخُل تحتَ اختيار العبدِ، ولا يُكلِّفُ اللهُ نَفساً إلاّ وُسْعَهَا ؟

فأقُولُ في جوابه أخذاً مما قاله السيوطي : نَعَم ! هو علمٌ ليس يدخل تحت اختيار العبد ؛ و لٰكنَّ الطريقَ المُوْصِلَ إليه تحتَ قُدرَتِه واختيارِه ، والطريقُ في تحصيله اختيارُ

(١) جامع العلم والعلماء: ٢ /٣١-٣٢.

(٢) رواه ابن حِبّان في صحيحه : ٥١ / ٥٣١،والحاكم : ٣ /٦١٥، والضياءفي المختارة: ١٠ / ٢٢٢ واسحاق بن راهويه في مسنده: ١ /٢٣٠، والطبراني في الأوسط : ٢/ ١١٣، وأحمد: ١ / ٣٣٥، وروىٰ شطره الأول البخاري :١٤٠ ، ومسلم:٤٥٢٦ .

(٣) رواه البخاري واللفظ له:١٠٨، والترمذي: ١٣٣٢، والنسائي: ٤٦٦٣،وابن ماجه: ٢٦٤٨، وأحمد:٥٦٥، والدارمي: ٢٢٥٠.

(٤) تاريخ الخلفاء: ١٨٣.

الأسباب المُوجِبَة له من العلم ، والزُّهد، والإخلاص ، والتقوىٰ ، والخشية ، والإنابة ، والخشوع ، وغير ذلك من الأعمال الصالحة، والصفات الحميدة ، فمَنْ سَلَك هذا الطريقَ بَلَغَ المنزلَ[(١)] .

واشتراطُ العِلمِ الوهبي للتفسير هُو ما ذَهَبَ إليه عامَّةُ المفسرين ؛ ولٰكن نَازَعَهُم في ذلك الآلوسي البغدادي ، وقال : " و فيه أنّ عِلمَ الموهبة بعد تسليم أنه كسبي ، إنما يُحْتَاجُ إليه في الاطلاع على الأسرار ، لا في أصل فهم معاني القرآن ، كما يُفهِمُه كلامُ البُرهان . وكثيرٌ من المفسرين بصدد الثاني (وهو أصل المعنىٰ) والواقفون على الأسرار – و قليلٌ ما هم – لا يستطيعون التعبير عن كثيرٍ مما أُفِيْضَ عليهم ، فَضلاً عن تحريره وإقامة البُرهان عليه ، علىٰ أنّ ذلك تأويلٌ لا تفسير[(٢)] .

قال الراقم : فحَصَلَ ممّا قَدَّمْنَا أنه لا سبيلَ إلىٰ فهم القرآن وتفسيره إلا باستمداد الأدوات العِلمِيَّة ، وهي ما سبق من العُلُوم العَرَبِيَّة والشَّرعِيَّة .

الانتباه الأول

ويهمُّنَا بعدَ الذي أسْلَفْنَا إليكم أنْ نُلَفِّتَ الأنظارَ إلىٰ فِتنةٍ حَديثةٍ ، ظهرتْ وانتشرت في طبقةٍ مُثَقَّفَةٍ نحوَ تفسيرِ القُرآن الكريم حيث يَزعُمُون : أنّ تفسير كتاب الله تعالىٰ لا يحتاج إلىٰ شيء من هذه العُلُوم ، ولذا فإنّهم يَجترِئوْن علىٰ تفسير القُرآن بغير علمٍ وهُدًى ، فيَضِلّون ويُضِلُّون، وهذا أمرٌ خَطِيرٌ جِدًّا ، وهٰؤلاء هُم أهلُ الأهواء المُتَنَوِّرُوْن الذين أظلم عليهم سبيلُ الحق المبين . والأسف كل الأسف علىٰ من يَتَبِعُهُم من الطَّبقةِ

(١) انظر الإتقان: ٢/ ٢٣٢.

(٢) روح المعاني: ١/ ٦.

المُثَقَّفَة ، ويدّعُون لأولٰئك عِلماً وفَضلاً ، و يجعلونهم قُدوةً لهم ، ومع هذا الجهل المركب يُسِيئونَ الظَّنَّ بالعُلماء المَهَرَةِ ؛ حتىٰ سمعتُ بعضَهم يقُولُ : إنّ العُلماءَ لا يَعرِفُونَ التفسير و الحديث ، ولا يستطيعون أن يُفَسِّرُوا القُرآن علىٰ وفق العُقُول الحاضرة . و هذا كله – كما ترىٰ – جهلٌ بالدين ، وانحرافٌ عن الطريق السوي ، و عصبيةٌ محضةٌ نحوَ العلماء .

والحقُّ ما قاله الأئمة من أولهم إلىٰ آخرهم ، وإليك بعضَ كلامِهم في هذا الصدد ، فقالَ الإمامُ النووي في"التبيان في آداب حملة القرآن" :

"ويَحرُمُ تفسيرُه بغير عِلمٍ ، والكلامُ في مَعَانِيه لمنْ ليسَ مِنْ أهلِها ، و الأحاديثُ في ذلك كثيرةٌ ، و الإجماعُ منعقِدٌ عليه ، و أمّا تفسيرُه للعُلماء فجائزٌ حَسَنٌ ، و الإجماعُ مُنعقِدٌ عليه ، فمن كان أهلاً للتفسير جَامِعاً للأدوات التي يُعرَفُ بها مَعنَاه ، وغَلَبَ علىٰ ظَنِّه المرادُ فَسّرَه ، إن كان مما يُدْرَك بالاجتهاد كالمعاني والأحكام الجَلِيَّة والخَفِيَّة ، والعموم والخصوص ، والإعراب ، وغير ذلك ، و إنْ كانَ ممّا لا يُدْرَك بالاجتهاد ، كالأمور التي طريقُها النقلُ ، وتفسيرِ الألفاظ اللُّغَوِية ، فلايجوز الكلامُ فيه إلا بنقلٍ صحيحٍ من جِهَة المعتمدين من أهله ، وأما إن كان ليس من أهله ؛ لكونه غيرَ جامعٍ لأدواته ، فحرامٌ عليه التفسيرُ ؛ لكن له أن يَنقُلَ التفسيرَ من المعتمدين من أهله "[1] .

وقال العلامة الشاطبي :

"إنّ الناس في العِلم بالأدوات المحتاج إليها في التفسير علىٰ ثلاثِ طبقاتٍ :

إحداها: من بَلَغَ في ذلك مَبلَغَ الراسخين ، كالصحابة، والتابعين، ومن يَلِيهِم، وهٰؤلاء قالوا مع التوقي والتحفُّظ، والهيبة ، والخوف من الهجوم ، فنحن أولىٰ بذلك منهم، إن ظننا بأنفسنا أنا في العلم والفهم مثلهم ، وهيهات .

---

(١) التبيان في آداب حملة القرآن: ٨٥-٨٦.

والثانيةُ : مَن عَلِمَ من نفسه أنه لم يبلُغْ مَبَالِغَهم ، ولا دَانَاهُم ، فهذا طرف لا إشكال في تحريم ذلك عليه .

والثالثةُ : مَنْ شَك في بُلُوغه مبلغَ أهل الاجتهاد ، أو ظنّ ذلك في بعض عُلُومه دُونَ بعض ، فهذا أيضاً داخل تحت حكم المنع من القَول فيه ؛ لأن الأصل عدم العلم ، فعند ما يبقىٰ له شك ، أو تردّدٌ في الدخول مَدخلَ العُلماء الرَّاسِخين ، فانسحابُ الحكم الأول عليه باقٍ بلا إشكال ، وكلُّ أحدٍ فقيهٌ بنفسه في هذا المجال ، وربما تعدّىٰ بعض أصحاب هذه الطبقة طَورَه ، فحَسُنَ ظنُّه بنفسه ، فدَخَلَ في الكلام فيه مع الراسخين، ومن هُنا افترقتِ الفِرَقُ ، وتَبَاينَتِ النِّحَلُ، وظَهرَ في تفسير القرآن الخَلَلُ "[1].

الانتباه الثاني

وقد مَضىٰ بك الكلامُ فيما شرطه العُلماء للمُفَسِّر من العُلُوم والفُنون ، ولم يذكروا في تلك العلومِ " العُلومَ الكونيةَ " التي ظَهَرت في هذه العُصُور التطورية ، و في عدمِ اشتراطهم "العلومَ الكونيةَ" للتفسير دليلٌ واضحٌ علىٰ أن هذه العلوم ليست من شرط المُفَسِّر في شيءٍ ، وأن هذه العلوم لا يتَوَقَّفُ فهمُ القرآن عليها أصلاً ، فلو كان القُرآن يتوقَّفُ فَهمُه علىٰ هذه العُلوم لم يُهمِلُوْا ذكرَها، ولم يَجُزْ لهم إهمالُها قطعاً، و مِنَ المؤسِّف أنّ بعض المعاصرين من العُلماء- وقليلٌ ما هُم - زَعَمُوا أنَّ العُلوم الكونية، والمعارف الطبيعية ، لازمةٌ لتفسير القرآن ؛ لأن القُرآن الكريم - علىٰ ما زَعَمُوا - كتابٌ يَبْحَثُ عن هذه العُلوم بحثاً دقيقاً ، ولا يهتدي إلىٰ مَغزاهُ منْ لا يَعلَمُ هذهِ العُلوم، وقالُوا : إنّ إعجازَ القُرآن العِلمِي إنما يتَنَوّرُ ، و يتجَلّى بهذه العُلوم الكونية .

---

(١) الموافقات: ٣ / ٢٥٦ - ٢٥٧.

ولٰكن هذا الزّعم لا أسَاسَ له من الصِّحَّة ؛ لأنه من المعلوم أن القُرآن الكريم هو كتابُ هِدايةٍ نَزَلَ بها للناس فيه أدوات الهداية الربَّانية ، و أسبابُ الحياة الإيمانية ، وموادُ الأدوية الرُّوحِيَّة . ويكفي لهذا الهدف ما يظهرُ لكل أحدٍ في بادئ الأمر ، إذا نَظَرَ إلىٰ مظاهر الكون ؛ وفَتَحَ عينَه إلىٰ ما خلق الله فيه من سماءٍ وأرضٍ ، و بحرٍ وبَرٍّ، وشمس و قمر ، و إنسان وحيوان ، ونباتٍ و جمادٍ ، وغير ذلك من المخلوقات التي لا تُعَدُّ ولا تُحصىٰ . وهذه الطريقة الساذجة، السهلة الواضحة، البعيدة عن التدقيقات الفلسفية، والتعقيدات الفنّية، هي ما يَدعُو القُرآنُ إليها بقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران:١٩٠] وبقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾[الغاشية] وبقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبيا ء : ٣٠] إلىٰ غير ذلك من الآيات ، فإنّ الإسلام دينٌ سمح ساذج، وأنه لم يُكلِّفِ الناسَ إلاّ ما هو مَيسورٌ لهُم .

فهل هذا يَتَوَقَّفُ علىٰ شيءٍ من العُلوم الكونية ، والمعارف الطَّبِيْعِيَّة ، مثل علم الكيمياء، والفيزياء، والطبّ، والهندسة، والحساب ، والهيئة، والأفلاك، و الحيوانات، والنباتات، و غير ذلك مما جدّ و يجدّ في العالم؟ لا ، بل يكفي هذا القدرُ من النظر والتفكر لاستحاثة الوجدان ، واستحياء القلب ، و تحرّك الروح ، نحوَ الخالق المُبدِع لهذه المَشَاهِد والخَلائِق ، وهو المطلوب . إضافةً إلىٰ ذلك أقول : إنا نحن نعلم قطعاً أنّ القُرآن الكريم نَزَلَ في زمانٍ لا صِلَةَ له بهذه العُلوم ؛ بل نحن نعلم بالجزم أنّ هذهِ العُلُوم لم تحدث إلا بعد عهد النبوة ، وعهد الصحابة بقُرُون وعُصُور، و مع ذلك كلِّه فإنّا نعتقدُ أنّ الصَّحَابة هُم أعلمُ الناس بتفسير القُرآن ، فهل يبقىٰ بعد ذلك شَك في أن فهم القرآن

لا يتوقف على العُلوم الكونية ؟ وفي أنَّ منْ زَعَمَ وقَالَ : إنّ فهمَ القُرآن لا بُدّ له من هذه العُلوم ؛ فبِعَدم وَعيٍ وفكرٍ زَعَمَ هذا ، وبعَدَم دِراسةٍ و إمعانٍ قَالَ به ؟ وستأتي تكملةُ هذا البحث في مقامه إن شاء الله تعالىٰ .



الفَصْلُ الثَّالِث

أقسامُ التفسير

ومِنَ الأمور التي يجدر ذكرُها في هذا المقام ، أنّ التفسيرَ علىٰ أقسامٍ ، وله تَقسِيماتٌ عديدةٌ ، أتناولُهَا بالبيان والتفصيل في السُّطُور التالية :

تفسيرُ معنىً و تفسيرُ إعراب :

قال الزَّركشِي : قد يقعُ في كلامهم : هذا تفسيرُ معنىً ، و هذا تفسير إعراب، والفَرقُ بينهما أنَّ تفسيرَ الإعراب لا بُدَّ فيه من مُلاحَظَة الصِّناعة النحوية ؛ وتفسيرُ المعنىٰ لا يَضُرُّ مخالفةُ ذلك[1] .

قلتُ : وحاصلُه أنّ تفسير الإعراب تفسيرٌ علىٰ جِهَة القَواعد النحوية ، وتفسير المعنىٰ هو تحقيق حاصل المعنى .

التفسيرُ علىٰ أربعةِ أَنحَاء :

قد روى عبدُ الرزاق في تفسيره عن ابن عباس أنه قَسَّم التفسير إلى أربعة أقسام : قسمٌ تعرفه العربُ في كلامها ، وقسم لا يُعذَر أحدٌ بجهالته ، يقول من الحلال والحرام، وقسمٌ يعلمه العلماء خاصة، وقسم لا يعلمه إلا الله ومن ادعى علمه فهو كاذب[2] .

---

(١) البرهان : ١ / ٣٠٤.

(٢) ذكره في البرهان : ٢ / ١٦٤.

وروىٰ ابنُ جريرٍ بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما : التفسير علىٰ أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها ، و تفسير لا يُعذَرُ أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالىٰ ذكرُه[1] .

روىٰ ابن جرير أيضاً حديثاً مرفوعاً في هذا المعنىٰ بإسنادٍ فيه نظرٌ - كما يقوله هو و ابن كثير- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : أنَّ رسول الله ﷺ قال : أُنْزِلَ القُرآنُ علىٰ أربعة أحرُفٍ : حلال، وحرام لا يُعْذَر أحَدٌ بالجهالة به، وتفسيرٌ تُفَسِّرُه العَرَبُ، وتفسيرٌ تُفَسِّرُه العُلماء، ومتشابهٌ لايعلمُه إلاّ الله تعالىٰ ذِكرُه، ومن ادَّعى علمَه سِوَى الله فهو كاذبٌ[2] .

وقد أطالَ الكلامَ الزركشيُّ[3] في شرح قول ابن عباس ، ولخَّصَ كلامَه الشيخُ الزرقاني في "مناهل العرفان" تلخيصاً حَسَناً ، و هو فيما يلي :

"هذا تقسيم صحيح ، فأما الذي تَعرِفُه العربُ بألسنتها فهو ما يَرجِعُ إلى لسانهم من اللُّغة والإعراب ، فأما اللُّغة فعلىَ المفسر معرفةُ معانيها، ومسمّيات أسمائها، ولا يلزم ذلك القَارئَ ، ثم إن كان ما يتضمّنه ألفاظُها يُوجِبُ العَمَلَ دون العِلم ، يكفي فيه خبرُ الواحد والاثنين ، والاستشهاد بالبَيتِ والبيتين . و إن كان يُوجِبُ العلمَ - أي الاعتقاد -لم يكف ذلك ؛ بل لابُدَّ أن يستفيض ذلك اللفظ ، و تكثُرَ شواهدُه من الشعر؛ وأما الإعراب فما كان اختلافُه مُحِيلاً للمعنىٰ وَجَبَ على المفسِّر والقارئ تعلّمُه ؛ ليُوصِلَ المفسِّرَ إلىٰ معرفة الحُكم ، ويَسلَم القارئ من اللحن ؛ وإن لم يكن مُحيلاً للمعنىٰ وجب

(١) تفسير الطبري: ١ / ٥٧.

(٢) الطبري: ١/ ٥٧، وابن كثير: ١ /٧.

(٣) انظر البرهان: ٢ / ١٦٤- ١٦٧.

تعلّمُه على القارئ ليَسلَم من اللحن ، ولا يجبُ على المفسِّر لوُصُوله إلى المقصود بدونه .
وأما ما لايُعْذَرُ أحدٌ بجهله ، ما تَبَادَرَ إلى الأفهَام معرفةُ معناه من النصوص المتضمّنة شرائعَ الأحكام ودلائلَ التوحيد . وكلُّ لفظٍ أفادَ معنى واحداً جَلياً ، يُعلَمُ أنه مرادُ الله . فهذا القسم لا يلتبس تأويله ، إذ كلُّ أحدٍ يُدرِكُ معنى التوحيد من قوله تعالى : ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد :١٩] أنه لا شريكَ له في الألوهية ، وإن لم يَعلَم أنّ " لا " موضوعةٌ في اللغة للنفي و "إلاّ" موضوعةٌ للإثبات، وأنّ مقتضىٰ هذه الكلمةِ الحَصرُ، ويَعلَمُ كلُّ أحدٍ بالضرورة أنّ مقتضىٰ " أَقِيْمُوا الصَّلٰوةَ وآتُوا الزَّكٰوةَ " ونحوِه طَلَبُ إيجاب المأمور به ، وإن لم يَعلَم أنّ صيغة (افْعَلْ) للوُجوب .

وأما مالا يَعلَمُه إلا الله تعالى فهو ما يجري مجرى الغُيوب ، كالآيات التي تُذْكَرُ فيها الساعة ، والروح ، والحروف المقطعة ، وكلّ متشابهٍ في القرآن عند أهل الحق ، فلا مساغَ للاجتهاد في تفسيره ، ولا طريقَ إلىٰ ذلك إلاّ بالتوقيف بنصٍّ من القُرآن، أو الحديث ، أو إجماع الأمة علىٰ تأويله .

وأما ما يعلمه العلماءُ ويرجع إلىٰ اجتهادهم ، فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل ، وذلك استنباط الأحكام ، وبيان المجمل ، وتخصيص العموم ، وكل لفظ احْتَمَلَ مَعنيَينِ فصاعداً ، فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهادُ فيه اعتماداً على الدلائل و الشواهد ، دون مجرَّد الرأي(١) .

التفسير علىٰ ثلاثة أنواع :

وقَسَّمَه بعضُ العُلَماء باعتبارٍ آخر إلىٰ ثلاثة أنواع :

---

(١) مناهل العرفان: ٢ /١١-١٢.

١ - **التفسيرُ بالرواية** : وهو ما جاءَ في القُرآن أو السُّنة أوكلام الصحابة بياناً للمُراد بآيات الله تعالىٰ ، ويُسَمّىٰ هذا التفسيرُ بالمأثور أيضاً .

٢ - **التفسيرُ بالدراية**: وهو ما اسْتُنْبِطَ من الاجتهاد مُستنداً إلىٰ ما يجب الاستناد إليه، فإن كان هذا الاجتهاد مستنداً إلىٰ ما يجب الاستناد إليه ، فالتفسيرُ محمودٌ مقبولٌ ، وإلاّ فمذمومٌ مردودٌ ، ويُسَمّىٰ بالتفسير بالرأي .

٣ - **التفسيرُ بالإشارة** : وهو ما اسْتُنبِطَ من القرآن من الدقائق والأسرار بإشارةٍ خَفِيّةٍ، تنكشف علىٰ أرباب الحقائق، وأصحاب السلوك بواسطة الإلهام الرَّبّاني. و في جواز التفسير بالإشارة، وقبوله خلافٌ بين العُلماء، وسيأتي البحثُ فيه في موضعه .

تقسيم التأويل الى مُنقَاد ومُستكْرَه :

قال الزَّركشِي : التأويل (أي التفسير) ينقسم إلىٰ مُنقَادٍ ومُسْتكرَهٍ ، فالأوَّل : ما لاتَعرضُ فيه بشاعة أواستقباح ، وقد يقع فيه الخلافُ بين الأئمة، إما لاشتراك في اللفظ نحو قوله تعالىٰ: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَـٰرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣] هل هو من بصر العين أو القلب؟ وإمّا لأمر راجعٍ إلى النظم كقوله تعالىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ ﴾ [النور:٥] هل هذا الاستثناء مقصورٌ على المعطوف وحده ، أو عائدٌ إلى الجميع ؟ وإما لغُموض المعنىٰ ووجازة النظم، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ [البقرة: ٢٢٧] وإمّا لغير ذلك . و أما المستكرَه فما يُسْتَبْشَعُ إذا عرض على الحجة، وذلك علىٰ أربعة أوجه :

الأول: أن يكون لفظاً عامّاً، فيُختَصُّ ببعض ما يدخل تحته ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [التحريم:٤] فحَمَلَه بعضُهم علىٰ علي ﷺ فقط.

والثاني: أن يُلَفَّقَ بين اثنين ، كقول من زَعَمَ تكليفَ الحيوانات في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر:٢٤] مع قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾ [الأنعام:٣٨] أنها مُكلَّفَةٌ كما نحنُ .

والثالثُ: ما اسْتُعِيْرَ فيه كقوله تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم: ٤٢] في حَمْلِه على الحقيقة .

والرابعُ : ما أشعر باشتقاقٍ بعيدٍ ، كما قال بعضُ الباطنية في البقرة : إنه إنسانٌ يبقر عن أسرار العُلوم ، و في الهُدهُد : إنه إنسانٌ موصوفٌ بجودة البحث والتنقيب .

قال : الأوّل أكثرُ ما يروج على المُتَفَقِّه الذي لم يَتبَحَّر في معرفة الأصول ، والثاني علىٰ المتكلِّم القاصِر في معرفة شرائط النظم ، و الثالثُ علىٰ صاحب الحديث الذي لم يَتهَذَّب في شرائط قبول الأخبار ، والرابعُ على الأديب الذي لم يتهذَّب بشرائط الاستعارات ، و الاشتقاقات[1] .



(١) البرهان: ٢ / ١٧٨ -١٧٩.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

مآخِذُ (مصادر) التَّفسِير

ومِمّا يجبُ أن يَرسُخَ في ذَاكرَتِنَا أنّ للتفسير مآخِذَ ، يأخُذُ منها المفسِّر موادّ التفسير، ويجب عليه أنْ يستند إليها ؛ لكي يكونَ تفسيرُه محموداً ومقبولاً . نعم ! هُناك مآخِذُ أُخرى غيرُمعتبرة ، ولا يجوز الاعتمادُ والتعويل عليها في التفسير . إذنْ فعلينا أن نَذْكرَ أوّلاً المآخذَ المعتبرةَ المستندةَ في التفسير، و ثانياً المآخذَ غيرَ المعتبرة التي لا تعويلَ عليها ، وسنتحدّثُ حولَ كلٍّ منها تفصيلاً .

البحثُ الأوَّل:

في المآخِذ الـمُعتبَرة في التفسير

أوّلاً نبحث عن المآخِذ التي في التفسير لها اعتبارٌ، قال الإمام الزركشي : للناظر في القُرآن لطلب التفسير مآخذُ كثيرة ، أمّهاتها أربعةٌ ، الأول : النقل عن النبي ﷺ ، وهذا هو الطراز المعلم ، الثاني : الأخذ بقول الصحابي، والثالث: الأخذ بمطلق اللغة، والرابع : التفسير بالمُقتضى من معنىٰ الكلام ، والمُقْتَضَب من قوة الشرع[1] .

وذكر بعضُهم أنّ مآخذ التفسير خمسةٌ : القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، و آثار الصحابة ، و أقوال التابعين ، و اللغة العربية .

---

(١) ملخصاً من البرهان : ٢ /١٦٠- ١٦١ .

المأخذُ الأوّلُ

القُرآن الكريم

المأخذ الأوّل هو القرآن الكريم ؛ لأن القرآن هو كلام الله ، الّذي هو وثيقةٌ فذّةٌ جامعةٌ لمعاقد الوحي الإلٰهي ، وهو التبصير الأوحد الأصح لمرادات الله بكلامه، فتفسير القُرآن بالقُرآن من قبيل تفسير الكلام ببيان المتكلم ، وهو أحسن الطُّرُق ، ولاريب في قبوله ؛ لأن الله تعالىٰ أعلم بمراد كلامه من غيره .

قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية : "إنّ أصحَّ الطُّرق في ذلك أن يُفَسَّرَ القرآنُ بالقرآن ؛ فما أُجمِلَ في مكانٍ فإنه فُسِّرَ في موضعٍ آخر ، و ما اخْتُصِرَ من مكانٍ فقد بُسِطَ في موضع آخر"[1].

القرآن يُفَسِّرُ القرآنَ :

ومن المُهمّ أن يعلَم أن تفسير القرآن بالقرآن علىٰ أنواع ، وها أنا أسردُ منها طرفاً لنكون علىٰ بصيرةٍ :

- قد يكون بيانُه مُضمراً فيه ،كقوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [الزمر:٧٣] فهذا يحتاج إلىٰ بيان ؛ لأن "حتىٰ" لا بدّ لها من تمام ، وتأويله " حَتّى إِذَا جَاءُوْها جَاءُوْها وَفُتِحَت أبْوَابُها "، وكقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ ﴾ [الرعد:٣١] أي ما كانوا ليؤمنوا .

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣ /٣٦٣.

❁ قد يكون بيانُه بالإيماء إلىٰ المحذوف ، إمّا متأخّراً كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ ﴾ [الزمر:٢٢] فإنه ما جاءَ له جوابٌ في اللفظ ؛ لكن أومأ إليه قولُه: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ﴾ وتقديره " أفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ كمَنْ قَسِيَ قَلْبُهُ "، وإما مُتَقَدِّماً كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا ﴾ [الزمر:٨] كأنّه قال : أهذا الّذي هو كذلك خيرٌ أم من هو قانتٌ ؟ فأضْمِرَ المبتدأ .

❁ قد يُفَسَّرُ لفظٌ بلفظٍ آخرَ يدلّ على المراد بالصَّراحة والوضوح ، وهو على ضربين : الأول : أن يكون مُتّصلاً كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ﴿٢﴾ ﴾ [الطارق] جاءَ تفسيرُه متّصلاً بقوله تعالىٰ : ﴿ ٱلنَّجْمُ ٱلثَّاقِبُ ﴿٣﴾ ﴾ [الطارق] والثاني : أن يكون مُنفصلاً ، ومن أمثلته قولُه تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ﴾ [الدخان:٣] فسّره قولُه تعالىٰ في مقام آخر: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ [القدر].

❁ قد يجيءُ التفسيرُ مُخَصِّصاً لما جاءَ عامّاً ، و من أمثلته :

١- قولُه تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[البقرة:٢٢٨] فهذا عامٌّ شامل لجميع أنواع المطلَّقات ، وقد جاء تفسيرُه في الآيتين الأخريين مخصِّصاً لهذا العام؛ الأول : قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا ﴾[الأحزاب:٤٩] فإنه خصّص من المطلَّقات من طُلِّقَتْ قبلَ المسيس والخلوة ، فلا عدَّةَ عليها، والثاني قوله تعالىٰ : ﴿ وَأُوْلَـٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[الطلاق:٤] فإنه خَصّصَ من المطلّقات أولات الأحمال ، فإن عدتهن أن يضعن حملهن ، فجاء التفسيرُ مُخصّصاً لما كان عاماً .

٢- قولُه تعالىٰ : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ ... إلخ﴾ [المائدة:٣] فوقع الميتةُ والدمُ ههنا عامَّين ، وجاء تفسيرُهما في الآيتين الأُخريين مُخصِّصاً لهما ؛ الأولىٰ : قولُه تعالىٰ : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾[المائدة:٩٦] ففَسّرَ الميتة بما عدا ميتة البحر ، وهو السَّمَك فهو حلال ، والثانيةُ : قوله تعالىٰ : ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعام:١٤٥] ففَسّرَ الدمَ بالدم المسفوح فهو حرام ، وأما غير المسفوح فلاحرمةَ فيه .

❁ قد يرِدُ التفسير مُبيِّناً للإجمال ؛ وهو علىٰ نوعين : الأول : ما جاءَ مُتّصلاً في نفس الآية ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فقوله : "من الفجر" بيانٌ مُتّصِل لما في قوله تعالىٰ: "الخيط الأبيض من الخيط الأسود" من الإجمال ، والثاني : ما جاءَ مُنفصِلاً في آية أخرىٰ، وأمثلتُه كثيرةٌ :

- منها قوله تعالىٰ : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣] فإنه تفسيرٌ لما أُجمِلَ في قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[المائدة:١] .
- ومنها قوله تعالىٰ : ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف] فإنه بيانٌ لما كان في قوله تعالىٰ : ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾[البقرة] من الإجمال .
- ومنها قوله تعالىٰ : ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ

﴿وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء:٦٩] فهذا تفسيرٌ للإجمال الواقع في قوله تعالىٰ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧].

❁ قد يُفَسِّرُ القُرآنُ نفسَه بتقييد ما أطْلَقَهُ في موضع آخر، ومن أمثلته:

١- قوله تعالىٰ: ﴿وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بإطلاق الإشهاد، وجاءَ تفسيرُه بتقييد هذا الإطلاق في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٍ مِّنكُمۡ﴾ [الطلاق:٢].

٢- قوله في التيمم: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ﴾ [المائدة:٦] أطلق الأيدي، وورد تفسيرُه مُقيَّداً في باب الوضوء في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة:٦].

٣- قوله تعالىٰ في باب ميراث الزوجين: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾ [النساء: ١١] فهذا مقيَّدٌ، وقد أُطْلِقَ في بعض صور الميراث، وهو مُلاحَظٌ في جميع صُوَرِه، إلىٰ غير ذلك من الأمثلة. وهل المطلقُ يحْمَلُ علىٰ المُقَيَّد؟ فيه خلافٌ بين الأئمة، والضابطُ ما قال العلماء: متىٰ وُجِدَ دليلٌ علىٰ تقييد المطلق صير إليه، وإلا فلا؛ بل يبقىٰ المطلق علىٰ إطلاقه والمقيَّد علىٰ تقييده[1].

❁ ومِن تفسيرِ القُرآن بالقُرآن تفسيرُه باختلاف القراءتين، فإنّه قد تُفَسِّرُ إحدىٰ القراءتين أخرَاها بأن يكون في إحداها إبهامٌ أو إجمالٌ، فتُفَسِّرُها الأخرىٰ ببيانها، ومن أمثلته.

---

(١) انظر الإتقان: ٢/ ٤٠.

١- قوله تبارك و تعالىٰ : ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة:٦] قُرِءَ بجرّ "أرجلِكم" عطفاً علىٰ " رُءُوْسِكُمْ " و علىٰ هذا فيمكن أن يؤخَذَ منه أن وظيفة الرِجْلين في الوضوء هو المسح ،كما ذهب إليه الروافضُ ؛ ولٰكنّه قُرِءَ بنصب " أرجلَكم " عطفاً علىٰ قوله " أيديكم"، فهذه القراءة بَينَتْ أن وظيفة الرِّجْلَين في الوضوء هو الغسل لا المسح؛ لأنه عطف علىٰ" أيديكم" لا علىٰ "رُءُوْسكم" ، فالقِرَاءَةُ الثانية مُفَسِّرَةٌ للأولىٰ .

٢ - وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الجمعة: ٩] وقُرِءَ "فامضوا إلىٰ ذكر الله " فالقِرَاءة الأولىٰ يتوهم منها وجوبُ السُّرعة في المشي إلىٰ صلاة الجمعة ، ولٰكن القِراءَة الثانية رَفَعَتْ هذا التوهُّم ؛ لأنّ المضي ليس من مدلوله السُّرعة .

۞ وقد يُفَسَّرُ القرآنُ بسياقه ، ومثاله ما قال الله تعالىٰ: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [الأعراف:١٦٣] قال الإمام الشافعي: ابتدأ جَلَّ و عَلَا ذكرَ الأمر بمسئلتهم عن القرية الحاضرة البحر، فلمّا قال: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ دَلّ علىٰ أنّهُ إنما أراد أهلَ القرية ؛ لأن القَريةَ لا تكون عادِيةً ولا فاسقةً بالعُدوان ولا غيره[1] .

فتَلَخّصَ من هذا كلّه أنّ القُرآن يُفَسِّرُ بعضُه بعضاً من أوْجُهٍ عديدةٍ ، كما تقدّم بيانه بالتفصيل .

---

(١) الرسالة: ١١-١٢.

المأخَذُ الثَّاني

الحديث

المأخَذُ الثاني لتفسير القرآن الكريم هو الحديثُ النبوي الشريف ، وههنا أبحاثٌ في صَدَدِ كون الحديث النبوي مأخَذاً للتفسير ، الأوّل في حُجِّيته ، والثاني في شرائط قبوله في التفسير ، و الثالثُ في أنواع التفاسير الواردة في الحديث .

✿ حُجِّيةُ الحديث في تفسير القرآن

قال الله تعالىٰ : ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]
وقال : ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران].

وقال : ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة].

فهٰذه الآيات وما في معناها تدلّ دلالةً صريحةً علىٰ أن تبيين الآيات من القرآن وتعليمها من أهمِّ وظائف النبي ﷺ ، ومن أفضل مقاصد بعثته ﷺ ، فإذا كان تفسير القرآن ، وتبيينه ، وتشريحه ، وتعليمه من وظائفه ﷺ ، فليس من المعقول أن لايُعَدَّ تفسيرُه وتفهيمُه وتبيينُه حُجّةً مع أننا نحن نقطع بعصمته وتوفيقه من الله تعالىٰ ، إذن فعلينا أن نُسلّم بتفسير النبي ﷺ حُجَّةً ودَليلاً .

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية بعد ذكر تفسير القرآن بالقرآن : " فإنْ أعْيَاك ذلك فعليك بالسُّنّة ، فإنها شارحةٌ للقرآن و موضحةٌ له ؛ بل قد قال الإمام الشافعي : كلُّ ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فَهِمَه من القُرآن[1] .

قال الإمام الشاطبي : السُّنّة راجعةٌ في معناها إلى الكتاب ، فهي تفصيلُ مجملِه ، وبيانُ مُشكلِه ، وبَسطُ مختصَرِه ، وذلك لأنها بيان له ، وهو الذي دلَّ عليه قوله تعالىٰ : ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فلا تجد في السنة أمراً إلّا والقرآن قد دلّ علىٰ معناه دلالةً إجماليةً أوتفصيليةً[2] .

قلتُ : ولذا فالمسلمُون كانوا في حاجةٍ شديدةٍ إلىٰ معرفة بيان الرسول لمعرفة كتاب الله ، ولم يمكن لهم - ولن يمكن - أن يَفهَمُوا القرآن كما هو حق فهمه ، وأن يعلمُوا مراداته تعالىٰ بكثير من الآيات ، إلاَّ بالرجوع إلىٰ بيان الرسول الّذي أُنْزِلَ عليه الكتاب ، فتفسيرُ القرآن محتاجٌ إلىٰ بيان الرسول ، وبغيره لايَصِلُ أحَدٌ إلىٰ مَغزاه .

✿ شُرُوطُ قبولِ الحَديث في التفسير

وممّا يجبُ التنبيهُ عليه أنّ الحديث إنما يُقبَلُ في التفسير - كما في غيره من الأبواب والمواضيع - بشرائط :

الأوّل : أن يكون الحديثُ صحيحاً ، أو حَسَناً ، فإذا كان الحديثُ صحيحاً، أو حَسَناً، فلا خلافَ في وجاهته وقبوله، و أمّا ما كان ضعيفاً، أو موضوعاً فالواجب الحَذرُ منه. قال الإمام الزركشي: " للناظر في القُرآن لطَلَب التفسير مآخذُ كثيرةٌ؛ أمّهاتها أربعة ، الأول : النقلُ عن النبي ﷺ ، وهذا الطراز المعلم ، لكن

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية ١٣/ ٣٦٣.

(٢) الموافقات : ٤/ ٦.

يجب الحَذر من الضَّعِيف منه ، و الموضوع ، فإنّه كثيرٌ[١] .

وإليك بأمثلةٍ في هذا الصَّدَد :

١- فمثال الحديث الصحيح الوارد في التفسير ما أخْرَجَه الشَّيخَان عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال : قِيلَ لبني إسرائيل : ادْخُلوا البَابَ سُجّداً وَ قُوْلُواْ حِطّةٌ، فدَخَلُوا يزحفون علىٰ أستاههم ، فبدّلوا ، و قالوا : حَبَّةٌ في شعرةٍ[٢] .

فيه تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة:٥٩] وهذا حديث صحيح أخرجه الشيخان .

٢- و مثال الحديث الحسن الذي وَرَدَ في التفسير ما جاءَ عن عدي بن حاتم ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : إنّ المغضوبَ عليهم همُ اليهودُ ، و إنّ الضّالّين النصارىٰ[٣] .

وهذا الحديث حسنٌ كما يقوله الإمام الترمذي ، وفيه تفسير لقوله تعالىٰ : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝ ﴾ [الفاتحة].

٣- ومثال الحديث الضعيف ما رُوِيَ عن أبي سعيد الخُدري ﷺ عن النبي ﷺ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾[البقرة: ٢٥] قال من الحيض، والغائط، والنخاعة، والبزاق[٤] .

وهذا الحديث غريب و ضعيف ، قال ابن كثير : في إسنادِه عبدُ الرزاق بن عُمَر

---

(١) البرهان:٢/ ١٥٦ .

(٢) البخاري:٤١١٩، ومسلم: ٥٣٣٠.

(٣) أخرجه الإمام أحمد : ١٨٥٧٢، و الترمذي: ٢٨٧٨، وحسّنه.

(٤) أخرجه ابن مردويه، والحاكم، كما ذكره ابن كثير:١/ ٩٤.

البزيعي ، وقال فيه ابن حِبّان : لا يجوزُ الاحتجاجُ به[١] .

٤- ومثالُ الحديث الموضوع ما رواه ابن جرير، وابن مردويه ، وأبو نعيم في المعرفة، والديلمي، وابن عساكر، وابن النَّجَّار، عن ابن عباس قال : لمّا نَزَلَتْ ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧﴾ [الرعد] وَضَعَ رسولُ الله ﷺ يدَه علىٰ صدره ، فقال: أنا المُنذِر ولكلّ قَومٍ هَادٍ ، و أوْمَأ بيدِه إلىٰ مَنكب عليّ ، فقال : أنتَ الهادي يا عَلِي ، بك يهتدِي المهتدُون بعدي[٢] .

وهذا حديث موضوع ، قال الحافظ الذهبي : خبر باطل[٣]، و قال ابن كثير : فيه نكارة شديدة[٤] ، و قال ابن الجوزي : وهذا من موضوعات الرافضة[٥] .

قال الراقم : في سندِه معاذ بن مسلم ، قال فيه الذهبي : مجهول[٦] ، وفيه الحسن بن الحسين الأنصاري الكوفي، قال فيه ابن عدي: روى أحاديث مناكير، وقال: ولا يشبه حديثه حديث الثِّقَات[٧]، و قال الذهبي وابن حجر: قال أبو حاتم: لم يكن بصَدُوقٍ عندهم، وكان من رؤساء الشيعة، وقال ابن حبان: يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي

(١) ابن كثير :١/ ٦٣.

(٢) تفسير الطبري: ٧/ ٣٤٤، الدرالمنثور للسيوطي: ٤/ ٦٠٨، ابن كثير:٢/ ٥٠٣، فتح القدير للشوكاني : ٣/ ٧٠.

(٣) ميزان الاعتدال: ٦/ ٤٥٣ .

(٤) تفسيرابن كثير: ٢/ ٥٠٢.

(٥) زاد المسير: ٤/ ٣٠٧.

(٦) انظر : ترجمة معاذ بن مسلم في ميزان الاعتدال: ٦/ ٤٥٣، و لسان الميزان: ٦/ ٥٥ .

(٧) الكامل لابن عدي :٢/ ٣٣٢.

المقلوبات[١] .

ومن أمثلته: ما جاء في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾ ﴾ [قٓ] عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : إذا كان يوم القيامة قال اللهُ لي و لعليّ بن أبي طالب ﷺ : أدْخِلا الجنّة مَن أحَبّكما، وأدْخِلا النارَ من أبغَضَكما، وذلك قوله تعالىٰ : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾. رواه ابن الجوزي ، وقال: هذا حديثٌ موضوعٌ ، وكذب على الأعمش ، والواضع له إسحاق النخعي، وهو من الغُلاة في الرفض الكذابين[٢] .

ومن أمثلته أيضاً ما رُوِي عن ابن عباس ﷺ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: اسمي في القرآن : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ ، واسم علي بن أبي طالب: ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴾ ، واسم الحسن والحسين: ﴿ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ﴾ ، واسم بني أمية: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ﴾.

رواه ابن الجوزي وقال : قال الخطيب : و هذا الحديث منكرٌ جِدًّا ؛ بل موضوع، و في إسناده ثلاثة مجهولون : الحوضي، وموسي بن إدريس ، وأبوه ، ولا يَصِحُّ بوَجهٍ من الوُجُوه[٣] .

الثاني : أن لايكون مخالِفاً للقواعد المعلومة ، والأصول المسلّمة عند الشرع ، فلوكان مخالفاً للقواعد والأصول فلا يجوزُ به التفسير، و مثالُه ما رُوِيَ عن ابن عمر وغيره مرفوعاً في قصة هاروت و ماروت و الزهرة ، فهي على رأي أكثر العلماء المحققين غيرُ

---

(١) انظر: الميزان: ٢/ ٢٣١ واللسان:٢/ ٢٥٠.

(٢) الموضوعات:١/ ٤٠٠ .

(٣) الموضوعات: ١/ ٣٨١.

ثابتة . قال العلامة ابن كثير :" وقد رُوِيَ في قصة هاروت وماروت عن جماعةٍ من التابعين كمجاهد، والسُّدِّي، والحسن البصري، وقتادة، وأبي العالية، والزهري، والربيع بن أنس، ومقاتل بن حيان، وغيرهم . وقصَّها خلقٌ من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين ، وحاصلُها راجعٌ في تفصيلها إلىٰ أخبار بني إسرائيل ، إذْ ليس فيها حديثٌ مرفوعٌ صحيحٌ متصل الإسناد إلىٰ الصادق المصدوق المعصوم الذي لاينطق عن الهوى، وظاهر سياق القُرآن إجمالُ القِصَّة من غير بسطٍ ، ولا إطنابٍ فيها، فنحن نؤمن بما ورد في القُرآن علىٰ ما أراده الله تعالىٰ"[1] .

وقال الإمام القرطبي : " هذا كلّه ضعيفٌ وبعيدٌ عن ابن عمر وغيره ، لا يصحُّ منه شيءٌ ؛ فإنه قولٌ تدفعه الأصول في الملائكة الذين هم أُمَنَاءُ الله علىٰ وحيه ، وسُفَرَاؤه إلىٰ رُسُلِه ، ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٦﴾ [التحريم] ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ۝٢٧﴾ [الأنبياء] ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۝٢٠﴾ [الأنبياء] وقال: أما العقل فلا يُنْكِرُ وقوعَ المعصية من الملائكة ، لكن وقوع هذا الجائز لا يدْرَكُ إلا بالسمع، ولم يصحّ "[2].

قال الراقمُ : اختلفت آراءُ المحدثين في خبر هاروت وماروت ، أنكره جمعٌ من المحدثين ، و أثبتَه جمعٌ آخر منهم . فابنُ حجر العسقلاني مَالَ إلىٰ ثبوته في فتح الباري، بينما ابن كثير ، والقاضي عياض ، والقرطبي ، والآلوسي ، وغيرهم من المحققين أنْكرُوهُ أشدَّ الإنكار . و علىٰ كل حال فإنّ هذا الخبر لاينطبق علىٰ أصول الشرع كما تقدّم عن

---

(١) تفسيرابن كثير: ١/ ١٤١.

(٢) القرطبي: ٢/ ٥٢.

القرطبي ؛ لأن الشرعَ أثبَتَ للملائكة العِصْمةَ، وهو قول الجمهور من أهل السنة ، فلا يسوغ بحالٍ أن يُقْبَلَ هذا الخبرُ الذي فيه نسبةُ المعصية إلىٰ الملائكة الذين هم مَعصُومُون إلا بالتأويل، فهذا الخبر – بظاهره – مخالفٌ للقَوَاعد الشَّرعِيّة .

أنواعُ التفاسير في الحديث

إنّ نُصُوصَ السُّنة واردةٌ علىٰ ثلاثة أنواع :

١ – ما كان مُؤيِّداً للقُرآن ومُوافِقاً له .

٢– ما كان مُبَيِّناً للقُرآن من تقييد مطلق ، و تخصيص عام ، و تفصيل مجمل .

٣– ما دَلَّ علىٰ حُكمٍ سَكتَ عنه القُرآن .

قال الإمام الشافعي في"رسالته" :

"لم أَعْلَمْ مِن أهل العِلم مُخالِفاً في أنَّ سُنن النبي ﷺ من ثلاثة وُجُوهٍ : أحدُها ما أَنزَلَ الله فيه نصَّ كتاب ، فبَيَّنَ رسول الله ﷺ مثل ما نَصَّ الكتابُ ، و الآخر: ما أنزل الله فيه جملةَ كتاب ، فبَيّنَ عن الله معنىٰ ما أَرَادَ ، والوجهُ الثالث : ما سَنَّ رسولُ الله ﷺ فيما ليس فيه نصُّ كتابٍ إلخ[1] .

قال الراقم : ومن الواضح أنّ الأوّل ، والثالث من أقسام السُّنن ، لا تدخُّلَ لهما في تفسير القُرآن، وإنما الثّاني من أقسام السُّنن له دَخل في التفسير، وهذا القسم – من ناحية تفسيرية– علىٰ أنواع ، وهو المقصود بالبيان ههنا، وفيما يلي بيان موجز لذلك:

السُّنّة تُفَسِّرُ ما أُجْمِلَ مِنَ القُرآن

لا يخفىٰ أنّ السُّنّة النبويّة قد تأتي تُفَسِّرُ ما أُجْمِلَ من القُرآن؛ مثل قوله تعالىٰ:

(١) الرسالة بتحقيق أحمد محمد شاكر : ص :٩٢.

﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة:٤٣] وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران:٩٧] وقوله تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [البقرة:١٨٣]، فهذه الآياتُ كلُّها مُجْمَلَةٌ تحتاجُ إلى البَيان ؛ وقد بَيّنَتْ السُّنّةُ أفعالَ الصلاة ، و أوقاتِها ، وكيفيتَها، وفرائضَها، وواجباتِها، وسُنَنَها، ومُفسِداتِها، وغيرَ ذلك . وكذا فسّرتْ مقاديرَ الزّكاة، ووقتَها، وعَيَّنَتْ ما يُزَكٰى ممّا لا يُزَكٰى ، وكذا بَيَّنَتْ أفعالَ الصوم، ووقتَه، وكيفيتَه، وما يجوز فيه ، وما لا يجوز، وأبانتْ أفعالَ الحج، وترتيبَها، وكيفيتَها، و غيرَ ذلك . فهذا كلُّه بيانٌ للإجمال الواقع في كتاب الله تعالىٰ . ولهذا أمثلةٌ كثيرةٌ لا يخفىٰ علىٰ الذي يَتدَبَّرُ و يَتفكرُ.

۞ السُّنَّة تُخَصِّصُ العامَّ من القُرآن

وقد تأتي السُّنَّة تُفَسِّرُ القرآنَ بتخصيص ما نزل عامّاً ؛ فهو عامٌّ يُرادُ به الخاص ، ومن الأمثلة له قولُه تعالىٰ في باب الميراث : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [النساء:١١- ١٢].

قال الإمام الشافعي : " فأبان أنَّ للوالدين، والأزواج ، ما سَمّي في الحالات، وكان عامَّ المخرج ، فدلَّتْ السُّنّةُ علىٰ أنّه إنّما أرِيْدَ به بعضُ الوالدين، و المولودين، والأزواج ، دون بعض . وذلك أن يكون دِيْنُ الوالدين، والمولودين، و الأزواج ، واحداً، ولا يكون الوارثُ منهما قاتلاً و لا مملوكاً "[١] .

وحاصلُه: أنّ ذِكر الوالدين ، والأولاد، والأزواج، وَقَعَ في آية الميراث عاماً شاملاً، والمرادُ به الخاص بدلالة السُّنة؛ لأن السُّنّة خصّصَته بكون دِينِ الوارث،

(١) الرسالة بتحقيق أحمد محمد شاكر : ٦٥.

والمورث واحداً ، وبعدمِ كونِ الوارث قاتلاً للمُورِث ومملوكاً له ، فإن كان الوارث كافراً لايرِثُ من مال المُورِث ، وكذا إذا كان قاتلاً أو مملوكاً له لايرِثُ من ماله شيئاً، وهذه كلُّها جاءَتْ في السُّنّة .

أمّا عدم التَوارُث بين المسلم والكافر فرواه أسامةُ بن زيدٍ ﷺ عن النبي ﷺ قال : « لَايرِثُ الْمُسْلِمُ الْكافِرَ، وَلَا الْكافِرُ الْمُسْلَمَ »[١] .

وأما عدم التوارُث بين القاتل ، والمقتول ، فرواه أبوهُريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « اَلْقَاتِلُ لَايرِثُ»[٢] .

وروى أبوداود عن عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جدِّه عن النبي ﷺ قال : «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيءٌ ، وَإِنْ لَمْ يكنْ لَه وَارِثٌ ، فَوَارِثُه أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْه ، وَلَايرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئاً»[٣] .

وأما عدمُ التوارث بين السيد ومملوكه ، فاستنبطوا من قوله ﷺ : «مَنِ ابْتَاعَ عَبْداً وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أنْ يشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»[٤].

قال المحدّث ظَفَر أحمد العُثماني: دلّ الحديث علىٰ أنَّ العبد لا يملك شيئاً من المال، و إنما ماله لسيده . وهذا يدُلُّ علىٰ أن العبد لا يُورِثُ ؛ لأنه لا مالَ له، و لا يَرِثُ ؛ لأن الوراثة هو ملك المال ، والعبد لا يملك شيئاً من المال[٥] .

---

(١) رواه البخاري : ٦٢٦٨، ومسلم : ٣٠٢٨، والترمذي : ٢٠٣٣، وأبوداود : ٢٥٢١، وابن ماجه: ٢٧١٩، وأحمد : ٢٠٧٥٢، والدارمي : ٢٨٧١.

(٢) رواه الترمذي : ٢٠٣٥، وابن ماجه :٢٦٢٥.

(٣) سنن أبي داود : ٣٩٥٥.

(٤) رواه البخاري :٢٢٠٥، ومسلم :٢٨٥٤، والترمذي :١١٦٥، والنسائي : ٤٥٥٧، وأبوداود : ٢٩٧٧.

(٥) إعلاء السنن : ١٨/ ٣٤٠.

ومن أمثلة ما نحن بصدده قولُه تعالىٰ : ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾[المائدة: ٦] فهذا ظاهرٌ في أنّ القدمين لا يجزئ فيهما إلا الغَسل في الوضوء ، كما في الوجه واليدين ، وقد بَيَّنَتْ السُّنة أنه إذا لبس الخفين جاز المسح عليهما ، فخصّصتْ السُّنّةُ هذا بما إذا لم يلبس الخفين ، وحديثُ المسح علىٰ الخفين حديثٌ مشهورٌ أخرجه أصحاب الصحاح .

السُّنة تُقَيِّدُ ما أُطْلِقَ في القُرآن

قد تأتي السُّنّة بتقييد ما أطْلِقَ في القرآن ، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الحج] فإنه مطلقٌ ، وجاءتِ السُّنة تُقَيِّدُ هذا بالوضوء ، فيما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : إنّ أوّل شيءٍ بدأ به حين قَدِمَ (أي رسول الله ﷺ) أنه توضّأ ، ثم طاف بالبيت[1] .

وكقوله تعالىٰ: ﴿ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ ﴾ [الحج:٧٧] فإنه مطلق، وجاءتِ السُّنّة بتقييده بالتعديل ، والطمانينة ، فيما رواه أبوهريرة رضي الله عنه من حديث مُسيء الصلاة[2] .

ثمَّ من اللازم أن يُعْلَمَ أنّ مذهب الحنفية في مثل هذا ، أنّ المطلق إذا أمكن العمل بإطلاقه ، فالزِّيادة عليه بخبر الواحد ، والقياس لا يجوزُ ؛ ولكن يُعمَلُ بالحديث علىٰ وجهٍ لايتغيّرُ به حكمُ الكتاب . علىٰ هذا فيكونُ مطلق الطواف فرضاً بحكم الكتاب،

(١) رواه البخاري: ١٥٣٣، ومسلم: ١٢٧٣.

(٢) أخرجه البخاري، و مسلم، وغيره ، انظر صحيح البخاري: ٧٥١، ومسلم: ٦٠٢، وسنن الترمذي: ٢٧٩، وسنن النسائي:٨٧٤، وسنن أبي داود:٧٣٠، وسنن ابن ماجه: ١٠١٥٠، ومسند أحمد: ٩٢٦٠.

والوضوء واجباً بحكم السُّنة ، وكذا يكون مطلق الركوع فرضاً ، والطمانينة ، والتعديل واجباً .

فالخلاصةُ أن السُّنةَ كما تُخَصِّص العامَ، و تُبينُ المُجْمَل، تُقَيد ما أطْلِقَ من الكتاب المجيد أيضاً .

✿ كيفَ تُفَسِّرُ السُّنةُ القُرآنَ؟

وممّا لا ينبغي صرفُ النظر عنه في هذا الصدد ما فصّلَه الإمام الشاطبي في كتابه "الموافقات" من كيفية اشتمال السُّنّة على القرآن، وهو فصلٌ كثيرُ الفوائد، وكبيرُ المنافع، و هو مبحثٌ قَلَّ أن يُحَرَّرَ مثلُه ، وها تلخيصُ ما بَيَّنَه من الوُجُوه التي تُرشِدُنا لفهم كيفية تفسير السنة القرآنَ ما عدا التي ذَكَرْناها .

الوجهُ الأول : أنّ الله أحلّ الطيبات ، وحرّم الخبائث ، وبقيت أشياء تُشْبِهُ هذه وهذه، فجاءَتِ السُّنة تُبَيِّنُ أنها ملحقةٌ بأحدهما ، فألْحقتْ كلّ ذي نابٍ من السِّباع، و كلّ ذي مِخلَبٍ من الطير ، ولحوم الحمر الأهلية بالخبائث ، ونهتْ عنها ؛ وألحقتْ الضبّ، والحبارىٰ ، والأرنب ، وأشباهها بالطيبات وأحلتْها .

الوجهُ الثاني : أن الله حَلَّ من المشروبات ما ليس بمُسكرٍ، وحرّم الخمرَ لما فيها من إزالة العقل ، فوقع فيما بين الأصلين ما ليس بمسْكرٍ ؛ ولكنه يُوشِك أن يُسكرَ ، فنَهىٰ عن كل مُسكرٍ قليلاً كان أو كثيراً ، فقال ﷺ : «مَا أسْكرَ كثِيرُهُ فَقَلِيْلُهُ حَرَامٌ »[1].

الوجهُ الثَّالث : أن الله أبَاحَ من صيد الكلب ما أمْسَك عليك إذا كان مُعَلَّماً ، فدارَ بين الأصلين ما كان الكلبُ مُعلَّماً ، و لكنه أكل من صيده ، فجاءَتِ السُّنة ببيان ذلك ، فقال

---

(١) رواه الترمذي: ١٧٨٨، وأبو داود:٣١٩٦، وابن ماجه: ٣٣٨٤، وأحمد: ١٤١٨٦.

ﷺ : «فإنْ أكلَ فلا تأكل ؛ فإنّه أمسكه لنفسه الخ[١] .

الوجهُ الرَّابع : أن النهي ورد على المُحْرِمِ أنْ لايقتلَ الصَّيْدَ ، وجاءَ أنّ مَن قتله عَمداً فعَلَيْهِ الجزاءُ ، فبقي قتلُه خَطأً مَحلاً للنظر، فجاءت السُّنة بالتسوية بين العَمد والخطأ .

قال الإمام الزهري :" جاءَ القرآن بالجزاء على العامِد ، وهو في الخطأ سُنّةٌ ، والزهري مِنْ أعْلَمِ الناسِ بالسُّنّة .

الوجه الخامس : أنّ الحلالَ والحرامَ من كل نوعٍ قد بَيّنَهُ القُرآنُ ، وبقي بينهما أمورٌ مُشتَبِهَةٌ ، فبَيّنَتِ السُّنّةُ من ذلك بعضَها مُجْمَلاً و بعضَها تفصيلاً . فالأوّل كما قال ﷺ : «الحَلالُ بَيِّنٌ ، والحَرَامُ بَيِّنٌ، وبينهما أمورٌ مُشتبِهَاتٌ..» إلخ[٢] .

ومثال الثاني قوله ﷺ في حديث عبد الله بن زمعة :« وَاحْتَجِبي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ ، لِمَا رَأىٰ من شبهِهِ بِـعُتْبَةَ »[٣] .

وفي حديث عدي بن حاتم في الصيد : «فإذا اخْتَلَطَ بِكلَابِكَ كلبٌ مِن غَيرِها فَلَا تأكلْ ؛ لا تدري لَعلّه قَتَلَه الّذي ليس منها»[٤] .

الوجهُ السَّادِس : أحَلَّ اللهُ النكاحَ، ومِلكَ اليمين، وحَرَّمَ الزِّنىٰ، وسَكتَ عن النكاح

---

(١) رواه البخاري: ١٦٩، ومسلم:٣٥٦١.

(٢) البخاري: ٥٠، ومسلم: ٢٦٦٩، والترمذي:١١٢٦، والنسائي :١١٢٦، وأبوداود : ٢٨٩٢، وابن ماجه:٣٩٧٤، وأحمد: ١٧٦٤٥، والدارمي: ٢٤١٩.

(٣) البخاري: ١١٩١٢، ومسلم: ٢٦٤٥، والنسائي :٣٤٣٠، وأبوداود : ١٩٣٥، وابن ماجه: ١٩٩٤، وأحمد: ٢٢٩٥٧، والدارمي: ٣١٣٩ ، ومالك:١٢٢٤ .

(٤) البخاري: ٥٠٥٣، ومسلم: ٣٥٦٢، والترمذي:١٣٩٠ ، والنسائي :٤١٩٠، وأبوداود : ٣٤٦٦، وابن ماجه: ٣١٩٩، وأحمد: ١٧٥٣٤ .

المُخَالِف للشرع ، فإنه ليس بنكاح محض ، ولا سفاح محض ، فالسُّنّة جاءَتْ بِبَيانِه: «أيمَا امْرَأةٍ نَكحَتْ بِغَيْرِ إذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكاحُها بَاطِلٌ بَاطِلٌ »[1].

الوجهُ السَّابع : أنّ الله تعالىٰ أحَلَّ صيدَ البحر، وحَرَّمَ الميتةَ ، وأمّا ميتةُ البحر فدارتْ بينَ الطرفين ، فجاءَت السُّنةُ تُبَيِّنُ هذا الإشكالَ قائلةً : «هوَ الطُّهُوْرُ مَاؤُهُ، وَالحِلُّ مَيْتَتُه»[2]، وقائلةً : «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، أمّا المَيْتَتَانِ فَالحُوْتُ وَالجَرَادُ ، وَأمَّا الدَّمَانِ فَالْكبِدُ وَ الطِّحَالُ»[3].

الوجهُ الثامن : أنّ الله جَعَلَ النفسَ بالنفس ، والأطرافَ بعضها من بعض ، و هذا في صورة العمد ، وأما في الخطأ فالدية، فأشكل الأمر في الجنين إذا أسقطتْه أمُّه بالضربة ونحوها ، فبَيَّنَتِ السُّنّة : أنَّ ديته الغُرّةُ[4] .

الوجهُ التاسِعُ : أن الله حرّم الميتةَ ، ولكنَّه أباحَ المُذَكاةَ ، فدَارَ الجَنين الخارج من بطن الحيوان المذكاة مَيّتاً بين الطرفين ، ففَسَّرت السُّنّةُ حُكمَه قائلةً : " ذَكاةُ الجَنِيْنِ ذَكاةُ أمِّه"[5] ، ترجيحاً لجانب الجُزئِيّة علىٰ جانب الاستقلال .

الوجهُ العاشر: أنّ اللهَ تعالىٰ قال: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن

---

(١) الترمذي:١٠٢١، وأبوداود : ١٧٨٤، وابن ماجه:١٨٦٩، وأحمد:٢٣٢٣٦.

(٢) الترمذي: ٦٤، والنسائي: ٣٣٠، وأبوداود: ٧٦ ، وابن ماجه : ٣٨٠، وأحمد: ٦٩٣٥ ، ومالك: ٣٧ ، و الدارمي : ٧٢٢.

(٣) رواه ابن ماجه: ٣٣٠٥، وأحمد: ٥٤٦٥ .

(٤) رواه البخاري: ٥٣١٧، ومسلم: ٣١٨٣، والترمذي:١٣٣٠، والنسائي :٤٧٣٥، وأبوداود : ٣٩٦٣، وابن ماجه: ٢٦٢٩، وأحمد: ١٠٤٩٥.

(٥) رواه الترمذي: ١٣٩٦، وأبو داود: ٢٤٤٤ ، وابن ماجه: ٣١٩٠، وأحمد: ١٠٨٣٠.

كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾ [النساء: ١١] فبَقِيَت البِنتَانِ مَسكوتاً عنهما، فنُقِلَ في السُّنة حُكمُهما، وهو إلحاقُهما بما فوق البِنتَين .

قال الراقم : والحديثُ الذي أشار إليه هو ما رُوِيَ عن جابر بن عبد الله : أنّ امرأةَ سعد بن الربيع قالت : يا رسول الله ! إنّ سعداً هَلَكَ و تَرَكَ بِنتَين ، وقد استفاء عمُّهما مالَهما ، فقال رسول الله ﷺ لعَمِّهما : «أعْطِهما الثُّلُثَين ، وأعْطِ أمَّهُما الثُّمُنَ ، و لك ما بَقِيَ »[1]. انتهى بتغيير وتلخيص[2] .

---

(١) خرجه أبوداود:٢٥٠٥، والترمذي:٢٠١٨، وابن ماجه:٢٧١١ ، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) انظر الموافقات: ٤/ ١٨-٢٢.

المأخَذُ الثَّالِثُ

أقوالُ الصَّحَابَة ﷺ

و المأخَذُ الثَّالثُ لتفسير القرآن الكريم هي أقوالُ الصَّحابة ﷺ ، و هو أيضاً من أهَمِّ مَآخِذ التفسير ؛ لأنهم شَاهَدُوا الوَحْيَ و التنزيلَ ، و عَاينُوا الأحوالَ والأوضاعَ التي نَزَلَ فيها القُرآن ، و عَرَفُوا مَعَانِيه ، وفَهِمُوا مراداتِه ، إما بسؤالهم النبي ﷺ ، و إما بسلامة فطرتهم ، وصفاءِ قُلُوبهم ؛ ومع ذلك كلّه فلهُم من عُلُوِّ كعْبِهم في ميدان الفصاحة ، و البلاغة ، ما يمَكنُهُم من الاهتداء إلىٰ مرادات الله بكلامه العزيز ؛ و من الفهم البليغ ، و التذوُّق الأدبي ، ما يُيَسِّرُ عليهم إدراكَ أسرار القرآن العظيم .

وقد قال شيخُ الإسلام الإمامُ ابن تيمية في " مقدمة التفسير" : و إذا لم نجد التفسيرَ في القرآن ، و لا في السُّنة ، رَجَعْنَا في ذلك إلىٰ أقوال الصحابة ، فإنهم أدْرىٰ بذلك لِمَا شَاهدُوْه من القرآن ، و الأحوال التي اختصُّوا بها ، ولِمَا لهم من الفهم التامّ، والعلم الصحيح، والعمل الصالح ، لاسيما عُلمائِهم وكبَرائِهم[1] .

(١) فتاوىٰ ابن تيمية:١٣/ ٤٦٤ .

مَلحُوظَاتٌ حولَ تفسيرِ الصَّحَابَة رضي الله عنهم

وفي صدد تفاسير الصحابة للقرآن الكريم ملاحظاتٌ هامّةٌ ، ينبغي أن نلفت الأنظارَ إليها :

ما هو حُكمُ تفسير الصَّحابة ؟

الأول : ما هو حكم تفسير الصحابة ؟ هل هو بمنزلة الحديث المرفوع ، أو بحكم الموقوف ؟ اختلفوا فيه : فذهب البعضُ إلىٰ إطلاق المرفوع عليه ، ونَسَبَ الحاكمُ هذا القول إلى الإمام البخاري ، والإمام مسلم . فقال في مواضعَ من المستدرك ما نصه: اتفق الشيخان علىٰ أن تفسير الصحابي الذي شَهِدَ الوحي، والتنزيل له حكم المرفوع[1].

و الأكثرون علىٰ أنَّ تفسير الصحابي إنْ كان ممّا لا مجال للرأي فيه ، فهو في حكم المرفوع ، وإن كان ممّا للرأي فيه مجالٌ ، فهو بمنزلة الموقوف . قال الشيخ ابن الصلاح : ما قيل من أن تفسير الصحابي مُسنَدٌ إنّما هو في تفسير يتعلق بسبب نزول آية ، ونحو ذلك[2].

وكذا قال النووي في" التقريب" و" إرشاد طلاب الحقائق"، وإليه جنح الحاكم نفسه في كتابه " معرفة علوم الحديث "[3] .

وتحقيق القول في الموضوع ما قال ابن حجر العسقلاني في" النُكت على ابن الصلاح" وإليك نصّه :

---

(١) المستدرك: ٢/ ٢٨٣ و٢/ ٢٨٩.

(٢) علوم الحديث : ٤٥.

(٣) انظر: تدريب الراوي: ١/ ١٠٠ وإرشاد طلاب الحقائق: ١/ ١٦٤، ومعرفة علوم الحديث: ٢٥.

"والحق أن ضابط ما يُفَسِّرُه الصَّحابةُ ﷺ إن كان مِمّا لا مجالَ للاجتهاد فيه ، ولا منقولاً عن لسان العَرَب ، فحُكمُه الرفعُ ، و إلاَّ فلا ، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق ، و قصص الأنبياء ، و عن الأمور الآتية ،كالمَلاحِم ، و الفِتَن، والبعث، وصفة الجنة والنار ؛ و الإخبار عن عَمَلٍ يحصل به ثوابٌ مخصوصٌ ، أو عقابٌ مخصوصٌ. فهذه الأشياء لا مَجَالَ للاجتهاد فيها ، فيُحْكَمُ لها الرفعُ . قال: وأمّا إذا فسّر آيةً تتعلق بحكم شرعي ، فيحتمل أن يكون ذلك مُسْتفَاداً عن النبي ﷺ وعن القواعد، فلا يُجْزَمُ برفعه، وكذا إذا فسّر مفرداً فهذا نقلٌ عن اللسان خاصةً فلا يُجْزَمُ برفعه ، قال: وهذا التحرير الّذي حرّرناه هو معتمدُ خلقٍ كثيرٍ من كبار الأئمة، كصاحبَي الصحيح، والإمام الشافعي ، وأبي جعفر الطبري ، وأبي جعفر الطحاوي ، وأبي بكر ابن مردويه في تفسيره المُسْنَد ، والبيهقي ، وابن عبد البر، في آخرين"[1] .

فاسْتَبَانَ ممّا قاله الحافظ : أنّ تفسيرَ الصحابي علىٰ أربعة أنواع :

١- ما للرأي فيه مجالٌ ومدخلٌ ، فهو في حكم الموقوف .

٢- ما كان مَنقولاً عن لسان العرب ، فهو بمنزلة الموقوف أيضاً .

٣- ما يحتمل أن يكون قاله بالاجتهاد والرأي ، فهذا أيضاً لايُجزَم له بالرفع .

٤- ما لا مجالَ للرأي فيه ، وذلك مثل الأخبار الماضية من بدء الخلق ، وأقاصيص الأنبياء ، والأمم ، ومثل الأخبار الآتية من الفتن ، والملاحم ، وأحوال البرزخ ، والآخرة ، وغير ذلك ، فهذا يُحْكَمُ له بحكم المرفوع ، وذلك لأن مثل هذا لايُقَالُ بالاجتهاد والرأي .

---

(١) النكت على ابن الصلاح:٢/ ٥٣٠.

حكم خبر من ينظر إلى الإسرائيليات

والثاني : إنّ من الصَّحابة من كان ينظر إلى الإسرائيليات ، وينقل من أخبارها، إذن فعَلَينَا أن نَقِفَ هُنَيهةً نَتَسَاءَلُ : ما هو حُكمُ ما يُخْبِرُ به مَنْ عُرِفَ بالنظر إلى الإسرائيليات ؟ فوِجْهةُ نظرِ الحافظ ابن حجر في هذا : أنّ من عُرِفَ من الصحابة بالنظر إلىٰ الإسرائيليات ، لا يكون خبرُه مرفوعاً في مثل ما تقدّم من الأمور التي لا مدخلَ فيها للرأي . قال الحافظ بعد ضابطٍ تَقَدَّمَ ذِكرُه :

" إلَّا أنّه يُسْتَثْنىٰ من ذلك ما كان المفسّر له من الصحابة ﷺ من عُرِفَ بالنظر في الإسرائيليات ، كمُسْلِمَةِ أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام ، وكعبد الله ابن عمرو بن العاص ، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتبٌ كثيرةٌ من كتب أهل الكتاب ، فكان يُخْبِرُ بما فيها من الأمور المغيبة ، حتىٰ كان بعض أصحابه ربما قال له : حَدِّثْنا عن النبي ﷺ و لا تُحَدِّثْنا عن الصحيفة ، فمثل هذا لا يكون حكم ما يُخْبِرُ به من الأمور التي قَدّمْنَا ذكرَها الرَّفْعَ لقُوّة الاحتمال "[١] .

وحاصلُه : أنّ من عُرِفَ بالنظر إلى الإسرائيليات لا يكون خبرُه في حكم المرفوع، وإن كان ممّا لا مجالَ للاجتهاد فيه ، كالأخبار الماضية ، والآتية ، وأسباب النزول، وغيرذلك ، ولٰكن نازَعَهُ في ذلك تلميذه الشيخ السخاوي قائلاً :

" في ذلك نظرٌ ، فإنّه يَبعُدُ أن الصحابي المُتّصف بالأخذ عن أهل الكتاب يُسَوِّغُ حكايةَ شيءٍ من الأحكام الشرعية الّتي لا مجالَ للرأي فيها مُسْتَنِداً لذلك ، من غير عزوٍ مع علمه بما وَقَعَ فيه من التبديل والتحريف "[٢] .

---

(١) النكت على ابن الصلاح : ٢/ ٥٣٢-٥٣٣.

(٢) فتح المغيث : ١/ ١٤٨.

وما ذَهبَ إليه السخاوي هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول في "مقدمة التفسير" :

" وما نُقِلَ في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً ، فالنفسُ إليه أسكنُ ممّا نُقِلَ عن بعض التابعين ؛ لأن احتمال أن يكون سَمِعَه من النبي ﷺ ، أو من بعض من سمعه منه أقوىٰ ، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقلّ من نقل التابعين ، ومع جزم الصاحب ﷺ فيما يقوله ، فكيف يُقالُ إنّه أخَذَه عن أهل الكتاب ، وقد نُهُوا عن تصديقهم ؟"[1].

فتَلَخّصَ ممّا نقلناه عن الحافظ ابن حجر، والحافظ السخاوي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله تعالىٰ : أنّه اختلفت وِجهَاتُ نظر العُلمَاء في خبر الأصحاب الذين عُرِفُوْا بالنظر إلى الإسرائيليات .

ولٰكن النظر الفاحص والغائر ، إذا وَقَعَ علىٰ ملامحِ وُجُوه الصحابة، ويستعرض أحوالَهم من الورع الخالص ، والحذر الدقيق ، والتَثَبُّت البليغ ، والتحرّي البالغ ، و الاحتياط ، والأمانة ، والصدق في أمر دينهم ، و تحمّسهم للدين ، واستبسالهم في الدفاع عن حِمَىٰ القرآن ، ومُنافَحَتِهم عن القرآن بكلّ عناية و همّةٍ ؛ ثم إذا وَقَعَ النظرُ علىٰ ما يظهر من تصفّح تاريخ الصحابة من شدّة نُفُورهم ، ونِقَاء ساحتهم من الكذب، و ما يشبه الكذبَ ، وتخوُّفِهم من الخوض في الشريعة بغير علم ، وتحرُّجُهم عن الإفتاء في الدين بغير حُجَّةٍ ، اضْطَرَّ - النظر الغائر - إلى القول بما ذَهَبَ إليه شيخُ الإسلام، والحافظُ السخاوي ؛ لأن من يعْرِف ملامحَ وُجُوههم الإيمانيةِ والرُّوْحِيةِ هٰذه ، لايرْضىٰ عقلُه قطعاً بقول من ذهب إلىٰ أنّ مُسْلِمَة أهل الكتاب الذين لهم نظر في الإسرائيليات

(١) فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣/ ٣٤٥-٣٤٦.

كانوا ينقلون منها في التفسير وغيره بغير عَزْوٍ إلىٰ مأخذها ، حتىٰ يشْتَبِه على الناس ما هو حقٌّ بما هو باطل . فهل يرضىٰ العقلُ والمنطقُ بهذا ؟ فالحقُّ هو ما قال شيخ الإسلام والسخاوي و بقولهما أقُوْلُ . وأما ما نُقِلَ عن بعضهم من ذلك فهو علىٰ ما قال ابن تيمية و بعض الأئمة : للاستشهاد لا للاحتجاج ، أو يُقَال : للفرجة لا للحجّة[1] .

۞ شرائطُ قَبولِ تفسير الصَّحَابي

ومن المُهمّات معرفةُ الشرائط لقبول تفسير الصحابي :

فالأول : ما قُلنَا في المأخذ الثاني من صحَّة الحديث ، فإنْ جَاء بأسانيدَ صحيحةٍ أو حَسَنَةٍ يُقْبَل ، وإلاَّ فلا ، ويدخل في الحسن الحَسَنُ لعَينِه ، والحسن لغيره علىٰ ما عُرِفَ في أصول الحديث .

فائدة غريبة

وههنا فائدةٌ غريبةٌ في هذا الصدد ، ذَكَرَها الإمامُ ابن تيمية، ينبغي أن لا نُهْمِلَها، ومُلَخّصُها :

" إن التفسير علىٰ نوعين :

الأوّل : ما مُسْتَنَدُه النقلُ ، والثاني : ما يُعْلَمُ بالاستدلال والاجتهاد . والأوّل إمّا منقولٌ عن النبي المعصوم ، وإمّا عن غيره من الصحابة والتابعين . ومن هذا القسم ما لا يُمْكنُ معرفةُ الصحيح منه والضعيفُ ، وأكثرُه ممّا لاطائل تحته ، و الكلام فيه من قبيل فضول الكلام ؛ ومنه ما يُمْكنُ معرفةُ الصحيح منه والضعيفُ ، وهذا موجودٌ فيما يُحْتَاجُ

(١) انظر فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية : ١٣/ ٣٦٦، و فتح المغيث : ١/ ١٤٨.

إليه . ثم لِيُعْلَم أنّ المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم ؛ فإنّ الغالب عليها المراسيل والمنقطعات ؛ ولٰكن المراسيل إذا تعدّدتْ طُرُقُها ، و خلتْ عن المواطأة قصداً أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحةً قطعاً ؛ فإن النقل إمّا أن يكون صِدقاً مُطابقاً للخبر ، وإمّا أن يكونَ كذِباً تَعَمَّدَ صاحبُه الكذبَ ، أو أخْطَأَ فيه ، فمتىٰ سَلِمَ من الكذب العمد والخطأ كان صِدقاً بلا ريب ؛ فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهاتٍ ، و قد عُلِمَ أن المُخْبِرَين لم يتواطئا علىٰ اختلاقه ، و عُلِمَ أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد ، عُلِمَ أنه صحيحٌ ؛ مثل شخصٍ يحدِّث عن واقعة جرتْ ويذكر تفاصيلَ ما فيها من الأحوال والأفعال ، ويأتي آخرُ قد عُلِمَ أنّه لم يُواطئ الأولَ ، فيذكر مثلَ ما ذكره الأوّل من تفاصيل الأقوال والأفعال ، فيُعْلَمُ قطعاً أنّ تلك الواقعة حقٌّ في الجملة. وبهذا الطريق يُعْلَمُ صدقُ عامّة ما تَعَدَّدَ جهاتُه المختلفة علىٰ هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدُها كافياً إمّا لإرساله، وإمّا لضُعف ناقِله ؛ فلا يحتاج ذلك إلىٰ طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق . قال رحمه الله : وهذا الأصل ينبغي أن يُعْرَفَ ؛ فإنّه أصلٌ نافعٌ في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث، والتفسير، والمغازي "[1].

الثاني : أن يكون تفسير الصحابي فيما لم يَرِدْ فيه تفسيرٌ عن النبي ﷺ بطريقٍ ثابتٍ، فإذَا وَرَدَ فيه تفسيرٌ عن النبي ﷺ بطريقٍ ثابتٍ مُسْتَنَدٍ لايكون تفسيرُ الصحابي حُجَّةً؛ لأن الحُجَّة حينئذٍ في تفسير النبي ﷺ ، ويكون تفسير الصحابي مُؤَيِّداً له . وله أمثلةٌ كثيرةٌ مُنْتَشِرَةٌ في التفاسير ، و إليك مثالاً واحداً منها :

قال الله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴿٤٦﴾ ﴾ [الكهف] قد جاءَ في تفسيره عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال :" سُبْحَانَ الله، وَالحَمْدُ

(١) ملخصاً من فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣/ ٣٤٤-٣٤٩.

لله ، وَلَا إلٰه إلَّا الله ، وَالله أكبَرُ" من الباقيات الصالحات "[١].

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ : أن رسول الله ﷺ قالَ : اسْتكثِرُوا مِنَ البَاقِياتِ الصَّالحَاتِ ، قِيلَ : مَا هُنّ يا رسولَ الله ؟ قال : الملّة ، قِيل : وما هي ؟ قال : التكبير، والتهليلُ ، والتسبيحُ ، والتحميدُ ، ولاحَولَ ولاَ قُوَّةَ إلاَّ بِالله[٢] .

وجاء تفسيرُه بهذا عن ابن عباس ﷺ أيضاً كما في الطبري ، والقُرطبي ، فهو مُؤَيِّدٌ لِمَا ثَبَتَ عن النبي ﷺ .

الثَّالِثُ : أن لايكون مُعَارِضاً لِمَا ثَبَتَ عن النبي ﷺ ، فإنْ كان مُعَارِضاً يُنْظَرُ فيه، فإن أمْكنَ الجمعُ بينهما فُعِلَ ، و إن لم يمْكن رُدَّ .

نَقَلَ الإمام السُيوطي في الإتقان عن أبي طالب الطبري : يجبُ أنْ يكونَ اعتمادُه (أي المفسِّر) على النقل عن النبي ﷺ ، و عن أصحابه ، ومنْ عَاصَرَهُم ، و إذا تعارَضَتْ أقوالُهم ، و أمْكنَ الجمعُ بينهما فَعَلَ ، و إنْ تَعارَضَت (أي ولا يمكن الجمع بينهما) رَدَّ الأمر إلىٰ ما ثَبَتَ فيه السَّمعُ[٣].

قُلتُ : و مثالُ ما أمكنَ الجمعُ فيه ما رُوِي في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴿٤٦﴾ ﴾ [الكهف] عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : «سُبْحَانَ الله، وَالحَمْدُ لله، وَلَا إلٰه إلَّا الله ، وَالله أكبَرُ» من الباقيات الصالحات، كما تقدم عن الطبري .

(١) أخرجه الطبري في التفسير: ٨/ ٢٣١.

(٢) رواه الحاكم:١/ ٦٩٤،وابن حبان: ١٢١٣، و أحمد : ١١٢٨٨، وأبويعلىٰ :٢/ ٥٢٤.

(٣) الإتقان : ٢/ ٢٢٥.

وفسّرهُ ابن عباس ﷺ بالصَّلَوات الخَمْس في روايةٍ ، و بمطلق الطاعات في روايةٍ أخرى[١] .

ولٰكن يمكن الجمعُ بين هذه التفسيرات، ولذلك فإن الطبري، والقرطبي، وغيرهما، قالوا : إنَّ الصحيح والصواب هو أن يُرَادَ بالبَاقِيات الصَّالحات : الجَمِيعُ من أعمال البرّ، ولا مُنافاةَ بين هذه الأقوال .

و أمّا مثال ما لا يمكنُ الجمعُ فيه هو ما وَرَدَ في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤] قال ابن عباس ﷺ : هي شجرةٌ في الجنة[٢].

وقد صَحَّ عن النبي ﷺ برواية أنس ﷺ وابن عمر ﷺ : أنّ الشجرة الطيِّبة هي النخلة.

فـمَا رُوِيَ عـن ابـن عبـاس مُعـارِضٌ لِمَـا قـد صَـحَّ عـن النبـي ﷺ ، فـلا يُقْبَـلُ، ولذا قال المفسِّرُ الطـبري : و أولىٰ القَـولَين بالـصَّواب في ذلـك قـولُ مـن قـال: "هـي النخلةُ " لصِحَّة الخبر عن رسول الله ﷺ [٣].

والمثال الثاني لذلك ما جَاءَ عن ابن عباس ﷺ في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طهٰ : ١٢٤] قال : هو الضِّيقُ في المَعِيشَة ، أي في الدنيا ، بينما صَحَّ

---

(١) انظر الطبري:٨/ ٢٣٠، والقرطبي: ١٠/ ٤١٤، وابن كثير: ٣/ ١١٦.

(٢) الطبري: ٧/ ٤٣٩.

(٣) الطبري: ٧/ ٤٣٩.

عن النبي ﷺ : أن معيشةً ضنكاً هي عذابُ الكافر في القبر[(١)] .

فالصَّواب في ذلك ما ثَبَتَ عن النبي ﷺ من أنّ المرادَ بها عذاب الكافر في القبر ، وعليه الاعتماد ؛ لأنه لا يمكن الجمعُ بين ما قال ابن عباس، و بين ما ثَبَتَ عن النبي ﷺ .

(١) الطبري: ٨/ ٤٧٢.

المأخَذُ الرَّابع

أقوالُ التَّابِعِين

المأخَذُ الرَّابع لتفسيرالقرآن هو أقوالُ التابعين رحمهم الله تعالىٰ ، الّذين تَلَقَّوا التفسيرَ من الصَّحَابة ، و أَخَذُوْا السُّنّةَ ، والفقهَ عنهم . وهم أعلمُ بالقرآن وتفسيره مِمّن هو بعدَهم ، فليكن المرجع إليهم في التفسير بعد السُّنّة ، و أقوال الصحابة . وهذا هو قولُ الجُمهُور من الأئمة ، وعليه العملُ عند كثيرٍ من المفسِّرين ، كما يظهرُ لمن ينظر في كتب التفسير . قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

"إذا لم تجد التفسيرَ في القُرآن ولا في السُّنّة ، و لا وَجدتَّه عن الصحابة ، فقد رَجَعَ كثيرٌ من الأئمة في ذلك إلىٰ أقوال التابعين "[1] .

وقال الزَّرْكشِي في البرهان:

" وفي الرجوع إلىٰ قول التابعي رِوَايتان عن أحمد ، و اختارَ ابنُ عقيل المنعَ ، و حَكوْه عن شُعبةَ ، لٰكن عَمَل المفسِّرين علىٰ خِلافه ، فقدْ حَكوْا في كتُبهم أقوالَهم ؛ لأن غالبها تَلَقَّوْها من الصَّحابة "[2] .

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣/ ٣٦٨.

(٢) البرهان: ٢/ ١٥٨.

مُلاحَظَاتٌ حَولَ تفسير التَّابِعِين

و ههنا ملاحظاتٌ لا تَفُوْتَنَّك في هذا المقام ، فإنها من المُهِمَّات لمَنْ يُطَالِعُ كُتُبَ التفاسير :

❁ الأولى : هل في أقوالِ التابعين حُجّةٌ ؟ فالجوابُ أنّه إذا أجمَعُوا علىٰ تفسيرِ آيةٍ يكونُ قولهُم حُجَّةً ، و هذا مما لاشك فيه ، و أما إذا اختلفوا فلا يكونُ قولُ بعضِهم علىٰ بعض حُجَّةً ، كما يقولُ الإمام ابن تيمية :

"وقال شعبة بن الحجاج وغيره : أقوالُ التابعين في الفروع ليست حُجّةً ، فكيف تكون حُجّةً في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجةً علىٰ غيرهم ممّن خالفَهُم ، وهذا صحيح. و أما إذا أجمعُوا علىٰ الشيء فلا يُرتَابُ في كونه حُجَّةً ، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجةً علىٰ بعض، ولا علىٰ من بعدهم ، ويُرجَعُ في ذلك إلىٰ لُغَة القرآن ، أو السنة، أو عُموم لغة العرب ، أو أقوال الصحابة في ذلك"[1] .

❁ الثَّانيةُ : أنّ مُعْظَمَ ما وَرَدَ عن التابعين لم يَثبُتْ بالأسانيد الصحيحة الثابتة إلاّ قليلاً، والأغْلَبُ عليها الضُّعفُ ، وقد تَقَدَّمَ عن شيخ الإسلام ابن تيمية فائدةٌ غريبةٌ في صدد الأحاديث ، والآثار المنقولة في كتب التفاسير ، والمغازي ، والملاحم . فعليك بالرُّجُوع إلىٰ تلك الفائدة ، فإنّه مما ينبغي إلقاءُ العناية عليها ، وانظُر أيضاً ما نأتي عليه من النقاش العلمي بهذا الخُصُوص في التذئيل .

❁ الثَّالِثةُ : أنّ المفسِّرين ربما نقلُوا عن التابعين الأقوالَ والعباراتِ في تفسير آيةٍ ، فيَظُنُّ من لاخِبرَةَ له أنها أقوالٌ مختلفةٌ في تفسير الآية ، بَينَمَا هِيَ راجعةٌ إلىٰ معنىٰ واحدٍ ، وإنما هو محضُ اختلاف الألفاظ و العبارات .

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣/ ٣٧٠.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

" تُذْكرُ أقوالُهم في الآية ، فيقع في عباراتهم تَبايُنٌ في الألفاظ ، يحسبُها منْ لا عِلمَ عندَه اختلافاً ، فيُحكيهَا أقوالاً ، وليس كذلك ؛ فإنّ منهم من يُعَبِّرُ عن الشيءِ بِلازِمِه أو نظيرِه، ومنهم من ينص علىٰ الشيء بعينه ، والكل بمعنىٰ واحدٍ في كثير من الأماكن، فلْيَتفَطّن اللبيب لذلك "[1] .

و قال الزّركشي : وربما يحكىٰ عن التابعين عباراتٌ مختلفةُ الألفاظ ، فيَظُنُّ مَنْ لا فهمَ عنده أن ذلك اختلافٌ محقّقٌ ، فيُحكيه أقوالاً ، وليس كذلك ؛ بل يكون كل واحد منهم ذَكرَ معنى من الآية ؛ لكونه أظهرَ عنده ، أو أليقَ بحال السائل، و قَد يكونُ بعضهم يخبر عن الشيء بِلازِمِه ونظيرِه ، والآخر بمقصوده و ثمَرَتِه ، والكلّ يؤول إلىٰ معنىٰ واحدٍ غالباً[2].

ومثال هذا ما جاءَ في تفسير ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [الفاتحة] فقالَ بعضُهم : هو القُرآن ، وقال البعضُ : اتّبَاعُ القُرآن ، وفَسَّرَه البعضُ بطاعةِ الله ورَسولِه ، فهذه الأقوالُ كلُّها مُتَّفِقَةٌ في المعنىٰ ، و ليس فيها أي تَضَادٍ ولا اختلافٍ ، كما لا يخفىٰ .

❁ **الرَّابِعةُ** : أنّه إذا وَقَعَ في تفسير آيةٍ اختلافٌ حقيقي عن التابعين، و عن غيرهم بحيث لا يمكن الجمع بين هذه الأقوال المختلفة، فهذا علىٰ قسمين: أحدُهما أن يقع عن شخصٍ واحدٍ، والثَّاني أن يقع عن الأشخاص، و علىٰ كلٍّ فيُقَدَّم ما هو صحيحٌ من الأقوال، وإن استوت الأقوال في الصحة، ففي القسم الأول يُقَدَّمُ المتأخِّرُ من القولين، ويكونُ المتأخِّرُ ناسِخاً، والمقدَّمُ منسوخاً ، و في القسم الثاني يُطلَبُ الترجيحُ

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية: ١٣/ ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) البرهان: ٢/ ١٥٨.

بأصول الترجيح علىٰ ما عُرِفَ في مقامه ، وسيأتي لهذا البحث تكملةٌ في التذئيل لهذا الباب .

❁ الخَامِسةُ : لا يحُومَنّ حولَك ظَنٌّ خاطئٌ بالتابعين رحمهم الله بأنهم كانوا يقولون في القُرآن بمحض آرائهم نظراً إلىٰ ما نُقِلَ عنهم من الأقوال المختلفة . إيَّاك أن تَفْهَمَ هذا من هذا الاختلاف ، لأن للاختلاف أسباباً كما سوف نتناول هذا الموضوع فيما يأتي من المباحث .

قال العَلامة ابن تيمية : " وأما الذي رُوِي عن مجاهد ، و قتادة ، و غيرهما من أهل العلم أنهم فسّروا القرآن، فليس الظنُّ بهم أنهم قَالُوا في القُرآن ، و فَسّرُوا بغير علمٍ، أو من قِبَلِ أنفُسِهِم، وقد رُوِيَ عنهم ما يَدُلُّ علىٰ ما قُلنا : إنهم لم يقُولُوا من قِبَلِ أنفسهم بغيرِ علمٍ [١] .

وكذا قال الإمام الترمذي في جامعه ، ولفظه : وهكذا رُوِيَ عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ و غيرهم أنهم شَدّدُوا في أن يُفَسَّرَ القرآنُ بغير علم ، وأما الذي رُوِيَ عن مجاهد و قتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فَسّرُوا القُرآن ، فليس الظنّ بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسّروُه بغير علم أو من قِبَلِ أنفسهم [٢] .



---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣/ ٣٧١.

(٢) الجامع للإمام الترمذي، أبواب التفسير.

« تذييل »

لمّا انجرّ البحثُ إلىٰ هذا نرىٰ من المُلائِم لهذا الباب أن نَذْكرَ ذَيْلاً يشتملُ علىٰ مطالبَ لها علاقةٌ لما سَبَقَ من المباحث :

الـمَطْلَبُ الأوَّلُ
مَعرِفةُ أسْبَابِ النُّزُوْل

معرفةُ أسباب النُّزُول من أهمِّ ما تدعو إليه الحاجةُ للمُفَسِّر ، ونظراً إلىٰ أهمّيتها أفْرَدَهَا بالتصنيف جماعةٌ من العُلماء ، منهم الإمام ابن المديني ، والواحدي، والجعبري، وكذا الحافظ ابن حجر ، وسَمّىٰ كتابَه بـ:" العَجَب العُجَاب في معرفة الأسباب" ولٰكنه ما تيسّر له أن يكمّلَه ، وإنما بَلَغَ إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[سورة النساء :٧٨] ، وألّفَ الشيخُ السُّيوطي كتاباً حافلاً ، و أسْماه " لُبابُ النُّقُول في أسباب النُّزُول ".

وحيث إن هذا المبحثَ يَتّصِلُ بالأحاديث والآثار، يُناسِبُ له هذا المقام، ولكونه من أهمِّ مَباحِثِ التفسير يقتضي البَسْطَ والتفصيلَ ؛ لذلك أُحَاوِلُ في السطور القادمة أن أناقِشَ الموضوعَ بأطرافه بقدرٍ من التفصيل .

✿ **معنىٰ سبب النزول**

سببُ النزول هو حَادثةٌ وَقَعَتْ في زمن النبي ﷺ أو سؤال وُجِّه إليه ، فنزلت

الآية، أو الآيات ، تتحدّثُ في شأن تلك الحادثة ، أو تُجيبُ علىٰ ذلك السؤال ، فتلك الحادثة ، أو ذلك السؤال هو سبب النزول . ثم الحادثة قد تكون خصومةً شَجَرَتْ، ومشاكسةً ثَارَتْ فيما بين الناس ، فتنزل الآية ردّاً علىٰ ذلك . ومثالُه ما شَجَرَ و ثَارَ من الخلاف في الجماعتين من الأوس والخزرج بدسيسةٍ من اليهود ، فنزل فيهم قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [آل عمران] وما بعده من الآيات ، تُرَوِّعُ من الخلاف والشقاق، و تُرَغِّبُ في الوحدة والاتفاق(١).

وقد تكون الحادثةُ مشتملةً على الخطأ الفاحش ، فتنزل الآيةُ تُنَبِّهُ علىٰ ذلك الخطأ أو تُبيِّنُ في ذلك حُكماً ، كما وقع لبعض الصحابة في أثناء الصلاة من خلط في سورة "الكافرون" ، وهو في نَشوَتِه ، فنزلتْ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ﴾[النساء: ٤٣](٢).

وقد تكون الحادثة علىٰ صورةِ التَمَنِّي، كما رُوِيَ عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال: وافقتُ ربّي في ثلاثٍ : قلتُ : يا رسول الله ! لو اتّخذْنَا من مقام إبراهيم مُصلّىٰ ، فنزلتْ : ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة: ١٢٥] وقُلتُ : يا رسولَ الله ! إن نساءكَ يدخل عليهن البرُّ والفاجرُ ، فلو أمَرْتَهُنَّ أن يحْتَجِبْنَ ! فنزلتْ آيةُ الحِجاب. واجتمع علىٰ رسول الله ﷺنساؤُه في الغيرة ، فقلتُ لهن : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن

(١) العجب العجاب:٢/ ٧٢٥، ولباب النقول:١/ ٥٥.

(٢) العجب العجاب:٢/ ٨٧٣.

﴿ يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾ [التحريم:٥] فنزلت كذلك[١] .

وقد تكون الحادثة خَطأً في الفهم ، فتنزل الآيةُ إزالةً لذلك ، و من ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٨] نزلتْ حين تأثّمُوا من السعي بين الصَّفا والمَروَة ظَنّاً منهم أنه من عمل الجاهلية ، فأزالت تلك الشبهة [٢] .

وكذلك السؤال المطروح بين يدي النبي ﷺ قد يتعلق بالأمر الغابر ، وقد يتعلق بالأمر الحاضر ، وقد يتعلق بالأمر المستقبل . الأول كقوله تعالىٰ : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ﴾[الكهف:٨٣]، والثاني كقوله تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٥]، والثالث كقوله تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾[النازعات:٤٢].

فوائدُ مَعرفةِ أسبابِ النُّزُول

وحيثُ أن أسباب النزول تَتَّصِلُ بآيةٍ من آيات الله تعالىٰ -كما قد ذكرناه- فمعرفتُها لا تخلُو من فائدةٍ ، فمَنْ قال : إنه لا فائدةَ للإلمام بأسباب النزول زعماً منه أنها لاتَعدُوْ أن تكون تاريخاً للنزول أو جاريةً مجرىٰ التاريخ ؛ فقد أخطأ فيما قال و زَعَمَ ، وقد ذَكرَ العُلماء لمعرفة الأسباب فوائدَ مُتعَدِّدةً ، و من أهمها :

١- الوُقُوفُ على المعنى المراد بالآية الكريمة ؛ حتىٰ قال الواحدي : لا يُمكن معرفة تفسير الآية دون الوُقُوف علىٰ قِصّتها و بيان نُزُولها[٣] .

---

(١) رواه البخاري :٣٨٧ و ٤١٢٣ وأحمد:١٥٢.

(٢) انظر: صحيح البخاري: ٤١٣٥، وصحيح مسلم: ٢٢٣٩، وسنن الترمذي: ٢٨٩١، وسنن أبي داود: ١٦٣٥ ،وسنن النسائي: ٢٩١٩ ،و مسند أحمد: ٢٣٩٦٠.

(٣) أسباب النزول: ٨.

وقال ابن دقيق العيد : بيانُ سبب النزول طريقٌ قَوِيٌّ في فهم معنى القُرآن[١] .

وقال الشيخ ابن تيمية : معرفةُ سبب النزول يُعِينُ علىٰ فهم الآية ؛ فإنَّ العِلم بالسبب يُوْرِثُ العِلم بالمُسبَّب[٢] .

وقال السيوطي في لُباب النُّقُول : وقد أُشْكِلَ علىٰ جماعةٍ من السَّلَف معاني آياتٍ؛ حتىٰ وقفوا علىٰ أسباب نزولها ، فزَالَ عنهم الإشكال[٣] .

وههنا أمثلةٌ في هذا الخصوص تُوْضِحُ لك ما قال العُلماء من ضرورة معرفة أسباب النُّزول :

- قال الله تعالىٰ: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِىَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ ﴾[الأنعام:١٤٥] .

هذه الآية بظاهرِها تُشِيْرُ إلىٰ حصر المحرمات فيما ذُكِرَ ، مع أنه ليس كذلك ، ولذا قال الإمام الشافعي : " إنّ الكفار لما حَرّمُواْ ما أحَلّ الله ، و أحَلُّوا ما حَرَّمَ الله، وكانوا على المضادّة والمحادّة ، فجاءتِ الآيةُ مُناقِضةً لغرضِهم ، فكأنّه قال : لا حلالَ إلا ما حرّمْتُمُوه ، و لا حرامَ إلا ما أحْلَلْتُمُوه ، نازلاً منزلةَ من يَقُول : لا تأكل اليومَ حلاوةً ، فتقولُ : لا آكل إلا حلاوةً ، والغرض المضادّةُ ، لا النفي والإثبات على الحقيقة، فكأنه قال تعالىٰ : لاحرام إلا ما أحللتموه من الميتة ، و الدم ، ولحم الخنزير ، و ما أُهلَّ لغير الله به ، ولم يقصد حِلّ ماوَراءَه ، إذ القصد إثباتُ التحريم ، لا إثبات الحِلّ . قال

---

(١) لباب النقول :١٣ .

(٢) فتاوىٰ ابن تيمية :١٣/ ٣٣٩.

(٣) لباب النقول :١٣ .

إمام الحرمين: وهذا في غاية الحسن ، ولولا سَبَق الشافعي إلىٰ ذلك لما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر المحرمات فيما ذكَرَتْه الآيةُ[1] .

• قال الله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ ﴾[الطلاق: ٤].

وقد أُشْكِلَ معنىٰ هذا الشرط علىٰ بعض الأئمة؛ حتىٰ قالتِ الظَّاهِرِيَّةُ بأن الآيسة لا عدة عليها إذالم تَرْتَبْ، مع أن سبب النزول يقطعُ الإشكالَ ، وهو ما أخرَجَه الحاكمُ في المستدرك، والبيهقي في السنن الكبرىٰ ، عن أُبي بن كعب أنه قال : لما نَزَلَت الآيةُ التي في سورة البقرة في عِدَّةِ النِّساء ، قالوا : قد بقي عَدَدٌ من النساءلم يُذْكرْنَ؛ الصغار، والكبار، فنزلت[2] .

٢- إزالةُ الإشكال عن الآية ، وتبديدُ الشُّكوك عنها ، قال الشاطبي :" إنّ الجهل بأسباب التنزيل مُوقِعٌ في الشبه والإشكالات ، و مورد للنصوص الظاهرة مَورِدَ الإجمال حتىٰ يقع الاختلاف، و ذلك مَظنَّة وُقوع النزاع "[3] .

و نذكر في هذا الصدد مثالين :

• قال الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾[البقرة: ١٥٨].

و ظاهرُ الآية يدُلُّ علىٰ أن السعي بين الصَّفا والمروة ليس بواجب ، بالرغم من

---

(١) ذكره في البرهان :١/ ٢٣، والإتقان:١/ ٣٩.

(٢) المستدرك: ٢/ ٥٣٤ ، سنن البيهقي: ٧/ ٤٢٠.

(٣) الموافقات: ٣/ ٢٠٢.

أن السعيَ واجبٌ عند الجمهور ، و من لم يتَفَطَّنْ لأصل المعنىٰ ذَهَبَ إلىٰ عدم فرضيتِه تَمَسُّكاً بظاهرِ الآية ، وسببُ نُزولها يُزيحُ السِّترَ عن المراد ، فقد رُوِيَ عن عُروة بن الزُّبير أنه قال لعائشةَ أم المومنين رضي الله عنها : أرأيتِ قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ فوَالله ما علىٰ أحدٍ جناحٌ أن لا يطوف بالصفا والمروة ، قالت : بِئسَ ما قلتَ يا ابن أختي ! إن هذه لو كانت كما أوّلتَها عليه كانت : " لا جناحَ عليه أن لا يتطوّف بهما " و لٰكنها أُنزِلَت في الأنصار، كانُوا قبلَ أن يُسْلِمُوا يُهِلُّونَ لِمَناةَ الطَّاغِيةِ التي كانُوا يَعبدُونها عند المُشَلَّل ، فكان مَنْ أهلَّ يَتَحَرَّجُ أن يطوف ، فلما أسلموا، سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، قالوا : يا رسول الله! إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله الآية [(١)].

- قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ ﴾[آل عمران: ١٨٨]

أشكلت هذه الآية علىٰ مروان بن الحكم ، وأرسل بوّابَه إلىٰ ابن عباس ، وقال : قل له لئن كان كل امرئ فَرِحَ بما أوْتِي و أحبَّ أن يحْمَدَ بما لم يفعل مُعَذَّباً ، لَنُعَذَّبَنَّ أجمعون، فقال ابن عباس رضي الله عنهما : ما لكم و لهذه الآية ، إنما دعا النبي ﷺ يهودَ ، فسألهم عن شيءٍ ، فكتموه إياه وأخبروه بغيره ، فأرَوْه أن استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم ، و فرحوا بما أُوْتُوا من كتمانهم ، ثم قرأ : ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ إلىٰ قوله ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ ﴾ [آل عمران: ١٨٧-١٨٨] [(٢)].

---

(١) رواه البخاري: ١٥٣٤، ومسلم:٢٢٤٠، و أحمد:٢٣٩٦٠، و أبوداود:١٦٢٥، والترمذي: ٢٨٩١، والنسائي:٢٩١٩، ومالك:٧٣٣.

(٢) رواه البخاري:٤٢٠٢، ومسلم:٤٩٨٢، والترمذي: ٢٩٤٠، وأحمد: ٢٥٧٧.

قال الشاطبي مُعلِّقاً عليه : فهذا السبب بَيَّنَ أن المقصود من الآية غيرُ ما ظَهَرَ لمروان [(١)] .

٣- الصيانة عن الوقوع في هوَّة الجهل ؛ لأنه قد يغفل المرء عن سبب النزول و يُسَبِّبُ ذلك الوقوع في ورطة الجهل ، من ذلك ما رُوِيَ : أنه لما نزل تحريم الخمر قالت اليهود : أليس إخوانكم الذين ماتُوا كانوا يَشرَبُونها ؟ فأنزل الله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ ﴾ [المائدة:٩٣] [(٢)] .

وعلى الرغم من ذلك رُوِي أن عمر ﷺ استعمل قدامة بن مظعون ﷺ علىٰ البحرين، فقَدِمَ الجارودُ علىٰ عُمَر ﷺ ، فقال : إن قُدامةَ شَرِبَ فسَكرَ ، فقال عُمَرُ : مَنْ يشهد علىٰ ما تقولُ ؟ قال الجارودُ : أبو هريرةَ يشهد علىٰ ما أقول - إلىٰ أن قال - : فقال عمُر: يا قُدامةُ إني جَالِدُك، قال : والله لو شربت كما يقولون ما كان لك أن تجلدني، قال عُمر: ولِـمَ ؟ قال: لأنّ الله تعالىٰ يقول : ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ ﴾ [المائدة:٩٣] فقال عُمَرُ : إنَّك أخطأتَ التأويلَ يا قُدامةُ ، إذا اتَّقيتَ اللهَ اجتنبتَ ما حَرّمَ اللهُ ، (وفي رواية) فقال عمرُ : ألا تَرُدُّونَ عليه قولَه ؟ فقال ابنُ عباسٍ : إنّ هؤلاء الآيات أُنْزِلْنَ عُذْراً للماضِين ، وحُجَّةً للباقين ، فعذرُ الماضين بأنهم لَقَوا اللهَ قبل أن تُحَرَّمَ عليهم الخَمْرُ ، وحُجّة علىٰ الباقين لأن الله يقول : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾ [المائدة:٩٠] ثم قرأ إلىٰ آخر الآية الأخرىٰ ، فإن كان من الذين آمنوا و عملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا، فإن الله قد نهىٰ أن يشرب الخمر، قال عمرُ: صَدَقْتَ [(٣)] .

---

(١) الموافقات: ٣/ ٢٠٢.

(٢) الدر المنثور: ٣/ ١٧٢.

(٣) انظر: سنن الدارقطني: ٣/ ١٤٢، السنن الكبرى للنسائي: ٦/ ٦٤، السنن الكبرى للبيهقي:=

و أَخْرَجَ ابنُ أبي شيبة ، وابن المنذر من طريق عطاء بن السائب عن محارب بن دثار : أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ شَرِبُوا الخَمرَ بالشام ، واستدلُّوا علىٰ جوازِه بهذه الآية حينما قَدِمُوا علىٰ عمر بن الخطاب ، فشَاوَرَ فيهم الناسَ ، فقال علي : أرىٰ أنهم شَرَعُوا في دين الله مالم يأذن الله فيه ، فإنْ زَعَمُوا أنها حلالٌ فاقْتُلْهُم ، وإن زَعَمُوا أنها حرامٌ ، فاجْلِدْهُم ثمانين ثمانين[1] .

طريقُ مَعرِفة أسباب النُّزُول

قالوا : لا طريقَ إلىٰ معرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح ، ولا يحِلّ الكلامُ فيها إلا بالسَّماع والرواية . قال الواحدي :" لا يحلُّ القولُ في أسباب نزول الكتاب إلاّ بالرواية والسَّماع عمّن شَاهدُوْا التنزيلَ ، ووقفوا علىٰ الأسباب ، و بحثُوا عن عِلمِها، وجَدُّوا في الطلب[2] .

ثم لِيُعْلَمْ : أن الراوي قد يُصَرِّحُ بأن الآية نزلتْ بسبب تلك الواقعة ، وقد يُعبِّر عنه بأنّه نَزلَتِ الآيةُ في كذا ، فأمّا إذا رُوِيَ سببُ النزول صراحةً عن صحابي، فإنه في حكم المرفوع المسنَد عند جمهور المحدثين ، وأما إذا قال الصحابي : " نَزَلتْ في كذا "، ففيه خلافٌ بين الأئمة ، فالإمامُ البخاري يُدخِلُه في المسند ، وغيرُه لا يُدخِلُه في المسند المرفوع . والوجهُ في ذلك أنَّ قوله " نَزَلَتْ في كذا " يَحْتمِلُ أن يكون بياناً للسبب، ويَحتمِلُ أن يكون من جنس الاستدلال بالآية ؛ لأنه عُرِفَ من عادتهم أنهم رُبما يُعَبِّرُونَ بهذا عمَّا تضمّنتِ الآيةُ من الأحكام ، كما يقول العلامةُ ابن تيمية في " مقدمة التفسير "

= ٨/ ٣٢٠.

(١) ملخصاً من الدر المنثور: ٣/ ١٧٤.

(٢) أسباب النزول: ٨.

وهذه عبارتُه :

" قولهم نزلتْ هذه الآية في كذا، يُرَادُ به تارَةً سببُ النُّزول ، و يُرَادُ به تارةً أنّ ذلك داخلٌ في الآية ، و إن لم يكن السببَ ، كما تقُول : عُنِي بهذه الآية كذا . وقد تنازع العلماءُ في قول الصحابي : نزلتْ في كذا ؛ هل يجْرِيْ مجْرَى المُسْنَدِ ،كما لو ذَكرَ السببَ الذي أنْزِلَتْ لأجله ، أو يجْرِي مجْرى التفسير منه الذي ليس بمُسْند ؟ فالبخاري يُدْخِلُه في المُسند ، و غيرُه لايُدخِلُه فيه ، وأكثرُ المسانيد علىٰ هذا الاصطلاح كمُسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذَكرَ سبباً نزلتْ عقبَه ، فإنهم كلهم يُدخِلُون مثل هذا في المسنَد"[١].

وقال الإمام الزركشي:

"قد عُرِفَ من عادة الصحابة والتابعين أن أحَدَهم إذا قال : نَزَلَتْ هذه الآية في كذا ، فإنه يُرِيدُ بذلك أنها تتضمّن هذا الحكم ، لا أنّ هذا كان السبب في نزولها . وجماعةٌ من المحدثين يجعلون هذا من المرفوع المُسند ، وأما الإمام أحمد فلم يُدخِله في المسند، وكذلك مسلم وغيره ، وجعلوا هذا مما يُقَالُ بالاستدلال وبالتأويل ، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية ، لا من جنس النقل لِمَا وَقَعَ "[٢].

وقال الإمام المُحدِّث الشّاه ولي الله الدهلوي:

" والذي يظهرُ من استقراء كلام الصحابة والتابعين ﷺ أنهم كانوا لايستعملون " نزلتْ في كذا " لمجرّد بيان الحادث الذي وَقَعَ في زمنه ﷺ ، و كان سبباً لنزول الآية ؛ بل ربما يَذكرُون بعضَ ما صَدقَتْ عليه الآيةُ ، مما حدث في زمنه ﷺ ، أو حدث بعده ﷺ، فيقولون :" نزلت في كذا "، ولا يلزم في هذه الصورة انطباق جميع القيود المذكورة في

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية ١٣/ ٣٣٩-٣٤٠.

(٢) البرهان: ١/ :٣٢.

الآية ؛ بل يكفي انطباق أصل الحكم فحسبُ ، وقد يُبَيِّنُون سُؤالاً سُئِلَ ﷺ عنه أو حادثةً حدثت في عهد النبي ﷺ ، واستنبط ﷺ حكمَها من الآية ، و تلاها عليهم في ذلك الباب، فيقولون :" نزلت في كذا " و ربما يقولون في هذه الصور" فانزل اللهُ قولَه كذا، أو فنزلت "[١].

قال الراقم : عفا الله عنه : مثالُه ما رُوِي عن ابن عباس ﷺ قال: مرَّ يهودي بالنبي ﷺ ، فقال : كيفَ تقولُ يا أبا القاسم ! إذا وضع الله السمٰوات علىٰ ذِه، والأرضين علىٰ ذِه ، والماء علىٰ ذِه ، والجبال علىٰ ذِه ، و سائر الخلق علىٰ ذِه ، فأنزل الله تعالىٰ قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام:٩١].

والصوابُ في ذلك ما جاء بلفظ : فقرأ رسـولُ الله ﷺ : ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ كما جاءَ في صحيح البخاري ، و مسلم ، و في مسند أحمد[٢] .

والوجهُ في ذلك أنَّ الآيةَ مكيَّةٌ لا مدنيةٌ ، وهذه الواقعة إنما وقعت في المدينة كما هو واضحٌ ، فعُلِمَ أنَّ ابن عباس ﷺ لم يُرِدْ بقوله :" فأنزل الله " أنَّ الله أنزل هذه الآية في هذه الواقعة ، بل إنما أراد بقوله : إنَّ هذه الآية تَصْدُقُ عليها .

والمثال الثاني ما أخرجه البخاري عن أنس بن مالك ﷺ : قال سمع عبدُ الله بن سلام بمَقدَم رسول الله ﷺ ، فأتاه فقال : إني سائِلُكَ عن ثلاثٍ لايعلمُهُنَّ إلاَّ نبيٌّ ، ما أوّلُ أشراط السَّاعَة؟ و ما أوّلُ طَعَامِ أهلِ الجنَّة ؟ ومَا يَنْزِعُ الوَلَدُ إلىٰ أبيه أو إلىٰ أمِّه؟ قال: أَخْبَرَنِي بِهِنَّ جبريلُ آنفاً ، قال : جبريل ؟ قال : نعم ، قال : ذاك عَدُوّ اليهود من الملائكة، فقرأ هذه

---

(١) الفوز الكبير : ٦٠-٦١.

(٢) البخاري: ٤٤٣٧، مسلم : ٤٩٩٢، أحمد : ١٤٣٨.

الآية : ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾[البقرة:٩٧] [١].

قال الحافظُ ابن حجر : ظاهرُ السياق أن النبي ﷺ هو الذي قرأ الآية ردّاً لقول اليهود، و لايستلزمُ ذلك نزولها حينئذٍ وهو المعتمد ، فقد رَوَى أحمد ، والترمذي ، والنسائي في سبب نزول الآية قصةً غير قصة عبد الله بن سلام [٢].

فاتَّضَحَ مما نقلناه من عبارات هؤلاء الأئمة : أن النبي ﷺ والصحابة والتابعين قد كانوا يُطْلِقون التعبيرَ بقولهم : "نزلت في كذا" ولا يُرِيدُونَ أنه كان السببُ في نُزُولها، ولذا لم يُعَدّ هذا عند الجمهور من المحدِّثين من المسند المرفوع ؛ لاحتمال أن يكون ذلك منهم استنباطاً و استدلالاً .

وهذا كلُّه إذا جاءَ عن صحابي ، وأما إذا جاءَ عن تابعي فهو أيضاً في حكم المرفوع ؛ لأن مثل ذلك لا مجال للرأي فيه ، و لٰكنه - لكون اسم الصحابي ساقطاً - يُعَدُّ من المرسَل ، وحكمُه أن لا يُقْبَلَ إلا إذا صحَّ أو اعْتُضِدَ بمرسلٍ آخر و نحوه ، وكان الراوي له (وهو ههنا التابعي) من أئمة التفسير الذين كانوا يأخذون عن الصحابة كمجاهد بن جبر ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، وغيرهم [٣] .

❁ تعدُّد الأسباب وطريقُ التعامُل معها

لا يَعْزُب عنكم أن المفسرين كثيراً ما يذكرون لنزول الآية أسباباً متعددةً، وهو مما قد يتضجّر منه الناظرُ في التفسير ؛ إذا مرّتْ به أسبابٌ عديدةٌ في نزول آية؛ بالرغم من أنه لا إشكال ولا اضطراب فيه في الحقيقة، وعلىٰ كل فبينما نحن في هذا الموقف يُناسِبُ

---

(١) رواه البخاري: ٤١٢٠.

(٢) فتح الباري: ٨/ ١٦٦.

(٣) انظر: لباب النقول:١٥، والإتقان:١/ ٤٢.

لنا أن نتساءل: أنه كيفَ يُعَامِلُ المفسِّرُ بأسبابٍ عديدة إذا مرَّتْ به في التفاسير؟

فالجوابُ عنه : أن ههنا صُوَراً عديدةً ؛ ولكل صورةٍ حكمٌ يُخَالِفُ حُكماً تأخذه صورةٌ أخرىٰ :

الصُّورةُ الأولىٰ : أن يُعبِّر الراوي بقوله ''نَزَلَتْ في كذا'' ويقول الآخر '' نزلت في كذا '' ويَذكر أمراً آخرَ ، ففي هذه الصورة لا مُنافَاةَ بين قوليهما ، فإنهم -كما تقدم- قد يُرِيدُونَ بهذَا التعبير أن الآية تَتَضَمَّنُ هذا الحكمَ ، لا أنَّ هذا كان سبباً لنزول الآية ، فعلىٰ هذا لا منافاةَ بينهما إذا كان اللفظ يتناولهما .

الصُّورةُ الثَّانيةُ : أن يذكر واحدٌ سببَ نزول الآية صراحةً ، بينما الآخر يقول : ''نزلت الآية في كذا''ويذكر أمراً آخر ، ففيه المعتمد قولُ مَنْ صَرَّحَ بسبب النزول، ويُحْمَلُ قولُ من قال :''نزلتْ في كذا '' علىٰ استنباط منه . ومثاله ما رُوِيَ عن ابن عُمَر قال : أُنْزِلَتْ ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣] في إتيان النساء في أدبارهن(١) .

مع أن جابراً ﷺ صرَّحَ بخلافه، وقال: كانت اليهودُ تقُولُ : مَنْ أتىٰ امرأةً من دُبُرِها في قُبُلِها جاءَ الولدُ أحولَ ، فأنزل الله : ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾(٢).

فالاعتمادُ علىٰ حديث جابر و يُحْمَلُ قولُ ابن عمر علىٰ أنّه استنباطٌ منه .

الصُّورةُ الثَّالثةُ : أن يُصرِّحَ كلُّ واحدٍ منهما بسبب النزول ، ولٰكن يذكر كل منهما ما لايذكره الآخر ، و يكون إسنادُ أحدهما صحيحاً دون الآخر ، فالمعتمدُ هو الصحيحُ .

---

(١) أخرجه البخاري: ٤١٦٣.

(٢) أخرجه البخاري:٤١٦٢، ومسلم:٢٥٩٧،والترمذي: ٢٩٠٤، وأبوداود: ١٨٤٨، وابن ماجه: ١٩١٥، والدارمي: ١١١٢.

ومثاله ما جاءَ عن جُندُب قال : اشتكى النبيُّ ﷺ فلم يَقُم ليلةً أو ليلتين ، فأتتْهُ امرأةٌ ، فقالت : يا محمَّدُ ! ما أرىٰ شيطانَك إلاَّ قد تَركك ، فأنزل اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ ﴾ [الضحىٰ](1).

وقد جاءَ في سَبَبِ نُزُول هذه الآيات غيرُ ما ذُكرَ ، فقد أخرج الطبراني ، وابن أبي شيبةَ عن حَفص بن سعيد عن أمه عن خولة، وكانت خادمَ النبي ﷺ قالت : إن جِرْواً دَخَلَ بيتَ النبي ﷺ ، فدخل تحتَ السَّرير فمات ، فمكث النبي ﷺ أربعةَ أيامٍ لاينزل عليه الوحيُ، فقال : ياخَولةُ ! ما حدث في بيت رسول الله ﷺ ؟ جبريل لا يأتيني ، فقلتُ في نفسي : لو هيَّأتُ البيتَ وكنَسْتُه ، فأهويتُ بالمِكنَسَةِ تحتَ السَّرير ، فأخرجتُ جِرواً، فجاءَ النبيُّ ﷺ تَرْعُدُ لحيتُه ، وكان إذا نَزَلَ عليه أخَذَتْهُ الرَّعدةُ ، فأنزل الله ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ ﴾(2).

ولٰكن في سندِه من لا يُعرَف ، كما قال الهيثمي(3) . ومع ذلك فهو خلافُ ما ثبت في الصحيح ، و قال الإمامُ ابن حجر : و وجدتُّ الآنَ في الطبراني بإسنادٍ فيه من لا يُعرَفُ أنَّ سبب نزولها وجودُ جِروِ كلبٍ تحتَ سريره ﷺ لم يشعر به ، فأبطأ عنه جبريل لذلك ، وقصة إبطاء جبريل بسبب كون الكلب تحت سريره مشهورة ؛ لٰكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب ؛ بل شاذٌّ مردودٌ بما في الصحيح(4).

الصُّورةُ الرابعة : أن يكون حديثُ كلٍّ منهما صحيحاً ، فيُطْلَبُ الترجيحُ من

---

(١) أخرجه البخاري:٤٥٦٩، ومسلم:٣٣٥٥،وأحمد:١٨٠٥٣.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير :٢٤/ ٢٤٩، و الشيباني في الآحاد والمثاني: ٦/ ٢١١.

(٣) مجمع الزوائد: ٧/ ١٣٨.

(٤) فتح الباري: ٨/ ٧١٠.

الخارج ، مثل أن يكون أحدُهما أصحَّ من الآخر، أو يكون راوي أحدهما مشاهِداً للقصَّة، أو نحو ذلك من وُجُوه الترجيح . ومثالُ ذلك ما رُوِيَ عن ابن مسعود قال : كنتُ أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة ، وهو يتوكأ علىٰ عَسِيبٍ ، فمَرَّ بنفرٍ من اليهود ، فقالَ بعضُهم : لو سألتمُوه ، فقالوا : حَدِّثْنا عن الروح ، فقامَ ساعةً ، و رَفَعَ راسَه، فعرفتُ أنه يُوْحىٰ إليه ، فتَأَخَّرْتُ عَنْهُ حَتَّى صَعِدَ الْوَحْيُ ، ثُمَّ قَالَ ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [الإسراء][1].

وقد جاءَ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قالتْ قريش لليهود : أَعْطُوْنا شيئاً ، نسألُ هذا الرجلَ ، فقالوا : سَلُوهُ عن الروح ، فسألُوه ، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾[الإسراء][2].

فهذا خِلافُ ما رواه ابن مسعودٍ ، والأول راجحٌ لوَجهَين : الأوَّلُ : أنه أصحُّ من رواية ابن عباس ؛ لكونه ممَّا رواه البخاري ومسلم ، والثاني : أنَّ ابن مسعود رضي الله عنه كان حاضرَ القصة .

الصُّورةُ الخَامسةُ : أن يستويَ الحديثان في الصِّحَّة ، ولا مُرجِّحَ لأحدهما ، و مع ذلك فيُمكنُ الجمعُ بينهما ، بأن يُحْمَلَ كلُّ ما رُوِيَ في ذلك علىٰ أنه سببٌ لنزول الآية مُستقِلاً ، لأنه يجوز أن يكون السببُ لنزول الآية مُتعدِّداً . قال الإمام ابن تيمية : وإذا ذَكَرَ أحدُهم لها سبباً نزلتْ لأجلِه وذكر الآخرُ سَبَباً ، فقد يمكن صِدقُهُما بأن تكون نزلتْ عقب تلك الأسباب[3] .

---

(١) أخرجه البخاري:٤٣٥٢، و مسلم: ٥٠٠٢، والترمذي:٣٠٦٦، وأحمد:٣٥٠٥.

(٢) رواه الترمذي: ٣٠٦٥، وأحمد: ٢١٩٥.

(٣) فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣/ ٣٤٠.

ومثالُه ما أخرجه البخاري ، وابن ماجه عن ابن عباس ﷺ : أن هلال ابن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سمحاء ، فقال النبي ﷺ : البَيِّنَةُ أو حَدٌّ في ظهرك، فقال : يا رسولَ الله ! إذا رأىٰ أحدُنا مع امرأته رَجُلاً يَنطَلِقُ يلتمسُ البَينَةَ ؟ فأنزَلَ الله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ ﴾ حتىٰ بلغ ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾[النور:٦-٩] [(١)].

ورُوِيَ في نُزول هذه الآيات سببٌ آخرُ عن سهل بن سعد ، قال : جاءَ عُوَيْمِرُ إلىٰ عاصم بن عدي ، فقال : اسأَلْ رسولَ الله ﷺ : أرأيتَ رجُلاً وَجَدَ مع امرأته رَجُلاً أيقتلُه ، فتقتلونه ، أم كيفَ يَصْنَعُ ؟ فسأَلَ عاصمٌ رسُولَ الله ﷺ ، فعَابَ السائلَ ، فأَخْبَرَ عاصمٌ عُوَيمرَ ، فقال : والله ! لا أنتهي حتىٰ أسأَلَ رسولَ الله ، فأتَاهُ فقال : إنَّه قد أُنْزِلَ فِيك و في صاحبتك قرآنٌ[(٢)] .

و هاتان الروايتان تستويان في الصحة ، ولا مُرجّحَ لإحداهما علىٰ الأخرىٰ ، ولا يَبعُدُ أن يُحْمَلَ هذا علىٰ تعدُّد الأسباب ، كما قال النووي ، والخطيب البغدادي ، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم من العُلَماء. قال الإمام النووي في شرح مسلم : قلتُ: ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً ، فلعلّهما سألاَ في وَقتَين مُتقَارِبَين، فنزلت الآية فيهما[(٣)] .

وقال ابنُ حجر ما ملخّصُه : اختلفَ الأئمةُ في هذ ا الموضع ، فمنهم من رَجّحَ أنها نزلتْ في شأن عُويمر، ومنهم من رَجَّحَ أنها نزلت في شان هِلال ، ومنهم من جَمَعَ

---

(١) رواه البخاري:٤٣٧٨، وأبوداود: ١٩٢١، والترمذي: ٣١٠٣، وابن ماجه:٢٠٥٧، وأحمد: ٢٠٢٦.

(٢) رواه البخاري:٤٣٧٦، ومسلم: ٢٧٤١، وأبوداود: ١٩١٧، والنسائي: ٣٣٤٩، وابن ماجه: ٢٠٥٦، والدارمي :٢١٣٦، ومالك: ١٠٣٥.

(٣) شرح مسلم : ١/ ٤٨٨.

بينهما بأنَّ أوّل من وقع له ذلك هلالٌ ، وصادَفَ مجيء عويمر أيضاً ، فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحدٍ - إلىٰ أن قال - : ولا مانعَ أن تتعدّد القصصُ و يتّحدَ النُّزولُ[١] .

الصُّورةُ السَّادسةُ : أن لا يمكن الجمعُ بين هذه الأسباب ، لبُعدِ الزَّمان بينها، مع استواء الروايات في الصحة ، فهذه حكمُها أن يُحْمَلَ علىٰ تعدُّد النزول و تكرُّرِه.

ومثالُ ذلك : ما روىٰ المسيِّبُ قال : لَمَّا حَضَر أبَا طالبٍ الوفاةُ دخل عليه رسول الله ﷺ ، وعنده أبوجهل و عبد الله بن أبي أمية ، فقال : أي عَمّ ! قُلْ لا إلٰه إلاَّ الله ، أُحَاجُّ لك بها عند الله ، فقال : أبوجهل و عبد الله : يا أبا طالب ! أتَرْغَبُ عن ملة عبد المطلب؟ فلم يَزَالاَ يُكلِّمَانه حتىٰ قال : هو علىٰ ملة عبد المطلب ، فقال النبي ﷺ : لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْهُ ، فنزلتْ ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة:١١٣][٢] .

و قد وَرَدَ سببانِ آخَرانِ في نُزُولها غيرُ ما ذُكرَ :

الأوَّلُ : ما أخرجَ الترمذي و حسّنه ، وغيرُه عن علي ﷺ قال : سمعتُ رجُلاً يستغفر لأبويه ، وهما مُشرِكان ، فقلتُ : تَستَغْفِرُ لأبويك وهما مُشرِكان ؟ فقال : اسْتَغْفَرَ إبراهيمُ لأبيه وهو مُشرِكٌ، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فنزلتْ[٣] .

والثَّاني: ما أخرجه الحاكم و غيره عن ابن مسعود ﷺ قال : خرج النبي ﷺ يوماً إلى المقابر، فجلس إلىٰ قبرٍ منها، فناجَاهُ طويلاً ثم بكىٰ، فقالَ: إن القبر الذي جلستُ

---

(١) فتح الباري: ٨/ ٤٥٠.

(٢) رواه البخاري: ٤٣٠٧، و مسلم: ٣٥، و النسائي: ٢٠٠٨،و أحمد: ٢٢٥٦٢، والحاكم: ٢/ ٣٦٦.

(٣) رواه الترمذي : ٣٠٢٦، والنسائي: ٢٠٠٩، وأحمد: ١٠٣٦، والحاكم: ٢/ ٣٦٥.

عنده قبرُ أمّي، وإني استأذنتُ رَبّي في الدُّعاءِ لها فلم يأذن لي، فأُنْزِلَ عَلَيَّ : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة:١١٣] [١].

قال الرَّاقمُ : ويحتمل في هذا أن يكون النزول مُتكرّراً مع كل سببٍ ، ويحتمل أن يكون نزول الآية تأخّرَ ، وإن كان سببها تقدَّمَ ، وإلى الأول ذَهَبَ الإمامُ السيوطي ، وإلى الثاني من الاحتمالين جَنَحَ الإمام ابن حجر في فتح الباري ، وقال : الأصلُ عدم تكرُّر النزول[٢] .

قد يتعدد النازل مع توحّد السبب

لا يخفىٰ عليكم أنه قد يَتعَدَّدُ النَّازلُ مع توحّد السبب بأن يكون أمرٌ واحدٌ سَبباً لنزول آيتين أو آياتٍ متعدّدةٍ علىٰ عكس ما تقدَّمَ ، ولا إشكال فيه ولا مانعَ من ذلك؛ لأنه قد يكون هذا التعدُّد أبلغَ في إقناع الناس وهدايةِ الخلق ، وأظهرَ في بيان الحقِّ عند الحاجة .

مِثالُه : ما رواه الطبري والطبراني عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ جالساً في ظِلِّ حُجرَتِه ، فقال : إنه سيأتيكم إنسانٌ ينظر إليكم بعينَيْ شيطانٍ ، فإذا جاء فلا تُكلِّمُوْه، فلم يَلبثُوا أنْ طَلَعَ رجلٌ أزْرَقُ العَينَينِ ، فدَعَاهُ رسولُ الله ﷺ ، فقالَ : عَلامَ تشتمُني أنتَ و أصحابُك ؟ فانطلق الرجلُ ، فجَاءَ بأصحَابِه ، فحَلَفُوا بالله ما قَالُوا حتىٰ تجاوزَ عنهم ، فأنزل الله: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن

(١) رواه الحاكم: ٢/ ٣٦٦،و عبد الرزاق في مصنفه :٣/ ٥٧٢.

(٢) انظر: الإتقان: ١/ ٤٤، و فتح الباري: ٨/ ٥٠٨.

فَضۡلِهِۦۚ فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيۡرٗا لَّهُمۡۖ وَإِن يَتَوَلَّوۡاْ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۚ وَمَا لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴿٧٤﴾ ﴾ [التوبة][1].

وأخرج الحاكم، و أحمد، والطبراني هذا الحديث بهذا اللفظ إلّا أنهما قالاَ : فأنزَلَ اللهُ: ﴿ يَوۡمَ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعٗا ﴾ إلى قوله ﴿هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾ [المجادلة: ١٨-١٩][2].

وجَعَلَ الإمام السيوطي من أمثلَتِه : ما أخرجه البخاري من حديث زيد بن ثابت: أنَّ رسول الله ﷺ أملىٰ عليه : ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ ، فجاءَ ابنُ أمّ مكتوم ، وقال : يارسول الله ! لو أستطِيعُ الجهادَ لجاهدْتُ ، وكان أعمىٰ ، فأنزل الله : ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ [النساء:٩٥].

وما أخرج ابنُ أبي حاتم عن زيد بن ثابت ، قال : كنتُ أكتُبُ لرسول الله ﷺ، فإني لواضع القلم علىٰ أذُني إذْ أمَرَ بالقِتَال، فجعل رسول الله ﷺ ينظر ما ينزل عليه، إذْ جاءَ أعمىٰ ، فقال:كيفَ لي يا رسول الله ! و أنا أعْمىٰ ؟ فأنْزِلَتْ : ﴿ لَّيۡسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرۡضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ ﴾ [التوبة:٩١][3].

قال الراقم: وفيما قاله الشيخ السيوطي نظرٌ عندي ؛ فإنه يحتمل أن يكون السائل في الرواية الثانية غيرَ ابن أم مكتوم ، وهو الظاهر ، علىٰ هذا فليس هذا من أمثلة ما نحن بصدده .

وأيضاً جَعَلَ السيوطي من أمثلته ما رواه الترمذي والحاكم عن أم سلمةَ أنها

---

(١) رواه الطبري : ١٠/ ١٨٥ ، وأورده ابن كثير في التفسير:٢/ ١٨٠.

(٢) رواه الطبراني في الكبير: ١٢/ ٧، أحمد:٣١٠٧ و٢٢٨٣، والمقدسي في المختارة: ١٠/ ١٧٩.

(٣) الإتقان: ١/ ١٤٦.

قالت: يا رسول الله ! لا أسمعُ اللهَ ذَكرَ النِّسَاءَ في الهجرة بشيءٍ ، فأنزل الله :

﴿فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

وما خرّجَ الحاكمُ عنها أنها قالت : قلتُ : يا رسولَ الله ! تَذكرُ الرِّجَالَ ولا تَذكرُ النِّسَاءَ ؟ فأنْزِلَتْ : ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ ... إلخ﴾ [الأحزاب:٣٥] وأُنْزِلَتْ: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم﴾ [آل عمران :١٩٥] .

وما أخرج الحاكمُ أيضاً عنها قالتْ : تغزو الرِّجالُ ولا تغزو النِّسَاءُ ، و إنّما لنا نصفُ الميراث ؟ فأنزل الله : ﴿وَلَا تَتَمَنَّوۡاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ﴾ [النساء:٣٢] [١].

قال الرَّاقِمُ : وعندي فيما قاله نظرٌ ظاهرٌ ؛ فإنه يحتمل أن يكون سؤالُ أمّ سلمةَ مُتَعدّداً ، وهو الظاهر من ألفاظها ، فإنها قالت في الرواية الأولىٰ : يا رسول الله ! لا أسمع اللهَ ذَكرَ النِّساءَ ، و في الرواية الثانية : يا رسول الله ! تَذكرُ الرجالَ ولا تَذكرُ النِّساءَ، و في الرواية الثالثة : تغزُوْ الرِّجَالُ ولا تغزُوْ النِّساءُ ، ولنا نصفُ الميراث ، فلعلّها سألتْ رسولَ الله أسئلةً في أوقاتٍ مُتعدِّدةٍ ، فأجابَ اللهُ تعالىٰ عن ذلك في آياتٍ مُتعدّدةٍ، ولا ضيرَ في ذلك ، فلا يكون ذلك من أمثلة الباب ، كما لا يخفىٰ ، والله أعلم .

✿ ملاحظاتٌ حولَ سبب النزول

ثمَّ ههنا ملاحظاتٌ مُهِمّةٌ ، يجب علينا أن نحفظها ، لذلك نَرىٰ علينا من الواجب أن نُلْقِي عليها بعضَ الضوء ، و هي ما تلي :

---

(١) الإتقان: ١/ ٤٥.

الأوّل : أنه قد يغترّ بعض الناظرين حين ينظرُ في كتُب التفاسير ما ذَكَرَه المفسرون من قصَّةٍ وحادثةٍ تحتَ كلّ آيةٍ من آيات الأحكام والجدل، و يَظُنُّ أن تلك القصة و الحادثة سببٌ لنزول الآيات ، وليس الأمر كذلك ؛ بل ربما يذكر المفسرون قصةً وحادثةً لأدنىٰ مُناسَبةٍ و مُلابَسةٍ بتلك الآيات .

قالَ الإمامُ الشَّاه ولي الله الدهلوي : "ويذكر المحدّثُون تحتَ آيات القُرآن الكريم كثيراً من الأشياء ليستْ هي في الحقيقة من قسم سبب النزول ، مثل استشهاد الصَّحَابة في مناظراتهم بآيةٍ ، أو تمثُّلهم بها ، أو تلاوته ﷺ آيةً للاستشهاد في كلامه الشريف ، أو رواية حديث يُوافِقُ الآيةَ في أصل الغرض ، أو تعيين موضع النزول ، أو تعيين أسماء المذكورين في الآية بطريق الإبهام ، أو بيان طريق التلفظ بكلِمةٍ قُرآنيةٍ ، أو فضل سور وآياتٍ من القُرآن، أو بيان طريقة امتثاله ﷺ بأمرٍ من أوامر القُرآن الكريم ، فليس شيءٌ من هذا في الحقيقة من أسباب النزول"[١] .

الثَّاني :هل العِبرَةُ بعُمُوم اللفظ أو بخُصُوص السَّبَبِ ؟ اختلفتْ فيه أنظارُ العُلماء من أهل الأصول ، وقد ذَكرُوْا فيه مذاهبَ ثلاثة : الأوّل وهو قول الجمهور : أنّ العِبرةَ بعُمُوم اللَّفظ ، والثاني : أنّ العبرةَ بخُصُوص السبب ، والثالث : التفصيل[٢] .

وهذا المبحثُ أفْرَدَهُ أهلُ الأصول و تكلّمُوا فيه بما لا مزيدَ عليه ، وهَا نحنُ نُلخّصُ ما يَسمَحُ به هذا المقامُ لمناسبة أسباب النزول :

فحاصل ما في المقام : أنّ الآيات التي نزلتْ في واقعة و لها أسباب ، تنقسم من

---

(١) الفوز الكبير: ٦١.

(٢) انظر البحث في الفروع للمقدسي: ٦/ ٣٢١، والإنصاف للمرداوي:١١/ ١٥، والقواعد والفوائد الأصولية للبعلي: ١/ ٢٤٠والمستصفىٰ للغزالي: ١/ ٢٣٦.

حيث العُموم والخُصوص إلىٰ أقسام أربعة :

١ - النوعُ الأوَّلُ منها الآياتُ التي نزلتْ في شخصٍ مُعَيَّنٍ مع التصريح باسمه ، فمثلُ هذه الآياتِ حكمُها بإجماع العُلَماء أنّها تَختَصُّ بمن نَزَلتْ فيه ، ولايدخل في حكمها غيرُه . ومثالُه قولُه تعالىٰ : ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [اللهب] فهذِهِ الآيةُ نَزَلَتْ في أبي لهب ، و فيها وعيدٌ شديدٌ له مع التصريح باسمه، فلا يدخل فيها غيرُ أبي لهب .

٢ - النوعُ الثَّاني منها ما وردتْ فيه صفاتٌ وميزاتٌ لفَردٍ ، أو جماعةٍ ، أو أمرٍ من غير أن يُصرَّحَ فيه باسم أحدٍ مِمّنْ نزلتْ فيهم ، علىٰ الرغم من أنها نزلتْ في جماعات معيَّنةٍ ، أو أفرادٍ مُعيَّنةٍ ، أو أمورٍ خاصّةٍ ، ومع ذلك فإن هُناك دلائلَ تُرشِدُنا إلىٰ أن المرادَ بهذه الآية أو الآيات فلانٌ مخصوصٌ من الأشخاص أو جماعةٌ خاصّةٌ من بين الجماعات ، أو أمرٌ خاصٌّ من الأمور لا غير ، فمثل هذه الآيات أيضاً يُختَصُّ حكمُها بتلك الأفراد ، أو الجماعات أو بتلك الأمور إجماعًا ، فلايدخلُ غيرُهُم في حكمها ، و إن وُجِدَتْ فيه تلك الصِّفاتُ والمِيزَاتُ ، ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ۝١٨﴾ [اللّيل].

قال الإمام السيوطي :

" إنها نزلتْ في أبي بكر الصِّدِّيق بالإجماع، وقد استدلّ بها الإمامُ الرازي مع قوله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣] علىٰ أنّه أفضلُ الناس بعد رسول الله ﷺ ، و وَهِمَ مَنْ ظنّ أنّ الآية عامّةٌ في كل مَن عَمِلَ عَمَلَه إجراءً له على القاعدة ، وهذا غلط ؛ فإنّ هذه الآية ليس فيها صيغةُ عُموم ، إذ الألف واللام إنما تُفِيدُ العُمومَ إذا كانت مَوصُولةً أو معرفةً في جمع ، زاد قوم : أو مفردٍ بشرط أن لا يكون هناك

عهدٌ ، واللام في" الأتقىٰ " ليست موصولةً ؛ لأنها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعاً ، و"الأتقىٰ " ليست جمعاً ؛ بل مفرد، والعهد موجود خصوصاً مع ما يُفِيدُه صيغةُ أفعل من التمييز و قطع المشاركة، فبَطَلَ القولُ بالعُموم و تَعَيَّنَ القطعُ بالخصوص والقصرُ علىٰ من نزلت فيه ﷺ [(١)].

٣- النَّوعُ الثَّالثُ من الآيات: ما نزلت في صدد واقعةٍ وحادثةٍ ، إلاَّ أن ألفاظها عامةٌ ؛ وهُناك دليلٌ يدلُّ علىٰ أنها عامّةٌ ، وليست خاصةً بتلك الواقعة والحادثة التي هي سبب نزولها، فقد أجْمَعَ العُلَماء في هذا النوع علىٰ تَعدِيَتِها إلىٰ غير أسبابها ، كنُزُول آية الظهار في سلمة بن صخر، و آية اللعان في هلال بن أمية ، و آية حدِّ القذف في من رَمىٰ ﵂ ، فجميعُ أهل العلم علىٰ أن هذه الآيات – بالرغم من أنها نزلتْ في أسبابٍ خاصَّةٍ- غيرُ مُختَصَّةٍ بمن نَزَلَتْ فيهم ؛ بل تتعدىٰ إلىٰ غيرهم ، ويكون الحكمُ الذي ذُكرَ فيها عامّاً لجميع من هٰذِهِ صفتُهم . والدليلُ قد يَكونُ ما في هذهِ الآياتِ من العُمُوم ، وقد يَكونُ من الخارج ، كاحتجاج الصَّحَابة ، و التابعين وغيرهم في وقائعَ بعُموم آياتٍ نزلتْ علىٰ أسباب خاصةٍ .

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية :

"قد يجيء كثيراً من هذا الباب قولُهم : هذهِ الآيةُ نَزَلَتْ في كذا ، لا سيمَا إن كان المذكورُ شَخصاً كقولهم : إنّ آيةَ الظهار نَزَلَتْ في امرأة أوس بن الصامت ، وإنّ آية الكلالة نزلتْ في جابر بن عبد الله، وإنّ قولَه: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم ﴾ [المائدة: ٤٩] نَزَلَت في بني قُرَيظَةَ والنضير . ونظائرُ ذلك مما يذكرون أنه نَزَلَ في قوم من المشركين بمكة ، أو في قوم من اليهود والنصارىٰ ، أو في قوم من المؤمنين ، فالذين قَالُوا ذلك لم يقصدُوا أنّ

(١) الإتقان: ١/ ٤٠.

حكمَ الآيةِ يَخْتَصُّ بأولٰئك الأعيان دون غيرهم؛ فإنّ هذا لايقولُه مسلمٌ ولا عاقلٌ على الإطلاق. و الناسُ وإن تَنَازَعُوْا في اللفظ العام الوارد علىٰ سببٍ، هل يَخْتَصُّ بسَبَبِه ؟ فلم يقل أحدٌ أن عموماتِ الكتاب والسُّنة تَخْتَصُّ بالشخص المعيّن، وإنما غاية ما يُقَالُ: إنها تَخَتَصُّ بنوع ذلك الشخص، فتعمُّ ما يشبهه، ولا يكون العمومُ فيها بحسب اللفظ "[1].

٤- النوعُ الرَّابعُ منها ما كان نزولها في أسبابٍ خاصَّةٍ و بمناسبةٍ خاصَّةٍ ، ولٰكن ألفاظها عامَّةٌ ، ولم يُوجَد صارفٌ يصرف عن عمومها ، فهذا ما اختلف فيه أهلُ العلم :

فذَهَبَ البعضُ منهم إلىٰ أنّ العِبرةَ بخُصوص السبب لا بعموم ألفاظها . ومعنىٰ هذا أن لفظ الآية يكون مَقصُوراً على الحادثة التي نَزلَتْ هي لأجلها ، أمّا أشباهها فلا يُعْلَمُ حكمُها من نصّ الآية ، و إنما يُعْلَمُ بدليلٍ مُستأنِفٍ آخر .

وقالَ الجُمهُورُ من أهل العلم : إنّ العبرة بعُمُوم ألفاظ الآية و تطبيق الأحكام الواردة فيها علىٰ جميع أفرادها ، ومعنىٰ هذا: أن لفظ الآية يتَنَاوَلُ كلَ أفراد اللفظ سواءٌ، أكان من أفراد السبب أو من غيره.

ولٰكن يجب أن نُلاحِظَ ههنا : أنّ هذا الاختلاف إنما هو اختلافٌ نَظَرِيٌّ فقط، وليس له أثرٌ في الخارج والعَمَل ، فإن الحكم العام الوارد علىٰ سَبَبٍ يَتعدّىٰ عملاً إلىٰ غير أفراد السَّبَب عند هٰؤلاءِ ، و هٰؤلاءِ كلِّهم ، إلاّ أن الجمهور قائلون بأنه يَتنَاوَلُ غيرَها بهذا النصِّ نَفْسِه، بَينَما غيرُهم يَذهَبُونَ إلىٰ أنه لا يتناولُه إلا بالقياس أو بنصٍّ آخر .

ولْنَضْرِبْ لك مثلاً يُوضِحُ الفَرقَ بين الرأيين ، وهو قولـه تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ

---

(١) ملخصاً من الفتاوىٰ :١٣/ ٣٣٨-٣٣٩.

يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [النور].

نَزَلَ في حادثة قذف هلال بن أمية ، فالسبب خاصٌّ ، واللفظ عامٌّ ، ولا صارفَ يصرف عن عمومِه ، فيتناولُ - عند الكلّ من الجمهور وغيرهم- بعُمُومه أفرادَ القَاذفين في أزواجهم ، ولم يكن لهم شهداءُ إلا أنفسهم ، سواء كانَ هلالَ بنَ أمية أو غيرَه ، إلا أن الجُمهُورَ يَقُولُون : لانَحتَاجُ في سحب هذا الحكم علىٰ غير هلال بن أمية إلىٰ دليلٍ آخرَ، بل هو ثابتٌ بعُمُوم هذ ا النَّصّ ، بينما غيرُهم يَقُولُون : إنَّ آية القذف هذه خاصةٌ بهذه الحادثة ، فلفظها وحكمها مقصوران علىٰ هلال بن أمية الذي لأجله نزلتْ ، إلا أن هذا الحكم الذي تشتمل عليه الآية، يتعدّىٰ إلىٰ غيره ممن يقذف أزواجهم ، بطريق القياس أو غيره من الأدلّة لا بهذا النص .



المَطْلَبُ الثَّانِي
أَحَادِيْثُ التَّفْسِيرِ فِي المِيْزَانِ

۞ يَجِبُ الحَذرُ في أحاديث التفسير

وممّا يَجِبُ أن نَعِيهُ في هذا الصَّدَد أنّ التفاسير المنسوبة إلَى الصَّحَابة والتَّابِعِينَ غالِبُها ضعيفةٌ ، وبعضُها واهيةٌ وباطلةٌ لا أصل لها ، ومع ذلك فقد يُوجَدُ في التفسير شيءٌ كثيرٌ مما هو صحيحٌ أو حَسَنٌ من الأحاديث والآثار، و مما لا ريب فيه أن الأحاديث والآثار لا يصح أن تُؤخَذ في هذا الصدد -كما في غيره - إلا بعد التمحيص متناً وسنداً وتطبيقاً على العبارات والدلالات القرآنية ، وإن كثيراً مما ورد يجبُ التوقفُ فيه من حيث إسناده ومتنه، لغلبة احتمال الخطأ، والتحريف، والتلفيق، والدسّ، والانتحال السياسي والطائفي فيه، وخاصةً ما لا يتّسق في مداه ومعناه مع روح الآيات والوقائع التي يلهمها القرآن. لذلك فإنّه يجبُ علىَ المفسِّر في سَيرِه في رَوْضَةِ التفسير أنْ يَقبَلَ الصحيحَ والحسنَ، و يحذر من الضعيفِ والباطلِ مِنه .

و قد قال الإمام الزركشي : " يَجِبُ الحَذرُ من الضعيف منه والموضوع ، فإنه كثيرٌ، وإنّ سواد الأوراق سوادٌ في القلب. قال الميموني: سمعتُ أحمدَ بن حَنبل يقول: ثلاثةُ كتُبٍ لا أصلَ لها : المَغَازِي والمَلاَحِم والتَّفسِير "[1].

وقال ابن كثيركما نقله في المناهل:

" إنّ أكثر التفسير الماثور قد سرىٰ إلى الرُّوَاة من زنادقة اليهود، والفُرس،

---

(١) البرهان: ٢/ ١٥٦.

ومسلمة أهل الكتاب ، قال بعضُهم : وجُلّ ذلك في قصص الرسل مع أقوامهم ، وما يتعلق بكتبهم و معجزاتهم ، و في تاريخ غيرهم كأصحاب الكهف، و مدينة إرم العماد ، و سِحر بَابِلَ ، و عوج بن عنق، و في أمور الغيب من أشراط الساعة و قيامتها وما يكون فيها وبعدها، وجُلُّ ذلك خُرَافاتٌ و مُفتَرَياتٌ ، صدّقَهم فيها الرواة حتىٰ بعض الصحابة ﷺ ، ولذلك قال الإمام أحمد : ثَلاَثَةٌ لا أصلَ لها : " التفسيرُ والملاحِمُ والمَغَازِي "[1] .

وذكر الخطيب البغدادي في" الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع " بسنده عن يحيىٰ بن سعيد : تَسَاهَلُوا في أخذ التفسير عن قومٍ لا يُوَثِّقُونَهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سليم ، و جُويبِر بن سعيد ، والضَّحَاك، و هؤلاء لا يُحْمَدُ أمرُهم ، و يُكتَبُ التفسيرُ عنهم[2] .

وهذا ما دَفَعَ الإمامَ أحمدَ إلى القول بأنه لا أصلَ لثلاثةٍ : التفسير والمغازي والملاحم .

۞ أسباب الضُّعف في أحاديث التفسير

وأما أسباب الضُّعف في أحاديث التفسير ، فلَخّصَها الشيخُ الزَّرقاني في "مناهل العرفان" له ، وحاصلُ ما قاله : أنه يتَطرّقُ الضُّعفُ إلىٰ ما يُعْزَىٰ إلى الصَّحابة والتابعين من وُجُوه :

الأوَّلُ : ما دسَّه زنادقةُ اليهود والفُرْس علىٰ الصحابة والتابعين، لِهدْمِ هذا الدين عن طريق الدسّ والوضع، حينما أعْيَتْهُمُ الحِيَلُ في النَّيلِ مِنْهُ عن طريق الحرب،

---

(١) مناهل العرفان: ٢/ ١٤.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ١٩٤.

والقسوة، و عن طريق الدليل والحُجّة .

ثَانِيْهَا : ما لَفّقَه أصحابُ المذاهب المُتطَرّفة ترويجاً لتطرُّفِهم ، كشيعة عليٍّ الذين نَسَبُوا إليه ما هو منه بريء، و كالمُتَزَلِّفِين الذين حَطَبُوا في حبل العباسيين، فنَسَبُوا إلى ابن عباس ما لم تصحّ نسبتُه إليه، تملّقاً لهم ، واستدراراً لدُنياهم .

ثَالِثُهَا : اختلاطُ الصحيح بغير الصحيح، ونَقلُ كثير من الأقوال المَعزُوَّةِ إلى الصحابة أو التابعين من غير إسنادٍ ولا تَحرٍّ، ممّا أدّىٰ إلىٰ التباس الحقِّ بالباطل .

رَابعُهَا: أن تلك الروايات مَلِيئةٌ بالإسرائيليات، ومنها كثير من الخرافات التي يقوم الدليل علىٰ بُطلانها، ومنها ما يَتَعلَّقُ بأمُور العَقائِد التي لا يجوز الأخذ فيها بالظَّنِّ، ولا برواية الآحادِ؛ بل لابُدَّ من دليلٍ قاطعٍ فيها، كالرِّوَايات التي تَتَحَدّثُ عن أشراط السَّاعة ، وأهوال القيامة ، وأحوال الآخرة تُذْكرُ علىٰ أنها اعتقاديات في الإسلام[1].

۞ كيفَ يتعاملُ المفسّرُ مع أحاديث التفسير ؟

وحيثُ وَقَفْنَا علىٰ أسباب تطرُّقِ الضُّعف إلىٰ أحاديث التفسير، بَقي علينا أن نتساءَلَ: كيفَ يتعاملُ المفسّرُ مع الأحاديث والآثار التي رُوِيت في صدد التفسير؟

---

(١) قال الراقم : إنّ ما قال الشيخ الزرقاني :"إنه لا بُدَّ من دليل قاطع في إثبات العقائد" فصحيحٌ ولٰكن قوله :" كالروايات التي تتحدث عن أشراط الساعة ، وأهوال القيامة " إلخ فيه نظر عندي ؛ لأن الروايات التي تتحدَّثُ عن أشراط الساعة وأهوال القيامة و غير ذلك ، فإنما تُذكَرُ لتفصيل ما ذُكر من أحوال الساعة ، لا لإثبات العقائد ، كما زعم الشيخ الزرقاني، و لذا لا نرىٰ من العلماء أحداً حَذَّرَ أو مَنَعَ من نقل الروايات التي هي من قبيل الآحاد في تفصيل أحوال الآخرة ، وغيرها من باب الاعتقاديات ؛ لأنها ليست لإثبات تلك العقائد. فافهم.

والجواب : أنه مما لا ريب فيه أنّ هُناك نوعَينِ من أحاديثَ نبوية وصحابية في صدد التفسير ، وردت في كتب الصحاح ، وغيرها من كتب الحديث والتفسير ، منها ما هو صحيحٌ أو حَسَنٌ ، ومنها ما هو ضعيفٌ أو باطلٌ . فما تَوافَرَتِ الأدلةُ علىٰ صِحَّتِه وقبولِه علىٰ حسب قاعدة المحدثين ، مع كونه متسقاً مع روح الآيات القرآنية ومضامينها، ومع كونه سائغ المعنى ومعقول المتون في شرح العبارات القرآنية وتفسيرها وإيضاح مداها ، يجبُ الأخذ بها تبيانا وشرحا وتجلية وتطبيقا . و يُفَسَّرُ القرآنُ علىٰ وَفْقِه، ولا يلِيْقُ بأحدٍ رَدُّه ، ولا يَجُوزُ إهمالُه وإغفالُه ، و أمَّا ما لم يَصِحَّ لسببٍ من الأسباب، فهذا يجبُ رَدُّه ، و لايَجُوزُ قبولُه ولا الاشتغالُ به .

إذا تفهمتَ ما سبق بيانه فإياكَ وأن تفهم مما نقلنا عن الأئمة من كثرة الوضع و غلبة الضعف في أحاديث التفسير، أنه لم يصحَّ في أحاديث التفسير شيءٌ، فإنه ظنٌّ خاطئٌ لا نصيبَ له من الصحة، كما ارتكَبَه أحمد أمين في كتابه [فجر الإسلام] ؛ فإنَّ من الواضح لكلِّ منْ يُطالِعُ كتُبَ السُّنّة أنّه ما مِن كتابٍ صُنِّفَ في السُّنة إلا وقد يُوجَدُ فيه بابٌ خاصٌّ تحتَ عنوان " كتاب التفسير" لبيان ما ورد في التفسير من الأحاديث والآثار عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، و يُثبِتُ فيها مؤلِّفُوها شيئاً كثيراً من أحاديث التفسير بطُرُقٍ صحيحةٍ لا غُبارَ عليها، فهذا يُنادِي بأعلىٰ صوتٍ أنَّ هُناك من الأحاديث والآثار في التفسير ما قد صحَّ، و يجبُ الاعتمادُ عليها في التفسير .

۞ حَولَ ثلاثة ليس لها أصل:

وأما ما قال الإمام أحمد :" ثَلاثَةٌ ليس لها أصلٌ : التفسيرُ والمَلاَحِمُ والمَغَازِي " ، ففيه الكلامُ من وُجُوهٍ :

أوَّلاً: أنه لم يثبُتْ هذهِ الكلمةُ عن الإمام أحمد بطريقٍ صحيح يَطمَئِنُّ إليه القلب. والوجهُ في ذلك : أنّ الإمام أحمد نفسَه قد ذَكَرَ في مُسنَدِه أحاديثَ كثيرةً في

التفسير كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم ، فكيف يُعْقَلُ أن يُخرِجَ هو هذه الأحاديث، ويُثبِتُهَا عن شُيوخه في مسنده، ثم يَحكم عليها بأنه لم يثبُتْ ولم يَصِحَّ منها شيءٌ؟[١].

ثَانِياً : أنه و إنْ ثبت هذا عن الإمام أحمد ، فالمرادُ به - والله أعلم- أنَّ غالبَ أحاديث التفسير ليس لها أصلٌ ؛ لأن الصحيح منها قليلٌ بالنسبة إلىٰ غيره، وليس المراد به عموم النفي . والدليلُ علىٰ ما قُلنا ما ذَكرَه الزركشي و السيوطي : أنّ المحققين من أصحاب الإمام أحمد قالوا: مرادُه أنّ الغالب أنها ليس لها أسانيدُ صِحَاحٌ مُتَّصلةٌ ، و إلاّ فقد صَحَّ من ذلك كثيرٌ[٢].

ثَالثاً: أنّ ما قَاله الإمام أحمد غايةُ ما يلزم منه نفي الصحة ، ولا يستلزمُ ذلك الوضعَ والضُّعفَ ؛ فإنّ المحدثين كثيراً ما يقولون : " لايصحُّ " و " لايثبتُ " في كتب الأحكام ، ويُريدُونَ به نفيَ الصِّحَّة الاصطلاحية فقط، و أما إذا قَالُوه في كتُب الضُّعَفاء والمتروكين والوضَّاعِين، أو كتُب الموضُوعاتِ، فالمرادُ به نفيُ الصَّحّة والثبوت مُطلقاً، ويلزمُ منه البُطلانُ والوضعُ والضُّعفُ . وهذا القول من الإمام أحمد إنما جاءَ في صَدَد أحاديث التفسير ، لا في صدد بيان الوضاعين والمتروكين، كما هو واضح[٣] .

---

(١) انظر السنة ومكانتها : ٢٤٤.

(٢) البرهان: ٢/ ١٥٦، الإتقان : ٢/ ٤٧٣.

(٣) اعلم أنّ التعبير بلفظ " لايصحُّ " و " لايَثبُتُ" تعبيرٌ عامٌّ كَثُرَ استعمالُه عند المحدثين، وأما معناه المراد عندهم بهذا التعبير ، فقال الزركشي في (نكته على ابن الصلاح) : "بين قولنا: "موضـوعٌ" وبين قولنا : "لايصح" بُونٌ كثيرٌ ؛ فإنَّ الأوّل إثباتُ الكذب والاختلاق ، والثاني إخبارٌ عن عدم الثبوت ، ولايلزم منه إثبات العدم ، وهذا يجيءُ في كلِّ حديثٍ قال فيه ابـنُ الجـوزي : لايـصح

رَابِعاً : أنّ ما قاله الإمامُ أحمدُ محمولٌ علىٰ كتبٍ مخصوصةٍ بهذه العلوم الثلاثة، والدليل علىٰ ذلك ما جاءَ في الرواية الثانية مُصَرَّحاً به: ثلاثةُ كتُبٍ لا أصل لها إلخ "
وهذا المعنىٰ هو ما فهمه الخطيبُ البغدادي، حيثُ يقولُ: " وهذا الكلام محمول على وجه وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفيها وعدم عدالة ناقليها، وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن فمن أشهرها كتابا الكلبي و مقاتل بن سليمان[١] .

فالآن نستطيعُ أنْ نُجمِلَ القولَ في هذا الباب بأنَّ التفسير يُوجَدُ فيه نوعانِ من الأحاديث ، الصحيحُ وغيرُ الصحيحِ ، أما الصحيح فهو أيضاً كثيرٌ ، ويدخل فيه الحسن

ونحوه . (مقدمة إعلاء السنن : ١/ ١٧٣) وكذا قال علي القاري في (تذكرة الموضوعات) والزرقاني في (شرح المواهب) وغيرُهم ، وكذا اختارَ هذا القولَ الإمامُ عبدُ الحي اللكنوي في (الرفع والتكميل) حيث يقول :" لا يلزم من قولهم : "لايصح" أو "لايثبتُ هذا الحديث" كونُه موضوعاً أو ضعيفاً، وكذا لا يلزم من قولهم :"لم يصحَّ أو لم يثبت في الباب شيءٌ" خُلُوُّه عن الحَسَن أيضاً ". (الرفع والتكميل:١٩١) لٰكن نازَعَهم في ذلك الشيخُ أبوغُدَّة عبدُ الفتَّاح ، وحاصلُ ما قاله الشيخ في هذا المقام : أنّ ما ذَهَبَ إليه هٰولاء العُلماء من حمل كلام المحدثين على نفي الصحة الاصطلاحية فإنما يصحُّ إذا قَالُوه في كتب الأحكام ، وأما إذا قالوه في كتب الضعفاء والوضاعين أو في كتب الموضوعات فإنما يُرِيْدُون به البُطلانَ. و نقل الشيخ ههنا قولَ شيخه الإمام الكوثري رحمه الله في كتابه (مقالات الكوثري) : " إن قول النقاد في الحديث :إنه لايصح، بمعنىٰ أنه باطلٌ في كتب الضُعفَاء والمتروكين ، لا بمعنىٰ أنه حَسَنٌ و إنْ لم يكن صحيحا، كما نصَّ علىٰ ذلك أهلُ الشأن ، بخلاف كتب الأحكام . انتهىٰ (انظر للتفصيل: تعليقاتُ الشيخ أبوغدة علىٰ مقدمة إعلاء السنن : ١/ ١٧٢-١٧٥، و تعليقاته علىٰ الرفع والتكميل١٩١-١٩٤) قلتُ : وهذا الذي اخترناه في كتابنا هذا.

(١) الجامع لأخلاق الراوي : ٢/ ١٩٤.

لذاته ولغيره أيضاً ، علىٰ حسب قاعدة المحدثين ، وأما غيرُ الصحيح فيشتملُ على الضعيف والباطل ، إذَنْ فعلينا أنْ نُعامِلَ معه حسبَ مراتبِها ، وليس من الإنصاف في شيءٍ أن نَرفَضَها تماماً ، و لا أنْ نَخِرّ عليها صُماً وعُمياناً .



المطلبُ الثَّالِثُ

الاختلافُ في التفسيرِ وأسْبَابُه وأحكامُه

كثيراً ما نجدُ بين أئمة التفسير اختلافاً في تفسير الآيات ، قَلّما تُوْجَدُ آيةٌ من القُرآن الكريم تَسلَمُ منه ، كما يلمسه كلُّ من يَنظُر في كتب التفسير، وهذا الاختلاف قد يقع في أقوال الصحابة، والتابعين ، ومن بعدهم من المفسرين ، وهو قد يبدُو لمنْ ليستْ له صلةٌ بعلم التفسير تناقُضاً و تَضَادًّا ، و يصعب عليه فهمُ الآية ، ويتطرّقُ إلىٰ قلبه شك وريبٌ نحوَ القُرآن وعُلُومِه، ومن هذه الناحية يكاد يُعَدُّ هذا الموضع من المواضع الصعبة من التفسير التي تزِلُّ فيها الأقدامُ، لذلك فإنه يجب علىٰ من يُطالِعُ التفاسيرَ أنْ يَتنبَّهَ له ويتعامل معه حسبَ ما قاله الأئمةُ في هذا الصَّدَد . ولقد فصّل هذا الموضوع شيخ الإسلام ابن تيمية في "مقدمة التفسير" له ، وها أنا ألخِّصُه تلخيصاً حَسَناً إن شاء الله تعالىٰ، و حاصلُ ما قاله الشيخُ العلامة رحمه الله تعالىٰ:

" إنَّ الاختلافَ في التفسير علىٰ نوعين : الأوَّل : ما مُستنَدُه النقلُ عن النبي المعصوم أو عن غيره من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، والثاني: ما مُستنَدُه الرأيُ والعقلُ، وكل منهما لا يخلو إما أن يكون اختلافَ تَنَوُّعٍ ، وإما أن يكون اختلافَ تَضَادٍّ ، والغالبُ في التفسير هو اختلافُ تنوُّعٍ لا اختلافُ تضادٍّ ، وهذا التنوُّعُ يكون علىٰ أنحاءٍ :

۞ اختلافُ التنوُّع وصُوَره

أحدُها: أن يُعبِّرَ كلُّ واحدٍ منهم عن المراد بعبارةٍ غير عبارة صاحبه ، تدلّ علىٰ معنىً في المُسمّىٰ غير المعنىٰ الآخر مع اتحاد المُسمّىٰ ، كما في اسم السيف: الصارم

والمُهنَّد، وذلك مثل أسماء الله الحسنىٰ ، و أسماء الرسول ﷺ وأسماء القرآن ؛ فإنّ أسماءَ الله تعالىٰ كلها تدلُّ علىٰ مُسمّىٰ واحدٍ ، فليس دعاؤه باسمٍ من أسمائه الحسنىٰ ، مُضاداً لدعائه باسمٍ آخر . ومثال ذلك في التفسير، تفسيرُهُم ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ وفيه أقوال:

١- قال بعضهم : هو القرآن.

٢- وقال البعض: هو الإسلامُ.

٣- وقال البعض: هو السُّنة والجماعة .

٤- وقال بعضهم : هُو طريقُ العبودية.

٥- وقال بعضُهم :هو طاعة الله ورسوله.فهؤلاءِ كلُّهم أشَارُوا إلىٰ ذاتٍ واحدةٍ ؛ لٰكن وَصَفَها كلٌّ منهم بصِفَةٍ من صِفاتها.

ثانيها: أن يَذكرَ كلٌّ منهم من الاسم العام بعضَ أنواعِه علىٰ سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع ، لا علىٰ سبيل الحدّ والحصر، مثال ذلك ما نُقِلَ في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر].

ومعلومٌ أنّ الظالم لنفسه يتناوَلُ المُضِيعَ للواجبات والمُنتَهِكَ للحُرُمات؛ والمقتصِدُ يَتناوَلُ فاعلَ الواجِباتِ وتارك المحرَّمَاتِ ؛ والسابقُ يدخُلُ فيه من سَبَقَ فتقَرَّبَ بالحسنات مع الواجبات، ثم إن كلاً منهم يذكر هذا في نوعٍ من أنواع العبادات:

١- كقول القائل : السَّابقُ الذي يُصَلِّي في أول الوقت ؛ والمقتصدُ الذي يُصَلّي في أثنائه؛ والظالمُ لنفسه الذي يُؤَخِّرُ العصرَ إلى الاصفرار.

٢- ويقول الآخر: السابقُ المحسِنُ بأداء المستحبّات مع الواجبات ؛ والظالمُ آكلُ الرِّبا أو مانعُ الزكاة ؛ والمقتصدُ الذي يُؤَدّي الزَّكاة المفروضةَ ولا يأكل الرِّبا.

وأمثال هذه الأقاويل ، فكلُّ قولٍ فيه ذكرُ نوعٍ داخلٍ في الآية، ذُكرَ لتعريف المستمع بِتَناوُلِ الآيةِ له ، و تنبيهه بهِ علىٰ نظيره .

ثَالثُها : أن يكون التنازُعُ لكون اللفظ مُحتَمِلاً للأمرين ؛ وذلك:

١- إما لكونه مُشتَرَكاً كلفظ "قَسْوَرَةٍ" الذي يُرَادُ به الرامي، ويُرادُ به الأسدُ؛ ولفظ "عَسْعَسَ" الذي يُرَادُ به إقبالُ الليل وإدبارُه .

٢- وإما لكونه مُتواطِئاً في الأصل ؛ لٰكن المراد به أحد النوعين، أو أحد الشيئين، كالضمائر في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ ﴾ [النجم] وكلفظ: ﴿ وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ ﴾ [الفجر] وما أشبه ذلك، فمثل هذا قد يجوزُ أن يُرَادَ به كلُّ المعاني التي قالها السَّلَفُ، وقد لا يجوزُ ذلك.

رَابِعُها: أنْ يُعبِّرُوا عن المعاني بألفاظٍ مُتقارِبةٍ لا مُتَرَادِفةٍ ، فإن الترادُفَ في اللُّغَة قليلٌ ، وأمّا في ألفاظ القُرآن فإما نادرٌ، وإما معدومٌ ، وقَلَّ أنْ يُعَبَّرَ عن لفظٍ واحدٍ بلفظٍ واحدٍ يُؤدِّي جميعَ معناه ؛ بل يكون فيه تقريبٌ لمعناه، فإذا قال القائلُ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩ ﴾ [الطور] إن المَورَ هو الحركة كان تقريباً ؛ إذِ المورُ حركةٌ خفيفةٌ سريعةٌ ، وكذلك إذا قال : الوحي الإعلام، أو قيل: أوحينا إليك : أنزلنا عليك، وقيل : لا ريب : لا شك، فهذا كله تقريبٌ ، ونحو ذلك لم يكن من اختلاف تضادٍّ، و في مثل هذا جمعُ عباراتِ السَّلَف نافعٌ جِدّاً ؛ فإنَّ مجموع عباراتهم أدلُّ على المقصود من عبارةٍ أو عبارتين .

اختلافُ تضادٍّ وصُوَرُه

وأما اختلافُ التضاد فهو أيضاً واقعٌ محقَّقٌ بينهم، كما يُوجَدُ مثل ذلك في الأحكام، إلا أنه نظراً إلىٰ اختلاف التنوُّعِ ، قليلٌ . ثم هو فيمن بعد الصحابة والتابعين

أكثرُ منه فيهم . ثم هذا الاختلاف قد يُوجَدُ فيما مستندُه النقلُ عن الرسول ﷺ، أو عن الصحابة، وغيرهم، وهو علىٰ ضَربَينِ:

الأوّلُ : ما يمكنُ معرفة الصحيح والضعيف منه ، وهذا القسم موجودٌ فيما يُحتَاجُ إليه في الدين، وقد نَصَبَ الله الأدِلَّةَ علىٰ بيان ما فيها من صحيح أو ضعيف.

والثَّاني : ما لا يمكن معرفة الصحيح والضعيف منه، وهذا عامَّتُه مما لا فائدةَ فيه، فالكلامُ فيه من فضول الكلام، كاختلافِهم في كلب أصحاب الكهف، وفي بعض البقرة الذي ضَرَبَ به موسىٰ، و في مقدار سفينةِ نُوح، وفي اسم الغلام الذي قَتَلَه الخضرُ، ونحو ذلك. فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ فهذا معلومٌ، ومالم يكن كذلك فهذا لا يجوز تصديقُه، ولا تكذيبُه إلا بحُجَّةٍ .

أسباب الاختلاف في التفسير

وأما إذا وُجِدَ الاختلافُ فيما مستندُه العقلُ والرأيُ، وفيما يُعْلَمُ بالاستدلال، فلَهُ أسبابٌ:

١ - قد يكونُ الاختلافُ لخَفاءِ الدليل .
٢ - وقد يكون لذُهولٍ عنه.
٣ - وقد يكونُ لعَدَمِ سِماعِه.
٤ - وقد يكونُ للغلط في فهم النصِّ.
٥ - وقد يكون لاعتقادِ مُعارِضٍ راجحٍ .

وبالإضافة إلىٰ ذلك هُناك سببان لهذا القسم من الاختلاف ، حَدَثَا بعد الصحابة، والتابعين، و تابعيهم بإحسان : أحدُهما : قومٌ اعتَقَدُوا معانيَ، ثم أرادُوا حمْلَ ألفاظ القُرآن عليها ، فهم راعُوا المعنى الذي رَأَوْهُ من غير نظر إلىٰ ما تستحِقُّه ألفاظُ القُرآن من الدلالة والبيان ، والثاني: قومٌ فَسَّرُوا القرآنَ بمجرَّدِ ما يسوغ أن يُريدَه بكلامه

من أن من الناطقين بلغة العرب ، من غير نظر إلى المتكلّم بالقرآن، والمنزّل عليه، و المخاطَب به.

ثم أنهم تارةً يسلبون لفظَ القُرآن ما دلَّ عليه وأُرِيدَ به، وتارةً يحملـون علىٰ مـا لم يدُلَّ عليه ولم يُرَدْ به، كتفسير الرافضة قوله تعالىٰ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [اللهب] بقولهم : هما أبو بكر وعمر ، وكتفسيرهم قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾[البقرة:٦٧] قالوا: هي عائشةُ، وغيرُ ذلك.

فمثلُ هذا التفسير لا يُقْبَلُ بحالٍ من الأحوال ، فإن الصحابة، والتابعين، والأئمة إذا كان لهم قولٌ في تفسير الآية، وجاءَ قومٌ فَسَّرُوهَا بقول آخر لأجل مذهبٍ اعتقدوه؛ وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة، والتابعين لهم بإحسان ، صاروا مشاركين للمعتزلة، و غيرهم من أهل البدع في مثل هذا[1].

قال الراقم : و تلخَّصَ من هذا : أنّ غالبَ الاختلاف الذي وقع في التفسير، إنما هو اختلافُ تنوُّع ، و يَظُنُّه الناسُ - في بادئ النظر- اختلافَ تضَادٍّ ، وليس كذلك، وأما الاختلاف الواقع بين الصحابة والتابعين فقليلٌ، والأكثر إنما هو في أتباع التابعين ومن بعدهم، وما وقع منهم فله أسبابٌ، كخَفَاء الدليل والذهول عنه، والغلط في فهم النصوص، واعتقاد معارض راجح وغير ذلك، وهذا لا يُوْجِبُ الشك والريبَ في القرآن وعلومه، كما لا يُورِثُ ذلك الاختلافَ في الأحكام بينهم ؛ لأنَّ هُناك أدِلَّةً نصبها الله تعالىٰ لمعرفة الصحيح من الغلط و الراجح من المرجوح . نعم هناك اختلافُ تضادٍّ أثارَهُ قومٌ مُبتدِعُون علىٰ حسب اعتقاداتهم الزائغة والباطلة ولا يُعْتَدُّ بهم، ولا بتفاسيرهم. وسيأتي المناقشةُ في شأن الاتِّجاهَات المنحرِفَة في التفسير في بابٍ مفردٍ.

---

(١) الفتاوىٰ للشيخ ابن تيمية : ١٣/ ٣٣٣-٣٦١.

المأخذُ الخَامِسُ
اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ

المأخَذُ الخامسُ للتفسير هو اللُّغَةُ العَرَبيةُ ، وقد نصَّ علىٰ كونه مأخَذاً و مَرجَعاً جماعةٌ من العُلَماء، منهم الإمامُ ابنُ تيميةَ، والنحاسُ، والشَّاطبي، والزركشي، والسيوطي وغيرُهم . قال الزركشي : " الثالثُ الأخذُ بمطلق اللغة، فإنَّ القُرآنَ نَزَلَ بِلسَانٍ عَرَبيٍّ مُبينٍ، و هذا ذكره جماعةٌ و نصَّ عليه أحمدُ في مواضع[1] .

وقال النحاسُ في بداية تفسيرِه : قال ﷻ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء] وقال : ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر :٢٨] وقال : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الاحقاف: ١٢] فدلَّ علىٰ أنَّ مَعانِيه إنما وَرَدَت من اللغة العربية[2].

وهذا هو قول الجمهور من الأئمة والعلماء ، إلا ما رُوِي عن الإمام أحمد قال: إنه كره التفسير بمقتضى اللغة ، كما حكاه الزركشي نقلاً عن الفضل بن زياد، قال: إن الإمام أحمد سُئِلَ عن القرآن يمثل له الرجل ببيت من الشعر ، فقال: ما يعجِبني . قال الزركشي : قال بعضهم : في جواز التفسير بمقتضىٰ اللغة روايتان عن أحمد، وقيل: الكراهة تُحْمَلُ علىٰ مَنْ صرف الآية إلىٰ معانٍ خارجةٍ محتملةٍ يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوْجَدُ غالباً إلا في الشعر ونحوه ويكون المتبادر خلافها[3] .

---

(١) البرهان: ٢/ ١٦٠.

(٢) معاني القرآن للنحاس: ١/ ٤٢.

(٣) انظر: البرهان : ٢/ ١٦٠.

شرحُ غَريبِ القُرآن

ومن هذا الصدد شرحُ غريبِ القُرآن ، وهذا ممّا ينبغي الاعتناءُ بـه ، وقدتـصدّىٰ لذلك خلائقُ كثيرُون، وقد روى أبوهريرة ﷺ عن النبي ﷺ : أَعْرِبُوا القُـرآنَ وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ [١] .

قالَ السُّيوطي: وعلى الخائض في ذلك التثبتُ ، والرجوع إلىٰ كتب أهل الفن ، وعدم الخوض بالظنّ ، فهذه الصَّحابةُ ، وهم العَرَب العَرباء ، وأصحاب اللغة الفُصْحىٰ ، و مَنْ نزل القرآن عليهم وبلُغَتهم ، تَوَقَّفُوا في ألفاظٍ لم يعرفوا معناها ، فلم يقولوا فيها شيئاً [٢] .

وقال الشيخ المحدِّث الشاه ولي الله الدهلوي :

" ومَبَنَاهُ علىٰ تَتَبُّعِ لغة العرب ، أو التَفَطُّن بسياق الآية وسباقها ، و معرفة مناسبة اللفظ بأجزاء الجُملة التي وقع هو فيها ، قال : فههنا للعقل مَدخَلٌ، و للاختلاف مجالٌ؛ لأن الكلمةَ الواحدةَ تأتي في لغة العرب لمعانٍ شَتىّ، و تختلف العقولُ في تتبع استعمالات العرب، والتفطن بمناسبة السابق واللاحق . قال : فلابُدّ للمُفَسّر أن يَزِنَ شرحَ الغَرِيب مَرَّتَين: مرّةً في استعمالات العَرَب حتىٰ يَعْرِفَ أيَّ وجهٍ من وُجُوهها أقوىٰ وأرجح، ومرّةً أخرىٰ في مناسبة السابق واللاحق حتىٰ يعلم أي الوجهين أولىٰ و أقعد بعد إحكام المقدمات ، و تتبُّع موارد الاستعمال ، و تفحُّص الآثار "[٣] .

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان :٢/ ٤٣٧، وأبو يعلىٰ كما في مجمع الزوائد : ٧/ ١٦٣، قال الهيثمي : وفيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وهو متروك.

(٢) الإتقان: ١/ ١٤٩.

(٣) الفوز الكبير: ١١٠.

حكمُ الاحتجاج بالشعر الجاهلي

ومن الملائم لهذا المقام أن يُعْرَفَ أنّ من التفسير باللغة ، التفسيرَ بالشعر الجاهلي بمعنىَ الاحتجاج والاستشهاد علىٰ غريب القُرآن بالشعر الجاهلي . وهذه مسألةٌ اختُلِفَ فيها علىٰ قولين : فمِنْ زاعمٍ يزعم : أنه لا يجوزُ الاحتجاج علىَ القُرآن الكريم بالشعر، بينما الجُمهُورُ مِن الصحابة ، والتابعين ، و من بعدهم علىٰ جواز التفسير بالشعر . وذلك أن فهم القرآن يتوقَّف علىٰ معرفة لُغَة العرب ، والشعرُ هو وِعَاءٌ واسعٌ يستوعبُ هذه اللغة، ويحافظ عليها برُمَّتِها وبأحسن طُرُقِها، ولذلك فإنّا نرىٰ جمعاً من الصحابة يَستَشهَدُون في تفسير القرآن بالشعر الجاهلي، وممن يُعْرَفُ بكثرة استشهاده بالشعر ابنُ عباس رضي الله عنهما ، وكون الأشعار الجاهلية وعاءً لهذه اللغة هو أحد أسباب العناية بالشعر لتفسير القرآن .

واستدلَّ الجمهورُ علىٰ جواز الاحتجاج بالشعر في التفسير بقول ابن عباس رضي الله عنهما : "الشعرُ ديوانُ العرب "، وبقوله :" إذا سألتُمُوني عن غريب القُرآن فَالْتَمِسُوه في الشعر، فإنَّ الشعر ديوانُ العَرَب[1] .

وأما الذين أنكرُوا علىٰ الاحتجاج بالشعر فَتَعَلَّقُوْا :

أوّلاً : بأنه إذا احْتُجّ بالشعر علىٰ غريب القرآن يكون الشعر أصلاً للقُرآن وهو باطل.

ثانياً: بأن الشعر جَاءَ ذمُّه في القرآن والحديث، فكيفَ يجوزُ أن يحْتَجّ به علىٰ القرآن ؟

وأجاب عن الأوّل أبو بكر بن الأنباري –كما حكاه الزركشي والسيوطي– ومحصّله : أنّ ما قال أصحابُ هذه المقالة من أن الاحتجاجَ بالشِّعر علىَ القُرآن يجعلُ

(١) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب : ٢/ ١٩٨، والإتقان: ١/ ١٥٧.

الشعر أصلاً للقُرآن ، فليس الأمر كذلك ؛ لأن من احتَجَّ بالشعر إنما أراد تبيينَ الحرف الغريب من القرآن بالشعر ؛ لأن الله تعالىٰ قال : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف:٣] و قال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء]، وقال ابن عباس :" الشعرُ ديوانُ العَرَب ، فإذا خفي عليه الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العَرَب رَجَعَ إلىٰ دِيَوانها "(١) .

وأما الجواب عن الثاني فأقولُ أولاً : إنَّ الشعر لم يُذَمّ مُطلقاً ، بل قال النبي ﷺ : " إنّ مِنَ الشِّعرِ لَحِكمَةً "(٢).

وإنما جاء ذَمُّه من ناحيةٍ أُخرىٰ ، وهي أنه كان الغالبُ على الشعر آنذاك العصبية، والحمية، والتشبيب، والتغزل، والحماسة، والهجاء ؛ وكان يُسْتَخْدمُ الشعرُ في سَلبيَّاتٍ خَالِصةٍ : في إثارة الأحقاد والضغائن ؛ في الاعتزاز بالآباء والأجداد ، في الافتخار بالأحساب والأنساب ، وفي بناء صروح المجد علىٰ أنقاض الكرامة الإنسانية ؛ وكان الشعر في ذلك المجتمع الجاهلي أكبر أداةٍ لرفع قوم و وضع قوم آخرين ، وإبراز مفاخر أشخاص ، وإفشاء مثالب آخرين ؛ وأعظم وسيلةٍ للتلاعب بالحرمات والأعراض ، وللانتقام من الأعداء والمخاصمين ، و لإثارة العواطف النفسانية والشهوانية ، ولاشتعال نار الشحناء والبغضاء . هذا هو الشعر الذي ذمّه الشارع ، وأما ما لم يكن من جنس ما تقدَّم ذكرُه فلا يتوجَّه الذم إليه .

قال ابنُ عبد البرّ : ولا يُنكرُ الحسنَ من الشعر أحَدٌ من أهل العلم ، ولا من أولي

---

(١) انظر البرهان: ١/ ٢٩٤، الإتقان: ١/ ١٥٧.

(٢) رواه البخاري: ٥٦٧٩، والترمذي: ٢٧٧٢، وأبوداود: ٤٣٥٧ ،وابن ماجه:٣٧٤٥، والدارمي: ٢٧٠٤، وأحمد: ٢٠٢٢٥.

النُهىٰ ، وليس أحدٌ من كبار الصحابة و أهل العلم وموضع القُدوة إلاّ وقد قَالَ الشِعْرَ أو تَمثَّل به أو سَمِعَه ، فرَضِيه ما كان حكمةً أو مباحاً ، ولم يكن فيه فُحشٌ ولا خنى، ولا لمسلمٍ أذىٰ(١) .

فنهايةُ القول في الباب أنَّ الشعر إنما ذُمّ في الشرع لِمَا كان فيه من مَفاسِدَ و قَبائِحَ، فما لم يكن من هذا الجنس فليس هو من جنس المذموم .

وثانياً : أنّه ذُمّ الشعر من ناحية المعنىٰ ، وأمّا من ناحية اللفظ فلا ، فإذا استشهدنا علىٰ غريب القرآن بالشعر ، فهو من ناحية اللفظ فقط ، و هو واضح .

۞ أمثلةُ الاستشهاد بالشِّعر عن ابن عباس رضي الله عنهما

وأذكرُ هُنا طرفاً مما جاء عن ابن عباس من الاستشهاد بالشعر على القرآن ، وقد ذَكرَه السيوطي في الإتقان :

١- قال نافع بن الأزرق لابن عباس : أخْبِرْني عن قول الله تعالىٰ: ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾ ﴾[المعارج].

قال : العِزينُ حِلَقُ الرِّفَاق ، قال : وهل تعرفُ العَرَبُ ذلك ؟ قال : نعم ، أما سمعتَ عبيدَ بن الأبرص يقول :

فَجَاؤُوْا يهْرَعُوْنَ إِلَيْه حَتىٰ * يكوْنُوْا حَوْلَ مِنْبَرِه عِزِيْنَا

٢- قال نافع : أخبرني عن قوله تعالىٰ : ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة:٤٨] قال : الشِّرْعَةُ الدِّينُ والمنهاجُ الطَّرِيقُ ، واستشهد عليه بقول سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب :

---

(١) القرطبي: ١٣/ ١٤٧.

لَقَدْ نَطَقَ المامُونُ بالصِّدْقِ والهُدىٰ * و بَيَّنَ لِلْإِسْـلَامِ دِيْـناً و مَنْهَجاً

٣- سأل نافع ، فقال : أخبرني عن قوله تعالىٰ : ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓ﴾ [الأنعام:٩٩] قال : نضجه و بلاغه، واحتجَّ عليه بقول الشاعر :

إِذَا مَا مَشَتْ وَسْطَ النِّسَاءِ تَأَوَّدَتْ * كمـا اهْتَزَّ غُصْنٌ نَاعِمُ النَّبْتِ يانِع

٤ - قال نافع : أخبرني عن قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١] قال :'' أفلم يَعلَم ''بِلُغة بني مالك، قال : وهل تعرف العربُ ذلك ؟ قال : نعم ، أما سمعتَ قول مالك بن عَوف :

لَقَدْ يئِسَ الْأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابنُه * وَ إِنْ كنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيْرَةِ نَائِيًا

٥- قال نافع : أخبرني عن قوله تعالىٰ: ﴿فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلۡبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب:٣٢] قال : ''الفُجُور والزِّنىٰ ''، قال : وهل تعرف العرب ذلك ؟ قال نعم ، أما سمعتَ قول الأعشىٰ :

حَافِظٌ لَلْفَرْجِ رَاضٍ لِلتُّقىٰ * لَيْسَ مِمَّنْ قَلبُه فِيْه مَرَضٌ

وهذا قُلٌّ من كثْر، فإنْ شِئتَ التفصيلَ والاطلاعَ الواسعَ في الباب ، فارجع إلىٰ الإتقان ، فإنَّ لك فيه غنيةً وكفايةً[1] .

✿ هل في القرآن كلماتٌ غيرُ عَرَبيّةٍ ؟

ومِمّا تَجْدَرُ الإشارة إليه أنّ العُلماءَ اختلفُوا : هل وَقَعَ في القُرآن ألفاظٌ وكلماتٌ عجميةٌ غيرُ عَرَبيةٍ ؟ بعد اتّفاقِهم علىٰ أنه ليس فيه كلامٌ مركبٌ علىٰ أساليب غير العرب،

(١) الإتقان: ١٥٨-١٨٥.

وبعد اتفاقهم علىٰ أنَّ فيه أسماءً وأعلاماً من غير لسان العَرَب، كإسرائيل، وجبريل، وإبراهيم، و إسماعيل، ونوح، ولوط، وغير ذلك .

فذَهَبَ الإمام الشافعي، والقاضي أبو بكر بن الطيب، والطبري، و غيرهم إلىٰ أنه لايُوْجَدُ في القرآن كلماتٌ خارجةٌ عن لُغَة العرب؛ و أن القرآن عربيٌّ خالصٌ ، و أما ما وَرَدَ فيه من الألفاظ التي تُنْسَبُ إلىٰ غير لُغَة العرب، فهي من تَوَارُد اللُّغات والألسنة علىٰ تلك الكلمات، فتكلَّمَتْ بها العربُ والحبشةُ والترك وغيرهم .

واحْتَجُّوا عليه بقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف:٢] ، وبقوله : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء : ٢٩٥] وأشباه ذلك .

وذَهَبَ بعضُهم إلىٰ أن الكلماتِ العَجَمِيةِ تُوْجَدُ في القُرآن كلفظ "ناشئة الّيل" و" القِسْطَاس " و " كفْلَيْن " و " قَسْوَرَة " و غير ذلك . و تَعَلّقُوا في ذلك بالآثار الواردةِ فيه :

١- عن أبي موسىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد:٢٨] قال : الكفلان : ضعفان من الأجر ، بلسان الحبشة(١) .

٢- عن ابن عباس في قوله : ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾ [المزمل:٦] قال : بلسان الحبشة إذا قَامَ الرَّجُل من الليل قَالُوا : نشأ (٢).

٣- عن ابن عباس أنه سُئِلَ عن قوله : ﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ ﴿٥١﴾ ﴾ [المدثر] قال : هو

---

(١) انظر تفسير الطبري: ١/ ١٣.

(٢) الطبري:١/ ١٣ ،الدر المنثور:٨/ ٣١٦.

بالعربية : الأسدُ ، وبالفارسية : شار، و بالنبطية : اريا ، وبالحبشة : قسورة [(١)].

يَقُولُونَ : إنّ في هذه الآثار دلالةً علىٰ أن في القرآن كلماتٍ غيرِ عربيةٍ من لسان الحبشة والنبطية وغير ذلك .

وههنا نظريةٌ ثالثةٌ ، وهي أن الألفاظ التي تُنْسَبُ إلَى العجمية هي في الأصل أعجميةٌ ؛ لكن استعملتها العربُ وعرّبَتها فهي عربيةٌ بهذا الوجه . وهو قول ابن عطية، قال : وقد كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلسانها بعضُ مُخَالَطةٍ لسائر الألسنة بتِجَاراتٍ ، و بِرِحلَتَي قريشٍ ، و كسفر مسافر بن أبي عمرو إلى الشام، وكسفر عمر بن الخطاب، وكسفر عمرو بن العاص وعمارة بن الوليد إلىٰ أرض حبشة، و كسفر الأعشىٰ إلى الحيرة ، وصحبته لنَصَارَاها ، مع كونه حُجَّةً في اللغة؛ فعَلِقَت العرب بهذا كله ألفاظاً أعجميةً غيَّرَتْ بعضها بالنقص من حروفها، وجرت إلىٰ تخفيف ثقل العجمة، واستَعْمَلَتْها في أشعارها ومُحاوراتها؛ حتىٰ جَرَتْ مجرىٰ العربي الصحيح، ووقع بها البيان ، و علىٰ هذا الحدِّ نَزَلَ بها القرآن[(٢)].

---

(١) الطبري:١/ ١٤.

(٢) الطبري:١/ ١٥، القرطبي: ١/ ٦٠، الرسالة للإمام الشافعي:٨.

المَأخَذُ السَّادِسُ
العَقْلُ السَّلِيْمُ

المَأخَذُ السَّادسُ هو العقل السليم ، والفهم البليغ ، الّذي يهتدي به الإنسان إلىٰ ما أراده الله تعالىٰ بكلامه الشَّريف ، الَّذِي هو بحرٌ لا ساحلَ له ؛ وبِهِ ينتهي نظرُه إلىٰ الحقائق والمعارف ، التي لايعرِفُها مَن حُرِمَ العقلَ السليم ؛ و يستنبطُ به من الأسرار والدقائق ما لايهتدي إليه مَن لم يُرْزَق ذلك .

وهذا هو ما أشار إليه العلامة الزركشي بقوله :" التفسيرُ بالمقتضىٰ من معنىَ الكلام ، والمقتضب من قوة الشرع[1] .

وهو العلم الموهوب الذي تقدَّمَ ذكرُه ، و قد أسْلفْنَا هُناك عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنّه قال: ليس العلم عن كثرة الحديث ، إنّما العلمُ خشيةُ الله. و عن الإمام مالك قال: إنَّ العلمَ ليس بكثرة الرواية ، ولكنَّه نورٌ جَعَلَه الله في القُلوب، وقال: العلمُ و الحكمةُ نورٌ يهدي به اللهُ منْ يشاءُ، و ليس بكثرة المسائل .

وقد ذكرنا هُناك أنّ هذا هو العلم الّذي دَعَا به الرسولُ ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما وقال :" اللهمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّيْنِ وَعَلِّمْهُ التَّأوِيْلَ "، وهو الذي أشار إليه أميرُ المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ حين سأله أبوجُحَيفة : هل عندكم كتابٌ ؟ فقال : لا ، إلّا كتاب الله ، أو فهمٌ أعْطِيَه رجلٌ مسلمٌ .

---

(١) البرهان: ١/ ١٦٢ .

۞ **الانتباه:**

ومِمَّا لامجالَ للبحث فيه أنّ المراد بهذا العقل والفهم هو ما يكون مَوهُوباً من الله تعالىٰ إنعَاماً وثمرةً للتقوىٰ ، و العَمَل الصالح ، والإنابة ، والخُشُوع ، والتعلُّق مع الله تعالىٰ، و غير ذلك من الصِّفَات الحَمِيدَة الإيمانية ، والخَصائل الجَمِيلة الرُّوحية ، وهذا إنما يحصل للإنسان إذا تحلّىٰ بهذه الصفات والخصائل علىٰ أكمل نمطٍ و أحسن وجهٍ .

ولا يمكنُ أن يكون المرادُ بهذا عَقْلاً عَامّاً يتواجد ويشترك فيه كلُّ فردٍ من أفراد البَشَر علىَ السَّواء ؛ وتتمُّ به إجراءاتُه اليومية وأفعاله العادية ؛ وبِه يُفارِقُ الإنسانُ من بين سائر البَهَائِم والحَيوانَات ؛ فإن من البديهي أن صاحب هذا العقل العام لامزية له من بين أفراد البشر، وإنما المزية والتفوق من بينهم لمن رُزِقَ العقلَ الخاصَ الموهوب الذي هو ثمرة الإيمان الكامل، والعمل الصالح ، والخشية ، والتقوىٰ ، وغير ذلك .

فيتَّضِحُ بما قُلنا أنَّ ما اتَّخَذه الطبقةُ المُثَقَّفَةُ المُتحَذْلِقَةُ طريقاً إلىٰ تفسير القُرآن الكريم من الاعتماد علىٰ عُقُولهم والاتّكال علىٰ فهمِهم من غير تحصيل العلوم الشَّرعِية، والعُلوم العربية ؛ و من غير النُّبُوغ في العلم ، و العمل ، والهدىٰ ، و التقوىٰ ؛ ثمّ من الاجتراء علىٰ تفسير القرآن الكريم علىٰ مستوىٰ علمهم و عقلهم ، هذا هو- لا شكَّ - من الغَواية و المَتَاهَة ، وهو موقفٌ خَطِرٌ عظيمٌ . و من العجب أنه سوّل لبعضهم أن يعتنق هذا الطريقَ المُعَوَّجَ مُسْتَدلًّا علىٰ جوازه بأن العقل من المآخذ التفسيرية ، فهل هذا إلا الهُزوء بالعُلوم القُرآنية ، والسُخْريةُ بالعُلوم الشرعية ، والتلاعُبُ بالأحكام الدِّينِيّة ، والعَبَثُ بالتعاليم الإسلامية ؟

فواجبُ الحذر والحيطة يقتضي مِنَّا أن نخط خَطّاً فارقاً بين عقل وعقل؛ لكي يبدُوَ لنا في وُضُوحٍ تامٍّ الفرقُ بين عقل هو مأخذ التفسير، و بين عقل هو بمعزل عنه، فأقولُ : إنّ الأوّل هو ثمرة الإيمان الكامل، والعلم الصحيح، والعمل الصالح،

والتقوىٰ الراسخ ، بينَما الثَّاني لا علاقةَ له بهذه العُلُوم والصَّفَات ، فهذا هو الخطّ الفاصل بينهما، فافهم حقَّ الفهم .



حُكمُ التَّفْسِيرِ الإشَارِي الصُّوفي

إنّا كثيراً ما نجدُ في كلام الصُّوفية - رحمهم الله تعالىٰ - ما يتَعَرَّضُ لتفسير الآيات من القُرآن علىٰ ضَوءِ العقل السليم ، والفهم الثاقب ، الذي وَهَبَهُم اللهُ تعالىٰ إنعاماً و ثمرةً للتقوىٰ ، والعمل الصالح ؛ وعلىٰ ما يَقْذِفُ في قُلُوبهم من النور الذي يجْعَلُهم نافِذِي البَصِيرَةِ ، ولٰكن طريقتُهم في التفسير- كما يَلْمِسُ مَنْ يُطالِع كلامَهم - يُخَالِفُ ظاهراً طريقةَ المُفَسِّرِينَ ، و هذا هو ما يُقَالُ له : التفسيرُ الإشَارِي والتفسير الصُّوفي أيضاً.

۞ أقسامُ التفسير ومعنىَ التفسير الإشَارِي

ولا يَعْزُبَنّ عن بالكم أنَّ بعضَ العُلَماء قَسّمَ التفسير إلىٰ ثلاثة أنواع :

١- **التفسيرُ بالرِّوَاية** : وهو ما جَاءَ في القُرآن أو السُّنّة أو كلام الصحابة بَيَاناً للمُرَاد بآيات الله تعالىٰ ، ويسَمّىٰ هذا التفسيرُ بالمأثور أيضاً.

٢ - **التفسيرُ بالدِّرَاية** : و هو مَا اسْتُنْبِطَ من الاجتهاد مُسْتنداً إلىٰ ما يجِبُ الاستناد إليه ، فإنْ كان هذا الاجتهاد مُستندا إلىٰ ما يجبُ الاستنادُ إليه ، فالتفسيرُ محمودٌ مقبولٌ و إلاَّ فمذمومٌ مردودٌ ، ويُسَمّىٰ بالتفسير بالرأي .

٣- **التفسيرُ بالإشَارَة** : و هو مَا استُنبِطَ من القُرآن من الدقائق، والأسرار بإشارةٍ خفيةٍ تنكشفُ علىٰ أرباب الحقائق، وأصحاب السلوك بواسطة الإلهام الربَّاني .

ومن هُنا يُعْلَمُ معنىٰ التفسير بالإشارة ، ومُلَخَّصُه : إنَّ التفسير الإشاري هو تأويلُ الآيات علىٰ غير ما يَظهَرُ منها لإشاراتٍ خَفِيَّةٍ تَظهَرُ لأرباب السلوك، ويمكن

الجمعُ بينها وبين الظواهر المرادة[(١)] .

۞ نَماذِجُ التفسير الإشَاري من كلام الصوفية

ومما ينَاسِبُ هذا المقام أن نسرد بعض النَّماذج للتفسير الإشاري من كلام الصوفية - رحمهم الله تعالىٰ - ، فممّا قالوه في التفسير:

١- قولُه تعالىٰ: ﴿ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾ [طه:٢٤] قالوا : إن فرعون هو القلب .

٢- قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ﴾[البقرة:٢٧] قالُوا : المرادُ بالبقرة هو النفس .

٣- قوله تعالىٰ : ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ [طه: ١٢] قالوا : المرادُ ترك الدُّنيا.

٤- قولُه تعالىٰ : ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ [البقرة:٢٢] قال بعضُهم : أكبرُ الأنداد النفسُ الأمارةُ بالسُّوء ، الطَّوَّاعَة إلىٰ حُظُوظها .

٥- قولـه تعالىٰ : ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ ﴾ [النساء:٥١] قالوا: رأسُ الطوَاغِيتِ كلِّهَا النفسُ الأمَّارةُ بالسُّوء .

٦- قولُـه تعالىٰ: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ القَلبُ ، ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ ﴾ النفسُ الطَّبيعي ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ ﴾ العقلُ المقتدي بالشرع ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [النساء : ٣٦] الجوارحُ المطيعة لله .

٧- قولُه تعالىٰ : ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْ ﴾ [النمل:٥٢] أي قُلُوبهم عند إقامتهم علىٰ ما نُهُوا عنه ، والبيوتُ القلوب ؛ فمنها عامرةٌ بالذِّكر ، و منها

---

(١) انظر: الإتقان: ٢/ ٢٣٦، و البرهان: ٢/ ١٠٧.

خَرَابٌ بالغَفلة عن الذِّكر .

٨- قولُه تعالىٰ : ﴿ فَانظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾ [الروم: ٥٠] أي حياةُ القُلُوب من الذِّكر .

٩- قولُـه تعـالىٰ : ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [الـروم: ٤١] أي المـرادُ بـالبر الجوارحُ، و بالبَحر القَلْبُ .

١٠- قولُـه تعـالىٰ : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾ [البقرة:١١٤] قَالُوا : المَساجِدُ القُلوبُ ؛ تُمنَعُ بالمعاصي من الذِّكر [(١)].

۞ حكمُ التفسير الإشَارِي

ولٰكن هُناك سُؤالٌ : ما هو حُكمُ التفسير الإشاري ؟ هل هو ممنوعٌ شرعاً ، أو لذلك سبيلٌ في الشرع ؟ فقد تَنَازَعَ فيه العُلماء بين مُجِيْزٍ و مانعٍ ، وبين مُنْصِفٍ و مُسْرِفٍ :

۞ فمنهم من يقولُ : إنَّه لا يجوزُ القَولُ في القُرآن إلاَّ بما هو ظاهرٌ من حيث اللغة العربية وبما نُقِلَ عن النبي ﷺ وأصحابه ، وقالوا: إنه ليس في القرآن ما يسميه البعض بالباطن .

۞ ومنهُم من يَزعُم : أنه يجوز أن يُفَسَّرَ القرآنُ بما هو ليس بظاهرٍ من اللغة العربية لأن للقُرآن ظاهراً وباطناً، حتىٰ أنهم أسْرَفُوا فيه ، و فَسَّرُوا القُرآنَ علىٰ غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين .

۞ ومنهم من يقولُ : إنّ التفسيرَ هو ما جاءَ عن النبي ﷺ ، و أصحابه ، أو ما ظَهَرَ من اللغة العربية ، و مع ذلك ففي القُرآن إشاراتٌ خَفِيةٌ تُفْتَحُ علىٰ قُلُوب أولياء

---

(١) انظر: الموافقات: ٣/ ٢٣٨-٢٤٢ ، و فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣/ ٢٣٨.

الله تعالىٰ المُتَّقِين، وعباده الصالحين. و هذه الإشاراتُ لا تُخالِفُ الظواهرَ المُرادَةَ؛ بل تكون مُوافقةً للظاهر الثابت عن الرسول ﷺ، وأصحابه .

۞ المانِعُونَ و أدِلَّتُهُم

وممّن منع التفسيرَ بالإشارة الإمامُ أبو الحسن الواحدي المفسِّر . قال العلامة ابن الصلاح في فتاواه ، كما في البرهان للزركشي : وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المُفسِّر أنه قال : صَنَّفَ أبو عبد الرحمان السلمي (حقائقَ التفسير) ، فإنْ كان قد اعتقد أنَّ ذلك تفسيرٌ فقد كفَرَ[١] .

ومنهم الإمام النسفي حيث قال في (عقائده) : النُّصُوص علىٰ ظواهرها، والعُدُول عنها إلىٰ مَعانٍ يَدّعِيْهَا أهلُ الباطن إلحادٌ[٢] .

ومنهم الإمامُ سراج الدين البلقيني ، قال السيوطي في الإتقان : سُئِلَ شيخُ الإسلام سراج الدين البلقيني عن رجلٍ قال في قوله تعالىٰ : ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥] : إنَّ معناه : " مَنْ ذَلَّ " أي من الذُلِّ ، و" ذِي " إشارةٌ إلىٰ النفس ، و"يشْفَ" من الشِّفاء ، جوابُ " مَنْ " و "عُ" أمرٌ من الوَعْي . فأفتىٰ بأنه مُلحِدٌ[٣] .

وهٰؤلاء الأئمة استَدَلُّوا علىٰ مَنعِه بأمُورٍ :

الأول : بأنّ القُرآن الكريم عربي خالصٌ، ومعانيه، ومضامينه، وتراكيبه هي ما تعرفه

---

(١) البرهان: ٢/ ١٧٠.

(٢) العقائد النسفية مع شرحه للتفتازاني: ١٦٦.

(٣) الإتقان: ٢/ ٢٣٦.

العَرَبُ و تُؤَانسُه ، فما كانتِ العرب لاتعرفُه ، و لا تُؤَانِسُه لا يصحُّ أن يكون ذلك مراداً بهذا الكلام العربي الخالص ، وإلا تَعطَّلَتْ فائدةُ التَّخاطُب به ، فلايجوزُ أن يُتأَوَّلَ القُرآن علىٰ خِلافِ ما يَظهَرُ من ألفاظه .

الثَّاني : بأنَّ التأويل علىٰ خلاف الظاهر قد يذهبُ بالقُرآن عن هَدفِه وقَصدِه الذي يُرْمىٰ إليه ، فمثلاً قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [البقرة] قال الشيخُ الأكبر ابنُ عَرَبي يشرحُ هذه الآية :

" يا محمدُ ! إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ : (سَتَرُوا محبَّتَهُم فيَّ) .... دَعْهُم ، فَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ بوعيدِكَ الذي أرسلتُك به ، أم لم تُنذِرهُم ، لَا يُؤْمِنُونَ: بكلامِك؛ فإنهم لايَعقِلُون غَيري ، و أنت تُنذِرُهم بِخَلقِي ، وهُم ما عَقَلُوه ، ولا شَاهَدُوه ، كيفَ يُؤمِنُون بِك ؟ وقد خَتمتُ علىٰ قُلُوبهم ، فلم أجعل فيها مُتَّسَعاً لغَيري ؛ و علىٰ سمعِهم ؛ فلا يسمعونَ كلاماً في العالم إلاّ مِنّي ؛ (وعلىٰ أبصارِهم غشاوةٌ) من بهائي عند مُشاهَدَتي ، فلا يُبصِرُون سَواي إلخ[1] .

وهذا التفسير- كما ترىٰ- صرفُ القرآن عن معناه الظاهر ، وإذهابُه عن هدفِه المنشود ، فلا يجوز التفسيرُ به ، و لايُقْبَلُ إلا بالتأويل .

الثَّالِثُ : بِأنَّ تفسيرَ القُرآن بمثل ما يقوله أصحابُ السُّلُوك ، و الإشارات ؛ لم يُنقَل عن السَّلَف الصَّالح من الصحابة ، والتابعين ، وغيرهم ، بالرغم من أنهم كانُوا أدرىٰ بمعاني كتاب الله ، و أعرفَ باللُّغَة العَرَبية من غيرهم ، فلو كان

---

(١) الفتوحات المكية : ١/ ١١٥.

مثل هذا التفسير مَعرُوفاً عندهم لنُقِلَ إلينا لتوافُر الدَّوَاعِي ، فلمَّا لم يُنْقَلْ عنهم عُلِمَ أنه ما كان عندهم معروفاً ، و غيرُ معقولٍ أنْ يأتيَ غيرُهم بأفضلَ ، و أهدىٰ مما قَالُوا في التفسير .

وهذهِ هيَ وُجُوهٌ ثلاثةٌ استدَلُّوا بها علىٰ أنَّ التفسير الإشاري ممنوعٌ ، ومحذورٌ شرعاً .

۞ المُجِيزُونَ وأدِلَّتُهم

وأما المجيزُون للتفسير الإشاري فهم كثيرُون ، وها هوكلامُ بعض الأئمة في هذا الخصوص ، قال الإمام ابن الصلاح :

" وأنا أقولُ : الظنُّ بمن يُوثَقُ به منهم إذا قال شيئاً من ذلك أنّه لم يذكره تفسيراً، ولا ذَهَبَ به مذهبَ الشَّرح للكلمة، فإنّه لوكان كذلك كانوا قد سَلَكوا مسلكَ الباطنية ، وإنما ذلك منهم تنظيرٌ لما وَرَدَ به القُرآن ؛ فإنَّ النظير يذكر بالنظير و مع ذلك فيالَيْتَهمْ لم يَتَسَاهَلُوا بمثل ذلك لما فيه من الإبهام والالتباس "[1].

قال العلامة التفتازاني في (شرح العقائد النسفية) :

"وأما ما يذهبُ إليه بعضُ المحقِّقِين من أنّ النُّصوص مصروفةٌ علىٰ ظاهرها، ومع ذلك ففيها إشاراتٌ خَفيَّةٌ إلىٰ دقائق تَنكشِفُ لأرباب السُّلوك ، يُمكنُ التوفيقُ بينها وبين الظواهر المرادة ؛ فهو من كمال الإيمان و محض العرفان "[2].

وقال الأستاذ محمد حسين الذهبي بعد إيراد الأدلة في هذا الصدد ما نصه :

---

(١) البرهان : ٢/ ١٧١، و الإتقان: ٢/ ٢٣٥.

(٢) شرح العقائد النسفية:١٦٦.

" هذه الأدلة مجتمِعةً تُعْطِينا أنّ القُرآن الكريم له ظَهرٌ وبَطنٌ ... ظَهرٌ يَفهَمُهُ كلُّ مَن يعرِفُ اللِّسانَ العَربي ، وبَطنٌ يَفهَمُه أصحابُ الموهبة ، و أربابُ البصائر ؛ غيرَ أنّ المعاني الباطنة للقُرآن لا تَقِفُ عند الحَدِّ الذي تَصِلُ إليه مَدارِكنَا القاصِرةُ ؛ بل هي أمرٌ فوقَ ما نَظُنُّ ، و أعظمُ ممّا نَتَصَوَّرُ "(١).

واستدلوا علىٰ جواز التفسير الإشاري بأمور:

أولاً : بما رُوِي عن النبي ﷺ قال : " لِكلِّ آيَةٍ ظَهْرٌ و بَطْنٌ ، و لِكلِّ حَرفٍ حَدٌّ، و لِكلِّ حَدٍ مُطّلَعٌ " (٢).

ثانياً : بما رُوِيَ عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً :" ثَلاثَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : القُرْآنُ يُحَاجُّ الْعِبَادَ لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ ، الخ (٣).

هذانِ الحَديثَان يُصَرِّحَانِ بأنّ للقرآن بَطْناً كما له ظَهرٌ، ولٰكن ينشأ هناك سُؤالٌ بأنه ما هو ظَهرُه وما هو بطنُه ؟ ففيه خلافٌ بين العُلماء ، وحكىٰ السيوطي في ذلك ستّةَ أقوالٍ للعُلَماء :

١ – أنك إذا بحثتَ عن باطنها و قستَه علىٰ ظاهرها وقفتَ علىٰ معناها.
٢ – أنه ما من آيةٍ إلاّ عَمِلَ بها قومٌ و لها قومٌ سيعمَلُون بها.
٣ – أن ظاهرها لفظُها، و باطنَها تأويلُها .
٤ – قال أبو عبيد : إنّ القِصَص التي قَصَّها اللهُ تعالىٰ عن الأمم الماضية ، وما عَاقَبَهُم به ظاهرُها الإخبارُ بهلاك الأولين ، إنما هو حديثٌ حَدّثَ به عن قومٍ ، وباطنُها وعظُ

---

(١) التفسير والمفسرون:٢/ ٣٥٦.

(٢) ذكره السيوطي عن الفريابي، الإتقان: ٢/ ٢٣٦.

(٣) أخرجه البغوي في شرح السنة:٣٤٣٣ ، والطبري في تهذيب الآثار:١٧٢.

الآخرين ، وتحذيرُهم إنْ يَفعَلُوا كفعلهم فيَحُلَّ بهم مثلُ ما حَلَّ بهم . قال السيوطي : وهذا أشبهُ بالصواب .

٥- حكاه ابن النقيب : أنّ ظهرَها ما ظَهَرَ من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وبطنَها ما تضمّنه من الأسرار التي أطْلَعَ اللهُ عليها أربابَ الحقائق .

٦- قال بعضُهم : الظاهرُ التلاوةُ ، و الباطنُ الفَهْمُ [١].

ثالثاً : بما رُوِيَ عن الصَّحَابة من قولهم و فعلهم بهذا الخُصُوص ، فأما الدليل من قولهم فهو ما يلي :

١- عن أبي جُحَيفةَ قلتُ لعلي ﷺ : " هل عندكم شيءٌ من الوحي إلاّ ما في كتاب الله؟ قال : لا ، و الذي فَلَقَ الحَبَّةَ ، و بَرَأَ النَّسْمَةَ ما أعلمُه إلاّ فهماً يُعْطِيه اللهُ رَجُلاً في القُرآن إلخ [٢] .

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : إنَّ القُرآن ذو شُجُونٍ وفُنُونٍ ، وظُهُورٍ وبُطُونٍ ، لا تنقضي عجائبه ، ولا تُبلَغ غايتُه ، فمن أوغلَ فيه برِفقٍ نجا، ومن أخبر فيه بعنف هوىٰ، أخبار وأمثال، وحلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه ، وظهر وبطن ، فظهره التلاوة وبطنه التأويل ، فجَالِسُوا به العُلَمَاءَ وجَانِبُوا به السُّفَهَاءَ [٣] .

٣- عن أبي الدرداء ﷺ أنه قال : " لايَفْقَهُ الرَّجُل كلَّ الفِقهِ ؛ حتىٰ يجعل للقُرآن

---

(١) الإتقان: ٢/ ٢٣٦.

(٢) رواه البخاري: ٢٨٢٠، والترمذي :٣١٣٢و غيرهما.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم ، كذا في الدر المنثور:٣/ ٤٥٩، و روح المعاني: ١/ ٨.

وجوهاً "[١].

٤- عن ابن مسعود ﷺ أنه قال: من أراد علم الأولين والآخرين فليثوّر القرآن[٢].

قال الإمام السيوطي بعد سرد هذه الآثار : " وهذا الذي قالوه لا يحصل بمجرَّدِ تفسير الظاهر .

و أما الدليل من فعلهم فهو ما يلي :

١- ما جاء عن ابن عباس ﷺ أنه قال : كان عُمَرُ ﷺ يُدخِلُني مع أشياخ بَدرٍ، فكأنّ بعضَهم وجد في نفسه ، فقال : لِمَ تُدخِلُ هذا معنا ولنا أبناء مثلُه ؟ فقال عُمر: إنه من حيث علمتُم ، فدَعَاه ذاتَ يوم فأدخله معهم ، فما رأيتُ أنه دعاني يومئذ إلا ليُرِيَهُم ، قال : ما تقولون في قوله تعالىٰ : ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ [النصر] فقال بعضُهم : أُمِرْنَا أن نحمدَ الله ونَستَغفِرَه إذا نُصِرْنَا وفُتِحَ علينَا، وسَكتَ بعضُهم ، فلم يقُل شيئاً، فقال لي : أ كذاك تقول يا ابن عباس ؟ فقلتُ : لا ، قال : فما تقول ؟ قلتُ : هو أجَلُ رسولِ الله ﷺ أعْلَمَهُ له ، قال : إذا جاء نصرُ الله والفتحُ ، وذلك علامة أجَلِك، فسبِّح بحمد ربك واستغفِرْه ، إنه كان تواباً ، فقال عمر: ما أعلَمُ منها إلا ما تقول[٣] .

قال الإمام الشاطبي : فظاهرُ هذه السُّورةِ أنّ الله أمر نَبيه ﷺ أنِ يُسَبِّح رَبَّه

(١) الإتقان:٢/ ٢٣٦.

(٢) رواه الطبراني في الكبير: ٧٦٦٤، والبيهقي في شعب الإيمان:٢/ ٣٣١ . قال الهيثمي : رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح . (مجمع الزوائد:٧/ ٣٤٢).

(٣) رواه البخاري:٤٥٨٨، و الترمذي: ٣٢٨٥، وأحمد: ٢٩٦١واللفظ للبخاري .

ويستغفره إذْ نصره الله و فتح عليه ، و باطنها أن الله نعىٰ إليه نفسه [(١)].

ورُوِي هٰكذا عن العباس عمِّ النبي ﷺ أنه بكىٰ حيثُ نزلت هذه الآية، فقال النبي ﷺ ما يبْكيْكَ يا عمّ ؟ فقال :" نعيت إليك نفسك، فقال : إنه لَكمَا تقول "[(٢)].

٢- ما جَاءَ أنه لما نَـزَلَ قولُـه تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فَرِحَ الصَّحَابةُ وبكىٰ عمر ﷺ ، فقال النبي ﷺ : ما يُبْكيْك؟ قال: أَبْكانِيْ أنا كنَّا في زيادةٍ من دِينِنَا ، فأمّا إذا كمُلَ ، فإنه لم يكمُلْ شيءٌ قطُّ إلا نَقَصَ، فقالَ ﷺ : صَدَقْتَ [(٣)].

قالوا : ففي هذه الآثار أن بعض الصحابة فهم من الكلام مالم يفهم الآخرون منهم ، فأدرك عمر، وعباس، وابن عباس ﷺ المعنى الإشاري ، وهو نعي رسول الله ﷺ، بينما الصحابة الآخرون لم يفهموا أكثرَ من المعنىٰ الظاهر من الكلام .

۞ قَولٌ فَصْلٌ في البَابِ

وحيثُ قد فَرَغْنَا من استعراض الأدلّة عن الطرفين ، يتبادر إلىٰ أذهاننا التَسَاؤل : ما هو الحق في الباب ؟ إذنْ فعلينا أن نُنَاقِشَها علىٰ سبيل الإيجاز بأسلوب علمي رصينٍ ، فنقول : إنّ ما استَدلَّ به المانعُون عن التفسيرالإشاري إنما يدُلُّ علىٰ أن القُرآن الكريم الّذِي نزل بلسان عربي مُبين ، لا يُؤخَذُ مفهومُه ومعناه إلّا مما كان يَتَعَارَفُ ويَتدَاوَلُ بين العرب من المعاني ، فلا يجوز تفسيرُ آيةٍ من آيات الله تعالىٰ علىٰ خلاف ما عليه العربُ من

(١) الموافقات:٣/ ٢٢٨.

(٢) تفسير القرطبي:٢٠/ ٢٣٢.

(٣) ابن أبي شيبة: ٧/ ٨٨.

المعنىٰ الظاهر المتبادر إلىٰ أذهانهم ، وأما إذا فُسِّرَتِ الآيةُ علىٰ وفق اللغة العربية و علىٰ قواعدها النحوية والبلاغية ، إلّا أنه أخِذَتْ من خلالها الإشاراتُ اللطيفةُ مع إبقاء المعنىٰ الظاهر ، فلا دليلَ علىٰ منعه و حذره فيما أوْرَدُوْه من وُجُوه المنع .

وأمّا الأدلّة المُجِيزَةُ التي استَدلَّ بها المُبِيحُون للتفسير الإشاري فهي إنّما تدُلُّ علىٰ جواز أخذ الإشارات اللطيفة من خلال المعاني الظاهرة؛ وعلىٰ إباحة الاعتبار، والاتِّعَاظ بما فيها من المواعظ والعِبَر الباطنة ، مع الاحتفاظ بالمعاني الظاهرة المرادة، وليس فيها أي دليل علىٰ جواز التفسير الإشاري علىٰ الإطلاق .

إذاً فإنّا قد نستطيعُ أن نجعلَ هذا الخلاف خلافاً لفظياً بأنْ نحمل كلامَ المانعين للتفسيرالإشاري علىٰ أن مرادهم بالمنع : أنْ تُفَسَّرَ الآياتُ علىٰ خلاف اللغة العربية وقواعدها النحوية والبلاغية ، ولا يكون له شاهدٌ من نصّ أو ظاهر يشهد لصحته؛ ونحمل كلامَ المُجِيْزِين علىٰ أن المراد بالجواز ما إذا لم يخرج عن اللغة العربية و قواعدها، ولايذْهبُ بالقرآن عن هدفه وغايته ، ويشهد له شاهدٌ علىٰ صحّته .

فَيبْدُو من هذا : أن الإشارات القُدسِيةَ واللطائف السُبْحَانِيةَ التي تنكشف من سَجف العبارات لأرباب السلوك ، و تَنْهلّ من سحب الغيب علىٰ أصحاب القلوب، إذا كانت موافقةً لمعاني النصوص الظاهرة ، ولم تخرج عن اللغة العربية ، فلا ضيرَ في قبولها ولا شك في جوازها عند الكل .

ومن خِلال ما أسْلَفْنَا من المناقشة ، يبْدُوْ بوضوحٍ أن التفسير الصوفي الإشاري ليس هو في الحقيقة تفسيراً ؛ بل إنما هو اعتبار وقياس . وإطلاق التفسير عليه تجوُّزٌ وتوسُّعٌ ؛ ثم يظهر من هذه المناقشة والمُذاكرة : أن التفسير الإشاري لجوازه شرطان : الأول : أن لايخرج عن مقتضىٰ الظاهر المقرَّر في لسان العرب ، والثاني : أن يكون له ما يشهد لصحته من الشواهد . وسيأتي المناقشة في الشروط في أواخر المبحث .

وهذا الذي قُلنا هو مختار الإمام ابن تيمية ، والإمام ابن الصلاح ، و الإمام الشاطبي ، والإمام الزركشي ، وغيرهم . وقد تقدّم كلامُ الشيخ ابن الصلاح فيما سبق، و قال الزركشي : وأما كلام الصوفية في القُرآن فليس بتفسير [1].

۞ كلامُ بعض الأئمة في تفسير الصوفية

و أمّا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، فإليك تلخيصَ كلامه ، فقال رحمه الله في فتاواه :

"وجِماعُ القول في ذلك أنّ هذا الباب نوعان :

أحدهما : أن يكون المعنى المذكور باطلاً ؛ لكونه مُخَالِفاً لما عُلِمَ - فهذا هو في نفسه باطل .

والثاني : ما كان في نفسه حَقّاً ؛ لكن يستدلّون عليه من القرآن ، والحديث بألفاظٍ لم يرَدْ بها ذلك ، فهو الذي يُسَمُّوْنَه "إشارات" أما النوع الأول فيُوْجَدُ كثيراً في كلام القرامطة ، و الفلاسفة المخالفين للمُسلمين في أصول دينهم ، و أما النوع الثاني فهو الذي يشتبه كثيراً علىٰ بعض الناس ؛ فإن المعنىٰ يكونُ صَحِيْحاً لدلالة الكتاب والسُّنة عليه ، ولكن الشأن في كون اللفظ الذي يَذكرُونه دَلَّ عليه ، وهذان قسمان : أحدهما : أن يُقَالَ : إنّ ذلك المعنىٰ مرادٌ باللفظ ، فهذا افتراءٌ علىٰ الله . فمَنْ قال : المراد

بقوله : ﴿أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ﴾[البقرة:٦٧] هي النفس ، وبقوله : ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ﴾[طهٰ:٢٤] هو القلب ، فقد كذَبَ على الله إمّا مُتعمِّداً و إمّا مُخطِئاً . والثاني : أن يجْعَلَ ذلك من باب الاعتبار والقياس ، لا من باب دلالة اللفظ ، فهذا من نوع القياس،

(١) البرهان : ٢/ ١٧١.

فالذي تُسَمِّيْه الفقهاءُ قياساً هو الّذي تُسَمِّيه الصُوفية إشارةً . وهذا ينقسم إلىٰ صحيح وباطل، كانقسام القياس إلىٰ ذلك ، فمن سمع قولَ الله تعالىٰ : ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [الواقعة] وقال : " إنه اللوح المحفوظ أو المصحف، فكما أن اللوح المحفوظ الذي كتب فيه حروف القرآن لا يمَسُّه إلا بدنٌ طاهرٌ ، فمَعَاني القُرآن لا يذُوْقُها إلا القلوبُ الطاهرةُ ، وهي قُلوب المتقين" ، كان هذا معنى صحيحاً واعتباراً صحيحاً، و لهذا يُرْوىٰ هذا عن طائفة من السلف، وكذلك من قال: " لَا تَدخُلُ المَلائكةُ بَيتاً فيه كلبٌ ولا جنبٌ " فاعْتَبَرَ بذلك أن القلب لايدخله حقائقُ الإيمان ، إذا كان فيه ما ينَجِّسُه من الكبر والحسد ، فقد أصَابَ "[1].

و أما كلام الإمامُ الشاطبي فهو يقول في (الموافقات) :

"وهو (أي التفسير الإشاري) مزلّةُ قَدَم لمنْ لم يَعْرِفْ مَقَاصِدَ القوم ، فإنّ الناس في أمثال هذهِ الأشياء بين قائلين : منهم مَن يُصدِّقُ به ، و يأخُذُه علىٰ ظاهره، ويعتقِدُ أنّ ذلك هو مرادُ الله تعالىٰ من كتابه ، و إذا عَارَضَه ما يتعلّقُ في كتُب التفسير علىٰ خلافه فربما كذّبَ به ، أو أشْكلَ عليه . ومنهم من يُكذِّبُ به علىٰ الإطلاق ، و يَرىٰ أنه تَقَوُّلٌ وبهتانٌ ، مثل ما تقدّم من تفسير الباطنية ومن حَذَا حَذْوَهم . وكلَا الطريقين فيه مَيلٌ عن الإنصاف ، و لا بُدَّ قبلَ الخَوض في رفع الإشكال من تقديم أصلٍ مُسَلَّمٍ يتبَينُ به ما جاء من هذا القبيل ؛ فنقول : الاعتبارات القُرآنية الواردة على القُلُوب الظاهرة للبصائر إذا صَحّتْ علىٰ كمال شُروطِها فهي علىٰ ضربين : أحدُهمَا ما يكون أصل انفجارهِ من القُرآن ، و يَتبَعُه سائرُ الموجودات ؛ فإنّ الاعتبار الصحيح في الجملة هو الذي يخرقُ نورُ البصيرة فيه حجبَ الأكوان من غير توقُّفٍ ، فإن تَوَقَّفَ فهو غير

(١) فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣/ ٢٤٠، ٢٤٢-٢٤٢.

صحيح أو غير كامل حسبما بَيّنَهُ أهلُ التحقق بالسلوك .

والثاني ما يكون أصلُ انفجاره من الموجودات جزئيها أوكليها، و يَتبَعُه الاعتبارُ في القُرآن ، فإن كان الأول فذلك الاعتبار صحيحٌ ، وهو معتبرٌ في فهم باطن القُرآن من غير إشكال ؛ لأنّ فهم القُرآن إنّما يَرِدُ على القُلوب علىٰ وفق ما نَزَلَ له القُرآن، وهو الهداية التامّة علىٰ ما يليقُ بكلِّ واحدٍ من المُكلَّفِين ، وبحسب التكاليف وأحوالها، لا بإطلاق . وإذا كان كذلك فالمشي علىٰ طريقها مشي علىٰ الصراط المستقيم ؛ ولأن الاعتبار القُرآني قلّما يجِدُه إلاّ مَن كان أهلَه عملاً به علىٰ تقليدٍ أو اجتهادٍ، فلا يخرُجُون عند الاعتبار فيه عن حدوده ، كما لم يخرجُوا في العَمَل به ، و التَّخَلُّق بأخلاقه عن حُدُوده؛ بل تَنفَتِحُ لهم أبوابُ الفهم فيه علىٰ توازي أحكامه، ويلزم من ذلك أن يكون مُعتَدّاً به لجريانه علىٰ مجاريه . والشاهد علىٰ ذلك ما نُقِلَ من فهم السلف الصالح فيه؛ فإنّه كلَّه جارٍ علىٰ ما تقتضي به العربية ، وما تَدُلُّ عليه الأدِلَّةُ الشرعية حسْبَما تَبيَّنَ قبلُ، وإن كان الثاني فالتوقُّف عن اعتباره في فهم باطن القُرآن لازمٌ ، و أخذُه علىٰ إطلاقه فيه مُمتنِعٌ ؛ لأنه بخلاف الأوّل ، فلا يصحُّ إطلاقُ القول باعتباره في فهم القرآن[1] .

۞ الفرقُ بين تفسير الصُّوفِية والبَاطِنية

ومن خِلَال هٰذا الكلام يبْدُوْ لك الفرقُ بين تفسير الصوفية وبين تفسير الباطنية والقرامطة، فإنَّ الأولين لا يمنعُون إرادةَ المعنىٰ الظاهر ؛ بل يحُضّون عليه ، و يقُوْلُون به و يعملون حسبَ مَفَادِه و مَنْشَئه ؛ بينما الآخرون يمنعُون المعنىٰ الظاهر ، و ينْكرُوْن أن يكون المعنىٰ الظاهر هو مرادُ الله تعالىٰ بكلامه الشريف ، ويتَصَرّفُون في معاني القرآن كما يحِبُّون، وعلىٰ أي وجهٍ يشْتَهون ؛ بل عندهم أنّ كل فقرةٍ من فقرات القُرآن لها تأويلٌ

(١) الموافقات:٣/ ٢٤٣.

يجري في كلّ آن و علىٰ أهل كل زمان . فمعاني القرآن عندهم مُتَجَدِّدَةٌ ، حسبَ تجدُّد الأزمنة ؛ وما يكون فيها من حوادث ؛ بل وسَاغَ لهم ما هو أكثرُ من ذلك ، فقالوا : إن الآية الواحدة لها تأويلاتٌ كثيرةٌ مُخْتَلِفَةٌ مُتناقِضةٌ ، و قالوا : إن الآية الواحدة يجوزُ أن يكون أوّلها في شيءٍ ، و آخرها في شيءٍ آخرَ "[١] .

قال العلامةُ التفتازاني : " وهم الملاحدة ، و سُمُّوا الباطنية ؛ لادّعائهم أن النُّصُوص ليست علىٰ ظواهرها ؛ بل لها معانٍ باطنيةٌ لايعرفُها إلا المعلم ، وقصدهم بذلك نَفيُ الشريعة بالكلية "[٢].

وها أنا أذكرُ أمثلةً من كلام الباطنية في التفسير تنبيهاً علىٰ بُطْلانِه و خَطَئِه :

١- فمن أمثلته ما حُكي أنّه ادّعىٰ رجلٌ منهم مُسمّىٰ بـ" بَيانُ بن سَمعَان" أنه هو المرادُ بقوله تعالىٰ : ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [آل عمران:١٣٨].

٢- و مثلُه في الفُحش ما حُكي أنّه ادّعىٰ من يُسَمّىٰ بـ"الكِسْف" أنه المراد بقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا ﴾ [الطور:٤٤] .

٣- وحُكي أنّ عبيد الله الشيعي المُسَمّىٰ بـ "المهدي" حين مَلَكَ أفريقية و استولىٰ عليها كان له صاحبان من كتامة ينتصر بهما علىٰ أمره ، وكان أحدهما يُسَمّىٰ بـ"نصر الله " و الآخر بـ" الفتح"، فكان يقولُ لهما : أنتُما اللّذان ذَكرَكما الله في كتابه فقال: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ ﴾ [النصر][٣].

---

(١) انظر التفسير والمفسرون :٢/ ٣٣.

(٢) شرح العقائد النسفية: ٢٦٦ .

(٣) ذَكَرَ هٰذه الأمثلة الشاطبي في الموافقات :٣/ ٣٣-٢٣٤ .

وكذا مِن فضائحهم ما قالوا: إنّ الوضوءَ عبارةٌ عن موالات الإمام، والتيمّم هو الأخذ من مأذون عند غيبة الإمام الذي هو الحجة، والصلاة عبارةٌ عن الناطق الذي هو الرسول، والغُسْل هو تجديد العهد، و الزكاة عبارةٌ عن تزكية النفس، إلىٰ غير ذلك من الهفوات[1].

٤- ومن أمثلته ما قال الكذّاب الفَنْجَابِي غلام أحمد القَادِيانِي المُتَنَبِّي في قوله تعالىٰ: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦] إن المراد بأحمد الذي وقع فيه هو نفسه[2].

٥- ومن ذلك ما قال الكذّاب القادياني في قوله تعالىٰ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح:٢٩]: سُمِّيْتُ في هذا الوحي الإلٰهي باسم محمد[3].

فمن هذه الأمثلة يبْدُوْ واضِحاً : أنّ الباطنية لايعتقدون ما هو يَظهَرُ من آياتِ القُرآن من معانيه؛ بل يُنكرُوْنَه ويدَّعُوْنَ ما هو غير ظاهر، بل هو خلاف ما هو المراد بالقرآن الكريم، و ما فَسّرَ به الرسول الكريم ﷺ الذي هو أدْرىٰ بمعانيه من جميع الناس.

۞ كلامُ الشيخ الإمام الأشرف علي التهانوي في تفسير الصوفية

وههنا كلامٌ للشيخ الإمام حكيم الأمّة أشرف علي التهانوي في الفرق بين تفاسير الصوفية وبين تفاسير الباطنية، وهو كلام حسنٌ لطيفٌ، وهذا ما لَخّصْنَاه وعَرَّبْنَاه من كلامه الشريف ، قال :

" وما قال الصوفية في تفسير القرآن ليس هو في الحقيقة من التفسير في شيءٍ ؛

(١) انظر: التفسير والمفسرون:٢/ ٢٤١.

(٢) اعجازِاحمدي للكذاب غلام أحمد القادياني: ٧.

(٣) اشتهار ايك غلطى كا ازاله.

بل ذَكرُوْه علىٰ سبيل التنظير والتمثيل ، فمثلاً قالوا في قوله تعالىٰ ﴿ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٢٤﴾ ﴾ [طٰهٰ] أي إذهب يا روحُ إلى النفس فَجَاهدْها ، فإنّها قدْ طَغَتْ . ففَهِمَ الجاهلُون أنّه تفسيرٌ منهم للقُرآن ، و أنْكرُوْا أن يكون في القُرآن قِصّة موسىٰ و فرعون، وقالوا : إنّ المرادَ بموسىٰ هو الرُوْح ، وبفرعونَ النفسُ ، وهذا جهلٌ محضٌ ، ومن يَنْسبُ هذا إلى الصوفية فهو كذّابٌ ؛ فإنه ليس المراد عندهم بموسىٰ الروحَ ، ولا بفرعون النفسَ؛ بل المراد بهما شخصيةُ موسىٰ ﷺ ، و ذات فرعون عليه اللعنة ، وهو مدلولُه الظاهري و لولم يكن المدلول الظاهر مراداً بالآيات القُرآنية ، فلا يثبت بها صلاةٌ ، و لا حجٌّ ، و لا زكاةٌ ، ولا ولا ولا. و هذا عينُ ما قاله المُلْحِدُون . وأما الصوفية فهم ليسُوا بمُلْحِدِينَ ، بل هم بَرِيئُون من ذلك ، و أمّا الآخرون المُعانِدون للصُّوفية الذين حكمُوا عليهم بالإلحاد و الزندقة ، وقالوا : إنّ الصوفية حَرَّفُوْا القُرآنَ، و فَسَّرُوْه برأيهم ، فهؤلاء أيضاً على الخطأ ؛ لأنّ الصُّوفية لايُفَسِّرُوْنَ القرآنَ برأيِهم، وإنما يحُضُّون على الاعتبار به؛ لأنّ القُرآن نفسه يحُضُّ عليه كما قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [يوسف:١١١] قال الصوفيةُ : إذا وَصلتُم مثلاً إلىٰ قصة موسىٰ و فرعون ، فاعْتَبِرُوْا بها بأن في باطنكم شيئاً يشبهُ موسىٰ و هو الرُوْح، وشيئاً يَشبَهُ فرعونَ و هو النفس ، فذَكرُوْا النفسَ بالآيات الإلهية لتكون علىٰ خوفٍ من رَبِّها، و تترك معاصيه. و هذا علم الاعتبار، وليس هو من علم الاستدلال؛ لأن الاستدلال يتكوَّنُ من المفهوم اللُّغَوي وطُرُقِه وأساليبِه التي بَيّنَها علماءُ المعاني والأصول؛ و أما الاعتبار فيتكوَّنُ من الْتشبْيه والإشارة. علىٰ هذا فمَن يحْكم على الصوفية بالإلحاد والزندقة لاعتبارهم بالقُرآن فهو أيضاً على الخطأ ""[1].

(١) البدائع :٢٣٧-٢٤٨، لمولانا المجدد التهانوي.

۞ شُرُوطُ التفسير الإشاري

وأخيراً نَذكرُ شُرُوطاً لجواز التفسير الإشاري الصوفي ، و إنْ مرَّ بك طرفٌ منها فيما سبق ، إلاّ أنا نُريْدُ أن نذكرها بالتفصيل :

يقُولُ الإمامُ الشاطبي : " يُشْتَرَطُ فيه شَرطان : أحدُهمَا أنْ يصحَّ علىٰ مقتضىٰ الظاهر المقرَّر في لسان العرب ، و يجري على المقاصد العربية ، و الثاني : أن يكون له شاهدٌ نَصّاً أو ظاهراً ، في محل آخر يشهد لصِحَّته من غير مُعارضٍ فأمّا الأول فظاهر من قاعدة كون القُرآن عَرَبِياً ؛ فإنه لوكان له فهمٌ لايقتضيه كلام العرب لم يُوْصَفْ بكونه عربياً بإطلاق ، و لأنه مفهومٌ يلصق بالقرآن ، ليس في ألفاظه ولا في معانيه ما يدُلُّ عليه وما كان كذلك فلا يصح أن يُنْسَبَ إليه أصلاً ؛ إذْ ليستْ نسبتُه إليه علىٰ أنه مدلولُه أولىٰ من نِسبَةِ ضِدِّه إليه ، ولا مُرَجِّحَ يدُلُّ علىٰ أحدهما ، فإثبَاتُ أحدهما تَحَكمٌ وتَقَوُّلٌ على القُرآن ظاهرٌ ، وعند ذلك يدخل قائلُه تحت إثم مَنْ قَالَ في كتاب الله بغير علم ، و الأدلّة المذكورة في أن القرآن عربيٌّ جاريةٌ هنا . وأما الثاني فلأنه إن لم يكن له شاهد في محلٍ آخر، أو كان له مُعَارِضٌ صارَ من جملة الدَّعَاوِي التي تُدعىٰ على القُرآن ، و الدعوى المُجرّدة غيرُ مقبولة باتفاق العلماء "(١) .

وقال الإمام ابن القيم:

"تفسير الناس يدُوْرُ علىٰ ثلاثة أصول : تفسيرٌ على اللفظ ، وهو الّذي يَنحُو إليه المُتأَخِّرُون ، وتفسيرٌ على المعنىٰ ، وهو الذي يذكره السَلَف ، وتفسيرٌ على الإشارة، وهو الّذي ينحُو إليه كثيرٌ من الصُّوفية و غيرهم ، وهذا لا بأس به بأربعة شروطٍ :

١- ألّا يُنَاقِضَ معنى الآية .

---

(١) الموافقات: ٣/ ٢٣٥-٢٣٦.

٢- أن يكون معنى صحيحاً في نفسه .

٣- أن يكون في اللفظ إشعارٌ به .

٤- وأن يكون بينه و بين معنى الآية ارتباطٌ و تلازمٌ ، فإذا اجتمعتْ هذهِ الأمورُ الأربعةُ كان استنباطاً حَسَناً ""[1] .

وقال الشيخ الزرقاني في "مناهل العرفان":

" إنّ التفسير الإشاري لايكون مَقْبُولاً ، إلّا بشُرُوطٍ خَمسةٍ ، وهي:

١- أن لا يتَنَافى و ما يظهرُ من معنى النظم الكريم .

٢- أن لا يُدَّعىٰ أنّه المرادُ وحده دون الظاهر.

٣- أن لا يكون تأويلاً بعيداً سخيفاً.

٤- أن لا يكون له مُعارِضٌ شرعي أو عقلي .

٥- أن يكون له شاهدٌ شرعي يُؤَيّدُه.

ثم قال : " كذلك اشْتَرَطُوْا ، بيدَ أنّ هذه الشروط مُتَداخِلَةٌ ، فيُمكنُ الاستغناءُ بالأوّل عن الثالث ، و بالخامس عن الرابع . و يَحْسُنُ ملاحظةُ شرطين بدلَهما : أحدهما بيان المعنى الموضوع له اللفظُ الكريمُ أوّلاً ، ثانيهما : ألاّ يكون من وراء هذا التفسير الإشاري تشويشٌ علىَ المفسَّر له[2] .



(١) التبيان في أقسام القرآن:١/ ١٥٠ .

(٢) مناهل العرفان: ٢/ ٦٨-٦٩.

البحثُ الثَّاني

في المآخِذِ الَّتي لا عِبرَةَ لَهَا في التفسير

وبعد ذلك نَرىٰ من الواجب في ختام هذا المبحث أنْ نُلقِي أضواءً علىٰ ما لا عبرة لها في التفسير من المآخذ، فإنّ هذا المَبحَث لا يتمُّ بدونها. ففي ما يلي من السطور بيانٌ موجزٌ لذلك؛ ولٰكن بحيث يُرْوِي الغَليلَ، و يَشْفِي العَليلَ.

المطلبُ الأوّلُ

في الأخبار الإسرائيلية

✿ معنى الإسرائيليات

"الإسرائيليات" هي مِنَ المآخذ والمصادر التي لا اعتدادَ بها في التفسير ، والمرادُ بها ما هو منقولٌ عن بني إسرائيل من اليَهُود ، و النصارىٰ ؛ سواءٌ أ كان من كتُبهم القديمة، أو من المعروف لَدَيهم ، أو من ثقافتهم الدينية . وكلمة " إسرائيليات" و إنْ كانتْ تدُلُّ بظاهرها على اللَّون اليهودي ، وما كان من ثقافتهم الدينية ، إلاَّ أنه يُرَادُ بها ما هو أوسَعُ من ذلك وأشملُ ، فتشملُ كلمةُ " الإسرائيليات" الثقافةَ اليهودية، والثقافةَ النصرانيةَ كلتيهما علىٰ سبيل التغليب .

✿ كيفَ دَخلَتِ الإسرَائيليّاتُ في الإسلامِيّات

و قبلَ الخوض في صُلْب الموضوع ، نَوَدُّ أنْ نُلقِيَ بعضَ الأضواء علىٰ كيفية دخول الإسرائيليات، في المجتمع الإسلامي ، و في التفاسير خاصةً، فنقولُ : لا يخفىٰ أنه

لمّا اتّسَعَتْ دائرةُ الإسلام اتِّسَاعاً واسعاً ، و انْتشَرَ الإسلامُ في أوساط الناس انتشَاراً عظيماً، وكان مِمَّن دَخَلَ فيه عددٌ كبيرٌ من اليهود والنصارىٰ ، فوَجَدَ بعضٌ منهم أمامَه مجَالاً لنفث خرافاتهم القديمة، و إفشاء رواياتهم المألوفة لديهم من بدء الخليقة، والنبوات الأولىٰ، و أحوال السعداء والأشقياء، وغير ذلك، و وَقَعَ الأغرارُ من المسلمين في هذه الحبائل، فأخَذُوا يَنقُلونَها حتّىٰ في صدد التفسير، فهذا هو مبدأ دخول الإسرائيليات فيما بين المسلمين ، و في التفاسير .

أمّا عصرُ الصحابة فقد اشتهرتْ فيه الإسرائيلياتُ لعامِلَيْن:

الأول: ما أشار إليه ابنُ خلدون في "مقدمته" : إن العرب لم يكونوا أهلَ كتابٍ و لا علمٍ، و إنّما غَلَبَتْ عليهم البَدَاوةُ والأمّيةُ ، و إذا تَشَوَّقُوْا إلىٰ معرفة شيءٍ ممّا تَتَشَوَّقُ إليه النفوسُ البَشَرِيةُ في أسباب المكونات ، و بدء الخليقة ، و أسرار الوجود ؛ فإنّما يَسْأَلُوْن عنه أهلَ الكتاب قبلَهم ، و يستفيدون منهم"[(١)].

والثاني: أنّ الصّحَابة ربما إذا كانوا يَمُرُّونَ علىٰ آيةٍ أو آياتٍ من القُرآن الكريم تشتملُ علىٰ قصّةٍ من قِصَصِ الأمَم ، وأنبيائهم ؛ أو فردٍ من أفرادهم ، يجدون من أنفسهم مَيلاً إلىٰ أن يسألوا عن بعض ما طَوّاهُ القُرآنُ الكريمُ منها ولم يتعرّض له؛ و لٰكن لايجدُون إلىٰ ذلك سَبِيلاً إلّا أن يَسألَوا عنه مُسْلِمَةَ أهل الكتاب، الذين دَخَلُوْا في الإسلام ، فكانوا يسألونهم عن بعض ما أُجْمِلَ أو اختُصِرَ من القِصَص في القرآن ، وكان مُسْلِمَةُ أهل الكتاب يُجِيْبُوْنَ عن ذلك بما بدا لهم ، بيدَ أن الصحابة إنّما كانوا يَسْأَلُونَ عن أشياء لا تَعْدُوْ أنْ تكونَ توضيحاً للقصّة ، وبياناً لما أُجْمِلَ ، أو تفصيلاً لِمَا اخْتُصِرَ في القرآن .

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤٣٩.

وأما عصرُ التابعين فقد شَاعَت الإسرائيليات فيه شُيوعاً كثيراً ، وذلك لكثرة دُخُول أهل الكتاب في الإسلام في جانبٍ ، وكان فيهم من له هَوايَةٌ عميقةٌ إلىٰ نفث رِوَاياتهم القديمة ، وبثّ مآثرهم الطريفة ، ولكثرة ميلان النفوس لسماع الأعاجيب من الروايات في جانبٍ آخرَ، فظهرت الإسرائيليات في المجتمع الإسلامي ؛ حتىٰ تَسَرَّبَتْ في التفاسير، وممّن اشتهر في ذلك العصر بنقلُ الإسرائيليات كعبُ الأحبار، ومقاتل بن سليمان ، و وهب بن مُنَبِّه ، وغيرهم .

ثم جاءَ بعد ذلك عصرُ أتباع التابعين ، وكثُرَ الشغفُ بالإسرائيليات، وأفْرِطَ في الأخذ منها إلىٰ درجةٍ صَارتْ لنا لُغزاً لايمكن أن يُعْقَلَ، ومُعَمًّى لايكادُ يَنْحَلّ . وفي هذا العصر نَرىٰ الإسرائيليات تأْخُذُ مكانةً رفيعةً في قلوب الناس ، وصَارَت لها منزلةٌ مرموقةٌ في التفاسير.

ثم جَاء بعدَه عصرٌ له أهميةٌ كبيرةٌ من ناحية ما كان فيه من كثرة تدوين العُلوم الإسلامية، وترتيبها، وتهذيبها؛ لأنه فيه دُوّنتْ كتُبٌ كثيرةٌ في التفاسير، والأحاديث، والسيرة ، والتواريخ ، والمغَازِي ، وغير ذلك ؛ ولٰكن المُحْزِن أنه هو العصر الذي التبس فيه الصحيح بالسقيم، واختلط الحابل بالنابل ، و أخذت الإسرائلياتُ مكانَ الإسلاميات؛ وذُكِرَتْ في التفاسير ، وغيرِها في ضمن أقاصيص الأنبياء ، وأحوال الأمم السالفة، وبَدءِ الخلق، و غير ذلك. و هذا ممّا يتندّىٰ له الجَبِينُ خَجَلاً ، وممّا لا يَتّفِقُ مع الحَقَائِق العِلمِية قطعاً، ومع ذلك كله فَمَا زادَ الطين بلّةً أنّ هذا كلّه كان علىٰ وجهٍ يمكنُ أنْ يظنَّ الناظرُ في تلك الكتب: أنّ كلَّ ما فيها صحيحٌ حقٌّ ، والحالُ ما ترىٰ، ومعلومٌ أنه يكون حصادُ هذا كله طيناً لا قَمْحاً ، وحَسَكاً لا تَمراً ، ولولا جُهودُ المُحقِّقين من علماء التفسير، والحديث في سبيل إحقاق الحق ، وإبطال الباطل لانطمست المعالم .

❁ من آثار الإِسْرَائِيليّات السَّيِّئَة في التفسير

قال الشيخ محمد حُسين الذهبي :

"ولقد كان لهذه الإسرائيليات التي أخذها المفَسِّرُون عن أهل الكتاب، وشرحوا بها كتابَ الله تعالىٰ أثرٌ سيئٌ في التفسير ، و ذلك لأن الأمر لم يقِفْ على ما كان عليه الصَّحابة ؛ بل زادوا علىٰ ذلك ، فرَوَوْا كلَّ ما قِيْلَ لهم إنْ صِدقاً وإنْ كذِباً ؛ بل و دخل هذا النوعَ من التفسير كثيرٌ من القِصَص الخَيالِيّة المُخْتَرَعَة ، مما يجعل الناظرَ في كتب التفسير التي هذا شانها يكادُ لا يَقبَلُ شيئاً مما جاء فيها ؛ لاعتقاده أنّ الكلَّ من وادٍ واحدٍ ، و في الحق أنّ المُكثِرين من هذه الإسرائيليات وَضَعُوْا الشوكَ في طريق المشتغلين بالتفسير"[(١)].

وقال الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة رحمه الله في كتابه: (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) :

" ولو أن هذه الإسرائيليات ولا سيما المكذوب والباطل منها وقف بها عند قائليها ، لكان الأمر محتملاً بعض الشيء ، ولكن الشناعةَ وكبرَ الإثم : أن بعض الزنادقة والوضاعين وضعفاء الإيمان ، قد رفعوا هذه الإسرائيليات إلى المعصوم ﷺ، ونسبوها إليه صراحة ، وهنا يكون الضرر الفاحش، والجناية الكبرى على الإسلام، والتجني الآثم على النبي ﷺ؛ فإن نسبة الغلط أو الخطأ أو الكذب إلى الراوي أيا كان أهون بكثير من نسبة ذلك إلى النبي ﷺ. وإن ما اشتملت عليه بعض الإسرائيليات من الخرافات، والأباطيل ليصد أي إنسان – مهما بلغ من التسامح في هذا العصر الذي نعيش فيه – عن الدخول في الإسلام ، ويحمله على أن ينظر إليه نظرة الشك ، والارتياب . ولهذا : ركز

---

(١) التفسير والمفسرون :١/ ١٧٨-١٧٩.

المبشرون والمستشرقون طعونهم في الإسلام ونبيه على مثل هذه الإسرائيليات والموضوعات ؛ لأنهم وجدوا فيها ما يسعفهم على ما نصبوا أنفسهم له من الطعن في الإسلام ، وإرضاء لصليبيتهم التي رضعوها في لبان أمهاتهم [(١)].

✿ حكم الأخبار الإسرائيلية

وبعد هذا الاستعراض التاريخي نُرِيْدُ أن نجلب انتباه القارئ إلىٰ سؤال مُهمّ ، وهو: ما هو حكم الأخبار الإسرائيلية ؟

وقبل أن نُعالِجَ السؤال المطروح يناسِبُ لنا أن نذكر من الأحاديث ما جاء في هذا الخصوص ، و نُلقِي عليها نظرةً عابرةً تكشفُ ما فيها من الغُموض - ففي خصوص الأخبارالإسرائيلية جاءت عدّة من الأحاديث :

١- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال : النبي ﷺ :« بَلِّغُوْا عَنِّيْ وَلَوْ آيَةً ، وحَدِّثُوْا عَنْ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ وَلَا حَرَج ، ومَن كذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيتَبَوَّأ مَقْعَدَه مِنَ النَّار» [(٢)] .

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تُصَدِّقُوْا أَهْلَ الْكتَابِ وَلَا تُكذِّبُوْهُم ... إلخ» [(٣)].

٣- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه : أنّ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه أتىَ النبيَّ ﷺ بكتابٍ أصَابَه من بعض أهل الكتاب ، فَقَرَأه عليه فغَضبَ ، فقالَ : أمُتَهوِّكوْن فيها يا ابنَ الخطاب؟ والذي نفسي بيده لقد جِئتُكم بها بَيْضاءَ نَـقِيّةً، لاتَسألُوْهم عن شيءٍ فيـخْبَرُوكم

---

(١) الإسرائيليات و الموضوعات في كتب التفسير: ١٢٠.

(٢) رواه البخاري: ٣٢٠٢ ، والترمذي: ٢٥٩٣، وأحمد:٦١٩٨ ، والدارمي:٥٤١.

(٣) رواه البخاري: ٤١٢٥.

بحق ، فتُكذِّبُوا به ، أو بباطلٍ فتُصَدِّقُوا به ، و الذي نفسي بيده لو أنّ موسىٰ كانَ حَياً مَا وسعه إلّا أن يتَّبِعَنِيْ "[١].

قال العلامة الهيثمي في مجمع الزوائد : وفيه مجالد بن سعيد، ضعّفَه أحمد و يحيى وغيرهما [٢].

فهذه ثلاثةُ أحاديث تَتَعلَّقُ بالأخبار الإسرائيلية ، وبظاهرها تَتَصَادَمُ بعضُها بعضاً، فالحديثُ الأوّل يجِيْزُ لنا التحديثَ بالأخبار الإسرائيلية ، بينما الحديثُ الثالثُ ينهىٰ عن ذلك ، و أما الحديثُ الثاني فلا يجِيزُ ولا ينهىٰ، و لٰكن إذا حَاوَلْنَا فهمَ هذه الأحاديث في ضوء ما أَفَادَه الأئمة الشارحُون للحَديث نجدُ أنه لم يكن هُناكَ أيّ تَصَادُمٍ وتعارُضٍ بين هذه الأحاديث :

فأقُول : إنّ الحديث الأول من هذه الأحاديث إنما يجِيْزُ لنا التحديثَ عن بني إسرائيل بِمَا يُعلَمُ صِدقُه، أو ما لايُعلَمُ كذِبُه ؛ لأنّ من البدهي أن النبي ﷺ لا يجِيْزُ التحديث بالكذب ، وهذا المعنىٰ لايُصَادِمُ مع الحديث الثاني ؛ لأن حاصله: لا تُصَدِّقُوْا أهلَ الكتاب ولا تُكذِّبُوْهم فيما لاتعلمون صِدقَه ولا كذبَه ؛ بل يكون محتملاً للأمرين، كما يقول الإمام العسقلاني :

"وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي ﷺلا يجِيْزُ التحدُّث بالكذب ، فالمعنىٰ: حَدِّثُوْا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبَه، وأمَّا ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم، وهو نظير قوله " إذا حَدَّثكم أهلُ الكتابِ فلا تُصَدِّقُوْهم ولا

(١) أحمد : ١٥١٩٥، و ابن أبي شيبة :٥/ ٣١٢.

(٢) مجمع الزوائد :١/ ١٧٤.

تُكذِّبُوْهم " ولم يرِدِ الإذنُ ولا المنعُ من التحدث بما يقطع صدقه "[١].

وقال هو والإمام القسطلاني في شرح قوله ﷺ:" لَا تُصَدِّقُوْا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوْهم" ما نصهما :

« لاتُصَدِّقُوْا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوْهم» أي إذا كان ما يُخْبِرُوْنَكم به مُحْتملاً لئلّا يكون في نفس الأمر صدقاً فتُكذِّبُوْه، أوكذباً فتُصَدِّقُوه، فَتَقَعُوْا في الحرج[٢].

و زَادَ ابن حجر العسقلاني بعد ذلك :

"ولم يُرِدِ النهي عن تكذيبهم فيما وَرَدَ شرعُنا بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما وَرَدَ شرعُنا بوفاقه ، نَبَّه علىٰ ذلك الشافعي رحمه الله [٣].

و أمّا الحديثُ الثالثُ الّذي فيه النهي عن التَحديث عن بني إسرائيل ، فَيُحْمَلُ على ابتداء الإسلام حين لم تكن استقرت الأحكامُ الشرعيةُ ، والقواعدُ الدينيةُ . و السِّرُّ في هذا النهي الحِفاظُ علىٰ الشريعة الإسلامية عن الالتباس والاشتباه ، فلما استقرت الأحكام ، و الشرائع ، أجازَ لنا ذلك .

قال الحافظ العسقلاني والعلامة القسطلاني في شرح قوله ﷺ:" حَدِّثُوْا عَنْ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ وَلَاحَرَجَ" ما نصُّهما :

" لا ضِيقَ عليكم في الحديث عنهم ؛ لأنه كان عليه الصلاة والسلام زَجَرَهم عن الأخذ عنهم والنظر في كتُبهم قبل استقرار الأحكام الدينية، و القواعد الإسلامية

(١) فتح الباري: ٦/ ٤٩٩.

(٢) فتح الباري:٨/ ١٧٠، وإرشاد الساري:١٠/ ٢٥.

(٣) فتح الباري:٨/ ١٧٠.

خشيةَ الفتنة ، ثم لما زالَ المحذورُ أذِنَ لهم [(١)].

فبَعْدَ ما فَهِمْنَا هذه الأحاديث الثلاثة - في ضَوء الشُرُوح التي وَضَعَها الأئمةُ الشَّارِحُون علىٰ هذه الأحاديث - يَبدُوْ لنا في وضوحٍ تامٍ أنّه لا تَعَارُضَ بين هذه الأحاديث الَّتي بين أيدينا .

فالآن نحن نستطيع الإجابةَ علىٰ السؤال الذي تمَثَّلَ بين أيدينا ، وهو : ما هو حكم الأحاديث الإسرائيلية ؟ بأنْ نقُولُ : إن الإسرائيليات ليستْ كلُّها علىٰ منوالٍ واحدٍ ؛ بل هي علىٰ أنواع ، و باعتبار أنواعها تأخُذُ حُكمَها :

النَّوعُ الأوَّل: ما يُوافِقُ شَرْعَنا ، و يُعْلَمُ صِدقُه ببيان القُرآن والسُّنّة. وهذا القسم لا كلامَ في جواز الأخذ به ، والتحديث به ، إلّا أنه لاحاجةَ لنا إليه .

النَّوعُ الثَّاني : ما يُصَادِمُ شَرعَنا بأن يُناقِضَ ما عُرِفَ في الشرع الإسلامي، أو يُعلَمَ كذبُه ببيان القُرآن ، والسُّنة ، أو بالعقل العام . و هذا القسم لا يجوز الأخذ به، ولا التحدُّث به ، ولا حكايتُه .

النَّوعُ الثَّالثُ : ما لا يُخَالِفُ شرعَنا ولا يُوَافِقُه ؛ بل هو مسكوتٌ عنه. و هذا النوع حُكمُه التوقُّفُ فيه ، فلا نُصَدِّقُ به ، و لا نُكذِّبُه ، و تجوزُ حكايتُه [(٢)].

و علىٰ كلّ فلا نحتاج إلىٰ الإسرائيليات للتفسير أو غيره ، كما يظنُّ بعضُ الناس، وهو ظنٌّ خاطئٌ ؛ فإنّ غايةَ ما يثبت بالأحاديث وكلام الأئمة في هذا الصدد ، هو جَوازُ الأخذ بالإسرائيليات ، و جواز التحدُّثِ بها فقط ، لا الوُجوب . ثمّ هذا الجوازُ مشروطٌ

---

(١) إرشاد الساري: ٧/ ٤١٤، وفتح الباري:٦/ ٤٩٩.

(٢) فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣/ ٣٦٦، و التفسير والمفسرون : ١/ ١٧٩ .

بشُرُوطٍ كما قد ذكرنا ، فكيفَ يَصِحُّ أن يُقَالُ : إنا نحتاج إلىٰ الإسرائيليات للتفسير ؟

❁ مُلاحَظاتٌ حَولَ الإسْرَائيليات

فإذا لَاحَ لنا حُكمُ الأخبار الإسرائيلية ، فهٰهنا ملاحظاتٌ عديدةٌ ، يجبُ علىٰ المفَسِّر اعتبارُها :

١- على المُفَسِّر أن يَنْتَبِهَ ويلْتَزِمَ اليَقَظَةَ لتحقيق ما يُوَافِقُ شرعَنا، وما يُصَادِمُه من الأخبار الإسرائيلية ؛ حتىٰ يستطيع أن يَستَخْلِصَ من حُزمة الإسرائيليات ما يُلَائِمُ روحَ القُرآن والإسلام ، فيَقْبَل ما هو مُوافقٌ له ، ويجْتَنِبُ عمّا يخَالِفه في التفسير؛ و أمّا ما هو مسكوتٌ عنه في شرعنا ، فهذا القسم غالبُه ممّا ليس فيه فائدةٌ يتعلق بها أمرُ دِينِنَا، ولا فيه طائلةٌ يحْتَاجُ إليها في التفسير ، نعم ! تجوز حكايتُه ،كما يقول الإمامُ ابن تيمية :

"وهذا القسم (أي المسكوت عنه) غالبُه ممّا ليس فيه فائدة تعودُ إلىٰ أمرٍ دِينِيٍّ ؛ و لهذا يختلفُ عُلَماء أهل الكتاب في مثل هذا اختلافاً كثيراً ، و يأتي عن المفَسِّرِين خِلافٌ بسبب ذلك ، كما يَذكرُون في مثل هذا أسماءَ أصحاب الكهف ، ولَون كلبِهم ، وعَصَا مُوسىٰ عليه السلام من أيّ الشجرة كانت ، وأسماء الطُّيور التي أحْيَاهَا اللهُ لإبراهيمَ عليه السلام، وتعيين البعض الذي ضُرِبَ به القتيلُ من البقرة ، و نوع الشجرة التي كلّم الله منها موسىٰ عليه السلام، إلىٰ غير ذلك مِمَّا أبْهمَه اللهُ في القُرآن ، ولا فائدةَ في تعيينه تعودُ على المُكلَّفِين في دُنياهم أو دِينِهم ؛ ولٰكنَّ نقلَ الخلاف عنهم في ذلك جائزٌ"[1].

٢- إن مِن أسْلَمِ الطريق و أحْكمِه لمن يُفَسِّرُ القُرآنَ الكريم أن لا يُدخِلَ في التفسير من هذه الإسرائيليات شيئاً ، و أن يُعرِضَ عنها كلَّ الإعراض ؛ فإنّ الغالبَ منها ما لا

(١) فتاوىٰ ابن تيمية: ١٣/ ٣٦٨.

طائلَ تحتَه ، فالخيرُ في الإمساك عمّا لا طائلَ تحتَه ، و أما إذا كان فيها فائـدةٌ تُناسِبُ المقامَ فلا بُدَّ أن يَقْتَصِرَ علىٰ ما يُلَائِمُ المقامَ علىٰ ما يُقَالُ : إن الضروري يتقـدَّرُ بقـدر الضرورة ، فلا يَعْدُوْ إلىٰ ماعداه .

٣- و مِمّا يجبُ على المُفسِّر أنْ لا يرتكبَ النقلَ عن أهل الكتاب إذا وَقَعَ في السُّنة بيانٌ لُمجْمَل القرآن، فمثلاً وَجدْنَا لقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [ص] بياناً في السُّنّة بأنَّ سليمان عليه السلام قال :" لأطُوْفَنَّ الليلةَ علىٰ سَبعِينَ (وفي رواية : تِسْعِينَ) امرأةً تأتي كلُّ واحدةٍ بفارسٍ يُجاهدُ في سبيل الله تعالىٰ ، و لم يقل ''إن شاء الله '' فطافَ عليهن ، فلم تَحمِل إلا امرأةٌ ، و جاءَتْ بشقّ رجل [(١)].

فلا نرتكب تفسيرَه بقصّة الجِنّي المَارِد ، و قد أخرج هذه القصّةَ النسائي ، و ابن جرير، و ابن أبي حاتم ، و السيوطي ، بسندٍ قويٍّ عن ابن عباس ، ولٰكن قال أبو حيان وغيرُه : إنّ هذه المقالة من أوضاع اليهود ، و زنادقة السوفسطائية ، و لاينبغي لعاقل أن يعتقد صحّةَ ما فيها [(٢)].

٤- ومِمّا ينبغي للمُفسِّر اعتبارُه : أنّ بعض المفسِّرين يَذكرُونَ الإسرائيلياتِ تحتَ آياتٍ من القُرآن ، و يُحاوِلُوْن تفسيرَها علىٰ وفق الإسرائيليات ، فيربطون بين هذه الآيات و تلك الإسرائيليات ، بينما لا تكون هناك أيّ حاجةٍ إلىٰ ارتكاب ذلك ؛ لأن المقام لا يقتضيه ، فالحيطةُ في مثل هذه المواضع أن لا يرتكب تفسيرَ الآيات الكريمات علىٰ وفق الإسرائيليات، ومثالُه ما نقله المُفسِّرُون من قصة الزُّهرةِ

---

(١) رواه البخاري:٦١٤٨،مسلم:٣١٢٦،النسائي: ٣٧٧١، أحمد: ٧٣٩٠.

(٢) انظر روح المعاني: ٢٣/ ١٩٩، البحر المحيط :٩/ ١٥٦.

وهــارُوتَ و مــارُوتَ تحـتَ قولــه تعــالىٰ :﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾ [البقرة:١٠٢] فهذه القصّة لايتَوَقَّفُ عليها تفسيرُ هذه الآيـة ، و لـذا قـال حكـيم الأمّة الشيخ الجليل أشرف علي التهانوي ما تَعرِيبُه :

"وقَد اشْتَهَرَتْ في تفسير هذه الآيات قصّةُ الزهرة ، ولم تَثْبُتْ بسندٍ معتبرٍ . فمَن رآها مُخَالِفَةً للقواعد الشرعية ردَّها، و من لم يرَها مُخَالِفَةً للقواعد الشرعية لم يرُدَّها. ونحن الآن لَسْنَا بصدد تحقيق كونها صحيحةً أو ضعيفةً ؛ إلاّ أنّه من المعلوم أنّ هذه الآيات لا يَتوَقَّفُ تفسيرُها علىٰ هذه القصّة [١] .

فالحاصلُ أنّ الأخبار الإسرائيلية ليستْ من ضرورة المُفَسّر ، ولا هي من المآخذ للتفسير ، و إنّما هي – على الحدِّ الأقصىٰ – من المناسبات له فحسبُ، بشرط أن لا تكونَ مُتَصَادِمَةً ، و مُخَالِفةً للشريعة الإسلامية ، وقواعدها الرصينة .



(١) تفسير بيان القرآن.

المطلبُ الثاني

مُجَرَّدُ العَقل والرَّأي

لايعزُبنَّ عن بالكم أنَّ العَقل نِعمةٌ عَظيمةٌ من نعماء الله أُعْطِيها الإنسانُ؛ لكي يَسْتَخْدِمَه لفَهم الحقائق الكونية ، و المعارف الدينية ، و الأحكام الشرعية. و بهذا العقل تحصل للإنسان معرفة ربه ، وبه يمتازُ مِن بين سائر مُشارِكاته في جِنسه من الحيوانات؛ إلا أنه من المعلوم قطعاً أنه ليست العُقُول كلُّها في دَرَجَةٍ واحِدةٍ؛ بل يختلفُ بين أكمل وكامل ، وناقص وأنقص . و لذا لا يَصِحُّ لكل إنسان أن يستخدِمَ عقلَه في جميع مجالاته و دَوَائِره، فليس الجاهل كالعالم، وليس العامي كالمحامي، والمُهَنْدِس، والطبيب. فالمحامي مثلاً له حقُّ تفسير القانون الدولي، ويكون تفسيرُه حُجَّةً ، بينما العامي ليس له ذلك ، ولا يكون قوله فيه حجةً، وكذا المُهنْدِس لرأيه اعتبارٌ في الهندسة ، ولا يكون لغيره اعتبارٌ في هذا الباب ، و هكذا دَوَالَيْك .

وبعدَ ملاحظة هذا نستطيع القول بأنه لايجوز لكل إنسان أن يخوض في تفسير القرآن الكريم بمحض عقله و بمجرد رأيه، لذا نَرىٰ العلماء أفْتَوا بعدم جواز التفسير بالرأي والاجتهاد، وشدّدُوْا فيه.

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه العلامة ابن كثير يقولان : " أما تفسيرُ القرآن بمجرّد الرأي فحرام "[1].

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣/ ٣٥٧،وتفسير ابن كثير:١/ ٦.

ويقول الشيخ الزركشي والعلامة السيوطي: " ولا يجوز تفسير القرآن بمجرّد الرأي والاجتهاد من غير أصل "[1].

فعُلِمَ من هذا كله أن مجرّد العقل والرأي لا يكفي لتفسير القرآن الكريم، و هو الذي يُقَالُ له " التفسير بالرأي ".

۞ مَعنَى التفسيرِ بِالرَّأي

ولٰكن بقي علينا أن نَعْلَمَ : ما هو معنى التفسير بالرأي حين نقول : لا يجوزُ التفسير بالرأي ؟

و إيَّاك أن تفهم منه أنّ علم التفسير لا مَدْخَلَ فيه للرأي والاجتهاد، و أن فهمَ القرآن يتوَقَّفُ على النقل عن النبي ﷺ و أصحابه فقط؛ لأن هذا الظن ليس بصواب، فإنَّ العُلَمَاء صَرّحُوا بأن التفسير علىٰ وُجُوهٍ :

١- ما تَعْرِفُه العربُ من كلامهم.
٢- ما لا يُعذَرُ أحدٌ بجهالته .
٣- ما تَعرِفُه العُلَمَاء .
٤- ما لا يعْلَمُه إلا الله تعالىٰ .

وقد جَاءَ هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدَّمَ مِنّا فيما سبق ، و معنى : " ما تعرفُه العُلَماءُ " أي باستنباطهم ، و اجتهادهم اعتماداً على الشَّواهد والدَّلائل من كلام العرب، و أصول الشرع .

فإذا أفادنا هذا أنَّ ما يعرفُه العُلَمَاء من اجتهادهم، و آرائِهم هو أيضاً وَجْهٌ من

(١) البرهان :٢/ ١٦٢ ، والإتقان: ٢/ ٢٢٩.

وُجُوهِ التفسير ، لانستطيعُ القولَ بأن التفسير لا مَساغَ فيه للاجتهاد ، ولا مَدخَلَ فيه للرأي، و أنه يَتوقَّفُ على النقل فقط .

لذا نَرىٰ عَلَيْنَا من الواجب أن نُحَقِّقَ معنى" التفسير بالرأي" علىٰ ضَوء ما أفادَه العُلماءُ في هذا الباب . فحاصلُ ما قالوا في هذا المقام : إنّ الرأي رأيان:

أحدُهما: رأيٌ مجرّدٌ ، وعقلٌ محضٌ، لا استنادَ له إلىٰ أيِّ دليل؛ بل هو من قبيل الخرص و التخمين.

الثاني: رأيٌ مُسْتَنِدٌ إلىٰ دليل من الأدِلَّة من الكتاب ، أو السنة ، أو أقوال الصحابة، أو من لغة العرب، أو من أساليب كلامهم، و أشباه ذلك مما ذَكَرْنَاه فيما مَضىٰ.

فالتفسير بالرأي إن لم يكن مُسْتَنِداً إلىٰ دليل من الأدلّة فهو التفسير بالرأي، و هو الممنوع المذموم ، و أما إذا كان مستنداً إلىٰ دليل ، و مأخوذاً من قوانين اللُّغة العَرَبية، وأساليب الكلام العربي، و من أصول الدين والشريعة ، فلا يَدخُلُ في التفسير بالرأي. فالذي يُفَسِّر القُرآن فيرجع إلىٰ تفسير ألفاظه إلىٰ أهل اللغة، وفي معرفة ناسخه ومنسوخه، وسبب نزوله، وما يحتاج فيه إلىٰ بيانه، إلىٰ أخبار وآثار الصحابة الذين شَاهَدُوا الوحيَ و التنزيلَ، لا يدخل في النهي .

ومن هذا القبيل ورد كثيرٌ من التفاسير عن جمع من التابعين ومن بعدهم، كمجاهد، وقتادة ، وابن زيد، وغيرهم، كما يظهر لمن ينظر في التفاسير، فما ثبت عنهم من التفسير بآرائهم واجتهادهم، فيحْمَلُ علىٰ هذا القسم المحمود، لا الممنوع المذموم - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكر الآثار التي تدل علىٰ تَحَرُّج السلف الصالح عن التفسير بالرأي، ما نصه :

"فهذه الآثار الصحيحة وما شَاكلَها عن أئمة السلف محمولةٌ علىٰ تحرّجهم عن

الكلام في التفسير بما لا علمَ لهم به ، فأما من تكلّم بما يَعْلَمُ من ذلك لغةً و شرعاً ، فلا حرج عليه ، و لهذا رُوِي عن هٰؤلاء وغيرهم أقوالٌ في التفسير ، ولا منافاةَ ؛ لأنهم تَكلَّمُوا فيما عَلِمُوه ، و سَكتُوا عمّا جَهلُوه ، و هذا هو واجبٌ علىٰ كل أحدٍ [1].

فحَصَلَ لنا من خِلال هذا البحث : أنّ التفسيرَ بالرأي الذي ذمّهُ الشرعُ هو ما لا يُسَاعِدُه قوانينُ اللُّغة و أصولُ الشرع ، و لذا نرىٰ العُلَماء - كما في الإتقان وكشف الظنون - قالوا : التفسيرُ بالرأي أحَدُ هذهِ الوُجُوه الخَمسة:

١ - التفسير من غير حصول العُلوم التي يجوزُ معها التفسير.
٢ - تفسيرُ المتشابهِ الذي لايعلمُه إلاَّ اللهُ تعالىٰ .
٣ - التفسيرُ المقرَّر للمذهب الفاسد بأن جُعِلَ المذهبُ أصلاً، والتفسير تابعاً، فيرد إليه بأي طريق أمكن و إن كان ضعيفاً .
٤ - التفسيرُ بأنَّ مرادَ الله تعالىٰ كذا علىٰ القطع من غير دليل .
٥ - التفسير بالاستحسان والهوىٰ [2].

و هذه الوُجُوه الخمسة يمكن لنا أن نُلّخِّصَها في كلمتين : الجهالةُ و الضَّلالةُ، فالتفسير بالرأي ما مبناه على الجهالة والضَّلالة ، وأما ما مبناه على العلم والدين ، فليس يَدخُلُ في التفسير بالرأي .

۞ الكلامُ علىٰ أحاديثَ تَتَعلَّقُ بالتفسيرِ بالرَّأي

ثم من الملائم لهذا المقام أن نتناولَ الأحاديث التي تَتَعلَّقُ بالتفسير بالرأي، بالشرح عليها . فأقولُ : جَاءَ في التفسير بالرأي ثلاثةُ أحاديث :

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣/ ٣٧٤.

(٢) انظر : كشف الظنون :١/ ٤٣٤، و الإتقان: ٢/ ٢٣٤.

الحديث الأوَّلُ : عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبيﷺ **قال** : " اتَّقُوا الحَدِيثَ عَنيِّ إلاَّ مَا عَلِمْتُم ، فَمَن كذَبَ عَليَّ مُتعمِّداً فَلْيتبَوَّأ مَقْعدَه من النَّار ، و مَنْ قَالَ فِي القُرآنِ بِرَأيِهِ فَلْيتبَوَّأ مقعدَه من النار[١] .

الحديثُ الثَّاني : ما رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : مَنْ قَالَ في القُرآنِ بغَيرِ عِلمٍ فَلْيتبَوَّأ مَقعدَه مِنَ النَّار[٢] .

هذان الحَدِيثانِ قد حَسَّنَهمَا الإمامُ الترمذي في سُنَنِه ، و في إسنادِهما عبدُ الأعلىٰ ابن عامر الكوفي، ضَعَّفَه الجمهورُ من المحدثين، منهم أحمد بن حنبل، و ابن مهدي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن معين، وابن سعد، وغيرهم، و تَركه ابن مهدي، والقطان، و مع ذلك حسّن له الترمذي، وصحّح حديثه الطبري ، والحاكم[٣] .

و أما شرحُهما فقال العُلماء : إنَّ التفسير بغير علمٍ قولٌ علىَ الله تعالىٰ ما لم يعلم، وهو حرامٌ في دين الله تعالىٰ ،كمَا قال تعالىٰ : ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف :٣٣] و فَسَّرَ بعضُهم هذا الحديث : بأنّ مَن قَالَ في مُشكل القُرآنِ بما لايَعرِفُ مِن مذهب الأوائل من الصَّحابة والتابعين ، فهو مُتعَرّضٌ لسخطِ الله . و قال بعضُهم : إن معنى الحديث : أنَّ من قَالَ في القُرآن قولاً يَعلَمُ أنَّ الحقَّ غيرُه ، فَليَتبَوّأ مَقعدَه من النَّار[٤] .

الحديثُ الثَّالثُ : عن جُندُب بن عبد الله رضي الله عنه : قالَ : قالَ رسولُ اللهﷺ: مَن قَالَ

---

(١) رواه الترمذي:٢٨٧٥، وابن جرير :١/ ٥٨.

(٢) رواه الترمذي: ٢٨٧٤ ، وابن جرير: ١/ ٥٨ ، وأحمد : ١٩٦٥.

(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب: ٦/ ٩٤-٩٥.

(٤) انظر روح المعاني:١/ ٦، والقرطبي:١/ ٣٢ ، و الإتقان:٢/ ٣٢.

في القُرآن بِرَأيِه فَأصَابَ فقدْ أخْطَأَ [١].

قالَ الرَّاقمُ : هذا الحديثُ قد تَكلّمَ العُلماءُ فيه من قِبَلِ إسنادِه ؛ لأنّ فيه سهيل بن أبي حزم ، و هو متكلَّمُ فيه، ضعّفه الجمهور، قال أحمد: روَى أحاديثَ مُنكرَةً، وقال أبوحاتم: ليس بالقوي، يُكتَبُ حَديثُه، و لايُحْتَجُّ به، و قال البخاري: لا يُتَابَعُ في حديثه، يتكلمُون فيه، و وَثّقَه العجلي [٢].

وأمَّا معناه فقال ابن الأنباري : حَمَلَ بعضُ أهل العلم هذا الحديث علىٰ أنّ الرأيَ معنِيّ به الهوىٰ ؛ فمَنْ قالَ في القُرآن قولاً يُوافِقُ هَوَاهُ ، لم يأخذ عن أئمة السلف، فأصَابَ فقد أخْطَأَ ، لحكمه على القُرآن بما لا يعرف أصله ، و لا يقف علىٰ مذاهب أهل الأثر و النقل فيها [٣].

وقال ابن عطية : و معنىَ هذا أنْ يَسأَلَ الرجُلُ عن معنى في كتاب الله ﷻ، فيتسوّر عليه برأيه دون نظرٍ فيما قال العُلماء، و اقْتَضَتْهُ قَوَانِينُ العِلم ، كالنحو والأصول. و ليس يدخل في هذا الحديث أن يُفَسِّرَ اللغويون لغته ، و النحويون نحوه ، والفقهاء معانيه ، ويقول كل واحدٍ باجتهاده المبني علىٰ قوانين علم و نظر ، فإنَّ القائِلَ علىٰ هذه الصفة ليس قائلاً بمجرَّد رأيه [٤].

و قال الإمام القُرطبي المفَسِّر ما فذلكته :

" إن النهي في الحديث يُحْمَلُ علىٰ أحد الوجهين : أحدهما أن يعتنق فكرةً، ثم

---

(١) رواه أبوداود : ٣١٦٧ و الترمذي: ٢٨٧٦.

(٢) كذا في التهذيب:٤/ ٢٦١.

(٣) الإتقان:٢/ ٣٢، وتفسير القرطبي:١/ ٣٢.

(٤) انظرتفسير القرطبي: ١/ ٣٢.

يتأول القرآن علىٰ وفق فكرِه وهوَاهُ، لِيَحْتَجَّ علىٰ تصحيح غرضه ، و هو يَعلَمُ أنه ليس المراد بالآية ذلك ، و لولم يكن له ذلك الرأي والهوىٰ ، لكان لا يلُوْحُ له من القرآن ذلك المعنىٰ ، قال : و قد تَسْتَعْمِلُه الباطنيةُ في المقاصد الفاسدة لتغرير الناس ، و دعوتهم إلىٰ مذاهبهم الباطلة ، فينزلون القُرآنَ علىٰ وفق رأيهم و مذهبهم ، علىٰ أمورٍ يعلمون قطعاً أنها غيرُ مرادة ، و الثاني : أن يتسارعَ إلىٰ تفسير القرآن بظاهر العربية ، من غير استظهار بالسماع و النقل فيما يتعلق بغرائب القرآن، و ما فيه من الألفاظ المُبْهمَة و المُبَدَّلَة، و ما فيه من الاختصار، والحذف، والإضمار، والتقديم، والتأخير؛ فمن لم يحكم ظاهر التفسير، وبادر إلىٰ استنباط المعاني بمجرّد فهم العربية كثُرَ غلطه ، و دخل في زمرةٍ من فسّر القرآن بالرأي "[(1)].

وقال الإمامُ البيهقي :

"إن صح (الحديث) أراد به – والله أعلم - الرأي الذي يغلب على القلب من غير دليل قام عليه ، و أما الذي يشدّه ببرهانٍ فالقولُ به جائزٌ ، و أما قوله : " فَقَدْ أخْطَأ " معناه أخطأ طريقَ الحقِّ ، فإنَّ من يجْتَرِئ علىٰ ذلك لايأمنُ عليه أن يقع في الخطأ ، فلاينبغي له الاجتراء علىٰ ذلك ؛ حتىٰ يرجع فيها في بيان اللُّغَة إلىٰ أهل اللغة ، وكذلك في بيان أسباب النزول وغيرها ؛ حتىٰ يرجع إلىٰ ما رُوِي في ذلك عن الصحابة ﷺ "[(2)].

قلتُ: وكذا يُحْمَلُ ما ورد من الآثار عن الصَّحَابة و التابعين في ذمّ التفسير بالرأي ، علىٰ ما ذَكرنَا كما وَرَدَ عن أبي بكر الصديق ﷺ قالَ : أيُّ سماءٍ تظلني و أيُّ أرضٍ تقلني ؛ إذا قلتُ في القرآن برأيي أو بما لا أعلم ؟ و كما وَرَدَ عن سعيد بن المسيب:

---

(١) القرطبي: ١/ ٣٤ .

(٢) حكاه عنه في بذل المجهود :٥/ ٣٢٥.

أنه كان إذا سُئِلَ عن تفسير آيةٍ من القُرآن ، قَالَ : أنا لا أقُولُ في القُرآن شيئاً ، وأشباه ذلك من الآثار والأقوال ، فالتحرُّجُ عن تفسير القُرآن مِن هؤلاء الكبار من الصحابة، ومن بعدهم، محمولٌ على التفسير الذي فُقِدَتْ فيه شروطُه المعتبرَةُ ، والذي لا تُوافِقُه الأدِلَّةُ الشرعية ، ولا قَواعِدُ اللُّغه العَرَبية .

و إنما نضطرُّ إلىٰ هذا التأويل في كلامهم ؛ لأنَّا نَرىٰ من الصحابة جمعاً كثيراً ، أنهم فَسَّرُوا القُرآنَ الكريمَ باجتهادهم ، و أبدوا آراءهم تجاهَ المعَاني القُرآنِيّة ، فهذا أبو بكر الصِّدّيق ﷺ يُفَسِّرُ آيةَ الكلالة ، و هو قوله تعالىٰ : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء:١٧٦] و يقولُ : أقولُ فيها برأيي ، فإن كان صَوَاباً فمن الله ، و إن كان غير ذلك فمنّي و من الشيطان ، ومثل ذلك ورد عن غيره من الصحابة أيضاً[١] .

۞ قولٌ فَصلٌ في التفسير بالرأي

وبعدَ ما لاَحَظْنَا من معنىَ التفسير بالرأي علىٰ ضَوءِ ما أفادَه الأئمةُ ، لا يبقىٰ لنا و لا لأحَدٍ مجالُ البحث في ذلك ، نعم ! قد يبْدُوْ في ذلك - في بادئ النظر - أنّ في ذلك خِلافاً بين العُلماء ، فَمِن قَائلٍ يقُولُ بجوازه و يَحتَجُّ عليه بأنَّ الله حثَّ العبادَ علىٰ التَدبُّرِ والتَفَكرِ في القُرآن ، وعلى الاعتبارِ والاتّعَاظِ بآياته وبمواعظه، و هذا يدُلُّ علىٰ جواز التفسير باجتهادهم ، فإنَّ التّدبّر والاتّعاظ لا يمكن أن يتحصَّلَ إلاّ بالْفَهمِ والتَّفقّه في كتاب الله تعالىٰ و هو التفسير . و مِنْ ذاهبٍ يَذهَبُ إلىٰ حُرمتِه ، ويَستَدِلُّ عليه بأحاديثَ وآثار جَاءَتْ في هذا الصدد وقد تقدَّمَت ، ولٰكن النظر الفاحص الذي يسبُر غورَ الموضوع المطروح ، يَقطَعُ بأنّ الحقَّ هو التفصيل كما ظهر من خلال البحث الذي تَنَاوَلْنَاه سابقاً ، و هو قولٌ فصلٌ في هذا الباب ؛ بل قال بعض العلماء : إنّ الاختلاف في

---

(١) انظر للتفصيل الموافقات للشاطبي:٣/ ٢٥٤، و إعلام الموقعين لابن القيم :١/ ٨٢-٨٣.

جواز التفسير بالرأي اختلافٌ لفظيٌّ ، لا حقيقيّ ، فمَنْ قالَ بجوازِه ، فإنما جوّزَه بشُرُوطِه المعتبرةِ التي تقدّمَت ، و من قال بحُرْمَتِه فإنما حَرّمَه وشدَّدَ فيه ، إذا فُقِدَتْ شُرُوطه السابقة.

علىٰ هذا فإنّا نعتقدُ حقاً : أنه ليس أحد - عبرَ التاريخ الإسلامي - قال بجواز التفسير بالرأي من غير اعتبار شُرُوطٍ فيه ، إلا منْ شَذّ من أهل المذاهب الباطلة الضَّالَّة المُضِلَّة كالباطنية والشيعة ، و من أهل هذه العُصُوْر المُتَأَخّرة من المتجدِّدِين المتثقّفِين.

و لنُمسِك القلمَ ههنا حيثُ أنه - فيما أظنُّ - قد حَصَلَ المقصودُ ، وتبدّد الظلام الذي كان علىٰ وجهِ الحَقّ ، وظهَرَ الحَقُّ ، والحق أحَقُّ أنْ يتَّبَعَ .



المطلبُ الثَّالِثُ

في العُلُوم الفَلْسَفِيَّة والطَّبْعِيَّة

ما مِن شَك أنّ هذا العصرَ عَصرُ النّهضَة العِلمِيّة الحَديثة؛ نرىٰ فيها للعُلوم الكونِيّة من الطبيعية والتكنولوجيا، ازدِهَاراً باهراً، و تقدُّماً مُدهِشاً، و نجدُهَا ألقتْ ظِلَّها علىٰ جوانب الحياة البشرية كلها ؛ الفَردِيّة والجماعيّة، وكشَفَتْ من أسرار الكون، ونواميس الطبيعة ، ما أثارَ الدَّهْشَةَ ، وأظْهرَ الحَيرةَ .

وبهذا التَقَدُّم والازْدِهار المُدْهش الذي نالتْه هذه العلوم الكونيةُ الحديثةُ في هذا العصر، تمَرْكَزَتْ في بعض الأذهان نظريةٌ و فكرةٌ حولَ هذهِ العُلُوم الحَديثة المتقدِّمَة ، وزعمُوا : أنَّ هذه العلوم لها تَدخُّلٌ كبيرٌ بالنسبة إلىَ التفسير و عُلُوم القُرآن ، و قالُوا : إنّ المرء لا يتمكن بدونها من فهم و تفسير بعض الآيات القُرآنية ، التي تُشِيرُ إلىٰ بعض أنواع العُلوم الكونية ؛ ولا يقدر- إذا صرف النظر عنه - علىٰ تفهيم و تشريح تلك الآيات بوجهٍ صحيحٍ علميٍّ رَصينٍ . مثلاً قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[يونس:١٠١] وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمۡ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوۡقَهُمۡ كَيۡفَ بَنَيۡنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٖ ﴿٦﴾ ﴾[قٓ] وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ جَعَلۡنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا ﴾ [الحجر:١٦] وما أشْبَهَ ذلك من الآيات الكثيرات ، قالُوا : إنّ هذهِ الآيات تَقتَضِي العُلوم المستحدثة لتفسيرها و تفهيمها.

بل قال بعض مَنْ لَفَّ لفَّهم : إنَّ كثيراً من آيات القُرآن لايَفهَمُ شيئاً من معناهَا الحَقِيقي إلاَّ مَنْ دَرَسَ العلومَ الحديثةَ ، وقال : إنَّ العلمَ الحَديثَ كشَفَ عن معنى بعض

الآيات ، وسَينْكشِفُ الباقي مِنها كلّمَا تقدَّمَتِ العلومُ ، ثمّ يأتي وقتٌ يكون فيه العُلَماء المادِّيون أقربَ الناس إلىَ الدِّين [(١)].

و هذا كما قد نَمَتْ – في بعض الأذهان في العُصُور المنصرمة – فكرةٌ بالنسبة إلى العُلُوم الفَلسفِية والمنطقية ، و ذلك حينما لاحَظُوا ازدهارَ وتطوُّرَ هذه العُلوم والفُنون، و كلّتْ بمشاهدة رُوائها ونَضَارتها أبصارُهم .

وتلك الفِكرةُ هي أن العُلوم الفلسفية والمنطقية، لابُدَّ منها لتفسير القُرآن الكريم، من ناحية كونها من إمكانياته المطلوبة و أساسياته اللازمة .

ولٰكن هذه الفكرة -كالتي قبلها- لم تأخذْ قبولاً عامّاً بين العُلَماء الرَّاسخين للوُجُوه الّتي نأتي عليها في هذه المناقشة .

❁ هل التفسيرُ يحتاج إلى العُلوم الفَلسفية ؟

أمّا العُلُوم الفلسفية و المنطقية فمِن الّذين عَدُّوها مصدراً من المصادر التفسيرية؛ الإمام الرازي ، وابن رشد الفلسفي، و زَعَمَ ابنُ رُشدٍ – كما حكاه عنه الإمام الشاطبي – إنّ عُلوم الفلسفة مطلوبةٌ ؛ إذْ لا يُفْهَمُ المقصودُ من الشريعة على الحقيقة إلا بها [(٢)].

ولٰكن الجمهور من أهل النظر والبصيرة و من فَطاحِل العُلَماء لم يرْتَضُوْا بتلك النظرية، والفكرة ؛ بل رَفَضُوها تَماماً ؛ لأنهم بعد البحث والتمحيص أظْهرُوْا بكلِّ صَراحة: أنّ هذه العلوم الفلسفية لا مَدخَلَ لها في العُلوم الشَّرعِية، ولا هي من

---

(١) الإسلام والطب الحديث للدكتور عبد العزيز إسماعيل ، حكاه الدكتور الذهبي في التفسير والمفسرون: ٢/ ٥٠٢.

(٢) الموافقات ٣٢٢٢.

الإمكانيات ، والوسائل بالنسبة إلىٰ تفسير و فهم القُرآن الكريم ، و إضافةً إلىٰ ذلك أنّ هذه العلوم محظورةٌ ، وممنوعةٌ عند أكثرهم ، حتىٰ أفْتَوا بحُرمة تعليمها وتعلّمها، و على الأكثر فإنها أجازُوها إذا لم يكن فيها ما يتَصَادَمُ و يتَنَاقَضُ مع الشرع .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"أما المنطق فمن قال : إنه فرضُ كفايةٍ ، و إنّ من ليس له به خبرةٌ ، فليس له ثقة بشيء من علومه، فهذا القولُ في غاية الفساد من وُجُوهٍ كثيرةِ التعداد .... قال : ومع هذا فلا يصِحُّ نسبةُ وجوبه إلى شريعة الإسلام بوجهٍ من الوُجوه .... و قال : و لهذا ما زال علماءُ المسلمين ، و أئمة الدين يَذمّوْنه ، ويَذمُّون أهلَه ، ويَنهوْنَ عنه ، و عن أهلِه ،حتىٰ رأيتُ للمتأخرين فتياً فيها خُطُوطُ جماعةٍ من أعيان زمانهم من أئمة الشافعية، والحنفية، وغيرهم ، فيها كلامٌ عظيمٌ في تحريمه و عقوبة أهله "[1].

وقال في موضع آخر من فتاواه :

"من قال من المتأخرين : إن تَعَلُّم المنطق فرضٌ علىٰ الكفاية ، أو إنه من شُروط الاجتهاد ؛ فإنه يدل علىٰ جهله بالشرع ، و جهله بفائدة المنطق. و فسادُ هذا القول معلومٌ بالاضطرار من دين الإسلام؛ فإنّ أفضل هذه الأمة من الصَّحابة والتَّابِعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين عَرَفُوْا ما يجب عليهم، ويُكمِّلُ علمَهم ، وإيمانَهم ، قبل أن يعرف المنطق اليوناني فكيف يقال: إنه لا يوَثَّقُ بالعلم إن لم يوْزَنْ به، أو يقال: إن فطر بني آدم في الغالب لم تستقم إلا به؟[2].

ثم إنه ما من شك أن الصحابة والتابعين على الرغم من أنهم أوفرُ الناس علماً،

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية: ٩/ ٥٧.

(٢) فتاوىٰ ابن تيمية: ٩/ ١٧٢.

وأعمقُهم عَقلاً ، وأبرُّهم قلوباً ، وأحكمُهم تفسيراً ؛ ما كانوا يعلمون شيئاً من تلك العلوم الفلسفية والمنطقية ؛ لأن مُعْظَم هذه العلوم إنما نُقلتْ من اليونانية ، أو السُّريانية إلى العرب بلغتهم في عهد الخليفة العبّاسي مامونِ الرَّشيد (المتوفّى سنة : ٢١٨٥) ، ولم يكن العرب يعرفون شيئاً منهَا قبلَ ذلك ، إلاَّ نزراً يَسِيراً نقله إليها خالد بن يزيد بن معاوية (المتوفّى سنة : ٩٠٥) ، فلو كانت علومُ القرآن والإسلام تحتاج في تفسيرها، وفهمها إلىٰ هذه الفُنون ؛ لم يُعَدّوا ولم يكونُوا موصُوفِين بهذه الصِّفَات المذكورة . ففيه دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أنه لا يحتاج التفسير إلىٰ هذه العُلوم .

وإلىٰ هذا الدليل أشار الإمام الشاطبي في (الموافقات) حيث قال :

"زعم ابنُ رُشد الحكيم في كتابه الذي سمّاه بـ : " فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال " : أنّ عُلوم الفلسفة مطلوبةٌ إذ لا يفهمُ المقصود من الشريعة علىٰ الحقيقة إلا بها . و لو قال قائلٌ : إنّ الأمر بالضدّ مما قال لَمَا بَعُدَ في المعارضة ، وشاهِدُ ما بين الخصمين شأنُ السَّلَف الصَّالح في تلك العلوم ؛ هل كانوا آخذين فيها أم كانُوا تاركين لها أو غافلين عنها ؟ مع القطع بتحقُّقِهم بفَهْمِ القُرآن ، يُشهِدُ لهم بذلك النبيّ ﷺ والجمّ الغفير، فلينظر امرؤٌ أينَ يَضعُ قدمَه ؟ "[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ:

"ليس في القُرُون الثلاثة من هذه الأمة التي هي خير أمة أخْرِجَتْ للناس، وأفضلُها القرون الثلاثة: مَن كان يلتفت إلى المنطق أو يعرج عليه ، مع أنهم في تحقيق العُلوم وكمَالها بالغاية التي لا يُدرِك أحدٌ شأوَهَا ، كانوا أعمقَ الناس علماً، و أقلَّهم

(١) الموافقات: ٣/ ٢٢٢.

تكلفاً، و أبرَّهم قُلوباً "[١].

ثم لِيُلاحَظ : أنّ في أهل الفلسفة والمنطق مِن تَضارُب الآراء وتَبايُن الأفكار بين كثيرٍ من المسائل، ما لا نهايةَ له، وقد بَلَغَ هذا إلىٰ حدٍّ لايستطيعُ أحَدٌ أنْ يُقرِّب ثغرةَ الاختلاف بينهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ :

"ثم إنّ الفلاسفة أصحابَ هذا المنطق البرهاني الذي وضعه أرسطُو، وما يتبعه من الطبيعي والإلٰهي ، ليسُوا أمَّةً واحدةً ؛ بل أصنافٌ متفرّقُون، وبينهم من التفرُّقِ والاختلاف ما لا يُحصِيْه إلا اللهُ ، أعظمُ مما بين الملة الواحدة كاليهود والنصارىٰ أضعافاً مضاعفةً" [٢] .

انطلاقاً مما أسلفنا نستطيع نحن أن نَتَفَهّمَ ونقُولَ : إنّ العُلوم الفلسفية والمنطقية لا تكاد تُعَدُّ من المصادر التفسيرية بوجهٍ من الوُجُوه، و أنها لا مَدخَلَ لها في فهم القرآن الكريم .

❁ مَلحُوظةٌ حولَ تفاسِيرِ الفَلاسفَة

ثم من الملاحظ ههُنا : أنه لما تُرجِمَتْ كتُبُ الفلسفة اليونانية من اللغات المختلفة إلىٰ اللُّغةِ العَربية، و قَرأَهَا بعضُ من كان له هوايةٌ ورغبةٌ إلىٰ هذه العلوم من المسلمين، ووَجَدُوا فيها ما تَتَعَارَضُ - كلياً أو جزئياً - مع الدِّين والشَّرِيعَة؛ اختلفت آراؤهم بالنسبة إلىٰ تلك العُلوم ، فالأكثرُونَ ذَهبُوا إلىٰ تركها ، وعدم الالتفات إليها ، كما تقدّمَ

(١) فتاوىٰ ابن تيميه: ٩/ ٢٣.

(٢) فتاوىٰ ابن تيمية: ٢/ ٢٢٩.

فيما سبق منَّا، و إلىٰ جانب ذلك كان هُناك طبقتان أُخْرَيان بالنسبة إلىٰ هذه العلوم :

الطبقةُ الأولىٰ : هُم الذين كرّسُوا و وَقَفُوا حَيَاتهم للردِّ ، والإنكار علىٰ نظرياتهم الباطلة، وآرائهم الزائغة، و تَعَرَّضُوا لنظرياتهم الواهية المُغْوِية في مباحثهم ومقالاتهم ، ورأوا من واجبهم كمفسِّرين أن يتَعَرَّضُوا لهذه النظريات و يمْزُجُوْها بالتفسير ، إما دِفَاعاً عنها ، إذا كانت تلك النظريات صحيحةً مُتوافِقةً مع الشرع والدين ، فيُفَسِّرُوْن القُرآنَ علىٰ ما يوافِقُ هذه النظرياتِ التي لا يرَوْنَها مُتعارِضَةً مع الدين ، و إما علىٰ طريقة الردّ عليها ، إذا كانت متناقضةً ، غيرَ مُتوَافقةٍ مع الدِّين و الشرع ، فكانوا لا يمشون في التفسير علىٰ ضَوء النظريات الفلسفية ؛ بل كانوا يُفَسِّرُون القُرآن علىٰ وفق أصول الدين و الشرع ، وعلىٰ ضوء العقل السليم ، دون أن يكون للرأي الفلسفي دخلٌ في التفسير، ومن هذه الطبقة يُعَدُّ الإمامُ الغزالي والإمامُ الرازي .

الطبقةُ الثَّانيةُ : هُم الذين أُعْجِبُوا بهذه العلوم إلىٰ حدٍّ لا نهايةَ له ، على الرغم من أنه يتناقض أكثرُ أصُولِها و قواعدِها مع الدين والشريعة ؛ ظانِّيْنَ من أنفسهم : أنهم يقْدِرُون علىٰ أن يُوَفِّقُوْا بين الفلسفة والدين، وأن مَسْعَاهم في هذا الصدد يتكلّل بالنَّجَاح، فوظّفُوا جُهودَهم ، وأطْلَقُوا محاولاتِهم؛ ليصِلُوا الفلسفةَ بالدين؛ حتىٰ يصبحَ الدينُ فلسفةً، والفلسفةُ ديناً، ولٰكنَّ هذه الجهودَ- فيما أظنُّ- فَشَلَتْ وذَهَبَتْ عَبَثاً ، ولم يرضَ بها علماءُ المسلمين الثِّقَات ، فإنهم فَسّرُوا القُرآن على حسب ما تقتضيه النظرياتُ الفلسفيةُ، دون نظرٍ إلىٰ ما تدعُو إليه أصولُ الدِّين والشَّرع ، و تأوّلُوا في آيات القُرآن وأصول الدين لتحقيق النظريات الفلسفية، حتىٰ ضَحُّوا بأصول الدين، وقواعد الإسلام ، أمامَ هذه النظريات الواهية المُغوِية ، كما صَنَعَ الفارابي وابنُ سينا منهم. ومن الواضح أن هذه الطريقة في الحقيقة ليست من التفسير في شيءٍ ، و إنما هو – كما ترىٰ – تهديمُ أصول الدين ، و تدميرُ قواعد الشرع ، و من قبيل ما قِيْلَ : ضِغْثٌ عَلىٰ إبّالَةٍ .

وسَرَدَ الدُّكتُورُ محمد حسين الذهبي أمثلةً كثيرةً في هذا الصَّدَد من تفسير ابن سينا والفارابي، تُوضِحُ لك صحةَ ما قُلنا [١].

❁ التفسيرُ والعُلوم الكونية الحديثة

وأما العُلوم الكونِية من الطبيعية والتكنولوجيا، فذهب إلىٰ كونها مَصدَراً للتفسير بعضُ منْ عاصَرَنَا، ولٰكن الجمهورَ علىٰ خلاف ذلك. وذلك لوُجُوه:

أما أولاً: فلأنّ هذه النظرية تُوْصِلُ أصحابَها إلىٰ تجهيل و تخطئةِ السَّلَف الصَّالح في تفهُّمِهم وتفسيرهم للقُرآن الكريم، فإنه إذا كانت تلك العلوم الحديثة شرطاً للمُفَسِّر؛ علىَ الرغم من أن الصحابة، والتابعين، ومن بعدَهم من عشرات أُلُوف المفسِّرين ما كان لهم منها من حَظٍّ، و ما كانت لهم بها من صلةٍ، فما قالوه في تفسير الآيات، يُعَدُّ غلطاً و يبقىٰ لغواً. و هذا - لا شك - من أقبح الأباطيل، ولا يكاد يقولُه مُنصِفٌ عاقلٌ، فكيف بالمؤمن المسلم؟ فالقولُ باشتراط هذه العلوم للتفسير خَطَأٌ فاحِشٌ، صَدَرَ عن ارتكاسٍ في الفهم، وانطماسٍ في البصيرة.

وأما ثانياً: فلأنَّ تاريخَ العُلُوم الفلسفية، والطبيعية يشهدُ: أنّ قواعد العُلوم الفَلسَفِية، والطبيعية، وما تبتني عليه من الجوانب النظرية، والنواحي الفكرية؛ تَتَبَدَّلُ و تَتَغيرُ يوماً فيوماً، لاقرارَ لها ولا بقاءَ، وكم مِن نظريةٍ عِلميةٍ نَشَأتْ وانتشرتْ في دوائرَ عِلميةٍ، و اسْتَحوَذَتْ علىٰ مَشَاعِرِهَا، ثم تَغَيّرَتْ و تحوَّلَتْ بعد زمن قليل أو كثير، حتىٰ عُدَّ ذِكرُها بعد ذلك من أمارة الرَّجعِيَّة، واحْتَلَّتْ مكانَها نظريةٌ أخرىٰ تُخالِفُ و تُناقِضُ الأولىٰ؛ كما نعلم ما وقع بالفلسفة اليونانية من سُوءِ مَصِيرها؛ حتىٰ إنَّ أحدَنا يَسْتَهزِئُ بِهَا اليوم، ويُحَمِّقُ مَن كان يحملُها من الفلاسفة اليونانيين و من حَذَا حَذْوَهم. وكذا

---

(١) انظر التفسير والمفسرون: ٣/ ٤٢٠-٤٣١.

نرىٰ كثيراً من النظريات العِلمية الطبيعية ، تَتبدَّلُ وتَتغَيَّرُ من حينٍ لآخر ، و إضافةً إلىٰ ذلك هناك نظرياتٌ قديمةٌ وحديثةٌ ، تتناقض وتتصادم بعضُها بعضاً . فهل من سبيلٍ لمن له عقلٌ أن يعتقد - تمشياً مع هذه الفكرة -: أنَّ القرآنَ محتمَلٌ لجميع هذه النظريات العِلمية ، علىٰ الرَّغم من أنها تتبدّل و تتغيَّرُ من حين لآخر و يتناقض بعضُها بعضاً؟

و إليك مِثالًا في هذا الصدد ، وهو أنّه لما انتشرتْ نظريةٌ عِلميةٌ بالنسبة إلىٰ الأرض ، و هي : " أنّ الأرضَ ساكنةٌ " و هَبّتْ عليها ريحُ القبول من دوائر علميةٍ ، جَعَلَ بعضُ المفَسِّرين المُتَجَدِّدِين من أصحاب هذه الفكرة يستدلُّون عليها بقوله تعالىٰ: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [النمل:٦١] وقالُوا : إنّ اللهَ تعالىٰ وَصَفَ الأرضَ بالقَرار، والقرارُ هو السُّكون، فالقُرآن قائلٌ بسُكونِيّةِ الأرض.

ولٰكن هذه النظرية ما كان لها من قرارٍ ولا بقاءٍ ، فَتَحَوَّلَتْ وتَغَيَّرَتْ ، واحْتَلَّتْ مكانَها نظريةٌ أخرىٰ تُناقِضُها كلّياً ، و هي : " أنّ الأرضَ مُتحرِّكةٌ غيرُ ساكنةٍ " و هذه النظرية - كضَرّتِها - لاقَتْ في الحلقات العِلمِيّة قبولاً و إقبالاً ، و ذهب بعض من أصحاب هذه الفكرة يَستَدِلُّون عليها أيضاً بقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾ [النمل:٨٨] وقَالُوا : إنّ الجبالَ إذا مَرّتْ مَرّتْ مع الأرض، فثبَتَ أن الأرض موصوفةٌ بالمُرُورِ ، وهو ضدّ القَرار و السُّكون، فالأرض متحرِّكة.

فيا لَلعَجَب ! كيفَ يكون القُرآن محتملاً لهاتين النظريتين المتضادّتين في وقتٍ واحدٍ ؟ فهل من عاقل علىٰ وجه الأرض يُصَدِّقُ هذا ؟ وهل هذا إلا تهافة و سُخرية بكتاب الله تعالىٰ ، وإخضاع مَعَانِيهِ أمامَ هذهِ النظريات الحديثة ؟

وأمّا ثَالِثاً : فلأنّه لو كان القُرآن الكريم مُحتملاً لجميع النظريات المتغيرة، والنظريات المتناقضة، لوَقَعَ الشَّك في عقائد المسلمين نحوَ القرآن الكريم، ولا يمكن لهم أن يُصَدِّقُوا

بأنّه كتابُ الله الذي نزل لهداية البشر ، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؛ بل يكون القرآن الكريم لُعبةً في أيدي الرجال ، هذا يقولُ في تفسيره شيئاً ، وذلك يَقُولُ شيئاً ، و هذا - كما ترىٰ - لايَقُولُه مُنصِفٌ فضلاً عن أن يقوله مُؤمِنٌ .

لأجل ذلك ولغيره من الوُجُوه ذهب الجمهورُ من العُلَماء إلى الحذر والحيطة من هذه النزعة التفسيرية ، و قَرَّرُوا : أنه لا يجوز التعويلُ علىٰ هذهِ العُلوم في تفسير القُرآن الكريم[1] .

❁ مَلحُوظاتٌ هامَّة حول التفسير بالعُلوم الكونية

نعم ! يمكننا أن نقُولَ في هذا المِضْمار: إنّ لهذه العلوم الكونية الحديثة بُعدَين وناحِيتَين :

١- ناحية كونها من شروط التفسير و أدوات المفَسِّر ، فمِن هذه الناحية لا صِلَةَ لها بالتفسير ولا مدخل لها فيه ؛ لأنها لم تُوْضَع لأنْ تَخْدِمَ القرآنَ الكريمَ في شرح آياته، و كشف أسرارِه ، و إبراز إعجازِه ، و بالتالي لايتَوَقَّفُ عليها تحقيقُ الغاية المنشودة التي يَستَهْدِفُ إليها القُرآنُ الكريمُ .

٢- ناحية كونها ملائمةً ومناسبةً لبعض ما في القُرآن الكريم من الإشَارات إلىٰ الكونيات و أسرارها و عجائبها ، فمِن هذهِ الناحية نستطيع القولَ بأن لها صِلَةً بالتفسير وعلومه ، ومن هذه الناحية - لا من الناحيه الأولىٰ - امتزجتِ العُلوم الكونيةُ بالتفاسير ، واحْتَلَّتْ مكانَها في الكتب التفسيرية من كتب المفسرين

---

(١) انظر لهذا المبحث : الانتباهات المفيدة لحل الإشكالات الجديدة ، للمجدد التهانوي مع تعليقاته للشيخ الحكيم محمد مصطفىٰ البجنوري : (٢/ ٢٨-٤٠) و هو في الباب نفيس ، تجد فيه نفائس، وانظر أيضاً : التفسير و المفسرون : ٢/ ٤٩١ وبعده.

الراسخين كالإمام الغزالي، والإمام الرازي، وغيرهما .

ولٰكن المفسِّر ههنا يقِفُ في مَوقِفٍ عَصِيبٍ خَطِرٍ ؛ لذا عليه مراعاةُ الأصول التي ذكرها العلماء في هذا الخُصوص ؛ ونذكر منها ما ليس منه بُدّ:

الأوّل : أن يُعلَمَ- بادئ ذي بدء- أنَّ القُرآن الكريم هو كتابُ هدايةٍ وإعجازٍ، نزل من عند الله تعالىٰ لكي يهتدي به الإنسانُ في مجالاتِ حَياتِه المنوّعَة ؛ و لكي يدهشَ بإعجازِه، وبالتالي إمّا أن يُؤمِنَ به ويُصَدِّقَه ؛ لتتمّ عليه النعمة من عند الله ؛ و إما أن يُنْكِرَه ويَجْحدَه ؛ لتتمّ عليه الحُجَّةُ من الله ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[الأنفال: ٤٢] وهذا هو الهدف القُرآني المنْشُود.

قال اللهُ تعالىٰ ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ﴾ [البقرة] و قالَ : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾ [البقرة:١٨٥] وقالَ ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ﴾[لقمان] إلىٰ غير ذلك من الآيات الكريمات .

فليس هو كتاب المنطق والفلسفة، ولا هوكتاب العلوم الطبيعية، ولا كتاب التكنولوجيا، ولا الفيزياء، ولا الهندسة، ولا الطب، ولا هوكتاب التاريخ، ولا الجغرافية، ولا الأدب والبلاغة، ولا، ولا، ولا، و لٰكن هو كتابُ هدايةٍ و إعجازٍ، هدفُه إنقاذُ الإنسانية الحائرة، و هدايةُ الثقَلَين إلىٰ سعادة الدارين .

لأجل ذلك يُعَدُّ من مصادر تفسير القُرآن ما يخدمُه من العُلوم من هذه الناحية ، و إن كان القُرآن يَدعُو إلىٰ تعلُّم العُلوم الكونية، والحذاقة فيها، إلا أنّ هناك فرقاً بَيِّناً بين العلوم التي هي مصادر التفسير، وبين العُلوم التي يدعو القُرآن إلىٰ تَعلُّمِها، فليس كل ما يدعو القُرآن إلىٰ تعلُّمِه وتعليمه ، مصدراً من مصادر التفسير، إذنْ فإنَّ علىٰ المفسّر أن

يُلاحِظَ هذا الفرقَ في سَيْرِه في مجال التفسير .

الثَّاني : مما يجِبُ التَفَطُّنُ له أن عظمةَ القُرآن لا يَتوقَّفُ علىٰ أن نَنْتَحِلَ له وظيفةً جديدةً ، ولا أن نحمّله مُهِمّةً ما أنزل الله بها من سُلطانٍ ، فلا عيبَ على القُرآن إن لم يتناول حقائقَ كونيةً ، ونظرياتٍ علميةً حديثةً ؛ لأن هذا خارجٌ عن موضوع القرآن ؛ نعم ! هو قد يبْحَثُ عن حقائق كونيةٍ عِلميةٍ علىٰ هامش موضوعِه لا استقلالاً ، ويُشِيْرُ من طرفٍ خَفِي إلىٰ هذه العلوم . وذلك لأن المقصود منه توجيهُ قلوب الناس عامتهم ، وخاصتهم إلى الاعتبار، والاتّعاظ ، بما في هذه الحقائق من دلائل الوحدة ، وآيات القدرة؛ ورياضةُ مَشَاعِرهم في مشاهدة ما في الكون من مَظَاهِر الحكمة ، و نَوَامِيس القُدرة ، و لٰكن من جهة ما لهذه الآيات والمشاهد من حُسنٍ وجمالٍ وبهاءٍ وكمالٍ ، لا من جهة ما لها من دقائق النظريات ، وغوامض الملاحظات ؛ فإنها خاضعةٌ لقانون النشوء والارتقاء ، و في تفاصيلها من الدِّقَّة والخَفَاء ما يعلو علىٰ أفهام العامّة .

ومع ذلك فقد زَعَمَ بعضُ مَنْ عاصرنا من الباحثين المتجدِّدِين : أنّ القُرآن متضمِّنٌ لكل ما جَدّ ويجِدُّ في الكون من العلوم والنظريات ، وطاب لهم أن يتَوَسَّعُوْا في علوم القرآن ومعارفه ، فنَظَمُوا في سلكها ما بَدَا لهم من عُلوم الكون . ولا شك أن نيتهم في ذلك حسنة ، وشعورهم نبيل ، و مع ذلك فإنهم مُخْطِئُون و مُسْرِفُوْن ؛ لأن النية الحسنة لا تُسَوِّغُ أن يُحْمَلَ كتابُ الله تعالىٰ علىٰ ما ليس من وظيفته .

كما نَرىٰ بعضَهم يزْعَم : أن قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾ [حٰمٓ فصلت:١١]- يزعم- أنه بيانٌ لما قاله العلماء المادِّيُون من أنّ مادة الكون هي الأثير.

وكذا نَرىٰ بعضَهم يقُولُون : إنّ قوله تعالىٰ : ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ﴾[الأنبياء:٣٠]، هو كشف النظرية العلمية الحديثة ؛ وهي : أن الأرض

مُنْفَتِقَةٌ من النظام الشمسي .

و كذا نَرىٰ منهم من يقولُ : إن قوله تعـالىٰ : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] هو عينُ ما قاله العلماء الطَّبِيْعِيُّون : إنّ للجمادات حياةً .

وكذا فيهم من يـزعم في قولـه تعـالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ [الفرقان:٤٥]، أنَّ فيه بياناً لطريقة إمساك الظِّلِّ للتصوير الشمسي(١) .

ولٰكن هذا كلّه – كما هو ظاهر- يُوشِك أن يَخْرُجَ بالقرآن عن غرضه الأسْمىٰ وهدْفِه الأعلىٰ ، و مَثَلُهم عندي مثل الذي يلمس في كتاب الطبّ مسائلَ الزراعة ؛ و في كتاب القانون مسائلَ الهندسة ؛ و في كتاب التاريخ مسائلَ الطبّ . فهل يُعَدُّ مثلُ هذا العمل من النباهة والكياسة ؟ وهل له من أساس منطقي ؟ لا ، ولايكون، ولا يمكن أن يكون ، بل هذه النزعة التفسيرية تكاد تُعَدُّ ضَرباً من التكلّف ؛ بل شُعبةً من الجُنون الذي يذهب بغرض القُرآن ، و علىٰ سبيل الافتراض إن لم يذهب بغرضه فلا أقلّ من أن يذهب ببَهَائِه وجَمَالِه.

لذلك فإن على المفسِّر أن لاينحُوَ إلىٰ هذا المنحىٰ في التفسير، يتزعّم أنّ في القُرآن كلَّ ما جاءَ و يجيءُ به الإنسان من العُلوم والنظريات ، رغبةً في إظهار إعزاز القُرآن ، وجُدارَته للمُسَايَرة مع الظُّرُوف والأوضَاع ؛ لأنّ هذا خارجٌ عن موضوعه ، فلا عيبَ إذاً على القُرآن إن لم يتناول هذه العُلوم بالمناقشة والبحث .

الثالثُ : إنّ المفسِّر إذا وَجَدَ حقيقةً كونيةً تَناوَلَها القُرآنُ الكريم بالبيـان و الـذكر صراحةً ، فَعَلَيهِ أن يُفَسِّر ذلك المقامَ من القُرآن الكريم بحسب ما يقتضيه ، أو ما تحتمله

(١) انظر الأمثلة في هذا الخصوص في التفسير والمفسرون : ٢/ ٥٠٠ و بعده.

ألفاظُ القرآن ، من غير إخضاع مَعَانيه أمامَ نظرياتٍ حديثةٍ جدّتْ أو تجدُّ، فمثلاً قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١] صريحٌ في أن الإنسان خُلِقَ من نفسٍ واحدةٍ ، و هو آدم ﷺ، وهذه حقيقةٌ كونيةٌ كشفَها من هو خالقُ هذا الكون ، و بعد ذلك لايجوزُ لأحد أن يذهب إلىٰ نظرية " الارتقاء " التي اخترعها "دارون" .

وكذا لا يجوز لأحدٍ أن يتأوّلَ آياتِ القُرآن علىٰ وفق ما قاله "دارون"؛ لأنه يتناقض مع القرآن، و ألفاظه لا تحتمله .

الرابعُ : لا يَعْزُبَنَّ عن بالكم أن اكتشافاتٍ علمية حديثة ليست كلُّها علىٰ مِنوَال واحدٍ ؛ بل بعضها يشتمل علىٰ حقائقَ ثابتةٍ تبتني على المشاهدة واليقين ، بينما بعضها الأخرىٰ يشتمل علىٰ نظرياتٍ ظنيةٍ ، أو وهميةٍ لا تَعْدُوْ الظنَ والتخمينَ فحسبُ ، و من البدهي أن الكل ليس تحت حكمٍ واحدٍ ؛ بل فيه تفصيل :

١- فما كان من جنس الأول، يجوز أن يُفَسَّرَ القرآنُ طبقاً له إذا كان ألفاظُ القرآن تَحتمِلُه، ولا يتَصَادَمُ، ولا يتَنَاقَضُ مع الهدف المنشود القُرآني، و إليك من أمثلته:

۞ قال الله تعالىٰ : ﴿يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر :٦].

فقد أخْبَرَ تعالىٰ أن الجنين يُخلَقُ في بطن أمه في ظلماتٍ ثلاثٍ ، ففيه إشارةٌ إلىٰ ما أثْبَتَه عُلَماءُ الطِّبِّ الحديثِ من أن الجنين في بطن أمه مُحاطٌ بثلاثة أغْشِيَةٍ فلا بأس أن تُفَسَّرَ الآية بهذا التحقيق ؛ لأن لفظ القرآن يحتمله ، و لا يُصادِم مع هدفه.

۞ جاء في القُرآن : ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨﴾ [النحل] ففيه إشارةٌ إلىٰ المصنوعات الحديثة : من الدرّاجات ، والدراجات النارية، والسَّيَّارات،

والقطارات، و الطيّارات، والحوّامات، وغير ذلك من المراكب، فلا ضير- إذن - أن تُفسَّرَ هذه الآية بهذه المراكب الحديثة ؛ لأن ألفاظ الآية تحتملها ، ولا يتصادمُ هذا التفسير مع الهدف القرآني ؛ بل يُؤكده .

❁ قال الله تعالىٰ : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٥٣﴾﴾ [الفرقان] وقال تعالىٰ : ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾﴾ [الرحمن].

فأخبر اللهُ تعالىٰ أنه مرج البحرين بحيث يلتقيان ، أحدهما عذبٌ فراتٌ ، والآخر ملحٌ أُجاجٌ، وجعل بين هذين البحرين حاجزاً وبرزخاً، بحيث لايبغيان ولايختلطان. وهٰذا المرج والالتقاء مع عدم البغي والاختلاط من عظيم مظاهر قُدرته ﷻ ، و قد انكشف هٰذا كلّه من تحّريات عَصرِيةٍ ، فإن "كيستو الفرنسي (CASTUO)" شاهده عند مُلتقىٰ البحر الأحمر [RED -SEA] وبُحَيرة الروم [MEDITERRANEAN-SEA] وهذا وقع في عام ١٩٨٦م ، ثم قرأ هو الآيةَ المذكورةَ ، و أسْلَمَ بعدَه قائلاً : إن هذا القُرآن هو كتابُ الله ، وليس من تصنيف البشر ؛ لأنه أظْهرَ حقيقةً علميةً قبل قُرونٍ كثيرةٍ ؛ حيث لم تكنْ عُلومٌ ولا مَعَارفُ ، فهذا - والله- كتابُ الله . فهذا التحقيق يحتمله لفظُ الآية مع موافقته على الهدف القرآني.

٢ - وأما إذا كان من جنس الأول ، ولٰكن ألفاظ الآية لا تَحْتَمِلُه ، فلا يجوز أن يُفَسَّرُ القرآنُ علىٰ مقتضاه ، كما صَنَعَ العلامةُ جوهري طنطاوي في تفسير قوله تعالىٰ ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [النور] حيث فَسَّرَه بما ظَهرَ من العلم بآثارالأقدام ، و آثار الأصابع في أيامنا الحاضرة [1].

---

(١) انظر: تفسير الجواهر لطنطاوي : ٣/ ٩.

قلتُ : وهذا العلم الحديث الذي يُسْتَدَلُّ فيه بآثار الأقدام ، و الأصابع على الجانِين والسَّارِقِين؛ و إن كان حقيقةً علميةً ثابتةً بالتجربة والمشاهدة ، غير أن الآية لاعلاقةَ لها به، أمّا أوّلاً : فلأنّ الآية إنّما وَرَدَتْ في مَعْرَضِ أحوال الآخرة، و أمّا ثانياً: فلأن شهادة الألسنة والأيدي والأرجُل التي ذكرها الله تعالىٰ في الآية ، ليستْ من جنس الاستدلال بآثار الأقدام والأصابع ؛ لأن الشهادة فوقَه بألف ألف درجة ، وهذا العلم إنما هو من قبيل القرائن التي تؤيد الواقعة ، أو تُشِيرُ إليها فحسبُ ، فأين هذا من ذاك؟

و مثالٌ آخرُ له ما وَقَعَ للشيخ العلامة محمد عبدُه رحمه الله تعالىٰ في تفسير سورة الفيل من حمل" طيراً أبابيل"علىٰ ما يُسَمّىٰ اليوم بـ"الميكروبات [MICROBE] " وحمل"الحِجَارة "علىٰ جراثيم بعض الأمراض التي اكتشفها الطبُّ الحديثُ ، حيث يقول رحمه الله تعالىٰ :

" فيجوز لك أن تعتقد أن هذا الطير من جنس البعوض ، أو الذُباب الذي يحْمِلُ جراثيمَ بعض الأمراض، و أن تكون هذه الحجارة من الطين المسموم اليابس، الذي تحمله الرياحُ فَيَعْلَقُ بأرجل هذه الحيوانات ، فإذا اتّصل بجسده دَخَلَ في مسامه، فأثارَ فيه تلك القُروح التي تنتهي بإفسَادِ الجسم و تَسَاقُط لحمه ، وإن كثيراً من هذه الطيور الضعيفة يُعَدُّ من أعظم جُنُود الله في إهلاك من يرِيْدُ إهلاكه من البشر، و أن هذا الحيوان الصغير الذي يُسَمُّوْنَه الآن بـ"الميكروب" لايخرج عنها إلخ "

ذكره الشيخ محمد حسين الذهبي في "التفسير والمفسرون" بالإشارة إلىٰ تفسير جزء عمّ للشيخ محمد عبده ، ثم قال الشيخ محمد حسين الذهبي تعليقاً عليه :" و هذا ما لا نُقِرُّه عليه ؛ لأن هذه الجراثيم التي اكتشفها الطب الحديث لم يكن للعرب علمٌ بها وقتَ نزول القرآن ، و العربي إذا سَمِعَ لفظَ الحجارة في هذه السورة لاينصرف ذهنُه إلىٰ تلك الجراثيم بحالٍ من الأحوال ، وقد جاء القرآنُ بلغة العرب ، و خَاطَبَهم بما يعهدون

و يألِفُون [١].

٣- وإن كان مِمَّا يُصَادِمُ الهدفَ القرآني ؛ فلا سبيلَ إلىٰ أن يُفَسَّرَ القرآنُ علىٰ مقتضاه بحال من الأحوال ، ومثالُه ما وقع لبعض المعاصرين في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الرحمن] من تفسير "سلطان" بالصاروخ ، قاله الشيخ شهاب الدين الندوي في كتابه "الإسلام والعصر الحاضر" .

قلتُ : وهو من هفواته في تفسير القرآن ؛ لأن هذا التفسير يخرج بالآية عن هدفها المقصود و غايتها المنشودة ؛ فإنها إنّما جاءتْ تَسْتَحِثُّ الجِنَّ والإنسَ علىٰ قبول طاعة الله تعالىٰ، والخضوع أمامَ أحكامه ؛ و تُدَلِّلُ علىٰ أنهم كلّهم عبيدُ الله تعالىٰ، و يعِيْشُوْن عيلةً عليه في شُؤُون حَياتهم، ويحْتاجُون إليه في كل حَاجَاتهم ؛ بأنهم لايستطيعون أن يَنفُذُوا من أقطار السمٰوات والأرض، ثم تقولُ الآيةُ أخيراً: ﴿ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ﴿٣٣﴾ ﴾ و هذا من قبيل التعليق بالمحال ، والمعنى : لا تستطيعون أن تَنفُذُوا إلا أن يحصُل لكم سلطانٌ ، و ما لكم ذلك ، إذاً فأنتم تحت حكم الله ، و لذا يجب عليكم أن تُطِيعُوا أوامرَه، و أن تَجتَنِبُوا نواهيه. والسلطانُ هو البينة والحجة أو الملك [٢].

فلو أرِيْدَ بـ"السُّلطان" "الصَّارُوخ" يكون المعنى : إن الإنسان و الجن يستطيعون باستمداد الصاروخ أن ينفذوا من أقطار السمٰوات والأرض ؛ فبالتالي هم لَيْسُوْا تحت حكم الله ، ولا عليهم أن يُطيعُوا أمرَه، ولا أن يجتنبوا نهيه .

---

(١) التفسير والمفسرون : ٢/ ٥٦٩.

(٢) كما في تفسير الطبري: ١١/ ٥٩٥.

وهذا - كما ترىٰ- من غاية الفساد في المعنى المراد ، ومن عكس ما تهدف إليه الآيةُ القُرآنيةُ ، فلا يجوز أن تُحْمَلَ الآيةُ علىٰ ذلك .

٤- و إن كانت تلك النظرياتُ العِلمِيّةُ من جنس الثاني من النظريات التي مَبنَاهَا على الظنّ والتخمين ؛ فلا يخْلُو إمّا أن يكون لفظُ القُرآن يحتملها أو لا ؛ فإن لم يحتمل فظاهرٌ أنه لايجوزُ حملُ الآية عليها، وإن كانت مِمّا يحتملُها لفظُ الآية فكذلك أيضاً؛ لأنها ليست نهائيةً و لا مطلقةً، ويمكن أن يظهرَ خطَؤُها في يومٍ من الأيام ،كما ظَهَرَ الخطأُ في كثيرٍ ممّا اخْتَرَعُوْه، واعتَنَقُوْه من النظريات، فكيفَ يصحُّ أن يُحْمَلَ معنى الآية على النظريات التي هي علىٰ وَشك الزوال، و مُؤذِنَةٌ بالانهيار؟ كما قد ذَكرْنَا أن بعض الناس استدلّوا علىٰ سُكونية الأرض بقوله تعالىٰ : ﴿ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ [النمل:٦١] ثم لما تغيّرت وتحوّلت تلك النظريةُ وجاءَت مكانها نظريةٌ أخرىٰ تُنَاقِضُها ؛ قام بعضُهم يستدلون علىٰ هذه الجديدة بقوله﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾ [النمل:٨٨] فهذا مما لا يجَوِّزُه الشرعُ ولا العقلُ .

فنهاية القول في هذا الموضوع : أنه يجوزُ التفسيرُ بوفق العُلوم الحَديثة ، والنظريات العِلْمِيَّة بشُرُوطٍ ثلاثةٍ :

١ - إذا كانتْ تلك العُلوم والنظريات ممّا يبتني على المشاهدة واليقين .
٢- إذا كانتْ مما تَحْتَمِلُها ألفاظُ القرآن .
٣- إذا كانتْ مِمّا لا يتَصَادَمُ مع الهدف القرآني .

فما كان ممّا لا يَعْدُوْ الظنَّ والتخمينَ، أو لا تَحتَمِلُه ألفاظُ القرآن، أو يتَصَادَمُ مع الهدف المنشود القرآني؛ لايجوز تأويلُ الآيات من القرآن وِفْقَه بحالٍ من الأحوال .

❁ خاتمةُ البحث

و أختتمُ هذا الفصل علىٰ ما قال الأستاذ سَيّد قُطُب في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٨٩]، قال رحمه الله تعالىٰ:

" إنّ القُرآن قد جاءَ لِمَا هو أكبر من تلك المعلومات الجزئية ، ولم يجئْ ليكونَ كتابَ علمٍ فَلَكيٍّ أو كيمَاوِيٍّ أو طِبِّي كما يُحاولُ بعضُ المُتَحَمِّسِيْن له أن يلْتَمِسُوْا فيه هذه العلوم ، أو كما يُحاوِلُ بعضُ الطاعنين فيه أن يلتَمِسُوا مخالفاتِه لهذه العلوم.

إنّ كلتا المحاولتين دليلٌ علىٰ سُوء الإدراك لطبيعة هذا الكتاب ، و وظيفته، ومجال عَمَلِه . إنَّ مجالَه هو النفسُ الإنسانيةُ والحياةُ الإنسانيةُ ، وأنّ وظيفتَه أن يُنْشِيءَ تَصَوُّراً عامّاً للوجود و ارتباطه بخالقه ، و لوضع الإنسان في هذا الوجود وارتباطه بِرَبِّه، وأن يُقِيْمَ علىٰ أساس هذا التصوّر نِظاماً للحياة يسمح للإنسان أن يَستَخْدِمَ كلَ طَاقَاتِه، ومن بينها طاقتُه العَقلِيّةُ التي تقومُ هي بعد تنشئتها علىٰ استقامةٍ، وإطلاق المجال لها ؛ لتعمل - بالبحث العلمي - في الحدود المتاحة للإنسان، وبالتجريب والتطبيق ، وتصل ما تصل إليه من نتائج ، ليست نهائيةً ولامطلقةً ، بطبيعة الحال .

و إنّي لأعجب لسَذَاجَةِ المُتَحَمِّسِيْن لهذا القرآن الذين يحَاوِلُون أن يضِيْفُوْا إليه ما ليس منه، و أن يحْمِلُوا عليه ما لم يُقْصَدْ إليه، و أن يَستَخْرِجُوا منه جُزئِيّاتٍ في عُلوم الطبِّ، والكيمياء، والفلك، وما إليها كأنها يُعَظِّمُوْه بهذا و يُكبِّرُوه ...

إنّ الحقائقَ القُرآنية حقائقُ نهائيةٌ قاطعةٌ مطلقةٌ ، وأما ما يصل إليه البحث الإنساني أياً كانت الأدوات المتاحة له ، فهي حقائقُ غيرُ نهائيةٍ ولا قاطعةٍ ، وهي مقيدةٌ بحدود تجاربه ، و ظُروف هذه التجارب وأدواتها ، فمِنَ الخَطَأ المنهجي بحكم المنهج

العلمي الإنساني ذاته أن نُعلّقَ الحقائق النهائية بحقائق غير نهائيةٍ ، وهي كل ما يصل إليه العلم البشري .

هـذا بالقيـاس إلى الحقـائق العلميـة ، والأمـر أوضـحُ بالقيـاس إلى النظريـات الفُروض التي تُسَمّى "علميةً" فهي قابلةٌ دائماً للتَغَيُّر والتعـديل والـنقص والإضـافة ؛ بل قابلةٌ لأنْ تنقلب رأساً علىٰ عقـب ، بظهـور أداة كـشف جديـدة ، أو بتفـسير جديـد لمجموعة الملاحظات القديمة .

وكلُّ محاولةٍ لتعليق الإشارات القُرآنية العامّة بما يَصِلُ إليـه العلـمُ مـن نظريـاتٍ مُتجدّدةٍ مُتغيرةٍ ، أو حتىٰ بحقائق علميةٍ ليستْ مطلقةً كما أسْلَفْنَا تحتوي أوّلاً علىٰ خَطَـأٍ مَنهَجِيٍّ أساسِيٍّ ، كما أنها تنطوي علىٰ مَعَان ثلاثة كلها لا يليق بجلال القرآن الكريم :

الأول : هو الهزيمة الداخلية التي تُخَيِّلُ لبعض الناس ، أنّ العلم هو المُهـيْمِنُ، والقُـرآن تابعٌ ، و مِنْ هُنا يُحاوِلُون تثبيتَ القُرآن بالعلم ، أو الاستدلال له من العلم؛ علىٰ حين أن القُرآن كتابٌ كاملٌ في موضوعه ، و نهائيٌّ في حقائقه ؛ والعلـم مـا يـزال في موضوعه يَنقُضُ اليومَ ما أثْبَتَهُ بالأمس ، وكل ما يـصل إليـه غـيرُ نهـائي ولا مطلق ؛ لأنه مقيَّدٌ بوسط الإنسان وعقله وأدواته ، وكلُّها لـيس مـن طبيعتهـا أن تُعْطِي حقيقةً واحدةً نهائيةً مطلقةً .

الثاني : سوءُ فهم طبيعة القرآن ووظيفته ،وهي أنـه حقيقـةٌ نهائيـةٌ مُطلقـةٌ تُعـالِجُ بنـاءَ الإنسان ، بناء يَتّفِقُ بقدر ما تسمحُ طبيعةُ الإنسان النسبية مع طبيعة هذا الوجود و ناموسه الإلهي ، حتىٰ لا يصطدم الإنـسان بـالكون مـن حولـه ، بـل يـصادِفُه ويعرِفُ بعضَ أسراره ، ويستخدم بعضَ نوامسه من خلافتـه ، ونواميـسه التـي تكشف له بالنظر، والبحث ، والتجريب، والتطبيـق وفـقَ مـا يهديـه إليـه عقلُـه الموهوبُ له ؛ لِيعْمَلَ لا لِيتَّسِمَ المعلومات المادّية جاهزة .

الثالث: هو التأويل المُستمِرّ مع التمحّل والتكلّف لنُصُوص القرآن كي نحملها، ونلهث بها وراء الفُرُوض النظريات التي لا تثبت ولا تستقرّ، وكلَ يوم يجِدُّ فيها جديدٌ [1].



(١) مقتبسًا من ظلال القرآن: ١/ ١٩٨-٢٠٠.

البَحْثُ الثَّالِثُ
في الاتجاهاتِ المُنْحَرِفَةِ في التفسير وأسبابها

وما من شك أن تفسير القُرآن الكريم موقفٌ هامٌّ خطيرٌ جِدّاً؛ فإنّه إن كان بجانبٍ شرفاً عظيماً، وسعادةً كبيرةً للإنسان، فإنه مهمةٌ دقيقةُ الغاية بجانبٍ آخر، ولذا فإن السلف الصالح كانوا يَتَحَرّجُون عن القول في القُرآن وتفسيره؛ حتىٰ روىٰ ابن خلكان عن سعيد بن جبير: أنه سأله رجلٌ أن يكتب له تفسيرَ القرآن ، فغَضِبَ، و قال: لأنْ يَسقُطَ شِقّي أحبُّ إلي من ذلك [1].

وبالرغم من ذلك نَجِدُ هناك أفراداً وطبقاتٍ يتجرّؤون علىٰ تفسير كلام الله تعالىٰ بغير علمٍ و هدىً ، و يُفسِّرُونَه بمحض آرائهم و أهوائهم، وعلىٰ وفق أنظارهم ومذاهبهم ، من غير تمييز بين الباطل والصواب ، و القشر واللباب .

ومن هنا نجِدُ الاتجاهاتِ المُنْحِرَفَةَ بالنسبة إلىٰ تفسيرالقرآن الكريم من مثل هٰؤلاء الأفراد والطبقات، وهذه الاتجاهات المُنحرِفَة، دَفَعَتْهم إلىٰ هوَّةِ الضلالات المتنوّعة، وإلىٰ هاوية المتاهات البعيدة ، وبَعَّدَتْهم عن سبيل الهداية والرشاد، وطريق الصواب والسداد .

۞ أسبابُ الانحرافِ في التفسير

ثم إذا أطلنا التفكيرَ في هذه الاتجاهات المُنحرفة ، و في تاريخها نجدُ أنّ لها أسباباً

(١) وفيات الأعيان: ٢/ ٣٧٢.

عديدةً ، و هي – على حكم الاستقراء – أربعةُ أسبابٍ :

الأوّلُ : الجُرْأةُ على التفسير مع عدم الأهلية .

الثَّاني : إخضاعُ مَعَاني القُرآن أمامَ المُعْتقَدات البَاطلة والأهواء الزائغة .

الثَّالثُ : التأثُّر بآراء أهل الزَّمان من الفلاسفة والطبيعيين وغيرهم .

الرَّابعُ : صَرفُ النظر عن موضوع القُرآن و مَقَاصِده .

وها إنّنا نتكلّمُ علىٰ هذه الاتجاهات المنحرفة ، وأسبابها الباعثة عليها بشيءٍ من البسط و التفصيل .

۞ الاتِّجاهُ الـمُنحَرِف بسَبَبِ عدم الأهلِيّة

إن مِن أعظمِ أسْبَابِ الضَّلالة وأخْطَرِهَا هو الجُرأةُ على التفسير بغير علم وهدىً، ومن غير أن يكون أهلاً لهذا المنصب الجليل الخطير. و لقد فَصَّلْنَا القولَ فيما سَبَقَ في من يكون أهلاً لهذا المنصب الشريف، وفيما يلزم للمُفسِّر من العُلوم الشَّرعِيّة والفُنُون العَرَبيّة، فمَنْ لا حَظَّ له من هذه العلوم والفنون ، ومَن لم يكنْ أهلاً لهذا المنصب لايجوزُ له أن يُفَسِّرَ القُرآنَ .

والعجبُ من طبقة الْمُثَقَّفِيْن المعَاصِرينَ حيثُ يَدَّعُون فهمَ القرآن من غير استناد إلىٰ علومٍ شرعيةٍ، ومن غير حصول علىٰ فُنونٍ عَرَبيةٍ، ومن غير انخراطٍ في عمل التحقيق و التدقيق، و يتجرّؤون على التفسير مع عدم الأهلية ؛ حتىٰ نَجِدَ منهم من يزعُمُ أنه من يعلم العربيةَ يكون عالماً بالقرآن ومفسِّراً له، وبالتالي فله أن يُفسِّر القُرآنَ حسبَ ما أدّىٰ إليه فهمُه واجتهادُه . و هذا ظنٌّ لا سَنَدَ له من العِلم ، ولا أسَاسَ له من الصحة.

و لعَلَّكِ تُلاحِظُ معي أن بعضَ الناس من الطبقة المثقّفة قد فُتِنُوْا بالإقبال علىٰ مثل هذه التفاسير، التي رَتَّبَها من لا حَظَّ لهم مَن هذه العلوم الضرورية، و مَلَؤوْها

بالرطب واليابس ، و بالصحيح والباطل ؛ لكونهم جَاهِلِينَ بالعلوم الشرعية ، والفُنون العَرَبيّة . وممّا لا خَفاءَ فيه أنه لا يكفي لمهارةٍ في فن و علم من علوم الدنيا والآخرة وفنونها : العلمُ بلغةِ ذلك العِلم والفَنّ فحسبُ ؛ بل لا بُدَّ له من المُنَاسَبَة بذلك الفنِّ والعلم. فمثلاً لا يكفي لمهارةٍ في الطب أن يعلم لغتَه ، وكذا لا يكفي للعُلوم الطبيعية أن يعلمَ اللغةَ الإنكليزيةَ؛ بل لا بُدَّ لها من المناسبة في تلك العلوم، ولا تحصُلُ إلا بالممارسات المتوالية ، و المزاولات المتتابعة ، و المجاهدات المتواصلة ؛ حتىٰ يصيرَ الرجلُ محنّكاً في ذلك الفن والعلم .

فواجبُ النصح لإخواننا المسلمين يقتضي مِنَّا أن نُحَذِّرَهم الوقوعَ في هذه الشبكة، فالأحرىٰ بالفطن العاقل أن ينأى بنفسه عن هذه المزالق .

ثم نريد أن نذكر أُنْمُوذجاً من التفاسير التي أُلِّفَتْ من هذه الطبقة من غير علم و هدىً ؛ لكي نُشاهدَ أنه كيف استزلَّهُمُ الشيطان ، وكيف زلقوا عن الطريق القويم ؟

فنقول : إنّ منهم سَرْ سَيد أحمد خَان الدهلوي مؤسّس الكلية الإنكليزية بـ"عليجراه" ، و ما كان يدري الفنونَ العربيةَ ، ولا الأصولَ الدينيةَ ؛ فأراد الوصولَ إلى الحق ، فأخطأ الطريقَ السَّوِيّ ؛ و صَنَّفَ كتُباً عَدِيدةً ، ومنها كتابه في التفسير سمّاه "تفسير القرآن" وهو في الحقيقة تحريف القرآن ؛ أنْكرَ فيه وُجُودَ المَلائكة ، وقال : إنّها القُوىٰ الملكية في فطرة الإنسان ؛ و أنكرَ الشياطينَ ، وقال : إنها قوى الشرِّ ؛ وأنكر الحشرَ والمعادَ الجسماني ؛ و أنْكرَ السماواتِ و الأرواحَ، وغيرَ ذلك من ضروريات الدين بتأويلاتٍ سخيفةٍ ركيكةٍ ؛ و بالرغم من ذلك كلِّه هو يَزعُمُ أنه أجابَ عمّا أوْرِدَ على الشريعة الغرّاء من الكفّار ، لا سيما من اليهود والنصارىٰ ؛ و لكن دأبه في ذلك علىٰ – ما قال العلامة يوسف البَنّورِي – : إنّ كلَّ ما يرِدُ من أهل أوربا ، من الاعتراضات السخيفة على المِلَّة الإسلامية ، كان يُسَلِّمُه و يَقْبَلُه ، ثم طفق يتأوَّلُ القرآنَ والسنة، وأخَذَ

يُقَرِّبُ الإسلامَ إلىٰ الكفرِ ؛ حتىٰ يجعلهما ديناً واحداً ، وكأنّه أرادَ التقرُّبَ به إلىٰ أهل الكفر الّذين كانتْ بأيديهم الحكومةُ في الهند (١).

ومن نَماذِجِ تفسيره الباطل : أنه استدَلَّ علىٰ أنه لا يجوزُ للرجل أن ينكح إلا واحدةً بقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً ﴾ [النساء:٣] مع قوله تعالى﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء:١٢٩] قائلاً بأن الله تعالىٰ قد صَرّحَ بأنه لا يستطيع أحدٌ أن يعدل بين الزوجات ، و جواز النكاح فوق زوجة كان مشروطاً بالعدل و هو مفقود ، و إذا فات الشرط فات المشروط ، فلا يجوز لأحد أن ينكح إلا واحدةً (٢).

قُلتُ : وهذا باطلٌ لا يُوافِقُه في ذلك سَلَفٌ من أهل الحق والسُّنة ؛ ومخترعٌ من المخترعات التي ليس عليها سلطانٌ ؛ وهفوةٌ من الهفوات التي لم يَقُم عليها بُرهانٌ. ثم استدلالُه هذا في الحقيقة مغالطةٌ صريحةٌ ، وليس بَدْعاً، فكمْ رَأيْنَا، وسَمِعْنَا مثلَه من أهل الجهل، والبدعة يُغَالِطُون مثل ذلك . وجوابُه ظاهرٌ؛ فإنّ العَدلَ في الآية الأولىٰ هو توفيةُ الحقوق ، وهو في مقدور البشر؛ و في الثانية الميلُ والمحبةُ التي هي من فعل القلب ، وهو خارج عن مقدوره ، فالمنفي في الآية الثانية ليس عينَ ما هو مُثبَتٌ في الأولى .

و منهم أبو الكلام آزاد الدهلوي أحدُ الزعماء السياسيين ، صاحب تأليفاتٍ عديدةٍ ، وكان له قلمٌ رشيقٌ سَيّالٌ، و أسلوبٌ جذّابٌ خلّابٌ ، و من تصانيفه كتابٌ في التفسير أسماه " ترجمان القرآن " باللُّغة الأردية ، ومن هفواته ما قال في تفسير قوله تعالىٰ:﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [الفاتحة] من توحيد الأديان كلها ، وخلاصةُ كلامه

---

(١) يتيمة البيان لمقدمة مشكلات القرآن :٤٨-٤٩ .

(٢) تفسير القرآن لسيد أحمد الدهلوي:٢/ ١٠٦ .

ما ذَكرَه العلامةُ يوسفُ البِنّوري المرحوم، و لفظه :

"ما حَقَّق ذلك الرجلُ في تفسير ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [الفاتحة] :" أنّ كلَ دين من الأديان في العالم، سواء كان دينَ النصرانية، أو اليهودية، أو الصائبية، أو دان به الرجل في صورته التي أتىٰ بها شارع ذلك الدين، كفىٰ لنجاته يوم القيامة؛ فإن أصل هذه الأديان كلّها واحدٌ، و هو الإيمان بالله و العمل الصالح. وشارعُ كل دين أتىٰ بالتوحيد و هدى إلى العمل الصالح، و إنما الشرك و أعمالُ الشرِّ نَشَأت في أتباع المذاهب من تحزُّبِهم، و تَشَيُّعِهم." و هو يرَدِّدُ ذلك في تفسيره، و يدندن حوله بعباراتٍ مختلفةٍ و أساليبَ شتّىٰ؛ وهو يقولُ : إن القرآن ينادِي بأعلىٰ نداء إلىٰ ذلك؛ ويزعم أن ذلك الذي فَهِمَه هو مَغْزَىٰ القرآن وغرضه؛ ويستَدِلُّ لذلك بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ﴾ [البقرة]، والعمل الصالح ليس عنده الأحكام التكليفية والشرائع؛ و ليس المدار عليها عنده؛ ويقولُ : إنّ تلك العبادات وتلك الشرائع ظواهرُ ورسومٌ، و أنها صورٌ وأجسادٌ، و ليستْ هي حقيقةَ الدين ولا روحَه، فكلّ من أنكر الشرائعَ والأحكامَ التكليفيةَ اعتقاداً، فيكون عنده مُسْلِماً ولا بُدَّ"[١].

ومن نماذج تفسيره الباطل قوله في تفسير قوله تعالىٰ:﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ۝٦٥ ﴾ [البقرة:] حيث يقول : "كونُوْا أذِلّاءَ مهانينَ كالقردةِ؛ مُنْحَطِّيْن نَازِلِينَ عن رُتبةِ الإنسان، فتُخْرَجُون من محافل المروءة والإنسانية مَدحُورِيْن"[٢].

(١) يتيمة البيان:٥٧-٥٨.

(٢) ترجمان القرآن:٢/ ٤٢.

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ ﴾ [البقرة:٢٤٣]: أي لكم الموتُ بِجُبنكم، يعني" يغلبكم العدوّ وتُحْرَمُون حياةَ الفتح، والظفر على العدوّ، ثم أحياهم الله، وأنشأ فيهم روحَ العزم والثبات، حتىٰ استعدوا للقتال ، فرُزِقُوْا الفتحَ والنصر[1] .

ويقولُ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾[البقرة:٧٣] اضربُوا الذي هو في الحقيقة قاتلٌ ببعض أجزاء المقتول[2].

أقولُ: و هذا في الحقيقة فرارٌ من الإيمان بالمعجزات النبوية، و إنكار منها بالتأويلات الركيكة. ثم ما قال هو في تأويل الآية الأخيرة من ضرب القاتل ببعض أجزاء المقتول فهو غير معقول أيضاً ؛ لأن القاتل لا يخلو إما أن يكون معلوماً مشخّصاً عندهم أوْلا ، فإن كان معلوماً لما احتاجُوا إلىٰ هذا الضرب ، ولا إلىٰ غير ذلك لتعيين القاتل ؛ لأنه متعين ومعلوم، وإن كان القاتل غيرَ معلوم ، فكيف يُستَطَاعُ لهم أن يضربوا القاتلَ ببعض أجزاء المقتول ؟ فهل يُعقَلُ هذا ؟.

منهم الكاتب الإسلامي المعروف أبو الأعلىٰ المودودي من شخصياتٍ بارزةٍ ، حيث بَرَزَ صَاحِبَ تصانيفَ كثيرةٍ و مقالاتٍ عديدةٍ ، وله تفسير أسماه " تفهيم القرآن" ولٰكن لم يكن له رسوخٌ في علوم التفسير، ولا في العلوم الشرعية، ولا في العلوم العربية، و بالتالي لم تكن لديه أهليةُ القِيام بالتفسير، و مع هذا فَسَّرَ القرآنَ حسبَ ما أدّىٰ إليه فكرُه الخاطيْ واجتهادُه السقيم ، فَزَاغَ قلمُه وطَغىٰ، و غَلَطَ في تفهيم كلام الله تعالىٰ في أكثر مواضعه، وظهرتْ منه أفكارٌ زائغةٌ أفزعَتِ الأسماعَ، وافْتَضَحَتْ نظرياتٌ فاسدةٌ

(١) ترجمان القرآن: ٢/ ٦٠.

(٢) ترجمان القرآن:٢/ ٤٦.

أدْهشَتِ الأذهانَ .

ومن أفكاره الزائغة ما قال في كتابه " قرآن كي چار بنيادي اصطلاحين " [أربعة مصطلحات قرآنية أساسية]:

" إنّ لفظ الإله، والرب، والعبادة، والدين، أربعةُ مصطلحات أساسية للقرآن؛ و لكن وَقَعَ في معانيها تَغَيُّرٌ، وانحازتْ هذه المعاني الوسيعةَ إلىٰ معانٍ ضيّقةٍ محدودةٍ مُبْهمَةٍ. و ذلك لأمرين : الأول لِقِلَّة ذوق العربية ، و الثاني : لكون المسلمين وُلِدُوْا في الإسلام ، فلم يَعْرِفُوا تلك المعاني المُستعمَلَةَ في الكفّار في عهد نزول القرآن، ولذا خَفِيتْ علىٰ أئمة اللُّغة و أرباب التفسير تلك المُصطلحات بمعانيها المستعملة في عهد النزول، وفَهِمَ هؤلاءِ ما كان يَفْهمُه المسلمون ، و أنه لخفاء هذه المعاني خَفِي على الناس ثلاثةُ أرباعِ الدين ؛ بل خَفِيتْ عليهم روحُ الإسلام الحقيقية [(١)].

وبعد هذه الدعوى العريضة التي تُخطّئ جمهورَ المسلمين من غير استثناء أحدٍ منهم ، أخَذَ يُفسِّرُ بعضَ الكلمات القُرآنية من "الإله" و" الرَّبّ " و "العِبَادَة" و"الدِّين" بِمَا لم يقُلْه أحدٌ من الصَّحابة و التابعين ، و لا من الأئمة المجتهدين و المفسِّرَيْن، ولا من أرباب اللُّغة والبيانيين .

فقال في معنى الإله : " إنّ السلطة هي روحُ الألوهية" . (ص:١٩) ، و قال في معنى الرَّبِّ : " إنَّ الرُّبوبيّة مرادفةٌ للسِّيادة والسلطة ، فالربُّ هو السلطان المطلق ". (ص:٧٩) ، وقال في معنى العبادة :" إن العبادة اسْتُعْمِلَتْ في القُرآن تارةً بمعنىٰ العُبُودية ، و تارةً بمعنىٰ الإطاعة ، و تارةً بمعنىٰ التذلُّل، ويقُولُ : إنّ دعوةَ القُرآن هي أن تكون الإطاعة والعبودية والتذلل لله تعالىٰ فقط". (ص:٩٠-٩٨) ، ولم يدْرِ المسكينُ

(١) قرآن كى چار بنيادى اصطلاحين:٥-١٠ .

أنّ هـذا خـلافُ مـا نَطَـقَ بـه القـرآنُ مـن قولـه تعـالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩].

وقال في معنى الدين : إنّ الدِّين هو اصطلاحٌ جامعٌ ، و المرادُ به نظامُ الحَياة و التَّمَدُّن الذي يعترف فيه الإنسان لأحَدٍ النُّفُوذَ الأعلىٰ ، و السلطةَ العُليا مُطيعاً له .

ويقولُ :" لايُوْجَدُ في لسانٍ من ألسنة الدنيا اصطلاحٌ جامعٌ مثلُه، ولفظة "استيت {state}" أي" الرياسة " بَلَغَ مَعْنَاه قريباً منه إلىٰ حَدٍّ. و يقولُ في تفسير: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ ۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ [غافر:٢٦] إن الدين ههنا ليس هو بمعنى الدِّيانة ، فحسبُ ؛ بل هو بمعنى الرياسة ونظام التَّمَدُّن [١].

أقُولُ : مع قطع النظر عمّا تُضْمِرُ هذه الدعوىٰ - من رفع الأمان عن أرباب اللغة والثقة بالمفسّرين طوالَ هذه القرون ، و فتح باب التأويل في القرآن بما يُفهِمُه العقلُ والإدراك ، من دون أن يستشهد و يحتجّ بأئمة اللغة ورجال التفسير - إنّ ما قاله الشيخ المودودي في معنىٰ هذه الألفاظ لم يقله أحَدٌ من السلف الصالح ؛ بل هو من مخترعات ذهنه الذي تسلط عليه الفكرُ السَّياسِي . ولذا فسّر هذه الألفاظ بلونٍ سِيَاسِي . و لقد أجاد فيما ردَّ عليه الشيخُ أبو الحسن علي الحسني الندوي في كتابه "عصر حاضر مين دين كي تفهيم و تشريح" فراجعه.

ومن تفسيره الخاطئ أيضاً ما قاله في قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٧] قال :

---

(١) انظر: قرآن كي چار بنيادي اصطلاحين : ١٠٨-١١١.

"ولم يكن هُناك حُكمٌ صريحٌ في أنه لا يجوزُ لأحدٍ أن يُباشِرَ زوجتَه في ليلة الصيام، ولكنّهم (أي الصحابة) اعتقدوا من عند أنفسهم أنه لايجوز، و مع ذلك قد كانوا يُباشِرُون أزواجَهم، وكأنهم يَختَانُون أنفسَهم بذلك ، فلذلك نَبّههم اللهُ علىٰ ذلك أوّلاً ، ثم قال :" أحِلَّ لَكمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إلىٰ نِسَائِكمْ [1]. "

قلتُ : وهذه غفلةٌ منه شديدةٌ ؛ لأن ابن عباس ، وكعبَ بن مالك ، وأبا هريرة من الصحابة صرّحُوا بأنّ ذلك كان حَراماً عليهم قبل نزول الآية ، فكيفَ يقول : إن الصحابة اعتقدوا ذلك من عند أنفسهم ، ولم يكن هناك أمر صريح ؟ [2]

۞ إخضاعُ مَعَاني القُرآنِ أمامَ نظرياتٍ فاسِدةٍ

ومن أعظم أسباب الانحراف إخضاعُ مَعَاني القُرآن الكريم أمامَ النَّظَرِيَّات الفَاسِدَةِ ، و المُعتَقَدَات البَاطِلَة. وهذا هو دأبُ الفِرَق الضَّالّة المُضِلّة من أوّل الزمان إلىٰ يومنا هذا ، فإنهم اتَّخذُوا من تأويل القرآن باباً للوُصُول إلىٰ أغراضهم الدَنِيَّةِ .

يقولُ العلامة القرطبي :

"وهذا النوع يكونُ تارةً مع العِلم كالذي يَحتَجُّ ببعض آيات القُرآن علىٰ تصحيح بدعته ، و هو يَعلَمُ أن ليس المراد بالآية ذلك ؛ ولكنَّ مقصودَه أن يُلبِّسَ علىٰ خصمه ؛ وتارةً يكون مع الجهل ، وذلك إذا كانت الآية محتملةً ، فيَمِيْلُ فهمُه إلى الوجه الذي يوَافِقُ غَرَضَه ؛ ويرَجِّحُ ذلك الجانبَ برأيِه وهَوَاه ، فيكونُ قد فَسَّرَ برأيه ، ورأيُه حَمَلَه علىٰ ذلك التفسير ، و لولا رأيُه لَمَا كان يتَرَجَّحُ عنده ذلك الوجه "[3].

---

(١) تفهيم القرآن:١/ ١٤٥.

(٢) انظر تفسير الطبري:٢/ ٩٤، و ابن كثير:١/ ٣٧٥، و فتح الباري:١/ ١٨٢.

(٣) تفسير القرطبي:١/ ٣٣.

وقد تناول هذا الموضوعَ العلامةُ شيخُ الإسلام ابن تيمية في فتاواه [(١)] ، ونحن نتكلّم هنا علىٰ ذلك في ضَوءِ ما أفاده كلامُه مع بعض الزيادات المناسبة منّا في الموضوع .

فنقول - وبالله التوفيق - : إن الانحراف و الخطأ في التفسير جاءَ من جِهَتَينِ :

الأولى: بأن حَمَلَ قومٌ ألفاظَ القرآن الكريم علىٰ مَعَانٍ اعتقدُوهَا ، من غير نَظَرٍ إلىٰ ما تقتضيه ألفاظُ القُرآن من الدلالة والبيان ؛ وهو كـ تفسير الاستمتاع الذي وَقَعَ في قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [النساء: ٢٤] بالمُتعَةِ الذي تقُولُ به الشِّيْعَةُ الشنيعة ، ولا دَلاَلَةَ فيه علىٰ ذلك ؛ فإنَّ المراد بالآية الاستمتاعُ بالنكاح الشرعي لا بالمتعة .

وكـ تفسير الشجرة في قوله تعالىٰ:﴿ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ ﴾ [البقرة:٣٥] بشجرة عِلمِ محمّد و آل محمد ، كما قاله الحسن العسكري في تفسيره المنسوب إليه ، و لفظه : " لاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَة : شَجَرَةُ العِلْم شجرةُ عِلم مُحمَّد وآل محمد ، الذين آثرهم الله ﷻ به دون سائر خلقه ، فقال الله تعالىٰ : لا تقربا هذه الشجرة شجرة العلم ، فإنها لمحمد وآله خاصّةً دون غيرهم ، و لايتناول منها بأمر الله إلا هُم [(٢)].

الثانية : بأن فسر قوم القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريد بلغة العرب من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن و المنزل عليه و المخاطب به ، و هؤلاء راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عنده أن يريد به العربي من غيرنظر إلى سياق الكلام.

---

(١) انظر فتاوىٰ شيخ الإسلام: ١٣/ ٣٥٥-٣٦٣.

(٢) تفسير الحسن العسكري:٨٩ ، ذكره في التفسير والمفسرون٢/ ٩٣.

ثم الأوّلون صِنفَان:

١- صِنفٌ يَسلُبُونَ لفظَ القرآن ما دَلَّ عليه و أُرِيْدَ به من المعاني ،كما فَسَّرَ الشيعةُ والمعتزلةُ قولَه تعالىٰ: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة] بأنّ المراد أنها تنتظر ثوابَه ، قالوا : و إنّما نعني بالنظر إليه النظرَ إلىٰ ثوابِه تَبَارَك وتعالىٰ [1].

فَاستَلَبُوا معنىَ النظر المراد به من قوله :" إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ " و صَرَفُوه إلى المعنىٰ الذي قصدوه به من غير حاجة ، ومن غير داعٍ يقتضي الصرفَ إلىٰ ذلك المعنىٰ.

٢- وصِنفٌ يحملُونه علىٰ ما لم يَدُلّ عليه ولم يُرَدْ بِه ، كـ قول الرافضة في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ ﴾ [المسد :١] هما أبو بكر وعُمَر، وكـ قولهم في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر:٦٥] لئن أشركتَ بين أبي بكر وعلي في الخلافة ، وكـ قولهم في تفسير: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ﴾ [البقرة:٦٧] هي عائشةُ رضي الله عنها ، وقولهم في تفسير: ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ [الرحمن:١٩] هما علي و فاطمة .

ثم لا يخفىٰ أنّ في كلا الأمرين قد يكون المعنى الذي قَصَدُوه بذلك باطلاً، فيكون خَطَؤُهم في الدليل والمدلول جميعاً، وقد يكون المعنى الذي قَصَدُوه بذلك حقّاً، فيكون خَطَؤهم في الدليل، لا في المدلول. أمّا الذين أخطؤوا في الدليل والمدلول فهم الذين اعتقَدُوا مذهباً يخَالِفُ الحقَّ الذي عليه الأمةُ الوسط، الّذِين لايجتمعون على الضلالة كسَلَف الأمة وأئمّتها، ثم عَمَدُوْا إلى القُرآن، فتَأَوّلُوه علىٰ آرائهم مثل طَوائِف من أهل البدع .

---

(١) الصافي لملا محسن الكاشي، انظر" التفسير والمفسرون": ٢/ ١٨٣.

ولهم في ذلك طريقان:

١- تارةً يَستَدِلُّونَ بآياتٍ علىٰ مذهبهم ، ولا دلالةَ فيها علىٰ ذلك ،كما فَعَلُوه في تفسير الاستمتاع ، فإنهم قالوا : إن المراد به المتعة الذي يقول به الشيعة الشنيعة ولا دلالة فيه علىٰ ذلك كما مَرّ .

وكذا تفسيرُهم قولَه تعالىٰ:﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً ﴾ [آل عمران:٢٨] بأن المراد به التَّقِيةُ الشيعية ،كما يقول الطبرسي من الشيعة ، ولفظه : "والمعنىٰ : إلاّ أن يكونَ الكفَّارُ غَالِبِينَ والمؤمِنُونَ مَغلُوبِينَ ، فيَخَافُهم المؤمنُ إنْ لم يظهر موافقتَهم ، ولم يحسن العشرةَ معهم ، فعند ذلك يجوزُ له إظهارُ مُودَّتِهم بلسانه ومداراتهم تَقِيَّةً منهم ودفعاً عن نفسه من غير أن يَعتقِدَ ذلك "[١].

فهذا لا دلالةَ فيه علىٰ ما ذَهَبُوا إليه ، ولولم يكن لهم ميلٌ إلىٰ رأيٍ يَرونَهُ لكان لا يلوحُ لهم من القُرآن ذلك المعنىٰ ، فأخطؤوا في الدليل والمدلول جميعاً، كما لايخفىٰ علىٰ مَن له أدنىٰ مُسكةٍ من العِلم .

قلتُ : وممن سلك هذا المسلك الباطلَ المتنبّي الكاذبُ الفنجابي غلام أحمد القادياني ، الذي ادّعَى النُبوّةَ في القَرن الماضي، و فَسَّرَ القُرآنَ الكريمَ علىٰ وفق زَعمِه الباطل ؛ بل حَرَّفَ مَعَانيه علىٰ حدٍّ تكاد تكون سُخْرِيةً ، كما قال هذا الكذّاب القادياني في قوله تعالىٰ:﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلۡقَوۡلُ عَلَيۡهِمۡ أَخۡرَجۡنَا لَهُمۡ دَآبَّةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ تُكَلِّمُهُمۡ ﴾ [النمل:٨٢] " إنّ المرادَ بالدَّابّة دُودَةُ الطَّاعُون"[٢]. و تأوّل لفظةَ خَاتَم في قوله : ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾

(١) مجمع البيان للطبرسي:١/ ١٨٣.

(٢) نزول المسيح: ٣٨.

بأنّ المرادَ به الخاتَمُ الّذي يُخْتَمُ به الكتابُ ، وأنْكرَ كونَ نَبِيِّنا محمدٍ ﷺ خاتَمَ النَبيين بمعنىٰ آخرِ النَبيين [1]. إلىٰ غير ذلك من التحريفات الباطلة .

٢- تارةً يَتأوّلُون ما يُخالِفُ مذهبَهمْ بما يُحرّفُون به الكلِمَ عن مواضع من الكتاب، وذلك كما فَعَلُوه في تفسير قوله : " إلىٰ رَبِّها نَاظِرَةٌ " وقد سبق.

قال شيخ الإسلام: ومن هٰؤلاء فِرَقُ الخوارج، والروافض، والجهمية، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم، فهٰؤلاء اعتقدُوا رأياً ، ثم حَمَلُوا القُرآنَ عليه، وليس لهم سلفٌ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمّة المسلمين، لا في رأئهم ولا في تفسيرهم ، وما من تفسيرٍ من تفاسيرهم الباطلة إلا و بُطْلانُه يَظْهرُ من وُجُوهٍ كثيرةٍ .

وأما الّذين أخْطؤوا في الدليل لا في المدلول، فمثل كثيرٍ من الصُّوفية، والوعاظ، والفقهاء، وغيرهم ؛ فإنهم يُفَسّرُون القُرآن بمعانٍ صحيحةٍ، ويكون غَرَضُهم بذلك صحيحاً ، لكنّ القُرآن لايَدُلُّ عليها. وهذا في الحقيقة ليس من الضلالة، والانحراف في شيءٍ ؛ لأنّ ما قَالُوهُ من المعاني وإن لم يَدُلّ عليها القُرآنُ، فإنه يَدُلُّ عليها دليلٌ آخرُ من الأدلة الشرعية ، كما لا يخفىٰ .

أما الصُّوفية والوعاظ فقد يُحرِّضُهم علىٰ ذلك النُّصحُ، والإرشادُ، والترغيبُ، والترهيبُ . ومثالُه ما ذكرنا في فصل " التفسير الإشاري"، ومنه ما قال نجم الدين الداية في " التاويلات النجمية" في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة:٢٤٩] قال:

---

(١) حقيقة الوحي : ٢٥.

"والإشارةُ فيها : أنّ الله تعالىٰ ابتلىٰ الخلقَ بنهر الدنيا وماءِ زِيْنَتِها، وما زَيّنَ للخلق فيها، ليَظهرَ المُحْسِنُ من المُسِيْءِ ، و لِيمِيْزَ الخبيثُ من الطيبِ ، والمقبولُ من المردودِ ، ثم امتحنهم وقال : ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ﴾ يعني من أوليائي و مُحِبِّي وطلاّبِي، و له اختصاص بقُربِي، وقبولي، والتَخلّق بأخلاقي ، ونيل الكرمة منّي ، ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦ﴾ يعني : من قَنَعَ من متاع الدنيا علىٰ ما لا بُدَّ منه من المأكول، والمشروب، والملبوس، والمسكن، وصحبة الخلق، علىٰ حدِّ الاضطرار بمقدار القوام إلخ"[1].

قلتُ : لا شَك أنّ هذا المعنىٰ معقولٌ، والغَرَضَ منه صحيحٌ، إلاّ أنه لاتدُلُّ عليه الآيةُ المذكورةُ ، كما لا يخفىٰ على المتأمّل .

وأما الفُقَهاء فقد يسلكون هذا المسلك لغرض التدليل علىٰ مذهبٍ مُعيّنٍ من المذاهب الفقهية ، و أما أمثلته من كلام الفقهاء فكما قال بعض الشافعية بوُجُوب النية في الوضوء مُسْتدِلاًّ بآية الوضوء ، و قالوا : إنّ الآية تقتضي إيجابَ النيّة ؛ لأنّ معنىٰ قوله تعالىٰ:﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ﴾[المائدة:٦] أي إذا أرَدْتُم القيامَ وأنتم مُحْدِثُوْن، والغَسْل وَقَعَ جَزاءً لذلك ، و الجَزاءُ مُسبّبٌ عن الشرط ، فيُفِيدُ وجوبَ الغَسْل لأجل إرادة الصلاة ، و بذلك يثبتُ المطلوبُ ، وهذا الذي قالوا لا دلالةَ فيه على المطلوب ، كما حَقَّقَه الآلوسي في روح المعاني[2].

وكذا استدلالُ البعض علىٰ أن الخلعَ فسخٌ ، لا طَلَاقٌ بأن الله تعالىٰ قال: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٍ﴾[البقرة:٢٢٩] ثمّ عقب ذلك

---

(١) انظر : التفسير والمفسرون:٢/ ٣٩٦.

(٢) انظر: روح المعاني:٦/ ٨١.

بقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا﴾ [البقرة:٢٢٩] إلىٰ أن قال في نسْقِ التلاوةِ: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾[البقرة:٢٣٠] فأثْبَتَ الثالثةَ بعد الخلع ، فدَلَّ ذلك علىٰ أنّ الخُلعَ ليس بطلاقٍ، إذْ لوكان طلاقاً لكانتْ هذه رابعةً ؛ لأنه ذكر التطليقتين قبل الخلع ، ثم ذكر الثالثة بعد الخلع .

قلتُ : ولكن لا دلالةَ فيه علىٰ ذلك ؛ لأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ معطوفٌ علىٰ قوله: (اَلطَّلَاقُ مَرَّتٰنِ) لأن قوله: (أَوْتَسْرِيْحٌ بِإِحْسَانٍ) إنّما يعني به "أَوْ تَطْلِيْقَةٌ" فلوكان الخلع معطوفاً علىٰ تطليقتين لكان لايجوز الخلع إلا بعد تطليقتين ، و هذا لا يقوله أحدٌ (١) .

ثم لا يخفىٰ عليك أنه لانعني بهذا الردِّ، الاستدراك علىٰ نفس المسئلة ؛ لأنها من المسائل التي ذَهبَ إليها إمامٌ من أئمة المسلمين ، ونَعْتَقِدُ فيهم حقاً أنّهم لم يخرج اجتهادُهم عن سبيل الدَّلاَلاَت في مقصود الشريعة ، ولا جَاوَزَ طَرْفَيْها إلى الإفراط ؛ بل نعني به الردَّ على الاستدلال بالآية فحسبُ ، ولذا ذَكرْناها في هذا الفصل ، الذي عُقِدَ لبيان من أخْطَأَ في الدليل لا في المَدلُوْل .

۞ الانحرافُ بسبب التأثُّر بآرَاءِ أهْلِ الزَّمان

و من الأسباب التي تُوْجِبُ الانحرافَ في التفسير ، هو التأثُّر بآراء أهل الزمان من الفلاسفة ، والمناطقة ، والطبيعيين وغيرهم . وهذا السبب في الحقيقة من بقية ما مرَّ من إخضاع معاني القرآن أمامَ نظرياتٍ فاسدةٍ ؛ و لكنا أرَدْنَا أن نَتكلَّمَ عليه استقلالاً لكون ذلك مُهمًّا بالنظر إلىٰ ما ظهر من الانحرافات في التفسير، بسبب ما أشرنا إليه الآن.

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٣/ ١٤٤.

فنَقُولُ: إنه قد مَضَتْ في تاريخ الإسلام أفرادٌ وجماعاتُ تأثَّرُوا، وافتُتِنوا بالعُلوم الفلسفية ، والمنطقية ، والطبيعية ؛ وآمَنُوْا وصَدَّقُوا بكلّ ما فيها من نظريات وآراء، ووَضَعُوا تلك النظريات والآراء أمامَ أعْيُنِهم؛ ثم نَظَرُوا من خلالها إلى القُرآن والإسلام، حتىٰ فَسَّرُوا القرآنَ الكريمَ، والسنةَ النبويةَ طبقاً لما تَقُولُ به تلك العلومُ والنظرياتُ، رغماً من أنها لم تبلغ إلىٰ درجةٍ تُوجِبُ الإيقانَ والتحقيقَ ، وعلىٰ حين أنها قد تُخَالِفُ ما يهدفُ إليه القرآنُ والإسلامُ ، أو لا يتفق معه كلياً ، أو جُزئياً . والذي نراه أن الهزيمة الداخلية هي التي دَفَعَتْهم إلىٰ تلك المحاولة ، ولذلك نراهم تارةً يُؤوِّلُون ما حَقّقَه القرآنُ والسُّنةُ بما تُفْهِمُه نزعتُهم الفلسفيةُ من غير ضرورةٍ تَدْعُوْ إليه ؛ و تارةً يعنون به ما لم يُرِدِ اللهُ به اتباعاً لأهل الزمان ، لكونهم مَذعُورين مَرعُوبِين بها علىٰ حدٍ انتزعتْ منهم حُرّيةُ الفكر، وكبَّلَتْ عقولَهم وأفهامُهم ، بحيث لايستطيعون أن يتَدَبَّرُوْا القرآنَ، ويفهموه بفكرةٍ حُرّةٍ، وبصيرةٍ ثاقبةٍ؛ ولايستطيعون أن ينظروا ما فيه من الحقائق، والعلوم، والأحكام، والتعاليم، إلاّ مِن خِلال تلك النزعة الفلسفية، والعقلية. و إنما غرضهم بذلك إخضاع معاني القرآن أمامَ تلك النظريات الفلسفية، والمنطقية، والطبيعية ؛ بل يمْكنُنَا أن نقول - كما يظهر من طريقتهم - : إنّ غَرَضَهم في الحقيقة شرحُ بعض النظريات العصرية لتدعيمها، ولخدمتها علىٰ حساب القرآن الكريم .

والذي يلوحُ لنا في ثنايا دُرُوس التاريخ أن هذه الحادثة إنّما حدثتْ في الإسلام بعد ما نُقلتْ كتُبُ الفلسفة اليونانية ، والعلوم الرومية، والفنون الهندية، إلىٰ العربية. وكان ذلك في عهد خلافة المامون، ثم انتشرتْ، وشاعتْ نظرياتُهم في الناس ؛ حتىٰ ظَنَّ منْ ظنَّ منهم أنّ المنطق اليوناني، والفلسفة اليونانية، والعلوم الرياضية الهندية، هي الميزان العقلي الوحيد الذي تُوْزَنُ به الأحكام، والأفكار، والعلوم ، والأنظار؛ و يتميز به الحق من الباطل ، والخطأ من الصواب والصدق من الكذب . والذين تأثّرُوْا بآراء أهل

زمانهم هم المعتزلة، والقدرية، والجهمية، وغيرهم من الفِرَقِ الضالَّةِ المُضِلَّةِ الذين اختارُوْا من المعتقدات، والنظريات، ما هو خلافُ ما عليه جمهورُ المسلمين .

ومن الملائم ههنا أن نذكرَ في هذا الصدد طائفةً من تفاسيرهم الباطلة ، التي خَالَفُوا فيها جمهورَ المسلمين .

• قولُه تعالىٰ: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [الانبياء:٤٧].

ذَهبَتِ المعتزلةُ والجهميةُ إلىٰ أن المراد بـ"الميـزان" في هـذه الآيـة هـو العـدل ، لا الميزان المعروف ، و قالوا : لا تُوْزَنُ أعمالُ بني آدم ؛ و بَنَـوْا مـذهبَهم علىٰ أن الأعـراض يستحيل وزنُها ، فليس الميزان بمحمول على الحقيقة . وهذا مذهبٌ باطلٌ . قال العلامـة الشوكاني في فتح القدير:" وأما المُسْتَبْعِدُونَ لحمل هذه الظواهر علىٰ حقائقِها، فـما يـأْتُوْن في استبعادهم بشيءٍ من الشرع يُرْجَعُ إليه ؛ بل غايـةُ مـا تَـشَبَّثُوْا بـه مجـرّدُ الاسـتبعادات العقلية ، وليس في ذلك حجةٌ علىٰ أحدٍ ، فهذا إذا لم تقبله عُقوْلُهم، فقد قَبِلَتْه عقـولُ قـومٍ هي أقوىٰ من عقولهم من الصحابة ، والتابعين، و تابعيهم، حتىٰ جـاءتِ البـدعُ كالليـل المُظلم ، وقال كلُّ ما شَاءَ ، و تركوا الشرعَ خلفَ ظُهورهم [(١)].

• قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَـرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه]

أنكرت المعتزلةُ والجهميةُ أن يكون الله تعالىٰ مُستوياً على العرش ، وقالوا : إنّ الله تعالىٰ في كل مكان . و إنما قالوا ذلك علىٰ أصُولهم من أنّ الشيءَ لا يكون مُستوياً على شيءٍ إلاّ مَقرُوناً بالتكييف ، و هو محالٌ في حقِّه تعالىٰ ، فلا يكون مُستَوياً على العرش، وتأوّلوا قولَه تعالىٰ: ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَـرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ بأنّ المراد به الاستيلاء ، و الجواب ما

---

(١) فتح القدير: ٢/ ١٩٠.

قاله ابنُ عبد البر : إنه قد يكون الاستواءُ واجباً ، والتكييفُ مُرتفعٌ ، و ليس رفعُ التكييف يُوجِبُ رفعَ الاستواء ، و لو لزم هذا لزم التكييف في الأزل ؛ لأنه لا يكون كائنٌ في لا مكان إلا مقروناً بالتكييف ، و قد عقلنا و أدركنا بحواسّنا أنّ لنا أرواحَنا في أبداننا ، و لا نعلم كيفية ذلك ، وليس جهلنا بكيفية الأرواح يُوجِبُ أن ليس لنا أرواحٌ ، و كذلك ليس جهلنا بكيفيته علىٰ عرشه يوجب أنه ليس علىٰ عرشه (١) .

- إنكارُ صِفَات الباري ﷻ :

وأنكرت الجهمية والمعتزلة صفاتَ الباري ﷻ التي أثْبَتَها القُرآنُ والسُّنّةُ، وقالوا: إن إثبات الصفات يستلزم تشبيه الخالق بمخلوق، و هو عينُ الإشراك بالله تعالىٰ، فعلىٰ أصلهم هذا أنْكرُوْا رؤيةَ الله تعالىٰ في الآخرة، و النزول، و الإتيان، والكلام، والعلم، والحياة ، وغير ذلك من صفات الله الباري .

ثم إنهم تَفَرَّقُوْا فرقتين : أما الجهمية فأظْهرُوْا القولَ بإنكار الصفات ، حتىٰ صارَ قولُهم في الحقيقة تعطيلَ الخالق سبحانه ، و لذا سُمُّوا مُعطِّلةً ، وأما المعتزلةُ فيقُوْلُون : إنّ الله كلّم موسىٰ حقيقةً، وتكلّم حقيقةً ؛ لكن حقيقةَ ذلك عندهم أنه خَلَقَ كلاماً في غيره، إمّا في شجرةٍ ، وإمّا في هواءٍ ، و إمّا في غيره ، من غير أن يقوم بذاته كلامٌ ، وكذا يقُولُونَ في جميع صفاته تعالىٰ (٢) .

ومِمَّنْ حَكمَ النظرياتِ الفلسفيةَ في النصوص القرآنية الشيخُ الرئيسُ أبو علي بن سينا، وكان يشرح الحقائقَ القرآنيةَ بالنظريات الفلسفية، كما نَجدُ ذلك في رسائله، فيُفَسِّر العرشَ بأنه الفَلَك التاسعُ الذي هو فلك الأفلاك ؛ ويُفسِّرُ الملائكةَ الثمانيةَ التي تحمل

---

(١) التمهيد:٧/ ١٣٧ .

(٢) انظر: فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٢/ ٥٠٣-٥٠٧ .

العرشَ بالأفلاك الثمانية التي تحت الفلك التاسع ؛ ويفسِّرُ الجنّةَ بالعالم العقلي، و النَّارَ بالعالم الخيالي [١].

ولا يخفىٰ ما فيه من التحريف في معاني القرآن ؛ والإلحاد في حقائق الدين ؛ بل هو في الحقيقة استهزاءٌ، و تَسَخُّر بالحقائق الإسلامية .

• قال تعالىٰ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء :١]

أنكر أبو مسلم الأصفهاني من المعتزلة و موافقوه أن يكون خلقُ حوّاء من نفس آدم ، كما قال تعالىٰ ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء :١] و قالوا : إن الله قادرٌ علىٰ أن يخْلُقَها من التراب ؛ فأيُّ فائدةٍ في خلقها من نفس آدم؟

وتَأَوّلُوا قولَه تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ بأن المراد "خَلَقَ مِنْ جِنْسِها" علىٰ حدِّ قوله تعالىٰ: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [الشورىٰ:١]

وإنما استبعدوا خلق حَوّاءٍ من نفس آدم لما يجرُّ هذا – علىٰ زعمهم – إلى القول بأن آدم كان ينكح بعضه بعضاً ، وفيه من الاستهجان ما لايخفىٰ ، ولكن زعمهم هذا – كما قال الآلوسي البغدادي – باطلٌ، أمّا أوّلًا : فلأنه ليس في الآيات ولا في الأحاديث ما يتوهم منه إشارة إليه أصلاً ، فضلًا عن التصريح به ، و أما ثانياً: فلأنه لوكان الأمركما ذُكِرَ لكان الناسُ مخلوقين من نفسَيْن لا من نفسٍ واحدةٍ ، و هو خلاف ما نطق به النصُّ القرآني و الحديثُ النبوي ، وأما ثالثاً فلأن قولهم : أي فائدةٍ فيه ؟ فيُمْكنُنَا أن نقول في جوابه : إن فائدة ذلك إظهار قدرته ﷻ علىٰ خلق الحي من الحي كقدرته علىٰ خلق الحي

(١) انظر التفسير والمفسرون: ٢/ ٤٢٦-٤٢٧.

من جمادٍ ، و هذا سِوىٰ ما خَفِي علينا من الحِكم الإلٰهية في ذلك [١] .

قال الراقم : ومِمّا يُحْزِنُ أنه كما مضتْ أفرادٌ وجماعاتٌ تأثّروا بما تُمْلِيْه عليهم الفلسفةُ القديمةُ اليونانيةُ ، كذلك ظهرتْ رجالٌ في العُصُور الراهنة من الطبقة المُثَقَّفَةِ الذين كلّتْ أبصارُهم بما يشَاهدُون من التقدُّم والازدهار في شتّي ميادين العلوم الكونية من الطب، والهندسة، والحساب، والهيئة، والفلك، وعلم الاقتصاد، والاجتماع، وعلم الطبيعة، والكيمياء، وغير ذلك ؛ و تسلّطتْ علىٰ قلوبهم آراءٌ فلسفيةٌ، وأفكارٌ مادّيةٌ؛ حتىٰ نَجِدَهم يلهثون وراءَ هذه النظريات والفُروض التي يكشفها العلم الحديث، واعتقدوا أن هذه العلوم الكونية الطبيعية هي الميزان القسط لِفَهْمِ القرآن والسُّنة، فما وَافَقَ منهما هذه العلومَ الكونيةَ المادية، هو الحق الصحيح، وما لم يوافِقْها فهو إمّا مردودٌ، و إما مُؤوَّلٌ ، و انطلاقاً من هذا الأصل المُخْتَرَع المرفوض فقد ردُّوا ، أو تأوّلُوا كثيراً من الآيات القُرآنية والأحاديث الصحيحة النبوية، وحَمَلُوا بعض الآيات علىٰ غير ما أرادَ اللهُ به ، و رسُولُه، وقد ذكرنا من ذلك أمثلةً في ما سبق .

والغريبُ أنهم لم يكتفوا بمجرّد الإصرار علىٰ ما ذهبوا إليه؛ بل نجدهم يثورون علىٰ قدماء المُفَسِّرين، و يَرْمُوْنَهم جميعاً بالسَّفَهِ والغَفْلَةِ، و يحملون عليهم حملةً شديدةً نكرَاءَ، ويوجِّهون اليهم نَقْدَهم الساخِرَ ولَوْمَهم اللاذِعَ .

ومن نَماذِجِ تفسيرهم : أنه أنْكرَ بعضُهم حقيقةَ الشَّيطان الذي وَرَدَ ذِكرُه في القُرآن الكريم في مواضع شتىّ ، و قالوا : إنّ الشيطان هو داعي الشرِّ و نزعةُ العصيان . قاله سرسيد أحمد خان الدهلوي الذي مرَّ ذكرُه في الصفحات الماضية [٢]، وكذا يقول

(١) انظر: روح المعاني:٤/ ١٨١-١٨٢.

(٢) انظرتفسيره.

أبوزيد الدمنهوري الذي كتب التفسير، و سماه "الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن" (١).

أنكر بعضُهم وجودَ عالم الجنّ والملائكة ، و تأوّلُوا الآيات القرآنية بما لا يرضاه الشرع ، و لا يقرِّرُه العقلُ، ومن الذين انكروه سرسيد أحمد خان الدهلوي ، و أبو زيد الدمنهوري (٢).

و من العجائب تفسيرُ الجنّ بما قاله الشيخ رشيد رضا المصري : " إنه يصِحُّ أن يُقَالَ : إن الأجسام الحيّة الخَفِيّة التي عُرِفَتْ في هذا العصر بواسطة النظارات المُكبِّرَةِ ، وتُسَمّىٰ بـ"المكروبات" يصحّ أن تكون نوعاً من الجنّ ، وقد ثَبَتَ أنّها عِلَلٌ لأكثر الأمراض (٣).

ذهب أكثر هٰؤلاء المُتجدِّدِين المُتَنَوِّرِين إلى القول بإنكار المعجزات ، و تأوّلُوها بما أدّىٰ إلىٰ إنكارها، كما قد فعل ذلك سيد أحمد الدهلوي ، و الشيخ طنطاوي جوهري و غيرهما مِمّن انتحل مذهبَهما .

ومنهم أبو زيد الدمنهوري، وهو يقول في"الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن"حين يتعرَّضُ لتفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى﴾ [المائدة:١١٠] ما نصُّه: مِن هذا تَعْرِفُ أنّ عيسىٰ نبيٌّ أرسله الله إلىٰ بني إسرائيل ليشفيَ نفوسَهم ، ويُحْيِيَ موتَ قُلوبهم ، فآيَتُه في دعوته ، وسيرته ، و هدايته ، عاشَ و ماتَ كغيره من

---

(١) انظر الهداية والعرفان :١٠٥.

(٢) انظر: الهداية والعرفان:٧، و ٢٩٧، وتفسير القرآن لسيد أحمد الدهلوي.

(٣) علىٰ هامش تفسير المنار:٧/ ٥١٦.

الأنبياء في بشريته، فلم يكن خارقاً لِسُنَنِه[١].

ومنهم العلامة الشيخ رشيد رضا المصري صاحب" تفسير المنار"، وهو يذهب إلى القول بإنكار المعجزات، و يقرِّر أنه لا معجزةَ لنبيناﷺ غير القرآن الكريم[٢].

ومن ذلك ما ذَهَبَ إليه الشيخُ العلامةُ محمد عبدُه في تفسير سورة الفيل من أن الطير الأبابيل يجوزُ أن تكون من جنس البُعوض أو الذباب، الذي يحمل جراثيم بعض الأمراض؛ و يجوز أن تكون الحجارةُ المسوّمَة هو الذي تحمله الرياح، فيُعَلِّقُ بأرجل هذه الحيوانات، فإذا اتصل بجسده دَخَلَ في مسامه. و ذَهبَ إلىٰ أن هذا الحيوان الصغير هو الذي يُسَمُّوْنَه الآن بالميكروب[٣].

ولا يخفىٰ ما في تفسير الطير بالميكروب من العُدول عن ما هو واضحٌ، وظاهرٌ لكل من يقرأ القُرآن بلا تكلُّف.

ثم هذا التفسير الغريب – إنِّي أَرىٰ – حَمَلَه علىٰ ذلك الحرصُ على التوفيق بين معاني القرآن التي قد تَبْدُوْ مُسْتَبْعَدَةً، وبين ما عند الناس من نظرياتٍ و آراء، و لكن كلَّ من له درايةٌ بِتَذَوُّق أَسَاليبِ الأداءِ، و البَيانِ لا يُخَالِجُه شك في أنه لا يليقُ بجلال القرآن، و أنه يُفسِدُ جمالَه وبَهَاءه.

۞ الاتِّجاهُ المُنحرِف بسببِ صَرفِ النَّظَر عن مَوضُوع القُرآن

ومن أسباب الانحراف صَرف النَّظَر عن مَقَاصِد القُرآن و أهدافه، و الإغماض

(١) الهداية والعرفان:٩٧.

(٢) انظر: تفسير المنار:١١/ ٣٣٤.

(٣) ذكره في التفسير والمفسرون :٢/ ٥٦٩، وقد مر نصه في ما سبق.

عن موضوعه ، وسُوء الإدراك لطبيعة هذا الكتاب . و كثيراً ما نجد ذلك في المُتَجَدِّدِين من الطبقة المُثقّفة الذين لايعرِفُونَ أصُولَ العِلم و مبادي الفن ، و مع ذلك يجترؤون علىٰ تفسير كلام الله تعالىٰ، فيُحَاوِلُوْن أن يُضِيْفُوْا إليه ما ليس منه ، وأن يَحْمِلُوا عليه مالم يهدف إليه ، و أن يَسْتَخْرِجُوْا منه جُزئِيّاتٍ في عُلوم الطِّبِّ، والكيمياء، والفلك، وغير ذلك ، كأنه كتابُ العلوم الكونية الطبيعية ؛ حتىٰ نَرىٰ منهم مَنْ يُصَرِّحُ بأنَّ القُرآن مقصدُه الدَّعوةُ إلىٰ دَرسِ العُلوم الكونِية فحسبُ ، كما يَتَرَشَّحُ مما قاله العلامة الشيخ طنطاوي ، وهو في صدد بيان السبب الدافع له علىٰ وضع التفسير ، فقال :

"و إني لعلىٰ رَجاءٍ أن يُؤَيِّدَ اللهُ هذه الأمةَ بهذا الدين ، و ينْسَجَ علىٰ منوال هذا التفسير المُسْلِمُوْن ، و لَيُقْرَأنّ في مشارق الأرض و مغاربها مقروناً بالقبول ، ولَيُوْلَعَنَّ بالعَجَائب السَّماوية ، والبدائع الأرضية الشُبّانُ المُوَحِّدُوْن ، و لَيرْفَعَنَّ اللهُ مَدَنِيتَهم إلىٰ العُلا ، و لَيكونَنَّ داعياً حثيثاً إلىٰ درس العوالم العلوية والسفلية، ولَيقُومَنَّ مِن هذه الأمةِ مَنْ يفُوْقُوْنَ الفرنجةَ في الزراعة ، و الطبّ ، و المعادن ، والحساب ، والهندسة ، و الفلك، و غيرها من العلوم والصناعات [(١)].

والعَجَبُ كلَّ العجب لسذاجة هٰؤلاء المُتَجَدِّدِيْن المُتَحَمِّسِيْن لهذا القرآن ، كيف ذَهلُوْا عن موضوعه الأعلىٰ و عن مقصده الأسْمىٰ الذي صُرِّحَ به في مواضع شتّىٰ بكل صراحةٍ ووضوحٍ ؛ حتىٰ لا يمكن صرفُ النظر عن ذلك لأحد مِمَّنْ يقرؤه .

وإليك بعض الآيات في هذا الصدد:

١ - ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾ [البقرة].

٢- ﴿ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ

(١) ذكره في التفسير والمفسرون :٢/ ٥٠٦.

ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ ﴾ [المائدة].

٣- ﴿ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٥﴾ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ﴿٦﴾ ﴾ [يس].

٤- ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾ ﴾ [الشوري].

٥- ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾ ﴾ [الإسراء].

٦- ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الزمر].

٧- ﴿ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ [الأنعام:١٩].

والآيات في ذلك كثيرةٌ ، وللمُنْصِف في ما ذُكرَ كفايةٌ ، فالهدفُ الأعلىٰ و الغرض الأسمىٰ من هذا الكتاب العظيم هو الإنسان نفسه من حيث نيّاته، وتصوراته، ومُعْتَقَدَاتُه، ومَشَاعِرُه، وسُلوكه ، وأعمالُه، وأخلاقُه، و روابطُه، وعلاقاتُه، وأما العلوم المادية فهي موكولة إلىٰ الإنسان .

ولقد صدق الشيخ سيد قطب الشهيد حيث قال :

"إن مجالَه (أي القرآن) هو النفسُ الإنسانيةُ والحياةُ الإنسانيةُ ، وأن وظيفتَه أن ينْشِئَ تَصَوُّراً عامّاً للوجود وارتباطه بخالقه ، ولوضع الإنسان في هذا الوجود وارتباطه بِرَبِّه ، وأن يقِيْمَ علىٰ أساس هذا التصوّر نِظاماً للحياة يسمح للإنسان أن يستخدم كلَ

طاقاتِه، ومن بينها طاقتُه العقليةُ التي تقومُ هي بعد تنشئتها علىٰ استقامة، وإطلاق المجال لها ؛ لتعمل - بالبحث العلمي- في الحدود المتاحة للإنسان، وبالتجريب والتطبيق ، وتصل ما تصل إليه من نتائج ، ليست نهائيةً ولامطلقةً ، بطبيعة الحال .

قال: إنّ مادة القرآن التي يعمل فيها هي الإنسان ذاته : تصوره، و اعتقاده، ومشاعره، ومفهوماته، وسلوكه، وأعماله، وروابطه، وعلاقاته، أما العلوم المادية والإبداع في عالم المادة بشتىٰ وسائله وصنوفه ، فهي موكولة بعقل الإنسان وتجاربه وكشوفه وفروضه ونظراته (١).

نعم قد يكون القارئ مُعجَباً بالبَدائِع الطبيعية، ومُغرَماً بالعَجَائِب الكونية؛ حتىٰ تَتَسَيْطَرَ هذه العجائبُ والبدائعُ علىٰ قلبه وذهنه ، فيرَاها في كلِّ ما يرىٰ ، كالنائم يرىٰ بعضَ ما تسلّط وتَسَيْطَر علىٰ قلبه وذهنه في نومه، كذلك هٰؤلاء المُتَحَمِّسُون للقرآن و الإسلام يرَون تلك العُلومَ ، والنظرياتِ في القرآن ، والقرآنُ بعيدٌ عنها بمراحل ، وإنما وَقَعَ هذا منهم لصرف النظر عن مقصد القرآن وموضوعه كما قد قلنا.

ولذلك نراهم يُحَاوِلُون أن يُضِيفُوا إليه ما ليس منه ، بالرغم من أنه يكون من النظرياتِ الحديثةِ ، ويظهر أنه لا بُعدَ في أن يكون صحيحاً ، و أن يكون خاطئاً ، مثلاً: حاولوا أن يثْبِتُوا الحركةَ الدائمةَ للكون بقوله تعالىٰ: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسۡبَحُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يٰسٓ: ٤٠]

وكشَفُوا أن مادّةَ الكون هي الأثير الذي يُقَالُ له { Ether } بقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]

---

(١) في ظلال القرآن: ١/ ١٩٩.

و رَأَوْا أنّ الأرضَ مُنْفَتِقَةٌ من النظام الشمسي، واسْتدَلُّوا عليه بقوله ﴿ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ﴾ [الأنبياء:٣٠]

وما إلىٰ ذلك من الاستدلالات الضعيفة، وقد مرّ بعضُ الأمثلة في الفصل الماضي فتذكر .

۞ تَنْبِيهٌ مُهِمٌّ

وههنا أمرٌ يجب أن يتَنَبَّه له، وهو أنّ من له خبرةٌ بما في القُرآن من العُلوم والمَعَارِف لا يُخالجه شَك في أن القُرآن يشمل إشاراتٍ واضحةً أو غامضةً إلىٰ بعض العلوم الحديثة ، والحقائق الكونية ، التي جدّت أو تجدّ ، وهو - علىٰ ما لا يخفىٰ - من إعجازه العلمي الدائمي، ولا نريدُ ههنا الاستدراك علىٰ هذه الحقيقة، ولا نعني بهذا البيان أن لاننتفع بما كشفه العلمُ الحَديثُ من نظرياتٍ وحقائقَ في فهم القرآن أصلاً. كيفَ وهو أمرٌ جَلِيٌّ واضحٌ لا يمكن صرفُ النظر عنه ؟ ولٰكن نريدُ ههنا الردَّ علىٰ من يُحَاوِلون أن يُضِيفُوا إليه كلَ ما جدّ من النظريات والعلوم، ويلهثون وراءَ هذه النظريات والفُرُوض ليحْملُوا النُّصُوص القُرآنية النهائية علىٰ تلك الفُروض والنظريات ، من غير نظر إلىٰ مقاصد القرآن و موضوعه ؛ حتىٰ قد يذهبوا بما يهدف إليه القرآن في حرص إثبات ذلك من القرآن ، وهو أمرٌ يُسَبِّبُ خَطَراً عظيماً على الكتاب الإلٰهي؛ لأنه قد يكون في العلوم الحديثة، والنظريات الفلسفية، أوهاماً من أصحابها، لا تزيدُ علىٰ هَذَيَان المصاب بالحُمّىٰ، فَجَرُّ الآية القرآنية إلىٰ هذه العلوم والنظريات لا يَخْلُوْ من الخَطَر، وقد مرّ منّا الكلامُ عليه في الفصل السابق .

۞ ۞ ۞

الباب الثالث
في المباحث المتفرقة

الفصل الأول
في المحكم والمتشابه

من واجباتنا في خِلال دِرَاسَات التفسير أن نَعلَمَ أنّ من الآيات ما يُقَالُ له: مُحْكَمٌ، ومنها ما يُعَبَّرُ عنه بالمُتَشَابِهِ، وفي إنزال القرآن مُشتَمِلاً علىٰ هذين القسمين من الحِكَم ما لا يخفىٰ.

قالَ اللهُ ﷻ في كتابه العزيز:

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران:٧].

فعُلِمَ من هذا أنّ من الآيات ما هو محكمٌ، ومنه ما هو مُتشابِهٌ؛ وهو قول جمهور العُلَماء، علىٰ حين أنّ في الباب ثلاثةَ أقوالٍ ذَكَرَه ابنُ حبيب النيسابوري، علىٰ ما حكاه الزركشي و السيوطي.

- **أحدُها**: أن القُرآن كله مُحكَمٌ، لقوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود:١].

- **الثَّاني** : أنه كلَّه مُتشَابِهٌ ، لقوله تعالىٰ : ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر:٢٣].
- **الثَّالثُ** : انقسامُه إلىٰ مُحكمٍ و مُتشَابِهٍ للآية المصدَّر بها [١].

✿ إطلاقاتٌ في المحكم والمتشابه

وللعُلَماء في المحكم والمتشابه إطلاقاتٌ بحسب اللُّغة والاصطلاح ، فاللُّغويُّون يستعملون مادّة "الإحكام" في عِدّة مَعَانٍ، ومع ذلك فهي ترجع إلىٰ شيءٍ أتْقَنَه ومَنَعه عن الفساد ، ويُقَالُ : حَكَمَ نفسَه وحَكَمَ الناسَ: مَنَعَ نفسَه و مَنَعَ الناسَ، و في هذا المعنىٰ قال جرير :

أَبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفهاءَكُمْ .... إِنِي أَخافُ عَلَيْكُمُ أَنْ أَغْضَبَا

أي رُدوهم وكفوهم وامنعوهم من التعرض لي [٢].

وكذلك يستعملون مادّة "التَشَابُه" فيما يدُلُّ علىٰ المشاركة والمماثلة المُؤدّية إلى الالتباس [٣].

وهذا المعنىٰ جاءَ في التنزيل والحديث ، قال تعالىٰ : ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة :٢٥] و قال حكايةً عن بني إسرائيل : ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة:٧٠] ، و قال النبي ﷺ : الحَلالُ بَينٌ والحَرَامُ بَينٌ وَ بَينهما مُشتبِهاتٌ [٤].

---

(١) البرهان: ٢/ ٦٨ ، و الإتقان : ٢/ ٣.

(٢) انظر لسان العرب : ١٢/ ١٤٤ ، والفائق للزمخشري: ١/ ٣٠٣.

(٣) انظر البحث في مادة "شبه" في مختار الصحاح: ١/ ١٣٨، ولسان العرب: ١٣/ ٥٠٣.

(٤) رواه البخاري:٥٠ ، و مسلم:٢٩٩٦، و الترمذي:١١٢٦، و النسائي:٧٧٣٦ ، و أبوداود: ٢٨٩٢، وابن ماجه: ٣٩٧٦، وأحمد:١٧٦٤٥، والدارمي:٢٤١٩.

و هذا بحسب اللغة، و أما بحسب الاصطلاح، فللعُلَماء فيهما إطلاقاتٌ كثيرةٌ، وها أنا أكتفي منها علىٰ أهمّها :

الأوَّلُ : المُحكم ما عُرِفَ المرادُ منه ظاهراً أو تأويلاً؛ والمُتشَابِه ما لم يكن إلىٰ معرفته سبيلٌ، واستأثر الله تعالىٰ بعِلمِه ،كقيام الساعة، والحُروف المُقطّعة، وصفات الباري. وهذا القول يُنْسَبُ إلىٰ أهل السُّنّة .

الثَّاني : المُحكم ما لا يَحْتَمِلُ من التأويل إلّا وَجْهاً واحداً ؛ والمُتشابه ما يحْتَمِلُ وُجُوهاً مُتعدّدةً ، وهو قول الأصُوليين .

الثَّالِثُ : أن المُحكم ما وَضَحَ معناه ؛ و المُتَشَابِه ما خَفِي معناه .

الرَّابِعُ : المُحْكم ما كان معقولَ المعنىٰ ؛ والمتشابه ما هو بخلافه، كأعداد الرَّكعات، واختصاص رمضان بالصِّيام .

الخَامِسُ : المُحكمُ ما هو ناسخٌ؛ والمتشابه ما هو منسوخٌ، و يُرْوىٰ عن ابن مسعود، وعن بعض الصحابة ﷺ .

السَّادِسُ: المُحكم ناسخُ القرآن ، وحلالُه، وحرامُه ، وحدودُه، و فرائضُه ، وما يُؤمَنُ به، ويُعمَلُ به ؛ والمُتشابه منسوخُه، و مقدّمُه، ومؤخّرُه، وأمثالُه، وأقسامُه، وما يُؤمَنُ به ، ولا يُعمَلُ به ، وهو مَروِيٌّ عن ابن عباس رضي الله عنهما [1] .

✿ حُكمُ المحكم والمُتشَابِه

ثم من الواجب أن يُعْلَمَ ما هو حُكم المُحْكم والمُتَشَابِه؟ أما حُكم المُحكم

---

(١) راجع لهذا المبحث تفسير الطبري :٣، و زاد المسير لابن الجوزي: ١/ ٣٥٠ ، والقرطبي: ٤/ ٩-١١، فتح القدير: ١/ ٣١٣.

فظاهرٌ، وهو الإيمان به والعمل بمقتضاه ، كما تقدّم عن ابن عباس ﷺ، و أما حكم المتشابه فيخْتَلِفُ باختلاف تفسيره. فمَن فَسّره بما لم يتَّضِحْ مَعنَاه، فحُكم المتشابه عنده أنّه يجوزُ الخوضُ في إبداء معناه، و لذا فيجوزُ عنده أن يَعْلَمَ تأويله الرَّاسِخُون في العلم. و أمّا الذي فسّره بما لا سبيلَ إلىٰ معرفته مما اسْتَأْثَرَ اللهُ بعلمِه، فحكمُ المتشابه عنده أنْ يُؤمَنَ به؛ ولا يجوز الخوضُ في معناه ، لأنه لا يمكنُ لأحَدٍ أنْ يَعلَمَ تأويلَه إلا اللهُ .

ومَنشأُ هذا الاختلاف هو الاختلافُ في قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران:٧] فذَهبَ الأوّلُون إلىٰ أن قوله : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ معطوفٌ علىٰ ما قبله؛ والواوُ فيه واوُ العَطف، فيَكونُ المعنىٰ :﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ وهي طائفةٌ يَسِيرةٌ ، منهم مجاهد، وهو روايةٌ عن ابن عباس ﷺ؛ و إليه ذَهَبَ بعضُ الشوافع ، و منهم النووي في شرح مسلم ، و بعض المالكية ، ومنهم القرطبي في تفسيره [1].

وهو الّذي اختارَه ابنُ قتيبة في كتابه :[تأويلُ مُشكل القُرآن] ، فقالَ :

"ولَسْنَا مِمَّن يزعمُ أن المتشابه في القرآن لا يَعلَمُه الرّاسِخُون في العلم، وهذا غلط من مُتأوّلِيْه على اللُّغة والمعنىٰ، ولم ينزل الله تعالىٰ شيئاً من القُرآن إلا لينفع به عبادَه، ويدُلَّ به علىٰ معنىً أرَادَه ، فلو كان المتشابهُ لايعلمُه غيرُه لَلَزمنا لِلطَّاعِنِ مقالٌ، وتَعَلَّقَ علينا بعلّةٍ وهل يجوز لأحدٍ يقول :إن رسول الله ﷺ لم يكن يعْرِفُ المُتَشَابِه ؟ وإذا جازَ أن يعرفَه مع قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ﴾ جازَ أن يعرِفَه الرَّبَّانِيون من صحابته ،... ثم قال.... ولو لم يكن للراسخين في العلم حَظٌّ في المتشابه إلا

(١) انظر شرح مسلم :٢٣٩ وتفسير القرطبي: ٤/ ١٨.

أن يَقُولُوا ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ لم يكن للراسخين فضلٌ علىٰ المتعلّمين؛ بل علىٰ جَهلَةِ المسلمين لأنهم جميعاً يَقُولُونَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [1].

و ذهب الأكثرون إلىٰ أن قوله : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ ابتداءُ كلامٍ ، مقطوعٌ مِمَّا قبلَه ؛ وليس بعطفٍ علىٰ ما قبلَه ؛ والواوُ فيه للاستيناف، و قوله ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ خبرُ هذا المبتدأ. وهذا هو ما اختارَه كثيرٌ من الصحابة، والتابعين، وأتباعهم، من العلماء، والأئمة، والمفسّرين، والفقهاء، ولا سيما أهل السُّنّة والجماعة؛ وإليه جَنَحَ أكثرُ الحنفية والشوافع وغيرهم .

ولٰكن الذي يَلوحُ لي بعد الدِّرَاسة الدَّقِيقَةِ هو أن الاختلاف في حكم المحكم والمتشابه اختلافٌ لفظيٌّ لاحقيقيٌّ ؛ لأنه إن أُرِيْدَ بالمُتَشَابِه ما استأثَرَ اللهُ تعالىٰ بعلمه ؛ وما لم يكن لأحَدٍ إلىٰ علمه سبيلٌ ،كما هو مختار الأكثرين ، فيكون حكم المتشابه عند الكلِّ: أنه لا يجوزُ الخوضُ في معناه ؛ و إنْ أُرِيْدَ به مالم يتَّضِحْ معناه ،كما هو قول البعض، فالمُتَعَيَّنُ عند الكلِّ إذاً جوازُ الخوض فيه . وإليه يُشيرُ قولُ بعض أئمة التحقيق -كما نقله في روح المعاني- : أنه إن أُرِيْدَ بالمُتشابِه ما لا سبيلَ إليه للمخلوق فالحَقُّ الوقفُ علىٰ "إلا الله"، و إنْ أُرِيْدَ به ما لا يتّضِحُ معناه بحيث يتَنَاوَلُ المجمَلَ ونحوَه فالحَقُّ العطفُ [2].

وكذا تُشِيْرُ إلىٰ أن الاختلافَ لفظي عبارةُ القُرطبي في تفسيره حيث يقولُ: "المُتشابِه يتنوّعُ: فمنه ما لايُعْلَمُ ألبتَّةَ كأمر الرُّوْح، و السَّاعَة، ممّا اسْتَأْثَرَ الله بغيبه، وهذا لا يتعاطىٰ علمَه أحدٌ، لا ابنُ عباس، ولا غيرُه، فمنْ قال من العُلَماءِ والحُذّاقِ بأنّ الرّاسِخِينَ لايعلمُون علمَ المتشابه فإنما أرَادَ هذا النوعَ ، وأمَّا ما يمكن حملُه علىٰ وُجُوهٍ في

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ٤٣.

(٢) روح المعاني: ٣/ ١٥.

اللغة ومَنَاحٍ في كلام العرب ، فيُتَأوّلُ ويُعلَمُ تأويلُه المستقيم إلخ [(١)].

فلمّا لاحَ ممّا تقدَّمَ : أن هذا الاختلاف في الحقيقة واقعٌ في تفسير المُتشابه لا في حكم المتشابه، فمذهبُ السَلَف في المتشابه - المُفَسَّرِ بما لا سبيلَ لأحَدٍ إلىٰ مَعرِفَتِه - أنْ لا يَخُوضَ في معناه، و أنْ يترُكَ التعرّضَ لتأويله مع العِلم قطعاً بأنّ معناه الظاهر مستحيلٌ بالنسبة إلىٰ ذاته ﷻ.

وهو المرادُ بما رَوَىٰ اللالكائي بسنده عن أم سلمةَ ﵂ في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طٰهٰ] قالتْ :الكيفُ غيرُ معقول، والاستواءُ غيرُ مجهول، والإقرارُ به من الإيمان، و الجحودُ به كفرٌ [(٢)].

وهذا الذي يُرَادُ بما قال الإمام مالك حين سُئِلَ عن الآية ، فقال : الكيفُ غيرُ معقول ، و الاستواءُ غيرُ مجهول ، و الإيمانُ به واجبٌ ، و السؤال عنه بدعةٌ [(٣)].

وهو المقصود بما رُوِي عن ابن عيينة قال : سُئِلَ ربيعةُ عن قوله تعالىٰ :﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[طٰهٰ] كيف استوىٰ ؟ قال : والاستواءُ غيرُ مجهول ، والكيفُ غيرُ معقول ، و منَ الله الرسالةُ ، و على الرسُولِ البلاغُ ، و علينا التصديقُ [(٤)].

قال الإمام محمد بن الحسن : اتّفَقَ الفقهاءُ كلُّهُم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقُرآن والأحاديث التي جاءتْ بها الثِّقَاتُ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ في صفة الربّ ﷻ ، من غير

---

(١) تفسير القرطبي: ٤/ ١٨.

(٢) اعتقاد أهل السنة: ٣/ ٢٩٧.

(٣) اعتقاد أهل السنة: ٣/ ٢٩٧.

(٤) اعتقاد أهل السنة: ٣/ ٢٩٨.

تغيير، و لا وصفٍ ولا تشبيهٍ، فمنْ فَسّرَ شيئاً من ذلك فقدْ خَرَجَ مِمّا كان عليه النبي ﷺ وفارَقَ الجماعةَ، فإنهم لم يَصِفُوا ولم يُفَسِّرُوا، ولٰكن أفْتَوْا بما في الكتاب والسُّنّة [1].

وأما الخلَفُ المتأخِّرُون فأجَازُوْا تأويلَه بشَرطِ أنْ لايكونَ بما لايليقُ بجلال الله العظيم الذي جَاءَ في شَأنِه :" لَيْسَ كمِثْلِهِ شَيْءٌ " كما تأوّلُوا الاستواءَ بالاستقرار، أو بالارتفاع، أو القَصْد؛ وكما تأوّلُوا النفسَ والوَجْهَ بالذّات ؛ وتَأوّلُوا اليَدَ بالقُدرَة؛ وتأوّلُوا نُزُولَه ومجيئَه تعالىٰ بمجيء أمرِه، أو عذابِه، وما إلىٰ ذلك من التأويلات، ولٰكنّ الأسلمَ والأحوطَ هو مذهبُ السَّلَفِ الّذِينَ اخْتَارُوا سبيلَ التفويض والتسليم في صفات الله البارئ دُونما تفسير، وتأويل، ووصف، وتشبيه .

إفادة : وفي هذا الباب رسالةٌ جامعةٌ نافعةٌ للشيخ الفقيه الإمام أشرف علي التهانوي، لايزيدُ عددُ أوراقها علىٰ ثمانية أوراقٍ، ولٰكنّها حاوية علىٰ أطراف الموضوع وجوانبه ، أسْماها " التَّوَاجُه بما يتعلق بالتَّشَابُه ".



(١) اعتقاد أهل السنة: ٣/ ٤٣٢.

الفصل الثاني

في النَّاسِخ والـمَنْسُوخِ

ومن الجدير بالذكر في ثنايا دراسات القرآن وتفسيره : أنّ معرفةَ الناسخ والمنسوخ من الآيات ممّا يجبُ علىٰ مَن يُفسّرُ القُرآن الكريم، ولقد قال الأئمةُ : إنّه لا يجوزُ لأحَدٍ أن يَتَعَاطىٰ ويُحَاوِلَ تفسيرَ القُرآن الكريم إلا بعد أن يعرِفَ الناسخ والمنسوخ من الآيات، وبعد أن يحْكمَ هذا العلمَ ، وأنّ مَنْ تَكلّمَ في شيءٍ من الكتاب الكريم، ولم يعْلَمِ الناسخَ والمنسوخَ كان علمُه ناقصاً ؛ لأنه يُخَلِّطُ الأمرَ بالنهي والإباحةَ بالحظر.

وقد ذَكرُوْا في كتُبِهم ما جرىٰ بين علي ﷺ وعبد الرحمن بن داب الواعظ من القصّة، وحاصلها أنّ علياً ﷺ دخلَ يوماً المسجدَ الجامعَ بالكوفة، و رأىٰ فيه رَجُلاً يُعرَفُ بعبد الرحمن بن داب ، قد تَحلّقَ الناسُ عليه يَسألُونَه؛ وهو يُخلِّطُ الأمرَ بالنهي والإباحةَ بالحظر، فقال علي ﷺ: أتَعْرِفُ الناسخَ من المنسوخ؟ قال : لا ، قال : هلكتَ وأهلكتَ ، ثم أخذ بأذُنِه ففتَلَها ، وقال : لا تَقُصَّ في مسجدنا بعدُ . ويُروىٰ مثلُه عن عبد الله بن عُمَر و ابن عباس ﷺ[1] .

فعُرِفَ مِمّا سبق أن معرفة الناسخ والمنسوخ من أهمّ ما يجبُ علىٰ المُفَسِّر و أنه لايجوزُ الكلامُ في تفسير القُرآن إلّا بعد معرفته .

---

(١) الناسخ والمنسوخ للمقرئ :١٨، والناسخ والمنسوخ لابن حزم: ٥ ، وقلائد المرجان للكرمي: ٢٠، والناسخ والمنسوخ للنحاس : ٨٤٨.

۞ اتفاق أهل الملل إلا اليهود علىٰ جواز النسخ

وممّا يلائِمُ الموضوعَ أنّ الاتفاق واقعٌ بين جميع طوائف المسلمين علىٰ جواز النسخ، و وُقُوعه في كلام الله تعالىٰ ، إلاّ ما حُكي عن أبي مسلم الأصبهاني من القول بعدم الوُقوع ، وكذا أجْمَعَ علىٰ جوازه جميعُ أهل المِلَل و الشَرَائِع إلا اليَهُود ؛ فإنّهم قالوا : إنه لايجوزُ النسخُ في كلام الله تعالىٰ ظنًّا منهم أنه بَدَاء . والبَداءُ (بفتح الباء) : هو ظهورُ رأي بعد أن لم يكنْ ؛ واسْتصوابُ شيءٍ عُلِمَ بعد أن لم يُعْلَم، وهو مُسْتَحِيْلٌ في حقّه ﷻ. وأجاب عنه علماء الإسلام : بأن هذا ظنٌّ منهم باطلٌ، والنسخ ليس ببداءٍ في شيءٍ ؛ بل هو تحويلُ العباد من حكم إلىٰ حكم آخر، إصلاحاً لأحوالهم ، وتزكيةً لنفوسهم ، و إرشاداً لهم إلىٰ مصالحهم ؛ فإنَّ المقصودَ من التشريع تحقيقُ مَصَالِح العِبَاد ؛ ومَصَالِحُهم قد تَتَغَيرُ بتغيّر الأحوال والظُّرُوف ، والحكمُ قد يُشْرَعُ لتحقيق مصالحَ اقْتَضَتْها أسبابٌ ، فإذا زَالتْ هذه الأسباب فلا مصلحةَ في بقاء الحكم .

۞ الفَرْقُ بين النَّسْخِ وَالبَدَاءِ

قال الإمام أبو جعفر النحاس في كتابه "الناسخ والمنسوخ" :

"الفرقُ بين النسخ والبداء : أنّ النسخَ تحويلُ العبادِ من شيء قد كانَ حلالاً فيُحَرَّم ، أوكان حَراماً فَيُحلَّلُ ، أو كان مطلقاً فيُحَظَّر، أوكان محظوراً فيُطلَقُ ، أو كان مُباحاً فيُمنَعُ، أوكان مَمْنُوعاً فيُبَاحُ إرادةَ صلاح العباد . وقد علم الله ﷻ العاقبةَ في ذلك، وعلم وقتَ الأمر به أنه سَيَنْسَخُه إلىٰ ذلك الوقت ، فكان المطلق على الحقيقة غير المحظور - إلىٰ أن قال - : كان الأول المنسوخ حكمةً وصواباً، ثم نُسِخَ وأزِيْلَ بحكمةٍ وصوابٍ، كما تُزالُ الحياةُ بالموت، وكما تُنقَلُ الأشياءُ ، فلذلك لم يقع النسخُ في الأخبار لِمَا فيها من الصدق والكذب ، وأما البَدَاءُ فهو تَرك ما عزم عليه ،كقولك : امضِ إلىٰ فلان اليوم، ثم تقول: لا تمض إليه، فيبدُو لك عن القول الأول، وهذا يلحق البشرَ لنقصانهم،

وكذا إذا قُلتَ : ازْرَعْ كذا في هذه السَّنَة، ثم قلتَ :لاتفعلْ، فهذا البَدَاءُ [١].

قُلتُ : ونظيره العَمَلي ما نُشَاهِدُ من أمر الطبيب حيث يفحص المَرَض و يصِفُ دواءً ؛ ثم يُغَيِّرُ الوصفةَ بعد أيامٍ أو أسبوعٍ ؛ لأنه يَعلَمُ أنّ هذا المرض يقتضي لإزالته أوّلاً دواءً لايُوافِقُ طبيعةَ المريض بعد أيام أو أسبوع ؛ ثم يقتضي دواءً آخر لايُوافِقُ إلا بعد الأيام أو الأسبوع ، فهل هذا يُسَمّىٰ بَدَاءً ؟ لا، وكذلك النسخ لا يُسَمّىٰ بَداءً .

۞ النسخُ في اللُّغَة و الاصطلاح

والنسخُ له معنيان عند أرباب اللسان:

١- الإزالةُ والإبطالُ علىٰ جِهَةِ الانعدام ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الحج:٥٢] ومنه قولُهُم : نَسَخَ الشَيْبُ الشبابَ، ونَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ: أي أذْهبَتْه .

٢- الإزالة علىٰ جِهَةِ الانتقال ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية:٢٩] ومنه قولُك :نَسَخْتُ الكتابَ : أي نَقَلتُه .

و أما النسخ في الاصطلاح فقد وقع الخلافُ فيه بين العلماء ، فقال بعضُهم : إنه رَفعُ الحكم بعد ثُبوته . وقال بعضُهم : إنه بيانُ انتهاء مُدّة العِبَادة. وقيل: هو انقضاءُ العبادة التي ظاهرها الدوام . وقيل وهو قول الحنفية : هو بيانٌ لمدة الحكم المطلق الذي كان مَعلُوماً عند الله تعالىٰ، إلا أنه تعالىٰ أطلَقَه ، فصارَ ظاهرُه البقاءَ في حقِّ البَشَر، فكان تبديلاً في حَقِّنَا، بياناً في حقِّ صاحبِ الشَّرع [٢].

---

(١) الناسخ والمنسوخ للنحاس: ٦٣.

(٢) انظر : الحسامي: ٧٨ ، ونور الأنوار : ٢١٠، نهاية السول للأسنوي : ٢٣٦، والناسخ =

ثم ههنا أبحاثٌ في شُروط النسخ، و في أقسامه، و أقسام الناسخ والمنسوخ، و فِيمَا يَدخُل فيه النسخُ، و فيمَا يجوزُ أن يكون ناسخاً، وغير ذلك ، وليس هذا موضعه [١]، وإنما موضعه كتُب أصول الفقه . ونحن نذكر ههنا أشياء يليقُ بنا أن نتعرف عليها في هذا المقام .

۞ أقسامُ الْـمَنسُوخ

ذَكَرَ العُلَماءُ : أنّ النسخَ علىٰ ثلاثة أنواع :

١- ما نُسِخَ خَطُّه وحُكمُه ، وبتعبير آخر: ما نُسِخَ تلاوتُه وحكمُه جميعاً، و مثالُه ما أخرَجَه أبوداود في ناسخه ، وابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، وأبوذر الهروي في فضائله ، عن أبي أمامةَ بن سهل بن حنيف : أنّ رهطاً من أصحاب النبي ﷺ أخبروه أنه قامَ رجلٌ منهم من جوف الليل ، يُرِيدُ أن يفتتح سُورةً كان قد وَعَاها، فلم يَقدِرْ منها علىٰ شيءٍ إلاّ بسم الله الرحمن الرحيم ، فأتىٰ بابَ النبي ﷺ حين أصْبَحَ يَسْأَلُ النبيَّ ﷺ عن ذلك ، جاءَ آخرُ وآخرُ حتىٰ اجتمعُوا ، فسَأَلَ بعضُهم بعضاً ماجَمَعَهمْ ؟، فأخْبَرَ بعضُهم بعضاً بشأن تلك السُّورة ، ثم أذِنَ لهم النبي ﷺ، فأخبروه خبرَهم ، وسألوه عن السُّورة، فسكتَ ساعةً لايرجع إليهم ، ثم قال : نُسِخَتِ البارحةَ [٢].

٢- ما نُسِخَ خطُّه ورَسمُه و بَقِي حكمُه ، ومثالُه ما رُوِي عن أمير المومنين عُمَر بن

=والمنسوخ لابن حزم ٦-٧ ، والناسخ والمنسوخ للمقرئ : ٨ ، وقلائد المرجان للكرمي: ٣٢.

(١) انظر لهذه المباحث : نواسخ القرآن و المصفىٰ من علم الناسخ والمنسوخ كلاهما لابـن الجـوزي، والكرمي، وناسخ القرآن ومنسوخه لابن البارزي، وغيرها.

(٢) الدر المنثور : ١/ ٢٥٦، والكشف و البيان : ١/ ٢٥٤، وفتح القدير : ١/ ١٢٨.

الخطاب ﷺ : أنه قال على المنبر في خطبته : كان فيما أنزل اللهُ على النبي ﷺآيةُ الرجم (وهي - كما في بعض الروايات- : الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إذَا زَنَيا فَارْجُمُوْهما الْبَتَّةَ) ، فقرأناها و وَعَيْنَاها وعَقلْنَاها ، و رجم رسول الله ﷺو رجمنا إلخ [(١)].

٣- ما نُسِخَ حكمُه و بَقِي رسمُه وخطُّه، وهذا القسم هو الذي فيه الكتُب المُؤلَّفة ، ومن ذلك كثيرٌ في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾﴾ [النساء]

۞ أنواع النسخ

النسخ في الشرع له تقسيماتٌ:

تقسيمٌ أوّلٌ : وباعتباره ينقسم إلىٰ نوعين : الصريح و الضِّمني :

١- **النسخُ الصَّريحُ**: هو أن يَنُصّ الشارعُ صراحةً في تشريعه اللاحق علىٰ إبطال تشريعه السابق ، وهذا قليلٌ بالنسبة إلى النسخ الضمني. ومثالُه من القُرآن الكريم قولُه تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الأنفال].

(١) رواه البخاري: ٦٣٢٨،و مسلم: ٣٢٠١، و الترمذي:١٣٥٢، وأبوداود : ٣٨٣٥، و ابن ماجه:٢٥٤٣ ، وأحمد:٢٦٥، ومالك: ١٢٩٧، والدارمي:٢٢١٩.

ومثالُه من الحديث قول الرسول ﷺ: كنْتُ نَهيْتُكمْ عَنْ زِيارَةِ الْقُبُوْرِ، فَقَدْ أذِنَ لِمُحَمَّدٍ فِيْ زِيارَةِ قَبرِ أمِّهِ ، فَزُوْرُوْهَا ؛ فَإنَّها تُذَكرُ الآخِرَةَ[1].

٢- **النسخُ الضِّمني** : وهو أن لا يَنُصّ الشارعُ صراحةً في تشريعه اللاحق علىٰ إبطال تشريعه السابق ، ولٰكن يَشْرَعُ حُكماً مُعارِضاً لحكمه السابق . وهذا القسم من النسخ كثيرٌ في الشرع، ومثالُه ما قال الله تعالىٰ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ١٨٠] فإنّه منسوخٌ بما قال تعالىٰ في مقام آخر: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١١] فالأوّل دلَّ علىٰ أنّ المرءَ يجبُ عليه الوصيةُ للوالدين والأقربين من ماله المتروك، إذا حضره الموتُ، والثاني يدلُّ علىٰ أن الله تعالىٰ نفسه قسم الميراثَ بين ورثة الميِّت حسبما اقتضتْهُ الحكمةُ الرَّبَّانِيّةُ، فالأوّل يكون منسوخاً بالثاني، ولٰكن الله تعالىٰ لم يُصَرِّح بأنه نَسَخَ ذلك .

تقسيمٌ ثانٍ : وباعتباره له قسمان : النسخُ الكلِّي والنسخُ الجُزئي:

١- **النسخ الكلّي** : و هو أن يُبْطِلَ الشارعُ حكماً شَرَعَه سابقاً ، إبطالاً كلِّياً بالنسبة إلىٰ كلّ فَردٍ من أفراد المكلّفين ؛ كما أبْطَلَ عِدّةَ الوَفَاة على المرأة المتوفّىٰ عنها زوجُها حولًا كاملاً باعتدادها بأربعة أشهر و عشراً .

٢- **النسخ الجزئي** : وهو أن يَشْرَعَ الحكمَ عامّاً شاملًا كلَّ فردٍ من أفراد المكلفين؛ ثمّ يُلْغِي هذا الحكمَ بالنسبة لبعض الأفراد، أو يَشرَعَ الحكمَ مطلقاً، ثم يُلغِي بالنسبة لبعض الحالات. مثال ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ

(١) رواه الترمذي : ٩٧٤.

شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور:٤] وهذا يَدلُّ علىٰ أنّ قَاذِفَ المحصَنَةِ الذي لم يُقِمْ بَيّنةً علىٰ ما قذف به ؛ يُجْلَدُ ثمانين جَلدةً ، سواءٌ كان القاذفُ زوجَها أم غيرَه ، و قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [النور] وهو يَدلُّ علىٰ أن القاذفَ إذا كان الزوجُ لا يُجْلَدُ بل يتَلَاعَنُ هو وزوجتُه، فهذا نسخٌ بالنسبة إلىٰ بعض أفراد المكلّفين، وهم الأزواج.

۞ فوائدُ مُهِمّة

ثم ههنا فوائدُ فيما نحن بصدده :

الفَائدةُ الأولىٰ : وههنا يتوجّهُ سُؤالان :

الأوّلُ : ما هي الحكمةُ في بقاء الخَطِّ و التلاوةِ مع نسخ الحكم ؟ فأجابَ السُّيوطي عن ذلك بوجهين : أحدُهما: أنّ القُرآن كما يُتْلىٰ ليُعْرَفَ الحكمُ منه والعملُ به، كذلك يُتلىٰ لكونِه كلامَ الله، فيُثَابُ عليه، فتُرِكتِ التلاوةُ لهذه الحكمة، والثاني : أنّ النسخَ غالباً يكونُ للتخفيف، فأبْقِيَتِ التلاوةُ تَذكيراً للنعمة ورفع المشقة [١].

والثاني : ما الحكمةُ في نسخ التلاوة والخطِّ مع بقاء الحكم ؟ والجوابُ عنه ما قال صاحب الفنون – علىٰ ما نقله الشيخ السيوطي – : إنّ ذلك لِيَظْهَر مقدارُ طاعةِ هذه الأمة في المُسَارَعَةِ إلىٰ بذل النفوس بطريق الظنّ، من غير اسْتِفْصَالٍ لطلبِ طريقٍ مقطوعٍ به، فيسْرِعُوْن بأيْسَر شيءٍ كما سارَعَ الخليلُ إلىٰ ذبح ولده بمنامٍ ،

---

(١) الإتقان:٢/ ٣١.

والمنامُ أدنىٰ طريقِ الوحي [١].

وقال السيوطي في سبب نسخ الآية : "الشَيْخُ وَالشَّيْخَةُ إذَا زَنَيَا فَارْجُمُوْهُمَا اَلْبَتَّةَ": إنّ سببَ النسخ التخفيفُ على الأمّةِ بعدم اشتهار تلاوتِها وكتابتِها في المصحف، وإن كان حكمُها باقياً ؛ لأنّ الرَّجم أثْقَلُ الأحكام ، وأشَدُّها، وأغْلَظُ الحدود، وفيه الإشارة إلىٰ ندب الستر [٢].

قُلتُ : إنّ هذا الوجه لايَطّرِدُ في كلّ ما نُسِخَ تلاوتُه وبَقِي حكمُه ؛ بل يجري هذا فيما فيه تشديدُ و تغليظُ كما في الرجم ، وأما في غيرها كقوله ﷺ: "جَاهِدُوا كما جَاهَدْتُّم أوّلَ مَرَّةٍ "و قولُه ﷺ:" إنّ اللهَ وملائكتَه يُصَلُّونَ علىٰ النَّبي والذينَ يُصَلُّونَ في الصُّفُوف الأولىٰ " فحِينئذٍ الحكمةُ هي ما قال صاحبُ الفُنُون .

الفَائدةُ الثانية : تَصارَعتْ آراءُ العُلَماء في تعداد الآيات المنسوخة ، فالمتقدِّمُون من المُفَسِّرينَ ذَهبُوا إلىٰ أنّ الآيات المنسوخة تبلغُ إلىٰ خمس مائة آيةٍ، لما في اصطلاحهم من العُمُوم في معنى النسخ بالنسبة إلىٰ اصطلاح المتأخرين؛ فإنّ عندهم النسخ بمعنىٰ "إزالة شيءٍ بشيءٍ" فمعنى النسخ عندهم -كما يقوله الشاه ولي الله المحدث الدهلوي - : إزالةُ بعض أوصاف الآية بآيةٍ أخرىٰ، سواءٌ كان ذلك ببيان انتهاء مُدّةِ العَمَل، أو بصرف الكلام عن المعنى المتبادر إلىٰ غير المتبادر، أو ببيان كون القيد اتفاقاً ، أو بتخصيص عام، أو ببيان الفارق بين المنصوص و بين ما قِيْسَ عليه ظاهراً، أو بإزالة عادةٍ من العَادَات الجَاهِلية، أو برفع شَرِيعَةٍ من الشَّرَائع السَّابِقَة [٣].

---

(١) الإتقان:٢/ ٣٢.

(٢) الإتقان: ٢/ ٣٤.

(٣) الفوز الكبير:٥١.

وأما المتأخِّرُون فَذَهبُوا - حسب اصطلاحهم في معنى النسخ - إلىٰ أن المنسوخاتِ قليلةٌ ، و بالرَّغم من ذلك أوصَلَهَا بعضُهم إلىٰ مائتين و ثمان و ثلاثين آيةً ، أو مائتين وتسع و أربعين آيةً ،كما تجد ذلك في (الناسخ والمنسوخ) للمقرئ ، و (ناسخ القرآن و منسوخه) لابن البارزي .

و لكنَّ في ذلك نظراً، فإنّ الذي أورَدَه المكثِرُون - علىٰ ما يقوله العلامة السيوطي - أقسامٌ: قسمٌ ليس من النسخ في شيءٍ، ولا من التخصيص، ولا له بهما علاقةٌ بِوَجهٍ من الوُجُوه، و قسمٌ هو من قسم المخصوص لا من المنسوخ، و قسمٌ رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية، أو في شرع من قبلنا ، أو في أول الإسلام، ولم ينزل في القُرآن، كإبطال نكاح نساء الآباء، و قسمٌ رفع ما كان في أول الإسلام ، و هذا النوع إدخالُه في المنسوخ أوجَه ممّا قبله. قال الإمام السيوطي : إذا علمتَ ذلك فقد خرج من الآيات التي أورده المكثرون ، الجمُّ الغفيرُ . ثم حرَّرَ المنسوخَ طبقاً لما قاله الشيخُ ابنُ العربي القاضي المالكي ، فأوْصَلَهُ إلىٰ عشرين آيةً ، كما يظهر من الإتقان ، ونازعه في أكثرها الإمام الدهلوي في الفوز الكبير [(١)].

الفائدةُ الثالثة : حكى الإمام السيوطي: عن ابن الحصار أنه قال : إنما يُرْجَعُ في النسخ إلىٰ نقلٍ صريحٍ عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي يَقُولُ : آية كذا نسختْ كذا، قال : ابن الحصار : وقد يُحْكَمُ به عند وجود التعارض المقطوع به، مع علم التاريخ لِيُعْرَفَ المتقدمُ والمتأخّرُ. قال: ولا يُعْتَمَدُ في النسخ قولُ عوام المُفسّرين؛ بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقلٍ صحيحٍ ، و لا معارضةٍ بيّنَةٍ ؛ لأنّ النسخَ يَتَضَمَّنُ رفعَ حكمٍ وإثباتَ حكمٍ تَقَرَّرَ في عهده ﷺ، و المعتمدُ فيه النقلُ والتاريخُ ، دون الرأي والاجتهاد .

---

(١) انظر : الإتقان :٢٩-٣٠ ، و الفوز الكبير: ٥٢-٦٠.

قال : و الناسُ في هذا بين طرفي نقيض ، فمِنْ قائلٍ لايَقْبَلُ في النسخ أخبارَ الآحاد العدول، ومِن مُتَسَاهلٍ يَكتَفِيْ فيه بقَولِ مُفَسّرٍ أو مُجتَهِدٍ ، و الصَّوابُ خِلافُ قولهما [1].

الفائدةُ الرَّابعةُ : لاخلافَ بين العُلَماءِ في جواز نسخ القرآن بالقرآن، و نسخ السُّنّة بالسنة، واختلفُوا في جواز نسخ القُرآن بالسُّنة، ونسخِ السُّنةِ بالقُرآن بينَ مُجِيْزٍ ومانعٍ .

فالإمامُ الشافعي قال بعدم الجواز في الصورتين ، واستدل عليه بوجوه:

الأوّلُ : بقوله تعالىٰ: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٍ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦] وذلك يتَحَقَّقُ في الآيتين أو السُنّتين ، فإنّ السُنّة ليستْ كمثل الكتاب ولا بخيرٍ منه. و أُجِيبَ عنه بأنَّ المرادَ بالخير والمثل، الخيرُ والمثلُ من ناحية النفع والثواب، لا من ناحية اللفظ، وجائزٌ أنْ تكونَ السُنّة خيراً ، أو مثلاً له من هذه الناحية.

والثَّاني : بقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓ﴾ [يونس:١٥] وأجِيبَ عنه بأن النسخ و إنْ كان بالسُنّة، فليس من عند النبيﷺ، بل من عند الله ، لأنه لا يَنْطِقُ عن الهوىٰ، إن هُو إلا وَحيٌ يُوْحىٰ.

والثَّالِثُ : بأنّه لوجاز نسخُ الكتاب بالسُّنّة تهيأتِ الفُرصةُ للطاعِنِينَ في الكتاب والسُّنة، ويقُولُونَ: كذّبَ اللهُ رسولَه ، فكيفَ نُصَدِّقُ قَولَه؟ وأجِيْبَ عنه بأنَّ مثل هذا الطعن لا مَفرَّ عنه في نسخ السُّنّة بالكتاب أيضاً؛ بل هو صادرٌ من السُفَهاء الجاهِلين، فلا يُعْبأُ بِه.

---

(١) الإتقان: ٢/ ٣٢.

وذَهَبَ الإمامُ أبو حنيفة إلى الجواز في الصورتين ، واسْتَدَلَّ عليه بأدلّةٍ :

الأوّل: بقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤] والنسخُ في الحقيقة بيانُ مدَّةِ المنسوخ، فاقْتَضَتِ الآيةُ قبولَ هذا البيان من الرَّسُول ﷺ.

والثَّاني: بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧] والنسخُ هو بيان مدّة المنسوخ فهو ممّا آتاهُ الرسول، فيلزم قبوله.

والثَّالثُ : بقوله تعالىٰ : ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور] ، فالآيةُ تَقْتَضِيْ مِنّا أن نَقبَلَ قولَه في صدد النسخ أيضاً كما علينا أن نتبعه في غيره [(١)].

وأما الأمثلةُ التي سَرَدَهَا علماؤُنا الحنفيةُ في هذا الصدد، فلا تَخْلُوْ عن مقالٍ كما مَثَّلُوْا لِنسْخ القُرآن بالسُّنة بآية الوصية ، وهي﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:١٨٠].

و لايخلُو عن مقالٍ ؛ لأنَّ النسخ ههنا إنّما ثَبَتَ بآية الميراث لا بالسُّنة.

وكذا مَثّلُوْه بقوله تعالىٰ: ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ ﴾ [الأحزاب:٥٢] وفيه إشكالٌ ؛ لأنه نُسِخَ بالآيةِ الّتي قبلَها في التلاوة، وهو قوله : ﴿إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّٰتِىٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥٠].

---

(١) انظر البحث في نواسخ القرآن لابن الجوزي:٢٥، والناسخ والمنسوخ للكرمي:٣٢، وللنحاس:٥٣.

ولذا قال المُلّا جِيْوَنْ رحمه الله تعالىٰ في كتابه أصول الفقه الحنفي المسمى بـ : "نور الأنوار في شرح المنار" :

" وهكذا كل ما أوْرَدُوْا في نظير نسخ الكتاب بالسُّنة فقد وَجَدْنَا فيه نسخَ الكتاب بالكتاب بقطع النظر عن السُّنّة " [١].

وممّا لابُدَّ من الإشارة إليه أنّ ما قاله الإمام أبوحنيفة من جواز نسخ الكتاب بالسُّنّة، فالمرادُ به الأخبارُ المُتواتِرَةُ ، لا الآحَادُ .

قال العلامة عبد الوهّاب الخَلّاف في "علم أصول الفقه" :

"الأصل العام أنّ النَصَّ لا ينْسَخُه إلا نصٌّ في قوّته أو أقوىٰ منه، وعلىٰ هذا فنُصُوْصُ القُرآن قد ينسَخُ بعضُها بعضاً ، وقد تُنْسَخُ بالسُّنة المُتواتِرَة ؛ لأنها قطعيةٌ وفي قوّةٍ واحدةٍ ، وعلىٰ هذا لايُنْسَخُ نصٌّ قرآني، أوسُنّةٌ مُتواتِرَةٌ بِسُنّةٍ غيرِ مُتواتِرَةٍ ، أو قياسٍ؛ لأن الأقوىٰ لا يُنْسَخُ بما هو أقلّ منه قوّةً " [٢] .



(١) نور الأنوار: ٢١٧.

(٢) علم أصول الفقه للخلاف :٢٢٧-٢٢٨.

الفصل الثالث

مُناسَبَةُ الآيَاتِ وَالسُوَر

من أهم مباحث التفسير مبحثُ مُناسَبَة الآيات والسُوَر، وقد اعْتَنىٰ به جماعةٌ من العُلماء، فصنّفُوْا فيه كتُباً، منهم الشيخ أبوجعفر بن الزبير، والعلامة بُرهانُ الدين البقاعي، و الشيخ العلامة جلال الدين السُّيوطي، وغيرهم. و قد رأيتُ جزءً لطيفاً في مناسبة الآيات والسُّوَر للشيخ العلامة أشرف علي التهانوي، باسم " سبق الغايات في مناسبة الآيات " وكذا أكثَرَ هو مِن ذِكرِ المناسبة بين الآيات والسُور في تفسيره " بيان القرآن ".

۞ هل بين الآيات والسُّوَر مناسبةٌ ؟

وقد وقع البحثُ في: هل بين الآيات والسُّوَر مناسبةٌ بحيث يرتبط بعضُها ببعض، ويكون الكلامُ كالكلمة الواحدة، مُتَّسِقَةَ المعاني مُنْتَظِمَةَ المباني؟

فاختلف فيه العُلماءُ - بعد اتفاقهم علىٰ أنّ هذا العلم لم يتكلم فيه الصحابةُ والتَّابِعُون، و إنما هو علمٌ حادثٌ - : فقال بعضُهم : المناسبةُ في الآيات والسُّوَر لا تُوجَدُ في كلّ موضع من القُرآن ؛ لأنّ القُرآن نَزَلَ في نيف وعشرين سنةً في أحكامٍ مختلفةٍ شُرِعَت لأسبابٍ مُختلِفَةٍ حسبَ ما تقتضيه الأوضاعُ والظروفُ ، ومثلُه لايرتبطُ بعضُه ببعض .

وينفع لك في هذا المقام مثلًا بَيّنَه الشيخُ العلامةُ أشرف علي التهانوي، فقال:

القُرآن كالرسالة المشتملة علىٰ أنواع من المضامين، ولاتكون فيها – على الأغلب – مناسبةٌ، كذلك القُرآن هو خطابٌ من الله تعالىٰ إلىٰ عباده، يشتملُ على أنواع من الأحكام والمضامين حسب ما تقتضيه فطرتهم، فطلبُ المناسبة بين الآيات والسُّوَركطلب المُناسَبَة في الخُطَب والرسائل .

وقال الشيخُ عزّ الدّين بن عبد السلام:" المناسبةُ علمٌ حَسَنٌ، لكن يُشْتَرَطُ في حُسْن ارتباط الكلام أنْ يقع في أمر مُتّحدٍ مُرتَبِطٍ أوّلُه بآخره، فإن وقع علىٰ أسبابٍ مختلفةٍ لم يقع فيه ارتباطٌ، ومنْ رَبَطَ ذلك فهو مُتكلِّفٌ بما لايقْدِرُ عليه، إلاّ بربطٍ ركيك يُصَانُ عن مِثله حَسَن الحديث فضلاً عن أحسَنِه [١].

وذَهبَ بعضُ الأئمة إلىٰ أنّ المُناسَبة بين الآيات والسور توْجَدُ، وهو علمٌ شريفٌ ينبغي الاعتناءُ به .

قال الإمام السيوطي: و علمُ المناسبة علمٌ شريفٌ قلّ اعتناءُ المُفَسِّرين به لدقّتِه، وممّن أكثَرَ منه الإمامُ فخرُ الدين الرازي . و قال ابن العربي: ارتباطُ آي القُرآن بعضُها ببعض ؛ حتىٰ يكون كالكلمة الواحدة مُتّسقةَ المعاني مُنتظمةَ المباني ، علمٌ عظيمٌ لم يتعرَّضْ له إلا عالمٌ واحدٌ ، عمل فيه سورة البقرة .

وقال غيره كما في (الإتقان) : أوّلُ من أظهرَ عِلمَ المناسبةِ الشيخُ أبوبكر النيسابوري ، وكان يقُوْلُ إذا قُرئ عليه : لِمَ جُعِلَتْ هذهِ الآيةُ إلىٰ جنبِ هذه ؟ ما الحكمةُ في جعل هذه السورة إلىٰ جنب هذه السورة ؟ وكان يزري علىٰ علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة [٢].

---

(١) البرهان:١/ ٣٨ ، الإتقان: ٢/ ١٣٨.

(٢) الإتقان: ٢/ ١٣٨.

وقال الإمامُ الرازي في تفسير سورة البقرة :" ومَن تأمّل في لطائف نظم هذه السورة وفي بدائع ترتيبها عَلِمَ أنّ القُرآن كما أنه مُعْجِزٌ بحسب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه ، فهو أيضاً بسبب ترتيبه ، و نظم آياته ، ولعلّ الذين قالوا : إنه مُعجِزٌ بسبب أسلوبه أرَادُوْا ذلك، إلّا أنّي رأيتُ جمهورَ المفسرين مُعْرِضِينَ عن هذه اللطائف غيرَ مُتَنبِّهين لهذه الأسرار، و ليس الأمر في الباب إلا كما قِيْل :

وَالنَّجْمُ تَسْتَصْغِرُ الأَبْصَارُ صُوْرَتَه ** وَالذَّنْبُ لِلطَّرْفِ لَا لِلنَّجْمِ فِي الصِغَر [1]

وقال العَلامة الزمخشري في (الكشّاف) : " وهذا الاحتجاج وأساليبه العجيبة التي ورد عليها مناد على نفسه بلسان طلق ذلق : أنه ليس من كلام البشر لمن عرف وأنصف من نفسه ، فتبارك اللهّ أحسن الخالقين [2]".

ثم لَيُعْلَمْ أنه تناوَلَ هذا الموضوعَ الشيخُ الزركشي والشيخ السيوطي تناوُلاً بسيطاً، وملخصه ما يلي إنّ المناسبة في اللغة المشاكلةُ والمقاربةُ، ومَرجعُها في الآيات إلىٰ معنىً رابطٍ بينها عامٍ أوخاصٍ ؛ عقلي، أو حسي، أو خيالي، أو غيرِ ذلك من العلاقات؛ أو التلازم الذهني كالسبب والمسبَّب، والعلّةِ والمعلولِ، والنظيرَين والضِدَّين، و نحوِه، وفائدتُه جعلُ أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوي بذلك الارتباط و يصير التأليف حالُه حال البِنَاءِ المُحْكم المُتلائِم الأجزاءِ .

المناسبة في الآيات و صُوَرُهَا

ثم لا يخفىٰ أنَّ ذكر الآية بعد الآية الأخرىٰ لا يخلُو إمّا أن يكون ظاهرَ الارتباط لِتَعَلُّقِ الكلم بعضه ببعض، و عدم تمامه بالأولىٰ، أو لكون الثانية للأولىٰ تأكيداً،

---

(١) تفسير الرازي: ٧/ ١٣٩.

(٢) كشاف :٢/ ٥٣٢.

أو تفسيراً، أو اعتراضاً، أو بدلاً، وهذا القسم لا كلام فيه .

وإمّا أن لا يظهرَ الارتباطُ بل يظهر أن كلَّ جملةٍ مستقلةٌ، و أنها خلافُ النوعِ المبدوءِ به، وهذا علىٰ صورتين: إمّا أن تكون معطوفةً علىٰ الأولىٰ أو لا ، فإنْ كانت معطوفةً فلا بد أن يكون بينهما جِهَةٌ جَامِعَةٌ، كقوله تعالىٰ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [الحديد:٤] ، و قوله تعالىٰ : ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾﴾ [البقرة] للتَّضَادِ بين القبض والبسط، و الوُلُوج والخُرُوج ، والنُزُول والعُرُوج ، وشبه التضاد بين السماء والأرض. ومن هذا القبيل ما وَرَدَ من ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة. وجرَتْ بذلك عادةُ القرآن.

و إن لم تكن معطوفةً فلابدّ من دعامةٍ تُؤذِنُ باتّصال الكلام ، وهي قرائن معنويةٌ تُؤذِنُ بالربط ، وله أسبابٌ :

١- **التنظيرُ**: فإن إلحاق النظير بالنظير من شأن العقلاء ، كقوله تعالىٰ : ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنفال:٥] عقب قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال:٤] فإنه تعالىٰ أَمَرَ رَسُولَه أن يمْضِي لأمرِه في الغَنَائم علىٰ كرهٍ من أصحابه، كما مَضىٰ لأمرِه في خُرُوجِه من بيته لطلب العير، أو القتال علىٰ كرهٍ من أصحابه ، والقصدُ أنّ كراهتهم لِمَا فَعَلَه من قسمة الغنائم ككراهتهم للخروج، وقد تَبيَنَ في الخروج الخيرُ من الظفر، والنصر، والعزّ للإسلام، فكذا يكون في القسمة ، فلْيطيعُوْا ما أمِرُوْا به، و لْيتْرُكوْا هوىٰ أنفسِهم .

٢- **المُضَادَّة**: كقوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [البقرة] فإن أوّل السُّورة كان حديثاً عن القرآن، وأنّ من شأنِه الهدايةُ للقوم المؤمنين، فلمّا أكمَلَ وصفَ المؤمنين عَقَّبَ بحديث الكافرين ، فبينهما جامعٌ وهو يُسَمَّىٰ التَّضَادَّ .

٣- **الاسْتِطْرَادُ**: وهو أن تَتْرُك ما كنْتَ فيه، وتمرّ بذكر الأمر الذي استطردتَ إليه مُرُوْراً كالبرق الخاطِف، ثم تَتركه وتَعُوْد إلىٰ ما كنتَ فيه، كأنّك لم تقصد. و مثالُه: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ ﴾ [الأعراف: ٢٦] ، قال الزمخشري : هذه الآية واردةٌ علىٰ سبيل الاستطراد عقبَ ذكر بدء السمٰوات، وخصفِ الورق علىٰ آدم وحوّاء، إظهاراً للمِنّة فيما خُلِقَ من اللباس، ولِمَا في العُري وكشفِ العَورَةِ من المَهانة والفَضِيحة، وإشعاراً بأنّ السِتْرَ بابٌ عظيمٌ من أبواب التقوىٰ .

٤ - **حُسْن التخلُّص**: وهي أن ينتقل مِمّا ابتدأ به الكلام إلىٰ المقصود علىٰ وجهٍ سهلٍ يختلسُه اختلاساً دقيق المعنىٰ ، بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنىٰ الأول، إلا وقد وقع عليه الثاني لشدّة الالتئام بينهما، ومثالُه ما قال تعالىٰ في سورة الشعراء من حكاية قول إبراهيم عليه السلام : ﴿ وَلَا تُخۡزِنِي يَوۡمَ يُبۡعَثُونَ ﴾ [الشعراء]، ثم تخلَّص منه إلىٰ وصف المعاد بقوله : ﴿ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [الشعراء]، ثم لِيُعْلَمَ أنّ بعضَهم لا يُفرِّقُ بين الاستطراد والتخلّص ، وبعضَهم يُفرّق بينهما كما أشرنا إليه في تعريفهما.

٥ – **الانتقالُ** : وهو يَقرُبُ من التخلص ، ومثاله قوله تعالىٰ في سورة صَ بعد ذكر الأنبياء : ﴿ هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ﴿٤٩﴾ ﴾ [صَ] فإنّ هذا القرآن نوعٌ من الذكر، فلمّا انتهىٰ ذكرُ الأنبياء أرادَ أن يذكرَ نوعاً آخرَ ، وهو ذكرالجنة وأهلها، ثم لمّا فرغ منه قال: ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ﴿٥٥﴾ ﴾ [صَ] فذكرَ النارَ وأهلَها .

٦ – **حسنُ الطلب**: و هو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدّم الوسيلة ، كقوله تعالىٰ :

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة] فإن قبله الحمدَ والثناءَ، و هو وسيلةٌ إلىٰ الخطابِ ، فلما فرغ منه خرج إلىٰ المقصود [1].

من الآيات ما أشْكلَتْ مناسبتُها

لا يَعزُبَنَّ عن بالكم أنّ من الآيات ما أشْكلَتْ مناسبتُها لما قبلها ، ومن ذلك قولُه تعالىٰ في سورة القيامة : ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩﴾ [القيٰمة] فإنَّ السُّوْرةَ من أوَّلِها إلىٰ آخرِها في أحوال القيامة ، و هذهِ الآياتُ ليستْ منها، فأشْكلَتْ مناسبتُها بها قبلها وما بعدها، حتىٰ زعمتْ الرافضةُ أنه سَقَطَ من السُّورة شَيءٌ، وهو زعمٌ باطلٌ مبنيٌّ علىٰ عقيدتهم الزائغة من وقوع التحريف في القُرآن .

وأمّا أهلُ الحق، فذَهَبَ منهم الإمامُ القَفَّال إلىٰ أن الآيات نزلتْ في الإنسان المذكور في قوله تعالىٰ : ﴿يُنَبَّؤُا ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ۝١٣﴾ [القيٰمة] و فَسّرَهَا بأنّه يُعرَضُ عليه كتابُه المشتملُ علىٰ أعمالِه ، فإذا قرأ تَلَجْلَجَ خوفاً ، فأسْرَعَ في القراءة، فيُقَالُ له: لا تُحَرِّكْ به لسانَك لِتَعْجَلَ بِه، إنّ علينا أنْ نَجْمَعَ عَمَلَك، وأنْ نَقْرَأ عليْك، فإذا قرأناه عليك فاتَّبعْ قرآنَه بالإقرار بأنّك فَعَلْتَ، ثم إنّ علينا بيانَ أمر الإنسان، ومايتعلّق بعُقُوبته.

وهذا - كما قال الإمام السيوطي - يُخالِفُ ما ثَبَتَ في الصحيح : أنّها نَزَلتْ في تحريك النبيﷺ لسانَه حالةَ نُزولِ الوَحْي عليه .

ولذا فقد ذكر الأئمةُ لها مناسباتٍ :

---

(١) انظر: البرهان :١/ ٣٥-٥٢، الإتقان: ٢/ ١٣٨-١٤١.

الأولى : أنه تعالىٰ لمّا ذَكرَ القيامةَ، وكان من أصل الدين المبادرةُ إلى العمل لها ، فنبّه علىٰ أنّه قد يعترض علىٰ هذه المبادرةِ ما هو أجلّ منه، وهو الإصغاء إلى الوحي ، وتفهُّم ما يرِدُ منه؛ لأن التشاغُل بالحفظ قد يَصُدُّ عن ذلك، فأُمِرَ بأن لايُبَادِرَ إلىٰ التحفُّظ؛ لأن ذلك مضمون علىٰ ربّه، ثمّ لمّا انقضتِ الجُملة المُعترِضَةُ رَجَعَ الكلام إلىٰ ما يتعلق بالإنسان المبدأ بذكره .

والثانية : أنَّ عادةَ القُرآن إذا ذَكرَ الكتابَ المُشْتملَ علىٰ أعمال العباد ، رَدِفَه بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينية التي تنشأ عنها المحاسبةُ عَمَلاً و تركاً، كما في سورة الكهف: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ ﴾ [الكهف:٤٩] إلىٰ أن قال:﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾[الكهف:٥٤] وأمثلتُه كثيرةٌ في القرآن [١].

قلتُ : إنه ليس في هذا الوجه الأخير ما يُرْوِي الغليلَ ؛ لأنه ليس فيه وجهُ المُناسَبة بتحريك اللسان بالقرآن، وهو الأهم ههنا .

والثالثُة : قال الزركشي: هذا من باب قولك للرجل وأنت تُحدِّثُه بحديث ، فينتقِلُ عنك، ويُقْبِلُ علىٰ شيءٍ آخرَ، فتقول له : أقْبِل عليَّ، واسْمَعْ ما أقُولُ، وافهْمْ عنِّي، ثم تَصِلُ حديثَك، فلا يكون بذلك خارجاً عن الكلام الأوّل قاطعاً له، و إنّما يكون به مُشَوِّقاً للكلام، وكان رسول الله ﷺ أمّيًا لايقرأ ولايكتُبُ، وكان إذا نَزَلَ عليه الوحي، وسَمِعَ القرآنَ حَرَّك لسانَه بذكرالله، فقِيْلَ له : تدبّرْ ما يُوْحىٰ إليك، و لا تتلقّفْه بلسانِكَ [٢].

---

(١) الإتقان: ٢/ ١٤١.

(٢) البرهان: ١:١٤٨.

قال الراقم : و قد خَطَرَ ببالي الفاتر وجهٌ آخرُ في مناسبة هذه الآيات ، و هو أنه لَمَّا قال تعالىٰ :﴿ يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴿١٣﴾ ﴾ [القيٰمة] وكان معناه أنه يُخْبَرُ، ويُجْزىٰ بما قدّمَ ، وعَجّل من الأعمال التي من شأنها التأخير، و بما أَخَّرَ من الأعمال التي من شأنها التقديم والتعجيل، نبّه الله نَبِيَّهُ ﷺ على أن التعجيل بالقرآن لحفظه، وتحريك اللسان به لجمعه ليس عليك ، و إنما هو علىٰ ربّك، و إنما عليك أن تُصغِي إلىٰ الوحي، وأن تَعِي ما يُنْزَلُ عليك من الآيات والأحكام، فلا يُناسِبُ لك أن تُقَدِّم ما ليس عليك، وهو التعجيل بالقرآن، و تحريك اللسان به لحفظه، و لا ينبغي لك أن تُؤَخِّرَ ما عليك، وهو الإصغاءُ إلىٰ الوحي، ووَعْيه، وتفهمُه، والله أعلم .

الأمر الكلي في مناسبات الآيات

وههنا فائدةٌ بصدد المناسبةِ بين الآيات، ذَكرَها الإمامُ السيوطي ناقلاً عن بعض المتأخرين ، وهو هذا :

"الأمرُ الكليُّ المُفِيدُ لعِرفَان مُناسَباتِ الآيات في جميع القرآن، هو أنّك تَنظُر الغَرَضَ الذي سِيقَتْ له السُّورةُ ، و تنظرُ ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدَّمات، وتَنظُرُ إلىٰ مراتب تلك المقدَّمات في القُرب والبُعد من المطلوب، و تنظرُ عند انجرار الكلام في المقدَّمات إلىٰ ما يسْتَتْبِعُه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام و اللوازم التابعة له ، التي تقتضي البلاغةُ شِفاءَ الغليل بدفع عناء الاستشراف إلى الوُقوف عليها فهذا هو الأمرُ الكلي المُهيمِنُ علىٰ حكم الربط بين جميع القرآن ، فإذا عَقَلْتَه تَبَينَ لك وجه النظم مُفَصَّلاً بين كل آيةٍ وآيةٍ في كلِّ سُورةٍ "[1].

(١) الإتقان:٢/ ١٤١.

المناسبةُ بينَ السُوَر

وهذا الذي ذكرناه يَتعلَّقُ بالمناسبة في الآيات ، وأما المناسبةُ بين السُور فقالوا : إذا اعتبرتَ افتتاحَ كلّ سورةٍ وجدتَه في غاية المناسبة لِمَا خُتِمَ به السورةُ قَبلَهَا، ثم هو يَظْهرُ تارةً ، و يخْفىٰ أخرىٰ .

و إليك أمثلةً من هذا و ذاك ، أما الأول وهو المناسبة الظاهرة :

١- كافتتاح سورة البَقَرَة بقوله : ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة] فإنّه إشارةٌ إلى "ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ" الذي وَقَعَ في قوله تعالىٰ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ من سورة الفاتحة .

٢- وكافتتاح سورة الحديد بقوله ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحديد : ١] فإنَّه مُناسبٌ لختام سورة الواقعة بقوله : ﴿فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ ۝٩٦﴾ [الواقعة]

و أما الثاني وهو المناسبة الخفية :

١-كسورة الكوثر وسورة الماعون ، والمناسبة بينهما – على ما قال الإمام الرازي – أنّ في سورة الماعُون وَصَفَ اللهُ تعالىٰ المنافقَ بأربعة أمور : البُخل، وترك الصلاة ، والرياء ، و منع الماعون ، و ذَكرَ في الكوثر في مقابلتها أربعةَ أمور : في مقابلة البخل " الكوثَرَ" ، وهو الخير الكثير ، و في مقابلة ترك الصلاه " فَصَلِّ " ، و في مقابلة الرياء " لربّك " أي لرضاه ، و في مقابلة منع الماعون " وانْحَر " ، وأرادَ به التَّصَدُّق بلُحُوم الأضاحي . قال : فاعتبر هذه المناسبة العجيبة [1].

٢- و كسورة العلق و التين ، قال السيوطي في (أسرار ترتيب القرآن) : قال الخطابي:

---

(١) مفاتيح الغيب : ٣٢/ ١١٨ و حكاه السيوطي في أسرار ترتيب القرآن : ٢٠٠.

لما اجتمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على القرآن، ووضعوا سورة القدر عقب العلق، استدلوا بذلك على أن المراد بهاء الكناية في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ الإشارة إلى قوله (اقرأ) ، قال القاضي أبو بكر بن العربي وهذا بديع جداً[١].

إفــادة:

ونقل الإمام السيوطي عن بعض العلماء: " أن لترتيب وضع السُور في المُصحف أسباباً تُطلع علىٰ أنه توقيفي صادرٌ عن حكيم، أحدُها: بحسب الحُروف كما في الحواميم، والثاني: موافقةُ أول السورة لآخرما قبلها كآخر الحمد في المعنىٰ وأول البقرة، والثالث: للتوازُن في اللفظ كآخر " سورة اللهب " وأول سورة الإخلاص، والرابع: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرىٰ كسورة الضُحىٰ وسورة ألم نشرح "[٢].



(١) أسرار ترتيب القرآن : ١٨٠.

(٢) الإتقان: ٢/ ١٤٣.

الفصل الرابع

الـمَكيّ وَالـمَدَنِي

لا يخفىٰ أن من السُّوَر والآيات ما هي مكية وما هي مدنية ، والمكيةُ منسوبةٌ إلىٰ مكةَ المكرَّمَة ، والمدنيةُ منسوبةٌ إلى المدينة المنَوَّرَة.

تعريفُ المكي والمَدَني

و أما المعنى المراد بالمكي والمدني، فإنّ للعُلَماء في ذلك ثلاثةَ أقوالٍ :

الأوّل : وهو أشهرُها: أن المكي ما نَزَلَ قبل الهجرة، و إن كان نزولُه بالمدينة ؛ والمدني ما نَزَلَ بعد الهجرة، و إن كان نزولُه بمكة .

والثّاني : أن المكي ما نَزَلَ بمكةَ، ولو بعد الهجرة؛ و المدني ما نَزَلَ بالمدينة، وأما ما نزل في ضَوَاحي مكةَ من منىٰ، وعرفات، والحديبية، فهو مكي؛ وما نزل في ضواحي المدينة من بَدْر، وأحد، و سلع ، فهو مدني .

الثّالث: أنّ المكي ما وَقَعَ خطاباً لأهل مكة؛ والمدني ما وَقَعَ خطاباً لأهل المدينة [1].

والقولُ الأَوَّلُ هو المشهورُ، وعليه جرىٰ رسمُ الجمهور من المفَسِّرينَ وغيرِهم كما يَظهَرُ لمنْ يَنظُر في كتُب التفسير .

---

(١) انظر البرهان : ١/ ١٨٧، والإتقان : ١/ ١٢، ومناهل العرفان : ١/ ١٣٥ وبعده.

ملحوظاتٌ هامةٌ

ثم لا يفُوْتُنا أن نُنبِّه القارئَ الكريمَ إلىٰ أنّ في صدد هذا الموضوع ملحوظاتٍ هامّةً لاينبغي إهمالُها و إهدارها ، يمكنني أن أبرزها فيما يلي :

الأولىٰ : أنّ في بعض السُور المكية آياتٍ نزلتْ بالمدينة ؛ وكذا في السُور المدنية آيات نزلتْ بمكةَ. قال ابن الحصار : كلُّ نوع من المكي والمدني منه آياتٌ مستثناةٌ، وقد ذكر الأمثلةَ من النوعين العلامةُ السيوطي في الإتقان .

الثانية : أن في العلم بالمكي والمدني فوائدَ :

١- أنه يُعْلَمُ به المتأخِّرُ من السُّوَر و الآيات نُزُولًا ، و هو يُعِيْنُ علىٰ معرفة الناسخ من المنسوخ(١) .

٢- قال الشيخُ الزرقاني : إنه يُعرَفُ به تاريخُ التشريع وتدرُّجِه الحكيم بوجهٍ عامٍ، وذلك يترتب عليه الإيمان بسُموّ السياسة الإسلامية في تربية الشُعُوب والأفراد .

٣- قال الزرقاني أيضاً : إنَّ من فوائده الثقةَ بهذا القرآن، و بوُصُوله إلينا سالماً من التغير والتحريف، ويدُلّ عليه اهتمامُ المسلمين به كلَّ هذا الاهتمام حتىٰ لَيعرِفُونَ، و يَتَنَاقَلُونَ ما نَزَلَ منه قبل الهجرة؛ وما نَزَلَ بعدها؛ وما نَزَلَ بالحضر؛ وما نَزَلَ بالسفر؛ وما نَزَلَ بالنهار؛ وما نَزَلَ بالليل؛ و ما نَزَلَ بالشتاء؛ وما نَزَلَ بالصيف؛ و ما نَزَلَ بالأرض؛ و ما نَزَلَ بالسماء إلىٰ غير ذلك(٢).

---

(١) البرهان : ١/ ١٨٧ والإتقان : ١/ ٢٢ ومناهل العرفان : ١/ ١٣٨.

(٢) مناهل العرفان : ١/ ١٣٨.

قال الراقم: إنّ أمثلةَ الآيات الحضرية، والسفرية، والنهارية، والليلية، والشتائية، والصيفية، والأرضية، والسماوية، وغير ذلك مذكورةٌ في الإتقان بشرح وبسط، فراجعه.

الثالثةُ : أنّه ليس لمعرفة المكي والمدني طريقٌ إلاّ السَّماع عن الصحابة والتابعين ، بيدَ أنّ هناك علاماتٍ ، وضوابطَ تُشِيْرُ إلىٰ ما نَزَلَ بمكةَ ؛ و ما نَزَلَ بالمدينة . و هذا ما قاله الجعبري علىٰ ما حكاه العلامة السيوطي عنه : أنّ لمعرفة المكي والمدني طريقَينِ : سماعيًا وقياسيًا [1].

فالحاصل أن هناك منهجين في هذا الصدد: **الأول**: منهج سماعي يُستَنَدُ فيه إلى الرواية الصحيحة عن الصحابة والتابعين الذين عاصروا الوحي وشاهدوا نزوله، أو عن التابعين الذين تلقوا عن الصحابة وسمعوا منهم كيفية النزول ومواقفه وأحداثه. **والثاني**: منهج قياسي اجتهادي يُستَنَدُ فيه إلى خصائص المكي وخصائص المدني، وعلاماتها.

عَلامَاتٌ يُعْرَفُ بها المكي والمَدَني من السُّوَر

من تلك العلامات :

١- ما قال مجاهد وعلقمة : كلُّ سورةٍ فيها " يا أيها الناس " فهي مكية ؛ وكلُّ سورةٍ فيها " يا أيها الذين آمنوا " فهي مدنية.

٢- ومنها ما قال عروة بن الزبير : كلُّ سُورةٍ فيها ذكرُ الفَرائِض و السُّنَن ؛ فإنها نزلتْ بالمدينة ، و ما كان فيها من ذكر الأمم و القُرون ؛ فإنها نزلتْ بمكة .

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٣.

٣- ومنها أنّ ما ذُكرَ فيها لفظُ" كلّا "، أو حُرُوف هِجَائِية ، أو فيها قِصَصُ الأنبياء فهي مكيّة سوىٰ سورة البقرة ، و آل عمران ؛ وما فيها سجدةٌ أو ذكرُ المنافقين فهي مدنية (١).

ولكنّ في إجراء هذه العلامات والضوابط على الإطلاق نظراً ظاهراً ، لأننا نجد من السور المكية ما فيها " يا أيها الذين آمنوا" كسورة البقرة ، وكذا نجد من السُّور المدنية ما فيها" يا أيها الناس" كسورة الحج علىٰ عكس ما سَبَقَ من العلامة. ولذا قال مكي- كما نقل في البرهان والإتقان - : هذا إنّما هو الأكثرُ وليس بعام (٢).

قال الزركشي: وهذا القول إن أُخِذَ على إطلاقه ففيه نظر ؛ فإن سورة البقرة مدنية وفيها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ وفيها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا ﴾ وسورة النساء مدنية وفيها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ﴾ وفيها: ﴿ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ وسورة الحج مكية وفيها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ ﴾ فإن أراد المفسرون أن الغالب ذلك فهو صحيح (٣).

فائدة : ذكر الإمام ابن شهاب الزهري في كتابه "تنـزيل القرآن " : أنَّ عدد ما أنْزِلَ بمكة خمسٌ و ثمانون سورةً ، و عدد ما أُنزِلَ بالمدينة تسعٌ و عشرون سورةً (٤).



---

(١) انظر الإتقان:١/ ٢٢-٢٣ ، مناهل العرفان:١/ ١٥٩.

(٢) البرهان :١/ ١٨٨، الإتقان :١/ ٢٩.

(٣) البرهان: ١/ ١٨٨.

(٤) تنـزيل القرآن :٢٩.

الفصل الخامس

ما يُوهِمُ التعارضَ والاختلافَ
وموقفُ المفسِّر عندَه

وما من شك أنَّ كلامَ الله تعالىٰ لاريبَ فيه قطعاً ، ولا عيبَ فيه أصلاً ، ومن ضرورتِه أنْ لا يُوجَد فيه التعارضُ والاختلافُ ، لأنّ ذلك يُوجِبُ الريبَ ، ويُسَبِّبُ العيبَ في الكلام ، وكلام الله تعالىٰ منزّهٌ عن ذلك ، ولذا قال تعالىٰ : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء].

نعم إذا يتجوّلُ القارئ والناظرُ حولَ رياض القُرآن الكريم قد يَقَعُ له ما يُوهِمُ التعارضَ، والاختلافَ على الرغم من أنه مُنزّهٌ عن ذلك، وذلك لأنه لا يكونُ من أصحاب النظر الدقيق، والفكر العميق، و لايكونُ من أرباب المعرفة بوُجُوهِ الإعجاز، و أسرار البلاغة، وأما أصحاب النظر الدقيق، والفكر العميق، وأرباب المعرفة الصحيحة، والذوق السليم، فليس عندهم ما يُوْهِمُ التعارضَ، والاختلافَ، لا في الحقيقة، ولا في الظاهر، فالمفسِّر في حاجةٍ ماسّةٍ إلىٰ إزالة ما يُوهِمُ التعارضَ لِمَنْ ليس له معرفةٌ صحيحةٌ، وذوقٌ سليمٌ، و نظرٌ دقيقٌ .

فائدة :

قد أفْرَدَ هذا الموضوعَ بالتصنيف قطرب، كما حكاه الزركشي والسيوطي، وأفرده أيضاً بالتصنيف الشيخ محمد أمين الشنقيطي، و سمّاه "دفعُ إيهام الاضطراب عن آيات

الكتاب "، وصنّفَ فيه أيضاً أستاذي الشيخ العلامة أنور المظاهري حَفِظَه الله تعالىٰ (الأستاذ بالجامعة أشرف العلوم بجنجوه) باللغة الأردية ، و أسماه " أنوار الدرايات لدفع التعارُض بين الآيات "، و هو تصنيفٌ لطيفٌ أحاط فيه بالموضوع ، و أظنّ أنه لم يسبق أحدٌ إلىٰ مثله .

كلامُ الصَّحابة في هذا المبحث

و قد تكلّم فيه من الصحابة ﷺ ابن عباس رضي الله عنهما، أخرج عبدُ الرزاق في تفسيره و من طريقه الطبري في تفسيره عن سعيد بن جبير، قال: جاءَ رجُلٌ إلىٰ ابن عباس، فقال: رأيتُ أشياء تختلفُ عليَّ من القُرآن ، فقالَ ابنُ عباس: ما هو، أشك ؟ قال: ليس بِشَك، ولكنّه اختلافٌ، قال: هاتِ ما اختلف عليك من ذلك، قال: أسْمَعُ اللهَ يقولُ: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنعام] وقال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾ ﴾ [النساء] فقد كتمُوْا، و أسْمَعُه يقول: ﴿ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾ [المؤمنون] ثم قال: ﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [الصافات] وقال :﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ -حتى بلغ- طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ٩-١١] ثم قال في الآية الأخرىٰ : ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴾ إلىٰ أن قال: ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ [النازعات:٢٧-٣٠] وأسمعه يقُولُ: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ ﴾ ما شأنُه يقُول "وكان الله" ؟ فقال ابن عباس: أمّا قوله: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنعام] فإنّهم لمّا رَأَوْا يومَ القيامة، وأن الله يغفِرُ لأهل الإسلام ، ويغفِرُ الذُنوبَ، ولا يغفرُ شِرْكاً ولا يتعاظمه ذنبٌ أن يغفره، جَحَدَه المشركون رجاءَ أن يغفرَ لهم، فقالوا :﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ فختَمَ الله علىٰ أفواههِمْ و تكلَّمَتْ أيديْهم ، و أرجلُهم بما كانوا يعملون ، فعند ذلك ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾﴾ [النساء] وأما قولُه : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ فإنه إذا نُفِخَ في الصُّور فصَعِقَ من في السمٰوات ومن في الأرض إلا مَن شاءَ الله ، فلا أنسَابَ بينهم يَومئذٍ و لا يتساءلون ، ثم نُفِخَ فيه أخرىٰ فإذا هم قيامٌ ينظرُون، و أقبَلَ بعضُهم علىٰ بعض يتساء لُون، وأما قوله :﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ فإن الأرض خُلِقَتْ قبل السماء ، وكانت السماءُ دُخَاناً ، فسَوّاهنّ سَبعَ سمٰواتٍ في يَومَينِ بعد خلق الأرض ، وأمّا قوله :﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ يقولُ : جَعَلَ فيها جَبَلاً ، وجَعَلَ فيها نَهْراً ، وجَعَلَ فيها شجراً ، وجَعَلَ فيها بُحُوراً ، وأما قولُه :﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ﴾ فإنّ اللهَ كان ولم يزل كذلك، وهو كذلك عزيزٌ حكيمٌ عليمٌ قديرٌ لم يزل كذلك . فما اختلف عليك من القرآن فهو يشْبَه ما ذكرتُ لك، وإن الله لم ينزل شيئاً إلا وقد أصَابَ به الذي أرَادَ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ:٣٦] (١) .

و روىٰ ابنُ جرير عن ابن عباس في قوله تعالىٰ : ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾[الإسراء:٩٧] وقوله: ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ﴾ [الكهف:٥٣]، وقوله : ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الفرقان] وقوله: ﴿دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان] قال: أمّا قوله: "عُمياً " فلا يرون شيئاً يسرّهم ، وقوله :" بُكماً " لا ينطقون بحجةٍ ، وقوله :"صُمّاً " لايَسْمَعُون شيئاً

(١) أخرجه عبد الرزاق في التفسير:١/ ١٦٠ ، والطبري في التفسير:٥/ ٩٦، والبخاري في الصحيح في كتاب التفسير:٤٥٤٧،و أورده البغوي في المعالم:١/ ٤٣٠، وابن كثير:٤/ ٩٣.

يسرّهم(١).

و روى ابن جرير عن ابن مسعود ، وابن عباس ، و عائشة ﵃ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٨٤] قالوا: إنها منسوخة، وكانت المحاسبة قبل أن تنزل: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦] فلمّا نزلتْ نسخت الآيةُ التي كانت قبلها(٢).

كلامُ التابعين في هذا المبحث

روى عبدُ الرزاق عن قتادة: جَاءَ رَجُلٌ إلىٰ عكرمة فقال: أرأيتَ قولَ الله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المرسلات]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الزمر] قال: إنها مواقفُ، فأمّا موقفٌ منها فتكلّموا واخْتَصَمُوا، ثم خَتَمَ الله علىٰ أفواههم، فتكلَّمَتْ أيديهم، و أرجُلُهم، فحينئذٍ لاينطقون(٣).

و روىٰ ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾﴾ [الحج] عن الحسن قال : تَرَى الناسَ سُكارىٰ من الخوف ، و ما هُم بِسُكارىٰ من شُرب الخَمر(٤).

وحكى البَغَوي في تفسيره عن الحسن قال في الآية ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾[الإسراء:٩٧] : هذا حين يُسَاقُون إلى الموقف إلىٰ أن

---

(١) الطبري: ١٥/ ١٤٧-١٤٨.

(٢) تفسير الطبري: ٣/ ١٤٦.

(٣) تفسير عبد الرزاق:١/ ١٦٢.

(٤) تفسير الطبري: ١٧/ ١١٥.

يدخلوا النار. و نُقِلَ عن مقاتل: هذا حين يُقَالُ لهم: اخْسَؤوا فيها ولا تُكلِّمُونِ، يصيرون بأجمعهم عُمْياً، و بُكماً، و صُمّاً، لا يَرونَ، ولا يَنطِقُون، ولا يَسمَعُون[1].

طَريقُ المعَالجَةِ عندَ التَّعارُض

بقي ههنا سؤالٌ، وهو: كيفَ يُعَالِجُ المفسِّرُ هذا الموضوعَ ، و ما يكونُ موقفُه عند ذلك؟ فالجوابُ أنه إذا تَعارَضَتِ الآيُ فلدَفْعِه طُرُقٌ عَدِيدَةٌ ووُجُوهٌ متعدّدةٌ، فعلىٰ المفسِّر أنْ يُعالِجَ هذا الموضوعَ باستخدام تلك الطُرُق والوُجُوه، ولكن ليس هناك ما يجمع تلك الطرقَ والوُجُوه، فلذلك خُضْتُ في الموضوع، والْتَقَطتُّ من غُرَر النقول من كلام العُلَماء الفُحُول أموراً تُرْشِدُك إلىٰ تلك الطُرُق والوُجُوه، وعَسىٰ أن تجلو العُيُونَ، وتشفي النُّفُوس، و ذلك ما يلي :

١- أن تُحْمَلَ إحدىٰ الآياتِ على النازل مُتقدّماً ، والأخرىٰ على النازل متأخِّراً، فيجري فيها النسخ علىٰ حسب شرائطه . و مثالُه قولُه تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [البقرة:٢٤٠]، و قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾[البقرة :٢٣٤] فالأوّل مَنسُوخٌ بالثاني .

٢ - الحَمْلُ على اختلاف الأشخاص ، كقوله تعالىٰ: ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥ ﴾ [السجدة]، وقوله تعالى: ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤ ﴾ فالأوّلُ في حَقِّ المؤمنين ، والثّاني في حقّ الكافرين .

يقُولُ الشّوكاني :" قِيْلَ في الجواب: إنَّ يوم القيامة مقدارُه ألفَ سَنَةٍ من أيام

---

(١) معالم التنـزيل:٣/ ١٣٨.

الدنيا، ولكنّه باعتبار صُعُوبته وشِدَّة أهْوَاله على الكفَّار كخمسين ألفَ سَنَةٍ، والعرب تَصِفُ كثيراً يومَ المكروه بالطُّول، كما تَصِفُ يومَ السُّرُور بالقِصَر"[(١)].

٣ - الحملُ علىٰ اختلاف المواضِع ، فإنّه قد يكون للشيء مواضعُ ومواقفُ، فمَرّةً يُذْكرُ منها واحدٌ، و مرةً أخرى يُذكرُ الآخَرُ. ومثالُه قوله تعالى﴿ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾[المؤمنون] مع قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾[الصافات] ، فالأوّل في موقفٍ من مَوَاقف القيامة، فيتساءَ لُون، والثاني في موقفٍ آخرَ منه ، فلا يَتَسَاءَلُون .

وكقوله تعالىٰ:﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْئَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾ ﴾[الرحمن] مع قوله﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْئَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ ﴾[الحجر] قال عكرمةُ وقتادةُ : إنها مَوَاقفُ ومَوَاطِنُ يُسْأَلُ في بعضها، ولا يُسْأَلُ في بعضها [(٢)].

٤ - الحملُ علىٰ اختلاف الأوقات، كما قال ابن عباس: وأما قوله ﴿ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾[المؤمنون] فإنه إذا نُفِخَ في الصُّور، فصَعِقَ مَن في السمٰوات ومَن في الأرض إلاَّ مَن شاءَ الله، فلا أنسابَ بينهم يومئذ ولا يتساءلون، ثم نُفِخَ فيه أخرىٰ فإذا هم قيامٌ ينظرون، وأقبل بعضهم علىٰ بعض يتساءلون، وقد تقدّم .

٥ - الحملُ على اختلاف الأحوال ، فإنه قد يكون للشيء أحوالٌ مُختلِفةٌ و تطويراتٌ شتّىٰ ، كقوله تعالىٰ في خلق آدم عليه السلام: ﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ [آل عمران:٥٩]

---

(١) فتح القدير:٤/ ٣٤٩.

(٢) معالم التنزيل للبغوي:٤/ ٢٧٢، و روح المعاني:٢٧/ ١١٤.

ومرّةً ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر:٢٦] ومرّةً ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات:١١] و مرّةً﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾[الرحمن:١٤] وهذه الألفاظ بظاهرها مختلفةٌ ومرجعُ معناها واحدٌ؛ لأنّ الصلصال والحمأ والطين كلها أحوالٌ دَرِجَتْ من التراب التي خلق منها آدم ﷺ.

وكذا قولُه تعالىٰ في قصّةِ مُوسىٰ ﷺ : ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه] و ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ۝٣٢﴾ [الشعراء] و ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾ [النمل:١٠] والآيات بظاهرها متضادَّةٌ ؛ لأنَّ الحيةَ عام للكبير والصغير، والثُعْبَانُ هو الكبيرُ منها، بَينَما الجانُّ الصغيرُ منها، ولكن هذه الآيات ليستْ في الحقيقة متضادّةً؛ لأن المراد أنّ الحيّةَ التي كانتْ من معجزة موسىٰ ﷺ كانَ خَلْقُها خلقَ الثعبان العظيم ، ومع ذلك كان اهتزازُها وحركتُها كاهتزاز الجان الصغير، و هو من عظيم قُدرته، قال الزجاج: صارت العصا تَتَحَرَّك كما يتَحَرَّك الجانّ وهي الحية البيضاء، و إنما شَبّهها بالجانّ في خِفّة حركتها ، وشَبَّهها في موضع آخر بالثُعبان لعظمها[1].

٦ - الحملُ علىٰ اختلاف جِهتَي الفعل ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧] فأُضِيْفَت الرمية إلى النبي ﷺ أولاً ، ثم نفيت عنه ، فالإضافة إليه علىٰ جِهَة الكسب والمباشرة، والنفي عنه باعتبار التأثير، قال الآلوسي البغدادي: والمعنىٰ علىٰ ما قِيْلَ: وما فعلتَ أنتَ يا محمدُ تلك الرميةَ المُسْتَتْبَعَةَ لتلك الآثار العظيمة حقيقةً، حين باشرتَها صُورةً، ولٰكن الله فَعَلَها وخَلَقَها حين بَاشَرْتَها علىٰ أكمل وَجهٍ حيثُ أوصَلَ بها الحَصْبَاءَ إلىٰ أعْينُهِم

(١) فتح القدير للشوكاني: ٤/ ١٢٧.

جميعاً[١].

٧ - الحملُ على الاختلاف في الحقيقة والمجاز، كقوله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ وَلَـٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ۝٢﴾ [الحج] أثبتَ لهم السُكرَ مجازاً أي سُكارىٰ من أهوال القيامة، و نفىٰ عنهم ذلك باعتبار الحقيقة؛ لأنهم لايكونُونَ سُكارىٰ من الشَّراب. قال الحسن: معناه ترى الناسَ سُكارىٰ من الخوف، وما هم بسُكارىٰ من الشراب[٢].

٨ - الحملُ علىٰ اختلاف المعنىٰ، كقوله تعالىٰ ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء:٣] مع قوله تعالىٰ: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء:١٢٩]، فالآيةُ الأولىٰ تُفهِمُ إمكانَ العَدل بين الزَّوجَات، بَينَما الثانيةُ تَنْفِيْه. والجوابُ أنّ الأولىٰ تُحْمَلُ على العَدل في توفية الحُقوق، وهو في مقدور البشر، والثانيةُ على العَدل في الميل القلبي، وهو ليس في وُسْعِه. وكقوله تعالىٰ: ﴿الٓر ۚ كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود] مع قوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[الزمر:٢٣] وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾[آل عمران:٧]، فالآيةُ الأولىٰ تُبيِّنُ أنَ القُرآن الكريم كلَّه مُحكمٌ؛ والآيةُ الثانيةُ تَقولُ: إنَّ القرآن كلَّه مُتَشَابِهٌ؛ وأمّا الثالثةُ فتُصَرِّحُ بأن من الكتاب ما هو مُحكمٌ ومنه ما هو مُتَشابِه؛ فالآيات بظاهرها

(١) روح المعاني: ٩/ ١٨٥.

(٢) معالم التنزيل:٣/ ٣٧٣ والمدارك:٣/ ٩٥.

مُتعَارضةٌ ، والجوابُ أنّ الأولىٰ والثانيةَ تُحمَلاَنِ على المعنى اللُّغوي ، فإنَّ المحكم في اللُّغَة بمعنى المتقن ، والمتشابه بمعنى المتماثل، و أما الثالثةُ فتُحْمَلُ على المعنى الاصطلاحي .

٩ - الحملُ علىٰ اختلاف الشرط، وهو كقوله تعالىٰ:﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾﴾[البقرة] مع قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾[سبأ:٢٣] فالأوّلُ محمولٌ علىٰ عدم الإذن، والثاني على الإذن، فلا تعارُض .

ومن أمثلته أيضاً قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[الإسراء:١٥] مع قوله: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾[الأنفال:٢٥] وقوله: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت:١٣] وقوله: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[النحل:٢٥] فالآيةُ الأولىٰ تَتَحَدَّثُ عن العذاب بأنه يختصُّ بالّذين ظَلَمُوا، ولا يُصِيبُ الذين لم يظلموا ؛ بينما الآياتُ الأخَرُ علىٰ عكس ذلك تُصَرِّحُ بأن العذاب لا يختصُّ بالذين ظلموا منهم؛ بل يعمُّهم وغيرَهم. والجوابُ عندي أن الأولىٰ إذا كان الرجل يُنكرُ على المنكرات و يأْمُرُ بالمَعرُوْفات، و لايكون ظهيراً للظالمين والمجرمين، ولا يكون مُعاوناً لهم، وأما الآيات الأخَر فمعناها إذا لم يُنكرْ علىٰ المنكرات، ولايأمُر بالمعروفات، و يكون ظهيراً للمجرمين، فلا تعارُض .

وقال ابنُ كثير في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ما نصُّه: "ولا مُنافاةَ بين هذا وبين قوله: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ وقولِه: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾فإنّ الدُعاةَ عليهم إثمُ ضلالتِهم في أنفسهم ، و إثمٌ آخرُ

بسبب ما أَضَلُّوا مَنْ أَضَلُّوا من غير أن يَنقُصَ من أوزار أولئك ، ولا يحمل عنهم شيئاً[(١)].

١٠ - الحملُ علىٰ اختلاف الاعتبار، و من أمثلته قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ ﴾[النحل:٧٠] وقوله: ﴿ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ﴾[السجدة:١١] وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ﴾[النحل:٣٢] فإنّ هٰذهِ المجموعةَ من الآياتِ تَظهَرُ للقارئ كأنها مُتعارِضَةٌ ؛ لأنّ فعلَ التوفِّي نُسِبَ في الآية الأولىٰ إلى الله تعالىٰ؛ و في الثانية إلىٰ مَلَك الموت ؛ وفي الثالثة إلى الملائكة . و الجوابُ ما قال الآلوسي: إنّ نسبةَ التوفّي إلىٰ ملك الموت باعتبار أنه عليه السلام يُبَاشِرُ قبضَ الأنفس بأمره عز وجل ؛ ونسبتُه إليه عز وجل باعتبار أنَّ أفعالَ العباد كلَّها مخلوقةٌ له جلّ وعلا، لا مدخلَ للعباد فيها سِوَى الكسب، أو باعتبار أنَّ ذلك بإذنه ومشيئته؛ و نسبتُه إلى الرُسُل لِمَا أنَّ ملك الموت لا يَستَقِلُّ به ، بل له أعوانٌ يُعالِجُون نزعَ الروح[(٢)] .

١١- الحملُ علىٰ الاختلاف في الإجمال والتفصيل ، وهو كقوله تعالىٰ :﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ﴾[النساء:٧٨] مع قوله : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾[النساء:٧٩]

فقالَ في الآية الأولىٰ: إنّ ما أصابنا من الحسنة والسيئة كل ذلك من عند الله؛ وقالَ في الثانية : إنّ الحسنةَ من عند الله، والسَّيِّئة من عند أنفُسِنا، فتعارضتا .

فالجوابُ أنَّ الآيَةَ الأولىٰ فيها شَيءٌ من الإجمال؛ لأنها تشمل ما أصابنا من الحسنة

---

(١) تفسير ابن كثير:٣/ ٢٩.

(٢) روح المعاني:٢١/ ١٣٦.

والسيئة بشكل مُباشِر وغيرِه ؛ والآية الثانية تُفَصِّلُ هذا الإجمال، فَتَقُوْلُ: إنّ ما أصابنا من الحسنة هو من عند الله مُباشراً، و أمّا ما أصابنا من السيئة فمن واسطة شرور أنفسنا.

بعضُ الآياتِ المتعارضة وكلام العلماء في ذلك

ومن المناسب في خاتمة هذا المَبْحَث أن نَذْكرَ بعضَ الآيات المشكلة المتعارضة مع الكلام عليها من العُلَماء المفَسِّرين :

۞ من ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴿٥٥﴾ ﴾ [الكهف].

هذه ممّا استشكلوه، فإنّه يَدُلُّ عَلىٰ حصر المانع من الإيمان في أحد هذين الأمرين: إتيان سنة الأوّلين أو إتيان العذاب، مع أنه قال في موضع آخر: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾ ﴾ [الإسراء] فحصر المانع من الإيمان في أمر آخر غيرهما .

قال السيوطي: أجاب ابنُ عبد السلام بأنّ معنى الآية الأولىٰ : وما مَنَعَ الناسَ أنْ يُؤْمنُوْا إلّا إرادة أنْ تَأتِيَهم سُنّةُ الأولين من الخسف أو غيره، أو يأتيَهم العذابُ قُبُلاً في الآخرة ، فأخْبَرَ أنّه أرَادَ أنْ يُصيبَهم أحدُ الأمرين، ولا شك أنّ إرادةَ الله مانعةٌ من وُقُوع ما يُنافِي المرادَ، فهذا حصر في السبب الحقيقي؛ لأن الله هو المانع في الحقيقة، و معنى الآية الثانية: و مَا مَنَعَ الناسَ أن يؤمِنُوا إلا استغراب بعثه بَشَراً رسُولاً؛ لأن قولهم ليس مانعاً حقيقياً بل عادياً ، لجواز وجود الإيمان معه بخلاف إرادة الله تعالىٰ ، فهذا حصر في المانع العادي ، و الأوّل حصر في المانع الحقيقي، فلا تنافي[1] .

۞ ومن ذلك قوله: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الأعراف : ٣٧،

(١) الإتقان: ٢/ ٣٨-٣٩.

يونس: ١٧، الأنعام: ١٤٤] مع قوله: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ [الكهف:٥٧] وقوله: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ﴾[البقرة:١١٤] وظاهرُ الآيات التعارضُ والتناقضُ ، و يقفُ القارئ أمامَ هذه الآيات لايتمالك الاستعجابَ ؛ لأن الاستفهام لايُرَادُ به حقيقتُه ، و إنّما هو بمعنى النفي . والمعنىٰ : لا أحدٌ أظلم ممّنْ ذُكرَ ، فيكونُ خبراً ، فإذا أُخِذَتِ الآياتُ حينئذٍ علىٰ ظواهرها أدّىٰ إلى التناقض . فالجواب عنه بوُجُوهٍ :

الأوَّلُ : بتخصيص كلّ موضع بما يُفْهمُ من صلته ، فيُقَالُ: لا أحد من المانعين أظلمُ ممّنْ مَنَعَ مَسَاجدَ الله، ولا أحدٌ من المفترين أظلمُ ممّنْ افْتَرىٰ علىٰ الله كذِباً، فيزُوْلُ التناقُض .

والثَّاني : باعتبار السبق ، فلمّا لم يسبق أحدٌ إلىٰ مِثلِه حكم عليهم بأنهم أظلم مِمَّن جَاءَ بعدَهم سالكاً طريقتَهم .

والثَّالثُ: بأن نفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية ، و إذا لم يَدُلّ علىٰ نفي الظالمية لم يلزم التناقض ؛ لأن فيها إثباتَ التسوية في الأظلمية ، و إذا ثبتتِ التسويةُ فيها لم يكن أحدٌ ممّنْ وصف بذلك يزيد على الآخر ؛ لأنهم يتساوون في الأظلمية ، و صَارَ المعنىٰ : لا أحدٌ أظلمُ ممّن افترىٰ ، و مَنَعَ ونحوها ، ولا إشكالَ في تساوي هٰؤلاء في الأظلمية .

والرَّابعُ : ما قال بعض المتأخّرين : هذا استفهامٌ مقصودٌ به التهويلُ والتفظيعُ من غير قصد إثبات الأظلمية للمذكور حقيقةً ، ولا نفيها عن غيره[1] .

۞ و من ذلك قوله : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا

---

(١) انظر الإتقان: ٢/ ٣٩.

ٱهۡتَدَيۡتُمۡ ﴾ [المائدة: ١٠٥] مع الآيات التي تَفْرُضُ على المسلمين الأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي -كما لا يخفىٰ- كثيرةٌ.

قال العَلامَةُ الآلوسي:

"وتوهم من ظاهر الآية الرُّخصَةُ في ترك الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأجيبَ عنه بوُجُوهٍ:

الأوّلُ: أن الاهتداء لايتمُّ إلا بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وترك ذلك مع القُدرة عليه ضلالٌ.

والثَّاني: أن الآية تسليةٌ لمن يأمُرُ، و ينْهىٰ، ولا يُقْبَل قولُه عند غلبة الفسق، وبعد عهد الوحي.

والثَّالثُ: أنها للمنع عن هلاك النفس حسرةً وأسفاً علىٰ ما فيه الكفَرَةُ والفَسَقَةُ من الضلال، فقد كان المؤمنون يتحسّرون على الكفَرَةِ، و يَتَمَنَّونَ إيمانَهم، فنزلتْ.

والرَّابعُ: أنها للرُّخصة في ترك الأمر، والنهي إذا كان فيه مَفسَدة.

والخامسُ: أنها للأمر بالثبات علىَ الإيمان من غير مُبالاةٍ بنسبة الآباء إلى السفه، فقد قيل: إن الرَّجُل إذا أسْلَمَ قَالُوا له: سَفّهْتَ أبَاك، فنزَلَتْ "[1].



(١) ملخصاً من روح المعاني: ٧/ ٤٦.

الفَصْلُ السَّادِسُ

التكرارُ في القرآن الكريم
حقيقتُه ، وفوائدُه

ومن الملائم النظرُ والبحثُ في ما وَقَعَ في القرآن الكريم من التكرار في مواضع شتّىٰ، وهو ممّا يظهر جَلِيًّا لكل منْ يَقرأ القُرآنَ الكريمَ، وقد تكلَّمَ عليه العُلَماءُ في مقالاتهم، وكتبهم، وتفاسيرهم؛ حتىٰ أفرده البعضُ بالتصنيف، ومنهم العلامةُ محمود ابن حمزة الكرماني ، تكلّم علىٰ أسرار التكرار في القرآن في تصنيفٍ، و أسْماه " البرهان في متشابه القرآن "، و أنا أذكر ههنا فوائدَ في هذا الصدد :

❁ شُبهاتٌ حول التكرار و جوابها

قبلَ الخوض في صُلبِ الموضُوع أرِيْدُ أن ألفت نظرَك إلىٰ ما أثِيْرَتْ حولَ التكرار الواقع في القُرآن من الشُّبْهات الركيكة من بعض الأذهان، فإنهم استشكلوا هذا، ووجّهُوا إليه اعتراضاً ، فيقولُون: إن التكرار مُخِلٌّ بالفصاحة، وإنّه يُستَثقَلُ على القارئ ويُسْئِمُه، و إنّه عَبَثٌ لا طائل تحتَه .

فمِن واجبِ الأمانة علىٰ أعناقنا أن نُبدّدَ ظلماتِ هذه الشُّبهات في ضَوءِ ما عندنا من الدلائل العلمية والبراهين العقلية ، فنقول بعوْن الله تعالىٰ: إنّ كلَّ ما قالُوا في هذا الصدد منحصرٌ في ثلاث شُبهات :

الشُّبهة الأوْلىٰ : قولهُم إن التكرار مُخِلٌّ بالفصاحة ، والجواب أن قولَهم هذا لا

يُلتفَتُ إليه أصلاً ، ولا يُعتَدُّ به قطعاً ؛ لأنهم ليسُوا من أهل اللسان، وقد اعترف بفصاحة القرآن، وبلاغته، وبكونه في مرتبةٍ قاصيةٍ من الإعجاز أهلُ لسانٍ عربيٍ مبينٍ، علىٰ حين أنهم كانوا أحرصَ الناس علىٰ أن يجِدُوْا على القرآن مَطْعَناً وفيه مَغمزاً ، فلوكان التكرارُ مُخِلًّا بالفصاحة ونقصاً في البلاغة لأسْرَعُوْا بالردّ عليه جهاراً؛ وبمعارضته علانيةً، ولٰكنهم-كما لايخفىٰ - لم يُنكرُوا عليه أصلاً؛ ولم يُعَارِضُوه قطعاً من هذه الناحية، بالرغم من أن القرآن الكريم دعاهم إلى المُبَارَزَةِ، وطاوَلهم في المُعارَضَة، وتحدّاهم أوّلاً إلىٰ المعارضة بجميع القرآن، ثم تنازل لهم إلى التحدّي بسُورةٍ واحِدةٍ من مثله، و هم علىٰ رغم هذه المطاولة لم يَقدِرُوا على المعارضة. أليس هذا أكبرَ شهادةٍ علىٰ أن التكرار ليس مُخِلاً بالفصاحة، ولا نقصاً في البلاغة؟.

الشُّبهَة الثانية: قولُهم: إن التكرار يُستثقَلُ على القارئ ، والجوابُ عنه أن يُقَالَ: منْ لم يَذُقْ لم يَدْرِ، فلوكانُوا من أهل اللسان، أو ممّن يُمارِسُ اللغةَ العربيةَ مُطالعةً، وقراءةً، وتعلّماً، وتعليماً، وتأليفاً، و تصنيفاً لَوَجَدُوْا حلاوتَه، وذَاقُوْا لطافتَه، ولكن الذي يُثِيْرُ الحُزنَ والكآبةَ أنهم لايعرفُون اللُّغَةَ العَرَبيةَ؛ بل ولايحْسِنُون تلاوةَ القرآن، فكيفَ لهم أن يجدُوا حلاوتَه ويَذوقُوا لطافتَه؟ لذلك فنقولُ لهم ونطلب منهم: إن لم يكنْ عندكم ذوقٌ صحيحٌ، فانظُرُوا نظرةً فاحِصَةً في كلام البُلغَاء، وحملةِ الأقلام تَجِدُوْه مملوءً بالتكرار ، و هو من مذاهب العرب كما يقوله العلماء .

يقولُ العلامةُ ابنُ قُتَيبةَ الدينوري في "تأويل مشكل القرآن" له :"مِن مذاهب العَرَب التكرارُ للتوكيد والإفهام، كما أنّ مِن مذاهبهم الاختصار للتخفيف والإيجاز؛ لأن افتنان المُتكلِّم و الخطيب أحسنُ من اختصاره علىٰ فنٍّ واحِدٍ "[1] .

(١) تأويل مشكل القرآن: ١١٧.

وقال الإمام مسعود بن حسين الفرّاء البغوي:" قال أكثرُ أهل المعاني : إنّ القُرآن نَزَلَ بلسان العَرَب، وعلىٰ مجاري خطابهم، ومن مذاهبهم التكرارُ إرادةَ التوكيد والإفهام، كما أن من مذاهبهم الاختصار إرادةَ التخفيف والإيجاز""[١].

الشُّبهةُ الثالثة : قولُهم : إنّ التكرار عَبَثٌ لاطائلَ تحتَه ، والجوابُ عنه : إن هذا فريةٌ بلا مِريَة ، و من نتائج الجهل بالعلوم العربية ، والفنون الأدبية ؛ لأن العلماء المَهرَة قد ذَكرُوْا في التكرار فوائدَ ، كما سيأتي البحث فيها ، ويُعَدُّ هذا عند البُلغَاء من محاسن الفصاحة، والبلاغة ؛ حتىٰ قالوا : إن التكرار أبلغ من التأكيد .

ومع ذلك فلا يخفىٰ عليك أن التكرار المحض لا وجودَ له في القرآن ؛ فإنه ليس فيه تكرار لفظ بعينه عقبَ الأول فقط، و إنّما فيه التكرار بقدر مشترك تارةً، وبقدر مُغَاير أخرىٰ .

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية في تفسير سورة الكافرون :

"هذا الكلام الذي ذكره بإعادة اللفظ، و إن كان كلام العرب وغير العرب؛ فإنّ جميع الأمم يُؤكدُوْن، إمّا في الطلب، و إمّا في الخبر بتكرار الكلام، لكن ليس في القُرآن من هذا شيءٌ، فإنّ القرآن له شأنٌ اخْتُصَّ به، لايشبهه كلامُ البشر، لا كلامُ نبي ولا غيرِه، وإن كان نزل بلغة العرب، فلا يقدر مخلوقٌ أنْ يأتي بسُورةٍ ، ولا ببعض سورةٍ مثلِه، فليس في القُرآن تكرارٌ للفظ بِعَيْنِه عقبَ الأوّل ""[٢] .

---

(١) معالم التنزيل:٤/ ٥٣٥.

(٢) فتاوىٰ ابن تيمية: ١٦/ ٥٣٦.

حقيقة التكرار

ومما يجدر أن يُعلَمَ أنَّ معنى التكرار إعادةُ اللفظ أو مُرادِفِه لتقرير المعنى السابق ، فإنْ أعِيْدَ لا لتقرير المعنى السابق لم يكن تكراراً، فعلىٰ هذا فلايكونُ من التكرار ما جَاءَ في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي ﴿١٤﴾ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾[الزمر:١١-١٥].

فإنّه أعادَ قولَه " قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي " بعد قوله "إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ " لا لتقرير الأول ؛ بل لغرضٍ آخرَ ؛ لأن معنى الأوّل الأمرُ بأنّ الرسولَ مأمورٌ بالعبادة لله ، و الإخلاص له فيها ؛ و معنى الثاني أنه يَخُصُّ الله وحدَه دون غيرِه بالعبادة والإخلاص ، ولذلك قدّم المفعولَ علىٰ فعل العبادة في الثاني ؛ وأخَّرَ في الأوّل ؛ لأن الكلام أوّلًا في الفعل ؛ و ثانياً في مَنْ فُعِلَ لأجله الفعلُ[1] .

وستأتي تتمّتُه قريباً إن شاءَ اللهُ تعالىٰ .

فوائدُ في تكرَار الكَلَامَ

من المُهمِّ أنْ يُعْلَمَ أنّ للتكرار فوائدَ ، ذَكرَها الزركشي والسيوطي وغيرُهما :

١- التقريرُ : قد قِيلَ : إن الكلام إذا تكرّرَ تَقَرَّرَ ، و قد نَبَّه اللهُ تعالىٰ علىٰ السبب الذي لأجله كرّر الأقاصيصَ و الإنذاراتِ في القُرآن بقولِه: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [طه:١١٣] وقد وَقَعَ في القُرآن من هذا كثيرٌ ، و منه قولُه تعالىٰ : ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً

(١) البرهان: ٣/ ١٠.

﴿فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأعراف] قال أبوالسعود : هذا تكرير للتذكير لزيادة التقرير[1].

و منه قولُه تعالىٰ : ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [المائدة]

٢- **التأكيدُ:** و هوكثيرٌ في القُرآن ، ومنه ما جَاءَ في قوله تعالىٰ : ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِى وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى ﴿٤٢﴾ ٱذْهَبَآ﴾ [طٰه:٤٢-٤٣] قالَ القُرطُبي: قالَ في أوّل الآية: اذْهبْ، وقال هنا: اذْهبا، فقيلَ: أَمَرَ اللهُ ﷻ موسىٰ وهَارُونَ في هذه الآية بالنفوذ إلىٰ دعوة فرعون، وخاطبَ أوّلاً موسىٰ وحده تشريفاً له، ثم كرّر للتاكيد[2] .

٣- **زيادةُ التنبيه:** و منه زيادةُ التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [المؤمن:٣٨-٣٩] فكرّر فيه النداءَ لذلك .

٤- **التطريةُ والتجديدُ:** إذا طالَ الكلامُ وخشي تناسي الأوّل أعِيْدَ ثانياً تطريةً له وتجديداً لعهده، كقوله تعالىٰ : ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران:١٨٨] فأعَادَ

---

(١) تفسير أبي السعود: ٣/ ٢٣٩.

(٢) تفسير القرطبي: ١١/ ١٩٩.

قولَه "لا تحسبن" خشيةَ تناسي الأوّل ، و منه قوله تعالى :﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف].

٥- **التعظيم والتهويل** : ومنه قوله تعالىٰ: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾﴾ [الحاقة:] وقوله: ﴿الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ [القارعة] و قوله: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الواقعة] قال أبوالسعود المفسّر، والعلامة الآلوسي في تفسير ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٣﴾﴾: "تأكيدُ لهولِها وفظاعتِها ببيانِ خروجِهَا عن دائرةِ علومِ المخلوقاتِ، على مَعْنَى أنَّ عظمَ شأنِهَا ومَدَى هولِهَا وشدَّتِهَا بحيثُ لا تكادُ تبلغُهُ درايةُ أحدٍ ولا وهمُهُ وكيفَما قدرتَ حالَهَا فهيَ أعظمُ من ذلكَ وأعظمُ فلا يتسنَّى الإعلامُ[١] .

٦- **الوعيدُ والتهديدُ** : كما في قوله تعالىٰ : ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾ [التكاثر] قالَ الفرّاءُ : هذا التكرار علىٰ وجه التغليظ والتأكيد ، وقال مجاهدٌ : هو وعيد بعد وعيد[٢].

٧- **التعَجُّبُ**: ومن ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾﴾ [المدثر] فأعِيْدَ تعجُّباً من تقديره وإصابته الغرضَ علىٰ حدِّ قولهم : قاتلَه الله ما أشْجعَه، قال البيضاوي: (هو) تعجُّبٌ من تقديره استهزاءً به، أو لأنه أقصىٰ ما يمكن أن يُقَالَ عليه من قولهم : قاتلَه الله ما أشْجعَه ! بلغ في الشجاعة مَبلَغاً يحقُّ أن

---

(١) تفسير أبي السعود :٩/ ٢١، روح المعاني:٢٩/ ٤٠.

(٢) فتح القدير للشوكاني: ٥/ ٤٨٨.

يُحْسَدَ(١).

۞ الفَرقُ بينَ التكرار و الترديد

ثم لايذهب عليك أن في القرآن آياتٍ تَكرَّرَتْ في مواضع ، و يظَنُّ بها تكراراً ، والحال أنّها ليستْ مكرَّرَةً ،كما أشَرْنَا إلىٰ ذلك قبلُ ، و إنّما يُقَالُ له الترديدُ ، وهو أن يكون المكرَّر ثانياً متعلقاً بغير ما تعلق به الأول ، و من أمثلته ما يلي :

١- قوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ ﴾ [النور: ٣٥] وَقَعَ فيه الترديد أربعَ مرّاتٍ ، ومن ذلك قوله : ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ فإنه وإن تكرّرت نيفاً وثلاثين مرةً فكلُّ واحدةٍ تتعلق بما قبلها ، و منه قوله: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾.

٢- قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴿٦﴾ ﴾ قال المُفَسِّرون: إنّ المعنىٰ: لا أعْبُدُ ما تعبدُوْن في حالي هذه، ولا أنتم في حالكم هذه عابدون ما أعْبُدُ، و لا أنا عابدٌ ما عَبدْتُّم فيما أستقبل وكذلك أنتم ، فنفىٰ عنه وعنهم ذلك في الحال والاستقبال، و هذا في قوم بأعيانهم أعْلَمَ ْالله أنهم لا يُؤمِنُون، فلا يكونُ حينئذٍ تكراراً ، وهذا قولُ ثعلبَ والزُّجاج(٢).

٣- قولُه تعالىٰ: ﴿ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ -إلى قوله-

---

(١) تفسير البيضاوي: ٥/ ٤١٣.

(٢) انظر: زاد المسير:٩/ ٢٥٤، تفسير البيضاوي:٥/ ٥٣٨.

﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾[البقرة: ١٩٨-٢٠٣] فتكرَّر ذكرُ الله مراراً، و لكن المراد بكلّ واحدٍ من هذه الأذكار غير المراد بالآخر ؛ فإنّ المرادَ بالذكر في قوله :" فَاذْكُروا ْالله عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ " هو صلاةُ المغرب والعشاء اللتان يُجْمَعُ بينهما بالمُزدَلِفَة، والذكرُ في قوله : "وَ اذْكرُوْه كما هَدَاكمْ " هو الذِّكرُ المفعول عند الوُقُوف بمزدلفةَ غداةَ (جَمْع)، و الذِّكرُ في قوله: "فَاذْكرُوا ْالله كذِكركمْ آبَائكمْ "هو الذكرُ عند الجمرة بمنىٰ، والذِّكرُ في قوله : " وَ اذْكرُوا اللهَ فِيْ أَيَّامٍ مَّعْدُوْدَاتٍ " إمّا التكبيرُ عند الجمرات، أو التكبيرُ عقيبَ الصلوات، وهذا الذي قُلنا هو قولٌ في تفسير تلك الآيات، و في تفسيرها أقوالٌ للعلماء كما يظهر لمن يُطَالِعُ التفاسير[١] .

٤- قولُه تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥] فهذا ليس بتكرارٍ في الحقيقة؛ لأن ههنا عَامِلَينِ مُختلِفَينِ كلٌّ منهما يقتضي معمولاً، ولذا ذُكرَ معمولُ كلّ واحدٍ منهما، فعلىٰ هذا لايَتَّجِهُ السؤال عن وجه التكرار في مثل هذا؛ لأن السؤال عن حكمة التكرار إنما يحسُن إذا خرج عن الأصل، و أمّا إذا وَافَقَ الأصلَ فلا، والأصلُ ذكرُ كلّ واحدٍ منهما، والحذفُ خلافُه[٢].

فالحاصل أنَّ الآيات التي تكررّتْ، فإن كان المرادُ بكلٍّ واحدٍ منها هو ما أُرِيْدَ بالآخر فهو تكرارٌ، وفيها من الفوائد ما ذُكرَ، و إن كان المراد بكلّ واحدٍ منها غير المراد بالآخر ، فهذا ليس بتكرارٍ في الحقيقة، و يُسَمّىٰ بالترديد .

(١) انظر: زاد المسير:١/ ٢١٤-٢١٥ ، القرطبي:٢/ ٢١٨-٢٢٣.

(٢) قاله الزركشي في البرهان: ٣/ ١١.

۞ لماذا التكرارُ في القِصَص ؟

ومن المُلائم أن يُعلَمَ أنّ اللهَ تعالىٰ قد كرّرَ في القُرآن الكريم ذِكرَ القِصَص كقِصّة آدم، وموسىٰ، ونوح، وغيرهم من الأنبياء، و أُمَمِهم. و ذَكرَ بعضُهم أنّ اللهَ ذَكرَ موسىٰ في مِائةٍ وعشرين مقاماً من كتابه الكريم. وقال ابنُ العربي: ذَكرَ اللهُ قِصَّةَ نُوحٍ في خمس وعشرين آيةً، و قِصّةَ موسىٰ في تسعين آيةً.

وحكى الإمام السيوطي : أنّه أَلّفَ البدرُ بن جماعة كتاباً سمّاه [المقتنص في فوائد تكرار القصص] و ذَكرَ في تكرير القصص فوائدَ .

١- منها : أنّ في كل موضع زيادةَ شيءٍ لم يُذكرْ في الذي قبله ، أو إبدالَ كلمةٍ بأخرىٰ لنكتةٍ ، و هذه عادةُ البُلَغاء .

٢- ومنها : أنّ الرجلَ كان يسمع القصّةَ من القرآن ، ثُمّ يَعُود إلىٰ أهله، ثم يُهاجِرُ بعده آخرُونَ يَحكونَ عنه ما نَزَلَ بعد صدور من تَقَدَّمَهمْ، فلولا تكرارُ القصص لوقعتْ قِصَّةُ موسىٰ إلىٰ قومٍ؛ وقصّةُ عيسىٰ إلىٰ آخرين، وكذا سائر القصص ، فأرَادَ الله اشتراك الجميع فيها ، فيكون فيه إفادةٌ لقوم ، وزيادةُ تأكيدٍ لآخرين .

٣- ومنها : أنَّ في إبراز الكلام الواحد في فنونٍ كثيرةٍ و أساليبَ مختلفةٍ ما لا يخفىٰ من الفصاحة.

٤- ومنها : أن الدواعي لا تتوفّرُ علىٰ نقلها كتوفُّرِها علىٰ نقل الأحكام ، فلهذا كرِّرَتِ القصص دون الأحكام .

٥- ومنها : أنه تعالىٰ أنْزَلَ هذا القرآنَ وعَجَزَ القومُ عن الإتيان بمثلِه ، ثم أوضح الأمرَ في عجزِهم بأنْ كرّرَ ذِكرَ القصَّةَ في مواضع إعلاماً بأنّهم عاجِزُوْن عن الإتيان بمثله بأي نظمٍ جاؤوْا، و بأي عبارةٍ عَبَّرُوْا .

٦- ومنها : أنّه لمّا تحدَّاهمْ قال: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] فلو ذُكرَت القصةُ في موضع واحدٍ، واكتفي بها ، لقَال العربي: ائتُوْنا أنْتُم بسُورةٍ من مثله، فأنْزَلَهَا الله سبحانه وتعالىٰ في تعداد السُّوَر، فعَاجَهمْ من كلّ وجه.

٧- ومنها: أن القصّة الواحدة لمّا كرِّرَتْ كان في ألفاظها في كل موضع زيادةٌ ونقصانٌ، وتقديمٌ وتأخيرٌ ؛ و أتتْ علىٰ أسلوبٍ غير أسلوب الأخرىٰ ؛ فأفَادَ ذلك ظهورَ الأمر العجيب في إخراج المعنى الواحد في صُورٍ مُتبَاينةٍ في النظم؛ وجلبَ النفوس إلىٰ سَمَاعِها ، لِمَا جُبِلَتْ عليه من حُبّ التنقّل في الأشياء المُتَجدِّدة واسْتلذاذها بها؛ وإظهارَ خاصّة القرآن حيث لم يحصل مع تكرير ذلك فيه هجْنَةٌ في اللفظ ولا مللٌ عند سماعه ، فبَاينَ ذلك كلامَ المخلوقين(١).

٨- ومنها : ما سَنَحَ لي من الفياض الحقيقي، وهو: أنّه ما من شك أنّ القُرآنَ الكريمَ ليس كتابَ التاريخ والوقائع، وبالتالي ليس من وظيفته استيعابُ القصص، وسردُ الوقائع من أوّلها إلىٰ آخرها، كما هو دأب التاريخي والأخباري. و إنّما هوكتابُ هدايةٍ و إصلاحٍ و تزكيةٍ وتربيةٍ ، يُرِيْدُ أن يُنْشِئَ إنساناً كاملاً ، وأمةً كاملةً لِيعيشَ ولِتعيشَ حياةً نَمُوذَجِيّةً للمجتمعات البشرية الأخر، فاقتضتِ الحكمةُ الإلٰهيةُ أن تُكرِّر القصص بعباراتٍ شتّىٰ، وبأساليبَ عديدةٍ لتكون من أدوات الهداية ووسائل الإصلاح للبشر، ولذلك فالقُرآنُ الكريمُ يُطنِبُ قصةً في مقامٍ، ويُوجِزُها في آخر؛ و يُقدِّمُ من أجزاء الواقعة أمراً ، أو أموراً في موضع ، و يُؤَخِّرُها في موضع آخر؛ و يَذكرُها بعبارةٍ في موضعٍ وبأخرىٰ في موضعٍ آخر، ويُحدِّثُها بأسلُوبٍ في موضعٍ، و بآخرَ في موضع آخر. و إنّما يَفعَلُ كذلك لِيَدُلَّ علىٰ حِكمٍ دقيقةٍ وأسرارٍ

---

(١) مأخوذاً من الإتقان:٢/ ٨٨-٨٩، وأيضاً البرهان:٣/ ٢٧-٢٩.

لطيفةٍ ، تُرشِدُ الإنسانَ إلىٰ طريق الاعتبار، و سبيل الاتّعاظ ، فلولم تُكرَّرْ لما حصل ذلك. والله أعلم .

۞ فائدةٌ

وههنا يتّجِه إليْنا سؤالٌ: وهو ما الحكمةُ في عدم تكرير قصّةِ يوسف ﷺ ، ولِمَاذَا ساقَها الله تعالىٰ مَساقاً واحداً في موضع واحدٍ ؟

وقد أجابَ عنه العلماءُ بأجوِبَةٍ عديْدةٍ :

الأوّلُ : أن في قصة يوسف تشبيبَ النِسوَة به، وحالَ امرأةٍ ونسوةٍ افتتنّ بأبدع الناس جَمَالاً ، فنَاسبَ عدم تكريرها لِمَا فيْه من الإغضاء والستر .

الثاني : أنها اخْتُصَّتْ بحصول الفرج بعد الشدَّةِ، بخلاف غيرها من القصص، فإنّ مآلها إلىٰ الوبال كقصة إبليس، وقوم نوح، وهود، وصالح، و غيرهم، فلمّا اختُصّتْ بذلك اتّفقتِ الدَّواعِي علىٰ نقلها لخروجها عن سمت القصص .

والثالث : قال الأستاذ الإسفرائيني: إنّما كرّر الله قصصَ الأنبياء، وساقَ قصة يوسف مساقاً واحداً، إشارةً إلىٰ عجز العرب، كأن النبيﷺ قال لهم: إن كان من تلقاءِ نفسي فافْعَلُوا في قصة يوسف ما فَعَلْتُ في سائر القصص[1] .

والرابعُ : قال الإمام السيوطي: قلتُ: وظَهرَ لي جوابٌ رابعٌ، وهو أن سورة يوسف نَزَلتْ بسبب طلب الصحابة أنْ يقصَّ عليهم، كما رواه الحاكم، فنزلتْ مَبسُوطةً تامّةً، ليحصل لهم مقصود القصص من استيعاب القصّة، و ترويح النفس بها، والإحاطة بِطرْفيْها .

---

(١) البرهان: ٣/ ٢٩-٣٠.

والخامسُ : قال السيوطي: وهو أقوىٰ ما يجَابُ به: أن قصص الأنبياء إنّما كرِّرَتْ؛ لأن المقصود بها إفادةُ إهلاكِ مَن كذّبُوا رُسُلَهم، والحاجةُ داعيةٌ إلىٰ ذلك لتكرير تكذيب الكفَّار للرسول ﷺ ، فكلّما كذّبُوا نزلتْ قصةٌ مُنْذِرَةٌ بحلول العذاب كما حلّ علىٰ المُكذِّبين ، وقصةُ يوسف لم يُقْصَدْ منها ذلك[1] .

قال الراقم : و هو الجواب عن عدم تكرير قصة أصحاب الكهف، وقصة ذي القرنين، و قصة موسىٰ مع الخضر، و قصة الذبيح .



(١) الإتقان:٢/ ٨٩.

الفَصْلُ السَّابِعُ

قَواعدُ مُهمّة
تمسُّ إليها الحاجةُ في التفسير

عندما نتكلّمُ عمّا لا بُدَّ للمُفسّر الذي يكونُ بصدد فهم مراد الله تعالىٰ من كتابه الشريف، فإنّ أذْهانَنا سرعانَ ما تتّجهُ إلىٰ قواعدَ يَسْتَخْدِمُها المُفسّر فيما هو بصدده. نعم لابُدَّ لمنْ يُفسِّر القُرآنَ الكريمَ مِن معرفة القواعد المُهمّة التي يحتاج إليها في فهم مرادات الله تعالىٰ من كلامه الشريف، كما أنه لابُدَّ في تناوُل علمٍ من العُلوم من معرفة أُسَسِه العامّة، ومميِّزاته الخاصّة؛ حتىٰ يكون الطالبُ له علىٰ بَصَرٍ وإدراك، ولكي يَسيْرَ في سيره بمعرفةٍ وفُطُونةٍ.

واذا كان القرآن الكريم قد نزل بلسانٍ عربي مبينٍ كما قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢ ﴾ [يوسف] فهذه القَواعِدُ التي لابُدَّ للمُفَسِّر ترتكز علىٰ معرفة قواعد اللغة العربية وأَسَسِها؛ وفهم بلاغتها ومُميزاتها؛ وتذوُّق طرازها و أسلوبها؛ وإدراك أسرارها ورُمُوزها. وعلىٰ ذلك فهذه القواعد في الأصل قواعدُ العَرَبِيّة لا شطط ولا وكس، إلاَّ أننا نستطيع أن نجمع منها ما هو أهمّ منها بالإيجاز والاختصار.

ثمَّ الموضُوعُ علىٰ جانبٍ كبيرٍ من الأهمية والخطورة لتعلّقه بالكشف والإيضاح عن مرادات الله تعالىٰ من كتابه الكريم ، فلذا تكلّم عليه العُلَماء في موضعه، و ممّن تكلّم عليه العلامةُ الزركشي في"البرهان"، والإمامُ السيوطي في"الإتقان"، و الإمامُ الشاه ولي الله المحدِّث الدَّهلوي في رسالته " الفوزُ الكبيرُ في أصول التفسير"، و أنا أُلَخِّصُ من كلامهم ، فإنه ما لا يُدرَكُ كلّه لا يُترَكُ كلّه .

١ - الضَّمَائِر

﴿ أصل :

الأصلُ في الضّمير هو الاختصارُ ، فهو يُغنِي عن ذكر ألفاظٍ كثيرةٍ ، و لهذا قامَ قولُه تعالىٰ : ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الأحزاب] مقامَ عشرين كلمةً لو أُتِي بها مُظهرةً ، وكذا قوله تعالىٰ : ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ ﴾ [النور:٣١] فإنّ فيها خمسةً وعشرين ضَميراً.

﴿ أصل

الأصلُ تقديمُ المرجع لضمير الغائب ، فإنّ ضمير المتكلّم والمخاطب يُفسِّرهَا المشاهدةُ ، و ضميرُ الغائب عارٍ عن هذا الوجه من التفسير ، فكان الأصل تقديمُ مرجعه ليُعْلَمَ المرادُ بالضمير قبل ذكره ، وعلىٰ هذا فالمرجعُ الذي يَعُودُ إليه ضميرُ الغيبة يكون علىٰ أنواع :

١ - قد يكونُ ملفوظاً به، سابقاً عليه، مطابقاً له، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢] وهو الأكثر الأغلب .

٢- وقد يكون مُتضَمّناً له، كقوله تعالىٰ : ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[المائدة: ٨] فإنّ ضمير "هُو" يَعُودُ علىٰ العدل الذي يتضمّنه لفظ " اعدلوا ".

٣- وقد يكونُ دالاًّ عليه بالالتزام ،كقوله : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾﴾[القدر] فضميرُ الغائب عائدٌ إلىٰ القُرآن ، و هو و إن لم يكن له ذكرٌ قبلَه ، إلا أن الإنزال يَدُلُّ عليه التزاماً.

٤- وقد يكون المرجعُ مُتأخِّراً لفظاً لا رُتْبةً ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً

مُوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾ [طه] فضميرُ "نفسه" يَعودُ إلىٰ موسىٰ ، و هو متأخّرٌ لفظاً لا رتبةً .

٥- وقد يكونُ مُتأخراً لفظاً ورتبةً ، كما في باب ضمير الشأن والقصة ، و بابِ نِعم وبِئس و أمثالها ، كقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾ [الإخلاص] وقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ﴾ [الأنبياء: ٩٧]

٦- وقد يكون مُتأخّراً دَالاًّ عليه بالالتزام، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [الواقعة]، وكقوله تعالىٰ: ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [القيامة] فأضْمِرَ الروحُ في الأولىٰ ، و النفسُ في الثانية ، لدلالة الحُلقوم والتراقي عليهما .

٧- وقد يَعُود الضميرُ على اللفظ دون المعنى ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ﴾ [فاطر: ١١] فالضميرُ في "عُمُرِهِ" عائدٌ إلىٰ لفظ "مُعَمّر" دون معناه ؛ لأنّ المرادَ به مُعمّر آخر ، و هو غير الأول .

٨- وقد يعودُ إلىٰ بعض ما تَقدّمَ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والضميرُ يعودُ إلىٰ المطلّقَاتِ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وهو عام في المطلّقات الرجعيات وغيرهن؛ ولكن المراد بهن المطلّقاتُ الرَّجعياتُ فقط .

٩- وقد يعودُ الضميرُ إلىٰ المعنى فقط ، كقوله تعالىٰ في آية الكلالة : ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء: ٦٧] ولم يَتَقَدَّم لفظُ مثنىٰ يعودُ ضمير " كانتا " إليه ، فالوجه فيه – كما قال الأخفش – : إنّ الكلالةَ تقعُ على الواحد ، والاثنْين ، والجمع ، فثُنِّي الضميرُ الراجع إليها حملاً على المعنىٰ .

١٠- وقد يُذْكرُ شيئان ، ويُعادُ الضميرُ إلىٰ أحدهما ، والغالِبُ كونُه الثاني ، نحو ﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ [البقرة: ٤٥] فأُعِيدَ الضَّميرُ للصلاة علىٰ أحد الأقوال .

١١- وقد يُثنَّى الضَّميرُ ، ويُعادُ إلىٰ أحَدِ المذكورين ، نحو : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الرحمن] و إنما يَخرُجُ اللؤلؤ والمرجانُ من البحر الملح دون العذب علىٰ ما اشتهر على الألسنة .

١٢- قد يجيءُ الضميرُ متّصلاً بشيءٍ ، و هو لغيره ، نحو: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾ [المؤمنون] والمرادُ بالانسان آدم ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً ﴾ فهذه لولده ؛ لأنَّ آدمَ لم يُخلَق من نُطفةٍ ، و هذا باب الاستخدام .

١٣- و قد يَعُودُ الضميرُ علىٰ مُلابِس ما هو له نحو: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴿٤٦﴾ ﴾ [النازعات] والمرادُ ضُحىٰ يومِها، لا ضُحى العشية نفسها ؛ لأنه لا ضُحىٰ لها .

١٤- وقد يعُودُ الضميرُ علىٰ غير مشاهد محسوس ، كقوله : ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾ ﴾ [البقرة] فضميرُ" لَه " عائدٌ على الأمر ، و هو إذ ذاك غيرُ موجود.

أصل

الأصلُ عَودُ الضمير علىٰ أقْرَبِ مذكورٍ إلاّ أن يكونَ مُضاف ومضاف إليه، فالأصلُ عوده للمُضاف؛ لأنه المُحدَّثُ عنه، نحو﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم :٣٤] أي النعمة ، وقد يعود على المضاف إليه ، نحو﴿فَقَالُواْ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ

﴿ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [طٰه] فضميرُ " نَسِي " يَعودُ إلىٰ موسىٰ ، لا إلىٰ إلٰه .

أصل

الأصلُ تَوافُقُ الضَّمائر في المرجع ؛ لأنَّ رُجُوع بعضها إلىٰ شيءٍ ، وبعضها إلىٰ آخر، فيه هُجْنَةٌ يُؤدِّي إلىٰ تنافُر النَّظم الذي هو أمّ إعجاز القُرآن ، و مراعاتُه من أهمِّ ما يجبُ على المفسّر. ومثالُه قوله تعالىٰ : ﴿ لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ [الفتح:٩] الضمائرُ كلُّها لله تعالىٰ ، و مَنْ فَرّقَ الضمائرَ فَقَدْ أبْعَدَ ، وقد يخرج عن هذا الأصل كما في قوله تعالىٰ ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الكهف] فإنّ ضمير " فيهم " لأصحاب الكهف ، وضميرُ "منهم" لليهود .

أصل

ضميرُ الفصل ضميرٌ بصيغة المرفوع، مطابقٌ لِمَا قبله تكلّماً، وخطاباً، وغيبةً، وإفراداً ، وتثنيةً ، وجمعاً. و إنّما يقع بعد مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، و قبل خبر كذلك اسماً، نحو : ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [البقرة] و ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾ ﴾ [الصّفات] و له ثلاثةُ فوائدَ : الأولُ: الإعلامُ بأنّ ما بعدَه خبرٌ لا تابعٌ، والثاني: التأكيدُ، و لذا قيلَ : إنّه لا يجمع بينه و بين التأكيد، فلا يُقَالُ: زيدٌ نفسه هو الفاضل، و الثالثُ: الاختصاص .

أصل

هُناكَ ضميرٌ يُقَالُ له "ضميرُ الشأن والقصة "، ويُسَمّىٰ ضمير المجهول، وهذا الضمير يخالِفُ القياسَ من خمسة أوجُه: أحدُها: عودُه علىٰ ما بعده لا قبله لزوماً، والثاني: مرجعُه لا يكون إلا جملةً، والثالثُ: أنه لايُتبَعُ بتابع، فلا يُؤكّدُ، و لا يُعطَفُ عليه، ولا يُبدَلُ منه، والرابعُ: أنّه لا يَعمَلُ فيه إلا الابتداءُ أو ناسخُه، والخامس: أنه

ملازمٌ للإفراد، فلا يُثنّىٰ ولا يُجْمَعُ .

وفائدتُه الدّلالةُ علىٰ تعظيم المُخْبَر عنه، وتفخيمه بأن يُذْكرَ أوّلاً مُبهَماً ثمَّ يُفسَّر.
و قال ابن هشام: متىٰ أمكن الحملُ علىٰ غير ضمير الشأن، فلاينبغي أن يُحْمَلَ عليه .

۞ أصل

جمعُ العاقلات لايعُوْدُ عليه الضميرُ غالباً إلا بصيغة الجمع، سواءٌ كان جمعَ القلّة أو الكثرة، نحوُ: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[البقرة:٢٣٣] و ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة:٢٢٨] وقد يَرِدُ المفردُ كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ [البقرة:٢٥].

وأما غيرُ العاقل فالغالبُ في جمع الكثرة الإفرادُ، و في جمع القلة الجمعُ، وقد اجْتَمَعَا في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾[التوبة:٣٦] فأعَادَ ضمير "منها أربعةٌ حُرُم " بصيغة الإفراد على الشُّهُور وهي للكثرة، ثم قال: فلا تظلموا فيهن، فأعاد ضمير "فيهن" جمعاً علىٰ أربعة حُرُم ، و هي للقلّة .

۞ أصل

إذا اجْتَمَعَ في الضمائر مراعاة اللفظ و المعنىٰ بُدِيَ باللفظ ثم بالمعنىٰ، و هذا هو الجادةُ في القُرآن. قال تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ ﴾[البقرة] فأفرد الضمير في"يَقُولُ" باعتبار اللفظ، ثم جمع في" وما هُم" باعتبار المعنىٰ .

و أما إذا حُمِلَ أوّلاً على المعنىٰ فهل يجوزُ الحملُ بعدَه على اللفظ؟ فقال ابن الحاجب في أماليه: إذا حُمِلَ على المعنىٰ ضَعُفَ الحَملُ على اللفظ بعدَه؛ لأنّ المعنىٰ أقوىٰ، فيَضْعُفُ بعد اعتبار القوي الرُّجُوعُ إلى الأضْعَف؛ و لٰكن أوْرِدَ عليه ما جَاءَ في القُرآن من الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنىٰ في مواضعَ، و قال محمود بن حمزة في كتاب العجائب : ذَهَبَ بعضُ النحويين إلىٰ أنه لا يجوزُ الحملُ على اللفظ بعد الحمل على المعنىٰ، وقد جَاءَ في القُرآن بخلاف ذلك .

وأما ما جَاءَ في القُرآن من الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنىٰ ، فإليك من أمثلته :

١- منه قولُه تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا ﴾ [الزخرف:٣٦-٣٨]، فأعَادَ الضميرَ أوّلاً في " يَعْشُ " و" له " باعتبار اللفظ ، ثم أعَادَ ثَانِياً في قوله "وإنهم ليصدونهم" و في " يحْسَبُوْن" و ما بعده باعتبار المعنىٰ ، ثم قال : "حتىٰ إذا جَاءَنَا " فرجع إلى اللفظ بعد الانصراف إلىٰ المعنىٰ .

٢- ومنه قولُه تعالىٰ : ﴿ وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ﴾[الأنعام:١٣٩] فَرُوْعِيَ المعنىٰ أوّلاً في "خالِصَة " ثم رُوْعِيَ اللفظ في قوله: "محرّم ".

٣- ومنه قولُه تعالىٰ : ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾ ﴾ [الطلاق] فرُوْعِيَ في" خَالِدِينَ" معنىٰ " الَّذِيْنَ" المذكور قبلَه ، ثمَّ رُوعِيَ اللفظُ في "له"[1].

(١) انظر: البرهان : ٤/ ٢٣-٤٢، و الإتقان :١/ ٢٤٤-٢٤٧.

٢ - التَّذكيرُ وَالتَّانِيثُ

قاعدة

المؤنَّثُ الحقيقي لا تُحْذَفُ تاؤُه من فعله غالباً إلاَّ إن وَقَعَ فصلٌ، وكلّما كثُرَ الفصلُ حَسُنَ الحذفُ، ولكن الإثبات أولىٰ ما لم يكن جمعاً كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة:١٢] بخلاف المؤنث اللفظي فإنّ الحذف فيه مع الفصل أحسَنُ ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة:٢٧٥] و ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ [آل عمران:١٣] و إن كثُرَ الفصل ازْدَادَ حُسْناً ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود:٦٧] والإثبات أيضاً حَسَنٌ نحو : ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤].

قاعدة

كلُّ أسماء الأجناس يجوزُ فيها التذكيرُ حملاً على الجنس ، والتانيثُ حملاً على الجماعة ، كقوله تعالىٰ : ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝٧﴾ [الحاقة] وَصَفَ النخلَ بالتانيث حملاً على الجماعة ، و قوله تعالىٰ : ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ۝٢٠﴾ [القمر] وَصَفَه بالتذكير حملاً على الجنس ، وكذا فيما يلي من الأمثلة :

١- قال تعالى : ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨] بتذكير السماء ، و قال تعالى : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق] بتانيث السماء .

٢- قال تعالى : ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢] و ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].

❁ قاعدة

قد يُذَكرُ المؤنّثُ على التأويل بمُذَكرٍ، و قد يُؤنّثُ المُذَكر على التأويل بمُؤنّث ، وله في القُرآن أمثلةٌ :

١- قولُه تعالىٰ : ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [قَ: ١١] و هو علىٰ تأويل البلدة بمكان، و إلاّ لقَالَ : مَيتةً .

٢- و قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٨] هو علىٰ تأويل الشمس بالطالع .

٣- قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١﴾﴾ [المؤمنون] فأُنّثَ الفِردَوسُ ، و هو مذكرٌ حَمْلاً علىٰ معنى الجَنَّةِ .

٤- قوله : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[آل عمران: ١٨٥] ذَكرَ أبو البقاء : أنّ التانيثَ في "ذائقة " باعتبار معنىٰ " كلّ " ؛ لأنّ معناها التانيثُ، لأنّ كلَّ نفسٍ نفوسٌ(١) .

٣ - التَّعرِيفُ والتَّنكيرُ

من المُهمّ للمُفسّر أن يَعْلَمَ أنّه قد يقع الاسمُ في الكلام نكرةً ، و قد يقع معرفةً، ولكلٍّ وِجهةٌ يُنَاسِبُه ، و لكلٍّ مقامٌ لا يليق بالآخر :

قاعدةٌ في التنكير

أمّا التنكير فله مقاماتٌ :

---

(١) انظر: الإتقان:١/ ٢٤٧-٢٤٨، البرهان:٣/ ٣٦٦-٣٧١.

١- إرادةُ الوحدة ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ ﴾ [القصص:٢٠] أي رجلٌ واحِدٌ .

٢- إرادةُ النوع ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ [البقرة:٧] أي نوعُ من الغِشَاوة .

٣ - إرادتهما معاً ، كقوله : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾ [النور:٤٥] أي كلَّ نوعٍ من أنواع الدَّوابِّ من أنواع الماء ؛ وكلَّ فردٍ من أفراد الدّوابِّ من أفراد النُّطَف.

٤- التعظيم ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] أي حربٍ عظيمةٍ .

٥- التكثيرُ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ قَالُوا۟ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ [الشعراء:٤١] أي أجراً كثيراً وافراً.

٦- التعظيمُ والتكثيرُ معاً ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٨٤] أي رُسُلٌ عِظامٌ ذُو عَدَدٍ كثيرٍ .

٧- التحقيرُ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴾ [عبس: ١٨- ١٩] أي من شيءٍ حقيرٍ مهينٍ .

٨- التقليلُ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [التوبة:٧٢] أي رضوانٌ قليلٌ من الله أكبرُ من الجنّات .

٩- التّجاهُل ، كقوله تعالى نقلاً عن الكفّار : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ ﴾ [سبا: ٧] كأنّهم لايَعرِفُونَه .

١٠- قصدُ العُمُوم ، كقوله : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] أي ليس فيه ريبٌ .

قاعدةٌ في التعريف

و أما التعريفُ فله أيضاً مَقَامَاتٌ :

۞ **التعريف بالعَلَمِية**: ليس بخافٍ على أحدٍ أنه قد يكون التعريف بالعَلَمِية، وله أسبابٌ:

١- لإحضارِه في ذهن السامع ابتداءً باسم يُختَصُّ به ، نحو : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الفتح: ٢٩].

٢- لتعظيمه، كقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

٣- لإهانته ، كقوله تعالى : ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [اللهب].

۞ **التعريفُ بالإشارة** : وقد يكون التعريف بالإشارة ، و هو لأسبابٍ :

١- لبيان حاله في القُرب ، كقوله تعالىٰ: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [لقمان: ١١].

٢- لبيان حاله في البُعد ، كقوله تعالىٰ : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۝٥٠﴾ [النور].

٣- لقصد تحقيرِه بالقُرب، كقوله : ﴿ وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ﴾ [العنكبوت: ٦٢].

٤- لقصد تعظيمه بالبُعد ، كقوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[البقرة: ٢].

٥- لِلتَّنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصافٍ قَبلَه، علىٰ أنَّه جديرٌ بما يَرِدُ بعدَه من أجلها،

كقوله تعالىٰ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥ ﴾ [البقرة].

۞ **التعريفُ بالموصول** : و التعريفُ قد يكون بالموصول ، و أسبابُه :

١- كراهةُ ذكرِه إمّا سِتراً عليه ، أو إهَانةً له ، أو لغير ذلك ، نحو : ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ ﴾ [الأحقاف:١٧] ، و قوله تعالىٰ : ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا ﴾ [يوسف: ٢٣].

٢- إرادةُ العُمُوم ، كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ ﴾ [حم السجدة: ٣٠].

٣- إرادةُ الإختصار ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ﴾ [الأحزاب: ٦٩] إذ لو عدّد أسماءَ المُوذِين لطالَ الكلامُ.

۞ **التعريفُ بالألف واللام** : التعريفُ قد يكون بالألف واللام ، و هو لأمورٍ :

١- للإشارة إلىٰ معهودٍ خارجي ، كقوله : ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾ [النور:٣٥].

٢- أو للإشارة إلىٰ معهود ذهني ، كقوله : ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح:١٨].

٣- أو للإشارة إلىٰ معهود حُضُوري ، كقوله : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] فإنها نَزَلَت يومَ عَرفةَ .

٤- أو لاستغراق الأفراد ، كقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ ﴾ [العصر].

٥- أو لتعريف الماهية، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

۞ **التعريفُ بالإضافة**: والتعريف إن كان بالإضافة فله وُجوهٌ:

١- قصدُ الاختصار، و أمثلته كثيرة وظاهرة.

٢- تعظيمُ المضاف، كقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢].

٣- قصدُ العُمُوم، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣] أي كلّ ما أمَرَ اللهُ به.

۞ **التعريفُ بالإضمار**: و قد يكون التعريفُ بالإضمار، وهو لأسبابٍ:

١- إما لأن المقام مقام المتكلم، كقوله تعالى: ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [القصص].

٢- أو لأن المقام مقامُ الخطاب، كقوله تعالى حكايةً عن النبي يونس عليه السلام: ﴿أَن لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَـٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الأنبياء].

٣- أو لأن المقام مقام الغيبة لكون المسند إليه مذكوراً، أو في حكم المذكور لقرينة، أما الأول فكقوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] أي العدل، وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١] أي ولأبوي الميت.

قاعدة:

إذا ذُكِرَ الاسمُ مرّتين فله أربعةُ أحوال؛ لأنّه إمّا أن يكونا مَعرِفَتَين أو نكرَتَين، أو الأول نكرةً، و الثاني معرفةً، أو بالعكس:

فإن كانا معرفتين ، فالمراد بالاسم الثاني هو الأول غالباً ، نحو : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] .

و إن كانا نكرَتَين ، فالمراد بالثاني غيرُ الأوّل غالباً ، نحو : ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾[الروم: ٥٤] فإنّ المرادَ بالضُعف الأوّل حالةُ النطفة؛ وبالثاني حالةُ الطفولية؛ وبالثالث حالةُ الشيخوخة .

و إن كان الأوّلُ نَكرَةً و الثاني معرفةً ، فالمرادُ بالثاني هو الأوّل حملاً على العهد ، نحو: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ﴾[النور: ٣٥].

و إن كان الأوّل معرفةً ، والثاني نَكرَةً فلا يُطْلَقُ فيه القولُ ؛ بل يَتَوَقَّفُ المرادُ على القَرَائن، فتَارةً تقُومُ القرينةُ على التَّغايُر بين الأوَّل والثاني، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾[الروم:٥٥] و تارةً تقُومُ القَرينةُ على الاتّحاد بَينَهُما ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾[الزمر: ٢٧-٢٨][1].

٤ - الإفرَادُ والجَمْعُ

✿ الفَائِدةُ الأولىٰ

لا يخفىٰ أنَّ بعضَ الألفاظ لم يَأتِ في القُرآن إلا مفرداً، وبعضُها لم يأتِ إلاَّ

(١) انظر: الإتقان: ١/ ٢٤٨-٢٤٩، البرهان:٤/ ٨٧-٩٣.

مجموعاً، وهناك ألفاظٌ وَقَعَتْ مُفَرَدةً ومجمُوعَةً جميعاً، وهذا لإفادة معنىٰ خاصٍ أو لإشارةٍ مُعيّنةٍ ، و نَذْكرُ منها البعضَ تذكرةً للدارسين، و تبصرةً للطالبين .

- من ذلك السَّماءُ والأرضُ: فإنّ الأرضَ لم تأتِ في القُرآن إلا مُفرَدةً بخلاف السَّماء؛ فإنّها ذُكرَتْ تارةً بصيغة الإفراد، و تارةً بصيغة الجمع. و الوجه: أن الأرض تُجْمَعُ علىٰ أرضُون وهو ثقيل، و لهذا لمّا أرِيدَ جمعُها جُمِعَتْ في صُورةٍ من الرَّوعَةِ ليس لها مثالٌ ، وهو في قوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق:١٢].

و أما السَّماءُ فحيْثُ أُرِيْدَ العَددُ أتِيَ بصيغة الجمع الدالّة على سِعَةِ العظمة والكثرة، نحو: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الحديد :١] وحيثُ أرِيْدَت الجهةُ أتِيَ بصيغة الإفراد ، نحو : ﴿ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ ﴾ [الذاريات:٢٢].

- ومن ذلك النورُ و الظُلُماتُ : فإنّ النورَ لم يأتِ في القُرآن إلا مفرداً ، والظُلُماتُ لم يأتِ إلاَّ جَمعاً ؛ لأنّ الظُلُمات هي طُرُقُ الباطل ، و هي مُتعدّدة مُتشعّبة ؛ والنورُ هو طريق الحق، و الحقُّ واحدٌ، قال تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ [البقرة:٢٥٧].

- ومن ذلك سبيلُ الحقّ وسبيلُ الباطل: فإنّ الأوّل حيثُ وَقَعَ في القُرآن، فإنّه مفردٌ؛ والثاني حيثُ وَقَعَ وَقَعَ جمعاً ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام:١٥٤] والوجه أنّ طريق الحقّ واحدٌ ، وطريقُ الباطل متعدّدٌ.

- ومن ذلك وَلِيُّ المؤمنين و أولياءُ الكفّار : قالَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ [البقرة:٢٥٧] لأنّ ولي المؤمنين هو اللهُ تعالىٰ ، و هو واحدٌ أحَدٌ لا شريك له ولا مثيلَ له، بينما أولياءُ الكفار – و هم معبوداتُهم الباطلةُ – كثيرُون.

• ومنها النّارُ والجنّةُ : فإنّ النّارَ حَيثُ وَقَعَت وَقَعَت مُفردَةً ؛ و أما الجنّةُ فقد وَقَعَت مفردةً ومجموعةً جميعاً ؛ لأنّ الجِنَان مُختلفةُ الأنواع ، فحَسُنَ جمعُها ، والنّار مادّةٌ واحدةٌ ، فجِيءَ بالإفراد . والوجهُ الثاني فيه : أنّ الجنةَ رحمةُ الله ، فنَاسَبَ الجمع إشارةً إلىٰ كثرة وسَعَةِ رَحمَةِ الله تعالىٰ ، و النار عذاب الله ، فنَاسَبَ الإفرادُ ، كما قال: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف:١٥٦].

• ومن ذلك الريحُ : فإنّها جاءَتْ إفراداً وجمعاً ، فحيثُ ذُكرَتْ في سياق الرَّحمة جُمِعَتْ ؛ وحيثُ ذُكرَتْ في سياق العذاب أفْرِدَتْ ؛ لأنّ رياح الرَّحمة مختلفةُ الصفات و الهيئات و المنافع ، و أمّا ريح العذاب ؛ فإنّها تأتي من وجهٍ واحدٍ ، و لا معارِضَ لها ولا دافع .

نعم خَرَجَ عن هذه القاعدة قولُه تعالىٰ : ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ [يونس: ٢٢] حيث وَقَعَتْ مفردةً، على الرغم من أن المرادَ ريح الرحمة، والقياسُ أن يقول: برياح طيبة، و وَجَّهَهُ العلماءُ بأمرين: أحدُهما لفظيٌّ، وهو المقابلة في قوله تعالىٰ: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾[يونس :٢٢] ، والثاني معنويٌّ، وهو أنّ إتمامَ الرحمة هُناك إنّما يحصل بوحدة الريح؛ لأنّ السفينة لا تسيرُ إلا بريحٍ واحدةٍ من وجهٍ واحدٍ، و إن اختلفت عليها الرياح كان سبباً للهلاك .

• ومن ذلك إفرادُ السمع وجمع البصر : قال تعالىٰ : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ

سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٧﴾ ﴾ [البقرة] والوجهُ في ذلك أنَّ السمع غَلَبَ عليه المصدرية ، فأفْرِدَ بخلاف البصر ؛ فإنّه اشتهر في الجارحة وهي العينُ، والوجهُ الثاني أنّ متعلقَ السَّمع الأصواتُ وهي حقيقةٌ واحدةٌ ، فنَاسَبَ الإفرادُ ؛ ومتعلق البصر الألوانُ ، و هي مختلفةٌ فنَاسَبَ الجمعُ .

- ومن ذلك الألبابُ ، فإنّه لم يأتِ في القرآن إلا جمعاً ، قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٢١﴾ ﴾ [الزمر] والوجهُ في ذلك أنّ مفردَه – وهو لُبٌّ – ثقيلٌ لفظاً ، وعند الاحتياج إلىٰ صيغة الإفراد جِيئَ بمرادفه كالقلب ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾ [ق: ٣٧] .

- ومن ذلك المشرق والمغرب، جِيءَ تارةً بالإفراد ، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ [البقرة:١١٥] و تارةً بالجمع ، كقوله: ﴿ بِرَبِّ ٱلْمَشَـٰرِقِ وَٱلْمَغَـٰرِبِ ﴾ [المعارج:٤٠] وتارةً بالتثنية ، كقوله : ﴿ رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ ﴿١٧﴾ ﴾ [الرحمن] فحيثُ أفْرِدَ المشرقُ و المغربُ أُرِيدَ بهما الجهةُ نفسُها ؛ و حيثُ جِيءَ بالجمع أُرِيدَ بها التعددُ باعتبار فصل الخريف ، والربيع ، والصيف والشتاء ؛ فإنَّ مواقعَ الطلوع و الغُرُوب تَتَفَاوَتُ في هذه الفُصُول الأربعة ، وحيثُ جِيءَ بالتثنية أُرِيدَ من هذه المواقع الاثنان[١] .

الفائدة الثانية

إن لفظ " البارّ "حيثُ وَرَدَ في صفة الآدميين قيل في جمعه: الأبرار، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ [المطففين] وحيثُ وَرَدَ في صفة الملائكة قيل: بَرَرَة،

---

(١) البرهان:٤/ ٣٢ ، الإتقان:١/ ٢٥٣.

كما في قوله تعالىٰ: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ۝١٦﴾ [عبس].

وقال بعضهم : لفظ الأخ حيثُ وَرَدَ في النسب قيل في جمعه: إخوة كما جاء: ﴿وَإِن كَانُوٓاْ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١٧٦] وحيثُ وَرَدَ في الصداقة قيل: إخوان، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِ﴾ [الأحزاب:٥].

ولكن أوْرِدَ علىٰ الأوّل قولُه تعالىٰ: ﴿أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِيٓ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾ [النور:٣١] فإنّه في النسب؛ وأوْرِدَ علىٰ الثاني قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠] فإنّه – كما هو ظاهر – في الصداقة[1].

الفائدة الثالثة

قالَ الإمام السيوطي: ألّفَ أبو الحسن الأخفش كتاباً ذَكرَ فيه جمعَ ما وَقَعَ في القرآن مُفرداً ؛ و مُفرَدَ ما وَقَعَ جَمعاً ، و أكثرُه من الواضحات ، ثم ذَكرَ السيوطي أمثلةً ممّا يخفىٰ ذلك، وأنا أذكرُها مع الإشارة إلى الآيات التي وَقَعَتِ اللفظةُ فيها، مع زياداتٍ منّي مُلتقِطاً من كلام غيره من العُلماء ، و هي هذه :

- المَنّ في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة:٥٧] لا واحدَ له .
- السَّلوىٰ في الآية المذكورة ، لم يُسْمَع له واحدٌ .
- النَّـصَارىٰ ، كـما في قولـه تعـالىٰ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة:٦٢] قيل : جمعُ نصرانيّ ، و قيل : جمع نصير ، و قيل : جمع نصران .
- العَوَانُ في قوله تعـالىٰ : ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾

---

(١) انظر البرهان:٤/ ٦-٢١، الإتقان:١/ ٢٥٢-٢٥٣.

[البقرة:٦٨] قيل : جمعُه عُوْن على وزن فُعْل ، يُقَال فرس عَوانٌ وخيل عُونٌ، و الأَصل عُوُن فكرهوا إلقاء ضمة على الواو فسكنوها ، وكذلك يُقَالُ : رجل جَوادٌ و قوم جُود ، وقال الشاعر :

طوالٌ مثْلُ أعناقِ الهَوَادِي ** نَوَاعِمُ بَينَ أبكارٍ وَعُوْن

- الهَدْيُ ، كما في قوله : ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾[البقرة:١٩٦] لا واحدَ له، قلتُ : هذا إذا كان مصدراً بمعنى المفعول ، و قيل : هو جمع هَدْية كجدي وجَدْية .
- الإعصارُ في قوله : ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾[البقرة:٢٦٦] جمعُه أعاصير .
- الأنصارُ ، كما في قوله : ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾﴾ [البقرة] واحدُه نصير .
- الأزلامُ ،كما في قوله : ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾[المائدة: ٣] واحدُها زَلَم كجَمَل ، و يُقَالُ : زُلَم بالضم كصُرَد .
- مِدْرار ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام:٦] جمعُه مَدَارِير ، و هو مِفعَال من الدر.
- أسَاطِيرُ ، كما في قوله: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنعام:٢٥] واحدُه أسْطُوْرة ، و قيل : واحدُه إسْطَار، و قيل : إسْطِير ، و قيل : أسْطُوْر، وقال الأخفش : لا واحدَ له كأبابيل .
- الصُوْرُ ، كقوله : ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام:٧٣] قيل: هو جمعٌ واحدُه صُورة ، كبُسْرٍ وبُسْرَةٍ ، وَصُوفٍ وَصُوفَةٍ . وردّهُ اللّغويون بأنَّ القياس

فِي كلام العَرَب أنّ ما كان على وزنِ فُعْلَةٍ بِضَمِّ الفاء يُجْمَعُ على فُعَلٍ بِضَمِّ الْفَاءِ وفتح العَينِ، كَغُرفَةٍ وَغُرَفٍ، وَصُورَةٍ وَصُوَرٍ، و أَمَّا ما جاء من جَمعِهِ بِضَمٍّ فَسُكُونٍ كَبُسْرٍ وَصُوفٍ فهو خاص بِمَا سبق استعمالُ الجمعِ فيه على استِعمالِ الواحد، و قيل: هو واحدٌ جمعُه الأصوار.

- فُرادىٰ في قوله: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الأنعام:٩٤] جمعُ فَرَد بفتح الراء، و قيل: بسكون الراء، علىٰ خلاف القياس؛ كأنّه جمع فردان كسَكران، و قال الراغب: إنه جمع فريد كأسير و أسارىٰ.

- قِنْوانٌ في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾ [الأنعام:٩٩] جمع قِنو، وتثنيته أيضاً قنوان، ولا يُفَرِّقُ بين المثنّىٰ والجمع إلا الإعراب.

- صِنوانٌ كما في قوله: ﴿وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ ﴾ [الرعد: ٤] جمعُ صِنْو، و هو أيضاً يُثَنّىٰ علىٰ وزن واحِدِه كقِنْوان.

- الحَوَايَا في قوله: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ ﴾ [الأنعام:١٤٦] جمعُ حاوية، كزاوية وزوايا، و وزنُه فواعل، و قيل: جمعُ حاوياء كقاصعاء و قواصع، و وزنُه أيضاً فواعل، و قيل: جمع حويّة، كظريفة وظرائف، و وزنُه فَعَائِل.

- نَشْرًا ،كما في قوله: ﴿وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا ③﴾ [المرسلات] قرئ "نُشُراً" بضم النون والشين، على هذا فهو جمع نَشور، مثل رُسُل و رَسول، و قرأ ابن عامر "نُشْراً" بضم النون وإسكان الشين، فخفف العين كما يُقَالُ: كتب ورسل. و قرأ حمزة "نَشْراً" بفتح النون وإسكان الشين، وهو مصدر ويراد بالمصدر ههنا المفعول، وحكى صاحب «الكشاف» عن مسروق نَشْراً بمعنى منشورات فعل بمعنى مفعول، كنقض بمعنى منقوض.

- عِضِيْن في قوله : ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر] جمعُ عِضَة، وأصلها عضو فحذفت الواو التي هي لام الكلمة تخفيفاً ، وعوض عنها الهاء مثل الهاء في سنة وشفّة . وجمع (عضة) على صيغة جمع المذكر السّالم على وجهٍ شاذ .

- عِزين في قوله : ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المعارج] جمع عِزَة بتخفيف الزاي ، وأصله عِزْوَة بوزن كِسوة ، وليست بوزن عِدَة . وجرى جمع عِزة على الإلحاق بجمع المذكر السالم على غير قياس مثل عِضَة و عضين .

- المَثَاني ، كما في قوله : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر] جمع مَثنىٰ .

- تَارَةً ، كما في قوله : ﴿وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿٥٥﴾﴾ [طه:٥٥] جمعُها تارات وتِيَر.

- أيْقَاظاً في قوله : ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] جمع يقِظ بكسر القاف ، كأنكاد ونَكد ، وقيل : بِضَمّها كأعْضَاد و عَضُد .

- الأرائك ، كما في قوله تعالى : ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ﴾[الكهف: ٣١] جمعُ أرِيْكةٍ ، كما قال غير واحدٍ .

- سَرِيّ في قوله : ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾﴾ [مريم:٢٤] جمعُه سُريان ، ويأتي جمعُه علىٰ أسرِية .

- آناء ، كقوله : ﴿يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [آل عمران] جمعُ أنىٰ كعَصَا، وقيل : جمع إنىٰ كمِعىٰ ، و قيل : جمع أني بفتح فسكون، أو بكسر، فسكون ، كقِرْد ، و قيل : جمعُ إنْوَةٍ كفِرقَة .

- الصَياصِي في قولـه : ﴿ وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَـٰهَـرُوهُـم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ ﴾ [الأحزاب:٢٦] جمع صِيْصَة أو صِيْصية .

- مِنْسَأة في قوله : ﴿ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ﴾[سبا:١٤] جمعُها مَنَاسِي.

- الحَـرُور ، في قولـه : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَـٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ ﴾ [فاطر] وهو فَعُوْل من الحَرّ، وجمعُه الحُرُوْر بالضَمّ .

- غَرَابِيْب في قوله : ﴿ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ ﴾[فاطر] جمعُ غِرْبِيْب .

- أتْراب، كما في قوله: ﴿ وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴿٥٢﴾ ﴾[ص] جمع تِرْب.

- الآلاء ، كما في قوله : ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾ ﴾[الرّحْمن] جمع إلَىً كمِعىً وأمعاء ، و قيل : جمع ألىٰ كقَفىٰ .

- التَرَاقِي في قوله: ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴿٢٦﴾ ﴾[القيامة] جمع تَرْقُوَةٍ بفتح التاء، وضمّ القاف.

- الأمْشَاج في قوله: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ [الدهر:٢] جمع مشيج، ومِشْج ، كأخدان جمع خَدِين وخِدْن بمعنى الصَّدِيق.

- ألفافًا في قولـه : ﴿ وَجَنَّـٰتٍ أَلْفَافًا ﴿١٦﴾ ﴾[النبـأ] جمـع لِـفٍّ بالكسر ، و قيـل : لُـفّ بالضم ، وقال غيرُ واحد : لا واحدَ له ، كـالأوزاع والأخيـاف. وقـال الكسائي وأبو عبيد : جمع لفيفٍ كشَرِيفٍ وأشْرافٍ.

- العِشَار في قولـه: ﴿ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴿٤﴾ ﴾ [التكـوير] قـال الـسيوطي : جمـع عشرٌ ، و الأكثرون على أنها جمع عُشَراء ، كنفاس ونُفَسَاء .

- الخُنَّس في قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ﴾[التكوير] جمع خَانِسَةٍ، وقيل: جمع خَانِسٍ.
- الكنَّس في : ﴿ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ﴾[التكوير:١٦] جمع كانِسَةٍ ، و قيل : جمع كانِسٍ.
- الزَّبَانِية في : ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ [العلق]جمع زِبْنِيـة بالكسر كعِفْرِيـة ، و قيـل : جمع زابن ، و قيل : جمع زباني ، و قيل : لا واحدَ له من لفظه كالأبابيل والعباديد.
- أَشْتَاتًا في : ﴿يَوۡمَئِذٖ يَصۡدُرُ ٱلنَّاسُ أَشۡتَاتٗا لِّيُرَوۡاْ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ [الزلزال] جمع شَتّ و شَتِيتٍ.
- أبَابِيْـل في : ﴿وَأَرۡسَلَ عَلَيۡهِمۡ طَيۡرًا أَبَابِيلَ ﴾ [الفيـل] لا واحـدَ لـه ، و قيـل : واحدُه إبُّول مثل عِجُّول ، و قيل : إبِّيْل مثل إكليل، و قيل : إبَّال .

الفائدةُ الرابعة

مقابلة الجمع بالجمع تارةً يقتضي مقابلةَ كلّ فردٍ من هذا بِكلِّ فردٍ من هذا، كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوۡتُهُمۡ لِتَغۡفِرَ لَهُمۡ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَٱسۡتَغۡشَوۡاْ ثِيَابَهُمۡ﴾ [نوح:٧] أى اسْتَغْشىٰ كلُّ منهم ثوبَه ، وتارةً يقتضي ثبوتَ الجمعِ لكلِّ فردٍ من أفراد المحكوم عليه ، نحو: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور:٤] أى اجْلِدُوْا كلَّ واحدٍ منهم ذلك العددَ ، و أما مقابلة الجمع بالمُفرَد ، فالغالبُ أن لا يقتضي تعميم المفرد ، و قد يقتضيه ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖ﴾[البقرة:١٨٤] أي علىٰ كل واحدٍ منهم لكل يوم طعامُ مسكين[١] .

---

(١) انظر : الإتقان:١/ ٢٥٤ ، البرهان :٤/ ٣.

٥- فُرُوقٌ دَقِيقةٌ

في ألفاظٍ يُظَنُّ بها التَّرَادُفُ

وَقَعَ في كلام الله تعالىٰ ألفاظٌ يتَوَهمُ واهمٌ بالنسبة إليها أنّها مُترادِفَةٌ ، وليستْ من ذلك في شيءٍ ؛ بل يكون فيها من دقيق الفرق ما يَبهَرُ العقولَ ، و يُطِيرُ بالألباب ، ويُنْبِئُ عن سرّ البلاغة .

كما يقول الإمام ابن تيمية : " إن التَرادُف في اللغة قليل، و أمّا في القرآن إمّا نادِرٌ، و إمّا معدُومٌ، و قلَّ أن يُعبَّرَ عن لفظ واحد بلفظ واحد يُؤدِّيْ جميعَ معناه؛ بل يكونُ فيه تقريبٌ لمعناه ، و هذا من أسباب إعجاز القرآن[(١)] .

و قال الزركشي : " على المُفَسِّر مراعاةُ الاستعمالات، والقطعُ بعدم الترادُف ما أمْكنَ ، فإنّ للتركيب معنىً غير معنى الإفراد، ولهذا مَنَعَ كثيرٌ من المفَسِّرين وقوعَ أحدِ المترادِفَينِ مَوقعَ الآخر في التركيب، وإن اتَّفَقُوْا علىٰ جوازه في الإفراد "[(٢)].

و ههنا سَنُحاوِلُ في بحثنا هذا أن نُعَالج الطرفَ اليَسيرَ من الألفاظ التي يُظَنُّ بها التَّرادُفُ ؛ لكي نُدرِكَ الفَرقَ الدقيقَ بينها، ولكي نكونَ على بَصيرةٍ .

- **الخَشْيةُ والخَوفُ** : إنّ بينهما فرقاً من وجهين : الأول : أنّ الخشية فوقَ الخوف؛ لأنّها مأخوذةٌ من قولهم: شَجَرَةٌ خَاشِيةٌ، أي يابِسَةٌ، وهو فواتُ الشيء بالكلية، بينما الخوفُ من قولهم: ناقةٌ خَوْفَاءُ أي بها داءٌ، وهو نقصٌ لا فواتٌ، علىٰ هذا

(١) فتاوىٰ شيخ الإسلام:١٣/ ٣٤١.

(٢) البرهان:٤/ ٨٧.

فالخشية أعلىٰ من الخوف، و لذا خُصَّتِ الخشيةُ بالله تعالىٰ في قوله : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [الرعد:٢١] والوجهُ الثاني : أنَّ الخشيةَ تكونُ من عظم المَخْشِّي و إن كان الخَاشِي قَويًّا ، بينمَا الخوفُ يكون من ضُعف الخائف وإن كان المخوفُ أمراً يسيراً.

- **الشُحّ والبُخل والضَنّ** : الشُّح أشدُّ البُخل ، قال الراغب : الشُّحُّ بُخلٌ مع حرص، و أمّا الضَنّ – بفتح الضاد و كسرها – فَفَرَّقَ العسكري بينه وبين البُخل بأنّ الضنّ يكون بالعارية ، بينما البخلُ يكون بالهبَة ، و لهذا يُقَالُ : هو ضَنِيْنٌ بعلمه، ولا يُقَالُ : هو بخيلٌ بعلمه؛ لأنّ العلم لا يمكنُ أن يُهبَ به، فإنّ الموهوب لا يكونُ باقِياً في المِلك بعد الهبَة ، و إنّما العلم يُعَارىٰ .
- **السَّبيلُ والطَّرِيقُ** : فالسَبيل أغلبُ وُقُوْعاً في الخير ؛ و الطريقُ لايكادُ يُرَادُ بِهِ الخير إلا مُقْتَرِناً بوصفٍ أو إضافةٍ تُخْلِصُه لذلك.
- **المجيء و الإتيان** : فالأوّلُ يُقَالُ في الجَوَاهر والأعْيان ؛ والثاني في المعاني والأزمان، كما قال تعالىٰ : ﴿ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ ﴾ [يوسف:٧٢] وقال: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ [النحل:١].
- **المدّ والإمداد**: قال الراغب: أكثرُ ما جَاءَ الإمدادُ في المحبوب نحو : ﴿ وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ ﴾ [الطور:٢٢] و المَدّ في المكروه نحو : ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ ﴾ [مريم].
- **السقي والإسْقاء** : إنّ " السقي " من الثُلاثي المجرّد يُسْتَعمَلُ لِمَا لا كلفةَ فيه ، ولذا ذُكرَ في شراب الجنّة نحو: ﴿ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾ ﴾ [الدهر] وأنّ

"الإسْقاء" لِمَا فيه كلفةٌ ، ولذا ذُكرَ في ماء الدّنيا ، نحو: ﴿لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾﴾ [الجن] وقال الراغب : الإسقاء أبلغُ من السقي ؛ لأنّ الإسقاء أن تجعل له ما سقي منه ويشرب ، و السقي أن تُعْطِيه ما يَشْرَبُ.

- **العَمَلُ و الفِعْلُ** : إنّ الأوّل لِمَا كان مع امتداد الزمان، نحو: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ ﴾ [سبا:١٣] ونحو: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ [يٰس:٧١] لأنّ خلق الأنعام ، والثمار، والزُّرُوع يكون بامتداد الزمان ، و الثاني علىٰ عكسه يكون لِمَا كان بالسُّرْعَة ، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴿١﴾﴾ [الفيل] ونحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾﴾ [الفجر] لأنّها إهلاكاتٌ وَقَعَتْ دفعةً.

علىٰ هذا قال الله تعالىٰ: ﴿ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾ [المؤمنون:٥١] لأنّ المقصود المصابرةُ على الأعمال الصالحة، لا الإتيانُ بها مَرّةً أو بسُرعةٍ ، وأمّا قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ ﴾ [الحج:٧٧] فإنّ المقصود به ههنا الامتثالُ بالسُّرعَة ، و لذا جاء بلفظ الفعل.

- **القُعُوْدُ والجُلُوْسُ**: فالأوّل لِمَا فيه لبثٌ بخلاف الثاني، ولهذا اسْتُعْمِلَ الأوّلُ في قوله تعالىٰ: ﴿ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ [القمر:٥٥] لأنّه لازوالَ له، والثاني في قوله: ﴿تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ ﴾ [المجادلة:١١] لأنّه يُجْلَسُ في المجلس زماناً يَسِيراً .

- **التّمامُ والكمالُ** : قيل : الإتمام لإزالة نقصان الأصل ، والإكمال لإزالة نقصان العَوَارِض . وقال العسكري : الكمالُ اسمٌ لاجتماع أبعاض الموصوف به ، و التمام اسمٌ للجزء الذي يَتِمُّ به الموصوفُ.

قلتُ : علىٰ هذا فالإكمال فوق الإتمام ، و يكون بعد تمام شيءٍ ، وقد اجْتَمَعَا في

قوله تعالىٰ : ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة :٣].

- **الإعطاءُ والإيتاءُ** : قال الجُوَيْنِي: إنّ الإيتاء أقوىٰ من الإعطاء في إثبات مفعوله ؛ لأنّ الإعطاء له مُطاوعٌ، تَقُولُ: أعْطَانِيْ فَعَطَوْتُ، ولا يُقَالُ: اٰتاني فأتيتُ، و إنّما يُقَالُ : فأَخَذْتُ ، و الفعل الذي له مُطاوعٌ أضعفُ في إثبات مفعوله من الفعل الذي لا مُطاوعَ له؛ لأنه يَدُلّ علىٰ أنّ فعل الفاعل كان مَوقُوفاً علىٰ قبول في المحل، لولاه ما ثَبَتَ المفعول، و لهذا يَصحُّ : قَطَعْتُه فانْقَطَعَ، أو ما انْقَطَعَ، ولا يجوزُ: ضَرَبْتُه فانْضَرَبَ، أو فما انْضَرَبَ، لأنّ هذه الأفعال إذا صدرتْ من الفاعل ثَبَتَ لها المفعول في المحلّ.

ولذا قال تعالىٰ : ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٦٩] لأنّ الحكمة إذا ثبتتْ في المحلّ دامتْ، وقال : ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾ [الكوثر] لأنّ النبي ﷺ وأمّته يَرِدُوْنَ على الحوض وُرُوْدَ النازل؛ و يتْرُكون ذلك عمّا قريبٍ؛ و ينْتَقِلُون إلىٰ ما هو أعظمُ منه .

- **السَّنَةُ والعَام** : قال الراغب: الغالبُ استعمال السَنة في الحول الذي فيه الشدّة والجدب ، و لهذا يُعَبَّرُ عن الجدب بالسَنَة ، والعام ما فيه الرُخاء والخصب[1] .

(١) انظر: البرهان: ٤/ ٧٨-٨٧، الإتقان١/ ٢٥٤-٢٥٦.

٦ - قواعدُ
في السُّؤال والجواب

و من المُهمّ أنّ من أساليب الكلامِ السؤالَ والجوابَ عنه ، و له مَزِيةٌ علىٰ غيره من الأساليب لقُوّة تأثيره في النُّفُوس كما هو مُشاهدٌ ، و قد وقع هذا في كلام الله تعالىٰ ، وفي هذا الصدد قواعدُ يُوْجِبُ فهمُها البصيرةَ ، و هي هذه :

- الأصلُ في الجواب أن يكونَ مُطابِقاً للسؤال كما جاء في القرآن : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة:٢١٩] فالسؤال كان عن الشيءِ الذي يُنْفَقُ في سبيل الله، فأجَابَ بأنّه العَفْوُ، أي ما زَادَ عن حَاجِيَاتِهم وفَضُلَ منها.

- وقد يعدل في الجواب عمّا يقتضيه السؤال تنبيهاً علىٰ أنّه كان من حقّ السؤال أن يكون كذلك ، و يُسَمِّيْه السَّكاكي الأسلوبَ الحكيمَ . ومثالُه ما قال تعالىٰ إخباراً عن قصّة موسىٰ و فرعون، وهو قولُه : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ﴾ [الشعراء:٢٣-٢٤] لأنّ سؤال فرعون كان عن ماهية ربّ العالمين ، وهو خطأ فاحشٌ في حقّ البارئ تعالىٰ ، و لذا عَدَلَ عنه إلى الجواب الصواب ببيان الوصف المُرْشِدِ إلىٰ معرفته تعالىٰ.

- وقد يجيءُ الجوابُ أعمَّ من السؤال للحاجة إليه في السؤال المطروح ، ومثالُه قوله: ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ ﴾ [الأنعام] وقولُه: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ ﴾

[طه] زَادَ في الجواب استلذاذاً بخطاب الله تعالىٰ .

- وقد يجيءُ الجوابُ أنقصَ من السؤال لاقتضاء الحال ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾[يونس:١٥] فأجابَ عن سُؤالهم عن التبديل دون الاختراع لوجهين : الأوّل : لِمَا قالَ الزّمخشري من أن تبديل القرآن في إمكان البشر ، وأما الاختراع فلا ، فطوّىٰ ذِكرَه للتنبيه علىٰ أنّه سُؤال محال ، والثاني : ما قال الإمام الزَّرْكشِي : إنّ التبديل أسهلُ من الاختراع ، وقد نَفىٰ إمكانَه ، فالاختراع أولىٰ بالنفي .

- قد يعدل عن الجواب أصلاً إذا كان السائل مُتعَنِّتاً ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾[بني إسرائيل :٨٥] فعَدَلَ عن الجواب ؛ لأنّ اليهودَ إنّما سَألُوْا النّبيَّ ﷺ عن الروح تعجيزاً وتغليطاً إذِ الروحُ يُطْلَقُ على الإنسان ، والقرآن، وعيسىٰ، وجبريل، وصنفٍ من الملائكة ، فقصد اليهود أنْ يسألوه، فبِأيّ جواب أجَابَ قالُوا : ليس هو ، فأجاب الله تعالىٰ عن ذلك مجْملًا ، و عَدَلَ عن أصل الجواب .

- الأصلُ في الجواب أن يكونَ مُشَاكلاً للسؤال ، فإن كان جُملةً اسمْيةً فينبغي أن يكون كذلك ، وهو الأصل في الجواب المقدَّر ، إلاَّ أن ابنَ مالك قال في قولك : زيدٌ في جواب من قَرَأ ؟ إنّه من باب حذف الفعل جرياً علىٰ عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تَمامَها ، قال الله تعالىٰ : ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ﴾[يٰس: ٧٨-٧٩] قال : فلمّا أتىٰ بالفعلية مع فوات مشاكلة السؤال عُلِمَ أن تقدْيرالفعل أولىٰ .

- قال الراغب : إذا كان السؤال للتعريف تعدّىٰ إلىٰ المفعول الثاني تارةً بنفسه ، وتارةً بـ" عَن" ، و هو الأكثر ، نحو : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ و إذا كان الاستدعاء مالاً ، فإنّه يتَعَدّىٰ بنفسه ، و بـ" مِنْ "و الأوّل أكثرُ ، نحو : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾[الأحزاب:٥٣] ونحو : ﴿ وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ ﴾[الممتحنة:١٠] و ﴿ وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [النساء:٣٢] [1] .

٧ - قاعدة

في الخطاب بالاسم والفعل

والمشهورُ عند البيانيين أنّ الاسمَ يدُلُّ على الثبوت والاستمرار، بينما الفعلُ يدلُّ على التجدّد والحُدُوث ، علىٰ هذا فلا يحْسُنُ وضعُ أحدهما موضعَ الآخر، و إليك أمثلةً من القرآن الكريم :

١- قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[الكهف:١٨] جِيءَ بالاسم وهو قوله : بَاسِطٌ ، ولو قِيْلَ : "يبْسُطُ "بالفعل لم يُؤَدِّ الغرضَ المقصودَ ؛ لأنّه يُؤْذِنُ بمزاولة الكلب البسطَ، و أنّه يتجدّد له شيئاً بعد شيء، فـ" باسطٌ " أشعرُ بثبوت الصفة له .

٢- قوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾[فاطر: ٣] جِيءَ بالفعل : "يَرْزُقُكمْ"، فلو قيل : رازقُكم لَفَاتَ المقصودُ ؛ لأنّ الغرض أن يُنبَّه علىٰ أنَّ رزق الله يتجدّدُ شيئاً بعد شيءٍ .

---

(١) انظر: الإتقان:٢/ ٢٥٧-٢٥٩، والبرهان:٤/ ٤٤-٤٨.

٣- قال تعالىٰ : ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ١٦ ﴾ [يوسف] فجاءتِ الحالُ في صورة المضارع ؛ إذِ المرادُ أنْ يُفيدَ أنّهم آخِذون في البُكاء ، يُجدِّدُوْنَه شيئاً بعد شيء.

٤- قوله تعالىٰ : ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ ﴾[الأنعام:٩٥] قال الإمامُ الرازي : لمّا كان الاعتناءُ بشأن إخراج الحَي من الميت أشَدَّ أتىٰ فيه بالمضارع لِيدُلَّ على التجدُّد .

قالَ الرَّاقِمُ المفتاحي عفا الله عنه : لمّا كان الحي له أحوالٌ مُتجدِّدةٌ كما هو مشاهدٌ، أتىٰ بفعل المضارع ، فإنّ فعلَ إخراج الحي من الميت يمُرّ بهذه الأحوال المتجدّدة من كونه نطفةً، ثم علقةً، ثم مضغةً ، ثم لحماً ، إلىٰ غير ذلك من الأحوال ، فناسَبَ له الفعلُ بخلاف إخراج الميت من الحي ؛ فإنّه يكونُ دفعةً غالباً ، فنَاسَبَ له ما يدُلُّ علىٰ الثبوت من الاسم .

ثم لايَعزُبَنَّ عنكم أنّ هذه القاعدة أنْكرَها - كما حكى الزركشي والسيوطي- أبو المطرف بن عمرو ، و حَكمَ عليها بالغرابة ، وقال : إنّ الاسمَ إنّما يَدُلُّ علىٰ معناه فقط، أمّا كونُه يثبت المعنىٰ للشيء فلا. ثم أوْرَدَ له أمثلةً من القُرآن ، ومنها قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ١٥ ﴾ [المؤمنون]و قوله : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تُبۡعَثُونَ ١٦ ﴾[المؤمنون] وغيرهما.

فائدة :

قال ابنُ عطية : سَبيلُ الواجبات الإتيانُ بالمصدر مرفوعاً، كقوله تعالىٰ: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ ﴾[البقرة:٢٢٩] و قوله : ﴿ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖ ﴾[البقرة: ١٧٨] وسبيلُ المندوبات الإتيانُ به منصُوْباً،

كقوله تعالىٰ: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤].

وقال أبوحيان : الأصل فيه قوله تعالىٰ : ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [الذاريات:٢٥] فإن التسليم أوّلاً مندوب، فجيء بالمصدر منصوباً؛ وردُّ السلام واجبٌ، فجِيْءَ به مرفوعاً، والوجهُ في ذلك أن الجملة الاسمية أثبتُ، و آكدُ من الفعلية (١).

٨ - قَوَاعِدُ في العَطْفِ

۞ العطفُ علىٰ ثلاثة أقسام

١- عطفٌ على اللفظ وهو الأصل والكثير، كقوله تعالىٰ : ﴿ٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة:١٥٣] فعَطَفَ الصلوٰة على الصبر لفظاً .

٢- عطفٌ على المحلّ ، كقوله تعالىٰ : ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [هود:٦٠] قيل : إنّ "يوْمَ القِيامَةِ" عطفٌ علىٰ محلّ "هذه" .

٣- عطفٌ على المعنى ، و أسْماه البعضُ عطفاً على التوهُّم ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ۝٧﴾ [الصٰفٰت] قيل : إنّ "حفظاً" عطفٌ علىٰ معنى "إنا زينا السماء الدنيا" لأنّ المعنىٰ : إنا خلقنا الكواكبَ في السّماءِ الدُّنيا زِينةً للسماء وحفظاً من كل شيطان مارد .

۞ أُخْتُلِفَ في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه ، فمَنَعَه أكثرُ البيانيين، و أجازَهُ جماعةٌ منهم، وخَالَفَهُم كثيرٌ من النحويين، كابن خَرُوف، والصفار، وابن عمرو.

---

(١) انظرالبرهان:٤/ ٦٦-٧٢ ، والإتقان:٢/ ٢٥٩-٢٦١.

واستدلُّوا عليه :

أولاً : بقوله : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [البقرة:٢٥] حيثُ عَطَفَ علىٰ قوله : ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾.

وثانياً : بقوله تعالىٰ: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ [الصف:١٢] .

ولكن الزمخشري نَازَعَهُم في ذلك ، و قال في الأولىٰ : إنّه ليس المعتمد بالعطف الأمر، حتّىٰ يطلب له مشاكل ؛ بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين علىٰ جملة ثواب الكافرين ، وقال في الثانية : إن العطف علىٰ تؤمِنُون ؛ لأنّه بمعنىٰ " آمنوا "، حكاه السيوطي ، و قال : و رُدَّ بأنّ الخطاب به للمؤمنين ، و بـ" بَشِّر" للنبي ، و بأن الظاهر في"تؤمنون" أنه تفسير للتجارة لا طلب ، و قال السكاكي : الأمران معطوفان علىٰ "قل" مقدرةً قبل (يٰأيها)، وحذفُ القول كثيرٌ.

- أُخْتُلِفَ في جواز عطف الاسمية على الفعلية وعكسه ، فالجمهور على الجواز ، و منعه البعض ، فعلىٰ هذا يصحّ عطفُ قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ﴾ [الانعام:١٢١] علىٰ قوله: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام:١٢١] وهو اختيار الحنفية.

- وكذا اخْتُلِفَ في جواز العطف علىٰ معمولي عاملين ، فمَنَعَه سيبويه، والمبرّد، وابن سراج، وابن هشام ، وجوّزه الأخفش، والكسائي، والفرّاء، والزّجاج . وخُرِّجَ عليه قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الجاثية] علىٰ قول من قرأ " آياتٍ "

بالنصب، وهي قراءة الأعمش، والجحدري، وحمزة، والكسائي، فقوله "واختلافِ الليل والنهار" إلىٰ قوله "آياتٍ لقوم يعقلون "من العطف علىٰ معمولي عاملَين ، فالعاملان هما " إنّ " و " في" و أُقِيمَتِ الواوُ مقامَهما، فعَمِلَتِ الواوُ الجرَّ في "اختلاف الليل والنهار" والنصبَ في "آياتٍ لقوم".

❁ اخْتُلِفَ أيضاً في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، فأكثرُ البصريين علىٰ المنع ، بينما الكوفيون على الجواز ، و خَرَّج عليه المُجِيزُون قراءةَ حمزة في قوله تعالىٰ : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١] بالجرّ عطفاً على الضمير المجرور في "بِه"، و قال أبوحيان : والذي نختاره جوازُ ذلك لوُرُوده في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً[1] .

٩- قَواعِدُ في العَدَد

• العَدَدُ إذا اشْتُقَّ منه اسمُ الفاعل كقولنا : رابعة وخامسة وسابعة وغيرها، فله استعمالان :

١- أحدُهما أن يُرَادَ به واحدٌ من ذلك العَدَد، فهذا يُضَافُ للعدد الموافق له، نحو رابعُ أربعةٍ ، وخامسُ خمسةٍ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة :٤٠] ولا يجوزُ إطلاقُ هذا في حقّه تعالىٰ ، ولهذا أنكرَ الله تعالىٰ علىٰ مَن يَقُولُ ذلك ، فقال : ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[المائدة:٧٣]، وليس في هذه الصورة إلاَّ الإضافة خلافاً لثعلب ؛ فإنه

(١) انظر الإتقان: ٢/ ٢٦١-٢٦٣، والبرهان:٤/ ١٠١-١١٧.

أجَازَ "ثالث ثلاثة" بالتنوين .

٢- والثاني أن يكون بمعنى التصيير ، وهذا يُضَافُ إلى العَدَد المُخَالِف له في اللفظ بشرط أن يكون أنقصَ منه بواحدٍ، كقوله تعالىٰ : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة :٧] والمعنىٰ : رابعُ ثلاثةٍ ، و سَادسُ خمسةٍ، و هذا يجوز إطلاقه عليه تعالىٰ .

• إنّ ما يُضَافُ إليه العددُ من الثلاثة إلى العشرة حقُّه أن يكون من أسماء الأجناس أو من أسماء الجمع ، وحينئذٍ يجوزُ أن تدخُلَ عليه " مِنْ " الجارّةُ ، كقوله تعالىٰ : ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة:٢٦٠] ويجوزُ إضافتُه ، كقوله : ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل:٤٨] و إن كان غيرَهما من الجموع أضِيْفَ إليه الجمعُ علىٰ مثال جمع القِلّة من التكسير ، وعلّتُه أنَّ المضافَ موضوعٌ للقِلّة ، فتلزمُ إضافتُه إلىٰ جمع قلةٍ طلباً لِمُناسَبة المضاف إليه المضافَ في القلّة ، كقوله تعالىٰ: ﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان:٢٧].

وقد اسْتُشْكِلَ علىٰ هذه القاعدة بقوله تعالىٰ : ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[البقرة: ٢٣٨] فإن "قُرُوء" جمعُ كثرةٍ وقد أُضِيفَ إلى الثلاثة ، ولو جَاءَ علىٰ القاعدة لقيل : ثلاثة أقْرَاء" بلفظ جمع القِلَّة.

وأجِيْبَ عنه بوُجُوهٍ :

الأول : بأنّ وزن "فَعل" بالفتح يُجمَع غالباً علىٰ "فُعُول"، وأمّا جمعُه علىٰ " أفعال " فشاذٌ ، فاختِيرَ هنا جمعُ الكثرة علىٰ خلاف القياس إيثاراً للفصيح ، فأشبه ما ليس له إلا جمع الكثرة ، كما يُقَالُ : ثلاثة دراهم ، قاله ابن مالك .

الثاني : أنه إنما أضِيْفَ إليها جمعُ الكثرة نظراً إلىٰ كثرة المتربّصات؛ لأنّ كلّ واحدةٍ تَتَربّصُ ثلاثةَ قُرُوءٍ، فعلىٰ هذا أنه جمع القلة بالنسبة إلىٰ كل واحدٍ من المطلقات. قال الزركشي : حكاه في البسيط عن أهل المعاني .

الثالث : أنه علىٰ حذف مضاف ، أي ثلاثة أقراء قروء .

الرابعُ : أن الإضافة نعتٌ في تقدير الانفصال ، لانه بمعنىٰ "مِن" التي للتبعيض، والمعنىٰ : ثلاثة أقرَاء من قُرُوء.

- إنّ ألفاظ العَدَد بمنزلة النصوص، ولهذا لا يَدخُلُها تأكيدٌ ؛ لأن التأكيد في الأصل لدفع المجاز في الكلام حيث أطْلِقَ الكلّ وأرِيْدَ به البعض منه، وهذا مُنتَفٍ في العَدَد، و أُورِدَ علىٰ هذه القاعدة آياتٌ لم تجرِ هذه القاعدة فيهنّ .

١- منها قوله تعالىٰ : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة:١٩٦] و الجواب : أن التأكيد هنا ليس لدفع نقصان أصل العدد، بل لدفع نقصان الصفة ؛ لأن الغالب في البدل أن يكون دون المبدل منه معناه أن الفاقد للهدي لا ينقص من أجره شيء .

٢- ومنها قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ و لو كانت ألفاظ العدد نصوصاً لما دخلها الاستثناء ، إنما يكون عاما ، والجواب أن التجوز قد يدخل في الألف ؛ فإنها تذكرة في سياق المبالغة للتكثير والاستثناء رفع ذلك .

٣- ومنها قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ وقوله ﴿سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ قالوا: المراد بها الكثرة، وخصوص السبعين ليس مرادا وهذا مجاز[1] .



---

(١) انظر : البرهان ٤/١١٨-١٢٠.

البَابُ الرَّابِعُ
شُرُوطُ الْـمُفَسِّر و آدابُه و منهجُه

بِمَا أنّ للقرآن الكريم في بلاغته وبيانه أسلوباً فذّاً مُعجزاً، واستدلالاً بسيطاً عميقاً، وأمثالاً خَلّابةً جَذّابةً ، وحِكماً بالغةً ، و قِصَصاً مُختَارةً ، يجِبُ علىٰ من هو بصدد تفسيره أنْ يكونَ ماهراً في العُلوم الشَّرعيّة الإسلامية، وبارِعاً في الفُنُون العَرَبيةِ الأدَبِيّةِ، ومُتَيقِّظاً، ومُتْقِناً، وضابطاً فيما يَقُولُه في القرآن الكريم . لذلك فالعُلَماء بَيّنُوا شُروطاً عديدةً، وآداباً كثيرةً لِمَنْ يتصدّىٰ للتفسير، وأنا أُشِيرُ إلىٰ أطرافٍ من مَقَاصِدِها كراهةَ الإطالة، وخوفاً من الملالة، وأكثرُها من الإتقان للسيوطي، والبرهان للزركشي، وفتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ، ومَبَاحِث في علوم القرآن للشيخ منّاع القطّان، إلا أني لم التزم إيرادَ عباراتهم بعينها؛ بل تارةً لَخَّصْتُها، وتارةً فَصَّلْتُها بتعبيرات منّي حسبما اقتضى المقام.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

شُرُوطُ المُفَسِّر

۞ يجبُ علىٰ من يتَصَدّىٰ للتفسير أنْ يَعرِفَ خمسةَ عشرَ عِلماً علىٰ وجه الإتقان والكمال؛ و هي: اللُّغة والنحو، والتصريف، والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والبديع، والقراءات، وأصول الدين، وأصول الفقه، وأسباب النزول، والقصص، والناسخ والمنسوخ، والفقه، والأحاديث المُبَيِّنَة لتفسير المجمل والمبهم، و علمُ المَوهبَة، وقد سبق منّا تحقيقُ وتفصيلُ هذه العلوم.

قال العلامة الزمخشري : وهذه العلوم التي لا مَندُوحَةَ للمُفَسِّر عنها، و إلا فعِلْمُ التفسير لا بُدَّ له من التبحُّر في كل العلوم(١) .

وقال الإمام النووي : ويَحرُمُ تفسيرُه بغير علم ، والكلامُ في معانيه لمن ليس من أهلها ، والأحاديث في ذلك كثيرة ، و الإجماع منعقدٌ عليه(٢) .

۞ ومن شُروط المفسِّر أن يكون صحيحَ الاعتقاد، وأنْ يَلتزِمَ سُنّةَ الدين، فإنّه إنْ كان فاسدَ العقيدة ومُتَّهَماً بهوىً، لايُؤتَمَنُ على الدنيا، فكيفَ فيما يقُولُ في أسرار الله تعالىٰ ومراداته؟ ولأنّه لا يُؤتَمَنُ أنْ يَبْغِيَ الفتنةَ ، و يُغِرَّ الناسَ بِلَيِّه، وخِداعه كدأب الباطنية، وغُلاة الرافضة، ولا يُؤتَمَنُ أن يحمِلَه هَوَاه علىٰ تحريف النصوص،

(١) أبجد العلوم : ١/ ١٥٧.

(٢) التبيان في آداب القرآن :٨٥.

والخيانةِ في الأخبار، لتُوَافِقَ هَواهُ و بِدعتَه، ولِيَصُدَّ الناسَ عن اتباع السَّلَف، ولزومِ طريق الهُدىٰ.

۞ ويجبُ أن يكون اعتمادُه في التفسير على النقل عن النبي ﷺ، و عن أصحابه ﷺ، ومَنْ عَاصَرَهم من التابعين، ولا يَعْدِلُ عن مذاهب الصحابة والتابعين في التفسير.

قال الإمامُ ابن تيمية : وبالجملة مَنْ عَدَلَ عن مذاهب الصحابة، والتابعين، وتفاسيرهم إلىٰ ما يُخَالِفُ ذلك كان مُخْطِئاً بل مُبْتَدِعاً ؛ لأنّهُم كانوا أعلمَ بتفسيره ومعانيه، كما أنّهُم أعلمُ بالحقّ الذي بَعَثَ اللهُ به رسولَه[1] .

۞ يجِبُ عليه أن لا يُحاوِلَ الإقدامَ على التفسير بمجرّد الرأي والعقل ؛ فإنّه مَزلّة الأقدام، وقد قال الله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [بني إسرائيل:٣٦] و قال: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[البقرة].

۞ ولا يجترئ على التفسير بمجرّد الهَوىٰ من غير هُدًى من الله ورسوله ، ولا يُخضِعُ معانيَ القُرآن أمامَ ما تهواه نفسُه، و يُوَسْوِسُ به ، فإنّه هو دأبُ الضّالّين والمُضلّين، كما نُشَاهد ذلك في أهل البدعة والهوىٰ .

۞ وعليه أن يَجتَنِبَ من البدعة والفِسق . قال الزركشي :

" اعلم أنّه لا يحصل للناظر فهمُ معاني الوَحْي حقيقةً، ولا يَظهَرُ له أسرارُ العلم من غيب المعرفة، وفي قلبه بدعةٌ، أو إصرارٌ على ذنبٍ ، أو في قَلبه كبرٌ ، أو هَوًى ، أو حُبُّ الدنيا ، أو كان غيرَ متحقق الإيمان ، أو ضعيفَ التحقيق ، أو مُعتمِداً علىٰ قولِ

(١) مجموعة الفتاوى : ١٣/ ٣٦١-٣٦٢.

مُفَسِّرٍ ليس عنده إلا عِلمٌ بظاهر، أو راجِعاً إلىٰ معقوله ، و هذه حُجُبٌ و مَوانِعُ "[١].

۞ ويجبُ الاحترازُ عن التفاسير الغَريبة ، فلا يَذْكرُ منهَا شيئاً إلا علىٰ سبيل التعجّب والإنكار. ومثالُه قولُ من قال في" حٰمٓ عسقٓ " : إنّ الحاءَ حَربُ عَلِي ومُعاويةَ؛ والميمَ ولايةُ المروانية؛ والعينَ ولايةُ العبّاسية؛ والسينَ ولايةُ السُفيانية؛ والقافَ قُدوةُ مهدي. ومن ذلك ما نَقَلَ ابنُ فُورَكَ في قوله تعالىٰ : ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾ [البقرة: ٢٦٠] : إنّ إبراهيمَ ﷺ كان له صديقٌ وَصَفَه بأنّه قَلبُه، والمعنىٰ : لِيَسْكنَ هذا الصديق إلىٰ هذه المشاهدة إذا رآها عَياناً . وهذه هفواتٌ لا يجوزُ أن يُفَسَّرَ القُرآنُ علىٰ مُقتضَاها ، فالواجبُ الحذرُ عن مثلها .



(١) البرهان: ٢/ ١٨٠-١٨١.

الفَصْلُ الثَّانِي

آدابُ الـمُفَسِّر

هذه شُرُوطٌ يتوجّبُ على المُفَسِّر أنْ يلحظها، وأما الآداب فهي ما يلي :

- من آدابِ المفسِّر صحةُ المقصد، و حُسْن النية، وقد قال النبي ﷺ : «إنّما الأعْمالُ بالنِّيات»(١).

فلا يَرغَبُ في الدنيا و متاعها ؛ لأنّه إذا رَغِبَ فيها لا يُؤْمَنُ عليه أن يتوَسَّلَ به إلىٰ غرض من أغراض الدنيا الدَّنِيّة، فيَصُدُّه عن صواب قصده، و يُفْسِدُ عليه صحةَ عمله.

- ومن آدابه التفكر والتدبُّر في معاني القرآن وأسراره، وهو أصل الوُقوف عليها، فمَنْ لم يَتَدَبَّرْ و يتفَكرْ لا حَظَّ له من معاني القُرآن وأسراره.
- ومن آدابه أنْ يكونَ مُصْغِياً إلىٰ كلام رَبّه، مُلقِياً السمعَ، و هو شهيدُ القلب لمعاني القرآن، ناظراً إلىٰ قُدرته ، ومُعَظِّماً له، ومُفْتَقِراً إلى التّفَهُّم بحالٍ مستقيمٍ، وقلبٍ سليمٍ ، وبدعاءٍ، وتضرُّعٍ، وتَمَسْكنٍ، وانتظارٍ للفتح عليه من الفتَّاح العليْم .
- ومن آدابه أنْ يكوْنَ حَسَنَ الخُلق، مُؤَدَّباً بالآداب الإسلامية، مُهذَّباً بالأخلاق الفاضلة، فإنّ المفسِّر في موقف المُؤدِّب، ولا تَبْلُغُ الآدابُ مَبلَغَها في النفس إلا إذا كانَ مِثالًا يُحذىٰ في الخُلق والفضيلة.

---

(١) رواه البخاري:١، ومسلم:٣٥٣٠، و الترمذي:١٥٧١، والنسائي:٧٤ وغيرهم.

- ومن آدابه أنْ يمْتَثِلَ ما يدعو إليه القرآنُ الكريمُ ، فإنّ العلم يجِدُ قبولاً مِمّن يمتثلُ، ويعمَلُ وفقَ ما يَدعُو هو إليه أضعافَ ما يَجِدُ من سموّ مَعَارِفِه، و دِقّة مَبَاحِثِه، وكثيراً ما يَصُدُّ الناسَ عن تلقّي العلم من بحرٍ زاخرٍ في المعرفة والعلم لِسُوْءِ سُلوكه ، وعدمِ تطبيقِ العَمَل مع علمِه .
- ومن آدابه أن يتحرَّى الصدقَ ، والضبطَ في النقل والرواية ، فلايتكلّمُ ، ولا يكتُبُ إلا عن تَثَبُّتٍ لِما يَروِيهِ حتّىٰ يكونَ في مأمن من التصحيف، واللحن .
- ومن آدابه أن يتَرَفَّعَ عن سَفَاسِفِ الأمور، ولا يَغْشىٰ أعتابَ الجاه، والسلطان، كالسائل المتكفّف .
- ومن آدابه التواضعُ، و لِيْنُ الجانِب، فإنّ التصلّفَ العلمي حاجزٌ حصينٌ يحُول بين العالم والانتفاع بِعِلْمِه ، ومع ذلك فلاينبغي له أن يُعرِضَ عن حسن السمت الذي يكسب له هيْبَةً ووَقَاراً ، فاللائقُ بمقامه الجليلِ هو الجمعُ بين التواضع، والوقار من غير إفراط وتفريط .



الفصل الثالث

مَنْهَجُ التفسير

وممّا يدعو إلىٰ الاعتبار والاهتمام بعد تحلية المفسّر بالشروط التي لا بُدَّ منها، وبعد تزيينه بالآداب التي يُرْغَبُ فيها، أنْ يَنهَجَ مَنهجَ الصَّواب والسداد في التفسير، لينال المرادَ يقيناً ، أو غالباً، والمنهج الصواب في ذلك هو ما يلي :

- أن يَطلُبَ التفسيرَ أوّلاً من القرآن الكريم ؛ فما أُجْمِلَ في مكان فقد فُسِّرَ في موضع آخر ، و ما اخْتُصِرَ في مكان ، فقد بُسِطَ في موضع آخر ؛ فإنْ أعْياه ذلك طَلَبَه من أنوار السُّنة ، و في استبصار سيرة النبي ﷺ ، فإنّها شارحةٌ للقرآن ؛ فإنْ لم يجدْ في ذلك فالأهمّ أن يَرجِعَ إلىٰ أقوال الصحابة، فإنّهم أعْلَمُ بالقُرآن من غيرهم ، وهُم نُجُوم الملّة و هُداةُ الأمة ؛ فإنْ لم يجد عندهم ما يكشفُ المرادَ ، فالرُجُوع إلىٰ منْ عَاصَرَهم من التابعين أهمُّ وآكدُ .
- وإذا تَعَارَضَتْ أقوالُ الصحابة ، أو أقوالُ التابعين ، فعليه أن يطلُبَ التوفيقَ بينها ، فإن أمكن الجمعُ بينها فَعَلَ ، و إن لم يمْكن رَدَّ الأمرَ إلىٰ ما ثَبَتَ فيه السمعُ ، فإن لم يجد سَمعاً ، وكان للاستدلال طريقٌ إلىٰ تقويةِ أحدهما، رَجَّحَ ما قَوِيَ الاستدلالُ فيه ، و إن تَعَارَضَتِ الأدلّة في المراد عَلِمَ أنّه قد اشْتَبَه عليه ، فيُؤمِنُ بمراد الله تعالىٰ، ولا يتَهجَّمُ علىٰ تعيينه ، و يُنزِلُه منزلةَ المُجمَل قبل تفصيله، والمتشابهِ قبلَ تعيينه .
- ولا يجترئ علىٰ تفسير المتشابهات بمجرّد الرأي والعقل ، فإنّه لا مَسَاغَ للاجتهاد

في تفسيره ؛ ولا طريقَ إلىٰ ذلك إلا بالتوقيف بِنَصٍّ من القرآن، والسُّنة ، أو إجماعِ الأمة علىٰ تأويله.

- وإنْ لم يجدْ التفسيرَ في الكتاب، والسُّنة، وأقوال الصحابة ، والتابعين ، وَجَبَ عليه أن يَجتهدَ في ذلك حَسْبَ ما في وُسْعه من الطاقة ، فيَبدَأ بالعُلوم اللفظية ، و أوّلُ ما يجب البدايةُ به منها تحقيقُ الألفاظ المفردة ، فيتكلّم عليها من جِهة اللُّغة، ثم التصريف ، ثم الاشتقاق ، ثم يتكلّم عليها بحسب التركيب ، فيبدأ بالإعراب، ثم بما يتعلق بالمَعَانِي ، ثم بالبَيان ، ثم بالبديع ، ثم يُبَيّنُ ما هو المعنى المراد بالآية، ثم يتكلّم علىٰ ما يتعلق بالاستنباط من الآية، ثم ما يتعلق بالإشارة .

- وينبغي له أن يُبَيِّنَ سببَ النُّزُول إن كان هُناك، وأن يَذكر المناسبةَ بين الآيات والسُّور، وأمّا البحثُ في أنّه بأيّها يبْدَأ ؟ فالتحقيقُ ما قاله الزركشي من أنّه إن كان وجه المناسبة مُتَوَقّفاً علىٰ سبب النُّزُول، فالأَولىٰ أن يُقدِّمَ ذكرَ السبب ؛ لأنه حينئذٍ من باب تقديم الوَسَائل على المقاصد، وإن لم يَتوقّف وجهُ المناسبة علىٰ ذلك فالأَولىٰ تقديم وجه المناسبة[1] .

ويجبُ عليه أن يتَحَرّىٰ في التفسير مطابقةَ المفسَّر، وأن يحترزَ في ذلك من نقصٍ عمّا يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفَسَّر، أو أن يكون في المعنىٰ زيادةٌ لا تليق بالغرض، أو أن يكون في المفسر زيغٌ عن المعنى المفسَّر، وعدولٌ عن طريقه ؛ حتىٰ يكون غيرَ مناسب له، ولو من بعض أنحائه ؛ بل يجتهد في أن يكون وفقَه من جميع أنحائه[2] .

- وعلى المفسِّر مراعاةُ الوضع الحقيقي ، ومراعاة التأليف ، وأن يُوافِقَ بين المفردات،

---

(١) البرهان:١/ ٣٤.

(٢) انظر: البرهان:٢/ ١٧٦.

وتلميح الوقائع ، فعند ذلك تَتفَجَرُ يَنَابِيعُ الفوائد[١] .

- وعلى المفسِّر أن يكون محطّ نظره مراعاةُ نظم الكلام الذي سِيْقَ له ، و إن خالفَ أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوّز في الكلام ، فالمفسِّر يُراعِي الاستعمالاتِ في الألفاظ التي يُظَنُّ بها الترادفُ، وأن يقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإن للتركيب معنىٰ غير معنىٰ الإفراد .
- وإن كان اللفظ يَحتمِلُ معنيين فصاعداً فعليه الاعتماد على الدلائل، والشواهد، دون مجرّد الرأي ، فإنْ كان أحدُ المعنيين أظهرَ وَجَبَ الحَملُ عليه، إلا أن يقوم دليلٌ علىٰ أن المرادَ هو الخفي ، و إن استويا في الظُّهُور والخَفَاء ، والاستعمال فيهما حقيقةً فهو علىٰ أنواع :

الأول : أن يكونَ استعمالُه في أحدهما حقيقةً لغويةً أو عُرفيةً ؛ وفي الآخر حقيقةً شرعيةً ، ففي هذا الحملُ على الشَّرعية أولىٰ ، إلاَّ أن يَدُلَّ دليلٌ علىٰ إرادة اللغوية ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ [التوبة:١٠٣]

والثاني: أن يكون استعمالُه في أحدهما عُرفيةً ، وفي الآخر لُغَويةً ، ففيه الحملُ علىٰ العُرفية أولىٰ.

والثالثُ : أن يتّفق المعنيان في الاستعمال لغةً، أو عرفاً ، أو شرعاً، وهذا أيضاً علىٰ ضربين: الأول: أن يتنافىٰ اجتماعهما، ولم يمكن إرادتهما جميعاً باللفظ الواحد، كالقَرء للحيض والطُّهر ، فعلىَ المفسِّر أن يجتهدَ في المراد منهما بالأمارات الدالّة

---

(١) البرهان: ٢/ ١٧٦.

عليه ، فما ظَهرَ له فهو مرادُ الله تعالىٰ في حقّه غالباً ، و إن لم يظهر له شيءٌ ، فهل يُتَخَيَّرُ في الحمل علىٰ أيِّهما شَاء ، أو يأخُذ بالأغلظ حكماً أو بالأخفّ؟ ففيه أقوالٌ، والثاني: أن لايتنافيا و يمكن إرادتهما جميعاً ، ففيه الحملُ عليهما جميعاً واجبٌ عند المحقّقين إلا أن يدُلّ دليلٌ علىٰ إرادة أحدهما[1] .

- ويجب عليه أن يجتنبَ من ذكر عِلَلِ النحو، ودلائل أصول الفقه، ومسائل الفقه، ودلائل أصول الدين، وغيرهما كما شَحَنَ بعضُ المفسرين تفاسيرَهم بهذه العلوم، و الأصل أن يُؤخَذَ من ذلك مُسلّماً في علم التفسير ، دون استدلال عليه .
- ويجب عليه أن لا يذكرَ ما لم يَثبُت من أسباب النزول ، و أحاديث الفضائل ، وكذا لا يذكر حكاياتٍ لا تُناسِب، و تواريخ إسرائيلية .

قلتُ : والمرادُ بما لم يثبت من الأحاديث ما لم يثبت علىٰ وجه صحيحٍ ولا حسنٍ ولا ضعيفٍ ، فإنّ الأحاديث الضعيفة لها الاعتبار في الفضائل ، ولكنّ لها شروطاً لاعتبارها، كما هي مذكورةٌ في كتب الأصول . فعلى المفسّر أن يُراعِيَ تلك الشُّروط . وقد ألّفتُ في أحكام الأحاديث الضعيفة تأليفاً لطيفاً ، فراجعه إن شئتَ التفصيل، وكذا المراد بالأخبار الإسرائيلية ما تُخَالِفُ القرآنَ والحديثَ ، و تُخالِفُ ما هو ثابتٌ في الإسلام، وأما الأخبار الإسرائيلية التي لا تُخالِف ذلك ، فلا بأس بإيرادها إن كان في تلك الأخبار عبرةٌ وحكمةٌ ، و قد تَنَاوَلْنَا الموضوعَ فيما سَبَقَ بتحقيق و تفصيل .

۞ ۞ ۞

---

(١) الإتقان: ٢/ ٢٣٣.

الخاتمة

الفصل الأول

تدوينُ التفسير و مَرَاحِلُه

التفسيرُ في عهد النبي ﷺ

ليس خفياً علىٰ مسلمٍ أنّ القرآن الكريم كتابٌ عربي خالصٌ، ونَزَلَ علىٰ نبي عربي، و بواسطته علىٰ قَومٍ عَرَبٍ ، وحيثُ أنّ الكلام العربي يشتمل على الحقيقة والمجاز، والتصريح والكناية ، والإيجاز والإطناب ، والإجمال والتفصيل، والإبهام والتبيين، وما أشبه ذلك من أصناف الكلام ، و أساليب البيان ؛ فالقُرآن الكريم العربي أيضاً يحتوي علىٰ كلّ ذلك من صُنُوف الكلام ، وأساليب البيان علىٰ حدٍّ سَوِي ، و يستخدم في أساليبه : الحقيقةَ والمجازَ، والإيجازَ والإطنابَ ، والكنايةَ والصراحةَ ، وغيرَ ذلك ، علىٰ نحو ما تستخدمها العَرَبُ في مُحاوَرَاتِهم وأسَالِيْبِهم، غيرَ أنّ القرآن الكريم يفُوقُ و يعلُو غيرَه بوُجُوه إعجازيةٍ ، ذكرها العُلَماء في موضعه.

التفسيرُ وَظِيفةُ النَّبي ﷺ

انطلاقاً مما قلنا يَبدُو واضحاً : أن من الطبيعي أن يفهم النبي ﷺ القرآنَ الكريمَ من حيث هو كلامٌ عربي، نزل بلسانه وفي أسلوبه، وبالإضافة إلىٰ ذلك تكفَّلَ الله لرسوله ﷺ بالحفظ والجمع في قلبه، ثم بالقراءة والبيان، حيث قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة] ووَلّاه مَنصبَ التعليم حيثُ

قال تعالىٰ : ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران:١٦٤]

فالنبيُّ ﷺ بُعِثَ لأجل تعليم القُرآن، وهو مَنصبُه الجليل ووَظِيفَتُه العظيمة ، وقد قَامَ بواجبِه قياماً حَسَناً ، وفَسَّرَ القُرآنَ الكريمَ حسبَ ما شاء اللهُ تعالىٰ من كلامه وآياته، فالذي يُراجِعُ كتب التفسير كتب السُّنة ، يَرىٰ ما جَاءَ عن النبي ﷺ في هذا الصدد من تفسير الآيات ، و توضيح الإجمال ، و تبيين الإبهام ، و تحقيق المراد ، و غير ذلك . وقدْ مرَّ بك من أمثلته طرفٌ في باب مصادر التفسير ، فلا معنىٰ لإعادته.

هل النبي ﷺ تناول جميع القرآن بالبيان ؟

ومن الجدير بالذكر ههنا أنّه قد اختلفتِ الآراء بين العلماء : هل النبي ﷺ تَنَاوَلَ جميعَ القرآن بالبيان والتفسير ، أو بَيَّنَ من ذلك أقَلَّ قليلٍ لا اعتدادَ به ، و لا قيمةَ له ؟

فذَهَبَ الذَّاهِبُون إلىٰ أحد الطَّرفَين الخَارجَين عن حَدّ التوسُّط والاعتدال ؛ إمّا إلى الإفراط ، و إمّا إلى التفريط .

- القول الأول وأدلّته :

فمِنْ زاعِمٍ يَزعُم أن النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابه جميعَ معاني القرآن كما بَيَّنَ لهم ألفاظَه، ومن قائلٍ يقولُ: إنّه لم يُبَيِّن من معاني القرآن إلا القليلَ والنادرَ، فالأوّلُ مختارُ الإمام ابن تيمية؛ فإنّه قال في"مقدمة التفسير" : " يجبُ أن يُعْلَمَ أنّ النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابه معاني القرآن كما بَيَّنَ لهم ألفاظَه[1] .

(١) فتاوىٰ ابن تيمية : ١٣/ ٣٣١.

وربما يُسْتَدَلُّ عليه بوُجُوهٍ :

الأوَّلُ : بقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [النحل] فالآيةُ تُعْطِيْنَا أنّ البيانَ من وظائف النبي ﷺ ، وعليه أن يَتَنَاوَلَ جميعَ معاني القرآن، فلا بُدَّ أن يكونَ قد تَنَاوَلَه كلَّه بالبيان والتفسير ، و إلا كان مُقصِراً في أداء ما كان من مسؤلياته ، وهو لا يُتَصَوَّرُ أصلاً في حقّ من هو معصوم .

الثاني : بما رُوِيَ عن أبي عبد الرحمن السلمي أنّه قال : حَدَّثَنَا الذين كانوا يُقرِؤُونَنَا القرآنَ، كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، و غيرهما: أنّهم كانُوا إذا تَعَلَّمُوْا من النبي ﷺ عشرَ آياتٍ لم يُجاوِزُوهَا حتىٰ يَتعلَّمُوا ما فيها من العلم والعمل، قالوا : فتعلّمْنَا القرآنَ و العلمَ و العملَ جميعاً[١] .

الثالثُ : بما أخْرَجَه أحمد ، وابن ماجه عن عمر أنّه قال : مِنْ آخرِ ما نَزَلَ آيةُ الرِّبَا، و إنّ رسولَ الله ﷺ قُبِضَ قبلَ أنْ يُفَسِّرَها[٢].

قال السيوطي توجيهاً للاستدلال به : فَدَلَّ فَحْوَىٰ الكلام علىٰ أنّه كان يُفَسِّرُ لهم كلَّ ما نَزَلَ ، وإنّه إنّما لم يُفَسِّر هذه الآيةَ لسُرعة موته بعدَ نزولها، وإلا لم يكن للتخصيص وجهٌ[٣] .

---

(١) التفسير لابن كثير:١/ ٤، والقرطبي:١/ ٢٩، وفتاوىٰ ابن تيمية:١٣/ ٢٣١.

(٢) أحمد :٢٣٨، وابن ماجه:٢٢٦٧.

(٣) الإتقان: ٢/ ٢٦٤.

النقد علىٰ هذا القول:

فهذه الأدلّةُ مجموعةً رُبما يُسْتَدَلُّ بها علىٰ أن النبي ﷺ فَسَّرَ في زمانه القرآنَ كلَّه وتناوله بالبحث إفراداً و تركيباً ، و لٰكنّ في الاستدلال بها علىٰ هذا المُدَّعىٰ نظراً ظاهراً :

أمّا أوّلاً : فلأنّ قوله تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] غايةُ ما يَدُلُّ عليه أنّ النبي ﷺ كان من وظيفته أنْ يُفَسِّرَ من القرآن مَا أشْكلَ عليهم فهمه، وليس فيه ما يدُلُّ علىٰ أنّ من وظيفته أن يُفَسِّركلَّ مَعَانِيه ، ما أشْكلَ منه وما لم يُشْكل ، وما دَعَتْ إليه الحاجةُ وما لم تَدْعُ .

وأمّا ثانياً : فلأنّ ما قال السلمي عن عثمان وابن مسعود وغيرهما من أنّهم كانُوا إذا تَعَلَّمُوا من النبي ﷺ عشرَ آيات من القُرآن لم يُجَاوِزُوهَا حتىٰ يتعلّمُوا ما فيها، فهذا لا يُفِيْدُ المُدَّعىٰ؛ لأنَّ كلّ ما فيه: أنّهم كانوا يتَعَلّمُون من القرآن عن النبي ﷺ ما أشْكلَ عليهم إذا احْتَاجُوا إليه ، فأينَ هو من هذا المُدَّعىٰ ؟

وأمّا ثالثاً: فلأنّ قول عمر أيضاً لايدلُّ علىٰ ما هُم بصَدَد إثباته، لأنّ غايةَ ما يُفِيْدُه: أنّ هذه الآية كانت ممّا استَصْعَبَ على الصحابة فهمُها، وكان لابدَّ لهم من الرجوع إلىٰ النبي ﷺ، ولم يَتَيسَّر لهم ذلك لِمَا قُبِضَ قبلَ ذلك.

القول الثاني وأدلّته :

والقول الثاني هو ما ذَهبَ إليه القاضي شمس الدين الخُوَيِّي رحمه الله علىٰ ما حكاه عنه الزركشي في البرهان و السيوطي في الإتقان ، فإنّه قال:

" و أمّا القرآن فتفسيره علىٰ وجه القطع لا يعْلَمُ إلا بأنْ يسْمَعَ من الرسول ﷺ، وذلك مُتَعَذِّرٌ إلا في آيات قلائل "[١] .

---

(١) البرهان : ١/ ١٦ ، الإتقان: ٢/ ٢٢٣.

ومن أدلّة من ذَهبَ إلىٰ هذا القول :

١- ما رُوِيَ عن عائشة ﵂ : قالت: ما كان رسول الله ﷺ يُفَسِّرُ شيئاً من القُرآن إلاَّ آيًا بِعَدَدٍ ، عَلَّمَه إيّاهنّ جبريلُ[1] .

٢- ما قالوا: إنّ رسول الله ﷺ دَعَا لابن عباس ﵄ بقوله : اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّيْنِ وعَلِّمْه التَّأوِيْل، فلوكان رسول الله ﷺ بَيَّنَ لأصحابه جميعَ القرآن من ناحية تفسيره وتفهيمه ، لَمَا كان لتخصيصه ابنَ عباس بالدُّعاء له أية فائدةٍ ؛ لأنّه يلزم حينئذٍ استواء الصحابة كلِّهم في معرفة تأويل القرآن.

النقدُ علىٰ القَول الثَّاني

ولٰكن هذه الأدِلَّة أيضاً لا تخلو عن نظر وبحث ، ويمْكنُ أن تَخلُقَ جَوّ البحث، فإنّ الأوّل فيه مجالُ البحث من حيث الإسناد ، ومن حيث المعنىٰ جميعاً :

أمّا من ناحية الإسناد ؛ فإنّ فيه جعفرَ بن محمد الزبيري، وهو مِمَّن تكلَّمَ فيه المُحدّثُوْن، قال البخاري : لا يُتَابَعُ في حديثه ، وقال الحافظ أبو الفتح الأزدي : مُنكر الحديث[2] .

وقال ابن جرير الطبري : فيه من العلّة التي في إسناده التي لايجوز معها الاحتجاج به لأحدٍ مِمَّنْ عَلِمَ صحيحَ سند الآثار وفاسدَها في الدين ؛ لأنّ راويه مِمَّن لا يُعْرَفُ في أهل الآثار[3] .

---

(١) انظر: مسند أبي يعلىٰ:٨/ ٢٣، وتفسير الطبري:١/ ٦٣، وابن كثير:١/ ٨ والقرطبي: ١/ ٣١.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير:١/ ٨.

(٣) تفسير الطبري: ١/ ٦٤.

و أمّا من ناحية المعنىٰ: فإنّه لا دليلَ فيه علىٰ ما يَدّعُون من أنّ النبي ﷺ ماكان يُفَسّرُ من القُرآن شيئاً إلا آيات قلائل؛ لأنّ من الممكن أن يكون المعنىٰ - علىٰ ما قال ابنُ عطية - : أنّه ما كان يُفَسِّر من مَغِيبَات القُرآن، و من مُجْمَلِه، ونحوِ هذا، مِمّا لا سَبِيلَ إليه إلا بتوفيقٍ من الله[1] .

وقال ابن جرير في تفسير هذا الحديث وما أشبه ذلك ما ملخّصُه : إنّ المرادَ بهذه الآيات القلائل ما لايُعْلَمُ تأويلُه إلاّ بالتوقيف عن الله تعالىٰ ، و هذا تأويلٌ صحيحٌ للحديث ؛ فإنّ من القرآن ما اسْتَأْثَرَ اللهُ تعالىٰ بعلمِه ، و منه ما يَعلمُه العلماءُ ، ومنه ما تَعلَمُه العربُ من لغاتها، و منه ما لا يُعْذَرُ أحدٌ في جهالته[2].

قال الرَّا قِمُ : وقد خطر لي بالبال : أنّ مرادَ عائشة ؓ أن النبي ﷺ لم يُفَسِّر شيئاً من القُرآن برأيه إلا آيات قلائل، و ليس المرادُ أنّه لم يُفَسِّر شيئاً من القرآن مُطلقاً، وجَاءَ هذا المعنىٰ صريحاً في رواية أبي يعلىٰ، ولفظه: أنّ النبي ﷺ كان لا يُفَسِّرُ شيئاً من القُرآن برأيه إلا آيَا بِعَدَدٍ ، عَلَّمَهنّ جبريل[3] .

فحاصلُه : أن النبي ﷺ إنّما كان يُفَسِّر القرآنَ بوحي من الله ، فكما أن لفظ القُرآن من الله كذلك معناه أيضاً من الله لا بالرأي من عند نفسه ، إلا آيات قلائل ؛ لأن النبي ﷺ كان مُجَازاً في الاجتهاد، كما هو رأي الجمهور ، ففَسَّرَ بعضَ الآيات من القُرآن حسبَ ما أدّىٰ إليه اجتهادُه، علىٰ هذا فلا دليل فيه علىٰ ما ذَهبَ إليه أصحابُ هذا القول، كما لا يخفىٰ علىٰ من تَفكرَ و تَدبّرَ .

---

(١) القرطبي: ١/ ٣١.

(٢) الطبري: ١/ ٦٣.

(٣) رواه أبو يعلىٰ في مسنده:٨/ ٢٣.

أعدلُ الأقوال في البَاب :

والذي نحتفظُ به ونختارُ من الرأي هو ما بين هذين القولين من الرأي الوَسَط، و إليه جَنَحَ أكثرُ العُلَماء، و مُجمله : أنّ النبي ﷺ - لا شك - بَيَّنَ من معاني القرآن حَظّاً وافراً ، و طرفاً كثيراً، و لٰكن لم يُبيِّنْ جميعَ مَعَانِيهِ . والوجهُ في ذلك : أنّ القُرآن علىٰ أنحاءٍ أربعةٍ كما ذكرنا فيما سبق عن ابن عباس رضي الله عنهما، الأوّل: ما خَصَّه الله تعالىٰ بعِلمه، والثاني: ما لا يُعْذَرُ أحدٌ بجهالته، والثالثُ: ما تَعرِفُه العربُ، والرابعُ : ما يعلمه العلماء، فالنبي ﷺ إنّما كان يُفَسِّرُ الكثيرَ من النوع الرابع ، أو بعضَ ما أخْفَاه اللهُ تعالىٰ عن عامّة الناس من المغيبات ؛ لأنّ الله تعالىٰ أمَرَه ببيانِه للناس ، وأما النوعُ الأوّلُ - وهو ما استأثَرَ اللهُ تعالىٰ بعلمه - فلا سبيلَ إليه لأحدٍ من الخَلائِق، و لا يمكن للنبي ﷺ أن يُبيِّنَهُ، وأما النوعُ الثاني: فلا ضرورةَ لتفسيره ، حيثُ إنّه تَتبَادَرُ إلىٰ معرفته الأفهامُ ، و لا يُعْذَرُ أحدٌ بجهالته، و أما الثالثُ: فلم تكن الحاجةُ تَمَسُّ إلىٰ تفسيره وبيانه ، لأنّهم كانُوا من العرب، و القرآنُ نَزَلَ بلسانِهم وأسلُوبِهِمْ .

هذه هي المرحلة الأولىٰ من مراحل التفسير ، نَجِدُ فيها النبي ﷺ يُفَسِّرُ و يُوْضِحُ القُرآنَ الكريمَ ، إمّا عن طريق ما أفاضه الله تعالىٰ من بَرَكات و ثَمَرَات الوحي ، وإمّا عن طريق ما مَنَحَه الله تعالىٰ إيَّاهُ من العَقل الكامِل ، والفَهم البَالغ، ومن المُؤهّلات السَّامية ، و العُلوم العَالِية ، والمَعَارِف الشَّريفَة .

وقد جَمَعَ الشيخُ السيوطي في الإتقان ما ورد عن النبي ﷺ من تفسير آيات الله ﷻ ، وقال في آخره: هذا ما حَضَرَني من التفاسير المرفوعة المصرّح برفعها، صحيحها، وحَسَنِها، و ضَعِيفِها، و مُرْسَلِها، و مُعْضَلِها، ولم أُعَوِّلْ على الموضوعات، والأباطيل[1] .

---

(١) الإتقان: ٢/ ٢٦٣.

بيدَ أنّ هذه التفاسير المنقولة عن النبي ﷺ لم تُدَوَّنْ ولم تُرَتَّبْ آنذاك، ولٰكنّها كانتْ محفوظةً في صدور الصَّحابة بواسطة قوّة الحفظ، والاستظهار الموهوب لهم من الله ﷻ ، وكانت الصحابة يَتَسَابَقُون إلىٰ مُدَارسَتِها، و تَفهُّمِها، ثم إلىٰ إشاعتها، وتبليغِها إلىٰ جِيْلٍ من الأجيال الصاعدة، وإلىٰ قَرنٍ من القُرون الآتية، و إلىٰ طبقةٍ من الطبقات الناشئة .



التفسيرُ في عَهدِ الصَّحَابة ﷺ

✿ الصَّحَابَةُ أعرَفُ بالقُرْآن

ثمَّ بعد غروب شمس النبوة يجيءُ عهد الصَّحَابة ﷺ ، و من المعلوم والمسلّم : أنّهُم كانوا أعرفَ الناس بلُغَة القُرآن - وهي اللُّغَة العربية الفُصحىٰ - لكون القرآن عربياً خالصاً، وهي لغتُهم الوطنية، وكذلك كانوا أعرفَ الناس بوُجُوه إعجازه، وأعلمَهم بأسرار بلاغته، وهذا الذوقُ فيهم كان عن فطرتهم العربية الصافية، وسليقتهم السليمة السامية ، وتمهُّرهم في الفنون البيانية، والصناعة الأدبية، وإضافةً إلىٰ ذلك أنّهم كانوا أعرفَ مِن غيرهم مِمّن بعدهم بأحوال العرب وعاداتهم، وبطوائف اليهود والنصارىٰ و رُسُوماتهم وقتَ نزول القرآن الكريم، وهو مِمّا يُعِيْنُ علىٰ فهم المرام، والوُصول إلىٰ مغزىٰ الكلام، و بالإضافة إلىٰ ذلك فإنّهم كانوا أمّةً يُضرَبُ بها المثل في الذكاء، والألمعيّة، و قُوّة الحافظة، و اتِّسَاع الذاكرة، وصفاء الطبع، جُودةِ الْقرِيحَةِ، وسَيلاَن الذّهن ، وحِدَّةِ الخَاطر .

فعلىٰ هذا نستطيع أن نعتقدَ ونقولَ : إنَّ الصَّحَابة أحقُّ أن يُقَالَ فيهم : إنّهم أعرفُ بالقرآن، ومَعَانِيه، ومُرادَاتِه، مِمّن جَاءَ بعدَهم .

✿ لماذَا احْتَاجُوا إلىَ التَّفسِير ؟

ومع ذلك كلِّه فبِمَا أنّ القُرآن الكريم - كما تَقَدَّمَ - يحتوي على الحقيقة والمجاز، والإيجاز والإطناب، والكناية والصراحة ، و غير ذلك ؛ وبِمَا أنّه يَتَضَمّنُ من الوُجُوه الإعجازية ما أعجَزَ العربَ العرباء ، وأصحابَ البلاغة عن أن يأتُوْا بمِثْلِه، و بما يُدانِيهِ ،

ويُسَاوِيهِ في البلاغة والفصاحة؛ وينتظم من الأساليب البلاغية ما أخْرَسَ كلَّ لَسَّانٍ وثَرْثَارٍ ، و أسْكتَ كلَّ مُعارِضٍ ومُكابِرٍ ، وهَدَمَ كلَّ مجادلٍ ومهاتر ؛ و بَهرَهُم بقُوّة بيانِه وأخَذَ عليهم مَشَاعرَهُم بسطوة سُلطانِه؛ وألْجأ جَهابِذةَ العلم وعباقرةَ الفَنِّ إلىٰ الاستسلام والخُضُوع أمامَ القُرآن و بلاغته ، - بذلك كلِّه - تَلَجَّؤُوا - أي الصحابة- في فهم مرادات الله تعالىٰ من كلامه وآياته إلىٰ بيان الرسول ﷺ ، وإلىٰ ما لا بُدّ منه من البحث و النظر في العربية وغير ذلك فيما أشْكل عليهم فهمُه .

ثم من الواضح لمنْ له نظرٌ في التاريخ والسيرة أنّ الصَّحَابة كلَّهُم لم يَكوْنُوا في درجةٍ وَاحدَةٍ بالنسبة لفهم القرآن ، بل نَجِدُ مراتبَهم تَتَفَاوَتُ ، و درجاتِهم تَتَبَاينُ بالنسبة لذلك ، والمرجعُ في ذلك إلىٰ تفاوُتهم في القوّة العقلية والقوة العلمية، و تفاوُتهم في معرفة الظُّرُوف والملابسات ، التي أحاطتْ بمعاني القرآن الكريم، وكذا تفاوُتهم في معرفة معاني مُفردَات القرآن ؛ فإنّهم كانوا لا يَتَساوُوْن في ذلك ؛ بل نَجِدُ من بينهم مَنْ خَفِي عليه بعضُ معاني مفرداته ، بَيْنَما نجد فيهم مَنْ رُزِق له في ذلك فهمٌ ثاقبٌ بالغٌ .

وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ يقُومُ على المنبر، و يقرأ : ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١ ﴾ [عبس: ٣١] ثم يقولُ : ما الأبّ ؟ أي لا أدري. و مرةً يَقُومُ على المنبر فيقرأ : ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ ﴾ [النحل:٤٨] و يَسْأل عنه على المنبر ، فيَقُولُ له رجلٌ من بني هُذَيل : التخوُّف عندنا التَنقُّص ، ثم أنشد :

تَخَوّفَ الرَّحْلُ منها تَامِكاً قَرِداً ** كما تَخَوّفَ عُودَ النَّبعَةِ السَّفَنُ

فقال عمرُ : أيُّها الناس تمسّكوا بدواوين شعركم في جاهليتكم ، فإنّ فيه تفسيرَ كتابكم[١] .

---

(١) انظر : الموافقات: ٢/ ٥٧-٥٨.

وهذا ابن عباس، وهو من بين الصَّحابَة معروفٌ باسم مفسِّر القُرآن وترجمان القُرآن ، يقولُ : كنتُ لا أدري ما فاطر السمٰوات؟ حتّىٰ أتاني أعرابيان يَتخَاصَمَان في بئر، فقال أحدهما : أنا فطرتُها ، و الآخر يقول : أنا ابتدأتُها(١) .

الصَّحابةُ يأخُذونَ التفسير عن الرَّسُول ﷺ

لأجل ذلك فإنّ الصحابة كانوا يحتاجون إلى النبي ﷺ فيما يُشْكِلُ عليهم من معاني القرآن، فكان الواحدُ منهم إذا واجهتْه الصُّعوبةُ بالنسبة لفهم القرآن رَجَعَ إلى النبي ﷺ في حَلّ الإشكال، وتوضيح الإبهام، وتفصيل الإجمال، و ما أشْبَه ذلك، والنبي ﷺ كان يُبيّنُ له ما خَفِي عليه. و إليك بعضَ الأمثلة في هذا الخصوص:

١- عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال : لما نَزَلَت هذه الآية : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٣٨] شَقَّ ذلك على الناس ، فقالوا: يا رسولَ الله! وأيُّنا لا يَظلِمُ نفسَه ؟ قال : إنّه ليس الذي تَعْنُون ، ألم تَسْمَعُوا ما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣] إنّما هو الشِّرك(٢) .

٢- أخرج الترمذي و صحّحه، وابن ماجه عن أبي ثعلبة الخشني قال : سَألتُ خَبيراً عن هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة:١٠٥] قال : سَألتُ عنها رسولَ الله ﷺ قال : بل ائتَمِرُوا بالمَعرُوفِ، وتناهُوا عن المنكر، حتّىٰ إذا رأيتَ شُحّاً مُطاعاً ، وهوىً مُتْبَعاً ، ودُنيا مُؤثَرَةً،

(١) الطبري: ٧/ ١٥٩ ،و الدر المنثور: ٣/ ١٥٥ ،و فتح القدير:٢/ ١٠٦ ، وروح المعاني: ٧/ ١١٠.

(٢) رواه أحمد:٣٤٠١ ، و مسلم: ١٧٨ ، والترمذي :٢٩٩٣.

وإعجابَ كلِّ ذِيْ رَأيٍ بِرَأيِه ، فعَلَيْك بخاصّة نَفْسِك ودَع العَوَام[1] .

٣- رُوِيَ عن أبي الدرداء ، و واثلة بن الأسقع ، وأنس ﷺ : أنّ رسولَ الله ﷺ سُئِلَ عن ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ [آل عمران:٧]فقال : من بَرَّتْ يمينُه ، و صَدَقَ لسانُه، وعَفَّ بَطنُه وفَرجُه، فذاك من الرَّاسِخِينَ في العِلم[2] .

٤- أخرج الحاكم و صحّحه عن أنس قال ﷺ : سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱلۡقَنَٰطِيرِ ٱلۡمُقَنطَرَةِ ﴾ [آل عمران:١٤] فقال: القِنطَارُ ألفُ أوْقِيَةٍ[3].

٥- أخرج الحاكم و صحّحه عن أنس ﷺ أيضاً قال : سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن قول الله تعالىٰ : ﴿ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا ﴾ [آل عمران:٩٧] ما السبيلُ؟ فقالَ : الزَّادُ والرَّاحِلةُ[4].

٦- أخرج ابنُ مَردَوَيْه عن أنس ﷺ قال : جَاءَ رَجُلٌ إلى النبي ﷺ فقال : يا رسولَ الله! ذَكَرَ الله الطلاقَ مرّتين ، فأينَ الثالثة ؟ قال : فَإمْسَاك بِمَعْرُوْفٍ أوْ تَسْرِيْحٌ بِإحْسَانٍ[5] .

٧- أخرج ابنُ جرير بسندٍ جَيِّدٍ عن عمرو بن قيس الملائي عن رجلٍ من بني أمية من

---

(١) رواه الترمذي:٢٩٨٤، وابن ماجه:٤٠٠٤.

(٢) أخرجه القزويني في أخبار قزوين :٢/ ٢٧٩، والطبراني في الكبير :٨/ ١٥٢، والديلمي: ٢/ ٢٨٨، والطبري:٣/ ١٨٥.

(٣) الإتقان:٢/ ٢٤٦.

(٤) الإتقان: ٢/ ٢٤٦.

(٥) الإتقان:٢/ ٢٤٦.

أهل الشام أحسن عليه الثناء ، قال : قِيْلَ : يا رسولَ الله ! ما العدلُ ؟ قال : العَدلُ الفديةُ. قال السيوطي: مرسلٌ جَيّدٌ عَضَدَه إسناد متّصل عن ابن عباس موقوفاً[(١)].

وهنا أنا لستُ بسبيل الإحصاء، و إنّما ذكرتُ ما ذكرتُ علىٰ سبيل النَمُوذَج والمثال ، فالحاصل أن الصحابة كانُوا يأخُذُونَ التفسير عن النبي ﷺ فيما يُشْكلُ عليهم فهمُه، و واجهتْه الصُّعُوبة في إدراكه ، و أمّا الذي لم يُشْكلْ عليهم ، فسلكوا فيه طريقَ الرأي و الاجتهاد مستعينين علىٰ ذلك بمعرفتهم بأوضاع اللغة ، و أحوال العرب وعاداتهم، وأحوال اليهود والنصارىٰ وقتَ نزول القرآن ، و بمعرفة أسباب النزول ، وما أحاطَ بالقرآن من ظُرُوفٍ ومُلاَبَسَاتٍ، و ما أشبه ذلك من الأمور التي تُعِيْنُ علىٰ فهم المراد بالآيات من القرآن .

✿ مَزَايَا تَفسيرِ الصَّحَابة

و لايَعزُبَنّ عنكم أنّ التفسير في عصر الصحابة يمتاز بالمزايا العديدة، والخصائص المتعدّدة ، وهي علىٰ ما يلي :

الأولىٰ: أنّهُم لم يحتاجوا إلىٰ تفسير جميع القرآن، بل كانوا يُفَسِّرُوْن منه ما أشْكل عليهم فهمُه وغَمُضَ دركه ، و إنّما فُسّرَ جميعُ القرآن بعد زمانهم ، حيثُ احتاج إليه الناس لتزايد الغُمُوض والإشكال عندهم بالنسبة لفهم القرآن .

الثانيةُ : أنّهُم كانُوا يَكتَفُون بالمعنى الإجمالي من مَعَانِيه بالطريق الساذج ؛ ولا يلزمون أنفسهم بتفهُّم معانيه تفصيلاً؛ ولا يتكلّفون في تفسيره تكلّفَ الفلاسفة والمناطقة، فيكتفون أن يَفهَمُوا من مثل قوله تعالىٰ: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ ﴾

---

(١) الإتقان:٢/ ٢٤٥.

[عبس] بأنّه تعدادٌ لنعم الله تعالىٰ علىٰ عباده .

الثَّالِثةُ : لم يكن بينهم كثيرُ الاختلاف في تفسير الآيات و فهم معانيها ، كما ظَهرَ ذلك بعد زمانهم ، وما كان بينهم من الاختلاف ، فأكثره يرجع إلىٰ اختلاف تنوّع، لا اختلاف تَضَادٍّ .

كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

"كانَ النزاعُ بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جدّاً ، وهو و إن كان بين التابعين أكثرُ منه بين الصحابة ، فهو قليلٌ بالنسبة إلىٰ ما بعدهم ، وغالبُ ما يَصحّ عنهم من الخلاف يَرجِعُ إلىٰ اختلاف تَنَوُّع ، لا اختلاف تضادٍّ" [1].

الرَّابعةُ : كثيراً ما كانوا يَقتصِرُون علىٰ توضيح المعنى اللُّغَوي الذي فَهمُوا بأخصر لفظٍ، مثل قَولِهم في تفسير قوله تعالىٰ :" غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لإِثْمٍ" أي " غيرَ مُتعَرّض لمعصية".

الخامسةُ : كانُوا يَذكرُونَ أسبابَ النزول والملابسات التي تُعِيْنُ علىٰ فهم كلام الله تعالىٰ ، و لقد قال عبد الله بن مسعود ﷺ -كما أخرج ابنُ جرير الطبري وغيرُه عنه- : والذي لا إلٰه غيرُه ، ما نَزَلَتْ آيةٌ من كتاب الله إلاّ و أنا أعْلَمُ فِيمَنْ نَزَلَتْ وأينَ نَزَلَتْ، لو أعلمُ مكانَ أحدٍ أعلم بكتاب الله منّي تَنَالُه المطَايَا لأتَيْتُه[2].

السَّادِسةُ : لم يُدَوَّنْ شَيءٌ من التفسير في هذا العصر ؛ وكان جُلُّه عن ظهر القلب،

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية: ١٣/ ٣٣٢-٣٣٣.

(٢) تفسير الطبري: ١/ ٦٠.

وكانت هذه التفاسير تُرْوىٰ مَنْثُوْرَةً لآيات مُتفَرِّقةٍ ، كما كان شأن الحديث ؛ بل اتخذ التفسير في هذه المرحلة شكلَ الحديث ، وجزءً من أجزائه ، و فرعاً من فروعه ، ولم يتّخذ التفسير له شكلاً منظماً ، و أمّا تدوينُه فلم يكن إلا في القرن الثاني.



التَّفسِيرُ في عَهْدِ التَّابِعِين

❁ مَنْزِلَةُ التّابعين العِلمِيّة

وبعد انصرام عهد الصحابة جاء عصرُ التابعين، ومن هُنا بَدأَتْ للتفسير مرحلةٌ ثالثةٌ لعبتْ دَوراً حَاسِماً في ازدهار وتقدّم علوم التفسير . ومن المعلوم أنّ التابعين هُم الذين أخَذُوا وتَلَقّوا الحديثَ ، و التفسيرَ ، والفقه، وسائرَ العلوم الدينية والإسلامية عن الصحابة، وهم أفضلُ مِمّن بعدهم علماً، وفقهاً، وصدقاً، وأمانةً، وورعاً، وزُهداً. وقد أعطاهُم الله تعالىٰ من الذَّكاء والذاكرة ما لا نظيرَ له في أقوام العالم، حتّىٰ كان الرجل منهم ربما يَحفظُ كلَّ ما يَسمَعُه لأوّل مرّةٍ مهما كثر وطال. و إلىٰ جانب ذلك كانُوا رَاضِينَ بقليل المعاش وكفافه من غير مَيلٍ إلىٰ رغادة العيش وهناءة الحال، فهم في هذه الحياة الهادئة الوادعة، وتلك العيشة القاصدة الراضية ،كانوا يُضَحُّوْن بكلِّ أوقاتهم في سبيل العلم والفضيلة، ويَبذُلُون كلَّ مجهُوداتِهم في طريق نشر القُرآن والسُّنة ، فَصَارُوا بُحُوْراً متلاطمةَ الأمواج ، وجِبَالاً ناطِحَةَ السحاب، وقد بَرَزَ منهم أعلامٌ أثباتٌ، واشتَهَرُوا بالتفسير، و تكلّمُوا فيه، وفي علومه، و أوضحُوا ما خَفِي وغَمُضَ من معاني القُرآن ومَعَارِفِه.

❁ مصادر التفسير و مميّزاتُه في عَهدِ التَّابِعِين

و أما مصادر التابعين في صدد التفسير فهي – على الاستقراء – خمسةٌ :

الأوّلُ : كتابُ الله، حيث إنه يُفَسِّرُ بعضُه بعضاً .

الثاني : تفاسيرُ النبي المنقولة عن طريق الصحابة ﷺ.

الثالثُ : تفاسيرُ الصَّحابة التي أدّىٰ إليها اجتهادُهم .

الرّابعُ : ما رُوِي عن اليهود والنصارىٰ من الإسرائيليات .

الخامسُ : ما فَتَحَ الله عليهم عن طريق الاجتهاد .

و أما المُميّزاتُ التفسيريةُ فيمتازُ التفسيرُ في هذه المرحلة الثالثة التي تتّصل بعهد التابعين بالمميزات الآتية:

الأولى : من المعلوم بوُضُوح أنّ عصرَ التابعين من القُرون التي قال عنها النبي ﷺ: "خَيْرُكمْ قَرْنِيْ ثُمَّ الَّذِيْنَ يلُوْنَهُمْ ثُمَّ الَّذِيْنَ يلُوْنَهُمْ "(١) .

لذلك فإنّ غالبهم كانُوا لا يتَعَمَّدُوْن الكذبَ، فالتفاسيرُ المرفوعة إلى النبي ﷺ والموقوفة على الصحابة، التي نُقِلَتْ إلينا عن طريق التابعين فهي مِمّا تسكن إليها النفس، بيدَ أنّ غالبَ ما وَصَلَتْ إلينا من التفاسير عنهم مراسيلُ، كما ذكرنا من قبل، وذكرنا أيضاً قاعدةً في كيفية المعالجة مع المراسيل(٢) .

والثَّانيةُ : أنّه لا يُوجَدُ في تفاسيرهم ما وُجِدَ في تفاسير مَنْ بعدهم من حمل ألفاظ القرآن علىٰ ما اعْتَقَدُوْه من النظريات المُنْحَرِفَة ، ومن تفسير القرآن بمجرّد ما يسوغ أن يُرادَ به من اللُّغة العربية من غير نظر إلى المُخاطَب بالقُرآن والمُتكلّم به والمنزَّل عليه(٣).

---

(١) رواه البخاري: ٢٤٥٧، ومسلم: ٤٦٠٣، والترمذي: ٢١٤٧، وأبوداود: ٤٠٣٨، والنسائي: ٣٧٤٩، وأحمد:٨٩٧٩.

(٢) انظر: مقدمة التفسير لابن تيمية في فتاواه : ١٣/ ٣٤٦، و٣٥٠.

(٣) انظر: مقدمة التفسير لابن تيمية في فتاواه : ١٣/ ٣٤٦، و٣٥٠.

والثالثةُ : أنّه لا يُوْجَدُ فيها ما يُحْكمُ عليه بالتفسير بالرأي ، وأمّا الذي رُوِيَ عن مجاهد، وقتادة، وغيرهما من التابعين في تفسير القرآن، فليس من هذا القبيل قطعاً ؛ بل هو من فصيلة التفسير باللُّغَة أو بالعُلُوم الشَّرعية ، ولا يُقَالُ لمثل هذا : التفسيرُ بالرأي ، كما تَقدَّمَ في فصل التفسير بالرأي.

والرَّابعةُ : لم يكنْ بينهم اختلافٌ كثيرٌ من ناحية التفسير كما قد كثُرَ ذلك في أزمنة آتية، وإنّما كان جُلّ اختلافهم من قبيل اختلاف تنوُّعٍ لا اختلاف تضادٍ، والاختلافُ بينهم في التفسير و إن كان بالنسبة لمنْ قبلَهم من الصحابة كثيراً، فهو بالنسبة لمنْ بعدَهم قليلٌ(١).

والخامسةُ : لم يَزَلِ التفسيرُ محتفظاً بطابعِ التلقّي والرواية، ولم يدوَّن، ولم يرَتَّبْ إلىٰ عهد التابعين، وإنّما كانوا يتَنَاقَلُوْن بطريق الرواية عن ظهر قُلوبهم، كما كان شأن التفسير في عهد الصحابة .

و مع تلك المميزات نَجِدُ - مع الأسف - في هذه المرحلة للتفسير أنّه قد دَخَلَتِ الإسرائيلياتُ في الإسلاميات وتَسَرّبتْ إليها، وأُلِّفَتْ رواياتٌ تَتَضَمَّنُ القصصَ التاريخية مع مزيجٍ من الحوادث المتخيلة ، التي تُشْبعُ نهمةَ المستمعين ، و تُثِيْرُ إعجابَهم، و تُرِيْحُ مُيُولَهم ؛ و لٰكنّها لا تُروِي الغليلَ ولا تشفي العليلَ ، كما قد ذكرنا ذلك كلّه فيما تقدّم .



---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية: ١٣/ ٣٣٢.

التفسيرُ في عُصور التَّدوِين

✿ الخُطْوَة الأوْلىٰ

إنّ التفسيرَ - كما قد رأينا - لم يَكن مُدَوَّناً ولا مُرَتَّباً في كتُب وصَحَائف إلىٰ عهد الصحابة والتابعين ، نعم هُناك أجزاءٌ منسوبةٌ إلى التابعين ، رَوَوْهَا عن الصحابة، كصحيفة ابن أبي طلحة ، رَوَاهَا عن ابن عباس رضي الله عنهما .

قال الإمام أحمد : بمصر صحيفةٌ في تفسير روَاها علي بن أبي طلحة، لو رَحَلَ رجلٌ فيها إلىٰ مصرَ قاصداً، ما كان كثيراً. أسنده أبو جعفر النحاس في ناسخه(١) .

و قال السيوطي : قال ابن حجر: وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث ، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعْتَمَدَ عليها في صحيحه كثيراً فيما يُعلّقُه عن ابن عباس. وقال قومٌ : لم يَسمَعْ ابنُ أبي طلحة من ابن عباس التفسيرَ؛ و إنما أَخَذَه عن مجاهد ، أو سعيد بن جبير، قال ابن حجر: بعد أن عُرِفَتِ الواسطةُ وهو ثقةٌ فلا ضيرَ في ذلك(٢).

وكذا نَجِدُ جزءَ أو أجزاءَ لجماعةٍ من التابعين ، منهم أبو روق عطية بن الحارث الهمداني، و محمد بن ثور عن ابن جريج، وإسماعيل السُدّي عن ابن مسعود وابن عباس، وكذا ثبتتْ نسخةٌ كبيرةٌ عن أبي بن كعب يرويها أبو جعفر الرازي عن الربيع بن

(١) انظر الإتقان :٢/ ٢٤١، و فتح الباري:٨/ ٤٣٨.

(٢) ذكره في الإتقان :٢/ ٢٤١.

أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب.

قال السيوطي : وهذا إسنادٌ صحيحٌ ، وقد أخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم منها كثيراً ، و كذا الحاكم في مستدركه ، و أحمد في مسنده[1] .

ولكن هذه النُسَخ التفسيرية لم تكنْ حافلةً و شاملةً لجميع آيات القرآن، لذلك لم يُعَدَّ هذا العملُ تدويناً مُستقلاً ، و إنّما كان التدوين المستقل للتفسير بعد عصرهم ، وإنّما كان جُلُّ التفسير آنذاك يُتَناقَلُ بطريق الرواية كما كان شأن الحديث .

ثم بعد ذلك سَارَ التفسيرُ قَدَماً إلى الأمَام حين أخَذَ الحديثُ النبوي مقامَه من التدوين ، بيدَ أنّه كان حِينَئذٍ يُعَدّ بَاباً من أبواب الحديث ، ولم يُفْرَدْ له تأليفٌ خاصٌ يُفَسَّرُ فيه القُرآنُ سُورةً سُورةً ، و آيةً آيةً من مبدئه إلىٰ منتهاه ؛ بل حيثُ دُوّن وجُمِع الحديث ، دُوّن وجُمِع بجوار ذلك في تلك الكتب الحديثية ما كان مُنتشِراً من التفاسير المنسوبة إلى النبي ﷺ ، و إلىٰ الصحابة ، و التابعين .

ومِمَّنْ جَمَعَ ذلك منهم :

- الإمام يزيد بن هارون السُلمي (المتوفىٰ :١١٧ هـ)
- الإمام شعبة بن الحجاج (المتوفىٰ : ١٦٠ هـ)
- الإمام وكيع بن الجراح (المتوفىٰ : ١٩٧ هـ)
- الإمام سفيان بن عيينة (المتوفىٰ : ١٩٨ هـ)
- الإمام عبد الرزاق بن همام (المتوفىٰ : ٢١١ هـ)
- الإمام عبد بن حميد (المتوفىٰ : ٢٤٩ هـ)

---

(١) انظر: الإتقان: ٢/ ٢٤١.

وغيرهُم من أئمَّةِ الحديث والتفسير، فكانَ جَمْعُهم للتفسير في الحقيقة جَمْعاً لِبابٍ من أبواب الحديث .

الخُطْوَةُ الثَّانيةُ

ثمَّ خَطَا التفسيرُ خُطْوَةً ثانيةً ، وذلك حين احْتَلَّ مَقامَه من التدوين مُسْتقلاً، وانْفَصَلَ عن الحديث، وجُمِعَ ودُوِّنَ في كتُبٍ مُستقلَّةٍ باسم التفسير، ووُضِعَ التفسيرُ لجميع القرآن سورةً سورةً، و آيةً آيةً، علىٰ ترتيب المصحف، ومِمَّنْ قامَ بهذا العمل المجيد، ومِمَّنْ تمّتْ هذه البُطولةُ علىٰ أيديهم :

< الإمامُ ابنُ ماجَه	(المتوفىٰ: ٢٧٣ هـ)
< الإمامُ ابنُ جرير الطبري	(المتوفىٰ: ٣١٠ هـ)
< الإمامُ أبو بكر بن المنذر	(المتوفىٰ: ٣١٨ هـ)
< الإمامُ ابنُ أبي حاتم	(المتوفىٰ: ٣٢٧ هـ)
< الإمامُ أبو الشيخ بن حيان	(المتوفىٰ: ٣٦٩ هـ)
< الإمامُ أبو عبد الله الحاكم	(المتوفىٰ: ٤٠٥ هـ)
< الإمامُ أبو بكر بن مَردَوَيه	(المتوفىٰ: ٤١٠ هـ)

وغيرهم من الأئمة. قال الإمام السيوطي: وهذه كلها مُسْنَدَةٌ إلىٰ الصحابة، والتابعين، و أتباعهم. و ليس فيها غيرُ ذلك إلاَّ ابنَ جرير، فإنّه يَتَعرّضُ لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها علىٰ بعض، و الإعراب، و الاستنباط، و يفوقها بذلك[1] .

---

(١) الإتقان: ٢/ ٢٤٣.

✿ الخُطوَةُ الثَّالِثَةُ

ثم إذا ألقينَا نظرةً سريعةً علىٰ وقائع التاريخ يَبْدُو لنا واضِحاً : أنّ التفسير لم يَقِف ههنا؛ بل نَجِدُه يَتقَدَّمُ خُطْوَةً أخرىٰ بعد ذلك، فتُؤَلَّفُ في التفسير تأليفاتٌ، وتُصَنَّفُ فيه تصنيفاتٌ ، و لٰكنّ الذين قَامُوا بهذا العمل اختصروا الأسانيدَ، و اقتصروا علىٰ نقل الأقوال عن الصحابة ، والتابعين، وغيرهم ، ولكنّهم لم يَنْسِبُوْا لقائليها .

ومِن هُنا جاءَ التباسُ الصحيح بغيره، واختلاطُ الحق بالباطل بحيث صارَ الناظرُ فيها يَظُنُّهَا كلَّهَا صحيحةً، وكذا دَخَلَتِ الإسرائيليات في التفاسير، وفي الإسلاميات ، كما قد ذكرنا في بابه .

وفي هذِهِ المرحَلةِ نَجِدُ من التفسيرَ بالرأي والاجتهاد قد كثُرَ ، و انْتَشَرَ في أوساط المفسّرين ، و هذا و إن كان غالبُه بالرأي المحمود ، لم يَخْلُ من التفسير بالرأي المذموم. وكذا اسْتُنْبِتَتْ نواةُ الخلاف المذهبي و ظَهرَتْ في هذه المرحلة ، وذلك لِفُشُوّ المذاهب المختلفة في العقيدة كالخروج ، والاعتزال ، والتشيع ، والإرجاء ، والقدر ، والجبر، وغير ذلك. وكان فيمن تَصَدّىٰ للتفسير في ذاك العصر منْ كان ينْتَحِلُ إلىٰ هذه المذاهب، وبالتالي ظَهرَ و فَشىٰ من التفاسير ما يَحْمِلُ في طَيَّاتِها وحَوَاشِيهَا هذه الأفكارَ والنظرياتِ.

قال الإمام السيوطي عن هذا العصر :

"ثم أَلَّفَ في التفسير خَلائِقُ ، فاختصروا الأسانيدَ ، و نقلوا الأقوالَ تَتْرىٰ، فدَخَلَ من هُنا الدخيل ، و التبَسَ الصحيحُ بالعَليل ، ثم صار كلُّ من يَسْنَحُ له قولٌ يُوْرِدُه، ويخطُر بباله شيءٌ يَعْتَمِدُه، ثم يَنقُلُ ذلك عنه مَن يَجيءُ بعدَه ظانًّا أنّ له أصلاً غيرَ مُلتفِتٍ إلىٰ تحرير ما وَرَدَ عن السَّلَف الصَّالح ، ومَنْ يُرْجَعُ إليهم في التفسير ؛ حتّىٰ رأيتُ من حكىٰ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ نحو عشرة أقوال،

و تفسيرُهَا باليهود والنصارىٰ هو الواردُ عن النبي ﷺ وجميعِ الصحابة ، والتابعين، وأتباعهم ، حتىٰ قال ابن أبي حاتم : لا أعلمُ في ذلك اختلافاً بينَ المفَسِّرِينَ ""[1].

✿ الخُطوَةُ الرَّابعةُ

ثم نجدُ التفسيرَ تَتَخَطَّى قَدَمُه إلى الأمام ، ويَصطَبغُ بألوانٍ مُختلفةٍ من الثَّقَافَات العِلمِية، والفَلسَفِية، ومن العَقَائد المذهبية، والنظريات الجديدة، والاصطلاحات الحادثة؛ لأن الذين تَصَدُّوا لذلك في ذاك العَصر فَسَّرُوْا القُرآن علىٰ وفق ما لهم من الهوايات والمُيُولِ إلىٰ شيءٍ من هذه الاتّجاهات، وتأوَّلُوا القُرآنَ حسبَ ما أدّىٰ إليه اجتهادُهم ، سواءٌ كان لهم في ذلك سَلَفٌ أو لا ، وفَسَّرُوْا حسبَ ما اعْتَنَقُوْه من العقيدة والفكرة ، فجَاءَ التفسيرُ من هذه الناحية بألوانٍ مُنوّعَةٍ وطوابعَ مُختلفةٍ .

قال الإمام السيوطي عن هذا العصر وعن هذا التدرّج في التفسير :

" ثم صَنّفَ بعد ذلك قومٌ بَرَعُوْا في عُلُومٍ ، فكان كلٌّ منهم يقتصر في تفسيره على الفَنّ الذي يَغلِبُ عليه، فالنحوِي تراه ليس له همٌّ إلا الإعراب، و تكثير الأوجُه المُحْتَمِلَة فيه، ونقلُ قواعد النحو، ومسائله، وفروعه، وخلافياته كالزجاج ، والواحدي في البسيط، وأبي حيان في البحر والنهر؛ والأخباري ليس له شُغلٌ إلا القِصَص، واستيفائها، والإخبارَ عمّنْ سَلَفَ، سواءٌ كانت صحيحةً، أو باطلةً كالثعلبي؛ و الفقيهُ يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلىٰ أمّهات الأولاد، وربما استطرد إلىٰ إقامة أدلّة الفروع الفقهية التي لا تَعلُّقَ لها بالآيات، والجواب عن أدِلّة المخالفين كالقرطبي؛ وصاحبُ العُلُوم العقلية خصوصاً الإمام فخر الدين قد مَلَأَ تفسيرَه بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، و خَرَجَ من شيءٍ إلىٰ شيءٍ؛ حتّىٰ يقضي الناظر العَجَبَ من عدم

---

(١) انظر: الإتقان: ٢/ ٢٤٣.

مطابقة المورد للآية . قال أبو حيان في البحر : جَمَعَ الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرةً طويلةً لاحاجةَ بها في علم التفسير . ولذلك قال بعض العلماءُ : فيه كلُّ شيءٍ إلا التفسير؛ و المُبْتَدِعُ ليس له قصدٌ إلا تحريفَ الآيات وتسويتها علىٰ مذهبه الفاسد، بحيث أنه متىٰ لاحَ له شاردةٌ من بعيدٍ اقتنصها، أو وَجَدَ موضعاً له فيه أدنىٰ مجالٍ سَارَعَ إليه[1].

فالحَاصِلُ : أنه أُلِّفَتْ في هذا العصر كتب غلب عليها التأويل ، والتفسير الاجتهادي لعلماء لهم يَدٌ طويلٌ في بعض العلوم ، حتى برعوا ، وبرزوا فيها ، و لكن كان فيهم : مَن هُم من أهل السنة والجماعة ، كما كان فيهم : مَن هُم من أهل الزيغ والابتداع، و لذا ترى كلَّ واحد منهم يميل بالتفسير إلى إبراز ما برع فيه و اصطبغ بلونه، إمّا مِن لون السَّنة و إمّا مِن لونِ البِدعَة .



(١) انظر: الإتقان: ٢/ ٢٤٤.

الفصل الثاني

طَبقاتُ الْـمُفَسِّرِيْن

ممّا لا بد أن يُؤخَذَ بعين الاعتبار أنّ اللهَ تبارك وتعالىٰ اخْتَارَ لتفسير كلامه، وتبيين مراده ، منْ كانتْ عنده مَواهبُ ومُؤهّلاتٌ لحمل هذه الوظيفة العظيمة ، ومن له لياقةٌ وصلاحيةٌ لحيازة هذا المنصب الجليل، ومنْ كان مُسْتَوىٰ علمِه عالياً وفائقاً علىٰ أقرانه وأمثاله ، ومن جَدّ وجَاهدَ في سبيله، ولم يدَّخِرْ الجُهدَ والوُسعَ في هذا المجال ، و احتَلّ الأولويةَ في هذا المضمار ، كيف لا ، وهو كلام الله تبارك وتعالىٰ الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾.

الطبقةُ الأولىٰ

الصَّحَابةُ ﷺ

وكان أوّل من تصدى له الصَّحَابة ﷺ، الذين كانُوا بالتفقّه والتعلّم مُغرَمِينَ، وبالبحث والتنقيبِ مُولَعِينَ، و بكلام الله ورسوله مَشغُوفِينَ. و اشْتَهرَ منهم عشرةٌ: وهم الخُلفَاءُ الأربعة، وعبد الله بنُ مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي بن كعب، و زيد ابن ثابت، و أبو موسىٰ الأشعري، و عبد الله بن الزبير. وهُناك من تَكلّمَ في التفسير من الصَّحابة غيرُ هؤلاء : كـ أنس بن مالك، وأبي هريرة ، و عبد الله بن عمر ، و جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة ﷺ ، غيرَ أنّ ما نُقِلَ عنهم في التفسير قليلٌ جِدّاً ، ولم يكن لهم من الشهرة بالقول في القرآن ما كان للعشرة المذكورين .

أمّا الخلفاء فأكثرُ من رُوِيَ عنه منهم: عليّ بن أبي طالب ﷺ، والرواية عن الثلاثة نزرة جِدّاً . فالمحفوظ عن أبي بكر ﷺ في التفسير آثارٌ قليلةٌ جِداً لا تكادُ تجاوز العشرةَ، وأما علي ﷺ فرُوِيَ عنه الكثيرُ، وكان السببُ في ذلك تقدّم وفاة الخلفاء الثلاثة، واشتغالهم بأمور الخلافة، و بمَهامّ الفُتُوحَات، ومع ذلك أنّه كان في وَسَطِهم كثيرٌ من عُلَماء الصحابة وفُقَهَائِهم الذين كانُوا عالِمِيْن بكتاب الله، وَاقِفِينَ علىٰ أسرارِه، عَارِفِينَ بمعَانِيه و أحكامِه مِمّا جَعَلَ الحاجَةَ إلى الرُّجُوع إليهم في التفسير غيرَ كبيرةٍ[1] .

وسَنَتَكلّمُ فيما يلي عن المُكثِرين من الصَّحابة في التفسير نظراً لكثرة الرواية عنهم في التفسير ، وهم: علي بن أبي طالب، و عبدُ الله بن مسعود، وعبدُ الله بن عباس ، وأبي ابن كعب .

---

(١) الإتقان:٢/ ٢٣٩، مناهل العرفان : ٢/ ١٨ ، والتفسير والمفسرون : ١/ ٦٣.

❖ أميرُ المؤمِنِينَ عَلِيُّ بنُ أبي طَالِب ﷺ

هو أميرُ المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ، وقد امتازَ من بين الصحابة بخُصُوبَة الفكر و غزارة العلم، و قد عاشَ ﷺ بعد الخلفاء الثلاثة حتّىٰ اشتدّتِ الحاجةُ للناس إلىٰ مفسِّرٍ يُفَسِّرُ لهم القرآنَ الكريمَ ؛ فإنّ رُقْعَة الإسلام إلىٰ زمانه قد اتّسَعَتْ، و دُخول الأعَاجِم فيه قد كثُر، فلاجَرَمَ أن كان ما نُقِلَ عن علي بن أبي طالب ﷺ أكثرَ ممّا نُقِلَ عن غيره.

رُوِيَ عن معمر عن وهب بن عبد الله عن أبي الطفيل قال : شَهدتُ علياً ﷺ يَخطُبُ و يقُولُ : سَلُوْنِيْ ، فو الله ! لا تسألوني عن شيءٍ إلا أخْبرتُكم ، سَلُوْني عن كتاب الله، فو الله ! ما من آيةٍ إلا و أنا أَعلَمُ ، أ بِلَيْلٍ نَزَلَتْ أم بنهارٍ؟ أ في سَهلٍ أم في جَبَلٍ؟[1].

وأخرج ابنُ سعدٍ ، و أبو نُعيم عن علي ﷺ قال : والله ! ما نزلت آيةٌ إلاّ و قد علمتُ فِيْمَ أنْزِلَتْ و أينَ أنزِلَتْ ؟ إنّ ربّي وَهَبَ لي قَلباً عَقُوْلاً ، و لِساناً سَئُوْلاً[2].

وممّا لا بدّ من الاعتناء به في هذا المقام أنّ ما صحّ عن علي ﷺ في التفسير قليلٌ بالنسبة لِمَا وُضِعَ عليه، والآفةُ فيه من الشيعة المُتطَرِّفَة الذين تَجَاوَزُوْا الحدَّ في حُبّ علي بن أبي طالب ﷺ، و أفرَطُوا في مدحه، وقصدُهم بذلك ترويجُ مذهبهم الباطل، وظنِّهم الفاسد، وهذا هو الوجه في عدم اعتماد أصحاب الصحاح علىٰ ما رُوِي عنه من التفسير.

و أمّا ما صَحَّ و ثَبَتَ عنه فهو من طريق الأثبات من أهل بيته ، أو من أصحاب ابن مسعود ، كعبيدةَ السلماني ، و شُرَيح و غيرهما .

---

(١) الإصابة :٢/ ٥٠٩، وتهذيب التهذيب:٧/ ٣٣٨، و الإتقان:٢/ ٢٣٩.

(٢) حلية الأولياء: ١/ ٦٨، و الطبقات الكبرىٰ لابن سعد: ٢/ ٢٢٨.

و ممّا تجدرُ إليه الإشارةُ أنّ من أهمّ و أصحّ الطُرُق عن علي بن أبي طالب ﷺ هو الذي اعْتَمَدَ عليه الأئمةُ ، و هو ما يلي :

١- قال علي بن المديني، وعمرو بن علي الفلاس، و سليمان بن حرب : أصحُّ الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي ، ثم اختلف سليمان و ابن المديني: فقال سليمان : أجودُها أيوبُ السختياني عن ابن سيرين ، و قال ابن المديني : عبدُ الله بن عون عن ابن سيرين(١) .

قلتُ : و عَبيدة هذا هو عَبيدة (بفتح العين) بن عمرو السلماني من تلامذة عبدالله بن مسعود ، وسيأتي ترجمته .

٢- قال عبد الرزاق وابن أبي شيبة : أصحّ الأسانيد : الزُّهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي(٢) .

٣- قال الحاكم : أصح أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد عن أبيه عن جَدّه عن علي إذا كان الراوي عن جعفر ثقةً(٣) .

قال السيوطي : هذه عبارةُ الحاكم، و وافَقَهُ من نَقَلَهَا و فيها نَظَرٌ ؛ فإنّ الضمير في جَدّه إن عاد إلىٰ جعفر، فجدُّه عليّ لم يَسمَع من علي بن أبي طالب، أو إلىٰ محمد فهولم

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح: ٧، و تدريب الراوي:١/ ٣٥، و فتح المغيث:١/ ٣٦، وعلوم الحديث للحاكم: ٦٨، تهذيب التهذيب:٧/ ٧٨.

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث: ٦٧، فتح المغيث:١/ ٣٦ ، مقدمة ابن الصلاح: ٧، تدريب الراوي:١/ ٣٥ ، رسائل في علوم الحديث للنسائي: ٦٨.

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم:٦٩، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر:١/ ٢٥٦.

يسمع من الحسين[١].

٤- وقال أحمد بن حنبل : ليس بالكوفة أصحُّ من هذا الإسناد : يحيى بن سعيد القطّان عن سفيان الثوري عن سليمان التيمي عن الحارث بن سُويد عن عليّ[٢].

٥- عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي، قال الترمذي: سمعتُ سليمان بن داود الهاشمي يقولُ: "هذا عندنا مثل حديث الزهري عن سالم عن أبيه"[٣].

❖ عبدُ الله بن مسعودٍ رضي الله عنه

وممّن رُوِيَ عنهم التفسيرُ من الصحابة ، وبَرَز منهم في ذلك عبدُ الله بن مسعود رضي الله عنه ، وقد رُوِي عنه - كما يقوله السُّيوطي - أكثرُ ممّا رُوِي عن علي رضي الله عنه .

و أخرج ابنُ جرير الطبري وغيره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : والذي لا إلٰهَ غيرُه ما نَزَلَت آيةٌ من كتاب الله إلاَّ و أنا أعْلَمُ فِيمَنْ نَزَلَتْ و أينَ نَزَلَتْ ، ولو أعلمُ مكانَ أحدٍ أعلم بكتاب الله منّي تَنالُه المَطَايَا لأتيتُه[٤].

و أيضاً أخرج عن مَسرُوق قال : كان عبد الله يقرأ علينا السُّورةَ ، ثم يُحدِّثُنا فيها و يُفَسِّرُها عامةَ النهار[٥] .

---

(١) تدريب الراوي: ١/ ٣٨.

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر : ١/ ٢٥٥، و تدريب الراوي: ١/ ٣٩.

(٣) الجامع للترمذي، كتاب الدعوات ، باب ما جاء عند افتتاح الصلاة بالليل،وانظر أيضاً النكت علىٰ ابن الصلاح : ١/ ٢٥٦.

(٤) تفسير الطبري: ١/ ٦٠، الطبقات لابن سعد : ٢/ ٣٤٢.

(٥) تفسير الطبري: ١/ ٦٠.

وعن مسروق قال: وجدتُ أصحابَ محمد ﷺ مثلَ الإخَاذ يُرْوِي الواحدَ، والإخَاذ يُرْوِي الاثنين، والإخَاذ يُروِي العشرةَ، والإخَاذ يُروِي المائةَ، و الإخاذ لو وَرَدَ عليه الناسُ أجمعُون لأصدرهم، و إنّ عبد الله بن مسعود من تلك الآخَاذ[١].

و أخرج أبو نُعيم عن أبي البختري قال: قالُوا لعلي ﷺ: أخبِرنَا عن ابن مسعود ﷺ؟ قال: عَلِمَ القُرآنَ والسُّنةَ، ثم انتهىٰ، وكفىٰ بذلك عِلماً[٢].

من هذه الآثار يتّضحُ لنا مقدار حرص ابن مسعود علىٰ تَفهُّم كتاب الله، والوُقُوف علىٰ معانيه، و الإحاطة بعلومه ما لا يخفىٰ.

و من رُوَاتِه مَسرُوقُ بن الأجدع الهمداني، وعلقمة بن قيس النخعي، و الأسود ابن يزيد، و غيرهم. و أمّا الطُرُق المروية عنه التي اعتمد عليها الأئمةُ فما يلي:

١- قال ابن المبارك، ووكيع، والعجلي: أرجحُ الأسانيد وأحسنُها: سُفيان بن سعيد الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة بن قيس النخعي عن عبد الله بن مسعود ﷺ[٣].

٢- قال يحيٰ بن معين: أصحُّ الأسانيد: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ﷺ[٤].

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرىٰ للبيهقي: ١/ ١٦١، تفسير القرطبي: ١/ ٣٥.

(٢) حلية الأولياء: ١/ ١٢٩، سير أعلام النبلاء: ١/ ٥٤١، صفة الصفوة: ١/ ٤٠١.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم: ٧٠، والنكت على ابن الصلاح: ١/ ٢٥٣.

(٤) معرفة علوم الحديث: ٦٨، مقدمة ابن الصلاح: ٧، والتقريب للنووي مع التدريب: ١/ ٣٥، وفتح المغيث: ١/ ٣٧، وتهذيب التهذيب: ٤/ ٢٢٥.

٣- الأعمش عن أبي الضُحىٰ عن مسروق عن عبد الله بن مسعود ﷺ ، وهذه الطريق من أصحّ الطُرُقِ وأسْلَمِها، وقد اعتمد عليها البخاري في صحيحه[١].

٤- طريق مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود ، وهذه أيضاً طريقٌ صحيحةٌ لا يعتريها الضعف، وقد اعتمد عليها البخاري في صحيحه أيضاً[٢].

٥- طريق الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود ، وهذه أيضاً طريقٌ صحيحةٌ يُخرِجُ البخاري منها[٣] .

٦- طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود، وهذه الطريق أيضاً صحيحةٌ ، قال عبد الله بن هاشم: خرج علينا وكيع يوماً، فقال: أيُّ الإسنادَين أحبُّ إليكم ؟ الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود؟ فقلنا : الأعمش ؛ فإنّه أعلىٰ، فقال : بل الثاني؛ فإنّه عن فقيهٍ عن فقيهٍ عن فقيهٍ عن فقيهٍ ، والآخرُ عن شيخٍ عن شيخٍ، وحديثٌ يتداوله الفقهاءُ خيرٌ من حديث يتداوله الشُّيوخ[٤] .

٧- طريق السُّدي الكبير عن مُرَّة الهَمدَاني عن ابن مسعود ﷺ ، و هذه الطريق يُخرِجُ منها الحاكمُ في مستدركه، و يُصَحِّحُ ما يُخرِجُه، وكذا يُخرِجُ ابنُ جرير منها في

---

(١) التفسير والمفسرون: ١/ ٨٧.

(٢) التفسير والمفسرون: ١/ ٨٧.

(٣) التفسير والمفسرون: ١/ ٨٧.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٩/ ١٥٨، المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ : ١/ ٩٥ ، معرفة علوم الحديث : ١/ ١١.

تفسيره أشياءً[١].

❖ أبيُّ بنُ كعب رضي الله عنه

و مِنَ المُبَرِّزِينَ من الصحابة في عُلُوم القُرآن و التفسير أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، وهو أيضاً من المُكثِرين في التفسير، ومن المشهورين في القِرَاءة، وهو من أعلم الصَّحابة بكتاب الله تعالىٰ حتّىٰ كان عُمَر رضي الله عنه يَسألُه عن النَوازِل، و يتَحَاكمُ إليه في المُعْضَلات، وقال له النبي ﷺ: « وَاللهِ لِيَهْنِكَ العِلمُ أَبَا المُنذِرِ »[٢].

وأمّا الطُرُق الصحيحة التي رُوِيتْ عنه فقليلةٌ جدّاً، على حين أنّه كثُرَتِ الروايةُ عنه في التفسير، و ذلك لأنه كغيره من الصَّحابة لم يَسْلَم من الوضع عليه.

فالطريقُ الصحيحةُ عنه:

١- طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، قال السيوطي: عن أبَيّ نسخةٌ كبيرةٌ يَروِيْهَا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية عنه، وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وقد أخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم منها كثيراً، وكذا الحاكم في مستدركه، وأحمد في مسنده[٣].

قلتُ: كذا قال: "وهذا إسنادٌ صحيحٌ"، وقد تكلّم الأئمةُ في أبي جعفر الرازي هذا، قال أحمد: ليس بقَوِيّ في الحديث، و عن ابن معين قال مرةً: كان ثقةً، و قال مرةً: يُكتَبُ حديثُه، و لكنه يُخطِئُ، و قال علي بن المديني: هو ثقةٌ عندنا، و قال عمرو

---

(١) انظر الإتقان: ٢/ ٢٤٢، و التفسير والمفسرون: ١/ ٨٩.

(٢) رواه مسلم: ١٩٢١، و أبو داود:١٤٦٢.

(٣) الإتقان: ٢/ ٢٤٢.

ابن علي : فيه ضعفٌ، و هو من أهل الصدق سيئ الحفظ، وقال أبو زُرعةَ: شيخٌ يَهِمُ كثيراً[(١)].

علىٰ هذا فالأوْلىٰ عندي أن يُقَالَ : إنّ هذا إسنادٌ حَسَنٌ ، والله أعلم .

٢- طريق وكيعٍ، عن سُفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن الطفيل بن أبي بن كعب، عن أبي بن كعب ﷺ ، وهذه يُخرِجُ منها الإمامُ أحمد في مُسنده، و هو أيضاً علىٰ شرط الحسن ؛ فإنّ عبد الله بن محمد هذا و إن كان صَدُوقاً، فقد تُكلِّمَ فيه من جِهَة حِفظِه[(٢)].

❖ **عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما**

ومِمَّن بَرَزَ من الصَّحابة في التفسير عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، و هو أكثرُ الصّحابة تفسيراً ، و هو ترجمانُ القُرآن كما جَاءَ عن ابن عباس نفسِه أن النبي ﷺ قال : نِعْمَ ترجمانُ القُرآن أنْتَ[(٣)] .

و رُوِيَ عنِ ابنِ عباسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الخلاءَ فوضَعتُ لَهُ وَضُوءًا، قالَ : مَن وَضَعَ هذَا ؟ فَأُخبِرَ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ[(٤)] .

و رُوِي أنّ رجُلاً أتى ابنَ عمر يَسألُه عن قوله تعالىٰ : ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ

---

(١) تهذيب التهذيب: ١٢/ ٥٧، سير أعلام النبلاء: ٧/ ٣٤٧، المغني في الضعفاء: ٢/ ٥٥٠.

(٢) انظر: الجرح والتعديل: ٥/ ١٥٣، والضعفاء والمتروكين: ٢/ ١٤٠، والكامل لابن عدي: ٤/ ٢٨، وتهذيب التهذيب: ٦/ ١٤-١٥.

(٣) رواه الديلمي في مسند الفردوس : ٤/ ٢٥١.

(٤) رواه أحمد: ٢٢٧٤، واللفظ له والبخاري: ٨٠، و١٤٠، ومسلم: ٤٥٢٦ ، والترمذي: ٣٧٦٠.

كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾[الأنبياء:٣٠] فقال : اِذْهَب إلى ابن عباس، ثم تعال، فأخبرني، فذهب فسأله، فقال : كانت السَّموات رَتقاً لا تُمْطِرُ ، وكانتِ الأرض رَتقاً لا تُنْبِتُ ، ففتق هذه بالمَطَر ، و هذه بالنبات . فرجع إلى ابن عمر فأخْبَرَه ، فقال : قد كنتُ أَقُوْلُ ما يُعْجِبُنِيْ جُرأةُ ابن عباس على تفسير القرآن ، فالآن قد علمتُ أنّه أوْتِيَ عِلماً[(١)].

وفضائلُه كثيرةٌ ، ذَكَرَ طرفاً منها ابنُ حجر العسقلاني في الإصابة ، و السيوطي في الإتقان ، و أمّا التفسير المنقول عنه فهوكثيرٌ لا يُحصىٰ ، و لذلك وُجُوهٌ عديدةٌ :

١- تأَخُّر زَمانه حتىّ اشتدّتْ حاجةُ الناس إلىٰ مَن يُؤْخَذُ عنه التفسيرُ .

٢- اتّساع دائرة الإسلام، وكثرة دخول الأعاجم فيه .

٣- تفرُّغ ابن عباس للنشر والدعوة و التعليم .

و أمّا الطُرُقُ المرويّةُ عنه في التفسير فكثيرةٌ ، و لٰكن تَجِبُ الحِيْطَةُ فيما عُزِي إلىٰ ابن عباس رضي الله عنهما من التفسير ؛ فإنّه قد كـثُرَ عليه فيه الدَّسُّ والوَضعُ، ولقد قال الخليلي في كتابه (الإرشاد) :

" وهذه التفاسير لكتاب الله الطوال التي أَسْنَدُوهَا إلى ابن عباس غيرُ مَرضِيّةٍ، ورُوَاتُها مَجَاهِيلُ، كتفسير جُوَيْبِر، عن الضَّحّاك، عن ابن عباس، وعن ابن جريج في التفسير جماعةٌ رَوَوا عنه، و أطولُها ما يَروِيهِ بكرُ بن سهل الدمياطي ، عن عبد الغني بن سعيد، عن موسىٰ بن محمد ، عن ابن جريج ، و فيه نظر "[(٢)].

و أمّا الطُرُق الصحيحة الجَيِّدة عنه فما يلي :

---

(١) الإصابة: ٢/ ٣٣٢، الإتقان: ٢/ ٢٤٠.

(٢) الإرشاد للخليلي: ١/ ٣٩١-٣٩٢.

١- طريقُ معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، وهذه الطريق من جيد الطُرُق التي رُوِيتْ عنه ، قال الإمام أحمد : بمصرَ صحيفةٌ في تفسير، رَوَاهَا علي بن أبي طلحة ، لو رَحَلَ رجلٌ فيها إلىٰ مصرَ قاصداً ، ما كان كثيراً ، و في روايةٍ قال : من رَحَلَ من طالبي التفسير لتحصيلها لا يُعَدُّ كثيراً[١].

و قال ابن حجر : وهذه النسخة كانتْ عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح ، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس، و هي عند البخاري عن أبي صالح ، و قد اعْتَمَدَ عليها في صحيحه كثيراً فيما يُعَلِّقُه عن ابن عباس، و قال قوم: لم يسمع ابنُ أبي طلحة من ابن عباس التفسيرَ، و إنّما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير ، قال ابن حجر: بعدَ أن عُرِفَتِ الواسطةُ وهو ثقةٌ فلا ضيرَ في ذلك[٢] .

٢- طريقُ قيس عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهذه أيضاً من جَيِّدِ الطُّرُق عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهي علىٰ شرط الشيخين، وكثيراً ما يُخرِجُ منها الفَريابي و الحاكم في مستدركه[٣].

٣- طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولىٰ آل زيد بن ثابت ، عن عكرمة ، أو سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، و هي طريقٌ جَيّدَةٌ، و إسناده حَسَنٌ، و قد أخرج منها ابنُ جرير، و ابنُ أبي حاتم كثيراً، و في معجم الطبراني الكبير منها أشياء[٤].

---

(١) طبقات المفسرين لأحمد الأدنروي:١/ ٢٤، والإتقان:٢/ ٢٤١.

(٢) الإتقان :٢/ ٢٤١، وانظر فتح الباري : ٨/ ٤٣٨.

(٣) الإتقان:٢/ ٢٤٢.

(٤) الإتقان:٢/ ٢٤٢.

ويقولُ الخليلي في (الإرشاد) :

" و رَوىٰ محمدُ بن ثور، عن ابن جريج، أي عن ابن عباس نحوَ ثلاثةِ أجزاءٍ كبارٍ، وذلك صَحّحُوه ، و رَوىٰ الحَجَّاجُ بن محمد ، عن ابن جريج نحوَ جزءٍ، و ذلك صحيحٌ متّفقٌ عليه؛ و تفسير شَبْل بن عبّاد المكي، عن أبي نجيح، عن مجاهد ، عن ابن عباس ﷺ قريبٌ إلىٰ الصحة ؛ و تفسير عطاء بن دينار يُكتَبُ و يُحْتَجُّ به ؛ و تفسيرُ أبي روق نحو جزءٍ صَحّحُوه؛ و تفسير إسماعيل السُّدي (أي السُّدي الكبير) يُورِدُه بأسانيد إلى ابن مسعود وابن عباس؛ و رَوىٰ عن السُّدي الأئمةُ مثلُ الثوري وشعبة ، لكن التفسير الذي جَمَعَه رَوَاه أسباطُ بن نصر، و أسباط لم يتّفِقُوا عليه ، غيرَ أن أمثل التفاسير تفسير السُّدي، فأمّا ابن جريج فإنّه لم يقصد الصحةَ ، و إنّما رَوىٰ ما ذُكرَ في كل آيةٍ من الصحيح والسقيم ، و تفسير مقاتل بن سليمان فمقاتل في نفسه ضَعّفُوه ، وقد أدرَكَ الكبَارَ من التابعين ، والشافعيُّ أشَارَ إلىٰ أنّ تفسيرَه صَالحٌ "[1] .

قِيمَةُ التَّفسِيرِ المنسُوب إلىٰ ابنِ عَبّاس رضي الله عنهما : و ممّا يلائم الموضوعَ أنْ يُعْلَمَ أنّه يُنْسَبُ إلىٰ ابن عباس جزءٌ كبيرٌ في التفسير ، ويُطْبَعُ هذا الجزءُ منسوباً إليه باسم : " تنوير المقباس من تفسير ابن عباس" ، و هو مِنْ جَمع محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي صاحب القاموس المحيط، ولٰكنَّ الطريقَ التي رُوِيَ عنها هذا التفسيرُ إلى ابن عباس ضَعيفةٌ جداً، حتّىٰ أُطْلِقَ عليه أنّه من سلسلة الكذب ، فإنّه رُوِيَ هذا التفسيرُ عن محمّد بن مروان السُّدي الصغير ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، كما هو مذكور فيه عند الكلام على البسملة، و قد قال الأئمةُ من أهل الحديث : و أوهىٰ طُرُق ابن عباس طريق الكلبي عن أبي صالح عنه، فإنِ انْضَمّ إلىٰ ذلك روايةُ محمد بن مروان

---

(١) الإرشاد للإمام الخليلي: ١/ ٣٩٢-٣٩٨.

السُّدي الصغير فهي سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب[١] .

فالواجب الحِيْطَةُ والحذرُ في انتسابه إلى ابن عباس رضي الله عنهما ، فإنّه يَبْدُوْ لمن ألقىٰ نظرةً فاحصةً علىٰ ذلك التفسير المنسوب إلى ابن عباس أنّه من دسيسة الوضّاعين، بالرغم من أنّ له قيمةً عِلميةً في دَوائِر عِلمِيّة في الغالب بصرف النظر عن وضعه، والدليل علىٰ وضعه على ابن عباس أنّه ذُكرَتْ فيه أقوالٌ في التفسير نجد ونلمس فيها التناقضَ ظاهراً، ولا يمكن بينها التطبيقُ والتوفيقُ، و هذا أكبرُ شهادةٍ علىٰ وضعه علىٰ ابن عباس، والله أعلم .

❖ عبدُ الله بن عَمْرو بن العَاص رضي الله عنه

وهو من الصحابة الذين اشْتَهرُوا وبَرَزُوْا في التفسير . قال الذهبي : وله مناقب و فَضائِلُ ، ومَقامٌ رَاسِخٌ فِي العلمِ والعَمَلِ، حَمَلَ عن النبيِّ ﷺ عِلماً جَمّاً . يبلغُ مَا أَسنَدَ : سَبعَ مائةِ حَدِيثٍ ، اتَّفق الشيخان له على سبعةِ أَحادِيثَ ، وانفردَ البُخَارِي بِثمانيَةٍ، ومسلِمٌ بِعِشرِينَ، وَكتب الكَثِيرَ بِإِذنِ النَّبِيِّ ﷺ[٢] .

وروىٰ أحمدُ ، والبغوي من طريق واهب المعافري عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : رأيتُ فيما يَرَى النائمُ كأنّ في إحدىٰ يَدَيّ عَسلاً وفي الأخرىٰ سمناً، وأنا ألعقُهما، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ فقال : تقرأ الكتابَين: التوراةَ والقُرآنَ، وكان يَقرَأُهما، قال الذهبي : في سنده ابن لهيعة[٣] .

---

(١) انظر: تدريب الراوي:١/ ١٨١، والإتقان:٢/ ٢٤٢، كشف الظنون:١/ ٤٢٩ .

(٢) الإصابة:٤/ ١٩٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء : ٣/ ٨٦.

و قد ذَكرنَا في ما سبق كلامَ ابن حجر في " نكته علىٰ ابن الصلاح " : أنّ عبدَ الله ابن عمرو بن العاص حَصَلَ له في وقعة اليرْمُوْك كتُبٌ كثيرةٌ من كتُب أهل الكتاب، فكان يُخْبِرُ بما فيها من الأمور المغيبة حتّىٰ كان بعض الصحابة ربما قال له: حَدِّثْنَا عن النبي ﷺ و لا تُحَدِّثْنَا عن الصحيفة[١].

وقال هو في فتح الباري شرح البخاري: إنّ عبد الله قد ظَفَرَ في الشام بحَمْلِ جَمَلٍ من كتُب أهل الكتاب، فكان يَنظُرُ فيها ويُحدِّثُ منها ، فتَجَنَّبَ لأخذِ عنه لذلك كثيرٌ من أئمة التابعين[٢].

و إيَّاكَ أن تَفهَمَ من هذا ما يَجعلك تَخُوضُ مع الخائضين في عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، والذين سَلَكوْه في سلك الذين تَظَاهرُوْا بالإسلام ، ثمّ كادُوا له شرَّ الكيد، ومَكرُوْا للمسلمين؛ حتىٰ ضَلَّلُوْهم، نعوذُ بالله من سُوء الظنّ بالصحابة والسلف الصَّالِح . قال الواقدي: ماتَ بالشام سنةَ خمس وستين[٣].



(١) النكت علىٰ ابن الصلاح : ٢/ ٥٢٣-٥٣٢.

(٢) فتح الباري:١/ ٢٠٧.

(٣) انظر ترجمته في الإصابة:٤/ ١٩٢-١٩٣.

الطَّبقَةُ الثَّانِيَةُ

التَّابِعُون

والطبقةُ الثَّانيةُ من أهل التفسير هي طبقةُ التابعين رحمهم الله تعالىٰ، و نستطيع أن نُقَسّمَهم علىٰ طبقاتٍ ثلاثٍ ، الأولىٰ : طبقةُ أهلِ مَكةَ ، والثّانية : طَبقةُ أهل المدينة ، و الثَّالثةُ : طبقةُ أهل العِراق .

طبقةُ أهل مَكة المُكرّمة

لا يخفىٰ عليكم أنّه كان أقَامَ ابن عباس رضي الله عنهما مدرسةً بمكة المكرمة لنشر عُلوم القُرآن والحديث ، وكان هو يجلس فيها لأصحابه يُفَسِّرُ لهم القرآنَ الكريم، ويُحدِّثُ لهم الأحاديثَ النبوية، وكان له تلاميذ من أعلام التابعين ، فكانُوا يَتعلّمُون منه التفسيرَ وعلومَه؛ ويسمعون منه الأحاديثَ النبويةَ؛ ويَروونَ لمن بعدهم ما تعلّموا وسَمِعُوا وحَفِظُوا عنه. ومن أشْهَرِ رجال هذه المدرسة: سعيدُ بن جبير، ومجاهدُ بن جبر، وعكرمة مولى ابن عباس، و عطاءُ بن أبي رباح ، وطاووسُ بن كيسان اليماني ، وغيرُهم من الأعلام الأثبات الثّقَات .

قال ابن تيمية : و أما التفسير فإن أعلم الناس به أهلُ مكة ؛ لأنّهم أصحابُ ابن عباس، كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولىٰ ابن عباس، و غيرهم من أصحاب ابن عباس كطاووس، و أبي الشعثاء، وسعيد بن جبير ، و أمثالهم[1] .

و هنا نحن نَذْكرُ طَرفاً من فَضَائل أشهَرِ رِجَال هذه المدرسة ليتّضِحَ لنا مكانتُهم

(١) الفتاوىٰ: ١٣/ ٣٤٧.

في التفسير ، و مقدار الثقة بهم ، و الاعتماد عليهم .

❖ سَعيدُ بنُ جُبَير

هو أبو محمد ، أو أبو عبد الله ، سَعيد بن جُبير بن هشام الأسدي ، سَمِعَ جماعةً من الصحابة ، و قُتِلَ شهيداً في شعبان سنةَ خمس وتسعين، و له تسع و أربعون سنةً علىٰ الأشهر، كان أحدَ الأعلام ، فقيهاً ، فاضلاً، عابداً، ورعاً، ثقةً ، حُجّةً. و يُقَالُ له: جهبذ العلماء ؛ حتىٰ إنّ ابن عباس إذا أتاه أهلُ الكوفة يَستَفْتُونَه، كان يقولُ: أليس فيكم سَعيدُ ابن جُبير ؟

و قال عمرو بن ميمون عن أبيه : ماتَ سعيد بن جبير ، و ما علىٰ وجه الأرض أحدٌ إلاّ و هو محتاجٌ إلىٰ علمه ، و قرأ القُرآنَ على ابن عباس . قال سعيد بن جبير : ربما أتيتُ ابنَ عباس ، فكتبتُ في صحيفتي حتىٰ أملأها ؛ ثم كتبتُ في نعلي حتىٰ أملأها ؛ ثم كتبتُ في كفّي[1] .

❖ مُجاهِدُ بن جَبْر

هو أبو الحَجَّاج مُجاهِد بن جَبْر (بفتح الجيم وسكون الموحدة) المكي، المُقْرِئ ، المفسّر، كان أحدَ الأعلام الأثبات ، كانت ولادته سَنةَ إحدىٰ وعشرين من الهجرة؛ ووفاتُه سنةَ أربع ومائة على الأشهر، وكان من أوعية العلم ، سَمِعَ سعداً ، وعائشةَ، وأبا هريرة ، و أمَ هاني ، وعبدَ الله بن عمر، وعبدَ الله بن عباس ، و لَزِمَه مدّةً ، و قرأ عليه القُرآن ، وعَرَضَ عليه القُرآنَ ثلاثَ عرضاتٍ ، يقِفُ عند كلِّ آيةٍ يَسْأَلُه : فِيمَ نَزَلَتْ؟ وكيفَ نَزَلَتْ ؟

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ:١/ ٧٦، سيرأعلام النبلاء: ٤/ ٣٢١-٣٤٠، وتهذيب التهذيب: ٤/ ٢-١٤.

وعن الفَضل بن مَيمُون سمعتُ مجاهداً يَقولُ : عَرَضتُ القُرآنَ على ابن عباس ثلاثين مرةً . و قال قتادةُ : أعلم ممّن بَقِيَ بالتفسير مجاهدُ . وقال ابنُ جُريج : لأن أكون سمعتُ من مجاهد أحَبّ إليّ من أهلي و مالي. و قال عبد السلام بن حرب عن مصعب: كانَ أعلمهم بالتفسير مجاهدٌ؛ و بالحجِّ عطاءٌ. و قال ابن حِبَّان : كان فقيهاً ، وَرعاً، عابداً، مُتْقِناً . و قال ابنُ سعد : كان ثقةً ، فقيهاً ، عالماً ، كثيرَ الحديث .

وكان مجاهدٌ من أوثق أصحاب ابن عباس ، و إن كان أقلَّ روايةً عنه في التفسير، لذلك نجدُ الأئمةَ كالإمام الشافعي، والإمام البخاري، وغيرِهم، اعتَمَدُوا علىٰ تفسيره، وكذا نَجِدُ الإمامَ البخاري يَنقُلُ في صحيحه من تفسيره أشياءً كثيرةً ، و هذا أكبرُ شهادةٍ علىٰ ثقافة مجاهد وعدالته عنده . و قد وَثَّقَه الأئمةُ من أئمة هذا الشأن كابن معين، وأبي زرعة، والثوري، والعجلي، وابن حبان، وابن سعد، وغيرهم، ومع ذلك كله فكان بعض الأجِلّة من العُلماء لايأخُذُ بتفسيره ، والاعتذارُ منهم في ذلك يُؤخَذُ مما نُقِلَ عن أبي بكر بن عياش قال : قلتُ للأعمش: ما لهم يَقُولُونَ تفسيرُ مجاهد ؟ قال : كانُوا يَرونَ أنّه يَسْأَلُ أهلَ الكتاب .

وقال الذهبي : و مِن أنكرِ ما جَاءَ عن مجاهد في التفسير في قوله تعالىٰ : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴿٧٩﴾ ﴾ [الإسراء] قال : يُجلِسُهُ معه على العَرش .

وغايةُ ما أُخِذَ علىٰ تفسيره أمران : الأوّلُ أخذُه من أهل الكتاب ، و الثاني ما جَاءَ عنه مُخالِفاً لِمَا عليه السَلَف . وأما صِدقُه، وثقافته، وأمانته، وإمامته ، فمسلَّم لا كلامَ فيه لأحدٍ . لذا قال النباتي -كما في الميزان للذهبي- : ذُكِرَ مجاهدٌ في كتاب الضعفاء لابن حبان ، ولم يَذْكرْه أحدٌ ممّن ألَّفَ في الضُعفَاء ، و مجاهدٌ ثقةٌ بلا مدافعة[1] .

---

(١) ميزان الاعتدال: ٦/ ٢٥-٢٦ ، تهذيب التهذيب :١٠/ ٤٢-٤٣ ، تذكرة الحفاظ:١/ ٩٢.

❖ عِكرِمَةُ مَولىٰ ابن عَبّاس

هو أبو عبد الله عِكرِمَةُ بن عبد الله البربري المدني الهاشمي مولىٰ عبد الله بن عباس، روىٰ عن مولاه ، وعائشة ، وأبي هريرة ، وعقبة بن عامر، وأبي سعيد، وعلي بن أبي طالب ، وغيرهم .

قال العباس بن مصعب المروزي : كان عِكرمةُ أعلمَ شاكردي (كلمة فارسية معناها تلاميذ) ابن عباس بالتفسير ، وكان يدور البلدان يتعرض . وقال داود بن أبي هند عن عكرمة : قرأ ابنُ عباس هذه الآية : ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [الأعراف:١٦٣] قال ابن عباس :لم أدرِ نجا القوم أو هلكوا ، قال: فَمَا زِلتُ أبيِّنُ له حتىٰ عَرَفَ أنهم قد نَجَوا ، فكساني حُلّةً .

و قال الفَرَزْدَقُ بن جواس : كنّا مع شهر بن حوشب بجرجان ، فقَدِمَ علينا عكرمة، فقلنا لشهر: ألاَ نأتيه ؟ فقال : ائتُوهُ ، فإنّه لم يكن أمّةٌ إلا كان لها حِبرٌ ، و أنَّ مولى ابن عباس حِبرُ هذهِ الأمّة . و قال جرير عن مُغيرة : قِيلَ لسَعيد بن جُبير : أتعلَمُ أحَداً أعلمَ مِنْك ؟ قال: نعم ، عكرمة .

وعن قتادةَ قَالَ : كانَ أعلمَ التّابِعين أربعةٌ : عطاءٌ ، وسعيدُ بن جُبير، وعكرمةُ ، والحسنُ. و عنه قال: أعلمُهم بالتفسير عكرمةُ. وقال الشعبي: ما بَقِيَ أحدٌ أعلمُ بكتاب الله من عِكرِمَةَ. وقال الحبيبُ بن أبي ثابت : اجتمع عندي خمسةٌ : طاووس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، و عكرمة، و عطاء ، فأقبل مجاهد وسعيد بن جبير يلقيان علىٰ عكرمة التفسيرَ ، فلم يَسأَلاَهُ عن آيةٍ إلاَّ فَسَّرَهَا ، فلمّا نَفَدَ ما عندَهُما جَعَلَ يقولُ : أنْزِلَتْ آيةُ كذا في كذا ، و أنْزِلَتْ آيةُ كذا في كذا . و قال زيدُ بن الحُباب سمعتُ سُفيانَ الثَّوري بالكوفة يقولُ : خُذُوا التفسيرَ عن أربعةٍ ، فذكر فيهم عكرمة. و قال يحيى بن أيوب المصري:

سألني ابنُ جُريج : هل كتبتُم عن عكرمةَ ؟ فقلتُ : لاَ ، قالَ : فاتَكم ثُلثَا العِلم .

وقد اخْتَلَفَ في توثيقه وتضعيفه أئمةُ الجَرح والتعديل ، فمنهم من يُضعِّفُه ولا يَروِي له، و منهم من يُوثِّقُه ويَروِي له ، و أما أقوالُ من وَهَّاه فمَدَارُها علىٰ ما قال الحافظ ابن حجر علىٰ ثلاثة أشياء : علىٰ رَمْيِهِ بالكذب ، و على الطعن فيه بأنّه كان يَرىٰ رَأيَ الخَوَارج ، و على القدح فيه بأنّه كان يَقبَلُ جَوائزَ الأمراء ، فهذه الأوجُه الثلاثة التي يَدورُ عليها جميعُ ما طُعِنَ به فيه ، و لكن الحق الذي لا محيدَ عنه هو أنه لا أَسَاسَ لهذه المَطَاعِن من الصِّحَّة ، و قد أجاب عنها جماعةٌ من الأئمة والعلماء ؛ وصَنَّفُوا في الذَّبّ عن ذلك كأبي جعفرالطبري، ومحمد بن نصر المروزي، و أبي عبد الله بن مندة، و أبي حاتم ابن حبان، و ابن عبد البر، وغيرهم، و ذَكرَ كلامَ هؤلاء الأئمة في الذبِّ عن هذه المطاعن الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني في كتابه " تهذيب التهذيب"، ولخَّصَه في"هدي الساري مقدمة فتح الباري" فإن شئتَ التفصيلَ والتحقيقَ فارجع إليهما .

و أما الذين وَثّقُوه وصَدّقُوه فهم كثيرُونَ ، كما قال المروزي : أجْمَعَ عامّةُ أهل العِلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، و اتفق علىٰ ذلك رُؤسَاء أهل العِلم بالحديث من أهل عصرنا ، منهم أحمد بن حنبل، وإسحق بن راهويه، وأبو ثور، و يحيى بن مَعِين. قال: و لقد سألتُ إسحاقَ عن الاحتجاج بحديث عكرمة، فقال : عكرمةُ عندنا إمامُ أهل الدُّنيا ، وتَعَجّبَ من سؤالي إيّاهُ . و قال البخاري: ليس أحدٌ من أصحابنا إلاَّ احتجّ بعكرمةَ. و قال عثمان الدارمي : قلتُ لابن مَعين: أيما أَحَبُّ إليك، عكرمة عن ابن عباس، أو عبيدُ الله بن عبد الله بن عتبة عنه ؟ قال : كلاهُما، ولم يختر ، قلتُ: فعكرمة أو سعيد بن جبير ؟ قال : ثقةٌ ، ثقةٌ، ولم يختر .

وقال ابنُ مَندَةَ : أمّا حالُ عكرمةَ في نفسه فقد عَدَّلَه أمّةٌ من التابعين ومن بعدهُم، و روىٰ عنه منهم زيادة علىٰ سَبعِينَ رَجُلاً من خِيَارِ التابعين ورُفَعَائِهم ، و هذه

منزلةٌ لا تكاد تُوْجَدُ منهم لكبير أحدٍ من التابعين ، علىٰ أن منْ جَرَحَه من الأئمّة لم يُمسِك عن الرواية عنه ، ولم يَستَغْنِ عن حَديثِه ، وكان حديثُه مُتلقّىٰ بالقبول قَرناً بعد قرنٍ إلىٰ زمن الأئمّة الذين أخرَجُوا الصحيحَ ، علىٰ أنّ مُسلماً كان أسوأهُم رأياً فيه، وقد أخْرَجَ له مع ذلك مَقرُوناً ، وكذا وثّقه ابن المديني ، و أبوحاتم ، والعجلي، وابن سيرين، والنسائي، وابن حبان، والطبري، وابن عبد البر، وغيرهم من الأئمة المجتهدين من أهل هذا الشان .

وجملةُ القول فيه أنه أمينٌ صادقٌ ثقةٌ في روايته، ومُقدّمٌ من بين أصحابه في عِلمه وفَهمِه، ولا سيما في العِلمِ بكتاب الله تعالىٰ[1] .

❖ طَاوُوْسُ بنُ كيسَان

هو أبو عبد الرحمن طاووسُ بنُ كيسَانَ اليَماني الحِميَرِي الجندي ، رَوىٰ عن العبادلة الأربعة ، وعن عائشة ، و أبي هريرة ، وزيد بن أرقم ، وغيرهم ، و روىٰ عنه ابنُه عبد الله ، و وهب بن مُنبّه ، وسُليمانُ التيمي ، و الزهري ، ومجاهد، وغيرهم . و حكىٰ عبد الملك بن ميسرة عنه قال : أدركتُ خَمسِينَ من الصّحَابة . و وثّقَه ابنُ مَعين ، و أبو زرعة .

كان من أكابر التابعين تفقُّهاً في الدين وروايةً للحديث، وتقشُّفاً في العيش، وجُرأةً على وعظ الخلفاء والملوك .

و قال ابن حِبّان : كان من عُبّاد أهل اليَمَن ، و من سادات التابعين ، وكان حَجّ أربعينَ حَجّةً، وكان مُستَجَابَ الدَّعوة .

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب :٧/ ٢٣٥-٢٤١ ، و الهدي الساري:٤٢٥-٤٣٠، وتذكرة الحفاظ: ١/ ٩٥-٩٦.

ويظهر من كلام عُبيد الله بن أبي زياد من تلاميذ ابن عباس أنّ طاووساً كان من خَواصِّ ابن عباس . وقال عمرو بن دينار: ما رأيتُ أحداً مثل طاووس ، وشهد له ابن عباس بالجنة . وعن طاووس: أنّه كان يَذكرُ عن ابن عباس: الخُلعُ طلاقٌ ، فأنكره سعيد ابن جُبير ، فقال طاووس: لقد قَرأتُ القُرآنَ قبل أنْ تُوْلدَ، و لقد سمعتُه و أنتَ إذ ذاك همُّك لُقَمُ الثَّريد . و قال المحدثون : إنَّ روايتَه عن عائشة وعثمان مرسلةٌ [1].

❖ عَطَاءُ بنُ أبي رَبَاح

هو أبُو مُحمّد عَطاءُ بنُ أبي رَبَاح المكي القرشي مَولاهُم ، رَوىٰ عن جابر بن عبدالله ، و أسامة بن زيد، و أوس بن الصامت ، وإياس بن خليفة البكري ، وزيد بن أرقم، ورافع بن خديج ، وحكيم بن حزام ، وأبي هريرة ، وعائشة أم المؤمنين، وغيرهم، وقد روىٰ عنه خَلقٌ كثيرٌ ، منهم ابنُه يعقوبُ بن عطاء ، ومجاهد بن جبر، وهو من شيوخه، وليث بن أبي سليم، و يونس بن عبيد البصري، و أبو عمرو بن العلاء المُقرئ النحوي، و غيرهم .

و هو ثقة مُجمَعٌ علىٰ ثِقَتِه ، وكان أدْرَكَ مِائَتَينِ من أصحاب النبي ﷺ ، وقال عمرُ ابن سعيد : إنّ أمّه أرسلتْه إلى ابن عباس تسألُه عن شيءٍ ، فقال : يا أهلَ مكةَ ! تَجتَمِعُونَ عليَّ وعندكم عَطاءٌ ؟ و قال عمرُ بن سعيد أيضاً عن أمّه : قَدِمَ ابنُ عمر مَكةَ فسألوه، فقال : أتجمعون لي يا أهل مكة المسائلَ ، و فيكم ابنُ أبي رَبَاح ؟

و قال محمد بن عبد الله بن عمرو : ما رأيتُ مُفتياً خَيراً من عطاء ، إنما كان مَجلسُه ذِكرُ الله لا يفتر، وهم يخوضون ، و إن تُكلِّمَ أو سُئِلَ عن شيءٍ أحْسَنَ الجوابَ .

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال:١٣/ ٣٥٧-٣٦٧، طبقات ابن سعد :٥/ ٥٤٠، وتهذيب التهذيب:٥/ ٨-١٠، تذكرة الحفاظ:١/ ٩٠.

وكان ثقةً ، فقيهاً، عالماً، كثيرَ الحديث ، قال أبو جعفر : ما بَقِيَ أحدٌ علىٰ وجه الأرض أعلمُ بمناسك الحجّ من عطاء بن أبي رباح .

وكان علىٰ جانبٍ عظيمٍ من الورع والتقوىٰ، قال ابنُه يعقوبُ : ما رأيتُ أبي يتحفّظ في شيء ما يتَحَفّظُ في البُيُوع. وقال سلمة: ما رأيتُ أحَداً يُرِيدُ بهذا العلمِ وجهَ الله غير هٰؤلاء الثلاثة : عطاء، وطاووس، و مجاهد. و قال إبراهيم بن إسحاق الحربي: كانَ عطاء بن أبي رباح عبداً أسودَ لإمرأةٍ من أهل مكة ، وكان أنفُه كأنّه باقلاّة ، قال : وجاءَ سُليمانُ بن عبد الملك أميرُ المؤمنين إلىٰ عطاءٍ هو و ابناه ، فجَلَسُوْا إليه، و هو يُصَلِّي، فلمّا صلّىٰ انفتل إليهم ، فَمَا زَالُوا يَسألُونَه عن مَناسِك الحجّ ، وقد حَوَّلَ قَفَاهُ إليهم ، ثم قال سليمان لابنيه : قُوْمَا ، فقامَا ، فقال: يابني ! لا تَنِيَا في طلب العلم ؛ فإنّي لا أنسىٰ ذُلَّـنَا بينَ يَدَي هذا العَبد الأسود.

و قال أحمد بن محمد : كانتِ الحلقةُ في الفتيا بمكة في المسجد الحرام لابن عباس، و بعد ابن عباس لعطاء بن أبي رباح . و ماتَ في سنة أربع عشرة ومائة ، و قيل : سنة خمس عشرة بمكة[1] .

❖ **ابنُ أبي مُلَيكة**

وهو الإمام شيخُ الحَرَم أبو بكر عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي المكي، رَوىٰ عن جَدِّه ، و عائشةَ، و أمِّ سلمة، وعبد الله بن عمروبن العاص، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عُمر، وطائفة . وحَدَّثَ عنه عمرُو بن دينار، وأيوب، وابن جريج، وجرير بن حازم ، و غيرهم .

---

(١) انظر ترجمته في الطبقات الكبري:٥/ ٤٦٧-٤٧٠ ،تهذيب الكمال:٢٠/ ٦٨-٨٢، صفوة الصفوة: ٢/ ٢١٢.

تَوَلّىٰ قضاءَ مَكةَ والطائفَ لعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، وكان مُؤذّن الحَرَم في عهده أيضاً .

قال الذهبي : كان إماماً، فقيهاً، حُجّةً، فصيحاً، مُفَوِّهاً، مُتّفَقاً علىٰ ثقته ، و وثّقه أبو زُرعةَ و أبو حاتم . و قال العجلي : مكيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ . و قال ابن حبان : رَأىٰ ثَمانِينَ من الصَّحَابة ، تُوُفِّيَ سَنةَ سبع عشرة و مائة[1] .

طبقةُ أهْلِ الْـمَدِينةِ الْـمَنَوّرَة

لا نحتاجُ ههنا إلىٰ ذكر مكانة المدينة المنوّرة عِلماً وعَمَلًا في عصر النبي ﷺ ، وفي عُصُور الصحابة، والتابعين ؛ فلا شك أنّهَا كانتْ إذ ذاك مَهبَطُ الوَحي الإلٰهي، ومسكنُ الرسول العربي المدني ؛ وكان هُناك كثيرٌ من الصَّحابة يَتعَلّمُون منه ، و يُعلِّمُون الناسَ بعدَه الكتابَ والسُّنةَ ؛ فكانُوا يجلسُون لأتْبَاعِهم يُعَلّمُونَهُم كتابَ الله وسُنَّةَ رَسُوله ﷺ؛ فقامت بها مدرسةُ التفسير تَتَلَمّذ فيها كثيرٌ من التابعين ، وكان مِمَّنْ أقامَ مدرسةً للتفسير بالمدينة المنوّرة أُبيُّ بنُ كعب الصحابي المشهور القارئ المُقْرِئ رضي الله عنه . فأبيُّ بنُ كعب هو المؤسّس لمدرسة المدينة، كما كان ابنُ عباس مُؤسِّساً لمدرسة مكةَ المكرّمة .

و أرىٰ أنْ أذكرَ نبذاً من أحوال مَشَاهِير رِجَالِهَا علىٰ ترتيبِ وَفَيَاتِهِم ، وهُم ثلاثةٌ: زيدُ بن أسلم ، و أبو العالية، ومحمد بن كعب القرظي.

❖ **أبو العالية**

هو رَفيعُ بن مهران الرياحي ، أدْرَكَ الجاهليةَ ، و أسْلَمَ بعد وفاة النبي ﷺ بِسَنَتَيْن

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ١٠١-١٠٢، تهذيب التهذيب: ٥/ ٢٦٨، سير أعلام النبلاء: ٥/ ٨٨-٩٠.

في خلافة الصِّدِّيق ، وكان عبداً لامرأةٍ من بني رياح بَطن من تميم. رَوىٰ عن عليّ، وابن مسعود، و أبي موسىٰ ، و أبي أيوب ، و أبي بن كعب ، و ثوبان ، و حذيفة ، و ابن عباس، و ابن عمر، وأبي هريرة، و عائشة ، وغيرهم. و رَوَى عنه خالدُ الحذَّاء، و داود بن أبي هند، ومحمد بن سيرين، وحفصة بنت سيرين، و ثابت البناني، وقتادة، و منصور، وجماعةٌ .

قال ابن أبي داود : لم يكن أحدٌ بعد الصحابة أعلمَ بالقِراءة من أبي العالية ، و قد قَرَأَ القُرآن الكريم علىٰ أبيّ بن كعب وغيره .

و قال أبو عَمرو الداني : أَخَذَ أبو العالية القِراءةَ عَرضاً عن أُبَيّ بن كعب ، وزيد ابن ثابت ، و ابن عباس ، و يُقَالُ : قَرَأَ علىٰ عُمَر .

وعن حفصةَ عن أبي العالية: قال : قَرأتُ القُرآنَ علىٰ عهد عمر ثلاث مرّات. وعن أبي خلدة عن أبي العالية: قال: كنتُ آتي ابنَ عباس، فيرْفَعُنِيْ على السَّرير، وقُريش أسفل من السَّرير ، فتغامز بي قُرِيشٌ وقالوا : يَرْفَعُ هذ العبدَ على السَّرير؟ فَفَطِنَ بهم ابنُ عباس ، فقال : إنّ هذا العلمَ يَزيدَ الشَّرَفَ شَرَفاً ؛ و يَجعَلُ المملوك على الأسِرَّةِ .

وبعد ما تَعلّمَ تَصَدّىٰ لإفادة العلم، إلاّ أنّه لم يَكن له رواةٌ ، فذَهبَ أكثرُ عِلمِه كما قال أبو داود، ووَجْهُه عندي ما قال عاصم الأحول: كان أبو العالية إذا اجتمع إليه أربعةٌ قَامَ و تَركهمْ .

وَثّقَهُ الأئمةُ من أهل هذا الشان ، قال اللالكائي : مُجمَعٌ علىٰ ثقته . و قال ابنُ عَدِي : له أحاديث صالحة . و أكبرُ ما نُقِمَ عليه حديثُ القهقهة في الصلاة ، وكلُّ من رَوَاهُ غيرُه فمدارُهم ورُجوعُهم إلىٰ أبي العالية ؛ و الحديثُ له وبه يُعْرَفُ ، و من أجل هذا الحديث تَكلّمُوا في أبي العالية ، و سائرُ أحاديثه مُستَقِيمةٌ صَالحَةٌ . ماتَ في خلافة

الحَجَّاج، و قال أبو خلدة : سنةَ تسعين ، و هو الصحيح[1] .

❖ **مُحَمَّدُ بنُ كعب القُرَظِي**

هو محمّدُ بن كعب بن سليم أبو حمزة ، أو أبو عبد الله القُرَظِي المدني . قال يعقوب بن شيبة : وُلِدَ في آخر خلافة علي بن أبي طالب سنةَ أربعين . و قال قتيبة : بَلَغَنِيْ أنه رَأى النبيَّ ﷺ ، و قال أيضاً : بَلَغَنِيْ أنّه وُلِدَ في حياة النبي ﷺ . قال ابنُ حَجَر: مَا قال قُتَيبَةُ لا حقيقةَ له ، و إنّمَا الّذِي وُلِدَ في عهد النبي هو أبُوه .

رَوىٰ عن العباس، وعلي، و ابن مسعود، و عَمرو بن العاص، وأبي الدرداء ، وأبي ذر، و يُقَالُ: إنّ الجميع مرسلٌ، و عن فضالة بن عبيد، والمغيرة بن شعبة، ومعاوية، وأبي هريرة ، وابن عباس ، و ابن عمر ، وغيرهم. و رَوىٰ عنه أخُوه عُثمانُ، والحَكمُ بن عيينة ، و يزيد بن أبي زياد، وابن عجلان، وعاصم بن كليب ، وغيرُهم. وكان تابعياً جليلاً ، عالماً بالقرآن ، كثيرَ الحديث ، صالحاً ، تَقِيّاً، وَرعاً ، ثِقَةً كبيراً .

قال ابنُ حجر: جَاءَ عن النبي ﷺ مِن طُرُقٍ أنّه قال : يَخْرُجُ من الكاهِنَينِ رَجُلٌ يدرس القرآنَ دِرَاسةً لايَدرُسُها أحدٌ يكونُ بعدَه ، قال ربيعةُ : كنّا نقُولُ : هو محمد بن كعب ، و الكاهِنَان قُريظةُ و النضيرُ ، و قال عون بن عبد الله : ما رأيتُ أحداً أعلمَ بتأويل القرآن منه .

وشغفُه وحبُّه بالقرآن وتَفسِيره يَظهَرُ ممّا جَاءَ عنه قال : لأنْ أقرَأُ في ليلتي حتىٰ

---

(١) ترجمته في التاريخ الكبير: ٣/ ٣٢٦، تهذيب التهذيب:٣/ ٢٤٦، تهذيب الكمال : ٩/ ٢١٥-٢٢٠، تذكرة الحفاظ:١/ ٦١، سير أعلام النبلاء:٤/ ٢٠٧-٢١٣، الكامل لابن عدي: ٣/ ١٦٢-٠٧١-١٧٠.

أصبح ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ و ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾ لا أزيد عليهما ، و أتفكرُ فيهما، و أتردّدُ أحَبُّ إليّ من أنْ أهُذَّ القُرآنَ هَذًّا .

و قالت له أمُّه : يا بني ! لو لا أعْرِفُك طيباً صغيراً ، وطيباً كبيراً لقلتُ : إنّك أذنبتَ ذَنْباً مُوْبِقاً لِمَا أرَاكَ تَصْنَعُ بنفسك في الليل والنهار، قال : يا أمّاه ! و ما يُؤمِنُنِي أنْ يكونَ اللهُ قد اطّلَعَ عليَّ ، و أنا في بعض ذُنُوبي فمَقَتَني ، فقال : اِذْهبْ لا أغفِرُ لك، مع أنّ عَجَائِبَ القُرآن تَرِدُ بي علىٰ أمورٍ حتىٰ أنه يَنقَضِي الليلُ ، ولم أفرُغ من حَاجَتي .

قال ابنُ حبان : كان من أفاضل أهل المدينة عِلماً و فِقهاً؛ وكان يَقُصُّ في المسجد، فسقط عليه و علىٰ أصحابه سُقفٌ ، فماتَ هو و جماعةٌ معه تحتَ الهدم. وقال محمد بن الفضيل البزار : كان لمحمد بن كعب جُلَسَاء، كانُوا من أعلم الناس بتفسير القُرآن، وكانُوا مُجتَمِعِينَ في مسجد الربذة ، فأصابتْهُم زلزلةٌ ، فسقط عليهم المسجد، فماتُوا جميعاً واخْتُلِفَ في سنة وفاته ، فقيل : ماتَ سنةَ ثماني عشرة ومائة من الهجرة ، وقيل : سبع عشرة ، و قيل و قيل[1] .

❖ زَيدُ بنُ أسلَم

و هو زيدُ بن أسلم أبو أسامة ، ويُقَالُ : أبو عبد الله العدوي المدني، مولىٰ عُمَر بن الخطاب ، كان من كبار التابعين، رَوىٰ عن أبيه، وعبد الله بن عُمَر، و أبي هريرة، وعائشة، وجابر بن عبد الله، و ربيعة بن العباد، و أنس، وسلمة بن الأكوع، وعلي بن الحسين ، و عبد الرحمن بن وعلة، و أم الدرداء، و غيرهم. و قِيلَ: إنّ روايتَه عن سعد بن أبي وقاص، وأبي أمامة، وزياد، وأبي سعيد مرسلةٌ . ورَوَى عنه أولادُه الثلاثةُ أسامةُ،

---

(١) تهذيب الكمال: ٢٦/ ٣٧٤، تهذيب التهذيب:٩/ ٣٧٣،صفوة الصفوة :٢/ ١٣٢، سير أعلام النبلاء:٥/ ٦٥-٦٨.

وعبدُ الله، وعبدُ الرحمن، ومالك بن أنس، وأيوب السختياني، وجرير بن حازم، وجماعةٌ.

كان عالماً بتفسير القرآن، وفقيهاً جليلاً ، قدوةً ، حُجّةً ، وَثّقه الأجِلّةُ من أهل هذا الشأن كالنسائي، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وأحمد، وابن سعد، وابن خراش.

قال الإمام البُخاري في تاريخه الكبير : إنّ علي بن الحسين كان يَجلسُ إلىٰ زيد بن أسلم ؛ و يتَخَطّىٰ مجلسَ قَومِه ، فقالَ له نافعُ بن جُبير بن مُطعِم : تَتَخَطّىٰ مجالسَ قومك إلىٰ عبدِ عُمر بن الخطاب؟ فقال : إنّما يَجلسُ الرجُلُ إلىٰ من يَنْفَعُه في دِينِه .

وقال الواقدي : وكان له حَلقَةٌ للعلم في مسجد رسول الله ﷺ، و قال : له كتابُ تفسيرٍ رَوَى عنه ابنُه عبدُ الرحمن ، وكان من العُلَماء العَامِلين .

نعم ! قد يُنْسَبُ إليه القولُ بالتفسير بالرأي، كما قد حكىٰ ابنُ حَجَر : أنّ حمّاد بن زيد رَوَى عن عبيد الله بن عمر أنّه قال: لا أعلمُ به بأساً إلاّ أنّه يُفَسِّرُ برأيِه القُرآنَ ويُكثِرُ منه .

قلتُ : والّذي أختارُ في الجواب عنه : أنّ التفسير بالرأي منه ما هو محمود؛ و نه ما هو مذموم ،كما قد حَقَّقْنَاه في الفصول الماضية، وقولُ عبيد الله بن عمر هذا لا يُمكنُ أن يُحمَلَ على التفسير بالرأي المذموم ؛ لأنَّ مَن يُفَسِّر القُرآنَ بالرأي علىٰ هذا المعنىٰ لا يُوَثَّقُ قطعاً بل يُجْرَحُ حتماً ، وقد وَثَّقَهُ هُو بقولِه : لا أعلم به بأساً، وهو من الفاظ التوثيق، فلا جَرَمَ أنّه يُحْمَلُ علىٰ أنّه كان يُفَسِّرُ القُرآنَ بالرأي الذي هو محمود، و هو ليس بطعنٍ في شيءٍ، فلا يُعَدُّ هذا منه مَطْعناً ومَغْمزاً في ثقته وعدالته.

فإن قُلتَ : فإذا كان هذا ليس بطعنٍ فيه ، فما معنىٰ إنكاره عليه هذا ؟ فهلْ هذا إلا طعنٌ منه ؟ قُلتُ : كلّا؛ بل يُحْمَلُ هذا الإنكارُ علىٰ أنّ عبيد الله كان مِمَّنْ يتوَرَّعُوْنَ عن

القَول في القُرآن برأيهم كغيره من الصحابة والتابعين ، ولذا أنكر عليه هذا بمحض اقتضاء الورع ، و إلاَّ لَمَا حَكمَ عليه بالثقة والعدالة ، فافهم حَقَّ الفهم .

وقال ابنُ عجلان : ما هِبْتُ أحداً قطُّ هَيبَتِي زيدَ بن أسلم . و قال عبدُ الرحمن ابن زيد بن أسلم : قال أبو حازم : لقد رأيتُنَا في مجلس أبِيك أربعينَ حِبراً فُقَهاءَ ، أدنىٰ خَصلةٍ مِنَّا التَّواسِي بما في أيدينا، وما رأيتُ في مجلسه مُتَمَارِيَين ولا مُتَنازِعَين في حديثٍ لا يَنفَعُهما . ماتَ في خِلافة أبي جعفر في أوّلِها ، وقال غيرُ واحدٍ : ماتَ سنةَ ست وثلاثين ومائة[1] .

❖ نافعُ بنُ هُرْمُز

وهو الفقيهُ المحدّثُ أبو عبد الله نافعُ بن هُرمُزٍ ، أو كاوس المدني مولىٰ عبد الله بن عُمَر. رَوى عن ابن عُمر، وأبي هريرة ، وأبي لبابة بن المنذر، و أبي سعيد، ورافع بن خديج ، و عائشة، و أم سلمة، وجماعةٍ . و حدّثَ عنه أولادُه أبو عُمَر، و عُمَر، و صالحُ ابن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويونس بن عبيد، والزهري، وأيوب السختياني، وجرير بن حازم ، وخلقٌ كثيرٌ .

وكان تابعياً ، كثيرَ الحديث ، ثقةً ، وَثَّقَه الأجِلَّةُ من أئمة الحديث مثل العجلي، وابن خراش، والنسائي ، وغيرهم. قال أحمد بن صالح: كان نافع حافظاً ، ثَبَتاً، له شأنٌ.

و قال الإمام مالك : كنتُ إذا سمعتُ من نافع يُحدّثُ عن عبد الله بن عُمَر لا أُبالي أنْ لا أسمعه من غيره . و قد أثنىٰ عليه مولاهُ عبدُ الله بن عُمر حيثُ قال : لَقَدْ مَنَّ الله علينا بنافع .

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب: ٣/ ٣٤١-٣٤٢، التاريخ الكبير للبخاري:٣/ ٣٨٧، سير أعلام النبلاء :٥/ ٣١٦، تهذيب الكمال:١٠/ ١٢-١٧، جامع التحصيل:١/ ١٨٧.

و قال ابن عيينة : أيُّ حديث أوثق من حديث نافع . قال ابن سعد : بعث عمر ابن عبد العزيز نافعًا إلى مصر يُعلِّمُهم السننَ . قال : وكان ثقة ، كثير الحديث .

قال ابن سعد : ماتَ بالمدينة سنة سبع عشرة ومائة . و قال الهيثم ، و أحمد بن حنبل : ماتَ سنة عشرين . وقال أبو عبيد : سنة تسع عشرة ومائة[1] .

❖ عُروَةُ بنُ الزُّبَير

هو الإمامُ الفقيهُ المحدّثُ أبو عبد الله عُروة بن الزبير بن العَوام القرشي الأسدي المدني ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة . رَوىٰ عن أبيه الزُّبير بن العَوام ، و أخيه عبد الله، وأمّه أسماء بنت أبي بكر، وخالته عائشة ، و علي بن أبي طالب ، و حكيم بن حزام ، وزيد بن ثابت، و ابن عباس، و ابن عمر، و عبد الله بن عمرو بن العاص، و عن خلقٍ كثيرٍ. ورَوىٰ عنه أولادُه عبد الله ، وعُثمانُ، و هشام ، ومحمد ، و يحيى، وسليمان بن يسار، وأبو بُردة بن أبي موسىٰ ، وصالح بن كيسان، والزهري ، وغيرهم .

قال ابن سعد : كان ثقةً، كثيرَ الحديث ، فقيهاً، عالماً، ثَبَتاً ، مَأمُوناً. وقال العجلي: مدني، تابعي، ثقة، وكان رجلاً صالحاً لم يدخُل في شيءٍ من الفِتَن .

وقال قُبيصة بن ذُويب : كان عُروَةُ يَغلِبُنَا بدُخُولِه علىٰ عائشةَ أعلمِ النَّاس. وعَدَّه أبو الزِّنَاد في فُقَهاء المدينة السبعة .

وقال ابن عيينة : كان أعلمَ النَّاس بحديث عائشةَ عُروةُ ، و عمرةُ ، والقاسمُ .

وعن ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، قال: اجتمع في الحجر مصعب، و عبد الله بن الزبير، وعروة بن الزبير، وابن عمر، فقالوا: تمنوا ، فقال عبد الله: أما أنا، فأتمنى الخلافة،

(١) تهذيب الكمال:٢٩/ ٢٩٩، تهذيب التهذيب:١٠/ ٣٦٨-٣٦٩.

وقال عروة : أتمنى أن يؤخذ عني العلم ، و قال مصعب : أما أنا، فأتمنى إمرة العراق، والجمع بين عائشة بنت طلحة ، وسكينة بنت الحسين ، وأما ابن عمر فقال : أتمنى المغفرة . فنالوا ما تمنوا ، ولعل ابن عمر قد غفر له .

و قال هشام بن عروة : كان أبي يصوم الدهرَ ، و مات صائماً . وقال ابن شوذب: كان عُروَةُ يَقرَأُ رُبعَ القُرآن كلَّ يومٍ في المصحف ؛ ثمّ يقُومُ به في الليل. وقال هشامُ بن عُروة: ما سَمِعتُ أبي يقولُ في شيءٍ قطُّ برأيه . وعن حُميد بن عبد الرحمن بن عوف قال: لقد رأيتُ الأكابرَ من أصحاب النبي ﷺ وأنّهم يَسألُونَه من قصة ذكرها .

قال خليفةُ : في آخر خلافة عُمَر يُقَالُ وُلِدَ عُروةُ . و قال مصعب الزبيري : وُلِدَ عُروةُ لِستٍّ خَلَونَ من خلافة عُثمان ، و الأول أصحّ . و أمّا وفاتُه ، فقَالَ ابنُ المديني : ماتَ سنةَ إحدىٰ أو اثنتين وتسعين ، و قيل : سنةَ أربع وتسعين[1] .

❖ كعب الأحبار

ومِمّن لا يُنْسىٰ مثلُه في هذا الصدد التابعي الكبير أبو إسحاق كعبُ بن ماتع المعروف بكعب الأحبار ، أدرَكَ زمانَ النبي ﷺ ولم يَرَهُ ؛ و أسْلَمَ في خلافة أبي بكر أو في خلافة عمر ، و هو الراجح كما قال ابن حجر. و صَحِبَ عمرَ وأكثرَ الروايةَ عنه ، ورَوىٰ عن صهيب ، وحدَّثَ عنه جماعةٌ من الصحابة منهم ابنُ عمر ، وابن عباس، وابن الزبير، و أبو هريرة ، و خلائقُ من التابعين .

وكان كثيرَ العلم؛ حتىٰ أن أبا الدرداء ذكر كعباً ، فقال : إن عند ابن الحميرية لَعِلْماً كثيراً .

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ٦٢، تهذيب التهذيب: ٧/ ١٦٣-١٦٤، تهذيب الكمال: ٢٠/ ١٢-٢٤، سير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٢٣-٤٣٧.

و قال معاويةُ : ألاَ إنّ كعب الأحبار أحد العلماء ؛ و إن كان عنده علمٌ كالثمار؛ وإن كنَّا فيه لمفْرطِيْن .

و قال معاوية أيضاً : إن كان لمن أصدق هٰؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب ؛ و إن كنا مع ذلك لَنَبْلُو عليه الكذبَ ، قال ابن حجر: أوَّلَه بعضُهم : بأنّ مرادَه بالكذب عدمُ وُقُوع ما يُخْبِرُ به أنّه سَيقَعُ ، لا أنّه يكذب .

ثم لا يخفىٰ أنّ كعباً كان يُحدّثُ عن الكتُب القديمة، ومن الإسرائيليات، والكتُب التفسيرية مَشحُونةٌ بها ، كما يَظهَرُ لمن يُطالِعُ كتُبَ التفسير .

فقد أخرج ابن عساكر من مسند محمد الروياني - علىٰ ما حكاه ابن حجر في الإصابة - : من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود قال : إنّ كلَّ ما تَذكرُونَ عن كعب بما يكون ، أنّه يكون ، إن كان قَالَ لكم إنه مكتوبٌ في التوراة فقد كذبكم - إلىٰ أن قال - إنّما الذي يُحدِّثُ به كعب عمّا يكون من كتب أنبياء بني إسرائيل وأصحابهم ، كما أنتم تُحدّثُون عن نبيكم و أصحابه .

وكان كعب من مسلمة أهل الكتاب، وكان علىٰ دين اليهود، فأسْلَمَ، وقَدِمَ المدينةَ ، ثم خرج إلىٰ الشام، و سكن حمصَ. وتُوُفِّيَ بها سنةَ ثنتين و ثلاثين في خلافة عثمان[1] .

❖ وَهْبُ بنُ مُنبِّه

ومِمّن لا يُنسىٰ مثلُه المفَسِّرُ الشَّهِيرُ التابعي الجليل وَهْبُ بنُ مُنَبِّه اليَماني الصنعاني،

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٤/ ١٨٩-١٩٣، تهذيب التهذيب:٨/ ٣٩٣، الإصابة: ٥/ ٦٤٧-٦٥١، تهذيب الأسماء: ٢/ ٣٧٧.

وهو يَروِي عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمرو، و جابر، وأنس، وأخيه همّام بن مُنبِّه ، وغيرهم . وعنه ابناه عبد الله ، وعبد الرحمن ، وابن أخيه عبد الصمد .

وهو ثقةٌ ، ثَبَتٌ ، كثيرُ الحديث ، وَثّقَه الجمهورُ ، قال العجلي : ثقةٌ تابعيٌّ ، كان علىٰ قَضاء صَنعَاء .

و قال النسائي ، و أبو زُرعةَ : ثقةٌ . و ضَعّفَه عمرو بن علي الفلاس ، و قال الذهبي : و روايتُه للمُسْنَد قليلة ؛ و إنما غزارةُ علمِه في الإسرائيليات ، و من صحائف أهل الكتاب .

قال المثَنىّ بن الصباح : لَبِثَ وَهْبُ بن مُنَبِّه أربعينَ سنةً لم يسب شيئاً فيه الروح؛ و لَبِثَ عِشرينَ سنةً لم يجعل بين العشاء والصبح وضوءً .

و قال مسلم الزنجي : لبث وهب أربعين سنةً لا يَرقُدُ علىٰ فراشٍ ؛ و عشرين سنةً لم يجعل بين العتمة والصبح وُضُوءاً .

وعن داود بن قيس الصنعاني قال: سمعتُ وهبَ بن منبه يقول: لقد قرأت اثنين وتسعين كتابا كلها أنزلت من السماء، اثنتان وسبعون منها في الكنائس وفي أيدي الناس، وعشرون لا يعلمها إلا قليل . وقال أحمد بن حنبل : وكان يُتَّهمُ بِشيءٍ من القَدر ، ثم رَجَعَ . و قال غيرُ واحد : إنّه ماتَ سنةَ عشر ومائة[1] .

---

(١) تهذيب التهذيب:١١/ ١٤٧، سير أعلام النبلاء: ٤/ ٥٤٤ - ٥٤٨، الطبقات لابن سعد : ٥/ ٥٤٣.

طبقةُ أهلِ العِرَاق

و ممّا لا بُدّ من الإشارة إليه أنّ العِراق بعدَ ما فُتِحَ علىٰ يدِ سعد بن أبي وقاص ﷺ في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ ؛ و بعد ما مُصِّرَتِ الكوفةُ و البصرةُ سنةَ ١٧ من الهجرة بأمر أمير المؤمنين ، صَارَ مُسْتَقَرّاً لكثيرٍ من الصحابة . و قد ورد أنه بَعَثَ عمرُ بن الخطاب ﷺ عبدَ الله بن مسعود ﷺ إلى الكوفة ، لِيُعَلِّمَ أهلَها القُرآنَ ، و يُفَقِّهَهُم في الدين ؛ و نَزَلَ بالكوفة عَدَدٌ كثيرٌ من أجلّة الصحابة ﷺ ، حتىٰ قال العجلي في معرفة الثقات : نَزَلَ بالكوفة ألفٌ وخمسُ مائةٍ من أصحاب النبي ﷺ ، و نَزَلَ قرقيسيا (وهو بلد على نهر الخابور) ستُّ مائةٍ من أصحاب النبي ﷺ [١] .

وممّن نَزَلَ بالكوفة عبدُ الله بن مسعود ، و عبد الله بن عباس ، و الحسن بن علي، و سعد بن أبي وقاص ، و وليد بن عقبة ، و خباب بن الأرت ، و عمّار بن ياسر، وشدّاد ابن الهاد ، و أبو الطفيل بن عمرو، وحذيفة بن اليمان، والمغيرة بن شعبة ، و غيرهم [٢] .

و قالَ الإمامُ أحمد في (العِلَل ومعرفة الرجال) بسنده عن ابن سيرين قال: أدركتُ بالكوفة أربعةَ آلافٍ يَطْلُبُون العلمَ ، ليس فيهم إبراهيم [٣] .

فأصْبَحَتِ الكوفةُ مُستَقَراً ومَسكناً للصحابة ، و من الطبيعي أن تكونَ مستقراً للتابعين وأتباعهم ؛ لأنّ أصحاب علي ، وابن مسعود، وغيرهما كان عددهم في غاية الكثرة ؛ حتىٰ امتلأت بالقُرّاء ، و الفقهاء، والمحدثين، بحيث أَبْلَغَ بعضُ ثقاتِ أهل العلم - علىٰ ما حكاه العلامة الشيخ زاهد الكوثري في مقدمته علىٰ نصب الراية - عددَ

---

(١) معرفة الثقات: ٢/ ٤٤٨.

(٢) انظر الطبقات لابن خياط: ١/ ١٢٦ وما بعده، والطبقات لابن سعد :٦/ ٥ وما بعده.

(٣) العلل ومعرفة الرجال: ٢/ ٤٤٩.

مَنْ تَفَقَّه على ابن مسعود وعلىٰ أصحابه نحوَ أربعة آلاف عالم ، و لَسْنَا بحاجةٍ إلىٰ سرد أسمائهم لأن أمرهم في غاية الشهرة .

وحكى الرامهرمزي و السيوطي عن ابن سيرين قال : قَدِمتُ الكوفةَ و بها أربعةُ آلافٍ يَطلُبُون الحديثَ[١] .

فالحاصلُ أنّ الكوفة قد صارت معدنَ العلوم والحِكم ؛ و مَخزنَ الإيمان والإسلام، و لذلك قال عمر بن الخطاب ﷺ : " بالكوفة وُجُوهُ الناس" ، و كَتَبَ هو إلىٰ أهل الكوفة مُوجّهاً إليهم خطابَه بقوله : " إلىٰ أهل رأس الإسلام" ، و في روايةٍ بقوله : " إلىٰ رأس العرب" . و قال : العراقُ بها كنزُ الإيمان ؛ وهم رُمْحُ الله ؛ يَحرُزُون ثُغُورَهُمْ ويَمُدُّونَ الأَمْصَارَ[٢].

وقال علي : الكوفةُ كنزُ الإيمان، وحجةُ الإسلام، وسيفُ الله، ورمحُه يضعه حيث شاء ، والذي نفسي بيده لينتصرنَّ الله بأهلها في شرقي الأرض وغربها كما انتصر بالحجاز[٣].

هذه هي الكوفة التي كانتْ منبعَ عُلوم القُرآن والحديث المتلاطم الأنوار ؛ و مخزنَ الفقه الإسلامي المحافظ للأسرار ، و لكن ممّا يُؤسَفُ له أن بعض الناس يجتهدون في الانتقاص من قدرها ؛ و الانتساب إليها ما لا أساسَ له من العلم والبرهان جهلاً أو عصبيةً، و لَسْنَا نَخُوْضُ هنا في أقوالهم ؛ و في الاشتغال بجوابهم ، فإنّ في كتب الأئمة ما يُغْنِيْنَا عن ذلك، و إلى الله المشتكىٰ .

---

(١) المحدث الفاصل:١/ ٤٠٨، طبقات الحفاظ:١/ ٢٧، تدريب الراوي:٢/ ٤٠٠.

(٢) الطبقات لابن سعد: ٦/ ٥، تاريخ بغداد : ١/ ٢٥، معجم البلدان للحموي: ٤/ ٤٩٢.

(٣) الطبقات لابن سعد: ٦/ ٥، معجم البلدان للحموي:٤/ ٤٩٢.

ثم لِيُعْلَمْ أنّ من بين من نَزَلَ الكوفةَ وتَوَطَّنَها وعلاَ صِيتُه شرقاً وغرباً عبدُالله ابن مسعود ﷺ ، فكانتْ هُناك حلقته العلمية، و هي مدرسة له، وكان يُلْقِيْ الدروسَ من الكتاب والسُّنة ؛ فيأخذ عنه أصحابه .

وكان ممّن اشتهر في التفسير من أصحابه خمسةٌ ، وهم علقمة بن قيس، ومسروق ابن الأجدع، و الأسود بن يزيد، و مُرَّة الهمداني، وعَبيدة السلماني. و اشتهر من غير أصحاب ابن مسعود في التفسير عامر الشعبي ، والحسن البصري، و قتادة بن دعامة السدوسي . ويجدُرُ بنا أن نتكلّم عن كلِّ واحدٍ منهم .

لطيفةٌ : عن ابن سيرين قال: كان أصحابُ عبد الله بن مسعود ﷺ خمسةٌ كلُّهم فيه عيبٌ: عَبيدة السلماني أعور؛ و مسروق بن الأجدع أحدب؛ و علقمة بن قيس أعرج؛ و شريح كوسج ؛ و الحارث أعور[1] .

❖ عَلْقَمَةُ بنُ قَيس

هو الإمامُ الحُجّةُ المجتهدُ الكبير علقمةُ بن قيس بن عبد الله أبو شَبل النخعي الكوفي، فقيه العراق وعالِمُها و مُقْرِئُها . وُلِدَ في حياة النبي ﷺ ولحق الجاهلية ، سَمِعَ من عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وأبي الدرداء ، و أَخَذَ عنه إبراهيم بن سويد النخعي، والشعبي ، و طائفةٌ .

وجوّد القرآن على ابن مسعود، و تَفَقَّه عليه ، و لاَزَمَه حتّىٰ رَأَسَ في العلم والعمل ، و تَصَدّىٰ بعد علي وابن مسعود رضي الله عنهما للإمامة والفتيا .

وكان من أنبل أصحاب عبد الله بن مسعود ، و قال ابن مسعود : ما أَقْرَأُ و أَعْلَمُ

---

(١) تهذيب الكمال في ترجمة علقمة بن قيس:٢٠/ ٣٠٤.

شيئاً إلاّ و علقمة يَقْرَؤه ويَعْلَمُه .

وقال علقمة : كنتُ رجلاً قد أعطاني اللهُ حسنَ الصوت بالقرآن ؛ وكان ابنُ مسعود يُرسِلُ إليَّ ، فأقرأ عليه ، فإذا فرغتُ من قراءتي قال : زِدْنَا فداكَ أبي وأمّي ، فإنّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ : حُسنُ الصَّوت زِينَةُ القُرآن .

قال قابوس بن أبي ظبيان : قُلتُ لأبي : لأيّ شيءٍ كنتَ تَدَعُ الصحابةَ ؛ و تأتي علقمةَ ؟ قال : أدرَكتُ ناساً من أصحاب النبي ﷺ يسألون علقمة ويستفتونه.

قال ابن حبان : كان راهبَ أهلِ الكوفة عبادةً ، وعلماً ، وفضلاً ، وفقهاً ، و كان من أشبههم بعبد الله بن مسعود هَدياً ودَلاًّ . قال : و عن إبراهيم قال : قرأ علقمة القرآن في ليلة ، وطاف بالبيت أسبوعاً ، ثم أتى المقام ، فصلى عنده ، ثم قرأ بالمئين ، ثم طاف أسبوعاً ، ثم أتى المقام ، فصلى عنده ، ثم قرأ بالمثاني ، ثم طاف أسبوعاً ، ثم أتى المقام، فصلى عنده ، ثم قرأ بقية القرآن .

قال الإمام الذهبي : كانَ فقيهاً، إماماً، بارعاً، طيبَ الصوت بالقرآن ، ثَبَتاً فيما يَنْقُلُ، صاحبَ خير وورع، كان يُشْبِهُ ابنَ مسعودٍ في هَدْيِه ودَلِّه وسَمتِه وفَضلِه. وماتَ في ولاية عبيد الله بن زياد في خلافة يزيد بن معاوية سنةَ اثنتين وستين[1].

❖ مَسرُوقُ بنُ الأجْدَع

وهو الإمامُ الفقيهُ المجتهد العابد أبو عائشةَ مسروقُ بن الأجدَع بن مالك بن أمية الهمداني الكوفي. أخذ عن عمر، وعلي، و ابن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ بن

(١) تذكرة الحفاظ:١/ ٤٨، سير أعلام النبلاء:٤/ ٥٣-٦١، تهذيب الكمال:٢٠/ ٣٠٠-٣٠٧، تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٤٤-٢٤٥، ثقات ابن حبان :٥/ ٢٠٧-٢٠٨.

جبل. وعنه الشعبي، و أبو الضُّحىٰ، وأبوإسحاق، وخلقٌ كثيرٌ .

قال أبو السفر: ما وَلَدَتْ هَمدانِيةٌ مثلَ مسروق. و قال الشعبي: ما رأيتُ أطلَبَ للعلم منه . وقال: كان مسروقٌ أعلمَ بالفتوىٰ .

وكان من عُبّاد أهل الكوفة. قال أبو إسحاق: حَجَّ مسروقٌ ، فلم يَنَم إلاَّ سَاجِداً علىٰ وجهه. و قال أنس بن سيرين عن امرأة مسروق : كان يُصلِّي حتىٰ تَوَرّمَ قَدَمَاهُ .

وهو ثقةٌ جليلٌ ، وَثَّقَه الأئمةُ من أهل هذا الشأن ، و مناقبه كثيرة . قال العجلي: تابعيٌّ ثقةٌ ، وكان أحدَ أصحابِ عبد الله الذين يُقْرِئونَ ويُفْتُون . وكان ورعاً ، تقياً .

ورُوِيَ : أنّ خالد بن أسيد بَعَثَ إلىٰ مسروق بثلاثين ألفاً ، فأبىٰ أن يَقبَلَها. ورُوِيَ عن أبي الضحىٰ : أنّ مسروقاً شفع لرجل شفاعةً ، فأهْدىٰ له جاريةً ، فَغَضِبَ، و قال : لو عَلِمْتُ أنّ هذا في نفسك ما تَكلّمتُ فيها ، و ما أتكلّمُ فيما بقي أبداً . ماتَ بالكوفة سنةَ اثنتين و ستين ، أو ثلاث و ستين(١) .

❖ **الأَسْوَدُ بنُ يَزِيْد**

وهو الإمامُ الفقيهُ الزاهدُ أبو عَمرو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، وهو معدود في كبار التابعين من الكوفيين، أخَذَ عن عبد الله بن مسعود، وبلال، ومعاذ، وحذيفة، وعائشة، وطائفةٍ سِوَاهم. وحدّثَ عنه ابنُه عبدالرحمن، وإبراهيم، وأبوإسحاق السبيعي .

وكان علىٰ أمرِكبيرٍ من الاجتهاد في العبادة والحجِّ ؛ حتىٰ رُوِيَ عن مَيمُون أبي حمزة : سَافَرَ الأسود بن يزيد ثمانينَ حَجّةً وعُمرةً لم يجمع بينهما .

---

(١) تهذيب التهذيب :١٠/ ١٠٠ ، تذكرة الحفاظ:١/ ٤٩ ، الطبقات لابن سعد:٦/ ٧٦.

وقال إبراهيم : كان الأسود يختمُ القُرآنَ في رَمَضَانَ في كلّ ليلتين ، وكان يختم القُرآن في غير رَمَضَانَ في كل ستِّ ليال .

وقال ابن عون : سُئِلَ الشعبي عن الأسود بن يزيد ، فقال : كان صوّاماً ، قوّاماً، حَجّاجاً .

وقال الذهبي: وهو نظيرُ مسروق في الجَلالة والعِلم والثِقَة. و عن علقمة بن مرثد : كان الأسود يجتهد في العبادة ؛ و يصومُ حتىٰ يَخْضَرُّ ويَصْفَرُّ ، فلمّا حضر بكىٰ، فقِيلَ له : ما هذا الجزع ؟ قال: مالي لا أجزع ، لو رأيتُ بالمغفرة من الله لأهمَّنِيَ الحياءُ ممّا قد صَنَعتُ .

و كان مخضرماً أدرك النبي – ﷺ – مسلماً و لم يره . و مات سنة أربع و سبعين ، وقيل : سنة خمس و سبعين .وجزم به أبو نعيم شيخ البخاري[1] .

❖ مُرَّة الهَمْدَاني

و هو الإمام الفقيه أبو إسماعيل مُرَّةُ بن شُرَحْبِيْل الهمداني الكوفي ، و يُقَالُ له مُرّة الطَّيِّب، ومُرّة الخَيْر، لعبادته وخيره وعلمه، و هو مُخَضْرَمِيٌّ كبيرُ الشان. رَوىٰ عن أبي بكر، وعمر، وابن مسعود، وأبي ذر، وأبي موسىٰ الأشعري، وجماعةٍ. وعنه أسلم الكوفي، وعطاء بن السائب، و زبيد اليامي، وحصين بن عبد الرحمن، وغيرهم .

وكان له شأنٌ عجيبٌ في أمرالعبادة ، قال الحارث الغنوي : إنه سَجَدَ للهِ حتّىٰ أكلَ الترابُ جَبهتَه .

---

(١) تذكرة الحفاظ:١/ ٥٠-٥١، سير أعلام النبلاء: ٤/ ٥٠-٥٣، تهذيب التهذيب: ١/ ٢٩٩، تهذيب الكمال:٣/ ٢٣٣.

وقال عطاء بن السائب : رأيتُ مُصلّىٰ مُرّة الهمداني مثلَ مَبْرَك البعير . و قال : كان يُصَلِّي في اليوم والليلة سِتَّ مِئةٍ ، و قيلَ : كان يُصَلِّي ألفَ ركعةٍ .

وقال العلاء بن عبد الكريم: كنّا نأتي مُرّةَ الهمداني ، فيَخرُجُ إلينا ؛ فنَرىٰ أثَرَ السُّجود في جَبهَتِه وكفيه ورُكبتيه وقدميه. قال : فيجلس معنا هُنَيْئَةً ، ثم يَقُومُ، فإنّما هو ركوع وسجود .

و هذا هو الوجهُ في عدم نشر عِلمِه ، و لقد صَدَقَ الذهبي حيثُ قال : ما كان هذا الولي يكادُ يَتَفَرَّغُ لنشر العلم ، و لهذا لم تكثر روايته ، و هل يُرَادُ من العلم إلاّ ثمرته. و وَثَّقَه الأئمةُ، قال يحيى بن معين : ثقةٌ، وقال العجلي : ثقةٌ تابعيٌّ .

و قال ابن سعد : وتُوُفِّيَ زمانَ الحَجَّاج ، و كذا قال أبو حاتم ، و قال غيره : تُوُفِّيَ سنةَ ستّ و سبعين[١] .

❖ عَبِيْدَةُ السَّلمَانِي

وهو الإمام الفقيه أبو عَمرو عَبِيدةُ بن قيس، أو عَبِيدةُ بن عَمرو السَّلمَاني الهَمداني الكوفي، تابعيٌّ جليلٌ ، أدْرَكَ حياةَ النبي ﷺ وأسْلَمَ قبلَ وَفَاتِها بِسَنتَين ، ولم يَرَه.

سَمِعَ عمرَ، و علياً، وابنَ مسعود، وابنَ الزبير، وطائفةً، و روىٰ عنه الشعبي، وإبراهيمُ النخعي، و أبو حصين، و محمد بن سيرين، و سعيد بن أبي هند، و غيرهم.

وكان عَبيدةُ علىٰ أمرٍ كبيرٍ من العلم والعبادة ، رُوِيَ عن محمد بن سيرين : سألتُ عبيدةَ السلماني عن تفسير آيةٍ من كتاب الله ، فقال : عليك باتّقاء الله، والسداد، فقد ذَهبَ الذين يَعلَمُون فِيْمَ نَزَلَ القُرآن .

---

(١) سير أعلام النبلاء:٤/ ٧٥، حلية الأولياء :٤/ ١٦٢-١٦٩، تهذيب التهذيب :١٠/ ٧٠.

وقال ابن سيرين : كان أصحاب عبد الله بن مسعود خمسةً، فمنهم من يُقدِّمُ عَبيدةَ ، ومنهم مَن يُقَدِّمُ عَلقمةَ .

قال الخطيب : وكان من أصحاب عبد الله وعلي، وكان أحد أصحاب عبد الله الذين يُقرِئونَ ويُفْتُونَ ، وكان شريح إذا أَشْكلَ عليه الشيءُ قال: إن ههنا رَجُلاً في بني سلمان فيه جرأةٌ ، فيُرْسِلُهم إلىٰ عَبيدةَ .

وقال ابن سيرين : ما رأيتُ رجُلاً أشدَّ تَوقِّياً من عَبِيدةَ. وقال سفيان: كان عبيدةُ يُوازِي شُريحاً في العِلم والقَضَاءِ . و مات سنةَ اثنتين و سبعين، ويُقَالُ: في زمان المختار [1].

❖ عَامِرُ بنُ شَرَاحِيْل الشَعْبِي

وهو الإمام الحافظ الفقيه أبو عَمرو عَامِر بن شَرَاحِيل ، و يُقَالُ : شُراحَبِيل ، والأوَّلُ هو المشهور، الشعبي الهمداني الكوفي . وُلِدَ في أثناء خلافة عمر‌رضي الله عنه. و كان من كبار التابعين ، سمع الشعبي من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي ﷺ.

روىٰ عن علي، ويُقَالُ مرسلٌ ، وعن عمران بن حصين، وجرير بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، وابن عمر، وعدي بن حاتم، والمغيرة بن شعبة، وخلق كثير. وحدّث عنه إسماعيلُ بن أبي خالد، وأشعث بن سوار، وداود بن أبي هند، وزكريا ابن أبي زائدة، والأعمش، وأبوحنيفة، وهو أكبر شيخ للإمام أبي حنيفة وخلقٌ.

وقال الحاكم في علوم الحديث : ما سَمِعَ من عائشة ، ولا ابن مسعود، ولا من

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب:١١/ ١١٧-١١٩، الطبقات لابن سعد:٦/ ٩٣-٩٥، تهذيب التهذيب:٧/ ٧٨.

أسامة، ولا من علي، ولا من معاذ، ولا من زيد بن ثابت .

وقال مكحول: ما رأيتُ أعلمَ من الشعبي. وعن أبي حصين : ما رأيتُ أحداً قطُّ أفقهَ من الشعبي .

وعن أبي مجلز: ما رأيتُ أحداً أفقهَ من الشعبي ، لا سعيد بن المسيب ، ولا طاووس ، و لا عطاء ، ولا الحسن ، ولا ابن سيرين .

وقال عاصم الأحول : ما رأيتُ أحداً أعلمَ بحديث الكوفة والبصرة والحجاز من الشعبي . و قال ابن سيرين: الزمِ الشّعبِيَّ، فلقد رأيتُه يُسْتَفْتَى والصَّحَابةُ مُتوافِرُون.

وعن ابن المديني : قيلَ للشعبي : مِن أينَ لك هذا العلم كلُّه ؟ قال : بِنَفيِ الاعتماد ، و السَّيْرِ في البلاد، وصَبرٍ كصَبرِ الجَماد ، و بُكورٍ كبُكورِ الغُرَاب .

و قال ابن عيينة : العُلَماءُ ثلاثةٌ : ابنُ عباس في زمانه ؛ و الشعبي في زمانه ؛ والثوري في زمانه .

وعن عبدالملك بن عمير : مَرَّ ابنُ عُمَر بالشَّعبي وهو يُحَدِّثُ بالمغازي ، قالَ : شَهدْتُّ القومَ ، و لَهَذا أحْفَظُ لها و أعلمُ بِهَا مِنّي .

ومِن أقوالِه اللطيفةِ ما حَكىٰ عيسىٰ الحَنَّاط عنه ، قال : إنما كان يطْلُبُ هذا العلمَ مَنْ جَمَعَ النُسُك والعقلَ ، فإنْ كان عاقلاً بلا نُسُك ، قِيلَ : هذا لا يَنالُه ، و إن كان ناسِكاً ولم يكن عَاقِلاً ، قِيلَ : هذا أمرٌ لا يَنالُه إلا العُقَلاء ، ثم قال : لقد رأيتُ اليومَ يَطلُبُه مَن لا عَقلَ له ولا نُسُك .

وكان الشعبي مُحتاطاً في التفسير ، قال زكرياء بن أبي زائدة : كان الشعبي يمُرُّ بأبي صالح ، و يأخُذُ بأذُنه ، و يقول : تُفَسِّرُ القُرآنَ وأنتَ لا تَقرأُ القُرآنَ .

وروىٰ ابن جرير عن صالح بن مسلم قال : مَرَّ الشعبي على السُّدّي وهو يُفَسِّرُ

القُرآنَ ، فقال : لأنْ يُضْرَبَ علىٰ إستك بالطبل خَيرٌ لك من مَجلسك هذا .

قال الواقدي : ماتَ سنةَ خمس و مائة، و قال طائفةٌ من المؤرِّخِينَ : ماتَ سنةَ أربع ومائة[1] .

❖ الحَسَنُ البَصْرِي

وهو الإمام المُحدِّث الجليل الفقيه النبيل أبو سعيد الحَسَنُ بن أبي الحسن يَسَار البَصرِي ، وُلِدَ لِسَنَتَيْن بَقِيتَا من خلافة عُمَر ، و أمُّهُ خيرُ مولاة أم سلمة ﵂ .

رأىٰ علياً، وطلحةَ، وعائشةَ ﵃ ، و رَوَى عن عُمَر، وسعد بن عبادة، وأبي بن كعب، ولم يُدْرِكهُم ، وعن أبي هريرة ، وعثمان، وعلي، وابن عمر، وابن عباس، وعثمان ابن أبي العاص، ومعقل بن يسار، وخلقٍ من الصَّحَابة والتابعين. وحَدَّثَ عنه حميد الطويل، وأيوب، وقتادة، وبكر بن عبد الله المزني، وجرير بن حازم، وخالد الحذاء، وعطاء بن السائب، وعثمان البَتِّي، ويونس بن عُبيد، ومنصور بن زاذان ، وآخرون.

قال ابن سعد: كان الحَسَنُ جامعاً ، عالماً رفيعاً، فقيهاً، ثقةً، مأموناً ، عابداً، ناسكاً، كثيرَ العلم ، فصيحاً، جميلاً ، وسيماً .

قال: وكان ما أسْنَدَ من حديثه ورَوىٰ عمّنْ سَمِعَ منه فهو حُجَّةٌ، و ما أرْسَلَ فليس بحُجَّةٍ .

وكان له شأنٌ عجيبٌ في العلم والزُّهد ، قال أنس بن مالك : سَلُوْا الحسنَ ، فإنّه حَفِظَ و نَسِيْنَا. و قال قتادةُ : ما جَالستُ فَقِيهاً إلاَّ رأيتُ فضلَ الحسن عليه .

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ٧٩-٨٨ ، سير أعلام النبلاء:٤ / ٢٩٥-٣١٨، تهذيب التهذيب : ٥/ ٥٨-٥٩، تهذيب الكمال :١٤/ ٢٨-٤٢.

وقال أيوب: ما رأتْ عَينَايَ رَجُلاً قَطُّ كان أفقهَ من الحسن. وقال بكر المُزَنِي: مَن سَرَّه أن يَنظُرَ إلىٰ أعلَمِ عَالَمٍ أدركناه في زمانه، فلينظُر إلى الحَسَن، فما أدركنا الذي هو أعلمُ منه.

و قال أبو هلال : كنتُ عند قتادة ، فجَاءَ خَبرٌ بموت الحَسَن ، فقلتُ : لقد كان غَمَسَ في العلم غمسةً ، فقال قتادة : بل نَبتَ فيه ، و تَحقّبه وتَشرّبه .

و قال أبو جعفر الباقر : ذاك الذي يُشبِهُ كلامُه كلامَ الأنبياء . قال حزم القُطعي: رأيتُ الحسنَ قَدِمَ مكةَ ، فقَامَ خَلفَ المقام ، فَصَلّیٰ ، فجَاءَ عطاءٌ ، و طاووس ، ومجاهد، وعمرو بن شعيب ، فجَلَسُوْا إليه .

و قال أبو بُردةَ : ما أشبه الحسن إلا بِنَبيٍّ . و قال إبراهيم بن موسىٰ اليشكري: ما رأيتُ أطولَ حُزناً من الحَسَن ، ما رأيتُه إلا حَسِبتُهُ حديثَ عهدٍ بمصيبةٍ .

وكلامُه يَدُلُّ علىٰ فقاهته و بصيرته وعلىٰ زُهده وتقواه ، قال عمران القصير: سألتُ الحسنَ عن شيءٍ ، فقلتُ: إنّ الفُقَهَاءَ يقُولُون كذا وكذا ، فقال : وهل رأيتَ فقيهاً بِعَينِك ، و إنّما الفقيهُ الزاهدُ في الدنيا ؛ البصيرُ بدينه ؛ المداومُ علىٰ عبادةِ رَبّهِ .

وحكىٰ أبو نعيم عن الحسن البصري قال: إن المؤمن يُصبِحُ حَزيناً، ويُمْسِي حَزِيناً، و ينقلب باليقين في الحزن، و يكفيه ما يكفي العَنِيزةَ: الكفُّ من التمر، والشَّربَةُ من الماء .

وذَكرَ أبو مروان عن الحسن قال : يَحِقُّ لمن يَعلَمُ أنّ الموتَ مَورِدُه ؛ و أنّ السّاعَةَ مَوعِدُه ؛ والقيامَ بين يدي الله مَشهَدُه ، أنْ يَطُولَ حُزنُه .

وتُوُفِّيَ رحمه الله سنةَ عشر و مائة من الهجرة ، و هو ابنُ ثمان و ثمانين سنة[1].

---

(١) حلية الأولياء: ٢/ ١٣٢، سير أعلام النبلاء:٤/ ٥٦٣، تذكرة الحفاظ:١/ ٧١، تهذيب التهذيب: ٢/ ٢٣١-٢٣٥.

❖ قَتَادَةُ بنُ دِعَامَة

هو الإمامُ المفَسِّرُ الجليلُ أبو الخطَّاب قَتَادَةُ بن دِعَامَة السَّدُوسِي الأكمَهُ ، وكان عربيَّ الأصل ؛ وسَكنَ البصرةَ . يَرْوِيْ عن أنس، وأبي الطفيل، وابن سيرين، و عكرمة، و عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب، وابن أبي مليكة، والحسن البصري، وغيرهم. وروىٰ عنه أئمةُ الإسلام كأيوب السختياني، وابن أبي عَرُوبة، ومَعمَر بن راشد، والأوزاعي، و مسعر بن كدام ، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة، و آخرين .

وكان من أوعية العلم ، و قد مَنَحَه الله تعالىٰ من قُوّة الحافظة ما يُدْهِشُ الأذهانَ ويُضْرَبُ به المثلُ ، كما رُوِي عن عمرو بن عبدالله، قال : قَدِمَ قتادةُ علىٰ سعيد بن المسيب، فجَعَلَ يَسْأَلُه أيّاماً و أكثرَ ، فقال له سعيد : أكلُّ ما سَألتَني تحفظُه ؟ قال : نعم، سألتُك عن كذا، فقلتَ فيه كذا؛ وسألتُك عن كذا، فقلتَ فيه كذا ؛ حتّىٰ رَدَّ عليه حديثاً كثيراً ، فقال سعيد : ما كنتُ أظنُّ أن اللهَ خَلَقَ مِثلَك. و قال قتادةُ نفسُه : ما سمعتْ أذُنايَ شيئاً قطُّ إلا وَعَاه قلبي .

وكان أشَدَّ تَوقِّياً من القَول بالرأي ، قال همّام: سمعتُ قتادةَ يَقُولُ : ما أفتيتُ بشيءٍ من رأيي مُنذ عشرين سنةً. و عن أبي عوانة: منذ ثلاثين سنةً، و عن أبي هلال: منذ أربعين سنةً .

وكان له في عُلُوم التفسير تَفوُّقٌ و إتقانٌ؛ حتىٰ طار صِيتُه في الآفاق ، وقد قال هو: ما في القُرآن آيةٌ إلاّ وقد سمعتُ فيها شيئاً . و قال أبو حاتم: سمعتُ أحمدَ بن حنبل وذَكرَ قتادةَ ، فأطْنَبَ في ذكره ، فجَعَلَ يَنشُرُ من علمه ، وفقهه ، ومعرفته بالاختلاف والتفسير، و جَعَلَ يقولُ: عالمٌ بتفسير القُرآن، و اختلاف العلماء، ووَصَفَه بالفِقه والحفظ، فقال: قَلَّ مَا تجدُ مَن يَتقدّمُه ، و أمّا المثلُ فلَعَلَّ .

قال الذهبي : هو حُجَّة بالإجماع إذا بَيّنَ السَّماعَ ، فإنه مُدلِّسٌ معروفٌ بذلك، قال: وكان يَرىَ القَدرَ ، نَسأَلُ اللهَ العفوَ ، و مع هذا فما تَوقّفَ أَحَدٌ في صِدقه ، و عدالته، وحفظه ، و لعلّ الله تعالىٰ يَعذُرُ أمثالَه ممّن تلبّس ببدعةٍ يُرِيدُ بها تعظيمَ الباري و تنزيهه. ثم قال : إنّ الكبيرَ من أئمة العلم إذا كثُرَ صوابه ؛ و علم تحريه للحق ؛ و اتّسعَ علمُه؛ وظَهرَ ذكاؤُه ؛ وعُرِفَ صَلاحُه ، و ورعه ، واتّباعه ، يُغفَرُ زَلُّه لله ، و لا نُضَلِّلُه ، ونطرحُه ونُنسِي محَاسِنَه ، نعم ! لا نَقتَدِي به في بِدعَته وخَطَئِه ، و نرجو له التوبةَ من ذلك . قلتُ: وهي قاعدة حسنة يجب أن تُحْفَظَ .

وكان مولدُه سنةَ ستين ، واخْتُلِفَ في سنة وفاته ، فقيل: سنة سبع عشرة و مائة، و قيل : سنة ثماني عشرة ومائة[1] .

❖ **محمد بن سيرين**

وهو الإمام الربّاني شيخ الإسلام الزاهد الفقيه أبو بكر محمد بن سيرين البصري مولىٰ أنس بن مالك . سَمِعَ أبا هريرة، وعمران بن حصين، وابن عباس، وابن عمر، وطائفةً. و حَدَّثَ عنه أيوب، وجرير بن حازم، وابن عون، و مهدي بن ميمون، ويونس، وغيرهم .

قال الإمامُ الذهبي: وكان فقيهاً، إماماً، غزيرَ العلم، ثقةً، ثَبَتاً، علّامةً في الفقه، و رأساً في الورع .

وقال ابن جرير الطبري: كان فقيهاً، عالماً، ورعاً، أدِيباً، كثيرَ الحديث، صَدُوقاً، شَهِدَ له أهلُ العِلم والفَضل بذلك، وهو حُجَّةٌ .

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٧٠-٢٨٣، تهذيب التهذيب:٨/ ٣١٥-٣١٩، تهذيب الكمال : ٢٣/ ٤٩٩-٥١٧.

وقال ابن عون : لم تَرَ عَيناي مثلَ ابن سيرين. و قال أبو قلابة : رأيتُ ابنَ سيرين ، فما رآه أحدٌ إلا ذَكَرَ اللهَ تعالىٰ .

وكان صاحبَ ورعٍ واتقاءٍ ، قال الأشعث : كان محمد بن سيرين إذا سُئِلَ عن شيءٍ من الفقه ، الحلال والحرام ، تَغَيرَ لونُه وتَبَدَّلَ ، كأنه ليس بالذي كانَ .

وقال بكر بن عبد الله المزني : مَن سَرَّه أن يَنظُرَ إلىٰ أورَعِ أهل زَمَانِه، فلْيَنظُر إلىٰ محمد بن سيرين ، فو الله ! ما أدركنا من هو أورع منه .

و قال مورق العجلي: ما رأيتُ رجلاً أفقهَ في ورعه ، ولا أورعَ في فقهِه من محمد ابن سيرين .

وعن هشام قال : أوصىٰ أنس بن مالك ﷺ أن يَغَسّلَه محمدُ بن سيرين ، فقيلَ له في ذلك و هو محبوس ، فقال : أنا محبوسٌ ، فقيلَ : اسْتَأْذَنَّا الأميرَ فأذِنَ لك ، فقال : إنّ الأميرَ لم يحبسني ، و إنّما حَبَسَنِي الذي له الحقُّ ، فأذِنَ له صاحبُ حَقٍّ ، فخَرَجَ فغَسّلَه .

وعن ابن شوذب : كان محمد بن سيرين يَصُومُ يَوماً، ويُفْطِرُ يوماً ، وكان الذي يُفطِرُ فيه يتَغَدّىٰ ، فلا يتَعَشّىٰ ، ثم يتَسَحَّرُ و يُصبِحُ صَائماً .

و مع هذا الورع والزهد لم يكن جافيَ الطبيعة ؛ بل كانَ كثيرَ المزاح والضحك، كما قال يُوسفُ بن عطية : رأيتُ ابنَ سيرين قَصِيراً عظيمَ البطن، له وَفرةٌ يفرق شعره، كثيرَ المزاح والضحك ، يَخضِبُ بالحِنّاء . و قالت أم عباد : كنّا نسمعُ بكاءه في الليل ، وضحكه في النهار . و تُوُفّيَ في شوال سنةَ عشر و مائة[1] .

---

(١) حلية الأولياء : ٢/ ٢٦٣-٢٨٢، تذكرة الحفاظ:١/ ٧٧-٧٨،سير أعلام النبلاء: ٤/ ٦٠٤-٦٢٢، تهذيب التهذيب:٩/ ١٩٠-١٩١.

الفَصْلُ الثَّالِث

الـمُفَسِّرونَ الـمُخْتَلَفُ فِيهِم و الضُّعَفَاء

ثمّ لابُدَّ في هذا الصَّدَد مِن التلويح بالمفسِّرين المُختَلَفِ فيهم والضُّعَفَاء ؛ ليكونَ الطالبُ علىٰ بَصيرةٍ . و لا يخفىٰ أنّ عَدَدَ الذين أشَرنَا إليهم كثيرٌ لا يُحصىٰ، إلاّ أنَّ ما لايُدْرَك كلُّه لا يُتْرَك بعضه ، فَعَلينَا أنْ نَذكرَ طائفةً من هذا ، و طائفةً من هذا .

❖ **ابنُ جُرَيج**

وهو أبو الوليد عبدُ الملك بن عبد العزيز المكي ، كانَ من أوعية العلم ، مُفَسِّراً، محدِّثاً . و اخْتُلِفَ في توثيقه ، و الأكثَرُونَ علىٰ أنه ثقةٌ ؛ بل قال الحافظ الذهبي : مُجمَعٌ علىٰ ثقته، وضَعّفه أبو زُرعة ، و يحيى بن سعيد، وكان مُدَلِّساً قبيحَ التدليس. قال الدارقطني: تجنّبْ تدليسَ ابن جُريج ، فإنّه قبيحُ التدليس ، لا يُدَلِّسُ إلاّ فيما سَمِعَه من مجروحٍ . وقال يحيى بن سعيد : كان ابنُ جُريج صَدُوقاً ، فإذا قال حَدَّثَنِي فهو سَماعٌ ، وإذا قالَ أنبأنا أو أخْبَرَني فهو قراءةٌ ، و إذا قال : قَالَ فهو شِبهُ الرِّيح(١) .

❖ **الضَّحَّاك بنُ مُزاحِم**

و هو أبو القاسم الضحَّاك بن مُزاحِم الهلالي الخراساني، يَروِي عن عَدَدٍ من الصَّحَابة ، ولم يَثْبُتْ له سَماعٌ من أحدٍ من الصَّحَابة، و ما رَواه عن ابن عباس، وأبي هريرة، وغيرهم، ففي ذلك كلِّه نظرٌ ، و إنما لَقِيَ سعيدَ بن جبير بالرَّي، وأخذ عنه

(١) سير أعلام النبلاء :٦/ ٣٢٥-٣٣٦، تهذيب التهذيب :٦/ ٣٥٧ ، ميزان الاعتدال :٤/ ٤٠٤.

التفسير ، و اشتهر بالتفسير . وثّقه أكثرُ الأئمة ، وضَعّفَه يحيي بن سعيد ، وقال : كان شُعبَةُ لا يُحدِّثُ عن الضَّحَّاك[١] .

❖ عَطِيَّةُ العَوْفي

هو عَطِيَّةُ بنُ سَعد بن جُنادة العَوفي الكوفي ، و هو تابعيٌّ شهير ، رَوىٰ عن ابن عباس، و أبي سعيد ، و ابن عمر، وغيرهم . ضَعَّفَه الجمهورُ من الأئمة المحدثين، و قال ابن معين: صالح. و قال ابن سعد : ثقةٌ إن شاء الله ، وله أحاديثُ صالحة . وقال أحمد بلغني أنّ عَطِية كان يأتي الكلبي ، فيأخُذُ التفسيرَ عنه . وكان يكنى بأبي سعيد ، فيقول: قال أبو سعيد، يعني يُوْهمُ أنّه أبو سعيد الخدري، و قال الحافظ ابن حجر: صَدُوقٌ يُخطئ كثيراً ، وكان شِيعِيّاً مُدلِّساً من الثالثة [٢].

❖ الرَّبيعُ بنُ أَنَس

وهو الرَّبيعُ بنُ أَنَسٍ البكري الحنفي، يَروِي عن أنس بن مالك ، وأم سلمةَ زوج النبي ﷺ ولم يدركها ، وأبي العالية، والحسن البصري، وغيرهم. اختلفت فيه أقوالُ الأئمة ، فقال العجلي : بصري صَدُوقٌ . وقال أبوحاتم : صَدُوق ، و هو أَحَبُّ إليَّ في أبي العالية من أبي خلدة . وقال النسائي: ليس به بأس. و قال ابنُ مَعين : كان يَتَشَيّعُ فيُفْرِطُ. و قال ابنُ حبان في الثقات : الناسُ يَتّقُون من حديثِه ما كان من رواية أبي جعفر عنه؛ لأنّ في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً[٣] .

---

(١) تهذيب التهذيب:٤/ ٢٩٧-٢٩٨، ميزان الاعتدال:٣/ ٤٤٦.

(٢) ميزان الاعتدال:٥/ ١٠٠-١٠١، تهذيب التهذيب:٧/ ٢٠١، التقريب:١/ ٣٩٣.

(٣) تهذيب الكمال: ٩/ ٦١-٦٢، تهذيب التهذيب :٣/ ٢٠٧، التقريب: ١/ ٢٠٥.

❖ السُدِّي الكبِير

وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي ، رَوىٰ عن أنس ، وابن عباس ، وعنه شعبة، والثوري، والحسن بن صالح، وغيرهم. واخْتُلِفَ في توثيقه وتضعيفه، وَثّقَه أحمدُ، ويحيىٰ القَطّان ، وضَعّفَه ابنُ مَعين، وإبراهيم النخعي، وأبو زُرعة. وقيلَ لإبراهيم : إنّ السُّدّي قد أُعطِيَ حَظاً من علم القُرآن ، فقال : قد أعْطِيَ حَظّاً من جَهلٍ بالقُرآن ، و قال الجوزجاني : كذّاب شتّام[١] .

❖ السُّدّي الصَّغِير

وهو محمدُ بنُ مروان السُّدِّي الكوفي، وهو السُّدّي الصَّغِير، وهو ضعيفٌ عند الأئمة ، فَتَرَكوْه ، و اتّهمه بعضُهم بالكذب. و قال ابن عدي: ليس بثقةٍ ، وقال : وعامّةُ ما يَروِيهِ غيرُ محفوظٍ ، و الضُّعفُ علىٰ رِوَاياتِه بيّنٌ[٢] .

❖ مُقَاتِلُ بنُ سُلَيمان

هو أبو الحسن مُقاتِلُ بن سُليمان بن بشير الأزدي الخُراسَاني صاحبُ التفسي ، أثنىٰ علىٰ تفسيره بعضُ الأئمة ، فقال الشافعي : النَّاسُ عيالٌ علىٰ مُقاتِلٍ في التفسير، وقال عبّاد بن كثير: ما بَقِي أحدٌ أعلمُ بكتاب الله منه. وقال ابن المبارك: ما أحْسَنَ تفسيره لوكان ثقةً . و الجمهورُ من الأئمة ضَعّفُوه. قال البخاري: مُنكرُ الحديث. و قال ابن معين: ليس بثقةٍ. و قال عمرو بن علي : كذّابٌ. قال ابن حجر: كذّبُوه، و هَجَرُوه، ورُمِي بالتجسيم[٣] .

---

(١) تهذيب التهذيب: ١/ ٢٧٤-٢٧٥،ميزان الاعتدال:١/ ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) الكامل لابن عدي: ٦/ ٢٦٣، ميزان الاعتدال:٦/ ٣٢٨، تهذيب التهذيب:٩/ ٣٨٧.

(٣) تهذيب التهذيب:١٠/ ٢٤٩-٢٥٣، تقريب: ١/ ٥٤٥،ميزان الاعتدال:٦/ ٥٠٦.

❖ الكلْبِي

و هو أبو النضر محمدُ بنُ السّائِب بن بشر الكلبي الكوفي المفسِّر ، كان مُتَّهَماً بالكذب والتشيُّع، قال سُليمان و ليث بن أبي سليم: كان بالكوفة كذّابان: أحدُهما الكلبي . قال ابن مَعين : ليس بشيءٍ . وقال البخاري: تَرَكه يحيي ، وابنُ مهدي. و قال أبو حاتم: مُجمِعُون على ترك حديثه ، هو ذَاهِبُ الحديث، لا يُشْتَغَلُ به . و قال ابن عدي: له أحاديثُ صالحة ، وخَاصّةً عن أبي صالح ، و هو معروف بالتفسير، و ليس لأحدٍ أطولُ من تفسيره، و حَدَّثَ عنه ثقاتٌ من الناس، و رضوه في التفسير، و أما الحديث ففيه مناكير. و قال الجوزجاني : كذّابٌ ساقطٌ. و قال الأصمعي عن قُرّة بن خالد: كانوا يَرونَ أنّ الكلبي يَزرُفُ يعني يَكذِبُ(١) .

❖ عَبدُ الرَّحْمنِ بنُ زَيد بن أسْلَم

و هو عبدُ الرحمن بن زيد بن أسلم العَدوي المدني ، ضَعّفَه جمهورُ المُحَدّثين؛ حتىٰ قال ابن الجوزي: أجْمَعُوْا علىٰ ضُعفِه. وقال ابن عبد الحكم : سمعتُ الشافعيَّ يقُولُ: ذَكرَ رجلٌ لمالك حَديثاً مُنْقَطِعاً ، فقال: اذْهَبْ إلىٰ عبد الرحمن بن زيد يُحَدِّثْك عن أبيه عن نوح عليه السلام. و قال ابن سعد : كانَ كثيرَ الحديث ، ضعيفاً جدّاً. وقال ابن خزيمة: ليس هو مِمَّن يَحْتَجُّ أهلُ العلم بحديثه لسُوء حفظه، هو رَجُلٌ صناعتُه العِبَادةُ والتقشُّفُ، و ليس من أحلاس الحديث(٢) .



(١) تقريب:١/ ٤٧٩ ، تهذيب التهذيب: ٩/ ١٥٧-١٥٨.

(٢) تهذيب التهذيب:٦/ ١٦١ ، ميزان الاعتدال:٤/ ٢٨٢-٢٨٣.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

تَعرِيفٌ وَجِيزٌ بِأهَمّ وأشْهَرِ التّفَاسِير

حيثُ إنّه ينبغي لمنْ يتَصَدّىٰ لتحصيل التفسير و عُلُومه أنْ تكونَ عنده معرفةٌ بأهَمّ وأشهَرِ التفاسير المدَوَّنَة المتَدَاوَلَة لدىٰ العُلَماء الأعلام ، نَرىٰ من الملائم هُنا أن نَعْرِضَها بتعريفٍ وجيزٍ ، بَيدَ أنه لا يخفىٰ أنّه لا يُمكن أن يُستَقْصىٰ جميعُ الكتب المؤلّفة في الباب ، و لذا فإنّنَا نَقتَصِرُ علىٰ بعض الكتُب التفسيرية التي لاقَتِ التقديرَ والشهرةَ عند أرباب العلم والفضل ؛ فإنّه مالا يُدْرَك كلُّه لا يُتْرَك بعضه .

♦ جَامِعُ البيَان في تَفسِيرِ القُرآن

هو تفسيرٌ ألّفَه الإمامُ المحدِّث الحُجّة أبوجعفر محمد بن جرير الطبري . وُلِدَ رحمه الله بطبرستان سنة٢٢٤هـ، و رَحَلَ في طلب العلم وهو ابنُ اثنتي عشرة سنةً، وطوّف في الأقاليم، و صَارَ إماماً في التفسير والتاريخ ، و جَمَعَ من العُلوم ما لم يُشارِكهُ فيها أحدٌ من أهل عصره .

فكان عالماً بالقُرآن ، بصيراً بالحديث ، فقيهاً في الأحكام ، عارفاً بأقوال السلف من الصَّحابة والتابعين ، ناقداً في الرجال ، خَبيرًا بعِلَل الحديث .

قال ابن خزيمة : ما أعلم علىٰ أديم الأرض أعلمَ من ابن جرير ، و ماتَ ببغدادَ سنةَ عشر وثلاث مائة[1] .

---

(١) طبقات المفسرين للسيوطي:٩٦-٩٧، طبقات المفسرين للأدنروي:٤٨-٥٠.

وتفسيرُه هٰذا يُعْتبَرُ من أهمّ و أقدم التفاسير ، فله أوّليةٌ من ناحية تقدُّم الزمان، وأوّليةٌ من ناحية الصناعة . ويُعَدّ عند المفسّرين مرجعاً أوّلياً نظراً إلىٰ ما فيه التزامُ إيراد الأحاديث والآثار؛ واستنباط الأحكام والمسائل؛ و توجيه الأقوال و الروايات ؛ وإيراد القراءات ؛ و التمييز بين الصحيح و السقيم ؛ و الاجتناب عن مطاوعة البدع واتباع الأهواء .

قال ابن تيمية : و أما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحُّها تفسيرُ ابن جرير الطبري ، فإنّه يَذكر مَقالاتِ السّلَف بالأسانيد الثابتة ؛ و ليس فيه بدعة ؛ و لا ينقل عن المتّهَمِين كمقاتل بن بكير و الكلبي[1] .

و تفسيره هذا يقَعُ في ثلاثين جُزءً من الحجم الكبير ، و قد كان أوسعَ عمّا هو عليه الآن، و قد سَلَك المؤلّفُ في هذا التفسير مسلكاً و هو :

١ – أنّه إذا أراد أن يُفَسِّرَ الآيةَ يقولُ : القولُ في تأويل قوله تعالىٰ كذا وكذا ، ثم يأخُذُ يُفَسِّرُ الآيةَ، و يستشهدُ علىٰ ذلك التفسيرِ بما جَاءَ عن النبي ﷺ والصّحَابة في تفسير الآية بسندِه .

٢ – و إذا كان في تفسير الآية قولان أو أكثر ، فإنه يَعرِضُ كلَّ ما قيلَ فيها ، ثم يستشهد علىٰ كل قول بما جَاءَ عن الصحابة والتابعين ، ثم إمّا يَتعَرَّضُ لتوجيه الأقوال أو لترجيح بعضها علىٰ بعض .

٣ – قد يتعرّضُ لناحيةِ اللُّغَة و الإعراب في الآية إنْ دَعَتِ الحال إلىٰ ذلك ، لا سيما إذا كان مادة اللفظ مختلفاً ، و يستشهد على ذلك بالآثار عن الصحابة والتابعين ، أو بالأقوال عن الماهرين ، أو بالأشعار عن الشعراء الجاهليين .

---

(١) فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية : ١٣/ ٣٨٥.

٤- قد يتَعَرَّضُ لاستنباط الأحكام والمسائل الفقهية التي يمكن أن تُؤخَذَ من الآية الكريمة ، و ألفاظها ، و يُورِدُ الأدلّة عليها تارةً إجمالاً، و تارةً تفصيلاً .

و له مِيزَاتٌ عَديدَةٌ و من أهمها :

١- التزَمَ صاحبُه أن يُورِدَ في تفسير الآيات ما وَرَدَ عن النبي ﷺ ، و أصحابه من التفسير الماثور، و التزَمَ أيضاً ذِكرَ الأسانيد إلاَّ أنّه في الأغلب لا يتعَقَّبُها بتصحيح وتضعيف ، و قد يتَعَرَّضُ لتصحيحها وتضعيفها .

٢- التزَمَ أن لا يُفسِّرَ الآياتِ بمجرّد الرأي ؛ بل يُشَدِّدُ الإنكار علىٰ أصحاب الرأي المستقلين في التفكير ، القائلين بحُرِّية الفكر في التفسير ، و لايخرُجُ عن مذاهب الصحابة ، والتابعين ، والسلف الصالح في تفسير الآية .

٣- ولا يَذكرُ فيه ما لا طائلَ تحتَه ، ولا يَهْتَمُّ بالأمور التي لا تَعنِي ولا تُفِيد .

♦ مَعَالِمُ التَّنزيل

أَلّفَهُ الإمامُ المُحَدِّثُ الفقيهُ أبو محمّد حُسين بن مسعود الفرّاء البَغَوي (المتوَفّىٰ سنةَ: ٥١٦ هـ) ، تَفَقَّه علىٰ القاضي حسين، وسَمِعَ الحديثَ منه. وكان البغوي إماماً في التفسير، والحديث، والفقه، وكان وَرعاً، تَقِيّاً، زاهداً، عابداً. وله من المناقب ما لا يُحصىٰ [1].

و أما كتابُه : (مَعَالِمُ التنزيل) فقالَ فيه صاحبُ كشف الظنون: هو كتابٌ مُتوسّطٌ في التفسير، نَقَلَ فيه عن الصحابة، والتابعين، و من بعدَهم ما وَرَدَ في تفسير القُران [2].

---

(١) انظر ترجمته في طبقات المفسرين للسيوطي:٤٩-٥٠.

(٢) كشف الظنون: ٢/ ١٧٢٦.

و قال العلامةُ المفَسِّرُ الخَازنُ في مقدمة تفسيره واصفاً لمعالم التنزيل :

" إنه من أجلِّ التصانيف في التفسير ، و أعلاها ، و أنبلها ، و أسناها، جامعٌ للصحيح من الأقوال ، عارٍ عن الشُّبهَة و التصحيف والتبديل ، مُحَلّىٰ بالأحاديث النبوية، مُطَرَّزٌ بالأحكام الشرعية، مُوَشّىٰ بالقِصَص الغَرِيبَةِ، وأخبار الماضيين العَجِيبةِ، مُرصَّعٌ بأحسنِ الإشارات، مُخَرَّجٌ بأوضح العِبَارات ، مُفرَّغٌ في قالب الجمال بأفصح المقال(١) .

و قال الإمامُ ابن تيمية : - و قد سُئِلَ عنه أيّ التفاسير أقربُ إلى الكتاب والسنّة، الزمخشري ، أو القرطبي ، أم البغوي ، أم غير هٰؤلاء ؟ - قال : أما التفاسير المسؤول عنها، فأسلمُها من البدعة، والأحاديث الضعيفة، البغوي لكنّه مُختصَرٌ من تفسير الثعلبي، وحَذَفَ منه الأحاديثَ الموضوعة، و البدعَ التي فيه، وحَذَفَ أشياء غير ذلك(٢).

وطريقة مؤلّفه :

١- أنّه يَتَعرّضُ لتفسير الآية بلفظٍ مُوجزٍ ، و يَنقُلُ ما جَاءَ عن النبي ﷺ ، و أصحابه في التفسير من الأحاديث والآثار، و لكن لا يَذكرُ الأسانيدَ غالباً ، و السِّرُّ في ذلك أنه ذَكرَ إسنادَه إلىٰ كلِّ مَن يَروِي عنه في مقدمة تفسيره، فلا حَاجةَ إلىٰ إعادته.

٢- أنّه يَتَحَرّى الصَّوابَ والصّحيحَ في ما يُروىٰ عن الرسول ﷺ، و يُعرِضُ في الأغلب عن المناكير و الأباطيل، إلاَّ أنّه في بعض الأحيان يتَسَاهلُ في ذلك، ويَروِي عن الكلبي وغيره من الضُّعَفَاء .

---

(١) تفسير الخازن : ١/ ٣-٤.

(٢) فتاوىٰ شيخ الإسلام: ١٣/ ٣٨٦.

٣- وقد يُوْرِدُ بعضَ الإسرائيليات من غير أن يَتَعَقَّبَ عليها ، و لذا - كما أرىٰ - قال الكتَاني في الرِّسَالة المستطرفة : إنّه يُوْجَدُ فيه (أي في تفسير البغوي) من المعاني والحكايات ما يُحكمُ بضُعفه ووَضْعِه[١] .

٤- لا يتعرّض في الأغلب لمباحث الإعراب ، ونكت البلاغة ، و يتَحَاشى العُلومَ التي لا صِلَةَ لها بعلم التفسير، نَعَم! قد يتَطَرّقُ إلى الصناعة اللغوية و النحوية لكشف الستر عن وجه المعاني المرادة إذا دَعَتِ الحالُ إلىٰ ذلك .

٥- و أحياناً يَذكرُ ما أوْرِدَ علىٰ ظاهر النظم القُرآني من الإشكالات والشُّبهَات، ثمَّ يُجِيْبُ عنها بما يَشفِي العَليلَ، و يُروِي الغَليلَ من الاقتضاء الصناعي أو العقلي.

◆ **تَفْسِيرُ القُرآنِ العَظِيم**

ألّفَه الإمامُ الجليل الحافظ الناقد عِمَادُ الدِّين أبُو الفِدَاء إسماعيل بن عَمرو بن كثير الدَّمشقي . وُلِدَ سنةَ ٧٠٠ هـ ، وتُوُفِّيَ سنةَ ٧٧٤ هـ . وكان إماماً في التفسير، والحديث ، والتاريخ ، وقدوةَ العُلماء الراسخين ، والحُفّاظ الناقدين ، وعُمدَةَ أهل المعاني والعُلوم .

سَمِعَ من ابن السويدي ، و ابن الشحنة ، والآمدي ، وابن عساكر ، وغيرهم ، ولَازَمَ المِزِّيّ ؛ و أخَذَ عن ابن تيمية ؛ وفُتِنَ بحُبِّه ؛ و امْتُحِنَ بسببه[٢] .

وتفسيرُه من أشهَر و أهَمّ ما دُوِّنَ في التفسير المأثور . قال السُّيوطي في طبقات الحُفّاظ: وله التفسيرُ الذي لم يُؤَلَّف علىٰ نمطه مثلُه .

---

(١) الرسالة المستطرفة: ٨٧.

(٢) انظر ترجمته في ذيل تذكرة الحفاظ:١/ ٥٧-٥٩، طبقات الحفاظ للسيوطي:١/ ٥٣٤.

و أما الأمور التي يَمتَازُ بها فهي :

١- أنّه يُفَسِّرُ الآيَةَ بعبارةٍ سَهلَةٍ ، و يَهْتَمُّ بتوضيح الآية بآيةٍ أخرىٰ ، و يُقَارِنُ بين الآيتين لتَبيينِ المعنىٰ ، و تحقيق المراد. و هذا التفسيرُ أكثرُ سرداً للآيات المناسبة في المعنى الواحد .

٢- أنّه يَذكرُ الأحاديثَ والآثارَ الواردةَ في تفسير الآية مُسْنَدَةً إلىٰ أصحابها مع الكلام عليها جَرحاً وتعديلاً حسبَ ما يَقتَضِيهِ نَظَرُ المحدِّث الناقد، فيُضَعِّفُ بعضَ الروايات و يُصَحِّحُ بعضاً آخرَ علىٰ ما تقتضيه صَناعَةُ الحديث .

٣- أنه يُنبِّهُ في الغالب علىٰ ما وَقَعَ في التفسير المأثور من المَنَاكِيرِ التي دَخَلتْهُ من بابِ الإسرائيليات، و يُحذِّر منها علىٰ وجهِ الإجمال تارةً، وعلىٰ وجهِ التفصيل والبيان تارةً أخرىٰ .

٤- أنّه إذا كان في تفسير الآية أقوالٌ ؛ فإنّه يُرَجِّحُ بعضَ الأقوال علىٰ بعض ، مع إيراد الأدلّة علىٰ ما يَذهَبُ إليه من تلك الأقوال .

٥- أنّه يَدخُلُ في المناقشات الفقهية عند ما يُفسِّرُ آيَةً من آيات الأحكام، و يَذكرُ أقوالَ العُلَماء، و مَذاهبَهم تارةً تفصيلاً، و تارةً إجمالاً، و يُورِدُ أدلّتَهُم ، و لكنّه مع هذا مُقتصِدٌ في ذلك كلّه .

◆ الدُّرُّ الْـمَنْثُورُ في التَّفْسِيرِ الْـمَأْثُور

هو من تأليفات الإمام الحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي. وُلِدَ رحمه الله تعالىٰ في رجب سنةَ: ٨٤٩ هـ، و تُوُفِّيَ سنةَ: ٩١١ هـ . أخَذَ عن شُيُوخٍ كثيرِينَ ، و نالَ الإمامةَ في العُلُوم العَديدَة ، و الفُنُون الكثيرةِ، حتّىٰ قيل: إنَّه كان أعلمَ أهل زَمَانِه بعلم الحديث وفنونه. و بَلَغَ عَدَدُ مُؤلَّفاته ما يَزِيدُ علىٰ

خمس مائة مُؤلَّفٍ .

وتفسيرُه هذا المُسَمّىٰ بـ: " الدُّرُّ المنثُور" يَقَعُ في سبعة مُجلَّدَاتٍ ، و قد عُنِيَ بِجمع ما وَرَدَ في التفسير من الأحاديث ، والآثار ، عن النبي ، والصحابة ، وعن التابعين، غيرَ أنّه لم يَتَحَرَّ الصَّوابَ والصّحِيحَ ؛ بل جَمَعَ كلَّ ما وَجَدَ في التفسير صحيحاً ، أو ضعيفاً، أو باطلاً .

و هذا التفسيرُ لخّصَه مؤلِّفُه من كتابه الآخَر في التفسير الموسُوم بـ " ترجمان القُرآن " ، كما قال هو في مقدمة :" الدُّرّ المنثُور" ، و إليك نَصَّهُ :

" فلمّا أَلَّفْتُ كتابَ : (ترجمان القرآن) وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ ، وتمّ بحمد الله في مُجلَّدَاتٍ ، فكان ممّا أورَدتُه فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرّجَة منها واردات ، رأيتُ قصورَ أكثر الهمم عن تحصيله ، و رغبتهم في الاقتصار علىٰ مُتُون الأحاديث دون الإسناد و تطويله ، فلخّصْتُ منه هذا المختصر مُقتصِراً فيه علىٰ متن الأثر، مُصدّراً بالعَزوِ والتخريج إلىٰ كلِّ كتابٍ مُعتبرٍ"(١) .

قلتُ : سَلَكَ فيه العلامةُ السُّيوطي طريقَ الجمع من دواوين الرواية ؛ لأنه كان رَجُلاً مُغْرَماً بالجمع وكثرة الرواية ، ثم هو - كما أشرنا قبلُ - لم يَتَحَرّ الصِّحَّةَ فيما جَمَعَ في هذا التفسير؛ بل جَمَعَ فيه كلَّ ما جَاءَ في التفسير المأثور صحيحاً كان أو ضعيفاً أو باطلاً، و خَلَطَ بين الحق والباطل، كما هو دأبُه في أكثر كتُبِه ، و لذا فعلى البَاحِثِ والناظِر فيه أن لا يَقْبَلَ كلَّ مَا يَجِدُ فيه من غير إجراء عمل التحقيق .

---

(١) مقدمة الدُّرّ المنثور:١/ ٣.

◆ مَفَاتِيحُ الْغَيْب

هو لمؤلِّفِه الإمام أبي عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسين بن علي التميمي الرازي المتوفّىٰ سنةَ : ٦٠٦ هـ .

جَمَعَ كثيراً من العُلوم ، و نَبَغَ فيها ، و صَارَ إماماً في كثيرٍ من العُلوم الشَّرعية والعَقلية ، لا سيما في التفسير ، و الكلام ، واللُّغة .

قال ابن خلكان : شُهرتُه تُغنِي عن استقصاء فضائله ؛ و تَصَانِيفُه في علم الكلام و المعقولات سائرةٌ[١] .

و تفسيرُه " مفاتيحُ الغيب" المعروف بـ " التفسير الكبير" جَمَعَ فيه من العُلوم والأُصول ، و من الاستنباطات و المعاني ، و من المباحث الفياضة ، و النكات الغريبة ، ما يمتاز بها عن غيره من التفاسير ، إلاَّ أنه خَرَجَ بذلك عن التفسير و عُلُومه .

و لذا نَقَلَ السُّيوطي عن أبي حيان: جَمَعَ الإمامُ الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلةً لاحاجةَ بها في علم التفسير، ولذلك قال بعض العُلَماء: فيه كلُّ شيءٍ إلاَّ التفسير[٢] .

و بالرَّغم من ذلك لا يُنكرُ أنّه كتابٌ أشبهُ ما يكون بموسوعةٍ في علم الكلام والعُلُوم الكونية الطبيعية ، إلاَّ أنّه لم يكمّله .

كما يقولُ ابنُ خلكان :

"جَمَعَ فيه كلَّ غريبٍ ، و هو كبيرٌ جِدّاً ؛ لكنّه لم يُكمّلهُ ، و صَنَّفَ الشيخُ نجمُ

---

(١) طبقات المفسرين للسيوطي: ١١٥ .

(٢) الإتقان:٢/ ٢٤٤ .

الدِّين أحمدُ بن محمّد القمولي تكملةً له ، و تُوفِّيَ سنةَ : ٧٢٧ هـ و قاضي القضاة شهاب الدّين بن خليل الدمشقي أكمَلَ ما نَقَصَ منه أيضاً"[١] .

و أما مِيزَاتُه فنُجْمِلُها فيما يلي من الأمور :

١- أنَّ الإمامَ الرازي يَذكرُ فيه المناسبةَ بين الآيات بعضِها مع بعضٍ ؛ وبينَ السُّوَر بعضِها مع بعضٍ ، بل كثيراً ما يَذكرُ أكثرَ من مناسبةٍ ، و هو علمٌ لطيفٌ جدّاً قَلَّ من تنبّه لذلك . و لقد قال هو - كما حكاه الزركشي والسيوطي - إنّي رأيتُ جمهورَ المفَسِّرينَ مُعْرِضِينَ عن هذه اللطائف غيرَ مُتَنبِّهين لهذه الأسرار .

٢- أنّه يُكثِرُ من الاستطراد إلى العُلوم الرِّيَاضية، والطبيعية، وغيرها من العُلوم الحادثة ، على الوجهِ الذي كانت هي في عهده ، ويَعرِضُ من أقوال الفلاسفة، والمناطقة ما يُناسِبُ الآيةَ في نظره .

ثم هو قد يُنَازِعُهم في تلك العُلوم والأقوال، و قد يُوَافِقُهم فيها إذا كانتْ تُوافِقُ مع مذهب أهل السنة ، إلاَّ أنّه كان في إيراد الإشكالات من المخالفين وتقرير دلائلهم نشيطاً قَوِيّاً ؛ و في الجواب عنها من أهل السنة والجماعة، و في إيراد أدلّتهم مُتكاسِلاً ومُقَصِّراً .

و لذا قال ابن حجر :

" وكان يُعَابُ بإيراد الشُّبهَة الشديدة، وبِقَصر في حَلِّها ؛ حتىٰ قال بعضُ المغاربة يُوْرِدُ الشُّبهَةَ نَقداً ، و يُحِلّهَا نسيئةً ، و نُقِلَ عن سراج الدين المغربي أنه كان يَقولُ : يُورِدُ شُبهةَ المخَالِفِينَ في المذهب، و الدِّين علىٰ غايةِ ما يكون من التحقيق، ثم يُورِدُ مذهبَ

---

(١) كشف الظنون: ٢/ ١٧٥٦.

أهل السنة و الحقِّ علىٰ غايةٍ من الوهاء"[١] .

٣- أنّه يذكر مذاهبَ العلماء والفقهاء في المسائل الفقهية ، مع إيراد الأدلَّة إلاَّ أنه يُرَجِّحُ في الغالب ما ذَهبَ إليه الإمامُ الشَّافعي لكونه شَافعياً .

٤- أنّه يَذكرُ المسائلَ الأصولية ، و المسائلَ النحوية ، و البلاغية ، استطراداً ، إلاَّ أنّه قليلٌ بالنسبة إلىٰ ما يَذكرُه من المسائل الكونية و الفلسفية .

♦ أَنْوَارُ التَّنْـزِيلِ وَ أَسْرَارُ التَّأوِيل

للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، المتوفّىٰ سنة :٦٨٥ هـ أو سنة :٦٩١ هـ .

وكان إماماً، مُبَرّزاً ، نَظاّراً ، صالحاً ، متعبداً ، كثيرَ العلم، وغزيرَ العلم، وله مُصَنَّفاتٌ جَليلَةٌ في العلوم المختلفة[٢] .

ومِن أهمّ ما صَنَّف كتابُ التفسير أسماه" أنوار التنزيل وأسرار التأويل" جَمَعَ فيه بين التفسير والتأويل ، و هو في الأصل مختصر من تفسير الكشّاف للزمخشري ، ولكنه حَذَفَ منه ما كان فيه من النزعة الاعتزالية، ومع هذا لم يَسلَمْ في بعض المواضع من الوُقُوع فيمَا وَقَعَ فيه الزمخشري من الانحراف عن مسلك أهل الحق والسُّنة ، كقوله: حملُ الملائكة العرشَ ليس على الحقيقة ؛ بل هو مجازٌ عن حِفظِهِم وتَدبِيرِهِم للعَرش .

قال في كشف الظنون :

" و تفسيرُه هذا كتابٌ عظيمُ الشأن غنيٌّ عن البيان ، لَخَّصَ فيه من الكشّاف ما

---

(١) لسان الميزان: ٤/ ٤٢٨.

(٢) انظر ترجمته في كشف الظنون:١/ ١٨٧.

يَتَعلَّقُ بالإعراب والمعاني، والبيان، و من التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة ، والكلام، و من تفسير الرَّاغب ما يَتَعلَّقُ بالاشتقاق ، وغوامض الحقائق ، و لطائف الإشارات الخ[١].

و أما مِيزَاتُه فنقولُ :

١- إنّه يُورِدُ ما بَلَغَه من عُظَمَاء الصَّحَابة، وعُلَماء التابعين ، و من بعدهم ، من السَّلَف الصَّالِحِين في تفسير الآيات من كلام الله العزيز، و لا يَذكرُ من الإسرائيليات إلاَّ بالإشارة إلىٰ ضُعفِها .

٢- إنّه يَهتمُّ أحياناً بذكر القراءات، ولكنَّه لا يَلتزِمُ المتواترَ منها؛ بل ربما يَذكرُ الشَّاذَّ. والوجه فيه – كما نَرىٰ – هو عدمُ الاهتمام بذكر المتواتر ، لا عدم العلم كما يقوله البعض .

٣- إنَّه يَتَعَرَّضُ للصِّناعَة النحوية، و ما يَتَعَلَّقُ بالمعاني، والبيان، وما يتعلَّقُ بالاشتقاق، عند كثيرٍ من الآيات، إلاَّ أنَّه لا يُوَسِّعُ فيه كما تَوَسّعَ صاحبُ الكشّاف ؛ بل يكتفي منه علىٰ قدر الضرورة .

٤- إنه يُعمِلُ فيه رأيَه وعقلَه حتىٰ يَستَنبِط من كلام الله تعالىٰ نُكتاً بارعةً ، و لطائفَ رائعةً ، ثم يُورِدُهَا في أسلوبِ رشيقٍ ، و نمطٍ وجيزٍ ، و بعبارةٍ دقيقةٍ قد لايهتدي إلىٰ حقيقتها إلا ذُو بصيرةٍ ثاقبةٍ ، وفطنةٍ نَيّرَةٍ .

٥- وقد يتعرَّضُ للمسائل الفقهية بدون توسّع و استفاضة ، و يميل في الأغلب إلى تأييد مذهب الإمام الشافعي و ترويجه ؛ لكونه مُقلِّداً له .

---

(١) كشف الظنون:١/ ١٨٧-١٨٨.

٦- إنه قد يتعرَّضُ للمسائل الكلامية ، ويهتك الأستارَ عن أسرار المعقولات ، وغوامض الحقائق ، ولطائف الإشارات باعتدالٍ وتَوَسُّطٍ .

٧- إنه إذا مَرَّ بآيةٍ من الآيات التي فيها ذكرُ نعماء الله تعالىٰ ، و مظاهر الكون ، فإنّه يخوضُ في مباحث الكون ، و الطبيعة ، حسبَ ما سَلَكَ الإمامُ الرازي في مثل هذه الآيات .

انتباه : قال في كشف الظنون : و أما أكثر الأحاديث التي أوردها في أواخر السُّوَر ، فإنّه لكونه مِمَّن صَفَتْ مِرآةُ قلبه ، و تَعرَّضَ لنفحات رَبِّه ، تَسَامَحَ فيه، وأعْرَضَ عن أسباب التجريح و التعديل ، و نَحَا نحوَ الترغيب[١] .

♦ البَحْرُ الْـمُحِيطُ

صنَّفَه العلامة الشهيرُ الإمامُ الجليلُ أثير الدِّين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الشهير بأبي حَيَّان المتوفىٰ سنةَ :٧٤٥ هـ .

قرأ القُرآنَ على الخطيب عبد الحق بن علي، ثم على الخطيب أبي جعفر بن الطبَّاع، ثم على الحافظ أبي الأحوص. وسمع من كثير من العلماء ، فصَارَ إماماً في العُلوم الكثيرة من اللُّغة، و النحو، والتصريف، والتفسير، و الحديث ، و تراجم الرجال ، وغيرها[٢] .

قال الذهبي : " هو الإمام العلامة ، ذو الفنون ، حُجّة العرب ، عالم الديار المصرية ، و صاحب التصانيف البديعة، و له عملٌ جيدٌ في هذا الشأن ، وكثرة طلب، وقال العلائي: كان علامةً كثيرَ النقل والاطلاع حَدّاً إلىٰ ما لا يُوْصَفُ ؛ لكنّه ظاهر

---

(١) كشف الظنون:١/ ١٨٧.

(٢) انظر ترجمته في ذيل تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٥-٢٦، الوفيات للسلامي:١/ ٤٨٣-٤٨٤.

التصرّف جامدٌ في البحث، وكان لسانه مُستَرسَلًا في الوَقيعَة في الناس جدّاً إلىٰ آخر عمره، لا يَتَورَّعُ عن ذكر أحدٍ، سواء كان من أئمة الإسلام المتقدمين، أو المتأخرين"[١].

وتفسيرُه هذا مُتداوَلٌ بين أهل العلم، و يُعَدُّ عندهم مَرجَعاً أوّلياً نظراً إلىٰ ما فيه من ذكر وُجُوه الإعراب، و تحقيق اللغات، والإشارة إلىٰ ما يتعلق بعلم البيان، والمعاني، و البديع، و التفسير المأثور، والتوجيه بين الأقوال التفسيرية، والقراءات المختلفة، والمباحث الفقهية، و أقوال الفقهاء الأربعة مع إيراد الأدلَّة علىٰ مذاهبهم، وغير ذلك من العُلوم والمباحث.

◆ **إرشادُ العَقلِ السَّليم إلىٰ مَزَايَا الكتَاب الكرِيم**

مؤلِّفُ هذا التفسير هو الإمام أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفىٰ العمادي الحنفي المتوفّىٰ:٩٨٢ هـ.

وكان من بيتٍ عُرِفَ أهلُه بالعِلم والفَضل، تَلَمَّذَ لكثيرٍ من العُلَماء الأجلَّة، واستفادَ منهم عِلماً جَمًّا، فطارَ صِيتُه شَرقاً وغَرباً، وصَارَ إماماً في التفسير، و غيره من العُلوم.

وكتابه هذا في التفسير المُسمّىٰ "بإرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا القرآن الكريم" غايةٌ في بابه، ونهايةٌ في حسن الصوغ، و جمال التعبير، و فيه من أسرار البلاغة القرآنية، و النُكات البَدِيعَة، والإشَارَات اللَّطِيفَة، والفَوَائِد البَهيّة ما ليس في غيره.

وله من الشُّهرة والمنزلة بين أهل العلم مالم يَنَل غيرُه، و هو كتابٌ نفيسٌ ليس بالطويل المُمِلِّ ولا بالقصير المُخِلِّ، و وقع له التلقّي بالقبول من العلماء الفحول، وشهد

---

(١) ذيل تذكرة الحفاظ:١/ ٢٥-٢٦.

له كثيرٌ منهم بأنه كتابٌ لم يبلغ غيرُه من الكتب المدَوَّنَة في التفسير إلىٰ ما بَلَغَه من رُتبةِ الاعتبار[1].

و له من المزايا ما يلي :

١- منها أنه يُكثِرُ مؤلِّفُه فيه من أسرار البلاغة القرآنية ، و يَهتَمُّ بالكشف عنها غايةَ الاهتمام ؛ حتىٰ يظهر سرُّ إعجازه في نظمه وأسلوبه ، وكذا نلحظ عليه أنّه يتعرَّضُ أحياناً للناحية النحوية إذا كانت الآيةُ تحتملُ وُجُوْهاً من الإعراب .

٢- منها أنّه كثيراً ما يَهتَمُّ بإبداء وُجُوه المناسبة بين الآيات من غير إسهاب وإطناب، كما أنه يَتَعرَّضُ أحياناً لذكر القرءات المختلفة بدون توسّعٍ و إفراطٍ فيه .

٣- منها أنه لا يُكثِرُ من ذكر الإسرائيليات، و إن دعتْ إلىٰ ذكرها من مصلحة لايذكرها إلّا مَقرُوناً بالإشارة إلىٰ ضُعفِها. و لذا فإنّه لا يعقب عليها بعد ذكرها في الغالب ، لعلّه يكتفي بهذه الإشارة. وقد يتساهل في ذلك ويَرْوِي بعضَ القِصَص عن الضُّعَفَاء كالكلبي وغيره، من غير تعقّب عليها، ولكنّه قليلٌ بالنسبة لما يتعقّب عليها بالإشارة .

٤- منها أنه لا يُكثِرُ من ذكر الخلاف بين الفقهاء؛ و لا يُوْلَعُ بذكر المسائل الفقهية، والمناقشات المذهبية ، نعم ! يتعرَّضُ لذلك علىٰ سبيل الإجمال والإيجاز .

٥- منها أنه لا يَخلِطُ التفسيرَ بما لا يَتّصِل بِه من العُلوم الكونية، والرياضية، والفلسفية، وغيرها، وكذا لا يُسْرِفُ فيما يُضطَرُّ إليه من التكلم عن بعض النواحي العِلمِية ؛ بل يكتفي منها علىٰ قدر الضرورة .

---

(١) انظر كشف الظنون: ١/ ٦٥.

◆ رُوْحُ المَعَانِي

و هو من تأليفات الإمام المفسِّر المحقِّق أبي الثناء شهابِ الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي المتوفىٰ سنة : ١٢٧٠هـ .

وكان شيخَ العلماء في العراق، وآيةً من آيات الله العظام، ونادرةً من نوادر الأيام.

جَمَعَ كثيراً من العلوم والفنون، و صَارَ علامةً في المنقول و المعقول ، و إماماً في الفُروع والأصُول(١) .

و تفسيرُه " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" من أهمِّ ما صُنِّفَ في الباب، و أجَلِّه، و أوسعِه، وأجمعِه. أفْرَغَ مؤلِّفُه فيه كلَّ ما كان في وُسْعِه، وبَذَلَ كلَّ مَجهوداته ليكونَ هذا التفسير جَامعاً لآراء السلف الصالح روايةً ودرايةً، مُشتملاً علىٰ أقوال الخَلَف بكلِّ أمانةٍ و عنايةٍ ، حَاوياً علىٰ الأشتات من العلوم ، و علىٰ الأطراف من الفنون ، و ناظماً فيه ما يُفهَمُ بطريق العبارة و ما يُفهَمُ بطريق الإشارة .

و أما الميزات فهي ما يلي :

١- أنّه يتعَرَّضُ مؤلفُه فيه غالباً لإبداء المناسبة بين الآيات ، بعضها ببعض ، و بينَ السُّوَر بعضها ببعض ، و يُكثِر من ذلك ، و قد يَذكرُ في ذلك وُجُوهاً عَديدَةً .

٢- أنّه كثيراً ما يَتَعَرَّضُ لمباحث اللُّغَة ، والنحو، والتصريف، والعُلوم البلاغية بحيث ينكشف المراد ؛ و يظهر سرُّ الإعجاز ، و يكثِر من الكلام في مسائل النحو و صناعته ، و يتوَسَّعُ في ذلك إلىٰ حدٍّ يكادُ يَخرُجُ تفسيرُه عن وَصفِ كونِه تفسيراً

---

(١) التفسير والمفسرون :/ ٣٥٢-٣٦١.

ويستشهد على المعاني اللغوية ، و علىٰ القواعد النحوية ، و الأصول الصرفية بأشعار العرب ، و هو شديد العناية بذلك.

٣- قد يَذكرُ القراءاتِ المختلفةِ ، ولكنّه لا يَتَوَسّعُ فيها، ولا يتقيد بالمتواتر منها، ويُوَفِّقُ بينها توفيقاً حَسَناً ، إذا دعتِ الحاجةُ إليه .

٤- ويُوْرِدُ أسبابَ النزول للآيات التي أنزلتْ على السَّبَب من كتُب الأحاديث والتفسير، وإذا كان في سبب النزول أقوالٌ يُحَاكمُ بينها، فيُصَحِّحُ بعضَها، ويُضَعِّفُ بعضَها، ويلتزم أن يُفسِّرَ الآياتِ علىٰ وفق ما جَاءَ عن النبي ﷺ، وأصحابه ﷺ ، و ما جاءَ عن السَّلَف .

٥- يَستَوفي المذاهبَ الفقهية، وأدلتها، إذا تَكلّمَ عن آيات الأحكام من القُرآن الكريم، من غير أن يَتأثر بِنزعةِ التَعَصُّب المذهبي .

٦- أنه شديدُ النقد للإسرائيليات التي تُخَالِفُ الشرعَ ؛ و للأخبار المكذوبة التي لا أصلَ لها ، و إذا يُوْرِدُ من ذلك شيئاً نَبّهَ علىٰ ما فيه من المناكير .

٧- و يُكثِرُ الكلامَ علىٰ المسائل الكلامية، و يُنْكرُ على الفِرَقِ الضَّالَّة المُضِلّة ، كالمعتزلة، والرافضة، والخوارج، والقدرية، والجهمية، وغيرهم، ويتعقّب عليهم بأدلّةٍ باهرةٍ، و براهينَ قاطعةٍ، وأجوبةٍ مُفحِمةٍ .

٨- أنه قد يستطرد إلى الكلام في الأمور الكونية، ويذكرُ كلامَ أهل الهيئة، و الحكمة، من الفلاسفة والمناطقة . ثم هو قد يُقِرُّ بِه، و يَقْبَلُ منه ما يَرتَضِيهِ؛ و قد يُنَقِّدُ عليه، و يُنْكرُ منه ما لا يرتضيه .

٩- أنّه يتكلَّمُ عن التفسير الإشاري الصوفي بعد الفراغ من الكلام عن كلِّ ما يتعلق بظاهر الآية ، و يَحترمُ في ذلك كلامَ الصوفية الصافية ، قَدَّسَ الله أسرارَهم .

◆ التَّفْسِيرُ الْـمَظْهَرِي

أَلَّفَهُ الشيخُ العلامة القاضي محمد ثناءُ الله العُثْماني الفَاني فتي المتوفّىٰ سَنَةَ ١٢٢٥هـ . اشتغل بحفظ القُرآن الكريم في طُفُوليته ، و أكمَلَه و هو ابنُ سبع سنين ، ثم رشّح العناية لأخذ العُلوم الشَّرعِية والعَقلية، لدىٰ علماء مِصرِه "فاني فت"، فتَبَحَّرَ فيها و تَبَرَّعَ ، وتَفَوَّقَ فيها وتَخَصَّصَ . ثم ارتحل إلىٰ دهلي، و لَزِمَ العلامةَ الأوحدَ المحدّثَ الناقدَ الشاه ولي الله الدهلوي ، فَسَمِعَ منه الحديثَ ، و تفقّه عليه .

وأخَذَ الطريقة النقشبندية أوّلاً من الشيخ خواجه محمد عابد السنامي ، ثم ارتمىٰ في حِضن الشهيد الشيخ العلامة ميرزَا جان جانان مَظْهَر رحمه الله تعالىٰ .

ثم رجع إلىٰ وطنه ، و تولّىٰ القضاءَ ، و الإفتاءَ ؛ و أفنىٰ أوقاته في نشر و ترويج العُلوم الشرعية ، و تأليف الكتُب القيمة العديدة في مختلف العلوم والفنون .

وكان عالماً بارعاً، وفاضلاً مُحقّقاً، ومفَسِّراً ماهراً، و محدثاً ناقداً ، و فقيهاً نبيلاً، و ورعاً تقياً ، زاهداً ، مُقبِلاً علىٰ الله .

وتفسيرُه الموسوم باسم " التفسير المظهري " تفسيرٌ مَبسُوطٌ يَحتَوِي علىٰ عشرة مجلّدات ضخمة ، و سمّاهُ بـ " التفسير المظهري " يعتزي إلىٰ شيخه العلامة ميرزا مَظهَر جان جانان .

و أما الميزاتُ التي يمتازُ بها هذا التفسيرُ فنَستَطِيعُ أن نُجمِلَهَا فيما يلي :

١- أنّه يَهتَمُّ صاحبُه أن يُوضِحَ مرادَ الآية بعبارةٍ واضحةٍ ، و أكثرُ ما يلتزم في هذا الصدد أنه يُفسّر الآيةَ بالآية الأخرىٰ على وفقِ تفسيرِ القُرآن بِالقُرآن .

٢- أنَّه يَسرِدُ الأحاديثَ ، و الآثارَ ، التي رُوِيتْ في التفسير مَعزِيّاً إلىٰ من خَرّجَها مِن أئمة المحدثين، وأنه يُورِدُ الأسبابَ التي أنزلتْ عليها الآياتُ عن كتُب

الأحاديث، والآثار ، وأنه يَذكرُ كلامَ الأئمة في تحقيق الأحاديث ، و الآثار صحّةً و ضُعفاً ، و أنه يَتَحرّىَ الصَّوابَ والصَّحيحَ من ذلك .

٣- أنه يتَجَنَّبُ الإسرائيلياتِ غالباً ، وربما يَذكرُهَا إذا لم تُخالِف أصولَ الإسلام ، وأما إذا خالفتِ الكتابَ والسنة ، فهو أشدُّ إنكاراً عليها .

٤- أنه كثيراً ما يستطرد إلى الكلام على المسائل الفلسفية، و المنطقية ، مع الردِّ عليها بأدلّةٍ كافيةٍ شافيةٍ ، وكذا يُكثِرُ الكلامَ على المسائل الكلامية مع الردِّ على الفِرَق الضالّة المُضلّة ، و مع تأييدِ ما ذَهَبَ إليه السلفُ الصالح من الحق و الصواب .

٥- أنّه مُوْلَعٌ بإيراد القِراءات المختلفة، و الكلام عليها مع التوفيق و التطبيق بينها، إذا دَعَتِ الحَاجَةُ إليه .

٦- أنه يَذكرُ المسائلَ الفِقْهِيةَ ، و مذاهبَ الأئمة فيها ، مع إيراد الأدِلَّة بكلِّ أمانة، ومع إقامة الحُجَّة على الراجح والصواب من ذلك بكلِّ دقّةٍ .

٧- أنه لا يَتَعَرَّضُ في الغالب للمَباحِث التي لا صِلَةَ لها بعلم التفسير، و إنما يذكرُ أحياناً ما ظَهَرَ له من النكات البديعة ، و الأسرار الغامضة ، في هذا الصدد .

♦ بَيانُ القُرْآن

هو من مؤلّفات حكيم الأمّة مُجَدِّد الملّة الشيخ العَلامة أشرف علي التهانوي المتوفّىٰ سنةَ : ١٣٦٢ هـ .

وُلِد – رحمه الله تعالى – في بيئةٍ دِينِيّةٍ خالصةٍ ، بِقَرية " تهانه بهون" التابعة لمدينة " مُظَفَّر نغر"، و حَفِظَ القُرآنَ الكريمَ ، و تعلّمَ مبادئ الفارسية ، و العربية علىٰ أيدي أساتذة مَهرَة ، ثم رَحَلَ إلىٰ" دار العلوم ديوبند " و هو قد بلغ الخامسَة عشرَ من عمره، و تلقّىٰ جميعَ الفُنون العربية ، و الأدبية ، و العلوم العقلية والشرعية، وتلمّذ على العُلماء

الكبَار الذين جَدّدُوا ذكرياتِ القُدَماء في سعة اطلاعهم ، و جودة إتقانهم ، و دقّة فهمهم .

و منهم الإمام الكبير و الفقيه الجليل و الفيلسوف الشهير مولانا محمد قاسم النانوتوى ، والإمام الجليل والمجاهد العظيم العلامة محمود حسن الديوبندى، والمحقّق البارع العلامة الشيخ المحدِّث محمد يعقوب النانوتوى، وغيرهم . فتَمَهرَ في العلوم الشرعية ، و فاقَ في الفنون العقلية ، و دَحَرَ الأقرانَ والأخدانَ .

وكان من نعومة أظفاره مُكبّاً على العُلوم ، و مُولَعاً بالطاعات، و بعيداً عن اللهو واللعب؛ حتي صار أكبرَ مرجعٍ للعُلماء والعامة في بلاد الهند، و أعظم مركز للدين والملّة، و لُقِّبَ بحكيم الأمة و مُجَدِّد الملّة .

و قد شَهِدَ العُلماءُ في ذلك الوقت بأنه وحيدُ عصره في العُلوم والفُنون ، و فريدُ دهره في الزُّهد والعِبادة ، بحيث لا يجارى فيها ولا يبارى .

وكان – رحمه الله تعالىٰ – أكثرَ الناس تأليفاً في عصره ؛ حتىٰ تَرَك خلفَه نحوَ ألف كتابٍ مطبوع، ما بين صغيرٍ وكبيرٍ. و من ذلك تفسيره الموسوم باسم " بيان القرآن" باللغة الأردية ، التي هي لسان أوساط المسلمين في الهند و باكستان ، و هو تفسيرٌ بديعٌ مُوْجَز في أربعة مجلداتٍ ضخمة ، يحوي أبحاثاً علميةً هامّةً ، و أفكاراً دَقيقَةً نادرةً، وفوائدَ مُبتكرةً غريبةً ، و معارفَ بديعةً خلّابةً .

وقد جَمَعَ العلامةُ المرحوم فيه من التفسير ، والنحو، والبلاغة، والفقه، والكلام، والتصوف ، بقدر ما يحتاج إليه الإنسان لحلّ مَبَاحِث القُرآن الكريم ، و لأخذ مَغزاه، ومَرمَاه .

و هو بالرغم من أنه يحتوي علىٰ هذه العلوم والمعارف يَشتمِلُ علىٰ عبارةٍ مُوجزةٍ

عِلمِيةٍ جَامعَةٍ، مع حسن تعبيرٍ يستهويك ، وسلامةِ تفكيرٍ يروعك، و هو مصداق ما قيل : خيرُ الكلام ما قَلَّ و دَلَّ .

و بالحق أقولُ : إنما يَعرِفُ مَن يَعرِفُ مقدارَ هذه البُطُولة، و فخامةَ هذه المأثرة إذا رَجَعَ إليهَا بعدَ ما طَلَبَ التفسيرَ من المطولات الضخمة، التي جُمِعَ فيها الغثّ والسمين، وخُلِّطَ الحقُّ بالباطل، ومُزِجَ الحابلُ بالنابل، حتّىٰ ربما يصيرُ الطالب والباحثُ فَرِيسَةَ الحيرة، ولا يقدر على التمييز بين الحق و الباطل، والصحيح والسقيم، والغثّ والسمين.

وبالإضافة إلىٰ ما قُلنا فله من المزايا الأخرىٰ ما نَقولُ :

١- هو تفسيرٌ جامعٌ لصحيح أقوال السَّلَف الصَّالح في تفسير الآيات، ويكتفي صاحبُه في الأغلب علىٰ ذكر قول راجح أو صحيح ، و يُغْفِلُ عن غيره .

٢- و هو حَاوٍ على الأحاديث والآثار التي جَاءت في تفسير الآيات عن النبي ﷺ، وأصحابه ﷺ ، و من تبعهم بإحسان ، مَسنَدَةً إلى من رَوَاه من المُحَدِّثِين.

٣- أنّ صاحبَه مُجَانِبٌ كلياً عن التفسير بالرأي ، و عن الإسرائيليات التي لا تُوَافِقُ مع الشرع ؛ بل يُشَدِّدُ الإنكارَ علىٰ ذلك .

٤- أنّه يَهتَمّ كبيرَ الاهتمام بإبداء المناسبة بين الآيات بعضها ببعض، و بينَ السُوَر بعضها ببعض ، و له - رحمه الله تعالى - في مناسبة الآيات والسُوَر كتابٌ لطيفٌ جامعٌ سماه " سَبقُ الغَايات في مناسبة الآيات " .

٥- أنه يُورِدُ الأسبابَ في تفسير الآيات ، التي نَزَلتْ عليها، مع القصد والاتّزان في إيرادها .

٦- أنه يَذكرُ بعدَ ما يتكلّم عن التفسير المأثور، ما ظَهَرَ له و لغيره من الصوفية الصافية من التفسير الإشاري ، وأكثرُ ما يأخُذُ من تفسير " روح المعاني "

للآلوسي البغدادي.

٧- أنّه يأتي من العِبَارات الجامعة الدقيقة في تفسير الآيات بما يُزِيلُ الإشكالات، والاعتراضات ، التي أُوْرِدَتْ على القُرآن والإسلام؛ وبما يَذهبُ بالطعون والشبهات ، التي أثِيْرَتْ من اليهود، والنصارىٰ، وغيرهم من الكفَّار على تعاليم وأحكام الإسلام .

٨- أنه التزم كلّياً أن لا يَنحَرِفَ في التفسير عمّا كان عليه أسلافُنا الصَّالحون من الصحابة، و التابعين ، وجمهور العُلماء من لَدُن عهد النبي ﷺ إلىٰ يومِنَا هذا .

◆ **معارف القرآن**

هو تفسيرُ القرآن باللغة الأردية ، مقبولٌ مشهورٌ بين أوساط المسلمين في الهند وباكستان ، و بين مَنْ لِسانُهم" الأردو" في عالم الإسلام . ألّفَه العلامة الشيخ المُفتي محمد شفيع الديوبندي المتوفىٰ سنةَ :١٣٩٦ هـ .

وُلِدَ في قرية "ديوبند"، و نَشَأ بها في بيئةٍ علميةٍ دينيةٍ ، و حَفِظَ القرآنَ الكريمَ، وقرأ علىٰ والده الشيخ محمد ياسين - رحمه الله تعالى - أكثرَ الكتُب الفارسية و العربية من المقرّر الدراسي في مدارس الهند ، ثم التَحَقَ بـ "دار العلوم ديوبند"، و هو ابنُ ستة عشر، لتكميل العلوم العالية، و تلمّذ علىٰ جماعةٍ من العُلماء الكبار .

ومنهم إمام العصر العلامة المحدِّث أنور شاه الكشميري، و الشيخ المفتي عزيز الرحمن العُثماني ، و شيخ الإسلام المحدِّث شبير أحمد العُثماني، و الشيخ العلامة الكبير المحدِّث الجليل سيّد أصغر حسين الديوبندي، والشيخ العلامة الشهير الأديب الكبير الفقيه النبيل محمد إعزاز علي الأمروهوي ، و غيرهم .

ثم أخَذَ الطريقةَ من شيخ الشُّيُوخ العلامة المجدِّد أشرف علي التهانوي ، و نالَ

الخلافةَ منه .

وكان – رحمه الله تعالى – عالماً ، فقيهاً ، مُفَسِّراً ، مُحدِّثاً، مُصنِّفاً ، مُدرِّساً ، عابداً ، زاهداً ، تقياً . و صَنَّف كتباً كثيرةً في مختلف العلوم ، لا سيما في الفِقه والفَتاوىٰ.

و من ذلك تفسيره " معارف القرآن"، و هو يحوي ثمانيةَ مجلَّداتٍ ضخيمةٍ ، و له من الميزات ما نذكر فيما يلي :

١- أنه أولًا يُوضِحُ المرادَ بالآية بعبارةٍ جامعةٍ واضحةٍ ، بحيث يَشْفِي العَليلَ، ويُروِي الغَليلَ ، و يبلغُ القارئ إلىٰ مَغزىٰ القُرآن الكريم و هدفِه .

٢- أنّه يُورِدُ في الغالب ما وَرَدَ في التفسير من الأحاديث ، و الآثار، عن النبي ﷺ، والصحابة ﷺ ، والتابعين ، عَزواً إلى الكتُب التي أخذ منها .

٣- أنه يَلتزِمُ أن يكون التفسيرُ مُوَافِقاً لِمَا ذَهَبَ إليه أسلافُنا الصالحون، ولا ينحرف عن ذلك شيئاً، ولا يُجوِّزُ ذلك قطعاً.

٤- أنّه لا يخلط التفسيرَ بالمبَاحِث و العُلوم ، التي لا علاقة لها بالتفسير و علومه، إلاَّ أنه قد يستطردُ إلى العُلوم الكونية الحديثة ، بقدر ما تَحتمِلُها ألفاظُ القرآن الكريم، و بقَدر ما يحتاج إليها المرءُ للاهتداء و الاعتبار بها .

٥- أنه يهدف في الغالب إلىٰ إخراج المعاني والعلوم، وإلى إبداء الأسرار والمعارف، التي فيها وَسَائل الهداية والإصلاح لنوع البشر، وهو عينُ ما يهدف إليه القُرآن الكريم .

٦- أنه لا يَذكرُ الإسرائيليات ؛ بل يُشَدِّدُ الإنكارَ عليها في الغالب ، إذا لم تُوافِق الشريعة الإسلامية، و أمّا إذا وافقتْ، أو لم تُخالِف فقد يذكر منها شيئاً ، إذا كان فيها من مصلحةٍ دينيةٍ من دفع إشكال، أو إقامة حُجّةٍ ، و غير ذلك .

٧- أنّه جَمَعَ فيه بين ترجمة القرآن الكريم التي ألّفها الشيخُ العَلامةُ المحدِّثُ المفَسِّرُ

رفيعُ الدِّين الدّهلوي نجلُ الشيخ العلامة الشاه ولي الله الدهلوي؛ و خلاصةِ التفسير عن العلامة الشيخ أشرف علي التهانوي في تفسيره " بيان القرآن"، وإضافةً إلىٰ ذلك جَمَعَ فيه آراء السَّلَف الصالحين ، وأقوال الخَلَف الراشدين، بكلِّ أمانةٍ وعنايةٍ .

- **مَعَارِفُ القُرآن للمفسر إدريسي الكاندهلوي**

من تصانيف الشيخ الأجلّ الحافظ المحدِّث المفسِّر المتكلم محمد إدريس الكاندهلوي المتوفىٰ سنةَ :١٣٩٦ هـ .

حفظ القرآن الكريم، و هو ابن تسع سنين، ثم ارتحل إلىٰ " تهانه بهون"، والْتَحَقَ بمدرسة العلامة الشيخ أشرف علي التهانوي ، و تعلَّم النحوَ ، و الصرفَ، والمنطقَ من العلوم الآلية، ثم لَحِقَ بمدرسة "مظاهر علوم " بمدينة " سهارنفور" للعلوم العالية من التفسير، و الحديث، والفقه، والأصول، وغير ذلك، و استفاد من فطاحل العُلَماء مثل العلامة المحدِّث مولانا خليل أحمد السهارنفوري ، و العلامة الشيخ عبد اللطيف السهارنفوري ، والعلامة ثابت علي ، وغيرهم .

ثم التحق بـ " دار العلوم ديوبند" لإتقان علوم القرآن ، و الحديث ، و تلمّذ على المحدِّث الكبير أنور شاه الكشميري، والعلامة المحدِّث شبير أحمد العُثماني، والشيخ المفتي عزيز الرحمن العُثماني ، وغيرهم .

فَبَرَعَ وفَاقَ في العلوم، وتَخَصَّصَ وتَمَهرَ في الفنون، وبعد تخرُّجِه في العُلوم اشتغل بالتدريس والتصنيف، وظهرتْ من قلمه السَّيَّال كتُبٌ عديدةٌ في شَتىّ العُلوم والفُنون .

و من ذلك "التعليقُ الصَّبيح علىٰ مِشكاةِ المصَابِيح " ، و من ذلك تفسيرُه "مَعارِفُ القُرآن " الذي نحنُ بصدد تعريفه .

وتفسيره هذا تفسيرٌ مَبسُوطٌ يَحتَوِي علىٰ ثمانية مجلَّداتٍ كبيرةٍ ، و أما المزايا التي بها هبَّتْ عليه ريحُ القبول فهي ما يلي :

١- أنه التَزَمَ أن يُوضِحَ فيه المطالبَ القرآنية ، ويَشرَحَ الأهدافَ الرَّبَانِيّة ، بعباراتٍ جامعةٍ واضحةٍ جَلِيةٍ ، بحيثُ يَبلُغُ إلىٰ مَغزىٰ القُرآن مَنْ ليس عنده كبيرُ علمٍ، ودقيقُ فهمٍ .

٢- أنه ذَكرَ فيه ما يُرْشِدُ إلىٰ ربط الآيات بعضها ببعض .

٣- أنّه أوردَ من الأحاديث ، و الآثار ما جَاءَ عن النبي ﷺ، والصحابة ﷺ ، و التابعين مُفَسِّرةً للآيات القُرآنية ، و شارِحةً للمُرادات الرَّبّانية ، و اهتمَّ في هذا الخصوص بإيراد الصحيح ، و القوي منها دونَ الضعيف ، والباطل .

٤- أنه ذَكرَ من اللطائف الغَريبة ، و الفَوائد العَجِيبة ، والنكات النادرة، استنباطاً من القرآن الكريم ، ما يثلِجُ الفؤادَ ، و ما يشرحُ الصدورَ .

٥- أنه حَقّقَ فيه المسائلَ، والمباحثَ التي كانت مُشكلةً صَعبةً، و تَحرّىٰ الصَّوابَ والحقَّ من الغلط والباطل .

٦- أنه ردَّ و أنكرَ على الملاحدة ، والزنادقة ، و المتنوّرين هنا وهناك ، و أجَابَ عن الاعتراضات ، والشُّبهَات التي أوْرَدُوهَا علىٰ أحكام الإسلام والقرآن .

٧- أنه الْتَزَمَ كلياً أن لا يَنحَرِفَ عمّا كان عليه السَّلَف الصالح من الصحابة، والتابعين، في تفسير القرآن الكريم، وهو مُولَعٌ أشدَّ الوُلُوع بأنْ يَعرِضَ على الأمة الإسلامية ما فَهِمَهُ في هذا الخُصُوص أسلافُنَا الكرام، و جمهورُ العُلَماء من لدن عهد النبيﷺ، والصحابة ﷺ إلىٰ يومنا هذا من غير انتعاش و انكماش.

خَاتمةُ الكلام

هذَا ما أَرَدتُّ إيرادَه ، و يَسَّرَ اللهُ لي تحريرَه في هذه العجالة ، و الحمدُ لله علىٰ مَا أنعم به عليَّ من تسويده و تسديده ، ثم من تبييضه . و قد وَقَعَ الفَراغُ من ذلك كلِّه بعد العصر من يوم الأربعاء لسبع عشرة خَلونَ من ذي الحجة سنة : ١٤٢٦ من الهجرة. وأسأَلُ اللهَ تعالىٰ أن يَجعَلَه نَافعاً للمسلمين، وأن يُدِيْمَ النفعَ بهذا الكتاب إلىٰ يوم الدين، و أن يختارَه خالصاً لوجهه الكريم، وصلَّى اللهُ علىٰ نَبيِّنَا محمّدٍ و علىٰ آلِه و صَحبِه أجمعين.



المآخذ والمراجع

اقتصرتُ هنا على ذكر الكتب التي جرى العزو إليها استقلالاً، بقيد أجزائها وصفحاتها ، وأغفلتُ الكتُب التي رجعتُ إليها، ولكني لم أثبت لها العزوَ أصلاً، وعن الكتُب التي لم يجر العزو إليها استقلالاً .

١- **القرآن الكريم.**

٢- **أبجد العلوم** ، للعلامة صديق حسن خان القنوجي ، المتوفىٰ سنة ١٣٠٧هـ.

٣- **الإتقان في علوم القرآن** ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفىٰ سنة ٩١١هـ.

٤- **الأحاديث المختارة**، للإمام الضياء أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي، المتوفىٰ سنة ٦٤٣هـ.

٥- **الإحكام في الأصول** ، للعلامة أبي الحسن علي بن محمد الآمدي، المتوفىٰ سنة ٥٥١هـ.

٦- **الإرشاد** ، للإمام خليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي أبي يعلى ، المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ .

٧- **إرشاد العقل السليم** ، للإمام المفسر محمد بن محمد العمادي أبي السعود ، المتوفىٰ سنة ٩٥١هـ .

٨- **إرشاد الفحول** ، للعلامة المحقق محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المتوفىٰ سنة ١٢٥٠هـ.

٩- **إرشاد طلاب الحقائق**، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي ، المتوفىٰ سنة ٦٧٩هـ.

١٠- **أسباب النزول**، للإمام عليّ بن أحمد الواحد أبي الحسن الواحدي ، المتوفىٰ سنة ٤٦٨هـ

١١- **أسرار التكرار** ، للعلامة محمود بن حمزة بن نصر الكرماني.

١٢- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني، المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ.

١٣- **أصول البزدوي** ، للإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي ، المتوفىٰ سنة ٨٧٩٨٧٩ هـ

١٤- **اعتقاد أهل السنة** ، للإمام هبة الله بن الحسن بن منصور اللا لكائي أبي القاسم، المتوفىٰ سنة ٤١٨١٨هـ.

١٥- **إعلاء السنن** ، للعلامة مولانا ظفر أحمد العثماني ، المتوفىٰ سنة١٣٩ ١٣٩٤هـ.

١٦- **الإمام لأدلة الأحكام**، لعزالدين بن عبد السلام السلمي أبى القاسم ، المتوفىٰ سنة ٦٦٠هـ.

١٧- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، للعلامة أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي

١٨- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، المتوفىٰ سنة ٦٨٥هـ.

١٩- **البدائع** ، للإمام العلامة مولانا أشرف علي التهانوي ، المتوفىٰ سنة ١٣٦٢هـ.

٢٠- **البرهان في علوم القرآن**، للإمام محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبي عبد الله ، المتوفىٰ سنة ٧٩٤هـ.

٢١- **بيان القرآن** ، للإمام العلامة مولانا أشرف علي التهانوي ، المتوفىٰ سنة ١٣٦٢هـ.

٢٢- **تاريخ الخلفاء** ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفىٰ سنة ٩١١هـ .

٢٣- **التاريخ الكبير** ، للإمام المحدث محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفىٰ سنة ٢٥٦هـ.

٢٤- **تاريخ بغداد** ، للإمام المحدث أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي ، المتوفىٰ سنة: ٤٦٣هـ.

٢٥- **تأويل مشكل القرآن** ، للإمام العلامة ابن قتيبة الدينوري .

٢٦- **التبيان في آداب القرآن** ، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفىٰ سنة ٦٧٩هـ.

٢٧- **التدوين في أخبار قزوين** ، للإمام عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني .

٢٨- **تذكرة الحفاظ** ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، المتوفىٰ سنة ٧٦٥هـ.

٢٩- **التعريفات** ، للعلامة علي بن محمد بن علي الجرجاني ، المتوفى سنة ٧٤٠هـ.

٣٠- **تعليقات على مقدمة إعلاء السنن** ، للعلامة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة .

٣١- تفسير الصنعاني ، للمحدث عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المتوفىٰ سنة ٢١١هـ.

٣٢- **تفسير الطبري** ، للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، المتوفىٰ سنة ٣١٠هـ .

٣٣- **تفسير القرآن العظيم** ، للإمام الجليل إسماعيل بن كثير الدمشقي القرشي، المتوفىٰ سنة ٧٧٤هـ.

٣٤- **التفسير و المفسرون** ، للدكتور محمد حسين الذهبي .

٣٥- **التفسيرات الأحمدية**، للعلامة الشيخ أحمد المدعو بملا جيون جونفوري، المتوفىٰ سنة ١١٣٠هـ.

٣٦- **التمهيد**، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ.

٣٧- **تنزيل القرآن** ، للإمام محمد بن الشهاب الزهري ، المتوفىٰ سنة ١٢٤هـ.

٣٨- تهذيب الأسماء، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، المتوفىٰ سنة: ٤٦٣هـ.

٣٩- تهذيب التهذيب ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفىٰ: سنة ٨٥٢هـ.

٤٠- تهذيب الكمال ، للإمام المحدث يوسف بن ذكي عبد الرحمان المِزّي المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ

٤١- التواجه بما يتعلق بالتشابه، للإمام العلامة مولانا أشرف علي التهانوي، المتوفىٰ سنة ١٣٦٢هـ.

٤٢- جامع التحصيل ، للإمام العلامة أبي سعيد بن خليل العلائي ، المتوفىٰ سنة ٧٦١هـ.

٤٣- جامع الترمذي، للإمام أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذي ، المتوفىٰ سنة ٢٦٩هـ. ٢

٤٤- الجامع الصغير ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، المتوفىٰ سنة ٢٦٩هـ.

٤٥- جامع العلم والعلماء ، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ.

٤٦- الجامع لأحكام القرآن ، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، المتوفىٰ سنة ٦٧١هـ.

٤٧- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، للإمام أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ.

٤٨- الجرح والتعديل ، للإمام سليمان بن خلف بن سعد أبي الوليد الباجي، المتوفىٰ سنة ٤٧٤هـ.

٤٩- جواهر القرآن ، للعلامة جوهري طنطاوي.

٥٠- **الحسامي**، للعلامة الفقيه أبي عبد الله حسام الدين محمد بن محمد، المتوفىٰ سنة ٦٤٤هـ.

٥١- **حلية الأولياء**، للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفىٰ سنة ٤٣٠هـ.

٥٢- **الدر المنثور**، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفىٰ سنة ٩١١هـ.

٥٣- **ذيل تذكرة الحفاظ**، للعلامة الشيخ أبي المحاسن محمد بن علي الدمشقي، المتوفىٰ سنة ٧٦٥هـ.

٥٤- **الرسالة**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ.

٥٥- **الرسالة المستطرفة**، للإمام محمد بن جعفر الكتاني، المتوفىٰ سنة ١٣٤٥هـ.

٥٦- **روح المعاني**، للعلامة المفسر سيد محمود الآلوسي البغدادي، المتوفىٰ سنة ١٢٧٠هـ.

٥٧- **زاد المسير**، للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي، المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ.

٥٨- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، للدكتور مصطفي السباعي.

٥٩- **السنن**، للإمام سعيد بن منصور، المتوفىٰ سنة ٢٢٧هـ.

٦٠- **سنن ابن ماجه**، للإمام محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، المتوفىٰ سنة ٢٧٣هـ.

٦١- **سنن أبي داود**، للإمام سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، المتوفىٰ سنة ٢٧٥هـ.

٦٢- **سنن الدارمي**، للإمام أبي عبد الله بن عبدا لرحمن التيمي، السمرقندي الدارمي، المتوفىٰ سنة ٢٥٥هـ.

٦٣- **السنن الصغرىٰ**، للإمام أبي عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المتوفىٰ سنة ٣٠٣هـ.

٦٤- **السنن الكبرى**، للإمام أبي عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المتوفىٰ سنة ٤٥٨هـ.

٦٥- **سير أعلام النبلاء**، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، المتوفىٰ سنة ٧٦٥هـ.

٦٦- **شرح العقائد النسفية**، للعلامة سعود بن عمر التفتازاني، المتوفىٰ سنة ٧٩٢هـ.

٦٧- **شرح الفقه الأكبر**، للإمام الشيخ علي بن سلطان الملا علي القاري، المتوفىٰ سنة ١٠٤١هـ.

٦٨- **شعب الإيمان**، للإمام أحمد بن حسين بن علي أبي بكر البيهقي، المتوفىٰ سنة ٤٥٨هـ.

٦٩- **الصحيح**، للإمام محمد بن حبّان أحمد التميمي البستي، المتوفىٰ سنة ٣٥٤هـ.

٧٠- **الصحيح الجامع**، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، المتوفىٰ سنة ٢٦١هـ.

٧١- **الصحيح الجامع**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفىٰ سنة ٢٥٦هـ.

٧٢- **صفة الصفوة**، للإمام أبي الفرج عبد الرحمان بن علي الجوزي، المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ.

٧٣- **الضعفاء و المتروكين**، للإمام المحدث عبد الرحمان بن علي الجوزي، المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ.

٧٤- **الضعفاء**، للإمام المحدث أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفىٰ سنة ٤٣٠هـ.

٧٥- **الطبقات**، للعلامة خليفة ابن خياط أبي عمرو الليثي، المتوفىٰ سنة ٢٤٠هـ.

٧٦- **طبقات الحفاظ**، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفىٰ سنة ٩١١هـ.

٧٧- **الطبقات الكبرىٰ**، للإمام محمد بن سعد أبي عبد الله البصري الزهري، المتوفىٰ سنة ٢٣٠هـ.

٧٨- **طبقات المفسرين**، للإمام أحمد بن محمد الأدنروي.

٧٩- **طبقات المفسرين**، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفىٰ سنة ٩١١هـ.

٨٠- **العقائد النسفية** ، للعلامة عمر نجم الدين بن محمد بن أحمد النسفي، المتوفىٰ سنة ٥٣٧هـ.

٨١- **العلل ومعرفة الرجال** ، للإمام الفقيه المجتهد أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفىٰ سنة ٢٤١هـ.

٨٢- **علم أصول الفقه** ، للعلامة عبد الوهاب الخلاف المصري .

٨٣- **علوم الحديث** ، للإمام الحافظ أبي عمر الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، المتوفىٰ سنة ٦٤٣هـ.

٨٤- **فتح الباري في شرح البخاري** ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ.

٨٥- **فتح القدير** ، للإمام العلامة كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفي، المتوفىٰ سنة ٨٦١هـ.

٨٦- **فتح القدير** ، للعلامة الشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفىٰ سنة ١٢٥٠هـ.

٨٧- **فتح المغيث في شرح ألفية الحديث** ، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ، المتوفىٰ سنة ٩٠٤هـ.

٨٨- **الفتوحات المكية**، للإمام محيي الدين بن عربي الطائي ، المتوفىٰ سنة ٦٨٣هـ.

٨٩- **الفوز الكبير في أصول التفسير** ، للإمام الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي، المتوفىٰ سنة ١١٧٦هـ.

٩٠- **في ظلال القرآن في تفسير القرآن** ، للعلامة سيد قطب شهيد المصري.

٩١- **قلائد المرجان في النا سخ والمنسوخ** ، للعلامة مرعي بن يو سف بن أبي بكر الكرمي ، المتوفىٰ سنة ١٠٣٣هـ.

٩٢- **الكامل في ضعفاء الرجال** ، للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبي أحمد الجرجاني، المتوفىٰ سنة ٣٦٥هـ.

٩٣- **كتاب الزهد** ، للإمام المحدث عبد الله بن المبارك، المتوفىٰ سنة ١٨١هـ.

٩٤- **كشف الظنون** ، للشيخ مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، المتوفىٰ سنة ١٠٩٨هـ.

٩٥- **لباب النقول في أسباب النزول** ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفىٰ سنة ٩١١هـ.

٩٦- **لسان الميزان** ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ.

٩٧- **مباحث في علوم القرآن** ، للعلامة الشيخ مناع القطان.

٩٨- **مجمع الزوائد** ، للإمام علي بن أبي بكر الهيثمي ، المتوفىٰ سنة ٨٠٧هـ.

٩٩- **مجموعة الفتاوى** ، للإمام شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، المتوفىٰ سنة ٧٢٨هـ.

١٠٠- **المحدث الفاصل** ، للإمام حسن بن عبد الرحمان الرامهرمزي ، المتوفىٰ سنة ٣٦٠هـ.

١٠١- **المستدرك** ، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، المتوفىٰ سنة ٤٠٥هـ.

١٠٢- **المستصفى من علم الأصول** ، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفىٰ سنة ٥٠٥هـ.

١٠٣- **المسند** ، للإمام الفقيه المجتهد أحمد بن حنبل الشيباني ، المتوفىٰ سنة ٢٤١هـ.

١٠٤- مسند **إسحاق** ، للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي ، المتوفىٰ سنة ٢٣٦هـ.

١٠٥- **مسند الفردوس**، للإمام أبي شجاع شيرويه الديلمي ، المتوفىٰ سنة ٥٠٩هـ.

١٠٦- **المصفّى من علم الناسخ والمنسوخ** ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمان بن علي الجوزي، المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ.

١٠٧- **المصنَّف** ، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، المتوفىٰ سنة ٢٣٥هـ.

١٠٨- **المصنَّف** ، للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المتوفىٰ سنة ٢١١هـ.

١٠٩- **معالم التنزيل** ، للإمام حسين بن مسعود الفراء البغوي أبي محمد ، المتوفىٰ سنة ٢٣٨هـ

١١٠- **معاني القرآن** ، للإمام أبي جعفر النحاس ، المتوفىٰ سنة ٢٣٨هـ.

١١١- **المعجم الأوسط** ، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المتوفىٰ سنة ٣٦٠هـ.

١١٢- **معجم البلدان** ، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، المتوفىٰ سنة ٦٢٦هـ.

١١٣- **المعجم الكبير**، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المتوفىٰ سنة ٣٦٠هـ.

١١٤- **معرفة الثقات** ، للإمام أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي، المتوفىٰ سنة ٢٦١هـ.

١١٥- **معرفة علوم الحديث** ، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفىٰ سنة ٤٠٥هـ.

١١٦- **مفتاح الجنة** ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، المتوفىٰ سنة ٩١١هـ.

١١٧- **مفردات القرآن**، للإمام أبي القاسم الحسين بن أحمد الراغب الأصفهاني ، المتوفىٰ سنة ٥٠٢هـ.

١١٨- **المقدمة** ، للعلامة عبد الرحمن بن خلدون ، المتوفىٰ سنة ٨٠٨هـ.

١١٩- **مناهل العرفان** ، للعلامة الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني .

١٢٠- **الموافقات في أصول الأحكام** ، للحافظ أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، المتوفىٰ سنة ٧٩٠هـ.

١٢١- **الموسوعة الفقهية**، وزارة الأوقاف، كويت.

١٢٢- **الموضوعات**، للإمام أبي الفرج عبد الرحمان بن الجوزي المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ.

١٢٣- **الموطّأ**، للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس، المتوفىٰ سنة ١٧٩هـ.

١٢٤- **ميزان الاعتدال**، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، المتوفىٰ سنة ٧٤٨هـ.

١٢٥- **ناسخ القرآن ومنسوخه**، لهبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم المتوفىٰ سنة ٧٣٨هـ.

١٢٦- **الناسخ والمنسوخ**، للإمام أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس، المتوفىٰ سنة ٣٣٩هـ.

١٢٧- **الناسخ والمنسوخ**، للإمام هبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ، المتوفىٰ سنة ٤١٠هـ.

١٢٨- **الناسخ والمنسوخ**، للعلامة علي بن أحمد بن حزم الظاهري أبي محمد، المتوفىٰ سنة ٤٥٦هـ.

١٢٩- **النكت على ابن الصلاح**، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني، المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ.

١٣٠- **نهاية السؤل في شرح منهج الوصول**، للعلامة جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، المتوفىٰ سنة ٧٧٢هـ.

١٣١- **نور الأنوار**، للشيخ العلامة أحمد المدعو بملا جيون الجونفوري، المتوفىٰ سنة ١١٣٠هـ

١٣٢- **يتيمة البيان لمشكلات القرآن**، للعلامة المحدث محمد يوسف البنوري، المتوفىٰ سنة ١٣٩٨هـ.

خاتمة الكلام

فهرس المحتويات

الموضوعات	رقم الصفحة

الموضوعات — رقم الصفحة

الموضوعات	رقم الصفحة

الموضوعات	رقم الصفحة

الموضوعات | رقم الصفحة

تذييل

المطلب الأول

في معرفة أسباب النـزول

المطلب الثاني

المطلب الثالث

الاختلاف في التفسير وأسبابه وأحكامه

الموضوعات	رقم الصفحة

البحث الثاني

في المآخذ التي لا عِبرَةَ لها في التفسير

المطلب الأول : في الأخبار الإسرائيلية

الموضوعات	رقم الصفحة

الموضوعات	رقم الصفحة

الموضوعات	رقم الصفحة

الموضوعات	رقم الصفحة

الموضوعات	رقم الصفحة

الموضوعات	رقم الصفحة

الموضوعات | رقم الصفحة

الموضوعات	رقم الصفحة

الطبقة الثانية

التابعون رحمهم الله تعالى

الموضوعات	رقم الصفحة

الموضوعات	رقم الصفحة





ردمك: ٩٧٨ـ٦٠٣ـ٨١٢٣ـ١١ـ٩